

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوباً في كتاب
والله اعلم بالصواب

شرح

محرم

مكتدى اقرأ الثقافي

www.اقرأ.ahlamontada.com

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

رحمه الله

مكتبة

مترجمات

العلامة الألباني

مترجمات

العلامة أنباز



دار الحديث والدراسات الإسلامية

الكتاب - الأفضلية في حديث ١٤٢٨ هـ إلى ١٤٢٩ هـ

لتحميل أنواع الكتب راجع: (مُنْتَدَى إِقْرَأَ الثَّقَافِي)

پراي دانلود کتابهای مختلف مراجعه: (منتدی اقرا الثقافی)

بۆدابه زانیانی جوهره ها کتیب: سهردانی: (مُنْتَدَى إِقْرَأَ الثَّقَافِي)

www.iqra.ahlamontada.com



www.iqra.ahlamontada.com

للكتيب (کوردی , عربي , فارسي)

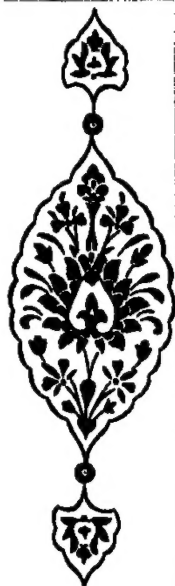
حقوق الطبع محفوظة

I.S.B.N.
978-977-6241-67-2

الطبعة: الأولى

رقم الإيداع: ٢٠٠٨ / ١٢٠٨٤

التاريخ: ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م



الإدارة والفرع الرئيسي: القاهرة- ٣٣ ش صعب صالح- عين شمس الشرقية

ت وفاكس: ٢٠٢/٤٩٩١٢٥٤ الإدارة: ت/ ٢٠٢٤٩٠٠٦٠٦ - ٢٠٢٤٩٠٠٨٠٨

فرع الأزهر: ١٣ ش البيطار - خلف الجامع الأزهر - درب الأتراك - ت: ٢٥١٠٨٠٠٤

WEB SITE: WWW.ALISLAMIYA4BOOK.COM

E-mail : islamiya2005@hotmail.com

کتاب النکاح



إلى جَدِیْث : ۱۴۴۳

من جَدِیْث : ۱۳۶۵



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّووي رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٤) بَابُ كُضَيْلَةِ إِعْتَقِهِ أَمَتَهُ ثُمَّ يَتَرَوُجُهَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٤- (١٣٦٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -يَعْنِي: ابْنَ عَلِيٍّ- عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ قَالَ: فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بِفُلَسٍّ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا وَدَيْفُ أَبِي طَلْحَةَ، فَأَجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي رُقَاقٍ خَيْسَرٍ، وَإِنْ رُكِبْتِي لَتَمَسُّ فَخِذَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَانْحَسَرَ الْإِزَارُ عَنْ فَخِذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَإِنِّي لَأَرَى بَيَاضَ فَخِذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ! خَرِبَتْ خَيْبَرُ إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَنَذِرِينَ». قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَ: وَقَدْ خَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَهْلِهِمْ فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ. قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ. قَالَ: وَأَصْبَنَاهَا عَنُودَ وَجَمَعَ السَّنِيَّ فَبَاحَهُ دُخَانَهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْطِنِي جَارِيَةً مِنَ السَّنِيَّ. فَقَالَ: «اذْهَبْ فَخُذْ جَارِيَةً». فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُمَيٍّ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَعْطَيْتَ دُخَانَهُ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُمَيٍّ سَيِّدَ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ مَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ؟ قَالَ: «ادْعُوهُ بِهَا». قَالَ: فَجَاءَ بِهَا فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّنِيَّ غَيْرَهَا». قَالَ: وَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا. فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، مَا أَصْدَقَهَا؟ قَالَ: نَفْسَهَا، أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالطَّرِيقِ جَهْرَتَهَا لَهُ أُمُّ سُلَيْمٍ، فَأَهْدَتْهَا لَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَضْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عُرُوسًا فَقَالَ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلْيَجِئْ بِهِ». قَالَ: وَبَسَطَ نِطْعًا قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِئُ بِالْأُكُطِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِئُ بِالتَّمْرِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِئُ بِالسَّمْنِ فَحَاسُوا حَيْسًا. فَكَانَتْ وَلِيمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (١)

هذا الحديث فيه فوائد:

منها: أن خيبر فُتحت عَنُودَ، وكانت خيبر قلاعًا ومزارعًا لليهود في الشمال الغربي من المدينة على نحو مائة قبل غزاها النبي ﷺ وفتحها عنوه، وكان أصحاب النبي ﷺ مشغولين بالغزو والإسلام، وطلب أهل خيبر - وهم اليهود - أن يقرهم النبي ﷺ فيها بشرط ما يخرج منها من تمر أو زرع، يعني: على النصف، فساقاهم على ذلك حتى أجلاهم عمر في خلافته ^(٢) لأنهم حصل منهم نقض للعهد.

ومنها: أنه يجوز بدء القتال في الصباح كما يجوز في البساء، والغالب أن الرسول ﷺ إذا

ذهب الحرب وهَبَّتْ الرياح في آخر النهار غزا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لكن هذا على حسب المصلحة.

ومنها: جواز الإرداف على الدابة؛ لقول أنس إنه كان رديف النبي ﷺ.

ومنها: أن الفخذ ليس بعورة؛ لأن أنسًا قال: إن ركبته تمس فخذ النبي ﷺ وأنه يرى بياض فخذ - صلوات الله وسلامه عليه -، فهل يقال: إن هذا للحاجة، وأن إزار الرسول ﷺ كان قصيرًا فلما ركب انحسر، أو يقال: هذا دليل على أن الفخذ ليس بعورة؟

من العلماء من ذهب إلى هذا، ومنهم من ذهب إلى هذا، إما إنه لقصره انحسر مع ركوبه حتى بدا فخذ - صلوات الله وسلامه عليه - وإما أن فخذ ليس بعورة، والمسألة فيها خلاف، لكن قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: إن هذا الخلاف في غير الصلاة، أمّا في الصلاة فإنه يجب ستر ما بين السرة والركبة، ولا بد؛ لأن هذا أدنى لباس يقع عليه اسم اللباس، وقد قال الله تعالى: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ خُذُو زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]. وما قاله الشيخ رَحِمَهُ اللهُ متعين، وعلى هذا فيكون هناك سترتان: ستر في الصلاة لا بد أن تكون ما بين السرة والركبة، وأخرى للنظر هذه يتوسع فيها.

ويقال: إن الفخذ ليس بعورة، وعلى هذا فإذا رأيت عامل يعمل وقد رفع ثوبه من أجل العمل حتى بدا فخذ، فإن ذلك لا بأس به لاسيما ما بَعُدَ عن محاذاة العورة، أو السوءة، هذا بالنسبة لمن لا تتعلق بهم النفوس، أمّا من تتعلق بهم النفوس كالشباب، فإنه يجب عليهم أن يستر ما بين السرة والركبة، ولا بد؛ لأن ظهور أفخاذ الشباب فيه فتنة، والفتنة ممنوعة شرعًا حتى المباح يكون حرامًا إذا خيف منه الفتنة.

ومنها: أنه ينبغي التكبير عند الظهور على الأعداء؛ لأن التكبير يدلُّ على العلو والظهور، ولهذا كان من هدي الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ مع نبهم - صلوات الله وسلامه عليه - أنهم إذا علو مكانًا مرتفعًا كَبَرُوا، وإذا نزلوا سَبَّحُوا ومن هنا نعرف أن المشروع لمن ركب الطائرة، ثم إذا استقلَّت من الأرض أن يُكَبِّرَ، وإذا بدأت بالهبوط فإنه يسبِّح.

ومنها: التَّقاوُلُ وأن الإنسان ينبغي أن يكون الفأل هو الذي على ذكره وباليه؛ لقوله: «خَرِبْتُ خَيْرٌ»، فإن هذا تفاؤل بلاشك، والمراد بخرابها ليس الخراب: الذي هو الدَّمار، ولكن خربت خير على أهلها، وليس المراد: بأنها دُمرت؛ لأنها ما دمرت.

ومنها: أن المسلمين إذا نزلوا بساحة قوم فإن ذلك علامةٌ على هزيمتهم، ساحتهم؛ يعني: ما قرب منهم وما حوله؛ لقوله: «إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ»، ولكن من

الذين إذا نزلوا بساحة قوم فساء صباح المنذرين؟ هم الذين تمسكوا بدين الله عقيدة وقولاً وعملاً وتوكلاً واستعانةً، وغير ذلك مما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم، أما والناس على ما هم عليه اليوم فإن النصر بعيدٌ منهم، والواقع شاهد بهذا، فإن من تتبّع ما يجري بين العرب الذين يقاتلون اليهود؛ لأنهم عرب؛ لا لأنهم مسلمون، عرف أن النصر بعيدٌ، وأن اليهود يلعبون عليهم بالوعود الكاذبة، والعهود الخائنة، وهذا شيء لعلكم تدركون منه ما لا أدرك.

لكن لو أن المسلمين يطبقون الدين الإسلامي لا تنصروا به؛ لقول الله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾. فالدين ظاهر لا بد أن يعلو على كل شيء لكن لمن تمسك به.

ومنها: توكيد الشيء بتكراره؛ لأن النبي ﷺ ذكر ذلك ثلاث مرات.

ومنها: بيان الدُّعْر في قلوب اليهود، وأنهم أهل ذعر ورُعب، وهو كذلك، هم أذلُّ الناس وأشدُّ الناس رهبةً وخوفاً، وأشدُّ الناس حرصاً على الحياة، قال الله تعالى: ﴿وَلَنَجْذِثُنَّهُمْ أَهْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [الأنعام: ٩٦]. يعني: هم أحرص من المشركين، ولهذا قال الله تعالى فيهم: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [١٥] وَلَنْ يَسْمَنُوا أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ [١٦]﴾ [الأنعام: ٩٤-٩٥].

فإن قال قائل: كيف تصفونهم بالذل وهم الآن يتكلمون من منطق العز والقوة.

فالجواب: من أحد وجهين أو منهما جميعاً:

الوجه الأول: أنهم أذلة إلا بحبل من الله وحبل من الناس، والوضع الآن عندهم عزة بحبل من الناس، فالدُّول الكافرة كلها معهم، فلذلك كان لهم العزة.

والوجه الثاني: أن نقول: إنهم هنا أعزة؛ لأن الذين يقابلونهم أذلُّوا أنفسهم في بعدهم عن شريعة الله ﷻ، فكان هذا الأمر متخلفاً إما لوجود السبب وإما لوجود المانع.

إما بوجود السبب الذي يتقوون به وهو الحبل من الناس، وإما لوجود المانع؛ لأن المسلمين الآن ليسوا في العزة التي ينبغي أن يكونوا عليها، وانظر إلى قوله -تبارك وتعالى- في سورة الحشر: ﴿لَا يَقْنَبُوكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَادٍ جُدَّتْ﴾ [الحشر: ١٤]. ولكن الخطاب في قوله: ﴿لَا يَقْنَبُوكُمْ﴾. للرسول ﷺ وأصحابه أو من يكونوا مثلهم.

ومنها: أن نساء الكُفَّار عند الظهور عليهم يكن سبياً؛ لأن الكُفَّار إما أن يكونوا مقاتلين أو غير مقاتلين، فالمقاتلون يخير فيهم القائد أو من فوقه في أمور أربعة ذكرها الله ﷻ: ﴿فَإِذَا

لَقِيْتُمْ حَقًّا إِذَا انْقَضَوْهُ فَشُدُّوا الزَّوْاقَ فَإِمَّا مَتَابَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ ﴿٤﴾ [مَحْكَمٌ: ٤]. يعني: إما أن تمنُّوا عليهم إذا اقتضت المصلحة ذلك، وإما فداء، والفداء قد يكون بمالٍ وقد يكون بأسيرٍ مسلم.

هذان أمران، والأمر الثالث: القتل أن يرى القائد أو ولي الأمر أن يُقتل هؤلاء الأسرى، وهذا ربما يؤخذ من قوله: ﴿حَقًّا إِذَا انْقَضَوْهُ﴾ [مَحْكَمٌ: ٤]. وقد يؤخذ من السنة، فالسنة لا شك أنها ثابتة بهذا^(١).

الأمر الرابع: الاسترقاء، أن يحكم القائد أو ولي الأمر بأنهم أرقاء، وهذه الأخيرة فيها خلاف كبير بين العلماء.

وأما من ليس بمقاتل كالمرأة والصغير والشيخ الكبير الذي ليس له رأي، فهؤلاء يكونون أسرى.

ومنها: جواز تخيير المقاتل في أخذ من يشاء من الأسرى؛ لأن النبي ﷺ قال لدحية، لما قال: أعطني جارية من السبي، قال: «اذْهَبْ فَخُذْ جَارِيَةً»، ولم يُعَيِّنْ له، ولكن هذا راجع إلى المصلحة، فإذا كانت المصلحة بمثل هذا فلا بأس، وإلا فلا.

ومنها: أنه إذا كان منع الإنسان مما يحبُّه للمصلحة، فلا بأس أن يُحال بينه وبينه؛ لأن صفة حبسها من أجل النساء، ولهذا اختارها دحية، لكنه جاء رجل ناصح إلى النبي ﷺ، قال: إِنَّكَ أَعْطَيْتَ دِحْيَةَ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُبَيِّ سِيدَ قَرِيطَةَ وَالنَّضِيرَ، وَمَا تَصْلَحُ إِلَّا لَكَ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الْاِعْتِدَاءِ عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ، كَالْبَيْعِ عَلَى بَيْعِ مُسْلِمٍ، بَلْ هَذَا مِنْ بَابِ النَّصِيحَةِ، وَهَذَا فِيهِ نَصِيحَةٌ لِلرَّسُولِ ﷺ وَنَصِيحَةٌ لَصَفِيَّةَ، وَنَصِيحَةٌ لَدِحْيَةَ، لِلثَّلَاثَةِ.

أما كونها نصيحة لدحية، والتي قد يظنُّ الظانُّ أن هذا ليس نصيحة له؛ فلأن هذه المرأة من أجل النساء، وهي من سُلالة نبي، وهي -أيضاً- بنت سيد بني قريظة والنضير، فإذا أخذها رجل عادي، ربما تستطيل عليه؛ لجمالها وحسبها، فيكون في ذلك شقاءً لهذا الرجل؛ لأنها بنت سيد بني قريظة والنضير، فيكون في نفسها أنفة لا سيما مع جمالها.

وأما كونها نصيحة لصفية، فالأمر في هذا ظاهر؛ لأنها حصل لها رسول الله ﷺ بدل رجل من المسلمين، والفرق ظاهر.

وهناك مصلحة أخرى أن هذه المرأة بنت سيد قوم فإذا كانت عند واحد من الناس

ففيه نوع إذلال وإهانة لها، وإذا كانت عند الرسول ﷺ فهذا إعزاز لها ورفعته من شأنها، وهي أهل لذلك رحمته.

وأما كونها نصيحة للرسول ﷺ فلأن هذا غاية الحكمة؛ ولأنها -أيضاً- جميلة فكان النبي ﷺ أحقُّ الناس بها، وفي هذا نعرف حكمة النبي ﷺ في تدبيره للأمور.

ومنها: جواز معارضة الرقيق بالرقيق؛ لقوله: «خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّيِّئِ غَيْرَهَا» فالنبي ﷺ لم يأخذها منه عترة، بل أخذها وأعاضه عنها من السَّيِّئِ، وهل يمكن أن يقال: أن هذا دليل على أن الحيوان من المِثْلِيَّات وليس من الْمُتَقَوِّمَاتِ؛ لأن النبي ﷺ لم يعطه قيمته، وإنما أعطاه مثله؟

الجواب: نعم، يمكن أن يُستدل بهذا الحديث على أن الحيوان من المِثْلِيَّات وليس من الْمُتَقَوِّمَاتِ، وهذا هو الصحيح: أن الحيوان من المِثْلِيَّات وليس من المتقومات، وعلى هذا إذا استقرض الإنسان من شخص شاةً، فإنه يرد عليه شاةً مثلها، خلافاً لمن قال: إن الحيوان من المتقومات، وأنه إذا استقرض شاةً لزمه قيمتها وقت القرض، فإن هذا وإن قال به بعض الفقهاء لكنه ضعيف، وصورته: أن رجلاً نزل به ضيوف، وليس عنده ما يذبحه لهم، فاستقرض من جاره شاةً فذبحها، فهل نقول لهذا الرجل: أعطِ جارك شاةً أو أعطه قيمة؟

الجواب: الأول، إلا إذا جرى بينه وبينه مبايعة، فهذا شيء آخر. ومنها: جواز جعل عتق الأمة صداقاً، فإن قال قائل: بماذا تنتفع المرأة من كون صداقها عتقها؟

فالجواب: أن الانتفاع واضح؛ لأنها الآن صارت حرة بعد أن كانت رقيقاً. ومنها: أنه لا يشترط لعقد النكاح لفظ الإنكاح والتزويج، بل لو قال السيد لأمته: أعتقتك، وجعلت عتقك صداقك انعقد النكاح وقد مرَّ علينا البحث فيما مضى بأوفى من هذا. ومنها: فضيلة أم سليم رضي الله عنها، ويؤخذ هذا من كونها جهزتها له، ولا شك أن التجهيز يحتاج إلى أشياء تتعلَّق بالمرأة، فهذا من فضيلة أم سليم ^(١).

(١) سئل الشيخ رحمه الله: في هذا الحديث أن النبي ﷺ وطأها، ولم يذكر الاستبراء بحيضة، فكيف الجمع بينه وبين الأحاديث التي فيها أنه لا بد أن تستبرأ بحيضة؟ فأجاب رحمه الله قائلاً: كما قلنا هذه قضايا أعيان لا يحكم لها بالعموم، ربما تكون صفة رحمته علمت أنها قد حاضت قبل السبت بيوم أو يومين، وحيتض يكون رحمها خالية، ولهذا في غزوة أوطاس وهي بعد خير نهي النبي ﷺ أن توطأ حامل حتى تضع، أو من تحيض حتى تحيض حيضة، لكن هذا يُحمل على أنها كانت قد استبرأت نفسها، وهذا دليل على ما اختاره شيخ الإسلام رحمه الله أن الأمة إذا انتقل ملكها، وقد استبرأها من

ومنها: جواز إهداء المرأة لزوجها ليلاً؛ لأنها أهدتها في الليل، ويجوز نهاراً أو لا يجوز؟
الجواب: يجوز، والدليل حديث عائشة الماضي.

ومنها: جواز دخول العروس على امرأته في السفر، ويؤخذ هذا من كونها أدخلت على الرسول ﷺ ليلاً.

ومنها: أن الذي يأتي من أحد الزوجين للآخر هي الزوجة، تُزفُّ إلى زوجها، وعادة الناس عندنا أن الزوج يأتي إليها، إمّا عند أهلها وإمّا في القصور.

ومنها: جواز الاستعانة بالغير في الوليمة، ويؤخذ هذا يؤخذ من قول النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ عَنْده شَيْءٌ فَلْيَجِئْ بِهِ»، قال: وبسط نطعاً، ولكن هذا ما لم تكن العادة مخالفةً لهذا، فإن كانت العادة ألا يفعل الإنسان ذلك فليس من السنة، لكن إذا جرت العادة أن هؤلاء القوم: القبيلة أو أصحاب القبيلة أو ما أشبه ذلك يتساعدون فيما بينهم في الولائم، فلا حرج للإنسان أن يقول: من كان عنده شيء فليجئ به.

ومنها: أنه لا حرج على الإنسان أن يختار أطيب من الطعام سواء كان بفعل الله أو بفعله هو، أمّا بفعل الله، فقد مرّ علينا في كتاب «اليوع» أن الصحابة رضوا إلى النبي ﷺ بتمر طيب بدل التمر الرديء، ولم ينههم عن ذلك، ولكن نهاهم عن صفة العقد الذي وقع، وأمرهم بأن يبيعوا التمر الرديء بالدرهم ويشتروا بالدرهم تمرًا جيّدًا هذا من فعل الله، والذي هنا فعل الآدمي.

الصحابة جاءوا بالتمر والسمن والأقط فجُمعت جميعاً، وحيست حيساً، والحيس لذيد يُجمع السمن مع الأقط مع التمر هذا يكون له لذة وطعم، وربما يكون إذا كان السمن جيّدًا يكون له رائحة طيبة، فهو دليل على جواز اختيار الإنسان للطعام الأفضل، ولا يعدُّ هذا من الترف ولا من الإسراف.



نَقَلَ الملك، فإنها لا تحتاج إلى استبراء عند الثاني؛ يعني مثلاً: رجل عنده أمة، وأراد أن يبيعها فاستبرأها، فلما استبرأها وحاضت باعها وكان الرجل صدوقاً، فقال للمشتري: إني قد استبرأتها، فحيثيِّد تحل للمشتري في الحال.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٥- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ -يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ-، عَنْ ثَابِتٍ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ ح. وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ -يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ- عَنْ ثَابِتٍ وَشُعَيْبِ بْنِ جُنَابٍ، عَنْ أَنَسٍ ح. وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قُتَادَةَ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَنَسٍ ح. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَابِ، عَنْ أَنَسٍ ح. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ وَعُمَرُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَابِ، عَنْ أَنَسٍ كُلُّهُمْ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَغْتَقَ صَفِيَّةَ وَجَعَلَ عِنَقَهَا صَدَاقَهَا. وَفِي حَدِيثِ مُعَاذٍ، عَنْ أَبِيهِ تَزَوَّجَ صَفِيَّةَ وَأَصْدَقَهَا عِنَقَهَا.

٨٦- (١٥٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي بَرَّةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الَّذِي يُعْتَقُ جَارِيَتَهُ، ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا: «لَهُ أَجْرَانِ»^(١).

الأجر الأول: العتق. والأجر الثاني: الزواج.

ووجه ذلك: أنه إذا أعتقها حرمت عليه، فلا تحل له، فهل يتركها تضييع، فإذا تزوجها فقد أحسن إليها مرة أخرى، ولهذا جعل النبي ﷺ له أجرين.

وهل إذا أعتق الأمة ثم تزوجها، وبعد ذلك حدث بينهما شقاق، فهل تعود أمة؟
الجواب: لا، لا تعود أمة، بل هي حرة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٧- (١٣٦٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنْتُ رِذْفَ أَبِي طَلْحَةَ يَوْمَ خَيْرٍ وَقَلَمِي تَمَسُّ قَدَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ -قَالَ- فَأَتَيْنَاهُمْ حِينَ بَرَزَتِ الشَّمْسُ وَقَدْ أَخْرَجُوا مَوَاشِيَهُمْ وَأَخْرَجُوا بِفُؤُسِهِمْ وَمَكَاتِلَهُمْ وَمُرُورِهِمْ فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ -قَالَ-: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَرِيتُ خَيْرُ إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَنَلِّينَ». قَالَ: وَهَزَمَهُمُ اللَّهُ ﷻ وَوَقَعَتْ فِي سَهْمٍ دَحْيَةٌ جَارِيَةٌ جَمِيلَةٌ فَاشْتَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعَةِ أَرُوسٍ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّ سَلِيمٍ تَصْنَعُهَا لَهُ وَتُهَيِّئُهَا -قَالَ- وَأَخْسِبُهُ قَالَ- وَتَعْتَدُ فِي بَيْتِهَا وَهِيَ

(١) أخرجه البخاري (٣٠١١).

صَفِيَّةُ بِنْتُ حُجَيْمٍ - قَالَ - وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلِيمَتَهَا التَّمْرَ وَالْأَقِطَ وَالسَّمْنَ فُحِصَتِ الْأَرْضُ أَفَاحِيصَ، وَجِيءَ بِالْأَنْطَاعِ فَوُضِعَتْ فِيهَا، وَجِيءَ بِالْأَقِطِ وَالسَّمَنِ فَشَبَّعَ النَّاسُ - قَالَ - وَقَالَ النَّاسُ: لَا نَدْرِي أَتَزَوَّجَهَا أَمْ اتَّخَذَهَا أُمًّا وَلَدِي. قَالُوا: إِنْ حَبَبَهَا فَهِيَ أَمْرَأَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَحَبِّبْهَا فَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَبَ حَبَبَهَا فَقَعَدَتْ عَلَى عَجْزِ الْبَعِيرِ فَمَرُّوا أَنَّهُ قَدْ تَزَوَّجَهَا. فَلَمَّا دَنَوْا مِنْ الْمَدِينَةِ دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَدَفَعْنَا - قَالَ - فَمَثَرَتِ النَّاقَةُ الْعُضْبَاءُ وَنَلَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَدَّرَتْ، فَقَامَ فَسَرَهَا وَقَدْ أَشْرَفَتِ النِّسَاءُ فَقُلْنَ: أَبَعَدَ اللَّهُ الْيَهُودِيَّةَ. قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا حَمْرَةَ أَوْفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ إِي وَاللَّهِ لَقَدْ وَفَعَ^(١).

٨٧م (١٤٢٨) قَالَ أَنَسُ: وَشَهِدْتُ وَلِيمَةَ زَيْنَبَ فَاشْبَعَ النَّاسُ خُبْزًا وَلَحْمًا، وَكَانَ يَبْعَثُنِي فَأَدْعُو النَّاسَ فَلَمَّا فَرَّغَ قَامَ وَتَبِعْتُهُ، فَتَخَلَّفَ رَجُلَانِ اسْتَأْنَسَ بِهِمَا الْحَدِيثُ لَمْ يَخْرُجَا فَبَجَلَ يَمُرُّ عَلَى نِسَائِهِ فَيَسْلِمُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ: «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَيْفَ أَنْتُمْ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ؟». يَقُولُونَ: بِخَيْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ؟ يَقُولُ: «بِخَيْرٍ». فَلَمَّا فَرَّغَ رَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا بَلَغَ الْبَابَ إِذَا هُوَ بِالرَّجُلَيْنِ قَدْ اسْتَأْنَسَ بِهِمَا الْحَدِيثُ، فَلَمَّا رَأَيْاهُ قَدْ رَجَعَ قَامَا فَخَرَجَا، فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَنَا أَخْبَرْتُهُ أَمْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ بِأَنَّهُمَا قَدْ خَرَجَا، فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي أَسْكَنَةِ الْبَابِ أَرَاخِي الْحِجَابَ يَنْسِي وَيَنْسِي وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الاحزاب: ٥٣]. الْآيَةُ.

أول الحديث هذا قد تم شرحه والحمد لله، وأمّا قوله: «قَالَ: وَأَخْبَبُهُ قَالَ: وَتَعَتَّدَ فِي بَيْتِهَا» فليس المراد بذلك: العِدَّة، المراد أنها تنهيا، كقوله تعالى: ﴿أَعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (٣٣) [البقرة: ١٩٣] أي: هيئت.

وقوله: «فُحِصَتِ الْأَرْضُ أَفَاحِيصَ» يعني: حُفِرَتْ قَلِيلًا حَتَّى يَوْضَعَ عَلَيْهَا النَّطْعُ، وَيَوْضَعَ عَلَيْهَا التَّمْرُ وَالسَّمْنُ وَالْأَقِطَ، وَلَا يَتَفَرَّقُ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا؛ لَأَنَّهُ قَدْ حُفِرَ لَهَا، وَالْفَحْصُ: هُوَ الْحَفْرُ الْقَلِيلُ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٨- (١٣٦٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ

أَنَسَ ح. وَحَدَّثَنِي بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ حَيَّانَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا بِهِزُ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، حَدَّثَنَا أَنَسُ قَالَ: صَارَتْ صَفِيَّةٌ لِدَخِيَةٍ فِي مَقْسَمِهِ وَجَعَلُوا يَمْدَحُونَهَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ - وَيَقُولُونَ مَا رَأَيْنَا فِي السَّنِيِّ مِثْلَهَا - قَالَ - قَبِعْتُ إِلَى دَخِيَةٍ فَأَعْطَاهُ بِهَا مَا أَرَادْتُ ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَيَّ أُمِّي فَقَالَ: «أَصْلِحِيهَا». قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْرٍ حَتَّى إِذَا جَعَلَهَا فِي ظَهْرِهِ نَزَلَ، ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهَا الْقُبَّةَ فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ زَادَ فَلْيَأْتِنَا بِهِ». قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِفَضْلِ التَّمْرِ، وَفَضْلِ السَّوِيقِ حَتَّى جَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ سَوَادًا حِينَسًا فَجَعَلُوا يَأْكُلُونَ مِنْ ذَلِكَ الْحَنِيسِ، وَيَشْرَبُونَ مِنْ حِيَاظِي إِلَى جَنِّهِمْ مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ - قَالَ - فَقَالَ أَنَسُ: فَكَانَتْ تِلْكَ وَلِيْمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا - قَالَ - فَأَنْطَلَقْنَا حَتَّى إِذَا رَأَيْنَا جُبْلَ الْمَدِينَةِ هَيْشِنَا إِلَيْهَا قَرَفْنَا مَطِيئَنَا، وَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَطِيئَةً - قَالَ - وَصَفِيَّةٌ خَلْفَهُ قَدْ أَرَدَفَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - قَالَ - فَعَثَرَتْ مَطِيئَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصُرِعَ وَصُرِعَتْ قَالَ: فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَتَرَهَا - قَالَ - فَاتَيْنَاهُ فَقَالَ: «لَمْ نُضَرَّ». قَالَ: فَدَخَلْنَا الْمَدِينَةَ فَخَرَجَ جَوَارِي نِسَائِهِ يَتَرَاءَيْنَهَا وَيَسْتَمْنَنَ بِصُرْعَتِهَا^(١).

في هذا: دليل على أن النبي ﷺ كغيره من البشر يعتريه ما يعترى البشر، فناقته تعثر وهو يصرع ويسقط عنها، وبالم كما يالم غيره؛ لأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ كما أخبر عن نفسه، قال: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ»، وكما قال رؤيه ﷺ له: «فَلَا إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ» [البقرة: ١١٠]. ومن نزله منزلة الرب ﷺ في التصرف في الكون فقد كفر به وبالله ﷻ، وهو من أعداء رسول الله ﷺ، وليس من أوليائه، وكذلك من ادَّعى أنه يعلم الغيب إلّا ما علمه الله، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ، وكذلك من استغاث به عند قبره، أو قال: يا رسول الله ارزقني أو ارحمني وما أشبه ذلك، فكل هذا من الشرك الأكبر الذي وقع فيه بعض الناس وهم لا يعلمون، والنبي ﷺ لو أنه خرج لكان يجاهد هؤلاء من أول ما يجاهد؛ لأنهم كفّار مشركون، أعطى النبي ﷺ حقّه ولا تغلّ فيه، وأعطى الباري حقّه ﷻ ولا تقصر فيه فهذه هي العبودية.

وفي هذا - أيضًا - دليل على أن الإنسان ينبغي له أن يُشرك إخوانه وأصحابه إذا أصابه شيء، فيقول: أنا لم أصب بشيء، أنا سالم وما أشبه ذلك؛ لأن النبي ﷺ قال لهم: «لَمْ نُضَرَّ»؛

(١) أخرجه البخاري (٣٧١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٠١)، ومسلم (٥٧٢) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

يعني: ما لحقنا ضرر، وهذه بشرى؛ لأن أصحابك وإخوانك إذا حصل مثل هذه العشرة سوف يكون في نفوسهم شيء، فإذا بشرتهم فهذا يدخل السرور عليهم.
وفيه -أيضاً-: دليل على ما كان عليه الناس من قديم الزمان وحديثه؛ أن الإنسان قد يُعَيَّرُ إذا أصابته مصيبة، ولكن الظاهر أن مثل هذا يُسامح فيه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ التَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٥) بَابُ زَوَاجِ رَيْثَبَ بِنْتِ جَخَشٍ
وَنَزُولِ الْحِجَابِ وَالثَّبَاتِ وَلَيْمَةِ الْفَرْسِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٩- (١٤٢٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا بِهِ زُحْرٌ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ وَهَذَا حَدِيثُ بِهِزٍ قَالَ: لَمَّا انْقَضَتْ عِدَّةُ رَيْثَبَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرَيْثَبَ: «فَاذْكُرْهَا عَلَيَّ». قَالَ: فَانْطَلَقَ زَيْدٌ حَتَّى أَتَاهَا وَهِيَ تُخَمِّرُ عَيْنَيْهَا قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتَهَا عَظُمْتُ فِي صَدْرِي حَتَّى مَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهَا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَهَا، فَوَلَّيْتُهَا ظَهْرِي وَنَكَصْتُ عَلَى عَقْبِي فَقُلْتُ: يَا زَيْنَبُ أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذِكْرِكَ. قَالَتْ: مَا أَنَا بِصَانِعَةٍ شَيْئًا حَتَّى أُوَايِرَ رَجُلًا. فَقَامَتْ إِلَى مَسْجِدِهَا وَنَزَلَ الْقُرْآنُ وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ عَلَيْهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ قَالَ: فَقَالَ: وَلَقَدْ رَأَيْتَنَا أَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَنَا الْخُبْزَ وَاللَّحْمَ حِينَ امْتَدَّ النَّهَارُ، فَخَرَجَ النَّاسُ وَبَقِيَ رِجَالٌ يَتَحَدَّثُونَ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ الطَّعَامِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَتْبَعْتُهُ، فَجَعَلَ يَتَّبِعُ حُجْرَةَ نِسَائِهِ يُسَلِّمُ عَلَيْهِنَّ وَيَقُلْنَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ؟ قَالَ: فَمَا أَدْرِي أَنَا أَخْبَرْتُهُ أَنَّ الْقَوْمَ قَدْ خَرَجُوا أَوْ أَخْبَرْنِي -قَالَ- فَانْطَلَقَ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ فَلَمْ يَنْبُتْ أَذْخُلْ مَعَهُ فَالْقَى السُّرْبَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ وَنَزَلَ الْحِجَابُ قَالَ: وَوَعِظَ الْقَوْمَ بِمَا وَعِظُوا بِهِ. زَادَ ابْنُ رَافِعٍ فِي حَدِيثِهِ «لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرِ بْنِ إِسْنَةَ» إِلَى قَوْلِهِ «وَأَلَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنْ الْحَقِّ» [الاصحاح: ١٥].^(١)

هذا الحديث هو ما ذكر في حديث صفيه، لكن في حديث صفيه إشكال، وهو أنه قال: «وَقَدْ أَشْرَفَتِ النِّسَاءُ فَقُلْنَ: أَبْعَدَ اللَّهُ الْيَهُودِيَّةَ»، وهذا كلام عظيم، وليس قصدهن بذلك أنها على دين اليهود الآن، لكن قصدهن أنها من اليهود، ولا بأس أن يقال لمن كان من اليهود؛

أي: من نسبهم؛ أن يقال: إنه يهودي باعتبار الأصل، ولكنه ~~هو~~ بنت نبي؛ لأن أباهها هارون بن عمران عليه السلام، لكن أردن بذلك النسب دون الدين، ولا يمكن أن يردن الدين، وهي تحت رسول الله ﷺ.

وفيه يقول: قال أنس: «وَشَهِدْتُ وَلِيْمَةَ زَيْنَبَ فَأَشْبَعَ النَّاسَ خُبْرًا وَلَحْمًا»؛ أي: هو الرسول ﷺ.

فهنا اختلفت وليمة زينب عن وليمة صفية، وليمة صفية كانت حيسًا: تمر وأقط وسمن، أمّا هذا فهو لحم وخبز، وذلك أن الوليمة تكون حسب المتيسر، كما قال الله تعالى: ﴿لَيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفِقْ مِمَّا مَلَكَتْهُ لَاحُهُ﴾ [البقرة: ٢٦٧]. كما أن المهر -أيضًا- يكون من كل أحد بحسبه، فكان صداق النبي ﷺ لزوجاته اثنتي عشرة أوقية^(١)، والرجل الذي أخبره أن صداقه كان أربع أواقٍ أنكر عليه ﷺ.

المهم: أن مثل هذه الأمور ينبغي للإنسان أن يُراعي بها الحال، وأن لا يتكلف ما لا يحتمل، حتى إنه جاء في الحديث أن النبي ﷺ نهى أن يُذَلَّ الرجل نفسه، قالوا: كيف يذل نفسه؟ قال: «يَتَكَلَّمُ بِمَا لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْهُ»^(٢)، هذا هو الحديث أو معناه، وصديق الرسول ﷺ إياك أن تفعل ما يكون سببًا لإذلال نفسك، سواء كان في الأفعال، أو في الأقوال، والإحجام خير من الإقدام؛ لأن الإنسان إذا أحجم فقد ملك الزمام، لكن إذا أقدم ملك، ولم يتمكن من التراجع، وهذه قاعدة ينبغي للإنسان أن يسير عليها في حياته، لا يُقدم إلا حيث يرى الإقدام مصلحة، وإن تساوى الأمران، فالإحجام خير، وإذا ترجح الإقدام فالإقدام خير.

وفيه: يقول: «فَتَخَلَّفَ رَجُلَانِ اسْتَأْنَسَ بِهِمَا الْحَدِيثُ لَمْ يَخْرُجَا»، ولكن الآية نزلت: ﴿إِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مَسْتَقْسِمِينَ لِحَدِيثٍ إِنْ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَعِیْ مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَعِیْ مِنْ الْحَقِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

(١) أخرجه مسلم (١٤٢٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٢٤).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٢٥٤)، وابن ماجه (٤٠١٦)، والبيهقي في «الشعب» (١٠٨٢٢)، وغيرهم من حديث حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُذَلَّ نَفْسُهُ»، قالوا: وكيف يُذَلُّ نفسه؟ قال: «يَتَعَرَّضُ مِنَ الْبَلَاءِ لِمَا لَا يُطِيقُهُ».

فَأَدَّبَ اللَّهُ ﷺ الصَّحَابَةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّهُمْ إِذَا انْتَهَوْا مِنَ الطَّعَامِ فَلِيهِمْ لَا يَجْلِسُونَ، فَقَالَ: ﴿وَلَا مُسْتَفْسِفِينَ لِحَدِيثٍ﴾ ثُمَّ عَلَّلَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ذَلِكَكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ﴾ فَيُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ الْعِلَّةِ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا انْتَهَى مِنَ الطَّعَامِ عِنْدَ مَنْ دَعَاهُ، وَجَلَسَ بِرَغْبَةِ صَاحِبِ الْمَحَلِّ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، لَكِنْ مَا هُوَ الْأَصْلُ؟

الأصل: الخروج حتى في غير الطعام، فإذا دعاك إلى قهوة أو شاي، وانتهت القهوة والشاي، فإن الأفضل أن تخرج، حتى تكون خفيفاً عند الناس، لا يقال: فلان إذا دخل البيت لا يخرج إلا بالإخراج، كن خفيفاً، واستنذن، ثم إذا طلب منك صاحب المحل أن تبقى ورأيت في ذلك مصلحة، فلا حرج أن تبقى، لكن بعض الناس إذا دعوته ولو على قهوة وشاي، وانتهى من القهوة والشاي تبسّط في الحديث حتى تتعب منه، وكأنه على رأسك، فما الفائدة في هذا؟ لا فائدة، إذا انتهى الذي دُعيت إليه فاستنذن، وقوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكَكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيُ مِنْكُمْ﴾، ولم يقل: يضره؛ لأنه لا يضره، لكن يتأذى به، ولا يرغب فيه.

وفي قوله ﴿فَيَسْتَحْيُ مِنْكُمْ﴾: دليل على حياء النبي ﷺ وقد وصف بأنه أشد حياء من العذراء في خدرها^(١)، فهو ﷺ ذو حياء عظيم، لكنه لا يستحي من الحق. وفي قوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيُ مِنَ الْحَقِّ﴾: إثبات الحياء لله ﷻ، فقد جاء في القرآن مثل هذا فقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيُ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [النمل: ٢٦]. وجه الاستدلال: أنه إذا كان لا يستحي من الحق؛ فمعناه: أنه ﷻ لا يتكلم بالباطل، ولا يقر الباطل.

وفيه: ثبوت الحجاب أو نزول الحجاب في السنة السادسة من الهجرة، وهذا هو المشهور عند أهل العلم، وأن النساء قبل ذلك لا يحتجبن، لكن نزل الحجاب متأخراً، وذكرْتُ لكم أن الأحاديث الواردة في جواز كشف الوجه إذا صحَّت فإنها تحمل على ما كان قبل وجوب الحجاب.

وفي قوله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣]. نقول: هل بيوت غيره مثله، مثل بيوته؟

(١) أخرجه البخاري (٣٥٦٢)، ومسلم (٢٣٢٠) من حديث أبي سعيد الخدري رحمه الله.

الجواب: نعم؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَيْهَا﴾ [النِّسَاءُ: ٥٧].

ومعنى قولها في الحديث: «مَا أَنَا بِصَانِعَةٍ شَيْئًا حَتَّى أُوَامِرَ رَبِّي» فلعله هناك أشياء تخشى ألا تقوم بواجب النبي ﷺ، أو أن تلحقها الغيرة من نساء الرسول ﷺ، فيحصل منها ما لا ينبغي، وليس هذا الاستمرار، هل تزوج الرسول أو لا؟ هذا لا يمكن أن يكون، لكنها تخشى ألا تقوم بحقه، أو يحصل بينها وبين زوجته من الغيرة ما لا تحمد.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٠- (...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ -وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ-، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ -وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كَامِلٍ سَمِعْتُ أَنَسًا- قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى امْرَأَةٍ -وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ: عَلَى شَيْءٍ- مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ فَإِنَّهُ ذَبَحَ شَاةً.

٩١- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبَّادٍ بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَادٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ -وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ- حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: مَا أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ أَكْثَرَ أَوْ أَفْضَلَ بِمَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ. فَقَالَ ثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ: بِمَا أَوْلَمَ؟ قَالَ: أَطْعَمَهُمْ خُبْزًا وَلَحْمًا حَتَّى تَرَكُوهُ.

في بعض النسخ: «بِمَا أَوْلَمَ؟» والقاعدة المعروفة أن «ما» الاستفهامية إذا دخل عليه حرف جر تكتب بدون ألف، كما في قوله تعالى ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النِّسَاءُ: ١-٢]. وكقولهم: بم تفعل؟! وفيم تفعل؟

ولكن لعلها كتبت هكذا في كتب الحديث فأبقوها على ما هي عليه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٢- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ وَعَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ التَّيْمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى كُلُّهُمْ، عَنْ مُعْتَمِرٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ حَبِيبٍ- حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو عِثْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْنَبَ بِنْتَ جَعْفَرٍ دَعَا الْقَوْمَ فَطَعِمُوا، ثُمَّ جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ -قَالَ- فَأَخَذَ كَأَنَّهُ يَتَهَيَّأُ لِلْقِيَامِ فَلَمْ يَقُمُْوا، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَامَ، فَلَمَّا قَامَ قَامَ مِنْ الْقَوْمِ.

زَادَ عَاصِمٌ وَابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى فِي حَدِيثِهِمَا قَالَ: فَقَعَدَ ثَلَاثَةً، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ لِيَدْخُلَ فَإِذَا الْقَوْمُ جُلُوسٌ، ثُمَّ إِنَّهُمْ قَامُوا فَانْطَلَقُوا - قَالَ - فَجِئْتُ فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدِ انْطَلَقُوا - قَالَ - فَجَاءَ حَتَّى دَخَلَ فَذَعَبْتُ أَذْخُلُ فَأَلْقَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ - قَالَ - وَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَبِذَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿إِنَّ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ (الاحزاب: ٥٣).

هذا السِّياق فيه: أن الرجل إذا أحب أن يقوم الضيوف، فإنه يفعل ما يدل على ذلك؛ يعني: يتبها للقيام، ويأتي بكلام يدل على أنه انتهى مجلسهم، ولكن إذا لم يفهموا هذا أو تجاهلوا الأمر، هل نقول: أطفئ الكهرباء؟
الجواب: إذا لم يفهموا، فهذا لا بأس به.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٣- (...) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: إِنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِالْحِجَابِ لَقَدْ كَانَ أَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ يَسْأَلُنِي عَنْهُ. قَالَ أَنَسٌ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَرُوسًا بِزَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ - قَالَ - وَكَانَ تَزَوَّجَهَا بِالْمَدِينَةِ، فَدَعَا النَّاسَ لِلطَّعَامِ بَعْدَ انْزِفَاعِ النَّهَارِ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَلَسَ مَعَهُ رِجَالٌ بَعْدَ مَا قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَشَى فَمَشَتْ مَعَهُ حَتَّى بَلَغَ بَابَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، ثُمَّ ظَنَّ أَنَّهُمْ قَدْ خَرَجُوا، فَرَجَعَ وَرَجَعَتْ مَعَهُ، فَإِذَا هُمْ جُلُوسٌ مَكَانَهُمْ فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ حُجْرَةَ عَائِشَةَ فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ، فَإِذَا هُمْ قَدْ قَامُوا فَضَرَبَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ بِالسُّرِّ وَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ.

وهذه -أيضا- حيلة ثانية؛ أن الإنسان يقوم إلى بيته، ويدخل بيته لعلهم يقومون، لكن إذا لم يقوموا، يدخل مرة ثانية وهلم جرا، حتى يقوموا، وهذه تقع كثيرا، ولعلكم تعرفون هذا الشيء.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٤- (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ -، عَنْ الْجَعْفَرِ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ بِأَهْلِهِ - قَالَ - فَصَنَعَتْ أُمِّيُّ أُمَّ سُلَيْمٍ حَيْسًا فَجَعَلَتْهُ فِي تَوْرِ فَقَالَتْ: يَا أَنَسُ انْعَبْ بِهَذَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْ: بَعَثْتُ بِهَذَا إِلَيْكَ أُمِّي وَهِيَ تُقَرِّئُكَ السَّلَامَ، وَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَكَ مِنَّا قَلِيلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ - قَالَ - فَذَعَبْتُ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

فَقُلْتُ: إِنَّ أُمِّي تُفَرِّتُكَ السَّلَامَ وَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَكَ مِنَّا قَلِيلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «ضَعُهُ» - ثُمَّ قَالَ - اذْهَبْ فَادْعُ لِي فَلَانًا وَفُلَانًا وَفُلَانًا وَمَنْ لَقِيتُ. وَسَمَى رَجُلًا - قَالَ - فَدَعَوْتُ مَنْ سَمَى وَمَنْ لَقِيتُ. قَالَ: قُلْتُ لَأَنْسَ: عِنْدَ كَمْ كَانُوا؟ قَالَ: زُهَاءُ ثَلَاثِيَّةٍ. وَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَنْسُ هَاتِ التَّورَ». قَالَ فَدَخَلُوا حَتَّى امْتَلَأَتِ الصُّفَّةُ وَالْحُجْرَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِيَتَحَلَّقَ عَشْرَةُ عَشْرَةَ وَلْيَأْكُلْ كُلُّ إِنْسَانٍ بِمَا يَلِيهِ». قَالَ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا - قَالَ - فَخَرَجْتُ طَائِفَةً وَدَخَلْتُ طَائِفَةً حَتَّى أَكَلُوا كُلُّهُمْ. فَقَالَ لِي: «يَا أَنْسُ ارْفَعْ». قَالَ: قَرَفَعْتُ فَمَا أَدْرِي حِينَ وَضَعْتُ كَانَ أَكْثَرُ أَمْ حِينَ رَفَعْتُ - قَالَ - وَجَلَسَ طَوَائِفٌ مِنْهُمْ يَتَحَدَّثُونَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ وَرُؤُوسُهُ مُوَلَّيَّةٌ وَجْهَهَا إِلَى الْحَائِطِ، فَتَقَلُّوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَى نِسَائِهِ، ثُمَّ رَجَعَ فَلَمَّا رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ رَجَعَ ظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ تَقَلُّوا عَلَيْهِ - قَالَ - فَابْتَدَرُوا الْبَابَ فَخَرَجُوا كُلُّهُمْ وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَرَخَى السُّرَّ وَدَخَلَ وَأَنَا جَالِسٌ فِي الْحُجْرَةِ، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا يَبِيرًا حَتَّى خَرَجَ عَلَيَّ. وَأُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُدْعَى لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَظِيرٍ لِأَنَّهُ وَلَكِنْ إِنْ دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مَسْتَقْسِمِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكَ كَمَا كَانَ يُؤْذَى النَّبِيُّ ﷺ﴾ [الاحزاب: ٥٣]. إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. قَالَ الْجَعْفِيُّ: قَالَ أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَا أَخَذْتُ النَّاسَ عِنْدًا بِهَذِهِ الْآيَاتِ وَحُجِبْنَ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ.

فِي هَذِهِ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا التَّورَ، وَهُوَ شَبِهُ الطَّسْتِ أَكَلَ مِنْهُ زُهَاءُ ثَلَاثِمِائَةٍ، وَمَعَ ذَلِكَ يَقُولُ أَنْسُ: مَا أَدْرِي حِينَ وَضَعْتُهُ أَوْ رَفَعْتُهُ، هَلْ هُوَ أَكْثَرُ حِينَ الْوَضْعِ أَوْ حِينَ الرَّفْعِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَهُ بَرَكَةٌ فِي طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ، فَهُوَ مِنْ آيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَاعْلَمْ أَنَّ آيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ هِيَ آيَاتُ اللَّهِ؛ لِأَنَّهَا خَارِقَةٌ لِلْعَادَةِ، وَالْخَارِقُ لِلْعَادَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْمُدَبِّرُ لِلْكُونِ، وَأَنَّهُ يَجْرِي الْأُمُورُ عَلَى عَادَتِهَا وَطَبِيعَتِهَا أَحْيَانًا، وَهُوَ أَكْثَرُ، وَرِيْمَا يَجْرِيهَا عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ.

وَفِيهِ: كَرَمُ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ قَالَ: «ادْعُ لِي فَلَانًا وَفُلَانًا»، وَسَمَى أَنَا سَا وَمَنْ لَقِيتُ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ هَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ مَا قَالَ الْفَقْهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يَدْعُو الْجَفْلَةَ؛ يَعْنِي مِثْلًا: يُكْرَهُ أَنْ يَقِفَ الْإِنْسَانُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ وَيَقُولَ: يَا جَمَاعَةُ تَفَضَّلُوا، بَلْ يَسْتَقِي، يَقُولُ: يَا فَلَانُ تَفَضَّلْ، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ دَعْوَةِ الْجَفْلَاءِ، وَأَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ مَا قَالَ الْفَقْهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ؟ الْجَوَابُ: نَعَمْ، هَذَا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ مَا قَالَ الْفَقْهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، لَكِنْ الْفَقْهَاءُ أَرَادُوا أَنَّهُمْ إِذَا دَعَا الْجَفْلَاءَ، فَإِنَّ الْإِجَابَةَ لَا تَنْبَغِي، وَهَذَا - أَيْضًا - فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا دَعَا الْجَفْلَةَ كَرِهَتْ الْإِجَابَةُ.

فنقول: كلاهما مباح، فيجوز أن يدعو الجفلة، ويقول: يا جماعة تفضلوا، ويجوز لمن كان حاضراً أن يدخل، ولا حرج، وليس في هذا غضاضة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٥- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَبِي عُمَرَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْنَبَ أَهَدَتْ لَهُ أُمُّ سُلَيْمٍ حَبْسًا فِي تَوْرٍ مِنْ حِجَارَةٍ فَقَالَ أَنَسٌ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفُغْبَ فَادُعُ لِي مَنْ لَقِيتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ». فَدَعَوْتُ لَهُ مَنْ لَقِيتُ، فَجَعَلُوا يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ فَيَأْكُلُونَ وَيَخْرُجُونَ، وَوَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ عَلَى الطَّعَامِ فَدَعَا فِيهِ وَقَالَ فِيهِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَلَمْ أَدْعُ أَحَدًا لَقِيتُهُ إِلَّا دَعَوْتُهُ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا وَخَرَجُوا، وَبَقِيَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَأَطَالُوا عَلَيْهِ الْحَبِيثَ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَحْيِي مِنْهُمْ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ شَيْئًا، فَخَرَجَ وَتَرَكَهُمْ فِي النَّيْتِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَبِذٍ إِنَّهُ﴾ قَالَ قَسَادَةُ: غَيْرَ مُتَحَيِّسِينَ طَعَامًا وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا حَتَّى يَبْلُغَ ﴿ذَلِكَ أَمْطَرُ لِقَائِكُمْ وَقُلُوبِهِمْ﴾ [الاحزاب: ٥٣].

❖ «تَوْرٍ مِنْ حِجَارَةٍ» التور: شبه الطست؛ يعني: صحن كبير، ومن الحجارة؛ أي: مصنوع من الحجارة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٦) بَابُ الْأَمْرِ بِإِجَابَةِ الدَّاهِي إِلَى دَهْوَةٍ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٦- (١٤٢٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُهِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا»^(١).

٩٧- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُهِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيُجِبْ». قَالَ خَالِدٌ: فَإِذَا عُبِيدَ اللَّهُ يُتْرَلُهُ عَلَى الْعُرْسِ.

٩٨- (...) حَدَّثَنَا ابْنُ ثَمَرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ عُرْسٍ فَلْيُجِبْ».

٩٩- (...) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ح. وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ،

حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّبُوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ».

١٠٠- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ

أَنْ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْ عُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ».

١٠١- (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ، حَدَّثَنَا

الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دُعِيَ إِلَى عُرْسٍ أَوْ نَحْوِهَا فَلْيُجِبْ».

١٠٢- (...) حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ الْبَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ

أُمَيَّةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّبُوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ».

١٠٣- (...) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُوسَى

بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجِيبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ إِذَا

دُعِيتُمْ لَهَا». قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَأْتِي الدَّعْوَةَ فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِ الْعُرْسِ وَيَأْتِيهَا وَهُوَ صَائِمٌ.

١٠٤- (...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ نَافِعٍ،

عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى كِرَاعٍ فَاجِيبُوا».

١٠٥- (١٤٣٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ

أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ». وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ الْمُثَنَّى: «إِلَى طَعَامٍ».

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. بِمِثْلِهِ.

١٠٦- (١٤٣١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ

سَبْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ

وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَطْعَمْ».

١٠٧- (١٤٣٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: بَشَسَ الطَّعَامُ طَعَامَ الْوَلِيْمَةِ يُدْعَى إِلَيْهِ الْأَغْنِيَاءُ وَيَتْرَكَ الْمَسَاكِينُ، فَمَنْ

لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ^(١).

١٠٨- (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قُلْتُ لِلزُّهْرِيِّ: يَا أَبَا بَكْرٍ كَيْفَ هَذَا الْحَدِيثُ شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ؟ فَضَحِكَ فَقَالَ: لَيْسَ هُوَ شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ. قَالَ سُفْيَانُ: وَكَانَ أَبِي غَنِيًّا فَأَفْرَعَنِي هَذَا الْحَدِيثُ حِينَ سَمِعْتُ بِهِ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ الزُّهْرِيَّ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ. ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

١٠٩- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ. نَحْوُ حَدِيثِ مَالِكٍ. وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. نَحْوُ ذَلِكَ.

١١٠- (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ زِيَادَ بْنَ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ثَابِتًا الْأَعْرَجَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ يُنْتَعَمُهَا مَنْ يَأْتِيهَا وَيُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْتِيهَا وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

كل هذه الأحاديث في بيان حكم إجابة الدعوة إلى الوليمة، والرسول ﷺ أمر - كما في هذه الأحاديث - بإجابة الدعوة، وأخبر أن إجابة الدعوة من حق المسلم على المسلم، لكنه لا بد من شروط: الشرط الأول: أن يكون الداعي مُسْلِمًا، فإن كان غير مسلم لم تجب الإجابة^(١)؛ لأن غير المسلم ليس له حق على المسلم.

الشرط الثاني: أن يكون كسبه حلالًا، فإن كان كسبه حرامًا، فإن الإجابة لا تجب، ولكن هل تجوز؟ ينظر إن كان حرامًا بعينه فإنه لا يجوز، مثل أن يغضب رجلٌ شاةً ثم يذبحها ويدعو الناس إليها، فهذا لا نجيب؛ لأنه يأكل مالا حرامًا بعينه، وإن كان مُحَرَّمًا لكسبه كما لو كان الإنسان الداعي مِمَّنْ يتعامل بالربا أو بالغش أو ما أشبه ذلك.

فهنا نقول: الإجابة جائزة، وليست مُحَرَّمَةٌ ولا واجبة، ودليل هذا: أن النبي ﷺ أجاب دعوة يهودي^(٢)، واليهود معروفون بأنهم آكِلُونَ لِلْسَّحْتِ آخِذُونَ بِالرِّبَا، ومع هذا أجابهم ﷺ؛ ولأن هذا ليس مُحَرَّمًا بعينه ولكنه حرام بفعل الفاعل، فيكون حرام على الفاعل فقط.

وبناءً على ذلك: لو انتقل هذا المال إلى الورثة فإنه حلال لهم؛ لأن الإثم على كاسبه. الشرط الثالث: أن يعينه، فيقول: يا فلان أدعوك للوليمة، فإن لم يعينه بأن قال: أيها الناس

(١) وهذا بغض النظر عن جوازها ومشروعيتها.

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٢١٠) من حديث أنس رضي الله عنه، وانظر: «الفتح» (٥/ ١٤٠).

تفضلوا، فهنا لا تجب الإجابة، لكن هل تكره أو لا؟

الصحيح: أنها لا تكره وأنه لا حرج على الإنسان أن يدخل في عموم الناس وأن يجيب^(١).

الشرط الرابع: ألا يكون بالمكان منكر، فإن كان بالمكان منكر، نُظِرَ: إن كان حضوره يزيل المنكر وجب عليه الحضور، من أجل إجابة الدعوة ومن أجل إزالة المنكر، وإن كان لا يستطيع أن يزيله، ولا أن يخفف منه فإنه يحرم عليه الإجابة؛ لأنه يلزم من إجابته أن يقعد مع الذين يعصون الله وَعَلَىٰ، والله - تبارك وتعالى - يقول: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ أَيْتَ اللَّهِ يُكْفِّرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِلَّا إِذَا سَأَلْتُمُوهُمُ الْأَنْفَالُ: ١٤٠﴾. إن قعدتم معهم فأنتم مثلهم، وقال وَعَلَىٰ: ﴿وَمَا يُنْبِتُكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (٥٨)﴾ الْأَنْفَالُ: ١٦٨.

وكذلك - أيضاً - لو دُعيت وأنت لا تعلم، وفي أثناء مجيئك حصل المنكر ولم تقدر على تغييره.

فهنا نقول: لا تقعد بعد العلم مع القوم الظالمين، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾.

والشرط الخامس: ألا يكون في اليوم الثاني أو الثالث، وهذا ينبغي أن يقال فيه تفصيل، وإذا كان الرجل دعا في اليوم الثاني من لم يدعهم في اليوم الأول؛ لضيق المكان أو لنحو ذلك، فالظاهر: أن الإجابة واجبة حتى في اليوم الثاني والثالث، لكن إذا كان إنما زاد يوماً أو يومين رياءً وسمعة فإنه لا تجب إجابته ولا ينبغي أن نشجع - أيضاً - على الإجابة.

الشرط السادس: ألا يكون الداعي ممن يجب هجره، فإن كان ممن يجب هجره حرمت الإجابة، كصاحب البدعة الذي يدعو الناس إليها، وكذلك من جهر بالمعصية على قول بعض العلماء، فإنه لا يُجاب لما في ذلك من الرضا بفعله، وتغريير الناس به؛ لأن الناس إذا علموا أن فلاناً أجاب دعوة فلان اغتروا به.

ثم هل الإجابة واجبة في العرس وغيره؟

(١) سئل الشيخ رحمه الله: وهل من التعيين ما يفعله بعض الناس اليوم من توزيع بطاقات؟ فأجاب رحمه الله قائلاً: أحياناً يكون موزع البطاقة إنما يوزعها لا من أجل أن يحضر مستلمها، ولكن من أجل إخباره فقط، والأشقى عليه إذا كان قريباً أو صديقاً، بدليل أنه لا يتابع، كأن يقول: هل جاءتك البطاقة يا فلان، والظاهر لي: أنه إذا لم يكن هناك سبب خاص يقتضي الوجوب، فإن توزيع البطاقات لا يعني التعيين الذي يقصد الإنسان به، فيكون الإنسان مخيراً، لكن لو أنه دفع إليك ابن عمك لك لزواج ابنته مثلاً، فهنا يتعين؛ لأنه أرسل إليك البطاقة، ولكن لأنه قريبك، ولو تخلفت لكان الناس ينون على هذا التخلف أشياء كثيرة.

في هذا قولان للعلماء: منهم من يقول: إن إجابة الدعوة خاصة في وليمة العرس، وأن ماعداه فالإجابة سنة وليست بواجبة.

ومنهم من قال: إنها واجبة في العرس وغيره إذا تمت الشروط التي ذكرناها، وينبغي أن يقال: إنها في غير العرس سنة مؤكدة إلا إذا ترتب على عدم الإجابة محذور شرعي، كما لو ترتب على عدم الإجابة قطيعة رحم، بأن دعاه قريبه، وقال: يا فلان تفضل، وأبى أن يجيب وحصل بذلك قطيعة رحم، فهنا نقول: الإجابة واجبة لما فيها من صلة الرحم، ولألا فالأصل أنها سنة.

فإن قال قائل: إذا كانت سنة، وقد يترتب عليها شر فما حكم الإجابة؟

نقول: لا يمكن أن تُفعل السنة مع حصول الشر، فهذا لا يشرع، والأصل في هذه القيود وهذه الشروط التي ذكرها العلماء أن الشريعة الإسلامية من أولها إلى آخرها إنما جاءت لتحقيق المصالح، ولدرء المفاسد، هذا هو أصل الدين الإسلامي، فكل ما أحل بهذا الأصل فإنه ليس من الدين الإسلامي في شيء.

وقوله: «فَإِنْ كَانَ صَائِتًا فَلْيُصَلِّ»؛ يعني: إذا دعاك أخوك وأنت صائم، فصل؛ يعني: ادع له، فالمراد بالصلاة هنا: الدعاء، ولعل قائلًا يقول: ألستم تقولون: إن الحقيقة الشرعية مقلّمة على اللغوية في لسان الشارع؟

فنقول: بلى، لكن إذا قامت القرينة على أن المراد بها: المعنى اللغوي أخذنا به، كما في قوله تعالى: ﴿حُذِّرْنَ أَمْوَالَهُنَّ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٠٣]. يعني: فهل يقول قائل: إن المراد بذلك: صلّ عليهم صلاة الجنازة؟!

الجواب: لا، ليس هذا هو المراد، ولكن المراد: ادع لهم.

بقي أن يقال: إذا دُعي الإنسان وأجاب هل يجب الأكل؟

في هذا: تفصيل؛ إذا كان إنما صنع الطعام لي، مثل أن تكون الوليمة كلها على شرف المدعو، فلا بد من الأكل؛ لأن أخاه تكأف له وصنع له الطعام، ولا يليق بالمؤمن أو بالمروءة أن يأتي ولا يأكل، أمّا إذا كان من جملة الناس، فالأكل ليس بواجب؛ لأنه إن أكل أو لم يأكل فلا فرق، وإذا كان صائتًا يدعو ويمضي، ولكن ألا يقال: من المستحسن أن يجمع بين الدعاء والجلوس على المائدة ولا يأكل؟

الجواب: نعم، يدعو ويجلس على المائدة، ولا يأكل، ويخدم الأكليين، كأن يقطع اللحم، ويقدمه إلى بعضهم، ويقرب الإدام، ويشغل نفسه كأنه يأكل.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٧) بَابُ لَا تَحِلُّ الْمُطَلَّقةُ لِدَوْلَاهَا

لِمُطَلَّقَتِهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَيَطَّأَهَا ثُمَّ يَفَارِقَهَا وَتَنْقُضِي عِدَّتَهَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١١ - (١٤٣٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فطَلَّقَنِي، فَبَتَّ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَإِنْ مَا مَعَهُ مِنْهُ هُدْبَةُ الثَّوْبِ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا حَتَّى تَلُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَتَذُوقِي عُسَيْلَتِكَ». قَالَتْ: وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَهُ وَخَالِدٌ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ فَنَادَى: يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَا تَسْمَعُ هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

هذا الباب عنوانه طويل، والطلاق هو فراق الزوجة بألفاظ معلومة، وهي كل ما يدل على الطلاق والفراق والتسريح، وما أشبه ذلك، والأصل في الطلاق أنه مكروه، هذا هو الأصل؛ لأنه يفوت المصالح العظيمة التي تترتب على النكاح، فيكون مكروهاً، وحديث: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ عِنْدَ اللَّهِ الطَّلَاقُ»^(١)، ضعيف، ولا يستقيم من حيث المعنى؛ لأنه لو كان مبغوضاً إلى الله لكان مُحَرَّمًا، ولا يصلح أن يقال: أبغض الحلال إلى الله، لكن الأصل أن الطلاق مكروه، لكن أحياناً يجب، وأحياناً يستحب، وأحياناً يكره، والأصل الكراهة، ويحرم إذا كان طلاق بدعة، بأن يطلقها وهي حائض، أو في طهر جامعها فيه ما لم يتبين حملها، ويكون واجباً فيما إذا آلى من زوجته فإنه يضرب له أربعة أشهر ثم إذا تَمَّت، قيل له: إما أن تفيء وإما أن تطلق، فإن أبى أن يطلق وأبى أن يفيء طلقها الحاكم منه. ويكون مُسْتَحَبًّا: إذا طلبت الزوجة منه أن يطلقها، وكان يعلم أن طلبها له وجه، وأنه ليس ناشئاً عن غضب أو انفعالٍ نفسي؛ لأن المرأة يأتيها حالات تكره الزوج، إمّا حال الحمل في أوائله، أو في حال الحيض، فتطلب منه الطلاق، ولكن إذا علم أنها طلبت الطلاق في حاجة يعرف أنها راغبة فيه، فإنه يُسْتَحَبُّ له أن يطلقها من أجل أن يزيل كربتها ويقضي حاجتها ما لم يترتب على ذلك مفسدة.

فهنا نقول: إن طلبت لا يطلق، كما لو كان بينهما أولاد، وخشي أن يضيع أولاده بالطلاق،

(١) أخرجه البخاري (٢٦٣٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٢١٧٨)، وابن ماجه (٢٠١٨)، والحاكم (٢١٤/٢)، ورجع أبو حاتم لإرساله وتبعه البيهقي، وانظر: «العلل» لابن أبي خاتم (١/٤٤٣)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٣٢٢/٧).

فهنا لا يوافقها بل يصبرها ويرغبها في البقاء ويأتي على ما تريد إذا ما لم يكن فيه ضرر عليه.
إذن: يكرهه، ويجب، ويحرم ويباح للحاجة، إذا احتاج الإنسان إلى الطلاق فإنه يطلق ولا شيء عليه، والحاجة هي أن يعرف أن الحالة لا تستقيم بينهما، وأنها يوم ترضى ويوم لا ترضى، أو أنه يوم يحبها ويوم لا يحبها، فإذا عرف أن هناك حاجة للطلاق فإنه يطلق، ولا حرج عليه.
أمَّا الحديث الذي ذكره المؤلف فإن قول فاطمة امرأة رفاعه إلى النبي ﷺ يقول: كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي فَبَتَّ طَلَاقِي.

معنى قولها: «بَتَّ طَلَاقِي»؛ أي: أنها آخر تطليقة، وأنه طَلَّقَ قبل ذلك مرتين، وليس المراد أنه قال: أنت طالق البتة^(١)؛ لأن هذا غير معروف في عَهْدِهِ ﷺ لكن المراد: أنه طلقها آخر ثلاث تطليقات، هذا هو معنى قولها: فَبَتَّ طَلَاقِي.

ثم قالت: وتزوجني عبد الرحمن بن الزَّيْبِر. وليس ابن الزَّيْبِر كما ينطق به بعض الناس في النسخ غير المعربة.

ثم قالت: وإنما معه؛ يعني: إن الذي معه، وتشير إلى عضوه.

ثم قالت: مثل هُدْبَةِ الثَّوْبِ، وقالت بثوبها هكذا.

يعني: أنه لا يجامع، فتبسم رسول الله ﷺ لحسن خلقه ﷺ، وإلا فإنه أعظم البشر، وتقول عنده هذه المرأة هذا الكلام، لكنه ﷺ حلِيم واسع الصدر حسن الخلق، تبسم؛ لأن مثل هذا لا يقال؛ لأن المرأة لا تقوله ولا عند النساء، فكيف بحضرة النبي ﷺ وحضرة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؟
❖ فقال: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟».

الجواب: نعم، هي تريد هذا.

قال: «لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ»، وذلك بالجماع، وهل يشترط أن يُنْزَلَ؛

يعني: الزوج الثاني، لا يشترط؛ لأن العسيلة تحصل بدون إنزال، وإن كان تمامها لا يكون إلا بالإنزال لكنه ليس بشرط على القول الراجح.

(١) سئل الشيخ رحمه الله: إذا قال العاقد الذي لم يدخل بزوجه، إذا قال لها: أنت طالق، فكيف يكون ذلك ثلاثاً؟ فأجاب رحمه الله قائلاً: إذا قال: أنت طالق ما تقع الثانية عليها؛ لأن غير المدخول بها إذا طلقها مرة بانست، ولا يلحقها ما بعد ذلك من الطلاق، لكن قل: لو قال: أنت طالق ثلاثة، فهذا على خلاف بين أهل العلم، هل تبين به المرأة أو لا؟ والصحيح أنه لا تبين به، فالصواب: أن الطلاق الثلاث في المدخول بها وغير المدخول بها واحدة، وأنه إذا قال: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، ولو كان مدخول بها فهي واحدة.

﴿قَالَتْ: وَأَبُو بَكْرِ عِنْدَهُ وَخَالِدٌ بِالنَّابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ فَنَادَى: يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَا تَسْمَعُ هَذِهِ مَا تَجَهَّرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَأَنَّهُ انتَقَدَهَا.﴾
ففي هذا الحديث فوائد:

منها: أن المرأة إذا طلقت ثلاثاً فإنها لا تحل لزوجها الأول حتى يطأها الزوج الثاني وطئاً كاملاً، يحصل به ذوق العُسيلة، ولا بد أن يكون النكاح صحيحاً؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً﴾ [البقرة: ٢٣٠]. ولا يمكن أن يكون زوجاً إلا بعقد صحيح، وإنما قلنا ذلك؛ لأنه لو تزوجت الزوج الثاني بنكاح الشغار، هل تحل للأول؟

الجواب: لا؛ لأن نكاح الشغار حرام، ولو تزوجها قبل أن تنقضي العدة لم تحل للأول؛ لأن العقد غير صحيح، لو تزوجها وهي مُحَرَّمَةٌ فإنها لا تحل للأول؛ لأن العقد غير صحيح، لو تزوجها بنية التحليل للأول لم تحل للأول؛ لأن النكاح غير صحيح، هذا الشرط يؤخذ من قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

والنكاح هنا بمعنى: الوطء، لو قلنا بمعنى العقد لكان فيها تكرار مع قوله: ﴿زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ أمّا في غير هذا الموضع فالنكاح في القرآن الكريم؛ بمعنى: العقد.

ومنها: أنه لا بأس أن تحدث المرأة فيما يُستَحْيَا منه؛ لبيان الواقع، فهذه المرأة تحدثت بما يستَحْيَا منه بلا شك؛ لكن لبيان الواقع، كما قالت أم سليم رضي الله عنها: يا رسول الله ﷺ هل على المرأة من غُسلٍ إذا هي احتلمت؟ قال: «نعم إذا هي رَأَتْ الْمَاءَ»^(١).

ومنها: حُسن خلق النبي ﷺ، وسعة صدره، وأنه يتزل كل إنسان منزله؛ وذلك لكونه لم يوبخ هذه المرأة، ولم يجرها بل تَبَسَّمَ ﷺ.

ومنها: أنه لا بد من الوطء في النكاح الذي يحدث به التحليل، قال: «لَا حَتَّى تَذُوقِي عُسِيلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسِيلَتَكَ».

وهل نقول: من فوائد هذا الحديث إثبات أصل شهر العسل؛ لأن شهر العسل عندهم حتى وإن لم يقع فهو شهر عسل، أظن أن هذا اللقب مُحدث؛ لأننا ما سَمِعْنَا به في العهد الأول.

ومنها: أنه لا يحل للإنسان أن يدخل بيت غيره حتى يُؤْذَنَ له، حتى وإن كان في المجلس أحد لا تدخل حتى يؤذن لك، وكذلك لو كان في حجرة في شقة من الشقق فلا تدخل عليه إذا كان

(١) أخرجه البخاري (١٣٠)، ومسلم (٣١٣) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

أغلق الباب إلا بعد الاستئذان.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٢- (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لِحَزْمَةَ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا وَقَالَ حَزْمَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْتَ طَلَّاقًا، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَإِنَّهُ وَاللَّهِ مَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ الْهَلْبَةِ وَأَخَذَتْ بِهَيْبَةٍ مِنْ جِلْبَابِهَا. قَالَ: فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَاحِكًا فَقَالَ: «لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةَ؟ لَا حَتَّى يَلُوقَ عُسَيْلَتُكَ وَتُدْفِقِي عُسَيْلَتَهُ». وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِ جَالِسٌ بِيَابِ الْحُجْرَةِ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ قَالَ: فَطَفِقَ خَالِدٌ يُنَادِي أَبَا بَكْرٍ: أَلَا تَزَجُرُ هَذِهِ عَمَّا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

قوله: «يُنَادِي أَبَا بَكْرٍ» كيف تُعرب أبا بكر؟

الجواب: منادى، بدليل اللفظ الأول، حيث قال في اللفظ الأول: «يَا أَبَا بَكْرٍ».

إذن: فجعل يُنادي يا أبا بكر، ويجوز على وجه آخر: أن تكون مفعولاً به، ولكنه مرجوح.

وهذا الحديث فيه تصريح بأنه طَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٣- (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ. بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ.

وفي الحديث فائدة أخرى: أنها ذكرت زوجها عبد الرحمن بن الزُّبَيْرِ ذكرته بما يكره أن يُذكر به، وهذه غيبة، لكنها غيبة للحاجة؛ لأنها محتاجة إلى الاستفتاء، فلهاذا ذكرت هذا الوصف في زوجها الثاني. وأما ما ورد من تكذيبه لها كما عند البخاري، وقوله: «والله إني لأنقضها نفص الأديم»^(١)، فلا

(١) أخرجه البخاري (٥٨٢٥).

ينافي هذا الحكم، فروايات مسلم كلها تدل على أنه يجوز أن يذكر الإنسان بما يكره للحاجة، أما كونها صادقة أو غير صادقة، فهذا شيء آخر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٤- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سِئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ فَيُطْلِقُهَا، فَتَرْجُو رَجُلًا فَيُطْلِقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، أَتَحِلُّ لِرَجُلٍ الْأَوَّلُ؟ قَالَ: «لَا حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا». (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ جَمِيعًا، عَنْ هِشَامٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ.

١١٥- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَأَرَادَ زَوْجَهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَسِئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا». (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ - جَمِيعًا، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهِذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، عَنْ عَائِشَةَ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٨) بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَهُ عِنْدَ الْجَمَاعِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٦- (١٤٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَا: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَا، فَإِنَّهُ إِنْ يَقْدَرُ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا»^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي ح. وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ جَمِيعًا، عَنِ الثَّوْرِيِّ كِلَاهُمَا، عَنْ مَنْصُورٍ بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ غَيْرَ أَنَّ شُعْبَةَ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ ذِكْرُ: «بِاسْمِ اللَّهِ». وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ: «بِاسْمِ اللَّهِ». وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ قَالَ مَنْصُورٌ: أَرَاهُ قَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ». هذا من سنن الجماعة، أَنَّ الإنسان إذا أَرَادَ أَنْ يُجَامَعَ فَلْيَقُلْ: «بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا»، وهذا الحديث يدلُّ على أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ لِلْإِنْسَانِ ذِكْرُ اللَّهِ إِذَا كَانَ قَدْ كَشَفَ عَوْرَتَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُجَامَعَ إِلَّا بِذَلِكَ، وَهُوَ سَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا»، فَهُوَ سَوْفَ يَذْكُرُ اللَّهَ وَيَدْعُوهُ.

وقد يقول قائل: أَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ هَذَا قَبْلَ أَنْ يَتَهَيَّأَ لِلْجَمَاعِ؛ بِمَعْنَى: إِذَا عَزَمَ عَلَى الْجَمَاعِ قَبْلَ أَنْ يَتَهَيَّأَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ.. إِلَى آخِرِهِ»؟ فَيَقَالُ: نَعَمْ، هَذَا مُمَكِّنٌ لَكِنِ الْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ أَقْرَبُ أَنَّهُ عِنْدَمَا يَتَهَيَّأُ تَهَيَّأً كَامِلًا.

❖ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «بِسْمِ اللَّهِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ هُنَا: «بِسْمِ اللَّهِ أَجَامِعُ» أَوْ «أَقْرَبُ».

❖ وَقَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا»؛ يَعْنِي: جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ أَلَّا يَشَارِكَنَا فِي هَذَا، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا الْمَرَادُ بِهِ: الْوَلَدَ، وَلِهَذَا قَالَ: «فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرُ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ» أَي: فِي ذَلِكَ الْجَمَاعِ «لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا».

❖ وَقَوْلُهُ: «لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا» أَشْكَلُ عَلَى بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ: إِنْ الْإِنْسَانُ قَدْ يَكُونُ مُلَازِمًا لِهَذَا الذِّكْرِ فِي كُلِّ جَمَاعٍ، وَمَعَ ذَلِكَ يَكُونُ مِنْ أَوْلَادِهِ مَنْ هُوَ فَاسِقٌ، أَوْ أَكْبَرُ مِنْ فَاسِقٍ؟ وَأَجَابُوا عَنْ هَذَا بِجَوَابَيْنِ:

الجواب الأول: أَنَّ الْمَرَادَ: لَنْ يَضُرَّهُ حِينَ يَنْخَسُهُ إِذَا وُلِدَ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُوَلَدُ إِلَّا نَخَسَهُ الشَّيْطَانُ، إِلَّا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَيَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّهُ يَسْلَمُ مِنْ نَخْسَتِهِ؛ فَلَا يَضُرُّهُ لَوْ نَخَسَهُ. والوجه الثاني: وَهُوَ أَصَحُّ لَنْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ؛ أَي: فِي إِغْوَاثِهِ، لَكِنِ النَّبِيُّ ﷺ ذَكَرَ السَّبَبَ، وَالسَّبَبُ قَدْ يَكُونُ لَهُ مَانِعٌ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ.....»

أَوْ يُمَجَّسَّاهُ^(١)، وكما أن الولد يرث أباه، وإذا كان مخالفاً له في الدين لم يرث، فيقال: إن النبي ﷺ بين السبب؛ حثاً لنا أن نقوم به، وهذا السبب قد يتخلف لوجود مانع أقوى منه، وهذا أصح أن نقول: إذا قلر أن أحداً كان يقول ذلك عند إتيان أهله، ثم حصل من أولاده فسق أو فجور أو ما أشبه ذلك، فإن هذا لا ينافي الحديث؛ لأن الرسول ﷺ بين السبب، والسبب قد يوجد له مانع، كما أن الولادة بسبب الإرث، ومع ذلك يكون ولد ولا يرث لوجود موانع.

فإن قال قائل: وهل المرأة تقول هذا الذكر؟

فالجواب: لا، ظاهر الحديث أن الذي يقوله هو الرجل، ثم إن الولد مكوّن من ماء الرجل، فيكون هذا خاصاً بالرجل.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٩) بَابُ جَوَازِ جَمَاعِهِ امْرَأَتَهُ

فِي قُبُلِهَا مِنْ قُدَامِهَا وَمِنْ وَرَائِهَا مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلدُّبْرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٧- (١٤٣٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ الْمُثَنِّكِيرِ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبُلِهَا كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلُ فَتَرَلْتُ ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ (النساء: ٢٢٣).^(٢)

نزلت هذه الآية تكديماً لليهود الذين يزعمون أن الرجل إذا أتى المرأة في قُبُلِهَا من جهة دُبْرِهَا؛ أي: من دبرها؛ يعني: من جهة الوراء جاء الولد أحول، وهذا كَذِبٌ يُكْذِّبُهُ الْوَاقِعُ، ويكذبه - أيضاً - الشرع المنزل، فأنزل الله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾؛ أي: من حيث شئتم: من الأمام، ومن الخلف، ومن الجنب.

المهم: أن يكون في موضع الحرث، وموضع الحرث هو القُبُل.

وفي هذه الآية إشارة إلى أن الوطء في الدبر ليس من حق الإنسان، وقد جاء في السنة أحاديث تؤكد تحريمه وأنه من كبائر الذنوب^(٣).

(١) أخرجه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٢٨).

(٣) ومن ذلك ما أخرجه أبو داود (٢١٦٢)، وابن ماجه (١٩٢٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً بلفظ:

والإتيان في الدبر يؤخذ حكمه بالقياس الجلي من منع جماع الحائض؛ لأنه إذا كان الحيض أذى يمنع من جماع الحائض، فالدُّبُرُ أشد وأقذر؛ لأن كل إنسان يعرف أن الدم أهون من الغائط، فلذلك كان تحريم وطء المرأة في الدُّبُرِ ثابتاً بالنص والقياس الصحيح، وأمّا الاستدلال بعموم قوله تعالى: ﴿لَا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [النساء: ٦١]. فهذا مطلق مقيد بنصوص أخرى.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٨- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ يَهُودَ كَانَتْ تَقُولُ: إِذَا آتَيْتِ الْمَرْأَةَ مِنْ دُبُرِهَا فِي قُبُلِهَا تَمَّ حَمَلُتْ كَانَ وَلَدُهَا أَحْوَل. قَالَ: فَأَنْزِلَتْ ﴿يَسَاءَ ذِكْرُكُمْ فَأَتَوْا حُرْمَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [النساء: ٢٢٣].

في هذا الحديث وأمثاله: دليل على أن القرآن الكريم بعضه يكون لنزوله سبب، وبعضه لا يكون لنزوله سبب، ومعرفة السبب تُعين على فهم الآية.

فمثلاً: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّغَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]. لو نظرنا إلى ظاهر اللفظ لكان ظاهر اللفظ يقتضي أن يكون السعي أعلى أحواله أن يكون مباحاً؛ لقوله: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، فإذا عرفنا السبب، وأن الصَّحَابَةَ كأنهم تورعوا: أن يطوفوا بينهما، عرفنا أن المراد بقول الله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ نفي المنع، وهذا لا ينافي أن يكون السعي واجباً، ويؤيده قوله من ﴿مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾، وتعظيم شعائر الله واجب بل هو من تقوى القلوب، وأكثر القرآن نزل بدون سبب.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٩- (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. ح وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ

«مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ فِي دُبُرِهَا».

وأيضاً: ما أخرجه أبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجه (٦٣٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً بلفظ: «... مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ فِي دُبُرِهَا فَقَدْ بَرِئَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ».

وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ رَاشِدٍ يُحَدِّثُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ح. وَحَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبُدٍ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ الْمُخْتَارِ -، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِيرِ، عَنْ جَابِرٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَزَادَ فِي حَدِيثِ النُّعْمَانِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ إِنْ شَاءَ مُجَبِّدُهُ، وَإِنْ شَاءَ غَيْرُ مُجَبِّدِهِ غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ فِي صِغَارٍ وَاحِدٍ.

﴿ 888 ﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٠) بَابُ تَخْرِيمِ امْتِنَاعِهَا مِنْ فِرَاشِ زَوْجِهَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٠ - (١٤٣٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ هَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ»^(١).
(...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: «حَتَّى تَرْجِعَ».

في هذا الباب: بيان أنه لا يجوز للمرأة أن تمتنع إذا طلب زوجها منها أن يجامعها.
وفيه: دليل على أن الحق في ذلك للرجل، هو الذي يطلب المرأة، ولكن هل إذا طلبته يحل له أن يمتنع مع القدرة؟

الظاهر: أنه لا يحل له لكنه لا يستحق هذا الوعيد، وإنما قلت ذلك؛ لقول الله - تبارك وتعالى -: ﴿وَلَمْ يَنْسِلْ إِلَيْكَ الَّذِينَ يَلْمُوكَ﴾ [النساء: ٢٢٨]. فإذا طلبته وليس على الزوج ضرر، فالواجب عليه الإجابة، وأما إذا طُلبت فالواجب عليها الإجابة، لكن إذا امتنعت فإن الملائكة تلعنها حتى تصبح - والعياذ بالله -.

وفيه: دليل على علم الملائكة بعمل ابن آدم؛ لأنها لن تلعنها إلا بعد أن تعلم أنها حصل منها الامتناع، ويُستثنى من ذلك مسألتان:

المسألة الأولى: إذا كان عليها ضرر، كما لو كانت مريضة أو حاملاً، قد قربت ولادتها، أو

(١) أخرجه البخاري (٣٢٣٧).

يشغلها عن فرض، كما لو دعاها وقد ضاق وقت الصلاة، فإنه لا يلزمها أن تجيب.

الأول: للضرر الحسي. والثاني: للضرر الشرعي.

وقوله: «إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى اسْتِثْنَاءِ الْحُكْمِ سِوَاهُ دَعَائِهَا أَمْ لَمْ يَدْعُهَا»
«إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ هَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا»، تستحق هذه اللعنة -والعياذ بالله- سواء دعاها أم لم يدعها، وهذا أشد مما إذا دعاها، فإذا دعاها يتأكد عليها ذلك أكثر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢١- (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، عَنْ يَزِيدَ -يَعْنِي ابْنَ كَيْسَانَ-، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا فَتَأْتِي عَلَيْهِ إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا».

وقوله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ»، هذا قسم، وهل هو قسم باسم من أسماء الله أو صفة من صفاته؟

الجواب: صفة من صفاته؛ لأن «الذي» اسم موصول، ليس له معنى إلا بصلته، والصلة هنا قوله: «نَفْسِي بِيَدِهِ»، مبتدأ وخبر، وهو إقرار بأن نَفْسَ المرء بيد الله ﷻ، فهل المراد بقوله: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» أن نفس الإنسان بيد الله ﷻ إن شاء أحيائها وإن شاء أماتها، كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢]. أو المعنى: «الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» يشمل هذا وغيره حتى في اتجاه الإنسان وهوى الإنسان يكون بيد الله ﷻ؟

فالجواب: أنه شامل بهذا وهذا، فأنفسنا بيد الله تديرًا وخلقًا كما يشاء ﷻ.

وفي هذا الحديث: جواز الإقسام بدون أن يُسأل القسم؛ لأن النبي ﷺ أقسم بدون أن يستقسم، ولكنه لما كان هذا الأمر أمرًا خطيرًا أقسم ﷻ.

وقوله: «يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا فَتَأْتِي عَلَيْهِ»، هل الدعاء يكون بالقول أو حتى بالقول والفعل؟ بمعنى: إذا تهيأ الرجل لأهله، فهل يُنزَل هذا منزلة المقال؟

الجواب: يحتمل أن يلحق بالمقال، ويقال: إذا رأت المرأة أن زوجها قد تهيأ للجماع فإنه لا يحل لها أن تمتنع من ذلك.

وقد يقال: إن الأصل في الدَّعوة أن تكون بالقول، والإنسان ربما يتهيأ، لكن يبدو له ألا

يفعل، بخلاف ما إذا دَعَاها دعوة صريحة.

وإذا دَعَاها إلى غير فراشه -أي: إذا كانا عند أقارب لهما مثلاً- فهل يتغير الحكم؟

الجواب: أن الحكم واحد لا يتغير، وذكر الفراش بناءً على الأغلب.

وإذا قال قائل: ماذا لو استحت المرأة أن يُرى عليها أثر الغُسل؟

الجواب عن ذلك أن يقال: لا حياء في هذا، وغالب البيوت الآن يكون فيها حمامات مغلقة

بأحكام، ولكن إذا قالت له: أنا أستحي، فربما يقنع ولا يغضب^(١).

❦ وفي قوله: «إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا»، الذي في السَّمَاءِ هو الله ﷻ، ففيها

إثبات علو الله ﷻ، وأنه في السَّمَاءِ؛ أي: على السماء.

❦ وقوله: «سَاخِطًا عَلَيْهَا» فيه إثبات صفة السخط لله ﷻ، وهو قريب من معنى الغضب،

فالله تعالى يسخط عليها، ومن لازم كونه يسخط عليها ﷻ أن يكون عالمًا بذلك، ففيه إثبات عموم

علم الله ﷻ.

وفيه -أيضاً-: التحذير من فعل ما يكون سبباً لسخط الله سواء هذا أو غيره.

❦ وقوله: «حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا» أي: الزوج إذا رضي عنها سواء بمطاعته أو باسترضائه حتى

يَرْضَى، فإن سخط الله يزول.

وفيه -أيضاً-: دليل على أن السخط من الصفات الفعلية؛ لأن كل صفة لها سبب فهي من

الصفات الفعلية، وهذه لها سبب، فما سبب سخط الله في هذا الحديث؟

الجواب: أن زوجها دَعَاها ولم تَأْتِ وهي أيضاً صفة متھية، إذا رضي الزوج زال سخط الله

ﷻ فهي من الصفات الفعلية؛ لأن الضابط: أن كل صفة تتعلق بمشيئة الله ﷻ فإنها من الصفات

الفعلية.

وَيَمَ فسر أهل التعطيل هذه الصفة؛ لأن أهل التعطيل كالأشعرية وغيرهم ينكرون هذا؟

الجواب: أنهم فسروا السخط بأنه الانتقام، أو إرادة الانتقام؛ لأن الانتقام مخلوق منفصل

عن الله ﷻ، وهو العذاب وفسروه بالإرادة؛ لأنهم يثبتون إرادة الله ﷻ، ولكننا نحن نقول: بل هو

سخط حقيقي يليق بالله ﷻ.

(١) مُثِّلَ الشَّيْخُ تَعَالَى: هل اللعن متعلق بالامتناع ليلًا؟

فأجاب تَعَالَى قائلًا: لا، بل يشمل الليل والنهار، فإذا امتنعت ظهرًا يستمر اللعن إلى الليل.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٢- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ج. وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ج. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا جَرِيرٌ كُلُّهُمْ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَلَمْ تَأْتِهِ فَبَاتَ غَضَبَانِ عَلَيْهَا لَعْنَتُهَا لِمَلَاكَةِ حَتَّى تَصْبِحَ».

في هذا الحديث: أضاف الفِراش إلى الزوج، وفي الحديثين قبله أضافهما إلى الزوجة، ولا منافاة؛ لأن هذا الفِراش ينام عليه الزوج والزوجة، فأضيف إليهما جميعاً.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢١) بَابُ تَخْرِيمِ إِفْشَاءِ سِرِّ الْمَرْأَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٣- (١٤٣٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ الْعُمَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشْرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا».

❦ قوله: «إِنَّ مِنْ أَشْرِّ»، هذا خلاف الأكثر، فالأكثر: إن من شر؛ لأن الهمزة في خير وشر تحذف؛ لكثرة الاستعمال، لكنها قد توجد.

❦ وقوله: «مِنْ أَشْرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»؛ أي: الذين يتحدثون عن الأسرار لا في كل شيء؛ لأن هؤلاء لا يساؤون المشركين والملحدين وما أشبه ذلك، لكن من أشْر الناس إفشاء للسرهم هؤلاء: «الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا» فيقول -مثلاً-: فعلت فيها كذا وفعلت كذا، وهذا يقع من السفهاء، تجد بعض السفهاء من الشباب وغير الشباب يتحدثون فيفتخر الواحد منهم، ويقول: أنا فعلت فيها كذا، وعلى صفة كذا وما أشبه ذلك، وهذا الحديث يدلُّ على أن إفشاء هذا السر من كبائر الذنوب؛ لأن فيه هذا الوعيد.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٤- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«إِنَّ مِنْ أَكْثَرِ الْأَمَانَةِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا».
وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: «إِنَّ أَكْثَرَهُ».

هذا كالأول فيه التحذير من إفشاء السر، لكن لو أن أحدا جاء يستفتي؛ بمعنى: أنه جامع امرأته على صفة معينة، فجاء يستفتي، فهل هذا يجوز ذكره أو لا؟
الجواب: يجوز، ولا يدخل في ذلك؛ لأن هذا ليس قصده إفشاء السر، ولكن قصده بيان حكم، هل هذا جائز أم لا؟

ولكن في مثل هذه الحال، هل الأولى أن يقول المستفتي: أنه فعل بامرأته كذا وكذا، فهل يجوز؟ أو يقول: ما تقول في الرجل يفعل بامرأته كذا وكذا؟
الجواب: الثاني أولى؛ لأن هذا الثاني يحتمل أنه يسأل عن شخص آخر، أمّا الأول فهو صريح في أنه يسأل عن فعله، واجتنابه هذا لا شك أنه أولى.
وما القول إن أفشت المرأة سر زوجها؟

الظاهر: أنها مثله، وأن ذكر الرجل إنما على سبيل الأغلب؛ لأن الغالب على النساء الحياء، وأنها لا تنفي سر زوجها، لكن إن فعلت فلا فرق.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٢) بَابُ حُكْمِ الْعَزْلِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٥ - (١٤٣٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي رِبِيعَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو صِرْمَةَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فَسَأَلَهُ أَبُو صِرْمَةَ فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الْعَزْلَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ بَلْمُصْطَلِقٍ فَسَيِّئْنَا كِرَائِمَ الْعَرَبِ فَطَالَتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ وَرَغِينَا فِي الْفِدَاءِ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَسْتَمْنِعَ وَنَعَزَلَ فَقُلْنَا: نَفْعَلْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا لَا نَسْأَلُهُ. فَسَأَلَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ خَلْقَ نَسَمَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا سَكُونُ»^(١).

في هذا: دليل على أنه لا بأس بالعزل، لكنه خلاف الأولى، وإن كان مع زوجة حرة فإنه لا بد من رضاها؛ لأن لها حقاً في الولد.

قَالَ الإمام النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٥/١٠-٢٠):

قوله ﷺ: «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ خَلْقَ نَسَمَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا سَتَكُونُ». معناه: ما عليكم ضرر في ترك العزل؛ لأن كل نفس قدر الله تعالى خلقها لا بد أن يخلقها سواء عزلتم أم لا، وما لم يقدر خلقها لا يقع سواء عزلتم أم لا. فلا فائدة في عزلكم، إن كان الله تعالى قدر خلقها -سبقتكم الماء- فلا ينفع حرصكم في منع الخلق.

وفي هذا الحديث: دلالة لمذهب جماهير العلماء أن العرب يجري عليهم الرق كما يجري على العجم، وأنهم إذا كانوا مشركين وسبوا جاز استرقاقهم؛ لأن بني المصطلق عرب صلبية من خزاعة، وقد استرقوهم ووطنوا سباياهم واستباحوا بيعهن وأخذ فدايتهن.

وبهذا قال مالك والشافعي في قوله الصحيح الجديد وجهور العلماء وقال أبو حنيفة والشافعي في قوله القديم: لا يجري عليهم الرق لشرفهم والله أعلم اهـ.

الصواب: أنه يجري عليهم، وأن النصوص عامة، صار معنى: «لَا عَلَيْكُمْ»، لا بمعنى: ما؛ يعني: ما عليكم شيء إذا لم تفعلوا؛ يعني: إذا لم تعزلوا.

والمعنى: لا يهمكم عزلتم أم لم تعزلوا، إذا كان الله تعالى قد قدر الولد فلا بد أن يكون، سواء عزل الإنسان أم لا، ولكن العزل سبب لمنع الولد بلا شك.

والعزل معناه: أن الرجل إذا جامع زوجته وقارب الإنزال نزع، حتى يكون الإنزال خارج المحل، ومعلوم أن الولد إنما يُخلق من الماء الدافق.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُفْهِمِ»:

وقوله: «وقد سئل عن العزل» «لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا». العزل: هو أن يُنْحَى الرَّجُلُ مَاءَهُ عَنِ الْجَمَاعِ عَنِ الرَّحِمِ، فيلقيه خارجه. والذي حَرَّكَهُم للسؤال عنه: أنهم خافوا أن يكون مُحَرَّمًا؛ لِأَنَّهُ قَطْعٌ لِلنَّسْلِ، ولذلك أطلق عليه: الواد الخفي.

واختلف في قوله: «لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا»، فهمت طائفة منه: النهي والزجر عن العزل؛ كما حُكِيَ عن الحسن، ومحمد بن المثنى. وكأنَّ هؤلاء فهموا من «لَا» النهي عما سئل عنه، وحذف بعد قوله: «لَا» فكأنَّه قال: لا تعزلوا، وعليكم إِلَّا تَفْعَلُوا. تأكيدٌ لذلك النهي. وفهمت طائفة أخرى منها الإباحة، وكأنَّها جعلت جواب السؤال قوله: «لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا»؛ أي: ليس عليكم جناح

في أن لا تفعلوا. اهـ

صار على الاحتمال الأول أن «لا» محل موقف، يعني: «لا»، أي: لا تفعلوا، ثم أكد ذلك بقوله: «عليكم ألا تفعلوا»، أي: عليكم عدم الفعل، فتكون هذه جملتين: الجملة الأولى مركبة من «لا» الناهية، والفعل مقدر. أمّا على ما يظهر من الأحاديث فالجملة واحدة، أي: ليس عليكم جناح في عدم الفعل.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٦- (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْقُرَجِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَانٍ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي مَعْنَى حَدِيثِ رَبِيعَةَ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ مَنْ هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

١٢٧- (...) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ الضُّبَيْحِيُّ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ عُثَيْرٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَصَبْنَا سَبَايَا فَكُنَّا نَعْمِلُ، ثُمَّ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَنَا: «وَأَنْتُمْ لَتَعْمَلُونَ، وَأَنْتُمْ لَتَعْمَلُونَ، وَأَنْتُمْ لَتَعْمَلُونَ، مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَانَتْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَانَتْ».

كأنه يقول: وإن فرتم من أن يكون هناك حمل، فإنه لا ينفعكم، «مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَانَتْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَانَتْ».

❖ الأول: قوله: «مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَانَتْ» أي: تدركونها.

❖ والثاني: «إِلَّا هِيَ كَانَتْ» أي: حاصلة وواقعة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٨- (...) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ مَعْبِدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: نَعَمْ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ».

١٢٩- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ -يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ- ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَبَهْزٌ قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ،

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْعَزْلِ: «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ». وَفِي رِوَايَةٍ بَهْرٍ قَالَ شُعْبَةُ: قُلْتُ لَهُ: سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ.

١٣٠- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ -وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ- حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ بْنِ مَسْعُودٍ رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ: «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ». قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَوْلُهُ: «لَا عَلَيْكُمْ». أَقْرَبُ إِلَى النَّهْيِ.

١٣١- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ. قَالَ: فَرَدَّ الْحَدِيثَ حَتَّى رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ ذَكَرَ الْعَزْلُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «وَمَا ذَاكُمْ؟». قَالُوا: الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ تَرْضِعُ فَيُصِيبُ مِنْهَا وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ، وَالرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْأُمَةُ فَيُصِيبُ مِنْهَا وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ. قَالَ: «فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ». قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ الْحَسَنَ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَكَانَ هَذَا زَجْرًا.

(...) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: حَدَّثْتُ مُحَمَّدًا، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ -بِعَنِي حَدِيثَ الْعَزْلِ- فَقَالَ: إِيَّايَ حَدَّثَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ.

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: قُلْنَا لِأَبِي سَعِيدٍ: هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ فِي الْعَزْلِ شَيْئًا؟ قَالَ نَعَمْ. وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ إِلَى قَوْلِهِ: «الْقَدَرُ».

١٣٢- (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ قَالِ بْنِ عَبْدِ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ قَزَعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: ذَكَرَ الْعَزْلُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ؟ -وَلَمْ يَقُلْ: فَلَا يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ- فَإِنَّهُ لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا».

❦ قوله: «نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ»، يعني: قُلْتُ أَنْ تَخْلُقَ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا؛ يعني: لَا بَدَأَ أَنْ يَخْلُقَهَا، وَإِنْ عَزَلَ الْإِنْسَانُ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ قَدْ تَحْمِلُ، لَكِنَّا كَمَا قُلْنَا: هُوَ سَبَبٌ بِلَا شَكٍّ؛ يعني: أَنَّ الْعَزْلَ سَبَبٌ لِعَدَمِ الْحَمْلِ.

يَعْنِي ابْنَ صَالِحٍ - عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاءِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ سَمِعَهُ يَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ: «مَا مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ خَلْقَ شَيْءٍ لَمْ يَمْنَعَهُ شَيْءٌ».

لا شك في هذا: أن الله إذا أراد أن يخلق شيئاً لم يمنعه شيء، فهذا آدم خلق من طين، وحواء خلقت من ضلع، وعيسى عليه السلام خلق من دون ماء الرجال، لكن ما سوى ذلك فلا بد من ماء، فيكون قوله: «مَا مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ» يعني: لا يشترط أن يكون كل الماء يندفق في رحم المرأة، بل لو حصل جزء يسير فإن الله تعالى يخلق منه الإنسان، فيكون معنى: «مَا مِنْ كُلِّ»، بل من البعض.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْهَاشِمِيُّ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاءِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

١٣٤ - (١٤٣٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ لِي جَارِيَةً هِيَ خَادِمَتُنَا وَسَائِتُنَا وَأَنَا أَطُوفُ عَلَيْهَا وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ. فَقَالَ: «اغْزِلْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قَدَّرَ لَهَا». فَلَبِثَ الرَّجُلُ ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ الْجَارِيَةَ قَدْ حَمَلَتْ. فَقَالَ: «قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قَدَّرَ لَهَا».

هذا نص صريح بأن الرسول ﷺ أجاز العزل، حيث قال: «اغْزِلْ عَنْهَا»، ولكن ذكرنا: إنه إذا كانت المرأة حرة لا بد من إذهابها؛ لأن لها حقاً في الولد، وأخذ شيخ الإسلام رحمه الله من ذلك: أنه إذا كان الرجل عقيماً فللزوجة أن تطالب بالفسخ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٥ - (...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرِو الْأَشْعَثِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عِيَّاضٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ هِنْدِي جَارِيَةٌ لِي وَأَنَا أَغْزِلُ عَنْهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ ذَلِكَ لَنْ يَمْنَعَ شَيْئاً أَرَادَهُ اللَّهُ». قَالَ: فَجَاءَ الرَّجُلُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ الْجَارِيَةَ الَّتِي كُنْتُ ذَكَرْتُهَا لَكَ حَمَلَتْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ».

وإنما قال ذلك؛ لأن الأمر وقع كما أخبر، أن الله إذا أراد شيئاً فلا مانع له، وهذا هو الذي حصل في هذه القضية، فلهذا أكد النبي ﷺ هذا بقوله: «أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ».

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا سَمِيدُ بْنُ حَسَّانَ قَاصُّ أَهْلِ مَكَّةَ، أَخْبَرَنِي هُرُوفَةُ بْنُ عِيَّاضٍ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَّارِ التَّوَلِّيُّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ.

١٣٦- (١٤٤٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَعْرُزُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ. زَادَ إِسْحَاقُ قَالَ سُفْيَانُ: لَوْ كَانَ شَيْئًا يُنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ^(١).

١٣٧- (...) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَصْنَى، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: لَقَدْ كُنَّا نَعْرُزُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٣٨- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو حَسَّانَ الْوُسْطَمِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ - حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَعْرُزُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ ذَلِكَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْهَنَا.

وهذا اللفظ الأخير صريحٌ في أن الحكم مرفوع إلى النبي ﷺ صريحاً؛ لأنه قال: «قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ ذَلِكَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْهَنَا» أمّا قوله: «كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ»، فهذا مرفوعٌ حكماً.

وفيه دليل واضح على أن ما فعل في عهد النبي ﷺ ولم يرد فيه النهي فهو جائز، ولهذا يستدل العلماء كثيراً بأن هذا فعل في عهد النبي ﷺ، وبعضهم يعارض في هذا.

فمثلاً: قصة معاذٍ رضي الله عنه أنه كان يصلّي مع النبي ﷺ صلاة العشاء، ثم يرجع إلى قومه فيصلّي بهم تلك الصلاة، فهي له نافلة ولهم فريضة.

استدل بهذا بعض العلماء: بأنه يجوز أن يصلّي المفترض خلف المتفل؛ لأن هذا فعل في عهد النبي ﷺ، وعارض بعض العلماء، وقال: إن هذا لم يعلم به الرسول ﷺ، ما الذي أدرانا أنه عِلِمَ به؟ وأجيب بوجهين:

الوجه الأول: أنه يبعد أن الرسول ﷺ لم يعلم به مع أن القضية رُفِعَتْ إليه في كونه يطيل القراءة ونَصَحَهُ ووعظَهُ.

وثانياً: أنه وإن لم يعلم به الرسول ﷺ، فالله عالم به، ولم يقر الله أحداً على باطل، ولهذا قال تعالى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّنُ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾

[الشفعة: ١٠٨]. ففضحهم حيث إنهم يسترون بما يقولون ويبتون، فدلّ هذا على أن كل ما وقع في عهد الرسول ﷺ فإنه حُجة، والقول بأن الرسول لم يعلم، نقول: إن لم يعلم الرسول، فقد علم مُرسِلُ الرسول ﷺ.

ولا شك أن هذا الحديث يدل على جواز العزل، ولكن هذا خلاف ما أراد النبي ﷺ من أمته، فإن النبي ﷺ يريد من أمته أن يكثر نسلها، حيث قال: «تَزَوُّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ»^(١)، لكن إذا دعت الحاجة إلى ذلك فلا بأس به، إما لكون الأم ضعيفة البنية، أو مريضة أو ما أشبه به فلا بأس به، وإلا فإنه مكروه، فإن أبت المرأة فهو مُحَرَّمٌ، ومثل ذلك استعمال الجوب بل هو شر منه؛ لأن هذه الجوب كما بلغني ضارة بالنسبة للمرأة، ضارة عليها من كل وجه.

فإن قال قائل: وهل يجوز للمرأة أن تستعمل جوباً تمنع الحمل بدون رضا زوجها؟
فالجواب: لا، بلا شك، فإذا كان الزوج لا يعزل إلا بإذن الزوجة، فاستعمال هذه الجوب من المرأة بدون إذن الزوج مُحَرَّمٌ، ولا يجوز؛ لأنه له حق في الولد.

وهناك طريقة أخرى الآن تستعملها النساء غير مسألة الجوب، ويسمونها: «اللُّوب»، وبعض الناس قالوا: إن «اللُّوب» حرامٌ من جهة أنه يقتل الحيوانات المنوية وهذا غلط؛ لأن الحيوانات المنوية ليست حياً محترماً، ولذلك فإن يابسه يُفرك ويضمحل ويذول ورطبه يغسل، لكن إذا كان هناك مضرّة على المرأة به، فمنه نأخذ المانع.

فإذا قال قائل: بعض النساء أول ما تزوج ما تدري عن حال الرجل معها، وربما يكون الرجل غير مستقيم، أو لا تستقيم معه على حال، فتأخذ مثلاً مانعاً كجوب منع الحمل، وتقول: حتى إذا رأيت الأمور تسير على حال طيب تدع المانع، فهل هذا يجوز؟

الجواب: لا، لا يجوز؛ يعني: بعض النساء تستعمل ما يمنع الحمل في أول الزواج؛ لأنها لا تدري ما يقابلها من الزوج، فهذا لا يجوز؛ لأن له الحق، وينبغي للإنسان أن يتضاءل، وألا يُعْلَبَ جانب الشؤم، وإذا كانت شاكّة في الرجل فمن الأصل لا تجيبه، فهل أحد أجبرها أن تجيبه وأن تزوجه؟! ما أكرهها أحد على هذا!!

وما القول فيما يفعله بعض الناس بعد إنجاب الطفل الثالث أو الرابع، يقول: لا نريد أطفالاً،

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٥٠)، والنسائي (٦/٦٥)، وابن حبان (٤٠٥٦)، والحاكم (١٧٦/٢) من حديث مَعْقِل بن يسار رضي الله عنه.

ونستعمل حبوب منع الحمل؟

الجواب: هذا غلط، كونهم إذا أتاهم ثلاثة أو أربعة، يقولون: ما نريد أكثر من هذا، فهذا غلط؛ لأنهم لا يدرون ربما يأتي الموت على هؤلاء فيفنيهم جميعاً، فيموتون في سنة واحدة. والشيء الثاني: إذا كان الرسول ﷺ يَرْعَبُ مِنَّا أَنْ نُكْثِرَ الأولاد، لماذا نبتعد عن هذه الرغبة، والله الموفق.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٢) بَابُ تَحْرِيمِ وَطْءِ الْحَامِلِ الْمَضْبُوعَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٩- (١٤٤١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَتَى بِامْرَأَةٍ مُجْحَ عَلَى بَابِ فُسْطَاطٍ فَقَالَ: «أَلَعَلَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَلْمَ بِهَا؟». فَقَالُوا: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرُهُ كَيْفَ يُورَثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟ كَيْفَ يَسْتَحْدِمُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟». (...). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ جَمِيعًا، عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

❦ قوله في الترجمة: «باب تحريم وطء الحامل المضمضة» يريد به أن المسلمين إذا سبوا نساء الكفار في القتال، وكان فيهم امرأة حامل فإنه لا يجوز أن يطأها من تقع في ملكه؛ لأن هذا الولد ليس ولده، ولا يجوز للإنسان أن يطأ امرأة حاملاً فيسقي ماءه زرع غيره.

أما الحديث الذي قال فيه النبي ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ»؛ يعني: لو وطأها للعنة النبي ﷺ «لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرُهُ» نسال الله العافية؛ يعني: لعناً يستمر في الدنيا كلها إلى أن يتقل إلى الآخرة.

❦ وقوله: «كَيْفَ يُورَثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟»؛ يعني: لو استلحقه وقدر أنه ولده؛ أي: إذا وطأها وهي حامل لاسيما في أول الحمل لا يلزم أن يكون الولد له أو لمن سبقه، فيورثه وهو لا يستحق الإرث؛ لأنه ليس ابناً له، أو يكون لمن وطأها أو لا فيكون عبداً تبعاً لأمه فيستخدمه وهو لا يحل له، فالرسول ﷺ جعل المسألة إمّا هذا وإمّا هذا، إمّا أن يقال: هذا الحمل للأول فيستخدمه هذا على أنه عبد، وهو لا يحل له.

وإمّا أن يكون للواطئ الثاني فيورثه؛ يعني: يكون ابنه وهو لا يحل له.

وفي هذا: دليل على حرص النبي ﷺ على حفظ الأنساب وضبطها.
فإذا قال قائل: إلى متى يتوقف عن وطء الحامل المسبية؟ نقول: إلى أن تضع.
هل يتوقف الملك على الوطء أم الملك ثابت بالسبي؟
الملك ثابت بالسبي إذا وقعت في سهمه، لكن الوطء لا يجوز إلا إذا وضعت.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٤) بَابُ جَوَازِ الْغِيلَةِ وَهِيَ وَطْءُ الْمَرْضِعِ وَكَرَاهَةُ الْعَزْلِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٠ - (١٤٤٢) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ح. وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى -
وَالْمُفَضَّلُ لَهُ - قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ
جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ حَتَّى
ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَضَعُونَ ذَلِكَ فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ». قَالَ مُسْلِمٌ: وَأَمَّا خَلْفٌ فَقَالَ: عَنْ
جُدَامَةَ الْأَسَدِيَّةِ. وَالصَّحِيحُ: مَا قَالَهُ يَحْيَى بِاللَّيْلِ.

في هذا: دليل على أن النبي ﷺ قد يستدل بفعل الكفار في الأمور العادية والطبيعية وما أشبه
ذلك، وأن الناسي بهم والنظر في حالهم في مثل هذه الأمور لا بأس به؛ لأن هذا ليس من أزيائهم،
وليس من حُلاهم.

فمثلاً: لنا أن نأخذ بما عندهم من علم الطب وغيره.

❦ يَقُولُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ» وَالْغِيلَةُ هِيَ وَطْءُ الْمَرْضِعِ؛ لَأَنَّهَا إِذَا
وُطِئَتْ وَهِيَ تَرْضِعُ، فَإِنَّهَا تَحْمِلُ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤١ - (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَحُمَيْدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُقْرِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ
بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسَدِ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ أُخْتِ عُكَّاشَةَ
قَالَتْ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ وَهُوَ يَقُولُ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ فَتَنَظَرْتُ فِي
الرُّومِ وَفَارِسَ فَإِذَا هُمْ يَغِيلُونَ أَوْلَادَهُمْ فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ ذَلِكَ شَيْئًا». ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ الْوَادُ الْخَفِيُّ». زَادَ عُبَيْدُ اللَّهِ فِي حَدِيثِهِ، عَنْ الْمُقْرِيِّ وَهِيَ «وَإِذَا الْمَوْتُ دُءٌ

سُئِلَتْ (٨) [الْبُحْثُ: ٨].

قوله **عَلَى الْوَادِ**: «ذَلِكَ الْوَادُ الْخَفِيُّ»؛ لأنه في عزله منع الولد، فكأنه قتله، لكنه ليس الواد الظاهر؛ لأن الواد قتل الأولاد أو قتل الإناث خاصة، فهذا ظاهر وخفي.

أما الظاهر: فهو معروف أن الناس في الجاهلية كانوا يقتلون البنات ويدفنونهن وهن أحياء - والعياذ بالله - كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ (٨٨) **يُنَوِّرُنِ** مِنَ الْقَوْمِ [النَّكَاحُ: ٥٨-٥٩]. يخفي منهم «مِنْ سَوْءٍ مَا يُبَشِّرُ بِهِ» ثم يردد في نفسه «أَيُّسِيكُمُ عَلَىٰ هُونٍ أَوْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ»، قال الله تعالى: «الْأَسَاءَةُ مَا يَحْكُمُونَ»، في الحكمين جميعاً في إمساكهن على هون؛ أي: على ذلٍّ وخذلان، ودسهن في التراب؛ أي: دفنهن وهن أحياء، ولكن الرسول لم ينه عن العزل، ولكن جعله إذا خفياً، ولم ينه عنه.

وهل نقول: إن هذا يدلُّ على ما ذكره الأطباء الآن: إن الحيوانات المنوية كائنات حية؛ لأنه إذا عزل وأنزل المَاء خارج الفرج، فإن هذا الماء يبس ويحول، وتذهب ما فيه من خاصية.

فهل نقول: إن هذا دليل على ما ذهب إليه الأطباء الآن؟

والجواب أن يقال: يحتمل هذا - الله أعلم -، ويحتمل أنه لما عزل صار كأنه قتل.

قَالَ الإمام النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٠/٢٤، ٢٥، ٢٦):

قوله **عَلَى الْوَادِ**: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْتَهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ فَتَنْظَرْتُ فِي الرُّومِ وَقَارَسَ فَلِذَا هُمْ يُغِيلُونَ أَوْلَادَهُمْ». قال أهل اللغة: «الغيلة» هنا بكسر الغين ويقال لها: الغيل بفتح الغين مع حذف الهاء «والغيال» بكسر الغين كما ذكره مسلم في الرواية الأخيرة.

وقال جماعة من أهل اللغة: «الغيلة» بالفتح المرة الواحدة وأما بالكسر: فهي الاسم من الغيل.

وقيل: إن أريد بها وطء الموضع جاز الغيلة بالكسر والفتح اهـ.

[يعني: وإن أريد بها القتل على وجه لا يشعر به المقتول فهي بالكسر] (١).

ثُمَّ قَالَ الإمام النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

واختلف العلماء في المراد بالغيلة في هذا الحديث وهي الغيل، فقال مالك في الموطأ والأصمعي وغيره من أهل اللغة: أن يجامع امرأته وهي مرضع يقال منه: أغال الرجل وأغيل، إذا فعل ذلك وقال ابن السكيت: هو أن ترضع المرأة وهي حامل يقال منه: غالت وأغيلت.

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال العلماء: سبب همه ﷺ بالنهي عنها: أنه يخاف منه ضرر الولد الرضيع.
قالوا: والأطباء يقولون: إن ذلك اللبن داء والعرب تكرهه وتقيه.
وفي الحديث: جواز الغيلة فإنه ﷺ لم ينه عنها، وبين سبب ترك النهي.
وفيه: جواز الاجتهاد لرسول الله ﷺ. وبه قال جمهور أهل الأصول.
وقيل: لا يجوز لتمكنه من الوحي والصواب الأول. اهـ

[لا شك أن الصواب الأول، والقرآن يشهد له، قال تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنَتْ لَهْمُ حَتَّى يَتَّبِعَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَذِبِينَ﴾ (١٧) ﴿الزُّمَرُ: ٤٣﴾. فقد أَذِنَ لَهُمْ ﷺ اجتهاداً منه، ولكن الله يبين له ذلك في قوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنَتْ لَهْمُ حَتَّى يَتَّبِعَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَذِبِينَ﴾ (١).



ثم قَالَ الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ:

قوله ﷺ: ﴿فَإِذَا هُمْ يُبْعِلُونَ﴾ هو بضم الباء؛ لأنه من أَغَالٍ يُغِيلُ كما سبق. قوله: «ثم سأله عن العزل فقال رسول الله ﷺ: ذَاكَ الْوَادُ الْخَفِيُّ». وهي ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾ الواد والموءودة بالهمز. والواد: دفن البنت وهي حية، وكانت العرب تفعله خشية الإملاق وربما فعلوه خوف العار. اهـ
أما الذين يفعلونه خشية الإملاق فإنهم يقتلون الذكور والإناث، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا تَكُونُوا﴾ (١٣١). وأما الذين يخشون العار فإنما يَتَّبِعُونَ الإناث فقط.
واعلم أن الذين يقتلون أولادهم من الفقر قسماً:

قسم: يقتلونهم؛ خشية الفقر وهم أغنياء.
وقسم: يقتلونهم لأنهم فقراء؛ يعني: من الفقر، وفي هذا يقول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا تَكُونُوا تَرْزُقُهُمْ وَإِنَّا كَرُ﴾ (١٣١). فبدأ بذكر رزق الأولاد؛ لأن الآباء كانوا أغنياء، لكنهم يخشون الفقر.

أما ﴿يَتَّبِعُونَ﴾ (١٥١). الذين يقتلونهم وهم فقراء، فقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْكُمْ لِمَنْ تَكُونُوا تَرْزُقُهُمْ وَإِنَّا كَرُ﴾ (١٥١). فبدأ بذكر رزق الآباء؛ لأنهم كانوا فقراء، وهنا من بلاغة القرآن.

(١) ما بين المعرفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

والموودة: البنت المدفونة حية. ويقال: وأدت المرأة ولدها وأذا قيل: سميت موودة؛ لأنها تنقل بالتراب.

وقد سبق في باب العزل وجه تسمية هذا وأذا، وهو مشابهته الواد في تفويت الحياة. وقوله في هذا الحديث: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾ معناه: أن العزل يشبه الواد المذكور في هذه الآية. اهـ
 قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾ يعني: تُسأل يوم القيامة لماذا وثدت؟ وإنما يراد بذلك تقييح فعل من وأدها، وإلا فهي مظلومة، وتُسأل؛ توبيخاً، وإشهاراً لظلم الذي وأدها.
 قَالَ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُفْهِمِ»:

وقوله: «لقد هممت أن أنهي عن الغيلة» بكسر الغين لا غير، وهي الاسم من الغِيل. وإذا دخلت عليه الهاء فليس إلا الكسر، وإذا حذفت الهاء فليس إلا الفتح في الغين.
 وقال بعضهم: يقال: الغيلة. بالفتح للمرة الواحدة من الغِيل. وللغوين في تفسيرها قولان: أحدهما: أن الغيلة هي: أن يجامع الرجل امرأته وهي تُرضع، حكى معناه عن الأصمعي. يقال منه: غال الرجل المرأة، وأغالها، وأغيلها.
 وثانيهما: أنها أن تُرضع المرأة وهي حامل. يقال منه: غالت، وأغالت، وأغيلت؛ قاله ابن السكيت.

قلت: والحاصل: أن كل واحد منهما يقال عليه: «غيلة» في اللغة، وذلك: أن هذا اللفظ كيفما دار إنما يرجع إلى الضرر، والهلاك؛ ومنه تقول العرب: غالني أمرٌ كذا؛ أي: أضربني. وغالته الغول؛ أي: أهلكته. وكلُّ واحد من الحالتين المذكورتين مضرّة بالولد.

ولذلك يصح أن تحمل الغيلة في الحديث على كل واحد منهما. فأما ضرر المعنى الأول: فقالوا: إن الماء - يعني: المني - يغيلُ اللبن؛ أي: يفسده. ويُسأل عن تعليقه أهل الطب.
 وأما الثاني: فضرره بينٌ محسوسٌ. فإن لبن الحامل داءٌ وعلةٌ في جوف الصبي، يظهر أثره عليه. ومراده ﷺ بالحديث: المعنى الأول، دون الثاني؛ لأنه هو الذي يحتاج إلى نظر في كونه يضرُّ الولد؛ حتى احتاج النبي ﷺ إلى أن ينظر إلى أحوال غير العرب؛ الذين يصنعون ذلك.
 فلما رأى أنه لا يضرُّ أولادهم لم يَنْه عنه.

وأما الثاني: فضرره معلومٌ للعرب وغيرهم، بحيث لا يحتاج إلى نظر، ولا فكر. وإنما هم النبي ﷺ بالنهي عن الغيلة لما أكثرت العرب من انتقاء ذلك، والتحدث بضرره، حتى قالوا: إنه

ليدرك الفارس فيدعثره عن فرسه.

وقد روي ذلك مرفوعاً من حديث أسماء ابنة يزيد، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تقتلوا أولادكم سراً فإن الغيل يدرك الفارس فيدعثره عن فرسه». ذكره ابن أبي شيبة.

ثم لما حصل عند النبي ﷺ أنه لا يضرّ أولاد العجم؛ سوى بينهم وبين العرب في هذا المعنى، فسوّغه.

فيكون حجة لمن قال من الأصوليين: إن النبي ﷺ كان يحكم بالرأي والاجتهاد وقد تقدّم ذلك.

وقول السائل عن العزل: «أشفق على ولدها»؛ يعني: أخاف إن لم أعزل أن تحمّل فيضرّ ذلك ولدها، على ما تقدّم. ويحتمل: أنه يخاف فساد اللبن بالوطء. على ما ذكرناه آنفاً.

وقوله: «لو كان ذلك ضاراً ضرّاً فارس والروم»؛ دليل على أن الأصل في نوع الإنسان المساواة في الجيالات والخلق، وإن جاز اختلاف العادات والمناسخ. وفيه حجة على إباحة العزل، كما تقدّم، والله أعلم. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٢- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ الْقُرَشِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبِ الْأَسَدِيَّةِ أَنَهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ فِي الْعَزْلِ وَالْغِيلَةِ. فَخَبَّرَ أَنَّهُ قَالَ: «الْغِيلَال».

١٤٣- (١٤٤٣) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ نُمَيْرٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا حَيُّوَةُ، حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَ وَالِدَهُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَعَزَّلُ عَنِّي امْرَأَتِي. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِمَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟». فَقَالَ الرَّجُلُ: أَشْفِقُ عَلَى وَلَدِهَا أَوْ عَلَى أَوْلَادِهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ ذَلِكَ ضَارًّا ضَرًّا فَارِسَ وَالرُّومَ». وَقَالَ زُهَيْرُ بْنُ رُوَيْبِهِ: «إِنْ كَانَ لِذَلِكَ فَلَا، مَا ضَارَّ ذَلِكَ فَارِسَ وَلَا الرُّومَ».

❦ في قوله: «إِنْ كَانَ لِذَلِكَ فَلَا»، دليل صريح على جواز العزل.



كِتَابُ الرِّضَاعِ

إِلَى حَدِيثِ : ١٤٧٠

مِنْ حَدِيثِ : ١٤٤٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الرِّضَاعِ

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (١٤٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا وَإِنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي يَتِيمٍ حَفْصَةَ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي يَتِيمِكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَأَيْتَ فُلَانًا». لَعِمَ حَفْصَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ كَانَ فُلَانٌ حَيًّا - لَعِمَهَا مِنْ الرِّضَاعَةِ - دَخَلَ عَلَيَّ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ إِنَّ الرِّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ» (١).

الرضاع يشبه النسب في بعض الأشياء ويخالفه في أكثر الأشياء، فهو لا يجري فيه التوارث، ولا العقل في الديات، ولا النفقات، ولا صلة الرحم، ولا غير ذلك، فهو يخالف النسب في أكثر مسائل العلم، لكنه يوافقه في بعض المسائل، وسيأتي إن شاء الله بيان الشروط في ذلك، لكن ما الذي يترتب من الحرمة؟

يترتب ما قاله النبي ﷺ: «إِنَّ الرِّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُهُ الْوِلَادَةُ»، أسباب التحريم ثلاثة:

- ١- نسب.
 - ٢- رضاع.
 - ٣- مصاهرة.
- وكلها مذكورة في القرآن: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ

وَحَلَائِلُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ ﴿النِّسَاءُ: ٢٢﴾. كلها نسب، «وَأُمَّهَاتُكُمْ أَلْفَى أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنْ أَرْضَعَةٍ ﴿هذا رضاع، «وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبُكُمْ أَلْفَى فِي حُبُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ أَلْفَى دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴿هذا مصاهرة، وقوله قبل هذه الآية: «وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ النِّسَاءِ ﴿النِّسَاءُ: ٢٢﴾ هو -أيضا- مصاهرة، فصارت أسباب التحريم ثلاثة: النسب، والرضاع، والمصاهرة.

ولهذا جمع الله الرضاة بالنسب؛ لأنها تشبهها، قال النبي ﷺ: «الرِّضَاعَةُ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُهُ الْوِلَادَةُ، فإذا كانت تُحَرِّمُ ما تحرمه الولادة فللتنظر ما تحرمه الولادة، قال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ هذه من النسب، والأم من الرضاة تحرم، «وَبَنَاتُكُمْ﴾ من النسب، والبنت من الرضاة تحرم، «وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ من النسب، والأخوات من الرضاة تحرم. «وَعَمَّاتُكُمْ﴾ من النسب، والعَمَّات من الرضاة تحرم. «وَوَحَلَائِلُكُمْ﴾ من النسب، والخالات من الرضاة تحرم. «وَبَنَاتُ الْأَخِ﴾ التي يكون الإنسان عَمَّها حرام من النسب، فتحرم من الرضاة، «وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ التي يكون الرَّجُلُ خَالَهَا تحرم من النسب، فتحرم من الرضاة. إذن: المحرمات بالنسب سبع، والمحرمات بالرضاع سبع.

وقوله تعالى: «وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبُكُمْ أَلْفَى فِي حُبُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ أَلْفَى دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ هذه ثلاث: «وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ»، «وَرَبِّبُكُمْ أَلْفَى فِي حُبُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ أَلْفَى دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ»، و«وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ».

وفي المصاهرة أيضا: «وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ النِّسَاءِ ﴿النِّسَاءُ: ٢٢﴾.

إذن: المصاهرة يحرم فيها أربعة من نسب: «وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ من الأمهات من النسب، «وَرَبِّبُكُمْ أَلْفَى فِي حُبُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ أَلْفَى دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾، هذا من النسب؛ لأنه قال: «مِنْ نِسَائِكُمْ أَلْفَى دَخَلْتُمْ بِهِنَّ»، «وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ هذا -أيضا- صريح واضح؛ لأنه من الأصلاب.

إذن: المصاهرة لا يدخل فيها إلا النسب، لا يدخل فيها إلا الرضاة؛ لأن الله قال: «وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ».

فإن قال قائل: النبي ﷺ قال: «الرِّضَاعَةُ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُهُ الْوِلَادَةُ».

قلنا: نعم، هذا دليل على أن المحرمات بالصَّهر لا يدخل به من الرضاغة؛ لأنه قال: «مَا تُحَرِّمُهُ الْوِلَادَةُ»، ولم يقل: ما تحرمه الولادة والصَّهر، لو قال: ما تحرمه الولادة والصَّهر؛ لقلنا: نعم، أم الزوجة من الرضاغة كأماها من النسب، لكن قال: «مَا تُحَرِّمُهُ الْوِلَادَةُ»، ولو سألت أي واحد، لماذا حرمت عليك أم زوجتك، هل هو من الولادة؟ لقال: لا، الولادة لا يبتها، والتحريم الآن بين الزوج وبين أم الزوجة، فالتحريم سببه المصاهرة، وليس سببه الولادة، وحيث لا تكون المحرمات بالصَّهر خاصة بالنسب؛ أي: بنسب الزوجة أو الزوج.

ويؤيد ذلك أنه قال: «وَحَلَّلَ أَبْنَاءَكُمْ الَّذِينَ أَصْلَبَكُمْ»، والقول بأن قوله: «مِنْ أَصْلَابِكُمْ» احتراز من ابن التبنّي ضعيف؛ لأن أصل ابن التبنّي لما أبطله الإسلام لم يصح أن يكون ابناً حتى يُقال: لا بد من قيد يخرج به، بل هو ليس بابن أصلاً، وعلى هذا يكون «مِنْ أَصْلَابِكُمْ»، يبان أن المصاهرة لا يؤثر فيها إلا النسب؛ أي: الابن من الصلب.

وبناءً على ذلك: أم الزوجة من الرضاغة لا تحرم على زوج ابنتها، وكذلك بنت الزوجة من الرضاع لا تحرم على زوجها؛ يعني: لو كانت له زوجة قد أرضعت ابنة قبل أن يتزوجها، فإنه لا تحرم عليه هذه البنت؛ لأنها ليست من الرِّبائب، الرِّبائب هن بنات الزوجات من النسب خاصة، وهذا الذي قرَّرناه هو ظاهر الحديث، وهو ظاهر الآية الكريمة، وهو مقتضى قوله تعالى: «وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ» [النساء: ٢٤]. وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وقد ذكر ابن القيم في «زاد المعاد» أدلة واضحة على أن المصاهرة لا يجري فيها الرضاغة إطلاقاً، ولكن بقي أن يقال: جمهور الأئمة وجميع الأئمة على أن الرضاع يجري في المصاهرة كما يجري فيها النسب، فكيف يخالف هؤلاء الأئمة وأكثر الأئمة؟

قلنا: المرجع عند الاختلاف هو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، كما خالفناهم في أن طلاق الحائض لا يقع، وطلاق الموطوءة في طهر جامعها فيه لا يقع، مع أنه خلاف رأي الجمهور، خلاف الأئمة كلهم فهذا مثله.

لكن لو قال قائل: مادام الخلاف بهذه القوة، نقول: أم الزوجة من الرضاغة ليست حراماً على الزوج، وعلى هذا فيجب عليها أن تحتجب عنه ولا يجوز أن يخلو بها، ولا يكون محرماً لها وتتفي عليه جميع الأحكام التي تثبت لأم الزوجة من النسب، لكن لا ينبغي أن يتزوجها إلا عند الضرورة، وحيث نعمل بالقولين؛ يعني: نعمل بالاحتياط من وجهين، فلا يتزوجها مراعاة لرأي الجمهور، ولا تكشف له وجهها، ولا يختلي بها ولا يسافر بها مراعاة لظاهر الكتاب والسنة.

والظاهر: أنه لو قيل بهذا لكان قولاً جيداً، ولا غرابة في ذلك، فالنبي ﷺ أعمل سبيين يختلف حكمهما، فإن سودة بنت زمعة رضع زوج النبي ﷺ تنازع أخوها عبد بن زمعة، وسعد بن أبي وقاص في غلام، فقال سعد: يا رسول الله، إن هذا ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد به إليّ، وقال عبد بن زمعة: إنه أخي ولد على فراش أبي، أما سعد فاحتج بالشبه قال: يا رسول الله انظر إلى شبهه، فرأى النبي ﷺ شبهاً بيناً بعتبة، وأما عبد بن زمعة فاحتج بالفراش، فقال النبي ﷺ: «الولد للفراش، واحتججي منه يا سودة»^(١)، لو كان الرسول عمل بالسبب الذي هو الفراش وحده لم يقل: «احتججي يا سودة»، ولو أنه عمل بالشبه وحده لم يقل: «الولد للفراش»، ويعطيه لعبد بن زمعة، فدلّ هذا على أنه إذا اشتبه الأمر فلا بأس أن نعمل بالسبيين من باب الاحتياط.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ ح وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَلَلِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ بْنِ التَّيْرِيدِ جَمِيعًا، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرِوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ».

(...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلَ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ تَحْرِيمِ الرِّضَاعَةِ مِنْ مَاءِ الْفَخْلِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- (١٤٤٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أَفْلَحَ - أَخَا أَبِي الْقَعْنَبِيِّ - جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا وَهُوَ عَمَّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ بَعْدَ أَنْ أَنْزَلَ الْحِجَابَ قَالَتْ: فَأَيُّتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَتْهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ، فَلَمَّعَنِي أَنْ أَذِنَ لَهُ عَلَيَّ^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٢٤٢١)، ومسلم (١٤٥٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٩٦).

٤- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَتَانِي عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ أَفْلَحُ بْنُ أَبِي قُتَيْبٍ. فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ وَزَادَ قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ قَالَ: «تَرَبَّتْ بِدَاكِ أَوْ يَمِينِكَ».

٥- (...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهُ جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْبِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا بَعْدَ مَا نَزَلَ الْحِجَابُ - وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْبِ أَبَا عَائِشَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ - قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَذْنُ لِأَفْلَحٍ حَتَّى اسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ أَبَا الْقُعَيْبِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي وَلَكِنْ أَرْضَعْتَنِي امْرَأَتُهُ - قَالَتْ عَائِشَةُ - فَلَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْبِ جَاءَنِي يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ فَكْرِهْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذَنَكَ - قَالَتْ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اِذْنِي لَهُ». قَالَ عُرْوَةُ: فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ: حَرَّمُوا مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا تُحَرِّمُونَ مِنَ النَّسَبِ.

٦- (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْبِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا. يَنْخَوِ حَدِيثُهُمْ وَفِيهِ: «فَإِنَّهُ عَمَّكَ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ». وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْبِ زَوْجَ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرْضَعَتْ عَائِشَةَ.

٧- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ فَأَيَّتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: إِنَّ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ فَأَيَّتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ عَمَّكَ». قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ قَالَ: «إِنَّهُ عَمَّكَ فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ».

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - حَدَّثَنَا هِشَامٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ أَخَا أَبِي الْقُعَيْبِ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا. فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا أَبُو الْقُعَيْبِ.

٨- (...) وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ أَبُو الْجَعْدِ فَرَدَدْتُهُ - قَالَ لِي هِشَامٌ: إِنَّمَا هُوَ أَبُو الْقُعَيْبِ - فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ بِذَلِكَ قَالَ: «فَهَلَا أَذْنَتْ لَهُ؟ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ أَوْ يَدُكَ».

٩- (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِرَاكِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ عَمَّاهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ - يُسَمَّى أَفْلَحَ - اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا فَحَبَّبَتْهُ، فَأَخْبَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهَا: «لَا تَحْتَجِي مِنْهُ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

١٠- (...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ أَفْلَحُ بْنُ قُعَيْبٍ فَأَبَيْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ عَمِّي أَرْضَعْتِكَ امْرَأَةً أُخِي. فَأَبَيْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «لِيَدْخُلَ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ عَمُّكَ».

هذا الحديث بطرقه التي ساقها مسلم رَوَّاهُ فِيهِ فَوَائِدُ:

منها: أفلح هذا كان أختاً لزوج المرأة التي أرضعت عائشة، وإذا كان أختاً له فقد صار عمّاً لها؛ أي: لعائشة، لكن عائشة ~~لم~~ أشكل عليها الأمر؛ لأن الزوج ليس هو الذي أرضع، وإنما التي أرضعت الزوجة، فظننت ~~منها~~، أن لبن الفحل لا يؤثر فمفعته أن يدخل عليها حتى جاء النبي ﷺ فاستأذنته، فقال: «ائْذَنِي لَهُ».

ومنها: أن لبن الفحل يؤثر؛ بمعنى: أنه إذا أرضعت المرأة طفلاً، ولزوجها أولاد من غير المرضع، فإن أولاده من غير المرضعة، يكونون إخوةً لهذا الطفل الرّاضع، لكنهم إخوة له من الأب، كما أنه لو كانت هذه المرضعة لها أولاد من غير الزوج الذي أرضعت الطفل وهي في عصمته، فإن أولادها من الزوج الأول يكونون إخوةً لهذا الطفل لكن من الأم.

إذن: الرضاع يمكن أن يكون فيه إخوة من الأم، ويمكن أن يكون فيه إخوة من الأب، ويمكن أن يكون فيه إخوة من الأم والأب، وهذا بناءً على عموم قوله ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

ومنها: شدة ورع الصحابة رضي الله عنهم، فإن عائشة رضي الله عنها منعت حتى تستأذن النبي ﷺ.

ومنها: أن الدعاء الذي لا يراد ليس بممنوع؛ وهذا لقول النبي ﷺ لعائشة: «تَرَبُّتُ يَمِينُكَ أَوْ يَدَاكَ»، فإن ترب؛ بمعنى: لصق بالتراب، وهو كناية عن قلة المال، وأنه ليس عند الإنسان إلا التراب، لكن هل أراد النبي ﷺ من هذا أن يدعو على عائشة بذلك؟

الجواب: كلا، وإنما أراد حَضُّهَا على أن تأذن له وألا تمتنع.

وبقي أن يقال: هناك فرق بين ترب وأترب، بينهما فرق عظيم، «أترب» بمعنى: صار غنياً

حَتَّى صَارَ مَالَهُ كَالْتَرَابِ كَثْرَةً.

وَأَمَّا «تَرْب» فَمَعْنَاهُ: افْتَقَرُ؛ أَي: لَصِقَ يَدُهُ بِالتَّرَابِ لِعَدَمِ وَجُودِ مَالٍ عِنْدَهُ.

ومنها: أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَحْتَشِمَ مِنْ إِخْوَتِهَا مِنَ الرِّضَاعِ، أَوْ أَعْمَامِهَا مِنَ الرِّضَاعِ، أَوْ أَبِي زَوْجِهَا أَوْ ابْنِ زَوْجِهَا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَوْجَدُ بَعْضُ النِّسَاءِ تَمَتُّعَ مِنْ ذَلِكَ؛ أَي: تَمَتُّعَ مَنْ أَنْ تُظْهَرَ وَجْهَهَا لِأَحَدٍ مِنْ مُحَارِمِهَا مِنْ غَيْرِ النِّسْبِ، وَهَذَا لَا يَنْبَغِي، فَإِنْ أَرَادَتْ بِذَلِكَ التَّدِينِ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ مَعَارِضَةٌ لِلنِّصِّ، وَإِنْ كَانَ الْحَامِلُ عَلَى ذَلِكَ الْخَجَلِ وَالْحِيَاءِ، فَهَذَا أَهْوَنُ، وَلَكِنْ لَا يَنْبَغِي أَنْ نَسْتَحْيِيَ مِنَ الْحَقِّ، وَبَعْضُ النِّسَاءِ تَكُونُ أُمًّا لِلزَّوْجَةِ وَلَا تَكْشِفُ لَزَوْجِ ابْتِهَا، فَهَلْ هِيَ آثِمَةٌ أَوْ لَا؟ نَقُولُ: إِنْ أَرَادَتْ بِذَلِكَ التَّدِينِ، فَهِيَ آثِمَةٌ لِمَعَارِضَةِ الشَّرِيعَةِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ حِيَاءً وَخَجَلًا فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَسْتَحْيِيَ وَتَخْجَلَ مِنْ أَمْرِ شَرْعِي مُبَاحٍ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ تَحْرِيمِ ابْنَةِ الْأَخِ مِنَ الرِّضَاعَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١- (١٤٤٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ تَنَوَّقَ فِي قُرَيْشٍ وَتَدْعُنَا؟ فَقَالَ: «وَعِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟». قُلْتُ: نَعَمْ بِنْتُ حَمْزَةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ».

إِذَا صَارَتْ ابْنَةُ أَخِيهِ مِنَ الرِّضَاعَةِ، مَاذَا يَكُونُ هُوَ؟ يَكُونُ عَمَّهَا، فَلَا تَحِلُّ لَهُ.

وَبِنْتُ حَمْزَةَ، لَوْلَا الرِّضَاعَةُ هَلْ تَحِلُّ لِلرَّسُولِ ﷺ؟

نَعَمْ؛ لِأَنَّهَا بِنْتُ عَمِّهِ، وَلَكِنَّهَا فِي الرِّضَاعَةِ صَارَتْ نَبِيَّ عَمَّهَا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ وَحْدَانَ ابْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقْلَمِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ كُلُّهُمْ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

١٢- (١٤٤٧) وَحَدَّثَنَا هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ

عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ فَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِمِ»^(١).

١٣- (...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ مِهْرَانَ الْقُطَيْبِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ جَمِيعًا، عَنْ شُعْبَةَ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ كِلَاهُمَا، عَنْ قَتَادَةَ بِإِسْنَادٍ هَمَامٍ سَوَاءٍ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ شُعْبَةَ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: «ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ». وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ: «وَلِإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ». وَفِي رِوَايَةِ بِشْرِ بْنِ عُمَرَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ.

❦ قَوْلُهُ: «وَفِي رِوَايَةِ بِشْرِ بْنِ عُمَرَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ»؛ لِيُزِيلَ تَدْلِيلَ قَتَادَةَ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤- (١٤٤٨) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عُمَرَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيْنَ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَنْ ابْنَةِ حَمْزَةَ. أَوْ قِيلَ: أَلَا تَخْطُبُ بِنْتَ حَمْزَةَ بِنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ قَالَ: «إِنَّ حَمْزَةَ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ».

فيكون الرسول ﷺ عمًّا لها، وهذه قاعدة مهمة: الرضاع يؤثر في الطفل وذريته فقط، ولا يؤثر في أقاربه من أخ، أو عم أو أم.

لكن الطفل إذا رضع من امرأة، صار جميع أولادها إخوة له، السابق واللاحق، وأولاد زوجها -أيضًا- إخوة له، السابق واللاحق، فإذا عرفت هذا سهّل عليك كثير من المشاكل التي تُشكل حتى على طلبة العلم، ففي مسائل الرضاعة إشكالات كثيرة؛ لأن الإنسان ليس عنده قواعد وضوابط، لكن الإنسان إذا عَرَفَ القاعدة سهّل عليه التطبيق.

القاعدة بالنسبة للرّاضع: أن التحريم يتشر إليه وإلى ذريته.

القاعدة بالنسبة لأولاد المرضعة: أن جميع أولادها من ذكور وإناث من زوجها التي هي في عصمته أو من زوج سابق أو زوج لاحق كلهم يكونون إخوة للرّاضع.

وأولاد زوجها التي أرضعت وهي في عصمتهم يكونون كذلك إخوة للرَّاضِع، سواء كان من زوجة سابقة أو لاحقة أو مع التي أرضعت فإنهم يكونون إخوة للرَّاضِع، إذا عرفت هذه القواعد سهَّل عليك التطبيق.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤) بَابُ تَحْرِيمِ الرِّبِّيَّةِ وَأُخْتِ الْمَرْأَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥- (١٤٤٩) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ فَقَالَ: «أَفْعَلُ مَاذَا؟». قُلْتُ: تَنْكِحُهَا. قَالَ: «أَوْ تُعْجِبِينَ ذَلِكَ؟». قُلْتُ: لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيةٍ وَأَحَبُّ مِنْ شَرِكَنِي فِي الْخَيْرِ أُخْتِي. قَالَ: «فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي». قُلْتُ: فَإِنِّي أُخْبِرُ أَنَّكَ تَخْطُبُ دُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ. قَالَ: «بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «لَوْ أَنَّهُا لَمْ تَكُنْ رِيسِي فِي حَجْرِي مَا حَلَلْتُ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا ثَوَيْسَةُ فَلَا تَغْرِضْنِ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ»^(١).

قوله: «تَحْرِيمِ الرِّبِّيَّةِ» الرِّبِّيَّة: هي بنت الزوجة، والحق العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ بذلك جميع فروع الزوجة، سواءً بتتها أو بنت ابنها أو بنت بنتها إلى آخره، فجميع من تفرَّع من هذه الزوجة حرام على الزوج، لكن بشرط ألا يكون دخل بها: «وَرَبِّبْتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ» وينبغي لنا أن نقول: المحرمات بالصَّهر أربعة أصناف:

أبو الزوج وابنه: أبو الزوج وإن علا، وابنه وإن نزل، على الزوجة خاصة.

أُمُّ الزوجة وإن علت، وبنتها وإن نزلت على الزوجة خاصة، فأُمُّ الزوجة وإن علت على الزوج خاصة، وبنت الزوجة وإن نزلت على الزوج خاصة.

أبو الزوج وإن علا على الزوجة خاصة، وابن الزوج وإن نزل على الزوجة خاصة.

ثلاث منها يثبت فيهن التحريم بمجرد العقد، وهم أبو الزوج وإن علا، وابنه وإن نزل، وأم

(١) أخرجه البخاري (٥٣٧٢).

الزوجة وإن علت، هؤلاء الأصناف الثلاثة يثبت فيهم التحريم بمجرد العقد، وعلى هذا فإذا عقد إنسان على امرأة حُرِّمَ عليه أمها، فلو طلقها قبل الدخول فأثمها حرام عليه، وتكشف له ويسافر بها ويخلو بها؛ لأنها تثبت المحرمية بمجرد العقد.

إنسان عقد على امرأة وطلقها قبل الدخول، هل يكون أبوه محرماً لها؟
الجواب: نعم، يكون أبوه محرماً لها، وهل يكون ابنه محرماً لها.

وعلى هذا: لو أراد ابن الزوج هذا أن يتزوجها، قلنا: حرام، وهل لو أراد ابن الزوج أن يتزوج أم زوجة أبيه يجوز أو لا يجوز؟

الجواب: يجوز، وهذا هو معنى قولنا خاصة.

فكلمة خاصة؛ يعني: يثبت التحريم لغير الزوج، فيجوز لابنه أن يتزوج أم زوجة أبيه.

وهل يجوز للابن أن يتزوج بنت زوجة أبيه؟

الجواب: إن كانت زوجة أبيه أمه فلا يجوز؛ لأنها أخته، وإن كان متزوجاً من أخرى يجوز، وهناك قواعد - أيضاً - بالنسبة للصَّهر.

المحرَّم بالصَّهر أربعة أصناف:

أبو الزوج وإن علا، وابنه وإن نزل على الزوجة خاصة دون أقاربه وهذا التحريم يثبت بمجرد العقد.

بنت الزوجة وإن نزلت، وأمها وإن علت على الزوج خاصة دون أقاربه، لكن يشترط في البنت أن يكون قد دخل بأمها؛ أي: قد جامعها فلا تكفي الخلوة، فلو أن رجلاً عقد على امرأة ثم طلقها قبل أن يجامعها فإنه يجوز أن يتزوج ابنتها فيما بعد.

ففي هذا الحديث: علَّقَ التحريم؛ أي: تحريم الرِّبِّيَّة بشرطين؛ أن يكون دخل بأمها، وأن تكون في حَجَرِ الزوج.

ولهذا جاءت القصة هذه، أن الرسول ﷺ قال: «لَوْ لَمْ تَكُنْ رِيبِيَّةً بِحَجَرِي مَا حَلَّتْ لِي»، أي: فكيف وهي ريبية؟! أي: اجتمع فيها السببان.

الآية والحديث فيهما: شرطان؛ أن يكون دخل بالأم، وأن تكون في حجر الزوج، فهل الشَّرْطَانِ ثابتان؟ بمعنى: إن تخلف واحد منهما لم يثبت التحريم؟

الجواب: إن تخلف الدُّخُول لم يثبت التحريم، وإن تخلف كونها في حَجَرِهِ ثبت التحريم.

قد يقول قائل: كيف تفرقون بينهما وهما شرطان ثابتان في سياق واحد؟

نقول: لأن الله تعالى صرح بمفهوم قوله: ﴿الَّتِي دَخَلْتُمُوهَا﴾، وسكت عن مفهوم قوله: ﴿فِي حُجُورِكُمْ﴾، فدل ذلك على أن شرط كونها في الحجر غير مقصود، ولكنه بناء على الأغلب، ولهذا قال: ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمُوهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ ولم يقل: إن لم يكونوا في حجوركم فلا جناح عليكم.

أما الحديث الذي ساقه مسلم رحمه الله، فهذه أم حبيبة رضي الله عنها عارضت على رسول الله ﷺ أن يتزوج أختها؛ وقال لها: «أَوْتَجِيبَنَّ ذَلِكَ؟»؛ لأن العادة أن المرأة لا تحب أن يشاركها أحد في زوجها، فأخبرته أنها تحب هذا؛ لأن أم حبيبة رضي الله عنها تعلم أنه لا يمكن أن تكون زوجة الرسول ﷺ وحدها، فهي ليست له بمُخلية، وأحب من شاركها في هذا الخير أختها، فهي تريد أن تبرها، فبين النبي ﷺ أنها لا تحل له؛ لأنها أخت زوجته، وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾، ثم عرضت على الرسول ﷺ إشكالا، وهو أنه يحدث بأنه يريد أن يخطب درة بنت أبي سلمة، قال: «بِنتُ أُمِّ سَلَمَةَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رِيبَتِي فِي حَجَرِي مَا حَلَّتْ لِي»، فذكر الرسول ﷺ وصفين مانعين: الأول: أنها ريبية في حجره.

والثاني: أنها بنت أخيه من الرضاة، فهو عمها، وهو زوج أمها، فاجتمع بذلك سببان، يريد بهذا ﷺ أن يبين أنه لا يمكن أن يخطب هذه المرأة، التي هي درة بنت أبي سلمة، ثم ذكر أنه أرضعته وأبأها ثوبية، وهذه جارية لأبي لهب أرضعت الرسول ﷺ، وأبأ سلمة، ثم قال: «فَلَا تَغْرِضْنِي عَلَيَّ بِتَائِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ كِلَاهُمَا، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ سَوَاءً.

١٦- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ شِهَابٍ كَتَبَ يَذْكُرُ: أَنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهَا أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْكِحْ أُخْتِي عُرَّةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَجِيبَنَّ ذَلِكَ؟». فَقَالَتْ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ وَأَحَبُّ مَنْ شَرِكَنِي فِي خَيْرِ أُخْتِي. فَقَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَجُلُّ لِي». قَالَتْ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: فَإِنَّا تَحَدَّثْتُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ. قَالَ: «بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ؟». قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رِيبَتِي فِي حَجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّمَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ نَوْبَتِي، فَلَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ».

❖ قوله في هذا الحديث: «بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ»، والصواب: الحديث الأول: «بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ»؛ لأن بنت أبي سلمة لو لم تكن من أم سلمة، ما كانت ريبته، والحديث ذكر أنها ريبته، وأنها بنت أخيه من الرضاعة، وعلى هذا فيكون اللفظ الأول أصح، وهو قوله: «بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ. وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ كِلَاهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْهُ نَحْوُ حَدِيثِهِ وَلَمْ يُسَمِّ أَحَدًا مِنْهُمْ فِي حَدِيثِهِ عَزَّةَ غَيْرَ بَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ.

لكن هذا لا يضر؛ يعني: كونه أحد الرواة يسمي، والآخر لا يسمون، الظاهر أن هذا ليس بشذوذ؛ لأنه لا يخالفه، نعم لو قالوا: ولم تسمي عزة، ثم سماها واحد من أربعة أو خمسة لكان شذوذاً.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥) بَابُ فِي الْمَصَّةِ وَالْمَصَّتَيْنِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧- (١٤٥٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ كِلَاهُمَا، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ سُوَيْدُ بْنُ زُهَيْرٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ وَالْمَصَّتَانِ».

❖ قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ وَالْمَصَّتَانِ»، منطوقه أن المصاة الواحدة لا تحرم، والمصتان لا تحرمان، والثلاث تحرم، لكن سياطينا -إن شاء الله- أنه لا بد من خمس؛ والعلماء يقولون: إذا تعارض المنطوق والمفهوم، فإنه يقدم المنطوق؛ لأن المفهوم يدخل في المنطوق ولا عكس.

فمثلاً: لا تحرم المصّة والمصتان؛ لأنه لا يحرم إلا الخمس، لكن ليس معنى ذلك: أن ما زاد على ذلك يُحرّم، وقد قيّد بأن التحريم بخمس رضعات.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨- (١٤٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ كُلُّهُمْ، عَنِ الْمُعْتَمِرِ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ قَالَتْ: دَخَلَ أَغْرَابِيُّ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِي فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنِّي كَانَتْ لِي امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجْتُ عَلَيْهَا أُخْرَى فَزَعَمْتَ امْرَأَتِي الْأُولَى أَنَّهَا أَرْضَعَتْ امْرَأَتِي الْحُدْنَى رَضْعَةً أَوْ رَضْعَتَيْنِ. فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةُ وَالْإِمْلَاجَتَانِ». قَالَ عَمْرُو فِي رِوَايَتِهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ.

١٩- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْإِسْمَعِيلِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ. حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ قَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ هَلْ تُحَرِّمُ الرِّضْعَةَ الْوَاحِدَةَ؟ قَالَ: «لَا».

٢٠- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ حَدَّثَتْ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُحَرِّمُ الرِّضْعَةَ أَوْ الرِّضْعَتَانِ أَوْ الْمَصَّةَ أَوْ الْمَصَّتَانِ».

٢١- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَمَّا إِسْحَاقُ فَقَالَ كِرَوَايَةٍ ابْنِ بَشَرٍ: «أَوْ الرِّضْعَتَانِ أَوْ الْمَصَّتَانِ». وَأَمَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَقَالَ: «وَالرِّضْعَتَانِ وَالْمَصَّتَانِ».

٢٢- (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَانِ».

٢٣- (...) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ تُحَرِّمَ الْمَصَّةَ؟ فَقَالَ: «لَا».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٦) بَابُ التَّخْرِيمِ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤- (١٤٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ. ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهْنٌ فِيهَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ.

٢٥- (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ -، عَنْ عَمْرَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ - وَهِيَ تَذْكُرُ الَّذِي يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ - قَالَتْ عَمْرَةُ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: نَزَلَ فِي الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ أَيْضًا خَمْسُ مَعْلُومَاتٍ. (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرَةُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ بِمِثْلِهِ.

هذه الأحاديث في هذين البابين تبين أنه لا بد من عدد يحصل به التحريم، فما هذا العدد؟! من العلماء من قال: إنه ثلاث، بمفهوم قوله: «لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ أَوْ الْمَصَّتَانِ»، فمفهومها: أن الثلاث فما زاد تُحَرِّمُ.

ومنه من قال: إن هذا مفهوم، والمفهوم لا يعارض المنطوق، وهو حديث عائشة رضي الله عنها الذي يُحَرِّمُ خمسَ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ.

ومن العلماء من قال: إنه لا يشترط العدد، بل مطلق الرضاعة كافٍ؛ لعموم قول الله تعالى: ﴿وَأَمَهْنَتْكُمْ أَلَنِي أَرْضَعَكُمْ﴾.

والصواب: أن العدد مُشْتَرَطٌ، وأن مطلق القرآن تقيده السنة؛ لأن كلاً من عند الله ﷻ: ﴿وَأَمَهْنَتْكُمْ أَلَنِي أَرْضَعَكُمْ﴾، والنبي ﷺ قَدَّ ذَلِكَ.

والصواب - أيضاً - أنه لا بد من خمس رضعات، ولا عبرة بمن طعن في هذا الحديث؛ أعني: حديث عائشة؛ لأنها ذكرت أن هذا الحكم ثابت بالقرآن عشر رضعات، ثم خمس رضعات، وإما أن هذه الآيات كانت فيما يتلى من القرآن بعد وفاة الرسول ﷺ، فهذا ليس بمطعن؛ لأنه يمكن توجيهه. وتوجيه ذلك أن يقال: هذا الحكم منسوخ لفظاً وحكماً، أما العشر فهي منسوخة لفظاً وحكماً؛ لأننا لو فتحنا القرآن لم نجد فيه ذلك، وأما حكماً، فإن الحكم انتقل من العشر إلى

الخمس، وأما الخمس فمنسوخة لفظاً لا حُكماً؛ لأن الحكم ثبت، وهي ليست في القرآن، والنسخ جائز؛ أي: نسخ القرآن جائز، سواء كان نسخ اللفظ أو نسخ الحكم أو نسخهما جميعاً، وهذا لا يضر، ولا يجوز أن نطعن في رواية الأثبات العدول بمثل هذا التعليل الذي فيه إشكال، وهو قولها: «توفي وهي فيما يتلى من القرآن».

فيقال: أفي القرآن شيء محذوف، إذا كان هذا الحكم وهذه الآية موجودة في القرآن، وتوفي الرسول ﷺ وهي فيما يتلى فأين هي؟

فهل يمكن لأحد أن يحذف شيئاً من القرآن كان موجوداً إلى وفاة الرسول ﷺ؟

الجواب: لا، وهذا مطعن آخر في هذا الحديث، وقالوا: لا يمكن أن يصحَّ القرآن بخبر الواحد، ولا يمكن أن يقال: إن القرآن وجد بعد وفاة الرسول ثم حُذف؛ لأن هذا يفتح باباً عظيماً وشرّاً كبيراً.

وأجاب العلماء عن ذلك: أن الذين لم يعلموا بالنسخ كانوا يتلوها بعد وفاة الرسول ﷺ، ويكون في هذا إشارة إلى أن النسخ وقع في آخر حياة الرسول ﷺ، حتّى كان الناس يقرءونها بعد وفاته، ولم يعلموا بالنسخ، وهذا - أيضاً - تخريج جيد بالنسبة لهذا الحديث، وعلى هذا فيرتفع الطعن فيه من الوجهين.

نعود إلى الحكم، الحكم لا يحرم إلا خمس رضعات.

واختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ ما المراد بالرضعة؟

هل المراد بالرضعة: المصّة؟ أو المراد بالرضعة: أن يبقى الطفل مُلتقِم بالثدي وأنه متى أطلق الثدي لأي سبب من الأسباب فهذه رضعة؟

أو أن المراد بالرضعة: أنه ما يعدُّ رضعة كالأكلة والشربة وما أشبه ذلك؟ بمعنى: أن تكون كل رضعة منفصلة عن الأخرى بفاصل؟

في هذا أقوال، وأصحها: ما اختاره شيخنا السعدي رَحِمَهُمُ اللَّهُ: أن المراد بالرضعة: ما انفصلت عن أختها انفصلاً يبيّن لا بسبب.

فمثلاً: إذا رضع في الساعة الواحدة، ثم في الساعة الثالثة، ثم في السّاعة الخامسة، ثم في الساعة السابعة ثم في الساعة التاسعة، فهذه خمس رضعات كل واحدة منفصلة عن الأخرى، وهذا لا إشكال فيه، لكن لو أنه رضع والتقم الثدي، وهو في حجر المرأة، ثم نقلته إلى الثدي الآخر فعلى

هذا القول الذي ذكرناه لا تعد رضعة؛ لأن الطفل لم يزل في حجر المرأة، فلا يعد رضعة، وكذلك لو أن الطفل كان يرضع ثم تكلم أحد أو صفق بيده وما أشبه ذلك فترك الثدي ينظر، فهذا لا يعد رضعة على هذا القول الذي اختاره شيخنا، وهو الأقرب والأحوط - أيضًا - لأننا نقول: الأصل عدم التحريم، أم التحريم؟

الجواب: عدم التحريم، فلا نقول به إلا ييقن، وما دام لفظ الرسول ﷺ، أو لفظ القرآن المنسوخ محتملاً، فإننا ندع الاحتمال حتى نتيقن، كمن شك في عدد الركعات فإنه يني على اليقين وهو الأقل.

فتقول: الرضعة إذاً هي أن تكون منفصلة عن الأخرى، فأما ما دون ذلك فإنه لا يُحرّم. وفي حديث عائشة: أنه لا بد أن تكون الخمس معلومات، تقول: «بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ»، وعلى هذا فمتى شكّت المرضعة في عدد الرضعات فلا أثر لهذا الرضاع، وهذا يريح الإنسان تماماً؛ لأنه لا يثبت الحكم إلا إذا كانت الرضعات معلومة، فإذا جاءت المرضعة، وقالت: إني أرضعت، لكن لا أدري: أخمس هي أم واحدة أم أكثر لا أدري، فما الحكم؟

الجواب: لا أثر لهذا، ولا تحريم، وهذا مع احتماله أن يكون أقل من خمس، أما إذا كان لا يمكن أن يكون أقل من خمس بأن قالت: والله بقي عندي الطفل سبعة أيام، لكن ما أدري كم مرة أرضعته؟ تقول: يقيناً خمس، الطفل لا يمكن أن يبقى سبعة أيام لا يرضع يوماً بعد يوم، لكن إذا كان مُحْتَمَلًا أن ينقص عن خمس، فإنها لا تُعتبر حتى تُعْلَمَ.

وأكثر ما يرد علينا في الأسئلة أن المرأة تقول: والله، أنا ما أدري كم أرضعته؟ تقول: لا يثبت التحريم حتى تكون معلومة، ونحن والحمد لله على جادة، ليس مجرد رأي، نبني على خمس معلومة فإذا لم تكن معلومة فلا أثر لها.

لكن العلم قد يُذكر من المرضعة تقول: نعم أرضعته خمس رضعات في الصباح والظهر والعصر والمساء، وفي آخر الليل، وتُعيّن، وقد يكون معلوماً بطول الزمن؛ أي: ببقاء هذا الطفل عندها زمناً.

وأما رضاع الكبير: فأهل الظاهر يقولون: إن رضاع الكبير مؤثّر، فهم لا يحددون الرضاعة بشيء، لا سنّاً ولا عدداً، متى أرضعت المرأة الطفل فهي أمه، ولو رضعة واحدة، ولو مَصَّة واحدة، ولو كان كبيراً، وعلى هذا لو أن المرأة لا تريد زوجاً، وحلبت له حليياً في فنجان وأعطته

إِيَّاهُ؛ فَلِذَا تَحَرَّمَ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ الظَّاهِرِيُّ: أَنَا لَا أَدْعِمُ الرَّأْيَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا: إِنْ الرِّضَاعَةُ لَا تَحْرِمُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مِنَ الثَّدِيِّ نَفْسِهِ، فَحَيْثُ تَبْطُلُ هَذِهِ الْحِيلَةُ، لَكِنْ تَأْتِي مِنْ مَسْأَلَةٍ أُخْرَى: بَعْضُ النَّاسِ يَعْثُ فِي ثَدْيِ زَوْجَتِهِ فَيَمصُّهُ، لَوْ نَزَلَ الْحَلِيبُ صَارَ وَلَدًا لَهَا - عَلَى قَوْلِ الظَّاهِرِيَّةِ - .
وَلَكِنْ الصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَبْدُ مِنْ زَمَنِ وَلَا يَبْدُ مِنْ عَدَدٍ كَمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٧) بَابُ رِضَاعَةِ الْكَبِيرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- (١٤٥٣) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ النَّاقِدِ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سَهْلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حُلَيْفَةً مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ - وَهُوَ حَلِيفُهُ - . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ». قَالَتْ: وَكَيْفَ أَرْضِعُهُ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ». زَادَ عُمَرُو بْنُ حَلِيْفِهِ وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَنَرًا. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

رضاع الكبير اختلف فيه العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ، هل هو مؤثر أم لا؟ يعني: إذا رضع كبير من امرأة، فهل يؤثر هذا أم لا يؤثر؟
والكلام على عدة مسائل:

المسألة الأولى: كيف يرضع وهو كبير، وهو الذي استشكلته سهلة بنت سهل، وقد ضحك النبي ﷺ لهذا السؤال؛ لأن معرفة كيف يرضع لا تخفى، يمكن أن تحلب المرأة في إناء ويشربه، ويمكن أن ترضعه من ثديها للحاجة، ولا بأس بمثل هذا إذا دعت الحاجة إليه، هذه واحدة.

المسألة الثانية: هل رضاع الكبير يحرم أم لا؟

من العلماء من يقول: إن رضاع الكبير يُحَرِّمُ؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾، وهذا مذهب الظاهرية، ولا يفرقون بين الحاجة وعدمها، بل يقولون: متى رضع الإنسان من امرأة صغيراً أم كبيراً فهي أمه من الرضاعة، واستدلوا كما ذكرت لكم بالعموم: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ وفي الاستدلال بهذه الآية نظراً؛ وذلك لأن الله قال: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ﴾ ومعروف أن الأم إنما ترضع ولدها في حولين فقط، كما قال الله تعالى:

﴿وَالْوَالِدَتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. فلا يمكن أن تكون أمًا، وقد أَرْضَعْتَهُ بعد مضي زمن الرضاعة.

وقال بعض أهل العلم: إن رضاع الكبير لا يؤثر مطلقًا؛ لعموم قوله ﷺ: «إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ»^(١) ومعنى: «مِنَ الْمَجَاعَةِ» أي: التي تكون بسبب المجاعة فتندفع المجاعة بها، وهذا لا يكون إلا فيمن غداؤه اللبن؛ ولأن النبي ﷺ لما قال: «إِيَّاكُمْ وَالْدُخُولُ عَلَى النِّسَاءِ» قالوا: يا رَسُولَ اللَّهِ: الْحَمُّ، قال: «الْحَمُّ الْمَوْتُ»^(٢).

ولم يرشد إلى الرضاع مع إن الحاجة دعت إلى ذلك، فدلَّ هذا على أنه لا يؤثر رضاع الكبير، وهذا هو ما عليه جمهور العلماء، وهو الصحيح.

وفصل بعضهم، فقال: إذا دعت الحاجة إلى ذلك فإنه لا بأس من أن ترضعه وهو كبير ويكون ولدًا لها، واستدلوا بحديث سالم مولى أبي حذيفة؛ أن النبي ﷺ قال لزوجته أبي حذيفة سهلة بنت سهيل، قال لها: «أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ»؛ وهذا لأنه محتاج إلى الدخول إلى البيت فيقاس عليه كل حاجة.

ولكننا نقول: إن الدليل أخص من المدلول، وإذا كان الدليل أخص من المدلول؛ فإنه لا يمكن أن نستدل به على ما هو أعم من مدلوله؛ لأن ذلك زيادة تحميل للنص بما لم يحتمله؛ ذلك لأن قصة سالم مولى أبي حذيفة لا يمكن أن تتأتى؛ لأن سالمًا كان ابنًا لأبي حذيفة قد تنبأه، والتبني قد أبطل شرعًا فلا يمكن أن يعود مرة أخرى، وعلى هذا فالقول أنه خاصٌّ بسالم مولى أبي حذيفة، قول صحيح، لكنه ليس خاصًا به بعينه، بل هو خاصٌّ به بحاله؛ أي: إذا وجدت حالة تشبه حال سالم ثبت الحكم، ومن المعلوم أنها لا يمكن أن توجد.

وعليه: فيكون بقاء الحديث فيما بعد قضية سالم لا يمكن أن يكون مؤثرًا، وهذا هو القول الرَّاجح، وهو الذي يتعين المصير إليه لدلالة الأدلة عليه؛ لأن كل امرأة لا تريد زوجها لا يشق عليها، أن تضع له حليًا في إناء الحليب، ويشرب وهو لا يعلم، ثم في النهاية تكون أمًا له من الرضاعة، فينفسخ النكاح، وهذا القول هو الصواب: أنه الآن لا يُقَيَّدُ رضاع الكبير مطلقًا؛ لأن الحال التي وردت في قصة سالم مولى أبي حذيفة لا يمكن أن تعود.

وفي هذا الحديث: جواز تبسم الرجل من الحال التي يتعجب منها؛ لأن النبي ﷺ تبسم، ولكن إذا خيف من ذلك - أي: التبسم - انكسار قلب الشخص الذي تبسم منه، فهنا قد نقول: إن الأولى

(١) أخرجه البخاري (٢٦٤٧)، ومسلم (١٤٥٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٣٢)، ومسلم (٢١٧٢) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه.

عدمه، فإنه إذا تَبَسَّمَ الإنسان من قوله، ربما يقول: إنه سخر مني، أو استهزأ بي، وما أشبه ذلك.
أما النبي ﷺ فإن هذا الاحتمال غير وارد بحقه، لكن في حق غيره وارد، فإذا علمنا أننا إذا
تَبَسَّمنا من قول هذا الرجل وفعله انكسر قلبه؛ فإن الأولى الصبر وعدم التَبَسُّم.
ومن فوائد هذا الحديث: أن الاتصال بالكبير من غير المحارم أمر منكرو أو مستغرب؛ لقولها:
كيف أرضعه وهو رجلٌ كبيرٌ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا، عَنِ الثَّقَفِيِّ
- قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ -، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ
عَائِشَةَ أَنَّ سَالِيًا مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ كَانَ مَعَ أَبِي حُدَيْفَةَ وَأَهْلِهِ فِي بَيْتِهِمْ فَأَتَتْ -تَعْنِي: ابْنَةَ سُهَيْلٍ- النَّبِيَّ
ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ سَالِيًا قَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ وَعَقَلَ مَا عَقَلُوا، وَإِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْنَا وَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ فِي نَفْسِ
أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا. فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ تَحْرِمِي عَلَيْهِ وَيَذْهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي
حُدَيْفَةَ». فَرَجَعَتْ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُهُ فَذْهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ.

في هذا: دليل على غيرة الصحابة رضي الله عنهم وأن الإنسان يغار أن يدخل أجنبي على أهله، فيتبين به
فساد الطريق الأوربي الذي صار بعض الناس يذهب إليه من اجتماع العائلة جميعاً النساء مع
الرجال، وهم غير محارم للنساء، فإن هذه عادة منكورة من وجهين:
أولاً: مخالفتها للدين بالاختلاط، وكشف الوجوه.

والثاني: أنها عادة أوربية خبيثة موروثه عن غير المسلمين، وهذا مما يأسف له الإنسان كثيراً
أن يحتذى الناس حذو الكفار بمثل هذه الأمور التي تخالف الشريعة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨- (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ- قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ
الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَائِشَةَ
أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ سَهْلَةَ بِنْتَ سُهَيْلٍ بِنْتُ عُمَرَ وَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ سَالِيًا -لِسَالِمِ
مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ- مَعَنَا فِي بَيْتِنَا وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ وَعَلِمَ مَا يَعْلَمُ الرِّجَالُ. قَالَ: «أَرْضِعِيهِ

تَحْرِمِي عَلَيْهِ. قَالَ: فَمَكَثْتُ سَنَةً أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا لَا أُحَدِّثُ بِهِ وَهَيْتُهُ، ثُمَّ لَقِيتُ الْقَاسِمَ فَقُلْتُ لَهُ: لَقَدْ حَدَّثَنِي حَدِيثًا مَا حَدَّثْتُهُ بَعْدُ. قَالَ: فَمَا هُوَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ. قَالَ: فَحَدَّثْتُهُ عَنِّي أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ.

في هذا: دليل على الإمساك عن الحديث إذا شك الإنسان فيه حتى يثبت؛ لأن الوهم وارد على كل إنسان، والنسيان وارد على كل إنسان، ولا يعدُّ هذا من كتم العلم؛ لأن هذا المراد به: الثبت في العلم.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ: إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْعَلَامُ الْأَيْقَعُ الَّذِي مَا أَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ. قَالَ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَةٌ؟ قَالَتْ: إِنَّ أَمْرَأَةَ أَبِي حُدَيْفَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ سَالِيًا يَدْخُلُ عَلَيَّ وَهُوَ رَجُلٌ وَفِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْهُ شَيْءٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ».

لكن جواب عائشة المقصود به: أن إرضاع الكبير مؤثر، وكانت عائشة ~~هي~~ ليس بها لبن، لكنها تأمر أخواتها أن يرضعن من تريد أن يدخل عليها فتكون خالة له.

وفي هذا: دليل على التأسي برسول الله ﷺ ونعم الأسوة هو؛ لأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَلَهُ أَسْوَةٌ.

وفيه: دليل على أن الأصل عدم الخصوصية، لكن هذا الحكم هو حكمٌ حق في حد ذاته، لكن قد يتوهم وإهم العموم وهو خاص، أو الخصوص وهو عام، فكثير ما ترون من العلماء عند المناظرة يقولون: هذا خاص بالنبي ﷺ، هذا خاص بفلان، وهذا يحتاج إلى دليل، كذلك -أيضاً- العموم مع مقتضى التخصيص يحتاج إلى دليل، فالصواب: اتباع الأدلة العامة عامة، والخاصة خاصة. وفي هذا: دليل على جواز الإنكار على من هو أفضل أو التنبيه.

ووجه ذلك: أن عائشة أفضل من أم سلمة وأعلم، ومع ذلك ذكَّرتُها.

وفي هذا: دليل على حسن أسلوب الصحابة، حيث قالت: ما أحبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ، ولم تقل: ما أحبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْكَ، وهذا من تمام الأدب؛ لأنها لو قالت: لا أحبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْكَ، لصارت كأنها فوق عائشة، وكأنها تنكر عليها إنكاراً مباشراً، ولكن تَلَطَّفَتْ بِالْأَسْلُوبِ.

فيستفاد منه: أنه ينبغي للإنسان أن يتلَطَّفَ في أسلوبه لاسيما في خطاب من هو أكبر منه شأنًا.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَمَلِيُّ - وَاللَّفْظُ لِهَارُونَ - قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عُرْمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ نَافِعٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ لِعَائِشَةَ: وَاللَّهِ مَا تَطِيبُ نَفْسِي أَنْ يَرَانِي الْعَلَامُ قَدْ اسْتَغْنَى عَنِ الرِّضَاعَةِ. فَقَالَتْ: لِمَ؟ قَدْ جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سُهَيْلٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ إِنِّي لَا أَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حَذِيفَةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ. قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ». فَقَالَتْ: إِنَّهُ ذُو لَحْيَةٍ. فَقَالَ: «أَرْضِعِيهِ يَذْهَبَ مَا فِي وَجْهِ أَبِي حَذِيفَةَ». فَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا عَرَفْتُهُ فِي وَجْهِ أَبِي حَذِيفَةَ.

❖ في هذا: قولها: «قَدْ اسْتَغْنَى عَنِ الرِّضَاعَةِ» إشارة إلى أن الرضاعة المحرمة هي التي لا يستغني عنها الراضع، وهذا معنى قوله ﷺ: «إِنَّهَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ»^(١).

❖ قولها: «ذُو لَحْيَةٍ» هل فيه دليل على أن اللحية تدل على البلوغ؟

الجواب: لا، اللحية ما هي دليل على البلوغ؛ لأنها قد تتأخر كثيراً عن البلوغ، وقد تتقدم عنه، لكن الغالب أن ذا اللحية يكون بالغاً.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- (١٤٥٤) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ؛ أَنَّ أُمَّهُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ أُمَّهَا أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ: أَبِي سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُدْخِلَنَ عَلَيْهِنَّ أَحَدًا يَتْلُكُ الرِّضَاعَةَ، وَقُلْنَ لِعَائِشَةَ: وَاللَّهِ مَا نَرَى هَذَا إِلَّا رُخْصَةً أَرْخَصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَالِمٍ خَاصَّةً، فَمَا هُوَ بِدَاخِلٍ عَلَيْنَا أَحَدٌ بِهِذِهِ الرِّضَاعَةِ وَلَا رَائِيْنَا.

هذا فيه: دليل على أن نساء النبي ﷺ كلهنَّ خالفنا عائشة رضي الله عنها، ورأينا ما رأى الجمهور أن

رضاع الكبير لا يؤثر.

وفيه: دليل على أن ذا الفضل والعلم قد يخطأ؛ لأن عائشة رضي الله عنها أخطأت في هذه المسألة من حيث الدليل، وذلك أن سالم مولى أبي حذيفة قضيته قضية خرجت عن العموم، وكل ما خرج من

(١) أخرجه البخاري (٢٦٤٧)، ومسلم (١٤٥٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

العموم، فإنه يجب أن يكون خروجه خاصًا بمثل الصورة التي خرج بها؛ لأن الحكم في غيره خاصٌ بالصورة التي خرج بها عن العموم؛ لأن الأصل أن العموم محيط بجميع صورته، فإذا خرجت صورة منه، فلا بد أن يقيد الخارج بمثل ما خرجت به هذه الصورة، ونحن إذا طبقنا قضية سالم على عموم الناس نجد أنها خاصة به؛ أي: بمثل حالته، نحن لا نؤمن أو لا نقر أو لا نعترف أن هناك أحكامًا تخصُّ الرجل بعينه لعينه، بل لو صفه، والوصف الذي استحق سالم أن يكون به ابنًا لزوج أبي حذيفة لا يمكن أن يوجد الآن، والصواب مع نساء النبي ﷺ دون عائشة رضي الله عنها.

مسألة: وهل يقاس على هذا الحديث مَنْ قام بالتبني في غير الإسلام، ثم دخل في الإسلام؟
الجواب: لا، لا يقاس عليه؛ لأن التبني في غير الإسلام، مَنْ قال إنه حلال؟ أما إن كان نكاحًا غير صحيح في الإسلام لكن صحيح في شريعتهم، فهم يقرون عليه، إلا إذا كان في حال الإسلام لا تحل له المرأة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٨) بَابُ إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- (١٤٥٥) حَدَّثَنَا هُنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعَثَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعِنْدِي رَجُلٌ قَاعِدٌ فَاسْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ. قَالَتْ: فَقَالَ: «انظُرْنَ إِخْوَتَكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَإِنَّهُمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ»^(١).

في هذا الحديث: دليل على شدة غيرة النبي ﷺ، وهذا أمر مسلم به حتى قال النبي ﷺ لسعد بن عباد: «أَلَا تَعْجُبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَغِيرُ مِنْ سَعْدٍ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي»؛ لأن سعدًا رضي الله عنه قال: يا رسول الله لو رأيت رجلاً على امرأتي أذهب آتي بأربعة شهداء، والله لأضربن بالسيف غير مصفح، فقال عليه السلام: «أَلَا تَعْجُبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَغِيرُ مِنْ سَعْدٍ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي»^(٢)، فهنا غضب الرسول عليه السلام لما رأى رجلاً عند عائشة.

(١) أخرجه البخاري (٢٦٤٧).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٤٦)، ومسلم (١٤٩٩).

وفيه -أيضاً-: العمل بالقرائن؛ لأن عائشة عرفت سبب غضبه، من أنه وجد عندها رجلاً.
وفيه دليل على: تحريم خلوة الرجل الأجنبية بالمرأة؛ لغضب النبي ﷺ من ذلك.
وفيه دليل على: ما أشرنا إليه أولاً: أن الرضاة المؤثرة هي التي تُغني عن المجاعة، وهذا لا يكون إلا في الحولين ونحوهما.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ح، وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ كُلُّهُمْ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ بِإِسْنَادِ أَبِي الْأَخْوَصِ كَمَعْنَى حَدِيثِهِ غَيْرَ أَنَّهُمْ قَالُوا: «مِنَ الْمَجَاعَةِ».

وهذا فيه إشكال؛ لأن في الحديث قال: «مِنَ الْمَجَاعَةِ»، فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ، اللهم إلا إن كان من المتابعات؛ لأنه قال: وحديثاه محمد بن المثنى وابن بشار قالا: حدثنا محمد بن جعفر، ثم قالوا: وحديثنا عبيد الله، وحتى لو قلنا هذا فإن فيه إشكالا !!



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٩) بَابُ جَوَازِ طَعْنِ الْمَسْبِيَةِ

بَعْدَ الْإِسْتِبْرَاءِ وَإِنْ كَانَ لَهَا رُفُجٌ انْقَسَحَ نِكَاحُهَا بِالسَّبِيِّ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣- (١٤٥٦) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي عَلَقَمَةَ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُتَيْنَ بَعَثَ جَيْشًا إِلَى أَوَاطِسٍ فَلَقُوا عَدُوًّا فَقَاتَلُوهُمْ، فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَاتًا، فَكَانَ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَحَرَّجُوا مِنْ غِشْيَانِهِمْ مِنْ أَجْلِ أَرْوَاجِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ فِي ذَلِكَ ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤]. أَيْ: فَهِنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ.

قوله: ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ﴾؛ يعني: المتزوجات، فهذا أحد المعاني للمحصنات،

ولها معنى آخر: وهن الحرائر، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٥]. ولها معنى ثالث: وهي العفيفات، كما في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاضِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣]. والذي يعين المعنى هو السياق، وقرائن الأحوال.

وقوله: «إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ». هنا لا عدة، بل هو استبراء، لكن عبر عنه بالعدة لمشابهة إياها في تحريم وطء المستبرئة كالمعتدة، والمستبرئة إن كانت ذات حيض فبحيضة واحدة، وإن كانت حاملاً فبوضع الحمل، وإن كانت مملاً لا يحيض فبمضي شهر. وقال بعض أهل العلم: إن من لا تحيض لا تحتاج إلى استبراء، لعلنا ببراءة رحمها، وهذا هو القول الراجح.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ ابْنُ شَرَارٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ؛ أَنَّ أَبَا عَلْقَمَةَ الْهَاشِمِيَّ حَدَّثَنَا أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ حَدَّثَهُمْ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ يَوْمَ حُبَيْنَ سَرِيَّةً. بِمَعْنَى حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْهُمْ فَحَلَالٌ لَكُمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ.

(...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ -يَعْنِي: ابْنَ الْحَارِثِ- حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٣٥- (...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: أَصَابُوا سَبْتًا يَوْمَ أُوطَاسٍ لَهُنَّ أَزْوَاجٌ، فَتَخَوُّفُوا فَأَنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٤].

(...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ -يَعْنِي: ابْنَ الْحَارِثِ- حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

في هذا الحديث فوائد منها: بيان أن القرآن الكريم ينزل ابتداءً ويسبب، ومعرفة سبب النزول يعين عوناً تاماً على معرفة المعنى؛ ولهذا ينبغي للإنسان أن يعرف سبب النزول حتى يستعين به على فهم المعنى، لكن سبب النزول أحياناً يُصَرَّحُ به، فيقال: كان كذا فنزل كذا، وهذا واضح، أو يقال: سبب نزول الآية كذا وتارةً يحتمل.

مثل أن يقول: نزلت الآية في كذا؛ لأنه يحتمل أن المعنى أن هذا من معناه، ويحتمل أنه السبب؛ فلذلك السبب ينبغي أن يُعرف تاريخ نزول الآية والسبب.

ومنها: إثبات ملك اليمين للسبي، وأن نساء الكُفَّار إذا وقعن في أيدي المسلمين بالمقاتلة فهن سبايا، لكن المقاتلة؛ لتكون كلمة الله هي العليا، وأما المقاتلة؛ لتحرير الوطن فإنه لا يستباح بها النساء؛ لأن مجرد تحرير الوطن ليس في سبيل الله، إلا إذا قصد الإنسان تحرير الوطن من الكفر ليكون بلد إسلام، فهذا في سبيل الله لا شك.

ومنها: أن المُحَرَّم - إذا كانت ملك اليمين حائضاً - إنما هو الجماع، وأما التقييل ونحو ذلك فإنه لا يُحَرَّم إلا من خاف على نفسه ألا يملك نفسه من الجماع إذا قبلَ فهذا يجب عليه أن يدع المباشرة ونحوها من باب تحريم الوسائل.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٠) بَابُ الْوَلَدِ لِلْفَرَّاشِ وَتَوْفِي الشُّبُهَاتِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦- (١٤٥٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ، فَقَالَ سَعْدٌ: هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، أَنْظِرْ إِلَيَّ شَبِيهَهُ، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَدَ عَلِيٍّ قِرَاشٍ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ، فَتَنَظَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ شَبِيهَهُ فَرَأَى شَبِيهًا بَيْنَهُمَا بَعْتَبَةً، فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ، الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَاخْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ». قَالَتْ: فَلَمْ يَرِ سَوْدَةُ قَطُّ، وَلَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَوْلَهُ: «يَا عَبْدُ»^(١).

هذا الحديث - كما جاء في الترجمة - فيه: أن الولد للفراش، والمراد بالفراش: من يحل له أن يفرش المرأة، والذي يحل له أن يفرشها رجلان: الزوج والسيد، وما عدا ذلك فلا يحل له أن يفرش المرأة.

اتقاء الشبهة: هو أن النبي ﷺ أمر سودة بنت زمعة أن تحتجب عن الرجل الغلام مع أنه حَكَمَ به لأبيها أنه ابنه، فيكون أختاً لها، والمرأة لا يجب عليها أن تحتجب عن أخيها، لكن الشبهة

التي وردت هي الشبه اليّين أي: الواضح لعبته، وهو العاهر الذي وطئ هذه الوليدة، فجاءت منه بهذا الولد، فالآن تنازع الولد الشيطان:

الشيء الأول: سبب حلال، وهو الفراش: وهو أن هذا الولد وَلِدَ من وليدة زمعة وهي فراش له.

والشيء الثاني: سبب حرام، وهو الشبه؛ لأنه صار من وطء حرام من عُهر، فهو سبب مُحَرَّم فبأيهما نأخذ؟

الجواب: لا شك أننا نأخذ بالسبب الحلال، لما في ذلك من حفظ الأنساب وعدم ضياعها، ولا نأخذ بالسبب المحرم، لكن إذا وجدت قرينة وشبهة اتقينا الشبهات، فعلى هذا يكون النبي ﷺ حكم بأن الولد للفراش، لكن وجدت شبهة تدل على أنه ليس له، فحكم النبي ﷺ بها اتقاء لها، وأمر سودة أن تحتجب، فيكون هنا العمل على السبب الحلال، ولكن احتطنا لوجود الشبهة. وقال بعض أهل العلم: إنه ليس احتياطياً، وإنما هو عمل بدليلين: والدليل الأول: الفراش. والدليل الثاني: الشبهة.

لكن هذا القول ضعيف جداً؛ لأنه لا يمكن أن نعمل بسببين مختلفي الحكم؛ لوجود التناقض إذ إن السببين مختلفي الحكم، لا يمكن أن يكون حكمهما متفقاً، فإما هذا وإما هذا، فالصواب أن الحكم هنا للفراش، لكن لوجود الشبه أمر النبي ﷺ باحتجاب سودة منه مع أنه أخرها؛ لوجود الشبهة.

❦ وفي قوله ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ». هل نقول: إن الحكم الآن مركب من العلتين؛ بمعنى: أنه إذا وجد فراش وعاهر قدمنا صاحب الفراش، وأنه لو وجد عاهر بلا فراش، فاستلحق الولد يكون له؟ في هذا خلاف بين العلماء:

منهم من قال: إنه كذلك، إذ لم يوجد فراش واستلحقه الزاني وقال: هذا ولدي خلق من مائي، وهذه المرأة لم يجامعها أحد سوى هذا العاهر، فيكون الولد ولده قَدَرًا بلا شك، الولد إذا جاء من الزاني يقيناً فإنه ولده قَدَرًا بلا شك؛ يعني: نحكم أنه ولده حُكْمًا قَدَرًا، لكن: هل يحكم أنه ولده حُكْمًا شرعياً؟

نقول: القول الراجح في هذه المسألة: أنه إذا نازع هذا الحكم القدريّ حكم شرعيّ، قديم الحكم الشرعي، فما الذي ينازعه ويعارضه؟

الجواب: «الفراش» وهو الزوج أو السيد، فلماذا لم يوجد زوج ولا سيد، فإنه إذا استلحقه الزاني ألحق به، وهذا هو القول الراجح.

مثال ذلك: رجل زنى بامرأة -والعياذ بالله- وحملت منه وأتت بالولد، وقال: الولد هذا ولدي لا أحد ينازعني فيه، وأنا أريد أن يكون ولدي وأنفق عليه وأرث منه ويرث مني، وأدّي عنه الدية ويؤدي عني، ولا يضيع النسب، وليس له منازع، فما الذي يمنع من هذا؟! والحكم القدري ثابت عليه ولم ينازعه حكم شرعي.

ولهذا: كان قول الجمهور في هذه المسألة قولاً ضعيفاً: وهو أنهم يحكمون بأن الزاني لا يلحق بالزنا مطلقاً حتى وإن استلحقه، وقال: هو ولدي، وكان في ذلك مصلحة حفظ النسب للولد، وألا يكون بين الناس مشهوراً أنه ولد غُهرٍ، وفيه مصلحة.

فالصواب: أنه يلحق.

ولكن يبقى النظر: هل يجوز أن يتزوج الرجل الزاني من هذه المرأة، وهي حامل؛ لأن الولد ولده أو لا يجوز؟

الجواب: القول الذي أخذ به الجمهور أنه لا يجوز؛ لأن الولد ليس ولدًا له حتى ولو استلحقه، والذي نراه: الجواز، لكننا نراه نظرياً ولا نراه إفتاءً وعملياً؛ لأنه لو فتح هذا الباب لكان كل إنسان يريد امرأة يتزوجها، يزني بها ثم يتزوجها، وهذا سهل لأهل العهر -والعياذ بالله-.

لذلك نمتنع عن الفتوى به وإن كُنّا نراه نظرياً صواباً؛ لأن هذا هو الواقع.

وعلى هذا: يكون قول الرسول ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» هذه العلة مركبة من جزأين أن يكون هناك فراش وغُهرٌ، فهنا إذا تنازع هذا وهذا فالولد للفراش، أما إذا لم يكن فراش وأدّعه العاهر، وكان قد علم أنه خلق من مائه، فإنه لا بأس به أن يلحق به، ويقال: الولد له.

وفي هذا دليل على: العمل بالاحتياط كما عرفت، ومن ذلك أم الزوجة من الرضاعة، جمهور العلماء على أنها حرام على الزوج بنت الزوجة من الرضاعة، وهذا إذا رضعت قبل زواجه منها، وأما إذا رضعت بعد زواجه من المرأة فهي ابنته، ولا إشكال في هذا.

لكن إذا كانت قد رضعت من هذه المرأة من زوج سابق، فهل تحرم هذه البنت على زوج الأم؟ الجمهور قالوا: نعم تحرم، والراجح: لا تحرم، لكن هل يجوز أن يتزوج بها؟

نقول: هو يجوز لا شك، لكن نظراً لقوة الخلاف ينبغي ألا يتزوج احتياطاً، إلا إذا لم يبق من بنات آدم إلا هذه المرأة، فحينئذٍ للضرورة نبيحها له.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ كِلَاهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. غَيْرَ أَنْ مَعْمَرًا وَابْنَ عُيَيْنَةَ فِي حَدِيثِهِمَا: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ». وَلَمْ يَذْكُرَا: «وَاللِّعَاهِرُ الْحَجَرُ».

قوله: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ» سبق الكلام فيه وبيان هل هذا عام أم في محل النزاع؟ وبيننا الصواب أنه في حال المنازع، وأما قوله: «لِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» فقول المعنى: أنه يُلقم حجراً، وهو كناية عن ردِّ قوله، وقيل: المراد للعاهر الحجر؛ يعني: الرجم إذا كان ثيباً.

ويؤيد الأول، أن قوله: «العاهر» يشمل: البكر والثيب، ويؤيد الثاني: أنه محمول على الحقيقة؛ لأن وضع الحجر في الفم شيء بعيد حقيقة، ولكن المراد هو: ردُّ قوله.

وإن قيل: إن المعنيين صحيحان فلا بأس؛ يعني: أن للعاهر الحجر؛ أي: الرجم بالحجر إذا كان ثيباً، أو للعاهر الحجر؛ يعني: أنه يلقم حجراً في فمه، وهو كناية عن ردِّ قوله حيث ادعى أن الولد ولده.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧- (١٤٥٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ وَعَمْرُو النَّاقِدُ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ أَمَّا ابْنُ مَنْصُورٍ فَقَالَ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَمَّا عَبْدُ الْأَعْلَى فَقَالَ: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَوْ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَالَ زُهَيْرٌ: عَنْ سَعِيدٍ أَوْ: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ مَرَّةً، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ وَمَرَّةً، عَنْ سَعِيدٍ أَوْ أَبِي سَلَمَةَ وَمَرَّةً، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِ حَدِيثِ مَعْمَرٍ.

وهذا في الحقيقة يشبه الاضطراب في السند، لكن يقال هذا الاضطراب لا يضر ما دام أصل الحديث صحيحاً بلا اضطراب.

(١) أخرجه البخاري (٦٨١٨).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١١) بَابُ الْعَمَلِ بِالْحَقِ الْقَائِفِ الْوَلَدِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٨- (١٤٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُورًا تَبَرَّقَ أَثَارِيرُ وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَى أَنَّ مَجْرَزًا نَظَرَ آتِفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ؟ فَقَالَ: إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لَمِنْ بَعْضٍ»^(١).

٣٩- (...) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو- قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَلَمْ تَرَى أَنَّ مَجْرَزًا الْمَذَلِجِي دَخَلَ عَلَيَّ فَرَأَى أَسَامَةَ وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا رُءُوسَهُمَا وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا؟ فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ».

٤٠- (...) وَحَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُرَاجِمٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ قَائِفٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَاهِدٌ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ مُضْطَجِعَانِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ. فَسَرَّ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْجَبَهُ وَأَخْبَرَ بِهِ عَائِشَةَ.

(...) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ وَابْنُ جُرَيْجٍ كُلُّهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ يُونُسَ وَكَانَ مَجْرَزٌ قَائِفًا.

هذا الباب له صلة بالباب الذي قبله، وذلك أنه عند اشتباه الأنساب يرجع إلى قول القائل بشرط أن يكون عدلاً معجراً بالإصابة.

والقائف: هو الذي يعرف الأنساب بالشبه، وكانوا معروفين في الجاهلية في قبائل معينة منهم بنو مُدَلِج، فإنهم كانوا قافة، وكان أسامة بن زيد وأبوه زيد مختلفين في اللون، أما أسامة وفي اسمه السين فهو أسود، وأما زيد فهو أبيض، وكان المشركون يُعَرِّضُونَ بِالْإِنْكَارِ؛ أَي: إنكار أن يكون أسامة ابناً لزيد، ووجه الإنكار: اختلاف اللون، لكنه لا غرابة في ذلك؛ لأن أم أسامة كانت حبشية

(١) أخرجه البخاري (٦٧٧٠).

سوداء، فكان عرقها جذب ولدها، وحتى لو كانا أبيضين، فإنه لا عبرة باللون ولا بالشبه، فلعله نزعه عرق كما قال النبي ﷺ، لكنَّ المشركين يريدون أن يأخذوا على رسول الله ﷺ كل شيء، ومعلوم صلة زيد بن حارثة وابنه أسامة بالنبي ﷺ؛ الصلة هي: أن الرسول ﷺ قد تبني زيدًا وهو - أيضًا - مولاه، وزيد كان عبدًا للخديجة فوهبه لرسول الله ﷺ، فكان عبدًا له فأعتقه، وكان يحبه النبي ﷺ ويحب ابنه أسامة، والمشركون يريدون أن يتفقضوا الرسول ﷺ في كل شيء، فمر بهما مُجَزَّزٌ وهما مضطجعان قد غطيا رأسيهما، ولم يبد إلا أقدامهما، فقال: إن هذه الأقدام من بعض، فسرَّ بذلك النبي ﷺ؛ لا لأنه كان في الأول شاكًا، ولكن إذا شهد قائف، ومعروف في الجاهلية أن القافة شهادتهم مقبولة، فإن ذلك ازدياد ثقة، فسرَّ بذلك.

ففي هذا الحديث: دليل على العمل بقول القائف.

وفيه - أيضًا - : أن السرور بما يكون سببًا له من طبيعة البشر، ومن خلق النبي ﷺ.

وفيه: بيان مقدار منزلة عائشة رضي الله عنها من النبي ﷺ؛ لأنه لما سمع بهذا الخبر أتى إليها وأخبرها، مما يدل على علو منزلتها عند النبي ﷺ.

لكن متى يعمل بقول القافة؟

فالجواب: عند الاشتباه، وفي هذه القصة لو قال قائل: لا حاجة لذلك؛ لأن أسامة بن زيد ابن لزيد بلا إشكال، قلنا: لكن تعدد البيئات من الأمور المطلوبة التي يزداد بها ثبوت الأشياء.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله:

(١٢) بَابُ قَدَرِ مَا تَسْتَحِقُّهُ الْبُكَرُ

وَالنِّيبُ مِنْ إِقَامَةِ الزَّوْجِ عِنْدَهَا عَقَبَ الزَّكَافِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

٤١ - (١٤٦٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي».

هذا الحديث يدل على: أن الثيب يقيم عندها الزوج ثلاثة أيام، ثم إن شاء خيرها بين: أن يتمها سبعة أيام ولكن يسَّع لبقية النساء، وبين أن يقطعها ويقسم النساء ليلةً ليلةً حتى يرجع إليها، والغالب أن المرأة تختار: أن يتوقف بعد الثلاث، ويقسم بعد ذلك، لكن مع هذا، الخيار للزوجة؛ لأن النبي ﷺ خير أم سلمة، وربما تختار أن يسَّع لها إذا كان ليس لها إلا ضرة واحدة، فهنا قد تختار التسيع إذا كانت تصادف عادة حيضها أيام قسم الضرة، فهنا قد تكون من المصلحة أن ترجح التسيع.

وعلى كل حال: ما دام الخيار لها فهي ستختار ما هو أنفع لها.
وفيه -أيضاً-: حُسن خلق النبي ﷺ حيث طيب خاطرها بقوله: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ» حتى لا تظن أنه ترك السبع ليالٍ لشيء في نفسه، فينبغي للإنسان أن يطيب قلب صاحبه بما يخشى أن يكون فيه حرج له.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٢- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ قَالَ لَهَا: «لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ عِنْدَكَ، وَإِنْ شِئْتَ ثَلَاثُ ثُمَّ ذُرْتُ». قَالَتْ: ثَلَاثُ.

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ -يَعْنِي: ابْنَ بِلَالٍ- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا فَأَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَخَذَتْ بِيَدِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ شِئْتَ زِدْتُكَ وَحَاسَبْتُكَ بِهِ، لِلْبَكْرِ سَبْعٌ وَلِلثِيْبِ ثَلَاثُ».

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ

مِثْلَهُ.

٤٣- (...) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ -يَعْنِي: ابْنَ غِيَاثٍ- عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ذَكَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَذَكَرَ أَشْيَاءَ هَذَا فِيهِ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ أَنْ أَسْبِعَ لَكَ وَأَسْبِعَ لِنِسَائِي، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي».

هذا السياق الأخير فيه: حدثنا عبد الله بن مسلمة، والظاهر أنه من كلام أبي بكر بن عبد الرحمن؛ لأنه لم يقل: عن أم سلمة؛ ولهذا قال: «إِنْ شِئْتَ زِدْكَ وَحَاسِبْتُكَ بِهِ»، هذه اللفظة لم تكن من النبي ﷺ لكنها من أبي بكر بن عبد الرحمن، وهذا من آلاف الشواهد على أن الرواة يروون الأحاديث بالمعنى.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٤ - (١٤٦١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكَرُ عَلَى الثَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبُ عَلَى الْبَكَرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا. قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ قُلْتُ: إِنَّهُ رَفَعَهُ لَصَدَقْتُ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: السُّنَّةُ كَذَلِكَ^(١).

في هذا دليل على: أن الصحابة يفرقون بين قول القائل: من السنة، أو السنة كذا، وبين رفع الحديث، وذلك أن السنة إذا قال الصحابي: السنة كذا أو من السنة كذا فهو مرفوع حُكْمًا، وليس مرفوعًا صريحًا، أمّا إذا قال: قال النبي ﷺ فهو مرفوع صريحًا.

وفي هذا الحديث: دليل على التفريق بين البكر والثيب: أن البكر يقسم لها سبع والثيب ثلاث ووجه الفرق بينهما ظاهر:

أولاً: أن البكر أرغب للزوج من الثيب، فأمنهل له سبعة أيام؛ ليقضي نهمته.

ثانيًا: أن البكر تستوحش من الرجل؛ لأنها بكر أكثر من استيحاش الثيب؛ لأن الثيب قد تعودت؛ لهذا مُدِّ في البكر وقُصِرَ في الثيب وهذا مما يدل على حكمة الشرع حتى في معاملة الخلق، كما أن الشرع حكمة في معاملة الخالق.

وهنا مسألة أخرى وهي: لو كانت البكر قد تزوجت من قبل، ولكن لم تنفض بكارتها، فهل هذا الحكم باقٍ أو لا؟

الجواب: الحكم باقٍ؛ لأنها لا تزال بكراً، فلو كانت ثيباً بزنا - والعياذ بالله - أو بوطء الشبهة، هل يثبت لها حكم الثيب في أنه يقيم عندها ثلاثاً؟

الجواب: نعم، ظاهر السنة هذا؛ لأنها سواء كانت ثيباً بزنا أو سيداً أو كانت ثيباً بزنا أو بوطء شبهة، فإنه يقيم عندها ثلاثاً.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُهَيْبَانُ، عَنْ أَبِي يُونُسَ وَخَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ الْبَكْرِ سَبْعًا. قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ شِئْتُ قُلْتُ: رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٢) بَابُ الْقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ

وَيَبَيِّنُ أَنَّ السُّنَّةَ أَنْ تَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ لَيْلَةٌ مَعَ يَوْمِهَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٦- (١٤٦٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ نَائِبٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ؛ فَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ لَا يَتَّبِعِي إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي تِسْعٍ، فَكُنَّ يَجْتَمِعْنَ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ يَأْتِيهَا فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، فَجَاءَتْ زَيْنَبُ فَمَدَّ يَدَهُ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: هَذِهِ زَيْنَبُ. فَكَفَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ. فَتَقَاوَلْنَا حَتَّى اسْتَحَبْنَا، وَأُقِمَتِ الصَّلَاةُ فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى ذَلِكَ، فَسَمِعَ أَصْوَاتَهُمَا، فَقَالَ: أَخْرِجْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَاحْثُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ. فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: الْآنَ يَقْضِي النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ، فَيَجِيءُ أَبُو بَكْرٍ فَيَفْعَلُ بِي وَيَفْعَلُ. فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ أَتَاهَا أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ لَهَا قَوْلًا شَدِيدًا وَقَالَ: أَتَضْنَعِينَ هَذَا؟

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٠/٦٩، ٧٠):

أما قوله «تِسْعُ نِسْوَةٍ». فهن اللاتي توفي عنهن ﷺ وهن عائشة وحفصة وسودة وزينب وأم سلمة وأم حبيبة وميمونة وجويرية وصفية - رضي الله عنهن -. ويقال: نِسْوَةٌ. ونِسْوَةٌ بكسر النون وضمها لغتان، الكسر أفصح وأشهر وبه جاء القرآن العزيز.

وأما قوله: «فَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ لَا يَتَّبِعِي إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي تِسْعٍ»، فمعناه بعد انقضاء التسع.

وفيه أنه يستحب ألا يزيد في القسم على ليلة ليلة؛ لأن فيه مخاطرة بحقوقهن.

وأما قوله «كُنَّ يَجْتَمِعْنَ كُلَّ لَيْلَةٍ... إِلَى آخِرِهِ»، ففيه أنه يستحب للزوج أن يأتي كل امرأة في بيتها ولا يدعهن إلى بيته، لكن لو دعا كل واحدة في نوبتها إلى بيته كان له ذلك وهو خلاف الأفضل، ولو دعاها إلى بيت ضرائرها لم تلزمها الإجابة، ولا تكون بالامتناع ناشزة. بخلاف ما إذا امتنعت من الإتيان إلى بيته؛ لأن عليها ضرراً في الإتيان إلى ضررتها، وهذا الاجتماع كان برضاها.

وفيه أنه لا يأتي غير صاحبة النوبة في بيتها في الليل، بل ذلك حرام عندنا إلا لضرورة بأن حضرها الموت أو نحوه من الضرورات. وأما مديده إلى زينب وقول عائشة: «هذه زينب» فقيل: إنه لم يكن عمداً، بل ظنها عائشة صاحبة النوبة؛ لأنه كان في الليل وليس في البيوت مصابيح. وقيل: كان مثل هذا برضاها.

وأما قوله: «حَتَّى اسْتَحَبَّتَا» فهو بخاء معجمة، ثم باء موحدة مفتوحتين، ثم تاء مثناة فوق. من السخب: وهو اختلاط الأصوات وارتفاعها، ويقال أيضاً: صخب بالصاد هكذا هو في معظم الأصول، وكذا نقله القاضي عن رواية الجمهور.

وفي بعض النسخ «استحبتا» بئاء مثناة؛ أي: قلنا الكلام الرديء، وفي بعضها «استحيتا» من الاستيحاء.

ونقل القاضي عن رواية بعضهم «استحيتا» بمثناة ثم مثناة، قال: ومعناه إن لم يكن تصحيحاً أن كل واحدة حثت في وجه الأخرى التراب. وفي هذا الحديث ما كان عليه النبي ﷺ من حسن الخلق وملاطفة الجميع. اهـ

في هذا الحديث: الرسول ﷺ مديده إلى زينب، يظن أنها صاحبة الليلة. ووجه ذلك: أن البيوت في ذلك الوقت ليس فيها مصابيح وإضاءة تعرف. وهذا الحديث فيه فوائد:

منها: جواز الزيادة على أربع نسوة في حق النبي ﷺ وأما الأمة، فلا تزيد على أربع؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ طَائِفَاتٌ لِّكُلِّ مِّنَ النِّسَاءِ مِثْقَلُ ذَرَّةٍ مِّنْ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٣٤]. وكذلك جاءت السنة في حديث غيلان الثقفي أنه أسلم على عشر نسوة، فقال النبي ﷺ: «اخْتَرُ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارِقِ الْبَوَاقِي»^(١). والنبي ﷺ له خصائص كثيرة في النكاح، ولهذا ذكر الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ خصائص النبي ﷺ في باب النكاح؛ لأن أكثر خصائص الرسول ﷺ في النكاح وما يتعلق به.

ومنها: أن الأفضل أن يقسم للنساء، على كل يوم، ووجه ذلك في قوله: «لَا يَتَّبِعِي إِلَّا الْمَرْأَةَ الْأُولَى إِلَّا فِي تِسْعٍ» فإذا كُنَّ تسع نسوة وقسم لهن على كل يوم انتهى إلى الأولى عند تمام التسع، ولكن لورضين بأن يقسم لهن على ليلتين ليلتين، فهل له ذلك؟

الجواب: نعم؛ لأن القاعدة: أن كل حق لأدمي على وجه الخصوص له أن يأخذه، وله أن

(١) أخرجه الترمذي (١١٨٢)، وابن ماجه (١٩٥٣)، وأحمد (١٣/٢)، وغيرهم من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

يسقط، لكن لو أجبرته على ذلك فهل يلزمه؟

الجواب: لا، لو قلنا: إنا نريد أن يكون القسم كل ليلتين ليلتين، ولكنه لم يرغب في هذا، فإنهم لا يجبرونه على ذلك؛ لأن الأصل أن يكون القسم يوماً ويوماً.

ومنها: جواز اجتماع الضَّرات في بيت واحد؛ لأن نساء النبي ﷺ كُنَّ يجتمعن في بيت واحد، وفي بيت التي يأتيها، فإن اخترن أن يجتمعن في يوم واحد عند أكبرهن سنّاً أو أوسعهن علماً أو أقواهن ديناً، فهل هذا جائز؟

الجواب: نعم جائز، بناءً على القاعدة التي ذكرناها الآن: أن كل حق لأدمي على وجه الخصوص فله أن يأخذه وله أن يتركه، ولكن لو أردنا أن يلزمه، وقلن: يكون الاجتماع عند فلانة. قلنا: لا يجوز، وله أن يمتنع؛ لأنه يقول: لا أريد أن أنكلف فأخرج من بيت التي اجتمعت فيه النساء إلى المرأة التي لها الليلة.

ومنها: بيان ما كان عليه النبي ﷺ من شَطَفِ العيش، فبيته ﷺ يجتمع عليه النساء وليس فيه مصباح، ووجه ذلك: أنه مدَّ يده إلى زينب وهو يريد عائشة.

ومنها: أنه لا يجوز للزوج أن يستمتع بشيء في زواجه اللَّاتِي ليست الليلة لهنَّ.

ووجهه: أنه لما قيل له: هذه زينب. كفَّ يده.

وقد يقال: إن النبي ﷺ كفَّ يده؛ لا لأنه لا يجوز أن يستمتع بواحدة غير التي لها اليوم، ولكنه لا يريد أن يستمتع إلا بعائشة مثلاً.

لكن إذا حصل الرضا منهم أن يستمتع بكل واحدة ولو في يوم الأخرى فلا بأس، ولهذا كان النبي ﷺ يطوف على نسائه بِغُسلٍ واحد.

ومنها: ما يكون بين الضَّرات من المشاجرة والمخاصمة حتى وإن كُنَّ أفضل نساء العالمين، كما حصل بين زينب وعائشة رضي الله عنهما.

ومنها: أن من طرق فك المشاكل والمغاضبة أن يُغادر الإنسان المكان، فلو رأيت اثنين يتخاصمان ويتغاضبان، فقلت: يا فلان اخرج، فهذا من فك المشاكل.

ووجه ذلك: أن أبا بكر رضي الله عنه طلب من النبي ﷺ أن يخرج إلى الصلاة من أجل فض النزاع، وعدم الاستمرار فيه، ويحتمل أن أبا بكر إنما طلب من النبي ﷺ أن يخرج إلى الصلاة؛ لأن الصلاة قد أقيمت.

وهل يؤخذ من هذا الحديث أن إقامة الصلاة ليست إلى الإمام خلافاً لما قال الفقهاء رَحْمَهُمُ اللَّهُ:

أَن الْأَذَانَ إِلَى الْمُؤَذِّنِ وَالْإِقَامَةَ إِلَى الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ أَقِيمَتْ وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِهِ؟

الجواب: ربما يقال ذلك، وربما يُقال: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ عَلَامَةً لِلْمُؤَذِّنِ إِذَا بَلَغَتْهُ فَإِنَّهُ يَقِيمُ، وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَخَلَّفَ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي حَتَّى ذَهَبَ عَامَةُ اللَّيْلِ، لَمْ يَقُمْ الْمُؤَذِّنُ حَتَّى جَاءُوا وَدَعَا الرَّسُولَ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ .

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: شِدَّةُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَوْضِعِ الشَّدَةِ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ مِنْ أَلْيَنِ الصَّحَابَةِ عَرِيكَةً، لَكِنْ فِي مَوْضِعِ الشَّدَةِ يَكُونُ شَدِيدًا، وَهَذَا مِنْ حَزْمِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ حَزَمَ كُلَّ إِنْسَانٍ أَنْ يَكُونَ كَلْبِنِ الْعَرِيكَةِ فِي مَوْطِنٍ، شَدِيدًا فِي مَوْطِنٍ آخَرَ وَيُؤْخَذُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ: «أَخْرُجْ إِلَى الصَّلَاةِ وَاخْتُ أَقْوَاهُمْ التُّرَابَ» لِإِرْغَامِهِمْ وَإِذْلَالِهِمْ وَعَدَمِ اسْتِعْلَانِهِمْ.

وَمِنْهَا: شِدَّةُ خَوْفِ عَائِشَةَ مِنْ أَبِيهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلَّمَهَا أَنَّهُ شَدِيدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ النَّبِيِّ ﷺ، وَحَقُّ لَهَا أَنْ تَهَابَهُ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَغْضَبُ إِلَّا حِينَ يَكُونُ لَغْضَبِهِ مَوْضِعٌ؛ وَلِهَذَا ظَنَّتْ أَنَّهُ إِذَا رَجَعَ مِنَ الصَّلَاةِ فَسَوْفَ يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ؛ يَعْنِي: يَضْرِبُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَكِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَفْعَلْ، وَلَكِنَّهُ قَالَ لَهَا قَوْلًا شَدِيدًا.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْقَوْلَ قَدْ يَكُونُ أَبْلَغُ مِنَ السَّيَاطِ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَدَلَ عَنِ الضَّرْبِ إِلَى الْقَوْلِ الشَّدِيدِ، وَهَذَا أَعْنِي: كَوْنُ الْقَوْلِ أَشَدَّ مِنَ السَّيَاطِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي شَخْصٍ حَيٍّ الْقَلْبِ، فَإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ تَكُونُ كَلِمَةً وَاحِدَةً تَخْجَلُهُ أَشَدَّ عَلَيْهِ مِنْ ضَرْبِ السَّيْفِ، وَبَعْضُ النَّاسِ لَا يَهْتَمُّ، تَوْبِخُهُ عِدَّةُ سَاعَاتٍ لَا يَهْتَمُّ، لَكِنْ لَوْ نَضْرِبُهُ مَرَّةً وَاحِدَةً أَهْتَمَّ وَتَأَذَّبَ، وَعَلَيْهِ قَالَ الْعُلَمَاءُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ التَّعْزِيرَ لَا يَخْتَصُّ بَنُوعٍ مَعِينٍ مِنَ الْعُقُوبَةِ، بَلْ يَكُونُ فِيمَا يَحْصُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ مِنَ الرَّدْعِ وَالزَّجْرِ فَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَكُونُ تَعْزِيرُهُ بِالضَّرْبِ، وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَكُونُ تَعْزِيرُهُ بِأَخْذِ الْمَالِ، وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَكُونُ تَعْزِيرُهُ بِالتَّوْبِخِ، وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَكُونُ تَعْزِيرُهُ بِالْإِيقَافِ أَمَامَ النَّاسِ.

المهم: أَنَّ التَّعْزِيرَ لَا يَخْتَصُّ بَنُوعٍ مَعِينٍ مِنَ الْعُقُوبَةِ، بَلْ مَا حَصَلَ بِهِ الرَّدْعُ فَهُوَ كَافٍ، وَالنَّاسُ يَخْتَلِفُونَ فِي هَذَا اخْتِلَافًا عَظِيمًا فَيُعْمَلُ بِمَا يَحْصُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ.

وَهَلْ يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَسْتَمْتَعَ بِإِحْدَى زَوْجَاتِهِ مَعَ مَشَاهِدَةِ الْأُخْرَى؟

الجواب: هَذَا يَرْجِعُ إِلَى الْعَرَفِ، أَنَا سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ: إِنَّهُ فِي بِلَادِهِمْ لَا يَهْتَمُّونَ بِهَذَا الْأَمْرِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ يَسْتَمْتَعُ بِإِحْدَى الزَّوْجَتَيْنِ وَالْأُخْرَى حَاضِرَةً، حَتَّى إِنَّهُ يَنَامُ فِي الْفَرَاشِ بَيْنَ الزَّوْجَتَيْنِ، وَهَذَا شَيْءٌ نَادِرٌ جَدًّا، لَكِنْ يَرْجِعُ فِي هَذَا إِلَى الْعَرَفِ إِذَا كَانَ لَا بَأْسَ بِهِ فَلَا حَرَجَ، وَهَذَا فِيمَا دُونَ الْجَمَاعِ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٤) بَابُ جَوَازِ هَبْتِهَا نَوَيْتِهَا لِضُرَّتِهَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٧ - (١٤٦٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ فِي مَسَاحِهَا مِنْ سَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ مِنْ امْرَأَةٍ فِيهَا حِدَّةٌ، قَالَتْ: فَلَمَّا كَبُرَتْ جَعَلْتُ يَوْمَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ جَعَلْتُ يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ. فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَيْنِ: يَوْمَهَا، وَيَوْمَ سَوْدَةَ^(١).

في هذا دليل كما قال المترجم: على جواز هبة المرأة يومها لإحدى ضرراتها، والدليل واضح. ووجه الدلالة: أن النبي ﷺ أقر سودة على فعلها، ولم يقل أن هذا غير جائز، وأنت إذا تنازلت عن يومك فأنا اجعله لمن شئت، أو أوزعه بين زوجاتي، فمثلاً إذا كنت أقسم لأربع أقسم الآن لثلاث، فهو جائز.

ولكن هنا مسألة: لو كان يوم الواهة لا يلي يوم الموهوب لها، هل له أن يجعل اليومين متوالين؟ يعني مثلاً: يوم (١) عند الواهة، ويوم (٢) عند الموهوب لها هل له أن ينقل هذا اليوم إلى اليوم الآخر حتى يكون يومان متواليان؟

الجواب: نعم، يحتمل، لكن أمّا برضاها فلا بأس، وبغير الرضا يحتمل أن نقول: بأن له أن ينقل يومها إلى يوم الموهوب لها من أجل أن يكون اليومان متوالين، وقد يقال بالتفصيل: إن علمنا أن امتناع الزوجات من نقل اليوم إلى اليوم الذي يليه من أجل المضارة، فهذا لا عبرة بمنعهن، وإن علمن أن ذلك لغرض صحيح فلا بأس، وهذا التفصيل هو الحق، إذا علمن أن امتناعهن من نقل اليوم إلى اليوم الذي يليه مضارة بالتي وهب لها، فنقول أن النبي ﷺ قال: «لا ضَرَرٌ وَلَا ضِرَارٌ»^(٢) أما إذا علمن أنه لغرض صحيح، والأغراض تختلف ولكل مقام مقال، فهذا نقول: يجب أن تبقى الأيام والليالي على ما هي عليه، وهل له أن يرد الهبة؟

بمعنى أن يقول: أنا لا أقبل الهبة إذا تنازلت عن يومك اجعل القسمة لثلاث بدلاً من أن يكون لأربع، هل له ذلك؟

(١) أخرجه البخاري (٢٥٩٣)، (٥٢١٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٣٤١)، وأحمد (٣١٣/١).

نقول: نعم، له ذلك، فإن قالت: لا أقبل إلا أن تجعله لفلانة فلها الحق، إذا رأت أن الزوج صمم على أن يقسم لثلاثة فلها أن تشتط وتقول: إذا جعلته لفلانة فأنا متنازلة، وإلا فأنا على حقي فلها ذلك. ومنها: فقه سودة رضي الله عنها، فما أفقه نساء الصحابة - رضي الله عنهم -.

وجه هذا: أنها أرادت أن تبقى زوجة للنبي ﷺ حتى تكون زوجة له في الآخرة؛ لأنه لو طلقها لم تكن زوجة في الآخرة.

ومنها: العمل بالقرائن؛ لأن سودة لا بد أنها خافت أن الرسول ﷺ يطلقها، وإلا فلا تظن أبدًا أنها أرادت أن تؤثر غيرها بنصيبها من الرسول ﷺ، وهذا شيء مستحيل، لكنها خافت أن يطلقها، فرأت أن المصلحة تقتضي أن تهب يومها لعائشة.

ومنها: أنه ينبغي لمن أرادت أن تهب يومها للزوج أن تنظر أحب النساء إليه؛ لأنه من المعلوم عند الجميع أن أحب نساء النبي ﷺ إليه عائشة رضي الله عنها.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّووي رحمته الله في «شرح صحيح مسلم» (١٠ / ٧١):

قوله: «عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ فِي مَسَاحِلِهَا مِنْ سَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ مِنْ امْرَأَةٍ فِيهَا حِدَّةٌ» «المسلاخ» بكسر الميم وبالحاء المعجمة وهو الجلد؛ ومعناه: أن أكون أنا هي، و«زمعة» بفتح الميم وإسكانها.

وقولها: «من امرأة» قال القاضي: «من» هنا للبيان واستفتاح الكلام، ولم ترد عائشة عيب سودة بذلك، بل وصفتها بقوة النفس وجودة القريحة وهي الحدة بكسر الحاء. اهـ يعني: كأن عائشة تمنى أن تكون مثل سودة في القوة والحدة.

﴿ 888 ﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

٤٨- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ. وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. وَحَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكُ كُلُّهُمْ، عَنْ هِشَامِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ: أَنَّ سَوْدَةَ لَمَّا كَبُرَتْ. بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ شَرِيكٍ قَالَتْ: وَكَانَتْ أَوَّلَ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا بَعْدِي.

في هذا دليل على: أن ما جاء في التاريخ أن سودة رضي الله عنها تزوجها الرسول بعد خديجة غلط، وأن الصواب: أنه عقد على عائشة بعد وفاة خديجة؛ وأما سودة فهي أول امرأة بني بها النبي ﷺ بعد خديجة، لكن أكثر المؤرخين يقولون: أنه تزوجها بعد خديجة، وهو ليس كذلك بل تزوج عائشة

بعد خديجة إلا أنه لم يدخل بها إلا بعد ذلك، وهذه فائدة لا بد أن تعلقوها على ما يمر بكم في كتب التاريخ؛ لأن المشهور والمعروف عند الناس كلهم أن سودة قبل عائشة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٩- (١٤٦٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَعَارُ عَلَى اللَّاحِظِ وَهَبْنِ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَقُولُ وَتَهَبُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا، فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ ﴿تَرْجِي مَنْ نَشَاءُ مِنْهُمْ وَتَقْوَى إِلَيْكَ مَنْ نَشَاءُ وَمِنْ أَبْنَائِكَ مِمَّنْ عَزَلْتَ﴾ [الاحزاب: ٥١]. قَالَتْ: قُلْتُ: وَاللَّهِ مَا أَرَى رَيْكَ إِلَّا يُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ^(١).

في هذا دليل على: أن مسألة الصفات الفعلية ليست توقيفية، الصفات الفعلية تعم كل ما يقع فيوصف الله بها ﷻ، وكلمة يسارع ما جاءت في السنة ولا في القرآن، لكن هذا معناه حقيقة: أن الله ﷻ ينزل على نبيه ﷺ الآيات أحياناً ببطيء وأحياناً بسرعة، فصفات الأفعال ليس لها حصر كل ما يقع في الكون فإنه يصح أن يوصف الله به فيما يكون من فعله تبارك وتعالى.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: أَمَا تَسْتَحْيِي امْرَأَةً تَهَبُ نَفْسَهَا لِرَجُلٍ؟ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ ﴿تَرْجِي مَنْ نَشَاءُ مِنْهُمْ وَتَقْوَى إِلَيْكَ مَنْ نَشَاءُ﴾ فَقُلْتُ: إِنْ رَيْكَ لَيُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ.

يعني: أن من وهبت نفسها لك فإن شئت فأرجعها، ولا تحكم بها في شيء وإن شئت فأوها، واجعلها من زوجاتك، وعائشة رضيها كانت تكره أن تهب امرأة نفسها للرسول ﷺ؛ لأنها تخاف أن تكثر الضرر عليها، فبدلاً من أن يقسم لها من تسعة أيام إذا كثرت: سيقسم عشرة، أو عشرين، أو ثلاثين، وهي لا شك تحب النبي ﷺ حباً شديداً.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥١- (١٤٦٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

(١) أخرجه البخاري (٥١١٣).

بُكَرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ: حَضَرْنَا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ جَنَازَةَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ بِسَرَفٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ هَذِهِ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا رَفَعْتُمْ نَعْشَهَا فَلَا تَزْعُرُوا وَلَا تَزْلُزُوا وَارْقُصُوا، فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَسْعٌ، فَكَانَ يَقْسِمُ لَهَا وَلَا يَقْسِمُ لِوَاحِدَةٍ. قَالَ عَطَاءٌ: الَّتِي لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُحَيٍّ بْنِ أَخْطَبٍ ^(١).

يقال: جَنَازَةٌ وَجَنَازَةٌ، قيل: هما بمعنى واحد، وقيل: الجَنَازَةُ: الميت، والجَنَازَةُ بالكسر: النعش.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ جَمِيعًا، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَزَادَ قَالَ عَطَاءٌ: كَانَتْ آخِرُ مَنْ مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ.

اللفظ الأول فيه دليل على احترام زوجات النبي ﷺ بعد مماتهن؛ لقول ابن عباس هذه زوج النبي ﷺ.

وفيه -أيضاً-: أن النبي ﷺ كان لا يقسم لواحدة وهي التاسعة، وأما قول عطاء: إنها صافية بنت حُحَيٍّ، فوهم لا شك فيه؛ لأن التي لا يقسم لها هي سودة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٥) بَابُ اسْتِخْبَابِ نِكَاحِ ذَاتِ الدِّينِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣- (١٤٦٦) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تُنكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِإِلَهِهَا، وَلِحَسْبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرُبَّتْ بِذَلِكَ ^(٢)».

هذا بيان ما يختار من النساء، قال النبي ﷺ وهو الصادق: «تُنكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ»؛ يعني: الذي يحمل على نكاح المرأة والأغراض التي تُنكَح من أجلها المرأة أربع:

الأولى: المال؛ ليستغني به، فإن المرأة إذا تزوجت الرجل، وجعل الله بينهما المودة يرخص

(١) أخرجه البخاري (٥٠٦٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٩٠).

عندها كل شيء فيستغني بمالها.

والثانية: حسبها؛ يعني: أن تكون حسية؛ أي: شريفة من قوم شرفاء، ويكون هو من قوم دون ذلك فيرفع حسبها بحسبها، حتى يقال: فلان تزوج من آل فلانة من الناس الشرفاء ذوي الحساب. والثالثة: لجمالها، تنكح المرأة لجمالها، سواء كان جمالاً في الخلقة، أو جمالاً في الخلق، فإن الخلق لا شك يعطي المرأة جمالاً، وسواء كان جمالاً في بعض أجزاء الجسم كالوجه أو في الجسم كله، المهم أن الجمال له مدارك كثيرة.

الرابع: ولدينها، ولماذا أخره النبي ﷺ؟

قال أهل العلم: من أجل أن يسأل الخاطب أولاً عن المال، ثم عن الحساب، ثم الجمال ثم الدين؛ ليكون إقدامه أو إحجامه من أجل الدين.

فمثلاً: يسأل عن مالها؟ قالوا: غنية، خلّف لها أبوها ملايين الدراهم، ثم سأل عن حسبها؟ قالوا: امرأة شريفة من أشراف الناس، ثم سأل عن جمالها؟ قالوا: من أجل نساء العالمين، ثم سأل عن دينها؟ قالوا: دينها وسط، إذا أقدم أو أحجم فهذا هو الحازم؛ لأن ذات الدين ربما تؤثر على زوجها خصوصاً إذا كانت جميلة وأغرته بجمالها، فإنه قد ينخدع ويتبعها على نقص الدين.

بعض الناس يقول: ربما يزيد دينها وأتغلب عليها؟

نقول: نعم، ربما، لكن ربما أيضًا أن تعصف بك، ويقال: أن رجلاً خرج إلى المنارة ليؤذن فرأى على سطح بيت امرأة نصرانية جميلة جداً، فعشقها وطلبها ليتزوج بها، وتزوجها بها جائز؛ لأنها كاتبة، قالت: لا أقبل إلا إذا كفرت بمحمد وآمنت بعبسى، فحاول معها، قالت: أبداً إلا بهذا، فلما كفر بمحمد وآمن بعبسى، قالت: إنك خنت دينك فلن أقبل منك.

الله أكبر!! عومل بنقيض قصده.

فالمهم: أن المرأة إذا لم تكن ذات دين قد تعصف بزوجها وتحمله على نقص الدين، وأيضاً لو فرضنا أنها لم تحمله وأنه رجل حازم، ولن تؤثر في دينه، ربما تماطل بحقه إذا لم يكن الحب بينهما متبادلاً، قد تماطل بحقه ولا تقوم به، وهي لن تسأل عن هذا؛ لأنها غير دينة.

فالمهم: أن الدين هو أهم شيء: تحفظك إذا غبت، وتحفظ سريرتك وتؤدب أولادك، وتصلح لك شأنك؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «اظْفَرِي بَذَاتِ الدِّينِ»؛ يعني: احرص عليها، كما يظفر المقاتل بالغميمة، ثم قال: «تَرَبَّتْ يَدَاكَ»؛ يعني: إذا ظفرت بذات الدين افتقرت؛ لأن معنى تربت يدك؛ أي: لصقت بالتراب من الفقر، هل هذا المعنى؟

الجواب: لا، هذه الكلمة غاية ما يكون من الإغراء والحث؛ يعني: أن العرب تستعمل مثل هذا التركيب من أجل الإغراء والحث.

وقال بعض العلماء: تربت يمينك إن لم تظفر بها؛ أي: تربت يمينك إن لم تظفر بها فيجعلونها على تقدير شيء محذوف.

لكن يقال: لا حاجة لهذا، ما دام هذا أسلوباً عربياً معروفاً يُقصد به الإغراء والحث، فلا حاجة للتقدير؛ لأن الأصل هو عدم التقدير.

واعلم: أنك إذا اخترت ذات الدين استرشاداً بإرشاد النبي ﷺ، فإن الله سيجعل من لم تكن جميلة من أجل النساء بعينك؛ لأنك استرشدت بإرشاد النبي ﷺ واخترتها من أجل ذلك، والله ﷻ قد يقلب الجميل قبيحاً، وقد يقلب القبيح جميلاً، حتى فيما يتصوره الإنسان أمامه، قد يكون مثلاً امرأة زوجة له، يراها غير جميلة، لكن يهيئها الله بعينه، ويجعلها بعينه، حتى يرى أنها أجمل نساء العالمين، وقد يكون بالعكس.

فالمهم: أن من ظفر بذات الدين استرشاداً بإرشاد النبي ﷺ فليشر بالخير. وهناك فرق بين «أَتَرَبَ» و«تَرَبَ» أترَب: اغتنى حتى صار ماله كالتراب، ترب: بمعنى: افتقر؛ لأنها تلتصق يده بالتراب؛ لأن ما عنده شيء، ولهذا قال الشاعر:

وإن أترَبَ جادوا جادوا وإن تربوا عفا عفا

إن أترَبوا جادوا؛ يعني: لأنهم أغنياء، وإن تربوا عفا؛ يعني: عن سؤال الناس.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤- (٧١٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَزَّوَجْتُ امْرَأَةً فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «يَا جَابِرُ نَزَّوَجْتَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «يَكْرُ أَمْ تَيْبٌ؟». قُلْتُ: تَيْبٌ. قَالَ: «فَهَلَا يَكْرًا تُلَاعِبُهَا؟». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ، فَخَشِيتُ أَنْ تَدْخُلَ بَنِي وَيَتْنَهُنَّ. قَالَ: «فَذَلِكَ إِذْنُ. إِنَّ الْمَرْأَةَ تَنْكُحُ عَلَى دِينِهَا وَمَالِهَا وَجَبَالِهَا، فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ»^(١).

❦ لشاهد قوله: «إن المرأة تنكح على دينها ومالها وجمالها» سقط الغرض الرابع وهو الحساب.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٦) باب استِخْبَابِ نِكَاحِ الْبِكْرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥- (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَزَوَّجْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «بِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟» قُلْتُ: ثَيِّبًا. قَالَ: «فَأَيْنَ أَنْتَ مِنَ الْعَدَارَى وَلِعَابِهَا؟» قَالَ شُعْبَةُ: فَذَكَرْتُهُ لِعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ فَقَالَ: قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ جَابِرٍ وَإِنِّي قَالَ: «فَهَلَّا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟»

هذا الحديث ساقه المؤلف على ألفاظ مختلفة وكان تزوج جابر رضي الله عنه هنا بعد أن استشهد أبوه في أحد، وكان عنده أخوات فتزوج امرأة ثيبًا؛ لتقوم على هؤلاء الأخوات؛ ولئلا تحول بينه وبينهن؛ لأنه لو تزوج بكراً ربما يلهو بها عن أخواته؛ فلهذا اختار الثيب لهذا الغرض، وعليه فيكون هذا غرضاً خامساً، وهو أن يتزوج الإنسان المرأة؛ لتربي أولاده أو أخواته أو ما أشبه ذلك. وفي هذا الحديث فوائد منها: عناية النبي ﷺ بأصحابه وسؤاله عن حالهم.

ومنها: توجيهه عليه الصلاة والسلام لما هو الأكمل والأفضل.

ومنها: أنه قد يعرض للمفضول ما يجعله أفضل من الفاضل؛ لأن الفضائل تتعلق بالأوصاف لا بالأعيان، فقد تكون في هذه العين صفات ليست في العين الأخرى فترجح من أجلها.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٦- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حِمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ نِسْعَ بَنَاتٍ - أَوْ قَالَ: سَبْعَ - فَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً ثَيِّبًا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا جَابِرُ تَزَوَّجْتَ؟» قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَبِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟» قَالَ: قُلْتُ: بَلَى، ثَيِّبٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَهَلَّا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟» أَوْ قَالَ: «تُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ؟» قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ نِسْعَ بَنَاتٍ - أَوْ سَبْعَ - وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَتِيَهُنَّ أَوْ أَجِثْنَ بِمِثْلِهِنَّ فَأَخْبَيْتُ أَنْ أَجِيءَ بِامْرَأَةٍ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُضْلِحُهُنَّ. قَالَ: «فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ». أَوْ قَالَ لِي خَيْرًا وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الرَّبِيعِ: «تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ وَتُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ».

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ نَكَحْتَ يَا جَابِرُ؟» وَسَاقَ الْحَدِيثَ إِلَى قَوْلِهِ امْرَأَةً تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتَمْسُطُهُنَّ

قَالَ: «أَصَبْتُ». وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

في هذا السياق زيادة على ما سبق، وهو أنه يَبِّنُ السبب في أنه تزوج بشيب؛ وأن أباه ~~هو~~ ترك تسع بنات، أو سبع بنات، وفي قوله: تسع بنات أو سبع، لم يقل: أو سبعاً، وذلك على تقدير المضاف إليه؛ يعني: أو سبع بنات؛ لأن أحياناً يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على ما هو عليه، كأنه لم يكتب.

وفي هذا الحديث: الدعاء للمتزوج بالبركة؛ لقوله ﷺ: «فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ».

في لفظ الحديث الذي قبله «أَبْكَرُ؟»، وهو في اللفظ الأولى «بِكْرُ»، بالرفع، الإعراب سهل «أَبْكَرُ؟»؛ يعني: أتزوجت بكراً؟ «أَبْكَرُ؟»؛ يعني: أهي بكر؟

في هذا السياق الأخير أن المرأة تعمل في مصالح الزوج، سواء كان ذلك فيما يتعلق بينها وبينه، أو فيما له به صلة؛ لأنها ذكرت أنها تريد أن تمتشط هؤلاء النساء، مع أن ذلك لا يتعلق فيما بينها وبين زوجها، وهذا هو الذي عليه عمل الناس، أن المرأة تعمل في شئون بيتها^(١) وأما ما عليه الغرب ومن قلدهم الذين يقدسون النساء، ويرون أنهن السيدات، فهؤلاء لا يلزمونهن بشيء



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٧- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَلَمَّا أَقْبَلْنَا تَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرِي قُطُوفٍ، فَلَحَقَنِي رَاكِبٌ خَلْفِي، فَتَخَسَّ بَعِيرِي بِعَنْزَةٍ كَانَتْ مَعَهُ، فَأَنْطَلَقَ بِبَعِيرِي كَأَجُودٍ مَا أَنْتَ رَأَيْتَ مِنَ الْإِبِلِ، فَالْتَمَسْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا يُعْجِلُكَ يَا جَابِرُ؟». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِعُزْسٍ. فَقَالَ: «أَبْكَرُ أَتَزَوَّجُهَا أَمْ نَيْسًا؟». قَالَ: قُلْتُ: بَلَى نَيْسًا. قَالَ: «هَلَا جَارِيَةٌ تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ؟». قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ دَهَبْنَا لِنَدْخُلَ، فَقَالَ: «أَمْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا - أَيْ: عِشَاءً - كَيْ نَمْتَشِطَ الشَّعْبَةَ وَتَسْتَجِدَّ الْمُغِيثَةُ». قَالَ: وَقَالَ: «إِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسَ الْكَيْسَ».

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيِّ - حَدَّثَنَا عُيَيْدُ

(١) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: أن بعض النساء إذا علمت أن الزوج تزوجها بهذه النية ربما ترفض، فهل يلزمه أن يخبرها بهذه النية؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: لا يلزمه ما دام العرف جارٍ بذلك، أما إذا كان العرف غير جارٍ به، فعليه أن يبين لها، أما إذا كان العرف جارٍ بأن على المرأة أن تحترم زوجها في مصالح البيت فلا حاجة إلى اشتراط.

اللَّهُ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَأَبْطَأَ بِي جَمَلِي فَأَتَى عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِي: «يَا جَابِرُ». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟». قُلْتُ: أَبْطَأَ بِي جَمَلِي وَأَعْيَا فَتَخَلَّفْتُ. فَنَزَلَ فَحَجَّجَنِي، بِمَحْجَجِهِ ثُمَّ قَالَ: «ارْكَبْ». فَرَكِبْتُ فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي أَكْفُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَتَزَوَّجْتُ؟». فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: «أَبِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟». فَقُلْتُ: بَلْ ثَيِّبٌ. قَالَ: «فَهَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟». قُلْتُ: إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ، فَأَخْبَيْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ وَتَمْسُطُهُنَّ وَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ. قَالَ: «أَمَّا إِنَّكَ قَادِمٌ، فِإِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسُ الْكَيْسُ». ثُمَّ قَالَ: «أَتَبِيعُ جَمَلَكَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِأُوقِيَّةٍ، ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدِمْتُ بِالْغَدَاةِ، فَحِثُّتُ الْمَسْجِدَ فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ: «الآنَ حِينَ قَدِمْتُ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَدَعِ جَمَلَكَ وَادْخُلْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ». قَالَ: فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ فَأَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَزِنَ لِي أُوقِيَّةَ فَوْزَنَ لِي بِلَالٌ فَأَرْجَحَ فِي الْمِيزَانِ قَالَ: فَانْطَلَقْتُ فَلَمَّا وَلَّيْتُ قَالَ: «ادْعُ لِي جَابِرًا». فَدَعَيْتُ فَقُلْتُ: الْآنَ يَرُدُّ عَلَيَّ الْجَمَلَ. وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْهُ، فَقَالَ: «خُذْ جَمَلَكَ وَلَكَ ثَمَنُهُ».

هذا الحديث أوسع سياقًا مما سبق.

وفي هذا الحديث فوائد:

منها: آية من آيات النبي ﷺ في قصة الجمل؛ لأن هذا الجمل كان قد أعيا، فلحقه النبي ﷺ وضرب الجمل ودعاه له، فصار أشد ما يكون من الإبل. ومنها: حسن رعاية النبي ﷺ لقومه، وهو أنه يكون في المؤخرة؛ ليفقد من تخلف لعذر فيعيته ويساعده.

ومنها: أن النبي ﷺ حثَّ جابرًا على الكيس عند قدومه إلى أهله؛ لأنه كان مُشتاقًا إليها، بدليل أنه أعجل في السير، فما هو الكيس؟

الكيس: هو العقل أو الفطنة أو أما ما أشبه ذلك، وذلك أن الإنسان إذا قدم إلى أهله مُشتاقًا إليهم، فربما تغلبه الشهوة ولا ينظر في أمر المرأة، فيباشرها وربما تكون حائضًا، أو تكون على هيئة غير مرضية، فأراد النبي ﷺ أن يتفطن لهذا وأن لا يتسرع في الأمر.

ومنها: جواز مبايعة الرجل لرعيته، أو مبايعة الإمام لرعيته؛ لأن النبي ﷺ بايع جابرًا بل ماكسه، قال: «بِعَيْنِهِ بِأُوقِيَّةٍ»، قال: لا، قال: «بِعَيْنِهِ» حتى باعه.

ومنها: حُسن معاملة النبي ﷺ لأصحابه، حيث إنه لما أعطاه الثمن، قال لبلال: «زِنْ وَأَرْجِحْ»؛ لأن الأوقية وزن ما هي عدد، فقال: «زِنْ وَأَرْجِحْ»، وهذا من حسن الوفاء، وهو نظير

استسلف النبي ﷺ بَكَرًا فَرَدَّ خِيَارًا رِبَاعِيًّا، وَقَالَ: «خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً»^(١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ يَجُوزُ هَذَا فِي مِثْلِ وَفَاءِ الْقَرْضِ؟

الْجَوَابُ: قُلْنَا: أَمَّا فِي الصِّفَةِ فَنَعَمْ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الَّذِي سَقَيْنَاهُ آنَفًا.

فَمَثَلًا: إِذَا أَقْرَضَكَ صَاعًا مِنَ الْبُرِّ، فَأَوْفَيْتَهُ أَجُودَ مِنْهُ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا زِيَادَةٌ فِي الصِّفَةِ، وَأَمَّا فِي الْكَمِيَّةِ فَلَا؛ يَعْنِي: لَوْ أَقْرَضَكَ عَشْرَةَ فَأَوْفَيْتَهُ أَحَدَ عَشَرَ لَمْ يَجْزِ، لَكِنْ لَوْ أَنَّهُ بَعْدَ الْوَفَاءِ وَبَعْدَ التَّفَرُّقِ أَهْدَيْتَ إِلَيْهِ هَدِيَّةً مِكَافَأَةً فَلَا بَأْسَ، لَكِنْ مَعَ الْقَضَاءِ لَا.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ يَسْتَعْمَلُ النُّقُودَ وَزَنًا وَعَدَدًا، وَهُوَ كَذَلِكَ فَتَارَةً يَسْتَعْمَلُونَهَا بِالْوِزْنِ وَتَارَةً يَسْتَعْمَلُونَهَا بِالْعَدَدِ.

وَمِنْهَا: اسْتِحْبَابُ صَلَاةِ الرَّكَعَتَيْنِ لِمَنْ قَدِمَ الْبَلَدَ، وَقَدْ ثَبِتَتْ هَذِهِ السُّنَّةُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَفَعَلَهُ، فَكَانَ أَوَّلُ مَا يَبْدَأُ بِهِ الْمَسْجِدَ، يَصَلِّي بِهِ رَكَعَتَيْنِ^(٢).

وَهُنَا أَمْرٌ جَابِرًا أَنْ يَصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ، وَهَذِهِ السُّنَّةُ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنْ هَلْ يَصَلِّي فِي مَسْجِدِ الْحَيِّ أَمْ فِي أَيِّ مَسْجِدٍ مِنَ الْبُلَدِ؟

الظَّاهِرُ: الثَّانِي، لَكِنْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ بِهِ إِلَّا مَسَاجِدٌ قَلِيلَةٌ فِي أَحْيَاءٍ مُتَفَرِّقَةٍ مُتَبَاعِدَةٍ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْبَلَدُ مَجْتَمِعًا، فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا مَرَّ بِأَوَّلِ مَسْجِدٍ وَصَلَّى فِيهِ رَكَعَتَيْنِ حَصَلَ الْمَقْصُودُ^(٣).

وَمِنْهَا: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ رَدَّ الْجَمْلَ عَلَى جَابِرٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ قَدْ مَآكَسَهُ فِي بَيْعِهِ، فَلَمَّاذَا؟

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى جَابِرٍ فَجَعَلَ الْمَسْأَلَةَ عَلَى وَجْهِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، لَكِنْ هَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ جَدًّا، بَلْ سَخِيفٌ، مَا الَّذِي يَمْنَعُ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى جَابِرٍ؟! لَا أَحَدٌ يَمْنَعُهُ، وَلَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ حَالَ الْإِنْسَانِ، كَانَ هَذَا الْجَمْلُ عِنْدَ جَابِرٍ مَرْهُودًا فِيهِ، حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ وَهُوَ عَلَى الْجَمْلِ أَنْ يَمَاشِي بَقِيَّةَ الرِّكْبِ، فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ فَاشْتَرَاهُ مِنْهُ النَّبِيُّ ﷺ وَمَآكَسَهُ بَعْدَ أَنْ ضَرَبَهُ وَسَارَ سِيرًا لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ قَطُّ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبَيِّنَ حَالَ الْمَرْءِ، فَجَابِرٌ ﷺ كَانَ بِالْأَوَّلِ يَرِيدُ أَنْ يُسَيِّبَهُ، ثُمَّ صَارَ عِنْدَهُ مِنْ أَغْلَى مَا يَكُونُ حَتَّى إِذَا أَبَى أَنْ يُبَيِّعَهُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٠٥)، وَمُسْلِمٌ (١٦٠١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٨٨)، وَمُسْلِمٌ (٧١٦).

(٣) سَأَلَ الشَّيْخَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا كَانَتِ الْمَسَاجِدُ مَغْلُقَةً، فَهَلْ يَصَلِّي فِي الْبَيْتِ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَائِلًا: لَا، لِأَنَّ الْبَيْتَ لَيْسَ بِمَسْجِدٍ، فَإِذَا كَانَتِ الْمَسَاجِدُ مَغْلُقَةً، وَعَلِمَ اللَّهُ مِنْ نِيَّتِهِ أَنَّهُ لَوْلَا أَنَّهَا مَغْلُقَةٌ لَصَلَّى، فَأَرْجُو أَنْ يَثَابَ عَلَى ذَلِكَ.

لِلرَّسُولِ ﷺ بِالْأَوْقِيَةِ^(١).

(١) كلف الشيخ رحمه الله بعض الطلبة بإعداد بحث حول ما ورد في حديث جابر من روايات فيها امتناع جابر عن البيع أولاً، وروايات أخرى فيها هبته الجمل للنبي ﷺ، فرأينا من المصلحة إلحاق هذا البحث مع تعليق الشيخ رحمه الله، وهذا نص ما ورد في البحث المشار إليه:
أولاً: ذكر الروايات في ذلك:

البخاري: قال ﷺ «بُعَيْتُهُ»، فقلت: بل هو لك يا رسول الله، قال: «بل بعينه»، قد أخذته بأربعة دنانير. وللبخاري ومسلم: قال: «أَتَبِعْنِي؟» قال: فاستحييت، ولم يكن لنا ناصح غيره، فقلت: نعم، فبعته إياه. ولهما: ثم قال: «بُعَيْتُهُ بِأَوْقِيَةٍ» قلت: لا، ثم قال: «بُعَيْتُهُ بِأَوْقِيَةٍ» فبعته. ولمسلم: ثم قال لي: «بُعَيْتُ جَمْلَكَ هَذَا» قلت: لا، بل هو لك، قال: «لا»، بل بعينه، فقلت: لا، بل هو لك يا رسول الله، قال: «لا»، بل بعينه.

وله: قال: «أَتَبِعْنِي بِكَذَا وَكَذَا، وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ؟»، قلت: هو لك يا نبي الله، قال ذلك ثلاثاً. ولهما: فقال: «أَتَبِعَ الْجَمْلَ؟»، فقلت: نعم، فلما قدمنا المدينة... إلى آخره. وللنسائي: كانت في إليه حاجة شديدة.

وعند أحمد من رواية وهب بن كيسان عن جابر: «أَتَبِعْنِي جَمْلَكَ هَذَا يَا جَابِر؟»، قلت: بل أهبه لك. ثانياً: أقوال العلماء في ذلك:

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» - بعد أن ساق بعض روايات الحديث - «في كل ذلك ردُّ لقول ابن التين: إن قوله: لا، ليس بمحفوظ في هذه القصة» اهـ.

وقال - أيضاً - في معرض فوائده: «وأن إجابة الكبير بقول: لا، جائز في الأمر المجاز». اهـ وقال القسطلاني في «شرح» بعد ذكره قول ابن التين بأن «لا» ليست محفوظة: وكأنه نزّه جابراً عن قوله: لا؛ لسؤال النبي ﷺ، لكن قد ثبت قوله: لا، ولكن النفي متوجّه بترك البيع، وعند أحمد من رواية وهب بن كيسان: «أَتَبِعْنِي جَمْلَكَ هَذَا يَا جَابِر؟» قلت: بل أهبه لك. اهـ

وقال العيني: «ثبت قوله: لا، ولكن معناه، لا أبيع به أهبه لك، والنفي متوجّه لترك البيع، لا لكلام رسول الله ﷺ، والدليل عليه رواية وهب بن كيسان عند أحمد المذكورة. فإن قلت: جاء في رواية أحمد: فكرهت أن أبيع به، كراهته في وقوع صورة البيع بينه وبين رسول الله؛ لأن قصده كان صورة الهبة، فالكراهة لا ترجع سؤال إلى رسول الله ﷺ، ولكن لما سأله ثانياً أجابه بالبيع امتثالاً لكلامه.

وقال السندي في حاشيته على «سنن النسائي»: قوله: فقلت: لا، إما للحاجة إليه في السفر، وذاك منعه عن البيع؛ أو لأنه أراد أن يأخذه النبي ﷺ بلا بدل، فامتنع عن البيع لذلك» اهـ

وقال الشيخ عبد الله آل بسام في «توضيح الأحكام من بلوغ المرام»: «الامتناع من البيع عليه لأجل الزيادة في الثمن أو عدم الرغبة في البيع، لا يعد معصية لأمره ﷺ، فإن مثل هذه الأمور ليست على وجه العبادة والإلزام، وإنما هي عقود مباحة ترجع إلى العادات فيكون فيها خيار الطرفين، وأيضاً في الرواية الأخرى، قال: لا أبيع، بل أهبه لك». اهـ

هذا ما تيسر جمعه في ذلك، والله أعلم.

قال الشيخ رحمه الله: الظاهر في الجمع بين هذا؛ أنه قال: «أَتَبِعْنِي؟»، قال: لا، بل أهبه، قال: «بل بعينه»، وأن الرسول ﷺ كره أن يأخذه بالهبة، كما كره أن يأخذ البعيرين اللذين هاجر عليهما بالهبة، وقال: «بل بالثمن»، فلما رأى جابر أنه ﷺ يريد أن يشتريه، وأن المسألة من باب المعاوضة؛ لقوله: «بُعَيْتُهُ بِأَوْقِيَةٍ»

أما كونه ردّه عليه فيما بعد فهذا من كرمه ﷺ حيث إنه أعاد عليه جملة -الذي هو جملة- الذي ليس عنده غيره فيما يظهر؛ لأنه لما باعه للنبي ﷺ استثنى حملانه إلى المدينة، فأراد النبي ﷺ أن يتفضل عليه بإهدائه له.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا فِي مَسِيرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا عَلَى نَاضِحٍ إِنَّمَا هُوَ فِي أُخْرِيَاتِ النَّاسِ، قَالَ: فَضَرَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ قَالَ: نَحَسَهُ -أَرَاهُ قَالَ- بِشَيْءٍ كَانَ مَعَهُ قَالَ: فَجَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَقَدَّمُ النَّاسُ يُنَازِعُونِي حَتَّى إِنِّي لَأَكْفُهُ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّبِعْنِي بِكَذَا وَكَذَا وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ؟». قَالَ: قُلْتُ: هُوَ لَكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ. قَالَ: «اتَّبِعْنِي بِكَذَا وَكَذَا وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ؟». قَالَ: قُلْتُ: هُوَ لَكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ. قَالَ: وَقَالَ لِي: «اتَزَوَّجْتَ بَعْدَ أَبِيكَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «يَكُنْ أَمَّ بَكْرًا؟». قَالَ: قُلْتُ: كَيْسًا. قَالَ: «فَهَلَّا تَزَوَّجْتَ بِكْرًا تَضَاحِكُكَ وَتُضَاحِكُهَا وَتُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا؟». قَالَ أَبُو نَضْرَةَ: فَكَانَتْ كَلِمَةً يَقُولُهَا الْمُسْلِمُونَ: أَفَعَلَ كَذَا وَكَذَا وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ.

❖ يعني قوله: «يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ».

❖ وفي قوله: «هُوَ لَكَ» يعني: الظاهر -والله أعلم- أنه بعد أن طلب النبي ﷺ أن يبيعه؛ ليوافق بقية الروايات، ويحتمل أن جابرًا أراد أن يهبه للنبي ﷺ، ولكن أراد النبي ﷺ أن يأخذه بالثمن لا بالهبة.

فيستفاد منه: أنه لا حرج على الإنسان أن يرد الهبة إذا كان يريد أن يشتري ما وهب له، وأما ردّها بدون ذلك فإنه لا ينبغي؛ لأن النبي ﷺ كان لا يرد الهدية، بل يقبلها ويثيب عليها^(١).



قال: لا، وبهذا يحدث الجمع -إن شاء الله تعالى-، ويحول الإشكال؛ أنه لما طلبه الرسول ﷺ أراد جابر أن يهبه، فلما قال: «بل بعنيه»، وحيث دخلت المعاوضة والمماكسة، فقال جابر: لا، ولا حرج في ذلك؛ لأن النبي ﷺ لما قال: «بعنيه» لم يرد إلزامه بهذا، وإنما هو طلب، والطلب معاملة، والإنسان فيها حر.
(١) أخرجه البخاري (٢٥٨٥).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٧) بَابُ خَيْرِ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤- (١٤٦٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا حَبِوَةُ، أَخْبَرَنِي شُرَيْحِيلُ بْنُ شَرِيكٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُبَلِيَّ يُحَدِّثُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الدُّنْيَا مَتَاعٌ، وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ».

وهذا من النبي ﷺ يراد به الحثُّ على أن يتزوج الإنسان امرأةً صالحةً فإنها خير متاع الدنيا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٨) بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالنِّسَاءِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥- (١٤٦٨) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضِّلْعِ إِذَا ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرَتْهَا، وَإِنْ تَرَكْتَهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَفِيهَا عَوَجٌ»^(١).

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ كِلَاهُمَا، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّهِ بِهِذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلُهُ سَوَاءً.

٥٩- (...) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ- قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرَتْهَا وَكَسَرْتُهَا طَلَقُهَا».

٦٠- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلِذَا شَهِدَ أَمْرًا فَلْيَتَكَلَّمْ بِخَيْرٍ أَوْ لَيْسَ كُنْتَ، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ؛ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلْعِ أَعْلَاهُ، إِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَرَلْ أَعْوَجٌ، اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا».

في هذا الحديث: دليل على حسن تعليم النبي ﷺ، وذلك بضرب الأمثال المحسوسة بالمعاني المعقولة، فإن النبي ﷺ شَبَّهَ المرأةَ بالضلع؛ يعني: ضلع الإنسان الذي هو أحد عظام الصدر، وهو مائل: إن ذهب تقيمه انكسر، وإن أبقيته استمتعت به على عوجه، هكذا المرأة تَصْبِرُ وَتَحْمِلُ منها؛ لأنها ناقصة العقل والتفكير والرجل أكمل منها عقلاً وتفكيراً، أصبر عليها، ولهذا قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَّ أَنْ تَكُونُوا شَيْخًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ۝﴾ [النساء: ١٩]، فاستمتع بها على عوج، وإلا فاكسرهما؛ يعني: طَلَّقَهَا، والطلاق من الأمور المكروهة لا سيما إذا كان معها أولاد فإنه يكون أشد كراهة لما يحصل من تفكك الأسرة والنزاع في الحضانه وغير ذلك.

فإن قال قائل: وهل الرجل كالمرأة؟

الجواب: نقول: نعم، بعض الرجال كالمرأة، كالضلع الأعوج إذا استمتعت به على ما هو عليه مشيت معه، وإن أردت أن يستقيم فلا بد أن تعاديه ولا تبقى معه، فهذه قاعدة في الواقع ذكرها النبي ﷺ في النساء لكنها عامّة، كل إنسان ترى أن فيه اعوجاجاً فاصبر عليه، وإلا فسيكون فراقاً.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦١- (١٤٦٩) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا عِيسَى -يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ». أَوْ قَالَ: «غَيْرُهُ».

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَمْرَانُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

هذا أيضًا في الواقع حديث يشمل النساء وغيرهم؛ يعني: أن الإنسان يجب عليه أن يوازن بين الخير والشر، وبين الرضا والغضب، «لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً» أي: لا يبغضها ويكرها بمجرد أن تسيء إليه مرة فإن فعل التحق بالنساء، ولكن عليه أن يوازن، إن كره منها خلقاً رضي منها خلقاً آخر، فليوازن بين هذا وهذا، بين المصالح والمضار، وهذا التقويم للناس واجب فالإنسان إذا كره خلقاً فليرضى بالخلق الآخر، إذا أراد أن يتكلم عن شخص فليذكر محاسنه ومساوئه، إن دعت الحاجة إلى ذكر المساوئ وإلا فالمحاسن، هذا ما لم يكن تكلم في الشخص للرد على خطأ أخطأه، فإن كان لذلك فلا حاجة إلى ذكر المحاسن؛ لأنك لو أردت أن ترد على شخص قال قولاً غير صحيح، ثم ذكرت محاسنه مع الرد ضَعُفَ جانب الرد، وأنت لا تريد أن تُقَوِّمَهُ، ولكن تريد أن

تَبَيَّنَ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الْخَطَا، وَلِهَذَا يَغْلُطُ بَعْضُ النَّاسِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، يَقُولُ: لَا بَدَّ أَنْ تَذَكَرَ الصَّوَابَ وَالْخَطَا.

فَنَقُولُ: لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ، إِذَا كُنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَبَيَّنَ خَطَاةَ، فَلَيْسَ مِنَ الْحَسَنِ أَنْ تَبَيَّنَ صَوَابَهُ وَمَحَاسِنَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا يُضْعِفُ جَانِبَ الرَّدِّ، لَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقْوِمَ الرَّجُلُ فِهْنًا أَذْكَرَ الْمَحَاسِنِ وَالْمَسَاوِي إِنْ دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى ذِكْرِ الْمَسَاوِي، وَإِلَّا فَذَكَرَ الْمَحَاسِنَ هُوَ الْأَقْوَى، وَانْظُرْ إِلَى كَلَامِ الْعُلَمَاءِ فِي تَرَاجُمِ الرِّجَالِ تَجِدُ الْأَمْرَ هَكَذَا.

إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَقْوَمُوا الشَّخْصَ، وَيَذْكُرُوا حَيَاتِهِ ذَكَرُوا مَا فِيهِ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، وَأَمَّا إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَرُدُّوا عَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ لَا يَتَعَرَّضُونَ لِمَحَاسِنِهِ، وَإِنَّمَا يَذْكُرُونَ الرَّدَّ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ.

وَهَلْ لَهُ أَنْ يَذْكَرَ بَعْضَ الْمَسَاوِي الْأُخْرَى الَّتِي لَا تَعْلُقُ بِمَا يَرِيدُ الرَّدَّ عَلَيْهِ فِيهِ؟
الْجَوَابُ: إِذَا كَانَ ذِكْرُ الْمَسَاوِي الْأُخْرَى الَّتِي أَخْطَأَ فِيهَا وَلَا يَرَادُ الرَّدُّ عَلَيْهَا يَقْوِي جَانِبَ الرَّدِّ فَلْيَفْعَلْ، فَيَقَالُ -مَثَلًا- هَذَا لَهُ خَطَا فِي أَعْمَالِ الْعِبَادِ، وَلَهُ خَطَا فِي الْقَدْرِ، حَتَّى يَقْوِي جَانِبَ الرَّدِّ؛ يَعْنِي مَثَلًا: أَنْ نَرِيدَ أَنْ نَرُدَّ عَلَيْهِ فِي مَسَائِلِ الصِّفَاتِ، نَرُدُّ عَلَيْهِ فَلَا نَذْكَرُ لَهُ مَحَاسِنَ، وَإِذَا كَانَ مِمَّا يَقْوِي جَانِبَ الرَّدِّ أَنْ نَذْكَرَ ضَلَالَهُ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ وَالْقَدْرِ فَلْنَذْكَرْهُ؛ حَتَّى يَقْوِي جَانِبَ الرَّدِّ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٩) بَابُ لَوْلَا حَوَاءُ لَمْ تَخُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرُ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٢- (١٤٧٠) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا حَوَاءُ لَمْ تَخُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرُ»^(١).

قوله: «الدَّهْرُ» بالنصب على أنه ظرف

٦٣- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْبِثِ الطَّعَامُ وَلَمْ يَخْزِرِ اللَّحْمُ، وَلَوْلَا حَوَاءُ لَمْ تَخُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرُ».

قوله: «لَوْلَا حَوَاءُ» فيه دليل على أن اسم زوج آدم حواء، وأما قول من قال: إنه لم يرد أن اسمها حواء فهو عن عدم علم، وقد ثبت في السنة عن النبي ﷺ أن اسمها حواء، ولكن ما معنى الحديث وما تَلَأَزَمَ خيانة الزوجات لأزواجهن مع حواء؟

الجواب: قالوا: إن حواء هي التي أغرت آدم على أن يأكل من الشجرة، وزينت ذلك له كما زين ذلك الشيطان لهما جميعاً، وليس المراد بالخيانة هنا: خيانة الزنا، فإن هذا لا يمكن مع زوجات الأنبياء أو الرسل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا أَمْرَاتُ نُوحٍ وَأَمْرَاتُ لُوطٍ كَانَتُنَّ عِبْدَتَيْنِ مِنْ بَنَاتِ نَارٍ فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحريم: ١٠]. يعني: بالكفر؛ لأن الله قال: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وليس المراد: الخيانة بالزنا، فإن ذلك لا يمكن، كل زوجات الأنبياء عفيفات عن الزنا، قال تعالى: ﴿وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ [النساء: ٢٤]. وأما بنو إسرائيل، فيقول: لولا بنو إسرائيل لم يَخْزِرَ اللحم؛ يعني: لم يخبث ويتغير.

قَالَ الْإِمَامُ التَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٨٧ / ١٠):

قوله ﷺ: «لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْبُثِ الطَّعَامُ وَلَمْ يَخْزِرِ اللَّحْمُ» هو بفتح الياء والنون وبكسر النون، والماضي منه «خنز» بكسر النون وفتحها ومصدره «الخنز والخنوز»، وهو إذا تغير وأنتن.

قال العلماء: معناه أن بني إسرائيل لما أنزل الله عليهم المن والسلوى نهوا عن ادخارهما، فادخروا ففسد وأنتن واستمر من ذلك الوقت والله أعلم. اهـ

يعني: أنهم عوقبوا بعد ادخارهم بأن فسد الطعام، وإذا فسد لم يؤكل، فيكون الطعام في الأول إذا ادّخر لا يخبث ولا يخنز، ولكن صارت عقوبة بني إسرائيل عليهم وعلى غيرهم، وعلى هذا فلنذكر بني إسرائيل بالسوء، حيث أفسدوا علينا لحومنا؛ لأن خُزِرَ اللحم كان عقوبة لهم، ولغيرهم. اهـ

وفي هذا الحديث: آية من آيات الله، حيث إن الله ﷻ قد يحدث العيب في مطعموم الإنسان من أجل معصيته، ويكون شؤم هذه العقوبة عليه وعلى من بعده.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الطَّلَاقِ

إِلَى جَدِیْثٍ : ١٤٩١

مِنْ جَدِیْثٍ : ١٤٧١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الطَّلَاقِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ تَخْرِيمِ طَلَاقٍ

الْحَائِضُ بِغَيْرِ رِضَاهَا وَأَنَّهُ لَوْ خَالَفَ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَيُؤْمَرُ بِرَجْعَتِهَا

وقوله: «الطلاق»، هو حلُّ قيد النكاح أو بعضه، هذا هو الطلاق، وهو اسم مصدر من طَلَّقَ يُطَلِّقُ طَلْقًا وَطَلَاقًا، كما يقال: كَلَّمْتُ كَلِمًا وَكَلَامًا، وعلى هذا فالطلاق اسم مصدر؛ لأنه تَضَمَّنَ معنى المصدر دون حروفه، وهو في الاصطلاح: حُلُّ قيد النكاح أو بعضه^(١) حل قيد النكاح: إذا كان بائنًا، أو بعضه إذا كان رجعيًا، وهذا التعريف غير مانع؛ لأنه يدخل فيه الفسوخ، ولهذا يجب أن يزداد فيه بلفظ الطلاق أو ما كان بمعناه: حل قيد النكاح أو بعضه بلفظ الطلاق أو ما كان بمعناه؛ ليخرج عن هذا الفسوخ، كالخلع والفراق لعيب المرأة أو لعيب الرجل أو ما أشبه ذلك. قال العلماء: حكمه أن تجري فيه الأحكام الخمسة، الأصل فيه الكراهة، ويُباح، ويُستحب، ويجب، ويَحْرُمُ، والأصل فيه الكراهة.

وأما قولنا: إن الأصل فيه الكراهة، هنا نحتاج إلى دليل أو تعليل، الدليل ما يذكر أن الرسول ﷺ قال: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ» لكن هذا ضعيف، وأما التعليل، وهو أن في الطلاق

(١) سيأتي قريبًا تفيد الشيخ رحمه الله بأن يكون: بلفظ الطلاق.

يكون التفكك الأسري وتقويت المصالح التي من أجلها أمر الشرع بالنكاح.
ويُباح: عند الحاجة؛ فإذا احتاج الزوج إلى الطلاق بحيث لا يُمكن الصبر مع الزوجة فهنا
يباح، فيكون الطلاق مُباحًا.

وُستحب: عند الضرر؛ فإذا تضررت هي ببقاء النكاح، وطلبت الطلاق استحبَّ له أن يُجيبها.
ويجب: في الإيلاء؛ أي: إذا آلى ألا يجامعها أكثر من أربعة أشهر وتمت، فإنه يؤمر بالطلاق
وجوبًا، أو الرجوع إلى الجماع.

ويُحرم: إذا كان في الحيض أو في طهر جامعها فيه ولم يتبين حملها.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (١٤٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ
ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ، عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَرَّةٌ فَلْيَرِاجِعْهَا، ثُمَّ لْيَتْرَكْهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ
تَطْهُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ، فَلَكَ الْعِلَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ ﷻ أَنْ يُطَلَّقَ
لَهَا النِّسَاءُ»^(١).

هذا الحديث له ألفاظ متعددة، خلاصتها أن ابن عمر رضي الله عنه طلق امرأته وهي حائض فبلغ
ذلك النبي ﷺ عن طريق أبيه عمر رضي الله عنه، سأل النبي ﷺ عنه، فقال له: «مَرَّةٌ فَلْيَرِاجِعْهَا» إلى آخره.
ففي هذا الحديث فوائد:

منها: جواز التوكيل، أو التوكل في العلم؛ لأن عمر سأل النبي ﷺ إِمَامًا بوكالة من ابنه أو بتوكل من ابنه.

ومنها: مشروعية السؤال عن الأمور المشبهة؛ لأن عمر رضي الله عنه سأل النبي ﷺ عن ذلك.

ومنها: جواز التوكيل بالأمر؛ لقوله: «مَرَّةٌ فَلْيَرِاجِعْهَا»، وحديثه يكون عندنا أمران، أمر
الرسول ﷺ وأمر عمر الأمر المباشر لابن عمر هو أمر أبيه، والأمر الذي فوقه والذي ترتب عليه
أمر أبيه هو أمر النبي ﷺ.

ومنها: أمر النبي ﷺ من طلق امرأته وهي حائض بالمراجعة، ولكن ما معنى المراجعة؟

الجواب: أكثر العلماء والأئمة على أن المراجعة هي المراجعة من طلاق؛ لأنه لا مراجعة إلا

بعد طلاق، ولكن هذا القول ضعيف^(١)؛ لأن دعوة أنه لا مراجعة إلا بعد طلاق غير صحيح، ففي القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [النساء: ٢٣]، فإن طلقها: المراد به هنا الزوج الأول: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ [النساء: ٢٣٠]. عليهما؛ أي: على الزوج الأول والزوجة أن يتراجعا، مع أن هذا ليس مراجعة، بل هو ابتداء نكاح جديد، فسمي الله رجوع المرأة إلى زوجها سمًا مراجعة مع أنه ليس عن طلاق.

وعلى هذا: فيكون «فَلْيَتَرَاجَعَا»؛ أي: فليردا إلى عصمته، ويلغي الطلاق، ويدل لذلك من حيث المعنى: أننا لو أمرناه بالمراجعة ثم بالطلاق لكننا ضيقنا عليه الواسع؛ لأنه إذا راجع وحُسِبَت الأولى، ثم طلق ثانية، لم يبق عليه إلا طلاق واحدة فنضيق عليه، والشرع يريد أن يقلل من الطلاق، فتبين بهذا أن هذه لا تؤيد مذهب الجمهور لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى.

ومنها: أن كل ما يمكن أن يوصف بالصحة والفساد، إذا وقع على خلاف الأمر فإنه فاسد لا يُعتد به؛ لأن الطلاق يوصف بالصحة والفساد والحل والحرم، فإذا وقع على الوجه المنهي عنه صار فاسدًا، وإنما قيدنا ذلك بما يكون حلالًا وحرامًا؛ لئلا يرد علينا الظهار مثلًا، فالظهار ترتب عليه أحكام مع أنه حرام ﴿مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ﴾ [النساء: ٢٢]، والقذف ترتب عليه أحكام مع أنه حرام؛ وذلك لأن الظهار والقذف وما أشبههما من الكلام المُحرَّم ليس ينقسم إلى حلال وحرام، ولا إلى صحيح وفساد، أما الطلاق فيقسم إلى حلال وحرام، منه الحلال ومنه الحرام، فما كان حلالًا فهو واقع، وما كان حرامًا فهو مردود؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢).

ومنها: عقوبة من تعجل شيئًا على وجه مُحَرَّم بتأخير ذلك الشيء عليه؛ لأنه قال: «ثُمَّ لِيَتْرُكْهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهَرُ»، ومع أن المانع يزول بطهارتها من الحيضة التي وقع فيها الطلاق، وإذا كان يزول فمقتضى هذا فإنه يجوز أن يُطْلَقَ بعد طهارتها من الحيضة، لكن النبي ﷺ أراد أن يطيل عليه الأمد؛ لأنه تعجله على وجه مُحَرَّم.

ومنها: أن أحكام الحرام الذي يكون صحيحًا وفسادًا ترتب عليه، وإن كان الذي فعله جاهلًا حين فعله؛ لأنه يبعد أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يعلم تحريم الطلاق ثم يوقعه.

(١) قال الشيخ رحمه الله: «الحقيقة أننا إذا نظرنا إلى الفاظ الحديث لأيدنا رأي الجمهور، لكن إذا نظرنا إلى القواعد العامة تبين أن الصواب أنه لا يقع» اهـ.

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) واللفظ له.

ومنها: إثبات المشيئة للعبد، وخالف بذلك المبتدعة، ومنهم الجبرية؛ فالجبرية يقولون: الإنسان ليس له مشيئة، الإنسان مُجبر لا يستطيع أن يحرك يده إلا جبراً، ولا يقدر أن يتزوج إلا جبراً، ولا يقدر أن يُطلق إلا جبراً، ومعلوم أن هذا شيء يردّه العقل والنقل والحس.

ومنها: تفسير النبي ﷺ للقرآن الكريم؛ لأنه قال: «فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ ﷻ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ» في قوله: «فَطَلِقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ» ﴿الطَّلَاقُ: ١﴾. وقوله: «تلك» المراد بذلك والمشار إليه: الطلاق في طهر لم يجامع فيه، فالعدة هي عدة الطلاق في طهر لم يجامع فيه.

ووجه ذلك: أنه إذا طلق في الحيض لن تحتسب بقية الحيضة فهي لاغية فلا يكون طلق للعدة، وإن طلق في طهر جامع فيه فالعدة مشتبهة، لا ندري أتحمّل من هذا الجماع فتكون عدة بوضع الحمل، أو لا تحمل فتكون العدة بالأقراء، فالعدة إذن مشكوكٌ فيها، ولم يطلق لعدتهن، إذ إن العدة الآن لا يعلم ما هي، أمي وضع الحمل أو الأقراء؛ لأن من الجائر أن تحمّل من هذا الجماع، وإذا كان من الجائر المحتمل فإنه لم يطلق للعدة، وفي هذا نعلم أن القول الراجح في تكرار صيغة الطلاق ما زاد على الواحدة لا يقع، فما زاد على الجملة الواحدة لا يقع؛ يعني مثلاً: لو قال الرجل لزوجه: أنت طالق اليوم، وفي اليوم التالي قال: أنت طالق، وفي اليوم الذي بعده قال: أنت طالق دون رجوع بينهما، فإنها لا تطلق إلا واحدة على القول الراجح، الذي إذا تدبره الإنسان تبين له أنه لا ينبغي العدول عنه، وإن كان الجمهور على خلافه؛ لأن الطلقة الثانية والثالثة ليست للعدة، وثبتت العدة بالطلقة الأولى فوقعت الثانية والثالثة لغير عدة، وعلى هذا فإنه لو طلق اليوم في طهر لم يجامع فيه، ثم حاضت ثم طلق ثانية بدون رجعة، فهل تستأنف العدة وتلغي الحيضة الأولى أو لا تستأنف؟

الجواب: لا تستأنف حتى على المذهب، فيقال: لأن الطلقة الثانية التي وقعت بعد الحيضة، هل طلق بها للعدة؟

لا؛ لأنها لم تستأنف العدة، ولهذا يتبين أن القول الراجح ما اختاره شيخ الإسلام في هذه المسألة: أنه إذا تكرر الطلاق فإنه يُلغي ما بعد الأولى؛ لأنه وقع على غير العدة، فيكون مخالفاً لأمر الله تبارك وتعالى في قوله: «فَطَلِقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ» ﴿الطَّلَاقُ: ١﴾، وحديثه ينطبق عليه الحديث: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ رَدٌّ»^(١).

ومنها: أن الإنسان إذا سَمَى الله ﷻ فينبغي أن يردفه بقوله: تعالى. أو: ﷻ. أو: جلّ ذكره، أو:

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

ما أشبه ذلك، كما أنك إذا قلت: قال رسول الله، تتبعه بقولك: صلى الله عليه وسلم، فالله أحق أن يثنى عليه، تقول مثلاً: حفظك الله تعالى، وما أشبه ذلك، لكن هذا يبدو لي مما يمر علينا بالسنة أنه ليس بالتأكد كالصلاة على النبي ﷺ؛ وذلك لأنه يجب على من سمع ذكر الرسول أن يصلي عليه، ولا يجب على من سمع ذكر الله تعالى أن يثنى عليه، لأنه مجرد اسم «الله» ثناء على الله ﷻ، حيث وصفته بالالوهية التي لا تصلح إلا لله ﷻ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَفَتِيهٌ وَابْنُ رُمَيْحٍ -وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى- قَالَ فُتَيْهٌ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً وَهِيَ حَائِضٌ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَرْاجِعَهَا، ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضُ عَنْهُ حَيْضَةٌ أُخْرَى، ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ مِنْ حَيْضَتِهَا، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُطْلِقَهَا فَلْيُطْلِقْهَا حِينَ تَطْهَرُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُجَامِعَهَا، فَطَلَّقَ الْبَيْتَةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ. وَزَادَ ابْنُ رُمَيْحٍ فِي رِوَايَتِهِ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ قَالَ لِأَحَدِهِمْ: أَمَا أَنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي بِهِذَا، وَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ، وَعَصَيْتَ اللَّهَ فِيمَا أَمَرَكَ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ. قَالَ مُسْلِمٌ: جَوَدَ اللَّيْثُ فِي قَوْلِهِ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً.

قوله: «طَلَّقَ امْرَأَةً وَهِيَ حَائِضٌ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً» يعني: لا أكثر؛ وذلك لأن الزيادة على الواحدة حرام، ولا يجوز للإنسان أن يطلق أكثر من واحدة؛ يعني: لا يجوز أن يقول: أنت طالق، أنت طالق هذا حرام، ولا يجوز أن يقول: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق فهي أيضًا حرام، هذا هو القول الراجح في مسألة الطلقتين، أنها حرام؛ لأن الإنسان يضيق بذلك نفسه ما كان واسعاً؛ ولأن الطلاق الذي أمر به: طلاق واحدة، وأما أن يزيد فلا.

وبعض العلماء يقول: الطلقتان مكروهة، على أنها تسمى بدعة عندهم، والثلاث محرمة، والصواب: أن الطلاق فيما زاد على واحدة مُحَرَّمٌ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ:

«مَرَّةٌ فَلْيُرْاجِعْهَا، ثُمَّ لِيَدْعَهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى فَإِذَا طَهَّرْتَ، فَلْيُطْلِقْهَا قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا أَوْ يُمْسِكَهَا، فَإِنَّهَا الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ». قَالَ عُيَيْدُ اللَّهِ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَا صَنَعْتَ التَّطْلِيقَ؟ قَالَ: وَاحِدَةً اعْتَدْتُ بِهَا.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ بِهِذَا الْإِسْنَادِ. نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ عُيَيْدِ اللَّهِ لِنَافِعٍ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي رِوَايَتِهِ: فَلْيُرْاجِعْهَا. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَلْيُرْاجِعْهَا.

٣- (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا ثُمَّ يُمْهَلَهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمْهَلَهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ يُطْلَقْهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا فَبَلَغَتْ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ. قَالَ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطْلَقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ يَقُولُ: أَمَا أَنْتَ طَلَقْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ. إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا ثُمَّ يُمْهَلَهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمْهَلَهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ يُطْلَقْهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا، وَأَمَا أَنْتَ طَلَقْتَهَا ثَلَاثًا فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ. وَبَانَاتُ مِنْكَ.

٤- (...) حَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ - عَنْ عَمِّهِ، أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَتَغَيَّظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «مَرَّةٌ فَلْيُرْاجِعْهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى مُسْتَقْبَلَةَ سَوَى حَيْضَتِهَا الَّتِي طَلَقَهَا فِيهَا، فَإِنْ بَدَأَ لَهْ أَنْ يُطْلَقَهَا فَلْيُطْلَقْهَا طَاهِرًا مِنْ حَيْضَتِهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا، فَذَلِكَ الطَّلَاقُ لِلْعِدَّةِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ». وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ طَلَقَهَا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا وَرَاجِعَهَا عَبْدُ اللَّهِ كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ رَيْهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهِذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَرَاغْتُمَا وَحُسِبَتْ لَهَا التَّطْلِيقَةُ الَّتِي طَلَقْتُمَا.

٥- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَرَّةٌ فَلْيُرْاجِعْهَا ثُمَّ لِيُطْلَقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا».

٦- (...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ بْنِ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَسَأَلَ عُمَرَ عَنْ

ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ تَحِيضُ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ تَطْهَرُ ثُمَّ يُطْلَقُ بَعْدَ أَوْ يُمْسِكَ».

٧- (...) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: مَكَثْتُ عَشْرِينَ سَنَةً يُحَدِّثُنِي مَنْ لَا أَتُهُمْ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، فَجَعَلْتُ لَا أَتُهُمْ وَلَا أَعْرِفُ الْحَدِيثَ حَتَّى لَقِيتُ أَبَا غَلَابٍ يُوسُفَ بْنَ جُبَيْرٍ الْبَاهِلِيِّ. وَكَانَ ذَا بَتٍّ، فَحَدَّثَنِي أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ فَحَدَّثَهُ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَهِيَ حَائِضٌ فَأَمَرَ أَنْ يُرَاجِعَهَا - قَالَ - قُلْتُ: أَفَحَسِبْتَ عَلَيْهِ؟ قَالَ: فَمَهْ. أَوَلَاِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ؟ (...). وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَفُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. نَحْوُهُ غَيْرُ أَنَّهُ قَالَ: فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَهُ.

٨- (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا حَتَّى يُطْلَقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ وَقَالَ: «يُطْلَقُهَا فِي قُبُلِ عِدَّتِهَا».

٩- (...) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبرَاهِيمَ الدَّورَقِيُّ، عَنْ ابْنِ عُليَّةَ، عَنْ يُوسُفَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَقَالَ: أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ؟ فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَاتَى عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا، ثُمَّ تَسْتَقْبِلُ عِدَّتِهَا. قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ أَتَعْتَدُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ؟ فَقَالَ: فَمَهْ، أَوَلَاِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ؟

١٠- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ يُوسُفَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَاتَى عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لْيُرَاجِعْهَا. فَإِذَا طَهَّرَتْ فَإِنْ شَاءَ فَلْيُطْلَقْهَا». قَالَ: فَقُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: أَفَأَحْسَبْتُ بِهَا؟ قَالَ: مَا يَمْنَعُهُ. أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ

١١- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ امْرَأَتِهِ الَّتِي طَلَّقَ فَقَالَ: طَلَّقْتُهَا وَهِيَ حَائِضٌ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا فَإِذَا طَهَّرَتْ فَلْيُطْلَقْهَا لَطِيفًا بِهَا». قَالَ: قَرَأْتُهَا ثُمَّ طَلَّقْتُهَا لَطِيفًا بِهَا. قُلْتُ: فَأَعْتَدْتُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ الَّتِي طَلَّقْتُ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ: مَا لِي لَا أَتَعْتَدُ بِهَا؟ وَإِنْ كُنْتُ عَجَزْتُ وَاسْتَحَمَقْتُ.

١٢- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ: «مَرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ إِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْهَا». قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ أَفَاحْتَسِبُ بِنِكَاحِ التَّطْلِيقَةِ؟ قَالَ: قَمَّةٌ. (...)

وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ. ح. وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا بَهْزٌ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهَا: «لِيُرْجِعَهَا». وَفِي حَدِيثِهَا قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَتَحْتَسِبُ بِهَا؟ قَالَ: قَمَّةٌ.

١٣- (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يُسْأَلُ، عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا فَقَالَ: أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا، فَلَذَبَ عُمَرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا قَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ لِأَبِيهِ.

١٤- (...) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ مَوْلَى عُرَّةَ يُسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ وَأَبُو الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ ذَلِكَ كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟ فَقَالَ: طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «لِيُرَاجِعْهَا». فَرَدَّهَا وَقَالَ: «إِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْ أَوْ لِيُتِمِّسْ». قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ فِي قُبُلِ عِلَّتِهِنَّ.

يعني: في استقبال العدة، قبل العدة؛ يعني: في استقبالها؛ وهذا بمعنى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطَّلَاق: ١]. لأن قوله: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ كقوله تعالى: ﴿أَقِرَّ الصَّلَوةَ لَدُلُوكِ السَّمَاسِ﴾ [الزُّمَر: ١٧٨]. يعني: عندها.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. نَحْوَ هَذِهِ الْقِصَّةِ.

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ مَوْلَى عُرَّةَ يُسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ وَأَبُو الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ بِمِثْلِ حَدِيثِ حَجَّاجٍ وَفِيهِ

بَعْضُ الزَّيَاةِ. قَالَ مُسْلِمٌ أَخْطَأَ حَيْثُ قَالَ عُرْوَةُ إِنَّهُ هُوَ مَوْلَى عُرَّةَ.

هذه ألفاظ حديث ابن عمر في مسلم كَحَلَّتْهُ، وكما تعلمون: أن فيها بعض الاختلاف: فمنها: أنه ثبت أنه طلقها تطليقة واحدة^(١)؛ ولهذا قال مسلم في أول سياق الألفاظ: جَوَّدَ اللَّيْثُ فِي قَوْلِهِ: «تَطْلِيْقَةً وَاحِدَةً»؛ لئلا يرد عليه ما ذكره ابن سيرين؛ أنه بقي عشرين سنة يحدث أنه طلقها ثلاثاً. ومنها: أن بعض الألفاظ تدل على أنه رُخِّصَ له أن يطلقها بعد الطهر من الحيضة التي طَلَّقَ فيها، حيث أمره أن يطلقها طاهرًا أو حاملاً، وهذا لا شك أنه مقتضى القواعد؛ لأنها إذا طهرت من الحيضة التي طَلَّقَ فيها، ولا سيما إذا قلنا بعدم وقوع الطلاق، فإنه يكون طلقها وهي طاهرٌ طهرًا لم يجامع فيه، لكن على الروايات الأخرى التي بها الزيادة أنه لا يطلقها حتى تنقضي الحيضة الثانية فتطهر. قد يقال: إن الألفاظ اختلفت بناءً على أن الرسول ﷺ كان أراد أن يؤجل عليه الأمد حيث استعجل على وجه لا يجوز، وأن بعض الرواة ذكر ما تدلُّ عليه القاعدة الشرعية في أنه إذا طهرت من الحيضة التي وقع فيها الطلاق فله أن يطلق.

ولكن لو قال قائل: هل النفاس مثل الحيض؟ بمعنى: أنه يحرم فيه الطلاق؟ فالجواب: لا ليس مثل الحيض، وذلك أنه إذا طَلَّقَهَا وهي نفساء شرعت في العدة، فيكون قد طَلَّقَ للعدة؛ لأن النفاس لا يعتبر من العدة، ولا يحسب من العدة، فإذا طلقها في النفاس شرعت من حين أن يطلق، بخلاف الحيض؛ لأن في الحيض إذا طلقها أثناء الحيضة أُلغِيَ بقية الحيض، فلا يكون طَلَّقَ للعدة، أمَّا في النفاس فإن العدة تبدأ من حين أن يُطَلَّقَ، وعلى هذا فيقع الطلاق. فإذا قال قائل: وإلى متى العدة؟

فالجواب: حتى يعود عليها الحيض، فتعتد بثلاثة قُرُوء، والغالب: أن المرأة إذا كانت ترضع لا يأتيتها الحيض حتى تطفم الصبي.

وفيه أيضًا: تَغْيِيرُ الرِّسُولِ ﷺ، وهذا يدل على تحريم الطلاق في الحيض؛ ومن أجل ذلك غَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ، وكثير من المفتين الآن يأتيه الرجل يستفتي يقول: إنه طَلَّقَ في الحيض، فتجده يجيبه بجواب على أحد القولين، إمَّا الوقوع أو عدم الوقوع، ولكنه يجيبه ببرودة وهذا لا ينبغي، بل

(١) قال الشيخ كَحَلَّتْهُ مُعْلَقًا على بعض الروايات التي فيها أن ابن عمر رضِيَ اللهُ عَنْهُمَا حسبها طَلَّقَهُ، فقال كَحَلَّتْهُ: «هذا ليس بأمر الرسول ﷺ وظاهر افتائه هُتِفَ»؛ أنه يرى أن الطلاق في الحيض يقع، لكن في رواية لأبي داود - صحيحة الإسناد - صححها شيخ الإسلام كَحَلَّتْهُ يقول: «ولم يرها شيئًا»، والمراد هنا: النبي ﷺ، ولهذا تأولها الجمهور بأنه لم يرها شيئًا موافقًا للشرع، أو ما أشبه ذلك». اهـ

ينبغي للإنسان في هذا الحال: أن يُظْهِرَ الغضب والسخط لهذا الفعل المحرم، حتى يكون متأسيًا برسول الله ﷺ، وكذلك في الطلاق الثلاث ينبغي أيضًا ألا يتسرع الإنسان في الإفتاء بأنه واحدة؛ لأنه إذا أسرع في الحال صار كأنه شيء حلال، وحتى لا يتساهل الناس، وإذا كان الرسول ﷺ لما سمع رجلًا طلق زوجته ثلاثًا، قال: «أَيْلَعَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ»^(١)، وهذه كلمة شديدة. فإن قال قائل: وهل يلزمنا أن نسأل المستفتي عن الطلاق، هل طلقت طلاقًا شرعيًا أم بدعيًا، أو لا يلزمنا؟

الجواب: لا يلزمنا أن نسأل إلا إذا كانت المسألة مجهولة عند الناس، فربما نقول: اسأل، لكن الأصل: أننا لا نسأل؛ لأننا قررنا في باب الفتوى، أو في باب آداب المفتي: أنه لا يلزمه السؤال عن الموانع؛ لأننا لو قلنا: يلزم السؤال عن الموانع؛ فإذا جاء سائل يسألنا يقول: بعث بيتي على فلان بثمان معلوم بعد ملكه إياه؛ فلا يلزمنا أن نقول له: هل بعته بعد أذان الجمعة؟ المهم: أن السؤال عن الموانع ليس بواجب.

على كل حال: هذه المسألة - كما تعلمون - مسألة شائكة في الواقع؛ يعني: كون الأئمة وجمهور الأئمة على وقوع الطلاق في الحيض، فالإنسان يتعجب أن يخالف هؤلاء، لكن تجبره القواعد الشرعية على أن يقول بعدم الوقوع، إلا أننا لو رأينا الناس يتلاعبون، وإذا ضاقت عليهم السبل جاءوا ويدعون، ويأتي الرجل، ويقول: طلقت زوجتي الآن ثلاث تطليقات لكن كلهم ما يقع، فنقول: صِفْ لنا، يقول: الطلقة التي قبل عشرين سنة في حيض، والتي قبل عشر سنوات في طهر جامعتهما فيه، والتي بهذه الأيام في غضب شديد، فبماذا نستفتي هذا؟

أنا أفتيه بأن الطلاق واقع؛ لأن الطلقة التي وقعت قبل عشرين سنة لو أنها حين انتهت العدة تزوجها آخر، هل يمكن أن يخاصم ويقول: زوجتي؟

لا يمكن، فكيف اليوم يقول: ما وقع الطلاق؟! وهذا يشبه ما ذكره الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن رحمه الله يقول: الرجل إذا طلق ثلاثًا يقول: إن أحد شهود عقد النكاح غير عدلٍ فاسق؛ لئلا يصحَّ العقد وإذا لم يصحَّ العقد لم يقع الطلاق.

وعلى كل حال: اتفق الكلام على مسألة طلاق الحائض، وبيان الحديث فيها، وبيان أن القول الراجح أنه لا يقع الطلاق، ومن أراد مزيدًا من هذا البحث فليرجع إلى كتاب «زاد المعاد»

لابن القيم وكتاب «تهذيب السنن» لابن القيم، فقد أجاد فيه أيضًا وأفاد، ويعد أن يقرأ الإنسان هذا البحث يجد أنه لا بد من القول بأنه لا يقع، وأنا حدثكم كثيرًا عن القواعد العامة في الشريعة، فالقواعد العامة في الشريعة قواعد لا يمكن أن تدمرها مسائل خاصة إلا بدليل واضح يكون مستثنى، وإلا فالأصل بقاء القواعد على ما هي عليه، والقاعدة العامة التي تعتبر نصف الدين، قول النبي ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١).

وعلى كل حال: من أراد المزيد في هذه المسألة الهامة فليرجع إلى ما أشرت إليه؛ لأنني ما رأيت كلامًا أوفى من كلام ابن القيم رحمه الله في هذا الموضوع.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمه الله:

(٢) بَابُ طَلَاقِ الثَّلَاثِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمه الله:

١٥- (١٤٧٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَسِتِّينَ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أُنَاقٌ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ. فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ.

الطلاق الثلاث له أربع أوجه:

الوجه الأول: أن يكون آخر طليقة، بأن يكون طلق مرة ثم راجع أو عقد عقدًا جديدًا إن كان بعد العدة، ثم طلق الثانية فراجع أو عقد جديدًا إن كان بعد انتهاء العدة، ثم طلق الثالثة، فهنا لا شك أن المرأة تبين في الثالثة بالنص والإجماع، ولا أحد يخالف في هذا؛ لقول الله تعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. أي: مرة بعد مرة: ﴿فَإِذَا كُنْتَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. إلى قوله: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٠]. يعني: الثالثة: ﴿فَلَا حِلَّ لِمَنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾.

الوجه الثاني: أن يقول: أنت طالق ثلاثًا، فهذه محل خلاف بين العلماء: منهم من قال: إنها تطلق ثلاثًا.

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

ومنهم من قال: إنها لا تطلق إلا واحدة؛ لأن ثلاثاً؛ معناه: البيونة، والطلاق يكون بائناً أو غير بائن، لا بمراد الشخص بل بشرع الله، وقد علم أنه لا يكون بائناً إلا إذا تكرر ثلاث مرات، وعلى هذا فيلغى قوله: ثلاثاً، كما لو قال: سبحان الله والحمد لله والله أكبر ثلاثاً وثلاثين، لا يكفي عن عددها، فهذا مثله، وهذا هو المُقْتَضَى به الآن في دار الفتوى في المملكة السعودية.

الوجه الثالث: أن يكرر لفظ: طالق فقط، بأن يقول: أنت طالق. طالق. طالق. فهذه تقع واحدة، حتى على المذهب، تقع واحدة إلا إذا نوى الثلاث، فيقع الطلاق ثلاثاً على المذهب. الوجه الرابع: أن يكرر الجملة، فيقول: أنت طالق. أنت طالق. أنت طالق. وهذا أيضاً محل خلاف بين العلماء، أكثرهم على أنه طلاق بائن؛ لأن كل جملة مستقلة إلا إذا كانت غير مدخول بها، فإنها إذا كانت غير مدخول بها تبين بالأولى وتبقى الجملة الثانية واردة على غير زوجة ولا معتدة عدة رجعية، أو إذا أراد التوكيد، بأن قال: أردت بقولي: أنت طالق. أنت طالق. أنت طالق توكيد الجملة الأولى بالثانية، والثانية بالثالثة، فهنا لا يقع أيضاً إلا واحدة، أو يريد إفهام الزوجة، بأن يقول: أنت طالق، فنقول ماذا تقول؟ يقول: أنت طالق، يريد بذلك الإفهام، فلا يقع إلا واحدة، واختار شيخ الإسلام رحمه الله أنه لا يقع إلا واحدة حتى لو أراد الطلاق، وهذا هو القول الراجح للأدلة التي ستذكر، أنه لا يقع إلا واحدة.

فمن هذه الأدلة: أنه إذا قال: أنت طالق، طَلَّقْتُ، فإذا قال: أنت طالق مرة ثانية لم يصح؛ لأنها ترد الجملة الثانية على مُطْلَقَةٍ، فلا يمكن أن يكون توكيداً أو لغواً، وأما أن يكون تأسيّاً معتبراً فلا، وقد سبقت الإشارة إلى شيء من هذا وبيّنا أن القول بأنه يقع ثلاثاً قول ضعيف؛ لأنه يخالف قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُمْ لِعَدَّتْهُمْ﴾ [الطَّلَاق: ١].

ومن الأدلة: أنه لا يقع إلا واحدة، حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كان الطلاق على عهد النبي ﷺ وأبي بكر - وخلافة أبي بكر كانت سنتين وأشهر - وخلافة عمر طلاق الثلاث واحدة. لكن عمر جعله أجراها عليهم ثلاث؛ لأن من الناس ما يكون سفيهاً فيؤخذ على يده، وبأي وسيلة نأخذ على يده؟

من الناس من لا يرد من الوازع القرآني؛ يعني: من الناس من لا يقتنع إذا قلنا: إن الطلاق الثلاث المتتابع حرام، فتعلمهم بالرداع السلطاني ما دام لم يقتنع بالوازع القرآني، فعالجه بالرداع السلطاني، وهو أن نحرّمه من زوجته، ونقول: إننا لم نعاملك إلا بما أردته لنفسك وهو ألا نمكنك من مراجعتها، فأمضى عمر عليه السلام الطلاق، ومعنى إمضائه الطلاق: أنه منعهم من المراجعة

تأدياً لهم، ومنعاً لهم من المحرم؛ لأنه لم يمنعهم من المراجعة مستين من خلافته، لم يمنعهم إلا حين تتابعوا في هذا الأمر، وتعللوا فيه مع تحريره، فأراد أن يمضيه عليهم اعتدالاً بقوله، هم الذين أرادوه لأنفسهم وهو مُحَرَّم شرعاً فليمض عليهم، فصار هذا من عمر عليه السلام من باب السياسة لا من باب التشريع، فلا يكون مخالفاً لسنة الرسول ﷺ بأن الطلاق الثلاث يقع واحدة، بل هذا من باب السياسة الشرعية، ونظير ذلك من فعله عليه السلام: أنه منع من بيع أمهات الأولاد؛ ومعناه: أن الرجل إذا جامع أمته وولدت منه صارت أم ولده، فمنع عليه السلام من بيع أمهات الأولاد، مع أن أمهات الأولاد كن يبيعن في عهد النبي ﷺ وفي عهد أبي بكر (١)، ومنع عمر عليه السلام من ذلك؛ لأنه رأى أن الناس قلَّ عندهم الخوف من الله، فصار الرجل يبيع أم ولده وابنها يبيكي، ابنها هذا ابن سيدها، لا يمكن أن سيدها يعطي ابنه لغيره، فصار الناس لا يبالون، يبيع أمته التي لها ابن، وابنها يبيكي ولا يبالي أن يفرق، مع أن النبي ﷺ نهى عن التفريق بين الوالدة وولدها، فرأى عمر عليه السلام أن يمنعهم من التفريق بينهم وبين أولادهم بالرَّادع السلطاني تأدياً لهم وهذه من السياسة.

ونظير ذلك: أنه لما كثر شرب الخمر من الناس رفع عقوبته من أربعين إلى ثمانين؛ ردعاً للناس عن الشرب، وإلا فالأصل أن عقوبة الخمر ليست حدًّا، إذا تأملت السنة في ذلك علمت أنه ليس بالحد؛ لأنه لما جيء بالشارب في عهد الرسول ﷺ، لم يُوقف شخصاً يعد الجلادات، وكان من الصحابة من يجلد بنعله بردائه بسوطه... بيده. نحو أربعين (٢)، وفي عهد أبي بكر بقي الأمر كذلك على أربعين، وفي عهد عمر لما كثر الشرب استشار الصحابة، ماذا ترون؟

قالوا: يا أمير المؤمنين؛ أخفَّ الحدود ثمانون، وهو حدُّ القتل، وشرب الخمر ليس له حدٌّ، فرفع عمر عليه السلام عقوبة شارب الخمر إلى ثمانين، وهذا صريح كالإجماع من الصحابة، على أن عقوبة شرب الخمر ليست حدًّا؛ لأن عبد الرحمن بن عوف قال: أخفَّ الحدود ثمانون، ومع ذلك ما أحدٌ أنكر، وهو كالإجماع منهم على أن عقوبة شرب الخمر ليست حدًّا.

وأيضاً، هل يمكن لعمر أو لغير عمر لو كانت العقوبة حدًّا وهي أربعون، هل يمكن أن يرفعها إلى ثمانين لردع الناس؟

الجواب: لا، لا يمكن أبداً: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْخَالِفِينَ﴾ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ

(١) انظر فيل الأوطار (٦/ ٢٢٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٠٦).

[الطلاق: ١]. ولهذا لو كثر الزنا في الناس، لا نقول: أن مائة جلدة لا تكفي، نرفعها إلى مائتين. فمن تأمل النصوص تبين له كالشمس أن عقوبة شرب الخمر ليست حداً، وإنما هي تعزير، ولكن لا يقل عن أربعين؛ لأن هذا أدنى ما ورد فيه؛ ولأن هذا أقل ما يمكن أن يردع الناس. فالمهم: أن عمر رضي الله عنه له سياسات هي في الحقيقة سنة نحن مأمورون باتباعها، كما قال النبي ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي»^(١).

ومن المعلوم بأنه ﷺ نصَّ على أبي بكر وعمر قال: «اقتُلُوا بِاللَّيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ»^(٢)، وقال: «إِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ يَرْضَوْا»^(٣)، فتكون هذه السنة وهي سياسة الناس بالتشديد عليهم فيما لا يخالف الشرع سنة عمرية بل هي سنة نبوية؛ لأننا مأمورون باتِّباع سنة الخلفاء؛ ولهذا جعل أمر الرسول أمراً لله؛ لأن الله أمر بطاعة الرسول ﷺ.

والخلاصة: أن حديث ابن عباس هذا صريح وواضح أن طلاق الثلاث واحدة بأي لفظ كان، والقياس يقتضي هذا، وكون الإنسان يُبين زوجته أو لا يُبينها ليس إليه، بل هو إلى الله ورسوله؛ ولهذا لو قال: أنت طالق طلاقاً لا رجعة فيه، هل له أن يراجع؟

الجواب: له أن يراجع؛ لأن قوله: لا رجعة فيه حكم على طلاق واحدة أنه لا رجعة فيها، وهذا ليس إليه، بل إلى الله ورسوله، فهو إذا طلقها طلاقاً واحدة له الرجعة، حتى لو قال: لا رجعة فيها، كما لو قالوا: أنت طالق طلاقاً تطلقين به؛ فهذا لا يصلح.

فإذا كان إلحاق الطلاق بصفة تقتضي انتفائه لا تؤثر، كذلك إذا ألحق الطلاق بصفة تقتضي عدم الرجعة فيه، فإن هذه الصفة لا تؤثر فيه، وأظن هذا واضحاً جداً، ثم إن العلماء رحمهم الله أكثرهم على أنه يقع الطلاق ثلاثاً، سواء قال: أنت طالق ثلاثاً.. أم أنت طالق.. أنت طالق.. أنت طالق، فإنه يقع ثلاثاً، وهو الذي عليه أكثر العلماء، وإذا كانت المسألة مسألة نزاع، فإن الله وجَّهنا ﷺ إلى أن نرد الأمر لله ورسوله: «فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَذُودُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا»^(٤). [النسك: ٥٩]. والجمهور أجابوا عن هذا الحديث بإجابات متباينة، لكنها لا

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧) والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٣، ٤٤)، وأحمد (١٢٦/٤)، وانظر: «صحيح الجامع» (٢٥٤٩)، و«الإرواء» (٢٤٥٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٦٦٢)، وابن ماجه (٤٦)، وأحمد (٣٨٢/٥)، وابن حبان (٦٩٠٢)، وغيرهم من حديث حذيفة رضي الله عنه، وانظر: «التلخيص الحبير» (١٩٠/٤).

(٣) أخرجه مسلم (٦٨١).

تسمن ولا تغني من جوع؛ لأنها إجابات ضعيفة:

منهم من قال: إنهم كانوا يريدون في عهد رسول الله ﷺ التوكيد، لا يريدون أن كل جملة مستقلة عن الأخرى.

فيقال لهم: من قال هذا؟! الأصل في الكلام التأسي دون التوكيد.

ومنهم من قال: إن هذا في المطلقة غير المدخول بها؛ لتبين بالأولى ولا يتبعها الثانية والثالثة، وهذا غير صحيح هذا فيه لَيّ أعناق النصوص إلى ما يعتقد الإنسان من مذهب، وهو خطير؛ لأن سلوك الإنسان هذا المسلك خطير جداً، أن يحاول لي أعناق النصوص إلى ما يعتقد أو إلى ما يقول به من رأي، فالآراء كلها تابعة وليست متبوعة، أبقِ النصوص على ما هي عليه، والحمد لله أنت إذا ما فعلت هذا فقد قلت بالأصل؛ لأن الأصل عدم وقوع الطلاق الثلاث، وإذا قلت بهذا فإنك سلكت الأيسر على العباد، ومعلوم أن الدين يُسر، فما دام هذا هو الأيسر، وهو الأصل، وهو الذي تدلُّ عليه النصوص، فلماذا تتهيب منه؟!

ولهذا لا ينبغي للإنسان إذا تبين له الأمر تماماً أن يتهيب من القول بما دلَّ عليه الكتاب والسنة أبداً، وإن قال الناس وقالوا، فشيخ الإسلام رحمه الله ابتلي بهذه المسألة، وحُبس عليها، وهو صابر محتسب؛ لأنه يرى أنه على حق وأنه مجاهد في سبيل الله يريد أن تكون كلمة الله هي العليا، فأنت إذا تبين لك الأمر من الكتاب والسنة فعليك به ولا تبالي، لكن صحيح أن من يخالف الجمهور يجب أن تثبت منه، وأن تتأني فيه؛ لأن الحكم بخطأ الجمهور صعب، فإذا رأيت قولاً تبدى لك أنه الصحيح وهو مخالف لقول الجمهور، فلا تتعجل وتأتى وفكر، وإذا تبين لك الأمر فلا تبالي إذا كنت مع الكتاب والسنة، والجمهور يغفر لهم أخطاؤهم؛ لأن من حكم فاجتهد فأصاب فله أجران ومن أخطأ فله أجر واحد^(١).

وهناك قول شاذ في المسألة: أنه لا يقع به شيء، إذا طلق ثلاثاً، وهو قول الرافضة، وقولهم وجيه من جهة النظر؛ لأن هذا محرّم بصيغته فيكون باطلاً، كما لو باع صاعاً من البر بصاعين، فالعقد باطل، لكن هذا القول القياسي إذا كان يعارضه النص، صار قولاً ساقطاً مرفوضاً، ويسمى عند الأصوليين فاسد الاعتبار، ولا عبرة به وما دام النصوص دلّت على أن طلاق الثلاث واحدة فليكن واحدة.

(١) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) من حديث عمر بن العاص رضي الله عنه.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَتَعْلَمُ أَنَّمَا كَانَتِ الثَّلَاثُ تُجْعَلُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَثَلَاثًا مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ.

١٧- (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ؛ أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: هَاتِ مِنْ هَنَاتِكَ، أَلَمْ يَكُنِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَاحِدَةً؟ فَقَالَ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ تَتَابَعَ النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ، فَأَجَازَهُ عَلَيْهِمْ.

الهَنَاتُ: العيب، ولكن هل مراد الهنات: العيب، أم مراده بذلك: الانفراد عن الناس؟

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٠/١٠٦):

❦ قوله: «هات من هناتك» هو بكسر التاء من (هنات) والمراد بـ «هناتك»: أخبارك وأمورك

المستغربة. والله أعلم. اهـ

يعني: انفرادك، فإما أن يكون ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرى أنه يقع الطلاق ثلاثاً، وأراد أبو الصَّهْبَاءِ أن ينبهه، وأن هذه مخالفة، وإما أن تكون الفتوى في ذلك الوقت على أن الطلاق الثلاث ثلاث، وابن عباس يرى أنه واحدة، فيكون في هذا اغتراب عن الناس وعن فتواهم، وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ روي عنه في المسألة روايتان، رواية أنه لا يقع إلا واحدة، ورواية أنه يقع ثلاثة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ عَلَى مَنْ حَزَمَ امْرَأَتَهُ وَلَمْ يَنْوِ الطَّلَاقَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨- (١٤٧٣) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِشَامٍ - يَعْنِي: الدَّسْتَوَائِيَّ - قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ يُحَدِّثُ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْحَرَامِ: يَمِينٌ يُكْفَرُهَا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ❦ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ❦ [الاحزاب: ٢١].

هذه مسألة أيضاً وهي تحريم الزوجة مما اختلف فيه العلماء اختلافاً كثيراً، حتى بلغ في ظني

خلافهم نحو ستة عشر قولاً، وذلك أن هذه الكلمة يتجاذبهم فيها أصول فبايها تلحق، ولكن الراجع: أنه -أي: تحريم الزوجة- يمين مكفرة كتحريم غيرها؛ لعموم قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّمُ النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْنِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ① قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ﴿[التحريم: ١]﴾.

فجعل الله تعالى التحريم يميناً؛ ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما في الحرام: إنها يمين يكفرها، وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ حيث أمر أن يكفر عن التحريم كفارة اليمين، وعلى هذا فإذا قال لزوجته: أنت علي حرام، فليس بظهار، وليس بطلاق، وإذا قال: إن فعلت كذا فزوجتي حرام علي، فليس بظهار وليس بطلاق، ولكنه يمين، لكن لو أراد الطلاق بقوله: أنت علي حرام، فإننا نقول: هذه الكلمة صالحة للفراق؛ لأن المحرم يجب البعد عنه، فإذا قال: أنت علي حرام، فإنها صالحة لإرادة الطلاق، وإذا كانت صالحة لإرادة الطلاق وأراد الطلاق صارت من باب الكنايات، فيكون كناية، إن أراد الطلاق صار طلاقاً؛ لأن هذا اللفظ صالح للفراق، إذ إن المحرم يجتنب، فإذا قال: أنت علي حرام، وأراد الطلاق، قلنا: هذا حرام، لو أراد الظهار، بقوله: أنت علي حرام، فهل يكون ظهاراً؟

فالجواب: أن يقال: الظهار لا تطلق به المرأة، لكنه لا يمسه حتى يكفر بعق ربة، فإن لم يجد فبصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فبإطعام ستين مسكيناً، فهل إذا أراد به الظهار يكون ظهاراً؟

الجواب: لا، لا يكون ظهاراً؛ لأن الظهار تحريم خاص، وأنت علي حرام، تحريم عام، فالظهار: أن يشبه أحل الناس له بأحرم الناس عليه، مثل أن يقول: أنت علي كظهر أمي، وهذا أشبع من قوله: أنت علي حرام؛ لأن تحريم جماع الأم أمر مستقبح عقلاً وفطرةً وشرعاً، ولا يمكن أن تلحق الأخف بالأغلظ، فيكون قوله: أنت علي حرام، ولو أراد به الظهار يكون يميناً، وإن أراد الإخبار، بقوله: أنت علي حرام، قلنا له: كذبت فقط، أم نلزمه بكفارة؟

الجواب: لا نلزمه بشيء، نقول: كذبت؛ لأن زوجته حلال ليست حراماً، فإذا كان يُخبر وليس يُشئ؛ لأن هناك فرقاً بين الإنشاء والإخبار، بأن زوجته حرام، قلنا له: كذبت، وهذا كلام لغو، لا يترتب عليه شيء إلا إثم الكذب، فصارت مسألة تحريم المرأة الأصل فيه أنه يمين مكفر، فإذا قال: زوجتي علي حرام، أو أنت علي كذا، أو أنت علي حرام، أو إن كلمتي فلاناً فأنت حرام، إذا قال: ما أردت هذا الشرط، وإنما أطلقت هذه الكلمة، قلنا: هي يمين مكفر، هذا هو الأصل.

وينبغي أن يقال للمكثر من الحلف بذلك: إن أكثر العلماء يرون أن الزوجة تطلق به، ويحذر من هذا، وأنا أحب من طلبة العلم أن يحذروا الناس من هذا؛ يعني: كنا نسمع بهذا كثيراً أن الناس أكثروا من الحلف بالطلاق بعدما أخبروا أنه يمين يكفر؛ فصاروا يتهاونون بهذا الشيء، فعلى طلبة العلم أن يبينوا للناس أن هذا أمر محرم؛ لأن من كان حالفاً فليحلف بالله، ثم إنه أمر خطير جداً، كيف تطيب نفس المرأة أن يجامع امرأة هي عند أكثر العلماء أنها لا تحل له، فالمسألة خطيرة جداً.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَشِيرٍ الْحَرِيرِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ -يَعْنِي: ابْنَ سَلَامٍ-، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ؛ أَنَّ يَعْلَى بْنَ حَكِيمٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ فَهِيَ يَمِينٌ يَكْفُرُهَا، وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الاحزاب: ٢١].

ومعنى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الاحزاب: ٢١]؛ أي: أنكم إذا تأسيتم برسول الله ﷺ فإنها أسوة حسنة، ولا شك أن الأسوة الحسنة مطلوبة، وقلت ذلك؛ لتلا يقول قائل: لماذا لم يقل: لقد كان عليكم في رسول الله أسوة حسنة؟

نقول: لأن الله ﷻ أراد أن يبين للناس أن تأسيينا برسول الله أسوة حسنة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- (١٤٧٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عُيَيْنَةَ بْنَ عُمَيْرٍ يُخْبِرُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تُخْبِرُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْكُثُ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، فَيَشْرِبُ عِنْدَهَا عَسَلًا قَالَتْ: فَتَوَاطَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ أَنْ أَتَيْنَا مَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلْتَقُلْ: إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغْفِيرٍ أَكَلْتُ مَغْفِيرًا؟ فَدَخَلَ عَلَيَّ إِحْدَاهُمَا، فَقَالَتْ ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ: «بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ وَلَنْ أَعُودَ لَهُ». فَتَرَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [البقرة: ١٧٥]. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ تَوَلَّوْا﴾ [البقرة: ١٨٠]. لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ ﴿وَإِذَا أَسْرَأْتِ إِلَى بَعْضِ أَرْوَاحِهِمْ حَدِيثًا﴾ [البقرة: ٢٣]. لِقَوْلِهِ: «بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا»^(١).

وزينب بن جحش كان رسول الله ﷺ يحبها، وهي التي كانت تُسامي عائشة في القدر عند الرسول ﷺ^(١) ولهذا ضرائرها يَحْسِدُنَهَا كما يتبين من الأحاديث.

والظاهر - والله أعلم - : أن محبة الرسول ﷺ لها لأسباب.

منها: أن الله هو الذي زوجه إياها، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا﴾ [الاحزاب: ٣٧].

ومنها: أنه حصل بتزوجه بها إمارة بدعة، بل إمارة سُنَّة جاهلية، وهي أن ابن التبنّي لا يحل لمن نَبَأَهُ أن يتزوج زوجته، فبطلت هذه بكون الرسول ﷺ يتزوج زينب بنت جحش التي كانت زوجة لزيد بن حارثة.

❖ قولها: «أكلت؟» يعني: أأكلت؟ فهي جملة استغماية حُذفت منها همزة الاستفهام.

وفي هذه القصة اتفقت الزوجتان - عفا الله عنهما - على هذه المكيدة، أَكَلْتُ مَغْفِيرَ؟، والمغفير هذه نبات رائحته كريهة، مثل البصل والثوم وما أشبه ذلك، وهنَّ لم يقلن: إنك أكلت، بل استفهمن: أَكَلْتُ مَغْفِيرَ؟ فقال ﷺ: إنه لم يأكل هذا، وإنما شرب عسلًا، لكن قوله: فدخل على إحداهما، فقالت ذلك له، فقال: «بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ وَلَنْ أَعُودَ لَهُ»؛ يعني: لن أعود لشرب العسل عندها، فسمّى الله هذا تحريمًا مع إنه قال: «وَلَنْ أَعُودَ»، لكن قوله: «وَلَنْ أَعُودَ» التزام بعدم العودة، ويؤخذ من هذا فائدة: وهي أن النذر الذي هو الإيجاب يتعقد بما دُلَّ عليه وإن لم يكن بلفظ النذر، كما أن التحريم يثبت بما دُلَّ عليه، وإن لم يكن بلفظ التحريم، فالذي معنا الآن «لَنْ أَعُودَ» وليس فيه تصريح بالتحريم، لكنه التزام بالتحريم على نفسه، وكذلك النذر لا يشترط فيه: الله عليّ نذر، بل كل ما دُلَّ على الالتزام فهو نذر وهنا قال: فأنزل الله تعالى: ﴿لَمْ تُحْرَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَنَّىٰ مَرْصَاتٍ أَزْوَاجَكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ❶ وهذا يشعر بأن تحريم ما أحل الله من الأمور التي تكون عُرْضة للعقوبة؛ لقوله: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، وهذا يوضحه قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْسَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٨٧]. ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾؛ أي: حلها بعد عقدها قبل الحنث؛ لأنك إذا أدبِت الكفارة بين الحنث والحنث سُمِّيَ تَحِلَّةً، وبعد الحنث يُسَمَّى كفارة، ﴿وَاللَّهُ مُؤَلِّمُ الْوَعْدِ وَالْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ ❷ وإذا أَسَرَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُ. وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ. قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ❸. إن نُبَأَ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مُؤَلِّهُ

(١) أخرجه البخاري (٢٦٦١)، ومسلم (٢٤٤٢).

وَجَبْرِيلُ وَصَلِحَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةَ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴿١﴾ [التوبة: ٤٠، ٣٠]. ادَّعى الجهال أن هذا يدل على شدة كيد النساء حيث إن الله ﷻ أخبر بأن الله موله وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة ضد عائشة وحفصة، وهذا غلط عظيم: إن الله وحده كافٍ عن كل شيء، لكن المراد بذلك: بيان منزلة الرسول ﷺ عند الله تعالى وأن الله وملائكته معه وصالح المؤمنين معه ﷺ.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- (...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الْحُلُوءَ وَالْعَسَلَ فَكَانَ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ، فَيَذْنُو مِنْهُنَّ، فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ فَاحْتَبَسَ عِنْدَهَا أَكْثَرَ يَمًّا كَانَ يَحْتَبِسُ فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ، فَقِيلَ لِي: أَهَدْتُ لَهَا امْرَأَةً مِنْ قَوْمِهَا عَكَّةَ مِنْ عَسَلٍ فَسَقَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ شَرْبَةً، فَقُلْتُ: أَمَا وَاللَّهِ، لَنُخْتَالَنَّ لَهُ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسُودَةَ، وَقُلْتُ: إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ سَيَذْنُو مِنْكَ، فَقُولِي لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكَلْتُ مَغْفِيرَ؟ فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: لَا. فَقُولِي لَهُ: مَا هَذِهِ الرَّيْحُ؟ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوْجَدَ مِنْهُ الرَّيْحُ - فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: سَقَنْتِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ. فَقُولِي لَهُ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطُ، وَسَأَقُولُ ذَلِكَ لَهُ وَقَوْلِيهِ أَنْتِ يَا صَفِيَّةُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى سُودَةَ قَالَتْ: تَقُولُ سُودَةُ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، لَقَدْ كِدْتُ أَنْ أَبْأِدِيهِ بِالَّذِي قُلْتُ لِي وَإِنَّهُ لَعَلَى الْبَابِ فَرَقَا مِنْكَ، فَلَمَّا دَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكَلْتُ مَغْفِيرَ؟ قَالَ: «لَا». قَالَتْ: فَمَا هَذِهِ الرَّيْحُ؟ قَالَ: «سَقَنْتِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ». قَالَتْ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطُ. فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيَّ قُلْتُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى صَفِيَّةَ فَقَالَتْ بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ، قَالَ: «لَا حَاجَةَ لِي بِهِ». قَالَتْ: تَقُولُ سُودَةُ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ، لَقَدْ حَرَمْتَاهُ. قَالَتْ: قُلْتُ: لَهَا اسْكُتِي.

(...) قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرِ بْنِ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ بِهَذَا سِوَاءَ، وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

سياق هذه الطريق يخالف ما سبق؛ لأن ما سبق أن النبي ﷺ شرب العسل عند زينب، والذي تواطىء عليه عائشة وحفصة، وهذا ليس فيه ذكر لزينب، فيه ذكر لحفصة وعائشة وسودة وصفية، فتحتاج إلى أن ننظر، هل هما واقعتان أم واقعة واحدة؟

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٠/١١١، ١١٢):

«بَلْ شَرِبَتْ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ وَلَسْنَا أَعُودُ فَنَزَلُ: ﴿لَا تَحْرِمُوا مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾»

[المتفق عليه: ١٠]. هذا ظاهر في أن الآية نزلت في سبب ترك العسل وفي كتب الفقه أنها نزلت في تحريم مارية، قال القاضي: اختلف في سبب نزولها فقالت عائشة: في قصة العسل، وعن زيد بن أسلم أنها نزلت في تحريم مارية جاريته وحلف أن لا يطأها. قال: ولا حجة فيه لمن أوجب بالتحريم كفارة محتجاً بقوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [المتفق عليه: ٢٢]. لما روى أنه ﷺ قال: «والله لا أطأها» ثم قال: «هي علي حرام»، وروي مثل ذلك من حلفه على شربه العسل وتحريمه، ذكره ابن المنذر وفي رواية البخاري: «لَنْ أَعُودَ لَهُ وَقَدْ حَلَفْتُ أَلَّا تُخْبِرِي بِذَلِكَ أَحَدًا». وقال الطحاوي قال النبي ﷺ في شرب العسل: «لَنْ أَعُودَ إِلَيْهِ أَبَدًا» ولم يذكر يميناً، لكن قوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ يوجب أن يكون قد كان هناك يمين، قلت: ويحتمل أن يكون معنى الآية قد فرض الله عليكم في التحريم كفارة يمين، وهكذا يقدره الشافعي وأصحابه وموافقوهم. قولها: فقال: «بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ» وفي الرواية التي بعدها: «أن شرب العسل كان عند حفصة» قال القاضي: ذكر مسلم في حديث حجاج عن ابن جريج أن التي شرب عندها العسل زينب، وأن المتظاهرتين عليه عائشة وحفصة، وكذلك ثبت في حديث عمر بن الخطاب وابن عباس أن المتظاهرتين عائشة وحفصة، وذكر مسلم أيضاً من رواية أبي أسامة عن هشام أن حفصة هي التي شرب العسل عندها، وأن عائشة وسودة وصفية من اللواتي تظاهرن عليه.

قال: والأول أصح. قال النسائي: إسناده حديث حجاج صحيح جيد غاية.

وقال الأصيلي: حديث حجاج أصح وهو أولى بظاهر كتاب الله تعالى وأكمل فائدة - يريد قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَقْلَهْرَ عَلَيْهِ﴾ [المتفق عليه: ٤١]. فهما اثنتان لا ثلاث، وأنهما عائشة وحفصة كما قال فيه، وكما اعترف به عمر رضي الله عنه. وقد انقلبت الأسماء على الراوي في الرواية الأخرى. كما أن الصحيح في سبب نزول الآية أنها في قصة العسل لا في قصة مارية المروية في غير الصحيحين ولم تأت قصة مارية من طريق صحيح.

قال النسائي: إسناده حديث عائشة في العسل جيد صحيح غاية. هذا آخر كلام القاضي. ثم قال القاضي بعد هذا: الصواب أن شرب العسل كان عند زينب. اهـ

إذن: صار الحديث الثاني سياقه وإن كان جيداً وواسعاً لكن التسمية شاذة؛ لمخالفتها ظاهر القرآن؛ لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَنْ تَقْلَهْرَ عَلَيْهِ﴾، ومخالفته أيضاً للحديث الذي قبله فيعتمد الحديث

الذي قبله، ويقال: إن النبي ﷺ شَرِبَ العسل عند زينب واللتين تظاهرا عليه: عائشة وحفصة.
وفي حديث زينب الأول أن النبي ﷺ قال: «لَنْ أَعُودَ إِلَى شُرْبِ الْعَسَلِ». وسمي الله ذلك
تحريمًا، فدل ذلك على أن تحريم الشيء لا يشترط أن يكون بلفظ التحريم، بل كل ما دل على
الامتناع من شيء دل على تحريمه، كما أن الالتزام بالشيء يشترط أن يكون بلفظ النذر، بل كل ما
التزم به الإنسان وألزم به نفسه فهو نذر بأي لفظ كان، فيكون فيه دليل على ما ذهب إليه شيخ
الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن جميع العقود تنعقد بما دل عليها بأي لفظ كان حتى النكاح إذا قال:
مَلَكَتْكَ ابْنَتِي مثلاً، وقال: قبلت، انعقد به النكاح.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمه الله:

(٤) بَابُ بَيَانِ أَنَّ تَخْيِيرَ امْرَأَتِهِ لَا يَكُونُ طَلَاقًا إِلَّا بِالنِّيَّةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمه الله:

٢٢- (١٤٧٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ح وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى التَّحِيْبِيُّ -
وَاللَّفْظُ لَهُ- أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَخْيِيرِ أَزْوَاجِهِ بَدَأَ بِي، فَقَالَ: «إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ
أَمْرًا فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ». قَالَتْ: قَدْ عَلِمَ أَنَّ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ،
قَالَتْ: ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيُّ قُلُوبَ أَزْوَاجِهِ إِذَا كُنَّ تُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا فَنَعَالَيَنَ
أُمَمَعْنُ وَأُسْرِحَكُنَّ سَرْحًا جَمِيلًا﴾ (٢٨) وَلِنْ كُنَّ تُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ
أَجْرًا عَظِيمًا (٢٩)﴾ [الْمَائِدَةُ: ٢٨-٢٩]. قَالَتْ: فَقُلْتُ: فِي أَيِّ هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ
الْآخِرَةَ؟ قَالَتْ: ثُمَّ فَعَلَ أَزْوَاجُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ مَا فَعَلْتُ (٣٠).

في هذا الحديث: دليل على ما ذكره المؤلف رحمه الله أو على ما ترجم عليه المترجم: أن
الإنسان إذا خير امرأته فليس هذا بطلاق، فإذا صارت العلاقة بينهما ليست جيدة، فقال لها: أنت
بالخيار إن شئت أن تبقي معي وإن شئت أن تطلقي نفسك، فإن هذا لا يكون طلاقًا، لكن هل له
أن يرجع أو لا؟

نقول: هذا وكالة فله أن يرجع، وقيل: له أن يرجع ما دام في مجلس التخيير، وإلا فلا، ثم إذا

اختارت، هل لها أن تطلق نفسها ثلاثاً لتبين بذلك الطلاق أو لا؟

نقول: لا تملكها، لا تملك الثلاث، كما أن الوكيل لا يملك إلا واحدة، هذا إذا قلنا: إن الثلاث بكلمة واحدة أو قبل الرجعة تعتبر ثلاثاً، أما إذا قلنا: بأن الثلاث واحدة، فإن الظاهر حتى إذا طلقت نفسها ثلاثاً، فإنها لا تطلق إلا واحدة.

وفي هذا: دليل على فقه عائشة رضي الله عنها وعلى كمالها وعلى منقبتها العظيمة.

وفيه: دليل على منزلة عائشة عند النبي ﷺ؛ ولهذا أمرها أن تتأني وأن تستأمر أبويها مخافة أن تتعجل، وتقول: اختار نفسي، أو اختار الدين وهو يدل على علو منزلتها عند النبي ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

٢٣- (١٤٧٦) حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَّادٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَأْذِنُنَا إِذَا كَانَ فِي يَوْمِ الْمَرْأَةِ مِنَّا بَعْدَ مَا نَزَلَتْ ﴿ترجي من نساء منهن وتؤوي إليك من نساء﴾ [الاجتهاد: ٥١]. فَقَالَتْ لَهَا مُعَاذَةُ: فَمَا كُنْتَ تَقُولِينَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَأْذَنَكَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَقُولُ: إِنْ كَانَ ذَاكَ إِلَيَّ لَمْ أُؤْثِرْ أَحَدًا عَلَى نَفْسِي.

هذا أيضاً من حسن أديها، أنها لا تقول: لا أذن؛ لأنها لو قالت: لا أذن صار فيه منع للرسول ﷺ، ولكنها تقول: «لَمْ أُؤْثِرْ أَحَدًا عَلَى نَفْسِي»، وهذا يدل على حسن الأدب من الصحابة رضي الله عنهم، ومثل ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما لما استأذن النبي ﷺ أَنْ يَسْقِيَ الْأَشْيَاخَ الَّذِينَ عَنْ يَسَارِهِ قَالَ: «لَنْ أُؤْثِرَ بِنَفْسِي أَحَدًا»^(١)، ولم يقل: لا تسقمهم، وهذا من الأدب في اللفظ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

(...) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عِيسَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. نَحْوَهُ.

٢٤- (١٤٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبَّازٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ نَعُدَّهُ طَلَقًا^(٢).

٢٥- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ،

(١) أخرجه البخاري (٢٤٥١)، ومسلم (٢٠٣٠) من حديث سهل بن سعيد رضي الله عنه، وليس فيه أن الغلام هو ابن عباس رضي الله عنه، ولكن هذا عند أحمد (١/٢٢٥).

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٦٢).

عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: مَا أَبَالِي خَيْرَ أَمْرَائِي وَاحِدَةً أَوْ مِائَةً أَوْ أَلْفًا بَعْدَ أَنْ تَخْتَارَنِي، وَلَقَدْ سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَفَكَانَ طَلَاقًا؟

٢٦- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ نِسَاءٍ، فَلَمْ يَكُنْ طَلَاقًا.

في حديث مسروق السابق جواز المبالغة في الكلام، يقول: «ما أبالي خيرت امرأتي واحدة أو مائة أو ألفاً» ومعلوم أنه لن يخيها ألفاً، فيقول: خيرتك، خيرتك... حتى يعد ألفاً، لكن هذا من باب المبالغة في الألفاظ وهو جائز.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَاصِمٍ الْأَحُولِ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَرَنَاهُ، فَلَمْ يَعُدَّهُ طَلَاقًا.

٢٨- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَرَنَاهُ، فَلَمْ يَعُدَّهَا عَلَيْنَا شَيْئًا.

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ. وَعَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ.

٢٩- (١٤٧٨) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَجَدَ النَّاسَ جُلُوسًا بِأَيْهِ لَمْ يُؤْذَنَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ، قَالَ: فَأَذِنَ لِأَبِي بَكْرٍ فَدَخَلَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عُمَرُ فَاسْتَأْذَنَ فَأَذِنَ لَهُ، فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ جَالِسًا حَوْلَهُ نِسَاؤُهُ وَاجِمًا سَاكِتًا، قَالَ: فَقَالَ: لَا تُؤْلَنَ شَيْئًا أَضْحِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ رَأَيْتَ بِنْتَ خَارِجَةَ سَأَلَتْنِي التَّفَقُّةَ فَقُمْتُ إِلَيْهَا فَوَجَأْتُ عُقْفَهَا. فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «هَنْ حَوْلِي كَمَا تَرَى يَسْأَلُنِي التَّفَقُّةَ». فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَائِشَةَ يَبْجَأُ عُقْفَهَا، فَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ يَبْجَأُ عُقْفَهَا كِلَاهُمَا يَقُولُ: تَسْأَلَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا لَيْسَ عَنْدَهُ. فَقُلْنَا: وَاللَّهِ، لَا نَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا أَبَدًا لَيْسَ عَنْدَهُ، ثُمَّ اعْتَزَلْنَهُنَّ شَهْرًا أَوْ تِسْعًا وَعِشْرِينَ، ثُمَّ نَزَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ، «يَتَأْتِيَا أَلْتَقُوا قُلُوبًا لَا تَزُوجُكُمَا» حَتَّى بَلَغَ «وَالْمُحْسِنَاتِ مِنْكُمُ أَجْرًا عَظِيمًا»، قَالَ: قَبَدَا بِعَائِشَةَ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ،

إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَعْرِضَ عَلَيْكَ أَمْرًا أَحِبُّ أَنْ لَا تَعْجَلَنِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرَ أَبِي أَبُونُك. قَالَتْ: وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَتَلَا عَلَيْهَا الْآيَةَ قَالَتْ: أَفِيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَسْتَشِيرُ أَبَوِي؟ بَلْ أَخْتَارُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدَّارَ الْآخِرَةَ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ لَا تُخْبِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُلْتُ. قَالَ: «لَا تَسْأَلَنِي امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتُهَا إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَعْظِنِي مُعْتًا، وَلَا مُتَعْتًا وَلَكِنْ بَعْظَنِي مُعَلِّمًا مُبْسِرًا»^(١).

هذا السياق أوفى من السياق الذي قبله.

وفيه فوائد منها: أنه لا يحل لأحد أن يدخل على أحد إلا بعد أن يأذن له في الدخول مهما كان قربه منه، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾ [النور: ٢٧].

ومنها: أنه لا بأس أن يجلس الناس عند الباب في انتظار الإذن، كما فعل الصحابة رضي الله عنهم.

ومنها: فضيلة أبي بكر الصديق رضي الله عنه وعلو منزلته عند رسول الله ﷺ، واعلم أن كل إنسان له منزلة عالية عند رسول الله ﷺ فيجب أن يكون له منزلة عالية عندنا؛ لأننا إنما نحسب الله وفي الله وبالله، فإذا كنّا نحن لذلك فمن أحبه الرسول أكثر كان لزامًا علينا أن نحبه أكثر.

ومنها: فضيلة عمر وبيان منزلته عند النبي ﷺ؛ لأنه لما استأذن أذن له.

ومنها: أن النبي ﷺ بشر يصيبه ما يصيب البشر من الانقباض وعدم الانشراح والسرور؛ لقوله: «فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ جَالِسًا حَوْلَهُ نِسَاءُ وَاجِمًا سَاكِتًا»؛ لأنه في نفسه من الهم والغم وسيبه ما سيذكر فيما بعد.

ومنها: أنه ينبغي لمن رأى من أخيه مثل الحال أن يقوم بما يدخل السرور والضحك؛ لقول عمر: «لَا قَوْلَ شَيْئًا أَضْحِكُ النَّبِيَّ ﷺ».

ومنها: جواز المداعبة التي يكون بها الضحك، وأنها من إدخال السرور على أخيك، لا سيما إذا وجدته في حالٍ في غير طيبة.

ومنها: المصادفة العجيبة أن عمر سأله زوجته النفقة، والنبي ﷺ كان أزواجه يسألنه النفقة، وهذا من المصادفات الغريبة.

ومنها: جواز ضرب المرأة إذا سألت ما لا يلزم زوجها فعله؛ لأن النبي ﷺ أقرَّ عمر بل ضحك لما فعل حيث أخبره أنه وَجَأَ عُنُقَهَا؛ أي: ضربه بشدة.

فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَمْ يَبِحِ الضَّرْبَ إِلَّا فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّلَاثَةِ حَيْثُ قَالَ: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ
تُشَوِّهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾ [النِّسَاءُ: ٣٤]؟

قلنا: هذا في الحالة الدائمة المستمرة فنعالج بهذا العلاج، أمّا فعل شيء حادث يحتاج إلى تأديب فلا بأس أن ينتقل الإنسان إلى الضرب مباشرة.

ومنها: جواز الضحك وأنه ليس خارماً للمروءة، وإن كان أكثر ما يقع من النبي ﷺ التَّبَسُّمُ^(١)، لكنه قد يضحك أحياناً كما في هذا الحديث.

فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: لِمَ ضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ؟ هل لمطالبة الزوجة للنفقة أو لكون زوجها وجأ عنقها؟
الجواب: الظاهر: الثاني، ووجه الضحك: شدة عمر رحمته الله على أهله.

ومنها: جواز ذكر الواقعة المشابهة من أجل تسلية الآخرين.

ووجه ذلك: أن النبي ﷺ حكى لعمر ما حدث من أزواجه، وهو يشبه ما حدث من زوجة عمر رحمته الله.

ومنها: أن إقرار النبي ﷺ على الشيء يدل على جوازه، ويؤخذ هذا كون أبي بكر قام فوجأ عنق عائشة.

ووجه الدلالة: أن الرسول ﷺ أقر عمر على فعله وضحك منه، وكذلك فعل عمر في ابنته حفصة حيث وجأ عنقها.

ومنها: أنه ينبغي للإنسان ذكر السبب الحامل له على الفعل؛ يعني: إذا أدبت شخصاً فلا بد أن تذكر السبب الحامل لك على تأديبه، حتى يقتنع من وجهه، وحتى لا يعود لمثله من وجه آخر.

ووجه ذلك: قوله في الحديث: تسألن رسول الله ﷺ ما ليس عنده؛ لأنه لما قام كل واحد منهما فوجأ عنق ابنته بيّن السبب أنهما سألتا رسول الله ﷺ ما ليس عنده.

ومنها: أنه لا فسخ للمرأة بإعسار الزوج، ووجه الدلالة: أنه لو كان لها الفسخ بإعساره لكانت مطالبتهن للنفقة مع الإعسار لا حاجة إليها؛ إذ إن المقصود: المطالبة، وهذه المسألة اختلف العلماء فيها، وهي على وجهين:

الأول: أن تتزوج المرأة الرجل وهي تعرف عسرته، فهذه لا خيار لها، ولا يقول قاتل: إن النفقة تتجدد كل يوم، فهي إن رضيت في اليوم الأول، لها أن تطالب في اليوم الثاني.

نقول: لا يَرِدُ علينا هذا؛ لأن الإعسار عيب وقد رُضيت به عند العقد فلا مطالبة، لكن إن حدث الإعسار بعد الغنى بأن تزوجها وهو غني، ثم بعد ذلك أعسر، فهل لها أن تفسخ النكاح؟
 الجواب: في هذا قولان للعلماء، والصواب: أنه لا فسخ لها؛ لعموم قول الله تعالى: ﴿لَيْفَقَ دُوسَعَوْ مِنَ مَعْتَبَةٍ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفْسَقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧]. ولأن الغني لو أعسر بنفقة الغني لم يكن لزوجه أن تفسخ لإعساره بنفقة الفقير، فكذلك الفقير إذا أعسر بنفقة الفقير، فإنه لا فسخ لزوجه؛ ولأن هذا الباب لو فُتِحَ لحصل فيه فساد، والمال كما تعلمون يذهب ويرجع، فكم من إنسان هو فقير اليوم فيكون غنيًا بالغد؟! أو بالعكس؟
 ومنها: جواز القسم بدون استقسام لتأكيد الخبر، وذلك في قولهن: والله لا نسأل رسول الله ﷺ شيئًا أبدًا ليس عنده.

فإن قال قائل: هل أنتم تجيزون هذا على الإطلاق؟
 الجواب: لا، لكن نجيزه حينما تدعو الحاجة إلى القسم، إمَّا ليطمئن المخاطب، أو لغير ذلك من الأسباب.
 ومنها: جواز اليمين بدون استثناء؛ لقولهن: والله لا نسأل رسول الله ﷺ شيئًا أبدًا ليس عنده.
 فإن قال قائل: ما وجه الدلالة من الحديث في المسألتين؟ هل هو مجرد فعل عائشة وحفصة رضي الله عنهما أو لسبب آخر؟

ومنها: قلنا: لسبب آخر، وهو إقرار النبي ﷺ لهما على ذلك.
 ومنها: جواز اعتزال النساء تأديًا لهن؛ لأن النبي ﷺ اعتزلهن شهرًا، وهذا يؤيد ما ذكرنا من قبل: أن الإعسار بالنفقة لا يُعطي المرأة حرية الفسخ، وإلا لما استحقت النساء أن يُعزرن بالاعتزال.
 وقوله: «شهرًا أو تسعًا وعشرين يومًا». ليس هذا شكًا فيما يظهر؛ وذلك لأن الشهر الذي كان فيه الإيلاء كان تسعًا وعشرين، فإن الرسول ﷺ نزل من مشربته بعد تمام تسع وعشرين، وقال: «إِنَّا الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرِينَ»^(١) فيكون الرسول ﷺ علم أن ذلك الشهر المعين كان تسعًا وعشرين، وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا». فأتى أصابعه الخمسة، وفي مرة قال: «هَكَذَا»^(٢) وقبض أحد أصابعه؛ أي: تسعًا وعشرين، وهذا هو الواقع.

(١) أخرجه البخاري (١٩١٠)، ومسلم (١٠٨٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٠٨)، ومسلم (١٠٨٠).

ومنها: إثبات أن نزول القرآن الكريم يكون على وجهين: ابتدائيًا وسببيًا؛ لقوله: ثم نزلت عليه هذه الآية: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ قُلُوبٌ لَّا رُؤْيَا فِيهَا﴾ [الأنعام: ٥٩]، ففي هذا بيان سبب نزول الآية، واعلم أن سبب النزول له فوائد كثيرة من أهمها: معرفة المعنى المراد، اقرأ قوله تعالى: ﴿إِذَا الصَّافَاُ انْزَلَتْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَاجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]. يبدو لك أن قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ يفيد بأن السعي أدنى ما يقال فيه: أنه جائز، مع أنه ركن أو واجب من واجبات الحج أو العمرة، لكن إذا عرفت سبب النزول، وهو أن الصحابة تخرجوا عن السعي بينهما من أجل صنمين عليهما، يتبين لك أن رفع الجناح ليس لبيان الإجابة، ولكنه لرفع التحرج الحاصل من الصحابة عليهم السلام، ويؤيد هذا أنه قال: ﴿مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [البقرة: ٣٢].

المهم: أن معرفة السبب تُعين على فهم المعنى المراد. وأيضًا معرفة سبب النزول يدل على أن الله تعالى تكلم بالقرآن الكريم عند إنزاله؛ لأنه إذا كان له سبب، فالسبب لا بد أن يتقدم على المسبب فيكون في هذا دليل على أن الله تعالى يتكلم بالقرآن بعد إنزاله. ويتفرع على هذا -أيضًا-: أن كلام الله تعالى من صفات الأفعال باعتبار آحاده، وهو من صفات الذات باعتبار أصله.

فإذا قال قائل: هل كلام الله من صفاته الفعلية أو الذاتية؟

نقول: في هذا تفصيل، أمّا أصل كونه متكلمًا فهو من الصفات الذاتية؛ لأنه تعالى لم يزل ولا يزال متكلمًا كما أنه لم يزل ولا يزال خالقًا، وهو كلما خلق شيئًا قال له: كن فيكون فعلى هذا يكون باعتبار أصله من صفات الذات، وباعتبار آحاده من الصفات الفعلية؛ لأنه يتعلق بمشيئته متى شاء تكلم، ومتى شاء لم يتكلم.

وفي الحديث: «وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحْمَةً بِكُمْ غَيْرَ نِسْيَانٍ فَلَا تَبَحْثُوا عَنْهَا»^(١).

وأما الآيات فإنه لم يسقها الراوي ولكنه قال: حتى بلغ: ﴿الْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أُجْرًا عَظِيمًا﴾

﴿[الأنعام: ٢٩]﴾.

ومنها: بيان منزلة عائشة عند رسول الله ﷺ؛ حيث بدأ بها التخيير مع أنها أصغر نسائه لكن

(١) أخرجه الحاكم (١٢٩/٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٢٢/٢٢)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧١/١): «رواه الطبراني في الكبير... ورجاله رجال الصحيح». اهـ.

لها منزلة عنده ﷺ لا يساويها أحد.

ومنها: فقه عائشة رضي الله عنها وفضلها ومنقبتها حيث إنها قالت: «يا رسول الله، أفيك أستشير أبوي؟». يعني: هذا مستحيل، والاستفهام هنا بمعنى: النفي؛ يعني: لا يمكن أن أستشير أبوي فضلاً عن ورائهما ومن دونهما فيك.

ومنها: جواز ما يمنع من الشيء الذي يشفق عليه ويخاف منه، جواز فعل ما يمنع من ذلك؛ لأن الرسول ﷺ خاف أن تتعجل عائشة رضي الله عنها فتختار نفسها، فقال لها: «أَجِبْ أَلَّا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرِي أَبَوَيْكَ». فإذا خفت من شخص أن يتعجل في أمر تكرهه، ففقد ذلك، فقل مثلاً: شاور فلاناً، استخر الله، انتظر وما أشبه ذلك.

ومنها: فقه عائشة رضي الله عنها حيث قالت: «لا تخير امرأة من نساك بالذي قلت» لكن كيف كان هذا فقهاً؟

الجواب عن ذلك أن يقال: إنها قالت هذا؛ لثلا يقتدين بها فيخترن الرسول، لكن هذا عندي بعيد، ولكن فيه بحث؛ لأنه لو أخبرهن بما قالت عائشة لَكُنَّ تَبَعًا لَهَا، فإذا لم يخبرهن فربما تختار واحدة منهن الدنيا وزيتها، ففيه احتمال أنها تريد أن يكتن الرسول ﷺ عن نساها منقبة عائشة، ومزيتها وفضلها، واحتمال أن يقتدين بها فيخترن الله ورسوله.

ومنها: أنه إذا استكنمك أحد حديثاً تكون المصلحة في بيانه فينه، ولو استكنمك فيه؛ لقول النبي ﷺ: «لَا تَسْأَلْنِي امْرَأَةً مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتُهَا». مع أنها تقول: أسألك أَلَّا تخبر امرأة، ومن هذا النوع قول النبي ﷺ لمعاذ حيث قال: أَفَلَا أَبْشُرُ النَّاسَ؟ قال: «لَا تُبَشِّرُهُمْ فَيَتَكَلَّبُوا» لكنه في آخر حياته أخبر الناس به تأثماً^(١).

ومنها أن النبي ﷺ بُعِثَ بالصراحة والبيان، ليس ﷺ معتناً، ولا متعتاً؛ يعني: هو لا يعتن غيره، ولا يتعتن على نفسه، والعنت هو المشقة فيتين بهذا أن هذا الدين الذي بُعِثَ به النبي ﷺ دين البيان والوضوح وعدم الالتواء يميناً وشمالاً؛ ولهذا قل: «بَعَثَنِي مُعَلِّماً مُبَشِّراً».



(١) أخرجه البخاري (٢٨٥٦)، ومسلم (٣٠).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥) بَابُ فِي الْإِيْلَاءِ

وَاعْتِرَالِ النِّسَاءِ وَتَخْيِيرِهِنَّ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَطَهَّرَا عَلَيْهِ﴾ [التَّحْرِيمُ: ٤].

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- (١٤٧٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَنْفِيُّ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ، عَنْ سِمَاكِ أَبِي رُمْيَلٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: لَمَّا اعْتَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ. قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا النَّاسُ يَنْكُتُونَ بِالْحَصَى وَيَقُولُونَ: طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرَ بِالْحِجَابِ، فَقَالَ عُمَرُ: فَقُلْتُ: لِأَعْلَمَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: يَا بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ، أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: مَا لِي وَمَا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟ عَلَيْكَ بِعَيْتِكَ. قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ، فَقُلْتُ لَهَا: يَا حَفْصَةُ، أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يُجْحِكُ. وَلَوْ لَا أَنَا لَطَلَّقْتُكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَبَكَتْ أَشَدَّ الْبُكَاءِ، فَقُلْتُ لَهَا: أَيْنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: هُوَ فِي خِزَانَتِهِ فِي الْمَشْرِئَةِ. فَدَخَلْتُ، فَإِذَا أَنَا بِرَبَاحٍ غُلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا عَلَى أَسْكُفَةِ الْمَشْرِئَةِ مَدُلَّ رِجْلَيْهِ عَلَى نَقِيرٍ مِنْ خَشَبٍ، وَهُوَ جَذَعٌ يَرْقَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَيَنْحَدِرُ فَنَادَيْتُ: يَا رَبَّاحُ اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَنَظَرَ رَبَّاحٌ إِلَى الْغُرْفَةِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَبَّاحُ، اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَنَظَرَ رَبَّاحٌ إِلَى الْغُرْفَةِ ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ رَفَعْتُ صَوْتِي فَقُلْتُ: يَا رَبَّاحُ، اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ظَنُّ أَنِّي جِئْتُ مِنْ أَجْلِ حَفْصَةَ، وَاللَّهِ لَئِنْ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَرْبِ عُنُقِهَا لَأَضْرِبَنَّ عُنُقَهَا. وَرَفَعْتُ صَوْتِي، فَأَوْمَأَ إِلَيَّ أَنْ أَزِفَهُ، فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى حَصِيرٍ، فَجَلَسْتُ، فَأَذْنَى عَلَيْهِ إِزَارَهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَإِذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِهِ، فَتَنَظَرْتُ بِصَرِي فِي خِزَانَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا أَنَا بِقُبْضَةٍ مِنْ شَعِيرٍ نَحْوِ الصَّاعِ وَمِثْلِهَا قَرُظًا فِي نَاحِيَةِ الْغُرْفَةِ، وَإِذَا أُبَيْقُ مُعَلَّقٌ. قَالَ: فَابْتَدَرْتُ عَيْنَايَ قَالَ: «مَا يُيَكِّيكِ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟». قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَمَا لِي لَا أَبْكِي؟ وَهَذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِكَ، وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ لَا أَرَى فِيهَا إِلَّا مَا أَرَى، وَذَلِكَ قِصْرٌ وَكِسْرٌ فِي الثَّمَارِ وَالْأَنْهَارِ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفْوَتُهُ، وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ. فَقَالَ: «يَا ابْنَ الْخَطَّابِ أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَنَا الْآخِرَةُ وَلَهُمُ الدُّنْيَا؟». قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ حِينَ دَخَلْتُ، وَأَنَا أَرَى فِي وَجْهِهِ الْغَضَبَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا يَسُقُ عَلَيْكَ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ؟ فَإِنْ كُنْتُ طَلَقْتُهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَكَ

وَمَلَائِكَتُهُ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، وَأَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَالْمُؤْمِنُونَ مَعَكُمْ، وَقَلَمًا تَكَلَّمْتُ، وَأَحْمَدُ اللَّهُ بِكَلَامِ إِلَّا رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يَصْدُقُ قَوْلِي الَّذِي أَقُولُ، وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: آيَةُ التَّخْيِيرِ: ﴿عَسَى رَبُّهُ أَنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ﴾ [التَّحْقِيقُ: ٥٠]. ﴿وَلَنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِحَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التَّحْقِيقُ: ٤١]. وَكَانَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ وَحَفْصَةُ تَظَاهَرَانِ عَلَى سَائِرِ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَطَلَقْتَهُنَّ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَالْمُسْلِمُونَ يَنْكُتُونَ بِالْحَصَى يَقُولُونَ: طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، أَفَأَنْزِلُ فَأَخْبِرُهُمْ أَنَّكَ لَمْ تَطْلُقْتَهُنَّ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِنْ شِئْتَ». فَلَمْ أَزَلْ أُحَدِّثُهُ حَتَّى تَحَسَّرَ الْغَضَبُ، عَنْ وَجْهِهِ، وَحَتَّى كَثُرَ فَضْجُكَ، وَكَانَ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ ثَغْرًا، ثُمَّ نَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَنَزَلْتُ، فَنَزَلْتُ أَتَشَبَّتُ بِالْحِذْعِ، وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَأَنَّمَا يَمْسِي عَلَى الْأَرْضِ مَا يَمْسُهُ بِيَدِهِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا كُنْتُ فِي الْغُرْفَةِ تِسْعَةَ وَعِشْرِينَ. قَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ». فَقُمْتُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَتَادَيْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي لَمْ يُطْلَقْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ. وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ، وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٨]. فَكُنْتُ أَنَا اسْتَنْبَطْتُ ذَلِكَ الْأَمْرَ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ آيَةَ التَّخْيِيرِ.

«الإيلاء» هو مصدر آل يؤلي؛ أي: حلف وأقسم والمراد به اصطلاحًا: أن يحلف الرجل على ترك جماع زوجته، إما مطلقًا أو مقيدًا بما زاد على أربعة أشهر.

وهذا الحديث -أيضًا- فيه فوائد وآيات من آيات النبي ﷺ:

منها: أولاً: يقول عمر رضي الله عنه: «لَمَّا اعْتَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ». وتعلمون أن هذا ليس بالأمر الهين، والناس عرفوا ذلك؛ لأنه كان قبل الحجاب، يعرفون أن النساء عند الرسول أو خارج بيته، دخل المسجد... إلى آخره، يقول: «فَإِذَا النَّاسُ يَنْكُتُونَ بِالْحَصَى»، والنكت بالحصى: تصويبها؛ يعني: يرفعها ثم يصوبها الإنسان، وهذا يقع كثيرًا فيما إذا كان الإنسان مغموًا ومهمومًا، ومن النكت ما ورد من قول جابر رضي الله عنه في خطبة النبي في عرفة قال: فجعل يرفع أصبعه إلى السماء وينكتها إلى الناس^(١)، ففيه دليل على أنه لا حرج على الإنسان إن كان مهمومًا أن ييدي من شعوره ما يدل على همه كما فعل الصحابة رضي الله عنهم.

ومنها: اعتناء الصحابة بالنبي ﷺ؛ لأن تطليق زوجاته ليس بالأمر الهين عندهم.

(١) أخرجه البخاري (٧١٧٤).

ومنها: أن الحجاب نزل مُتَأَخِّرًا، وفي هذا فائدة عظيمة، وهي أن كل نص من قرآن أو سنة يدلُّ على جواز كشف الوجه للمرأة فإنه يحمل على ما قبل الحجاب، وهذا جواب مُجْمَلٌ، ولذلك لا يمكن لأي إنسان أن يقيم دليلًا على أن كشف الوجه كان بعد الحجاب إلا على وجه يكون فيه الاحتمال الآخر المضاد، وهذا جواب إجمالي.

ومنها: أن الشريعة لم تأت جملة واحدة، وإنما أتت بالتدرج، وهذا من حكمة الله ﷻ؛ لأن الناس لو نزلت عليهم الشريعة جملة؛ لشق عليهم هذا وربما لا يحصل منهم امتثال، لكن إذا كانت بالتدرج قبلوها شيئًا فشيئًا، فهل يُقال: إن هذا الحكم باقٍ؛ بمعنى: أننا إذا دعونا أحدًا ندعوه بالأهم فالأهم؟

الجواب: الظاهر: نعم، ويدلُّ لهذا أن النبي ﷺ كان يبعث الدعاة ويقول: مُرُوا بِكَذَا فَإِنْ أَطَاعُوا فَبِكَذَا مَعَ أَنَّهَا عِبَادَاتٌ ثَابِتَةٌ، كما بعث معاذًا رضي الله عنه في السنة العاشرة من الهجرة إلى أهل اليمن، وأمره أن يدعوهم إلى التوحيد ثم إلى الصلاة ثم إلى الزكاة.

ومنها: جواز قول الإنسان لأفعلن كذا بدون ذكر المشيئة؛ لقول عمر رضي الله عنه: «لَأَعْلَمَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ»، ولم يقيده بالمشيئة، وسبق نظيره في الحديث الذي قبله حين قُلن: لا نَسْأَلُ النَّبِيَّ ﷺ شَيْئًا يَعْجز عنه.

فإن قيل: كيف نجمع بين فعل الصحابة رضي الله عنهم وبين قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا يُرَىٰ إِنَّا فَعَلْنَا ذَلِكَ غَدًا ۚ﴾ (٢٣) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ الأنعام: ٢٣-٢٤.؟

الجواب: أن قول القائل: لأفعلن كذا غدا، إذا أراد به الإخبار عما في ضميره فهو جائز بدون أن يقول: إن شاء الله؛ لأنه خبر عن شيء واقع وليس عن شيء مستقبل، وإن أراد به أن يفعل؛ أي: أن يوقع الفعل، فهذا لا بد أن يقول: إن شاء الله؛ لأنه لا يدري هل يقدر عليه أو لا، أو يفعله أو لا؟ فيكون هذا هو الجمع، فإنه إذا أراد الإخبار عما في نفسه فلا يحتاج إلى مشيئة؛ لأنه إخبار عن شيء واقع، أما إذا أراد الفعل؛ أي: إيقاع الفعل فلا بد أن يقول: إن شاء الله.

ومنها: جواز الإنكار على الغير؛ أي: على النساء وإن لم يكن من المحارم؛ لأن عمر أنكر على عائشة رضي الله عنها مع أنه ليس بمحرمها.

ومنها: ذكاء عائشة رضي الله عنها وعقلها وجدلها، في الدِّفاع عن نفسها؛ لأنه لما قال لها عمر رضي الله عنه ما

قال، قالت: «مَا لِي وَمَا نَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟ عَلَيْكَ بِعَيْتِكَ». يعني: حفصة؛ لأنها ابنته، وعائشة بنت أبي بكر، فكأنها تقول: ابدأ بعيتك التي لك القول عليها، وهذا لا شك من ذكائها وعقلها، وقوة حجتها وجدلها لكن بالحق.

ومنها: شدة عمر رضي الله عنه في ذات الله؛ لأنه وُيِّخَ ابنته توبيخاً عظيماً حيث قال: «لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يُجِبُكَ. وَلَوْلَا أَنَا لَطَلَّقَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» لكن لماذا قال هذا الكلام؟
الجواب: لأن المقام مقام توبيخ، ولعله رضي الله عنه تأوّل أنه لا يحبها كما يحب عائشة.
ومنها: ما ذكرناه كثيراً من كلمة «لولا أنا» كما قال عمر لحفصة: «لَوْلَا أَنَا لَطَلَّقَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» فما الحكم؟

الجواب: الحكم: أن هذا قاله النبي ﷺ لما أخبر بعذاب عمه أبي طالب قال: «لَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي النَّارِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»^(١)، وهذا جائز؛ أن تقول: لولا أنا، لولا فلان وما أشبه ذلك، بشرط أن يكون هناك تأثير حقيقي، أما إذا لم يكن هناك تأثير حقيقي فلا يجوز، لو قال: لولا الولي في قبره، هذا حرام وشرك، أما شيئاً حقيقياً واقعاً فلا بأس.

ومنها: أن الإنسان قد يمسك زوجته مراعاة لأمر خارجي: من أب أو أخ أو عم أو ما أشبه ذلك؛ لقول عمر: «لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يُجِبُكَ. وَلَوْلَا أَنَا لَطَلَّقَكَ».

ومنها: المبالغة في الإنكار؛ لأن قول عمر: «لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يُجِبُكَ» أشد على حفصة من أن تسقط عليها الجبال، أن يقول لها أبوها: أن الرسول لا يحبك، وحيث يرد علينا إشكال: كيف علم عمر أن الرسول لا يحبها، أو أن هذا من باب التهديد؟

الجواب: هناك احتمال أن الرسول أسرّ إلى عمر: أنه لا يحب حفصة، وهذا عندي بعيد؛ لأن النبي ﷺ لا يقع منه مثل هذا التصرف؛ لما فيه من كسرٍ خاطر عمر، ويحتمل أنه أراد التهديد والمبالغة من أجل ألا تتجرأ على رسول الله ﷺ فيفارقتها؛ وهذا فيه عندي إشكال؛ لأن كون عمر رضي الله عنه يهدد ابنته بهذا الأمر العظيم -أيضاً- بعيد، فالمسألة تحتاج إلى تحرير.

ومنها: رقة حفصة رضي الله عنها حيث بكت بكاءً شديداً لهذه الصدمة الكبيرة، يقول: «فَبَكَتْ بُكَاءً شَدِيدًا». ومنها: جواز اعتزال الرجل نساءه في غرفة خاصة للبعد عنهن حين وقوع المشاكل؛ لأن النبي ﷺ فعل ذلك.

(١) أخرجه البخاري (٦٢٠٨)، ومسلم (٢٠٩) من حديث العباس رضي الله عنه.

ومنها: خشونة العيش بالنسبة لرسول الله ﷺ، أتدرون ما كان سُلَّم هذه المشربة؟ كان جذع نخل يرقى عليه وينزل منه؛ يعني: لا يوجد السلم المعروف الذي له الدَّرَج، بل هو جذع يصعد عليه وينزل منه ﷺ.

ومنها: ألا يدخل الإنسان بيت أحد أو غرفة أحد إلا باستئذان، فإن كان خارج البيت فلا بد أن يستأذن لدخول البيت، وإن كان في البيت، لكنَّ أحدًا في الحجرة قد أغلق عليه الباب، فلا بد أن يستأذن. ومنها: جواز رفع الصوت عند الحاجة؛ لأن عمر لما استأذن له رباح، - لكن لم يجزه - شيئًا رفع صوته حتى يسمعه النبي ﷺ.

ومنها: شدة محبة الصحابة لرسول الله ﷺ؛ حيث إن عمر قال: «لَوْ أَدِنَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَضْرِبَ عُنُقَ حَفْصَةَ». وهي ابنته لضرب عنقها ممًا يدل على شدة محبة الصحابة للرسول ﷺ وتقديهم إيَّاه على الولد بل وعلى النفس، حتى إن عمر رضي الله عنه - نفسه - قال للرسول ﷺ: «وَاللَّهِ إِنَّكَ لَأَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِي»، فقال ﷺ: «لَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ»، فقال له عمر: فَإِنَّهُ الْآنَ، وَاللَّهِ لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي، فقال النبي ﷺ: «الآنَ يَا عُمَرُ»^(١).

ومنها: العمل بالإشارة مع القدرة على الكلام؛ لقوله: «فَأَوْمَأَ إِلَيَّ أَنْ أَزِفَهُ» مع أن الرسول ﷺ يستطيع أن يقول: ارقه باللسان، والعمل بالإشارة من العاجز عن الكلام شرعًا أو حسنًا متفق عليه، فالعاجز عن الكلام حسنًا كالأخرس، والعاجز عن الكلام شرعًا كالمصلي.

النبي ﷺ حين صلى قاعدًا فصلوا خلفه قيامًا، فأشار إليهم أن اجلسوا^(٢)، لكن إذا كان قادرًا، فهل يؤخذ بالإشارة والإيماء؟

الجواب: نعم، يؤخذ إلا في بعض الأشياء التي لا بد فيها من التصريح، فلا يكفى بالإشارة. ومنها: خشونة العيش للرسول ﷺ كما سبق، ولذلك كان مضطجعًا على حصير قد أثر في جنبه ﷺ مع أنه لو شاء لاضطجع على ألين الفرش لكنه لا يريد ذلك يقول: «مَا لِي وَلِلدُّنْيَا»^(٣). ولا يريد أن يفتح على أمته باب الترف؛ لأنه في الترف التلف، ولهذا قال الرسول ﷺ: «وَاللَّهِ مَا الْفَقْرُ أَخْشَى عَلَيْكُمْ، وَإِنَّمَا أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُفْتَحَ عَلَيْكُمْ الدُّنْيَا فَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسَهَا مَنْ كَانَ

(١) أخرجه البخاري (٦٦٣٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٨)، ومسلم (٤١٢).

(٣) أخرجه أحمد (١/١٧٤)، وانظر: «مجمع الزوائد» (١٠/٣٢٦).

قَبْلَكُمْ فَتَهْلِكُكُمْ كَمَا أَهْلَكْتَهُمْ»^(١)، وهذا هو الذي وقع الآن غالب الناس من المسلمين تجد أهم شيء له أن يترف نفسه في المنزل، في الرَّحْل، في كل شيء: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ» ﴿٢٠١﴾ [البقرة: ٢٠١].

ومن أمثلة شظف العيش وخشونته وقلته أن هذه المشربة ليس فيها إلا قبضة من شعير نحو صاع، ومثلها قَرَطًا في ناحية الغرفة مما يدل على أنه ﷺ يكتفي بما تيسر، مع أنه ربما يدخر لأهله نفقتهم لمدة سنة.

ومنها: رقة أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، وذلك بيكائه حيث إن النبي ﷺ كان على هذه الحال الرثة الخشنة، والملوك كسري وغيره على ما هم عليه؛ ولهذا قال: «مَا يُنْكِيكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟» قلت: ... إلى آخر الحديث.

ومنها: أن الله ﷻ يعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب، لكنه لا يعطي الدين إلا من يحب كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ^(٢)، فإن هؤلاء الملوك لا يحبهم الله ﷻ وهم على كفرهم ومع ذلك آتاهم من الدنيا ما آتاهم.

ومنها: تسلية النبي أصحابه المؤمنين فيما فاتهم من نعيم الدنيا حيث قال: «يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَنَا الْآخِرَةُ وَلَهُمُ الدُّنْيَا؟» قلت: بلى.

ومعلوم: أن من له الآخرة فهو الذي له السرور الدائم والنعيم الدائم، أمّا من له الدنيا، فإن الدنيا فانية، كل شيء فانٍ، الكلام يفنى كل حرف ينطق به فانٍ، الأكل يفنى كل لقمة ترفعها من الإناء ذهب وانتهت، والليل يفنى، والنهار يفنى كل شيء في الدنيا إذا تأملته فهو إلى فناء وزوال، لكن نعيم الآخرة ليس كذلك، بل هو بقاء ودوام، نسأل الله أن يجعل لنا ولكم النصيب الأوفى.

ومنها: توفيق عمر رضي الله عنه لإصابة الصواب، حيث قال للرسول ﷺ: «إِنْ كُنْتُ طَلَقْتَهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَكَ وَمَلَائِكَتُهُ وَجِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ، وَأَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَالْمُؤْمِنُونَ مَعَكَ». وهذا يطابق قول الله تعالى: «وَإِنْ تَطَهَّرْتَ عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ» ﴿٥﴾ [التوبة: ٤].

(١) أخرجه البخاري (٣١٥٨)، ومسلم (٢٩٦١).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠٣/٩) من قول ابن مسعود موقوفًا، وهو عند أحمد (٣٨٧/١) مرفوعًا «الترغيب والترهيب» (٢٣١٩).

ومنها: إقرار عمر رضي الله عنه واعترافه بفضل أبي بكر رضي الله عنه حيث قال: «أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَأَبُو بَكْرٍ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهَذَا، لَكِنْ عُمَرُ يَعْرِفُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه أَوْ لِمَنْ يَنْصُرُ النَّبِيَّ ﷺ».

ومنها: أن الإنسان يفرح ويحمد الله إذا وفق للصواب؛ لأن عمر يقول: «قَلَّمَا تَكَلَّمْتُ وَأَحْمَدُ اللَّهَ فِي الْكَلَامِ، إِلَّا رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يُصَدِّقُ قَوْلِي الَّذِي أَقُولُ» وَتَرَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ، فَإِذَا وَفَّقَ الْإِنْسَانُ لِلصَّوَابِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ ﷻ عَلَى هَذِهِ النِّعْمَةِ؛ لِأَن تَوْفِيقَ اللَّهِ لِيَأْهَ لِلصَّوَابِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ أَرَادَ هِدَايَتَهُ، وَهَذِهِ نِعْمَةٌ كَبِيرَةٌ بِخِلَافِ الَّذِي يَجْتَهِدُ وَلَا يَوْفُقُ لِلصَّوَابِ، فَهَذَا وَإِنْ كَانَ مَغْفُورًا لَهُ خَطَاؤُهُ إِذَا بَذَلَ جَهْدَهُ، لَكِنْ لَيْسَ كَالَّذِي يَصِيبُ.

ومنها: عناية الله تبارك وتعالى لرسوله ﷺ حيث انتصر له هذا الانتصار في قوله: «وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ» (١٦) وَأَخْطَأَ بَعْضُ الْجُهَّالِ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمِ كَيْدِ النِّسَاءِ، وَأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَدْفَعْ كَيْدَهُنَّ إِلَّا بِهَذَا.

فيقال: تَبَّ لِهَذَا الْفَهْمِ، إِنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ كَافٍ أَنْ يَرُدَّ كَيْدَ النِّسَاءِ، وَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِفَارِ قَرِيشٍ، وَهُمْ أَشَدُّ عِتْوًا وَغِلْظَةً وَإِذَاءً لِلرَّسُولِ ﷺ: «هُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا» (١٧) «وَإَكِيدُ كَيْدًا» (١٨) الطَّبَا: ١٥- ١٦. لَكِنْ الْمُرَادُ بِهَذَا: بَيَانُ مَنَزَلَةِ الرَّسُولِ ﷺ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْصُرُهُ بِكُلِّ مَا يَكُونُ مِنْ وَسَائِلِ النَّصْرِ: «فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ» (١٩).

ومنها: شدة وقع تطبيق النبي ﷺ لنسائه لو وقع؛ ولهذا تساءل عنه عمر رضي الله عنه قال: «أَطْلَقْتَهُنَّ؟» قال: «لَا».

ومنها: أن الإنسان ينبغي له أن يزيل الهم والغم عن غيره ويكشف الكرب باستئذان عمر رضي الله عنه للنبي ﷺ أن ينزل للناس فيخبرهم أنه لم يطلق نساءه.

ومنها: أنه ينبغي للإنسان أن يحاول إزالة الغضب والهم والغم عن أخيه؛ لأن عمر رضي الله عنه ما زال يكلم النبي ﷺ حتى انحسر الغضب عن وجهه وزال عنه الهم والغم.

ومنها: أدب أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه مع رسول الله ﷺ حيث إنه لم يتجرأ أن يخبر الناس إلا بعد استئذان النبي ﷺ.

ومنها: أن هذا الجذع كان النزول منه صعب، يحتاج إلى أن ينزل الإنسان منه شيئاً فشيئاً، ويتشبث به ويتمسك؛ لئلا يسقط، لكنه على الرسول ﷺ كأنما يمشي على الأرض، فيكون هذا آية من آيات النبي ﷺ: أن هذا الجذع الذي لا ينزل عليه الإنسان إلا بمشقة كان ينزل منه الرسول ﷺ كأنما يمشي على الأرض، وهذا من آيات الله بلا شك؛ لأن هذا لا يمكن للإنسان أن يدركه بنفسه.

ومنها: أن الشهر يكون تسعة وعشرين يوماً، فهل يؤخذ بالأقل فيمن نذر أن يصوم شهراً أو آل ألا يكلم فلاناً شهراً؟ أو يؤخذ بالأصل وهو بقاء الشهر؟

الجواب: الثاني: أنه لا يؤخذ بالأقل، وإنما يؤخذ بتمام الشهر، دليل ذلك قول النبي ﷺ: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»^(١) لكن هذا الشهر الذي وقع فيه الإيلاء بالنسبة للرسول ﷺ كان تسعة وعشرين يوماً.

ومنها: أنه ينبغي رفع الصوت إذا دعت الحاجة إليه؛ لقول عمر رضي الله عنه فقمت على باب المسجد فناديتُ بأعلى صوتي: لَمْ يُطَلَّقْ رَسُولُ اللَّهِ نِسَاءهُ فَيَتَرْتَبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَصَالَ الصَّوْتُ الْمَطْلُوبُ سَمَاعَهُ بِوَاسِطَةِ مُكَبِّرِ الصَّوْتِ الْمَوْجُودِ الْآنَ مِنَ السَّنَةِ، ويدلُّ لهذا: أن الرسول ﷺ في غزوة حنين أمر العباس بن عبد المطلب، وكان رفيع الصوت أن ينادي في الناس بالرجوع، فنادى فيهم بالرجوع^(٢).

ومنها: الأمر المهم وهو: أنه من الناس من هو مُتَسَرِّعٌ في إذاعة الأمور: الأمن أو الخوف فقد ينادي بالأمن والواقع الخوف، أو بالخوف والواقع الأمن، قال الله تعالى: «وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ»^[النحل: ٨٣]. فيرجع إلى أهل الرأي والعلم والإيمان والخبرة، ولا يتسرع في الأحاديث، لا أريد أحاديث الرسول، ولكن في الأحاديث التي تقع بين الناس؛ ولهذا جاء في الحديث: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»^(٣)، والإنسان ينبغي له أن يتأنى في الأمور، كم من خبر لم يكن له أصل فيندم الإنسان إذا حدث أو إذا بنى عليه الأمور.

وسنها: أن العلماء من أولي الأمر؛ لقوله: «وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ» ولا شك أن العلماء من ولاة الأمور؛ لأنهم يتولون أمور الناس ببيان الشريعة والدعوة إليها، وذووا السلطة من ولاة الأمور بلا شك؛ لأنهم يتولون تنفيذ الشريعة والزام الناس بها، فالناس بحاجة لهؤلاء وهؤلاء، في حاجة إلى أهل العلم لينبئوا لهم، وفي حاجة إلى الأمراء ليلزموهم بالشريعة، وقد قيل:

لولا الخلافة لم تأمن لنا سبل وكان أضعفنا نهباً لأقواننا

(١) أخرجه البخاري (١٩٠٠)، ومسلم (١٠٨٠) من حيث ابن عمر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٧٥).

(٣) سبق تخريجه في «المقدمة».

ويقال: إن عبد الملك كان عنده أناس فمر عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ اللهُ، فلما أدبر قال بعض الحاضرين من الوشاة: يا أمير المؤمنين هذا الرجل قد قال:

وَهَلْ أَفْسَدَ الدِّينَ إِلَّا الْمُلُوكُ وَأَحْبَارُ سُوءٍ وَرَهَبَانَا

فغضب: كيف يقول هذا الكلام؟ ما أفسد الدين إلا الملوك، والأخبار: وهم العلماء، والرهبان: وهم العباد، فلما رأى بعض الحاضرين تأثره، وكان جليس خير، قال: يا أمير المؤمنين هذا الرجل هو الذي قال:

لَوْلَا الْخِلَافَةُ لَمْ تَأْمَنْ لَنَا سَبِيلٌ وَكَانَ أَضْعَفْنَا نَهَبًا لِأَقْوَانَا

فارتاح الخليفة وزال في قلبه من عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ اللهُ، المهم: أن العلماء لا شك أنهم ولاية أمر، وأن الأمراء لا شك أنهم ولاية أمر، حتى إن الرسول ﷺ أمر المسافرين إذا كانوا ثلاثة أن يؤمروا أحدهم^(١)، لئلا تكون المسألة قَوْضَى.

ومنها: جواز ثناء الإنسان على نفسه بشرط أن يكون صادقاً في ذلك؛ لقوله: «فَكُنْتُ أَنَا اسْتَبْطُتُ»، ولقوله أيضاً: إن الله ﷻ يصدقه فيما يقول: لكن بشرط أن يكون صادقاً في ذلك، وقد قال عبد الله بن مسعود: لَوْ أَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ مِنِّي تَنَى لَهُ الْإِبِلُ -يعني: لقصدته-^(٢) وما أراد أن يشي على نفسه، ولكن أراد أن يبين منزلته من كتاب الله، وأن يحث الناس على طلب العلم وتلقيه حتى من البعيد.

على كل حال: الحديث فيه فوائد كثيرة عند التأمل، لكن هذا ما يسر الله ﷻ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ:

٣١- (...) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ -يَعْنِي: ابْنَ بِلَالٍ- أَخْبَرَنِي يَحْيَى، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ بْنُ حُنَيْنٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُ قَالَ: مَكُنْتُ سَنَةً، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنْ آيَةٍ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَسْأَلَهُ هَيْهَ لَهُ حَتَّى خَرَجَ حَاجًّا فَخَرَجْتُ مَعَهُ فَلَمَّا رَجَعَ فَكُنَّا يَبْغِضُ الطَّرِيقَ عَدَلًا إِلَى الْأَرَاكِ لِحَاجَةِ لَهُ، فَوَقَفْتُ لَهُ حَتَّى فَرَغَ، ثُمَّ

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٥٨/٤) من قول عمر رَحِمَهُ اللهُ، وعزاه العجلوني في «كشف الخفاء» (١٠٣/١) للطبراني من حديث ابن مسعود.

(٢) أخرجه مسلم (٦٤٨٧).

سِرْتُ مَعَهُ فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ اللَّتَانِ تَظَاهَرَتَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَزْوَاجِهِ؟ فَقَالَ: تِلْكَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ. قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: وَاللَّهِ، إِنْ كُنْتُ لِأُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ هَذَا مِنْذُ سَنَةٍ فَمَا أَسْتَطِيعُ هَيْئَةً لَكَ. قَالَ: فَلَا تَفْعَلْ مَا ظَنَنْتَ أَنَّ عِنْدِي مِنْ عِلْمٍ فَسَلْنِي عَنْهُ، فَإِنْ كُنْتُ أَعْلَمُهُ أَخْبِرْتُكَ. قَالَ: وَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ إِنْ كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَا نَعُدُّ لِلنِّسَاءِ أَمْرًا حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِنَّ مَا أَنْزَلَ وَقَسَمَ لَهُنَّ مَا قَسَمَ قَالَ: قَبِينَا أَنَا فِي أَمْرِ الْبَيْتِ إِذْ قَالَتْ لِي امْرَأَتِي: لَوْ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا فَقُلْتُ لَهَا: وَمَا لِكَ أَنْتِ وَلِمَا هَاهُنَا؟ وَمَا تَكَلِّفُكِ فِي أَمْرِ أُرِيدُهُ؟ فَقَالَتْ لِي: عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ مَا تُرِيدُ أَنْ تُرَاجِعَ أَنْتِ وَإِنْ ابْتَسَكَ لَتُرَاجِعِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَظَلَ يَوْمَهُ غَضَبَان. قَالَ عُمَرُ: فَأَخَذُ رِدَائِي ثُمَّ أَخْرَجُ مَكَانِي حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ لَهَا: يَا بَيْتُهُ إِنَّكَ لَتُرَاجِعِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَظَلَ يَوْمَهُ غَضَبَان؟ فَقَالَتْ حَفْصَةُ: وَاللَّهِ، إِنَّا لَتُرَاجِعُهُ. فَقُلْتُ: تَعْلَمِينَ أَنِّي أَحْذَرُكَ عُقُوبَةَ اللَّهِ وَغَضَبَ رَسُولِهِ يَا بَيْتُهُ لَا يَغُرُّكَ هَذِهِ الَّتِي قَدْ أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا وَحُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهَا. ثُمَّ خَرَجْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ لِقَرَاتِي مِنْهَا فَكَلَّمْتُهَا فَقَالَتْ لِي أُمُّ سَلَمَةَ: عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ قَدْ دَخَلْتَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَبْتَغِي أَنْ تَدْخُلَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَزْوَاجِهِ. قَالَ: فَأَخَذْتَنِي أَخَذًا كَسَرْتَنِي عَنْ بَعْضِ مَا كُنْتُ أَجِدُ، فَخَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهَا وَكَانَ لِي صَاحِبٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، إِذَا غِبْتُ أَتَانِي بِالْخَبَرِ، وَإِذَا غَابَ كُنْتُ أَنَا آتِيَةً بِالْخَبَرِ، وَنَحْنُ جَبِيذٌ نَتَخَوَّفُ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ غَسَّانَ، ذَكَرَ لَنَا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَسِيرَ إِلَيْنَا، فَقَدِ امْتَلَأَتْ صُدُورُنَا مِنْهُ، فَاتَى صَاحِبِي الْأَنْصَارِيُّ بَدَقُ الْبَابِ وَقَالَ: افْتَحِ افْتَحِ. فَقُلْتُ: جَاءَ الْغَسَّانِيُّ؟ فَقَالَ: أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ اغْتَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَزْوَاجَهُ. فَقُلْتُ: رَغِمَ أَنْفُ حَفْصَةَ وَعَائِشَةَ. ثُمَّ أَخَذْتُ نَوِييَ فَأَخْرَجْتُ، حَتَّى جِئْتُ إِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَشْرِيبَةٍ لَهُ يُرْتَقَى إِلَيْهَا بِعَجَلَةٍ وَغِلَامٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَدُ عَلَى رَأْسِ الدَّرَجَةِ فَقُلْتُ: هَذَا عُمَرُ. فَأَذِنَ لِي. قَالَ عُمَرُ: فَقَصَصْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْحَدِيثَ، فَلَمَّا بَلَغْتُ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ تَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّهُ لَعَلَى حَصِيرٍ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ، وَتَحْتَ رَأْسِهِ وَسَادَةٌ مِنْ أَدَمٍ حَشَوْهَا لَيْفٌ، وَإِنَّ عِنْدَ رِجْلَيْهِ قَرْطًا مَضْبُورًا، وَهَيْدَ رَأْسِهِ أُمْبًا مُتَلَقَّةٌ قَرَأْتُ أَنْتِ الْحَصِيرَ فِي جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَكَيتُ فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكِ؟». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كَسَرَى وَتَبَصَّرَ فِيمَا هُمَا فِيهِ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ؟ فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَهَا الدُّنْيَا وَلَكَ الْآخِرَةُ؟!».

❦ قول أم سلمة: «عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ قَدْ دَخَلْتَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَبْتَغِي أَنْ تَدْخُلَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَزْوَاجِهِ». هذا التوبيخ عجيب من أم سلمة رضي الله عنها يعني: تقول: أنت تدخل في كل شيء، لكن نحن نعلم أن عمر رضي الله عنه يرى أن هذا مما يعنيه ويهمه، فلا يدخل في حديث:

«مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ» (١).

﴿ ٥٥٥ ﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُيَيْدِ بْنِ حُثَيْنٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَقْبَلْتُ مَعَ عُمَرَ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبِمَرِّ الظَّهْرَانِ. وَمَسَاقِ الْحَدِيثِ بِطَوِيلِهِ كَنَحْوِ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ: شَأْنُ الْمَرْأَتَيْنِ قَالَ: حَفْصَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ. وَزَادَ فِيهِ: وَأَتَيْتُ الْحَجَرَ فَإِذَا فِي كُلِّ نَيْتٍ بَكَاءٌ. وَزَادَ أَيْضًا: وَكَانَ أَلَى مِنْهُنَّ شَهْرًا، فَلَمَّا كَانَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ نَزَلَ إِلَيْهِنَّ.

٣٣- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ سَمِعَ عُيَيْدَ بْنَ حُثَيْنٍ - وَهُوَ مَوْلَى الْعَبَّاسِ - قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ، عَنِ الْمَرْأَتَيْنِ اللَّتَيْنِ تَظَاهَرَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَبِثْتُ سَنَةً مَا أَجِدُ لَهُ مَوْضِعًا حَتَّى صَحِبْتُهُ إِلَى مَكَّةَ، فَلَمَّا كَانَ بِبِمَرِّ الظَّهْرَانِ فَهَبَ بِقَضِي حَاجَتَهُ، فَقَالَ: أَذِرْنِي بِإِدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ وَرَجَعَ ذَعَبْتُ أَصْبُ عَلَيْهِ، وَذَكَرْتُ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْمَرْأَتَيْنِ؟ فَمَا قَضَيْتُ كَلَامِي، حَتَّى قَالَ: عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ.

٣٤- (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي عُمَرَ - وَتَقَارَرَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نُورٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرْأَتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَوَلَّيَا إِلَى اللَّهِ فَتَدَّ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التَّحْوِيلُ: ٤]. حَتَّى حَاجَّ عُمَرَ وَحَاجَّجَتْ مَعَهُ، فَلَمَّا كُنَّا بِبِمَرِّ الظَّهْرَانِ عَدَلَ عُمَرَ وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِإِدَاوَةٍ فَتَبَرَّرَ، ثُمَّ أَتَانِي فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ فَنَوَّضًا، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْمَرْأَتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَيْنِ قَالَ اللَّهُ ﷻ لِهَمَّا: ﴿إِنْ تَوَلَّيَا إِلَى اللَّهِ فَتَدَّ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا﴾؟ قَالَ عُمَرُ: وَاعْجَبَا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ - قَالَ الزُّهْرِيُّ: كَرِهَ وَاللَّهُ مَا سَأَلَهُ عَنْهُ وَلَمْ يَكْتُمْهُ - قَالَ: هِيَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ. ثُمَّ أَخَذَ يَسُوقُ الْحَدِيثَ قَالَ: كُنَّا مَعَشَرَ قُرَيْشٍ قَوْمًا نَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِيهِمْ نِسَاؤُهُمْ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ. قَالَ: وَكَانَ مَنْزِلِي فِي بَيْتِ أُمِّ بَيٍّ بْنِ زَيْدٍ بِالْعَوَالِي، فَتَغَضَّبْتُ يَوْمًا عَلَى امْرَأَتِي فَإِذَا

هِيَ تُرَاجِعُنِي، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي. فَقَالَتْ: مَا تُنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ، فَوَاللَّهِ إِنْ أَزَوَّاجَ النَّبِيِّ ﷺ لِكِرَاجِعَتِهِ وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ. فَاذْهَبِي عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ: أَتُرَاجِعِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ. فَقُلْتُ: أَتَهْجُرُهُ إِحْدَاكُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. قُلْتُ: قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْكُمْ وَخَيْرٌ، أَتَأْمَنُ إِحْدَاكُنَّ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِيُغْضِبَ رَسُولَهُ ﷺ فَإِذَا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ؟ لَا تُرَاجِعِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَسْأَلِيهِ شَيْئًا، وَسَلِّبِي مَا بَدَا لَكَ، وَلَا يَغُرُّكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْسَمَ وَأَحَبَّ إِلَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ - يُرِيدُ عَائِشَةَ - قَالَ: وَكَانَ لِي جَارٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَكُنَّا نَتَنَاقَبُ النَّزُولَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَنْزِلُ يَوْمًا وَآنِزِلُ يَوْمًا، فَيَأْتِينِي بِخَبَرِ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ وَآتِيهِ بِعَمَلِ ذَلِكَ، وَكُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ غَسَّانَ تَنْعَلُ الْخَيْلَ لِيَتَفَرَّقُوا فَنَزَلَ صَاحِبِي، ثُمَّ أَتَانِي عِشَاءً فَضْرَبَ بِلَاحِي، ثُمَّ نَادَانِي فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ: حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ. قُلْتُ: مَاذَا؟ أَجَاءَتْ غَسَّانُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَأَطْوَلُ طَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ. فَقُلْتُ: قَدْ خَابَتْ حَفْصَةُ وَخَيْرٌ، قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ هَذَا كَائِنًا حَتَّى إِذَا صَلَّيْتُ الصُّبْحَ شَدَدْتُ عَلَيَّ يَدَايَ، ثُمَّ نَزَلْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ وَهِيَ تَبْكِي، فَقُلْتُ: أَطْلَقَكُنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: لَا أَزْدِي مَا هُوَ ذَا مُعْتَرِلٍ فِي هَذِهِ الْمَشْرِيقِ. فَأَتَيْتُ غُلَامًا لَهُ أَسْوَدَ فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنُ لِعَمْرٍ. فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمْتُ، فَاذْهَبِي حَتَّى أَتِيَهُ ثُمَّ أَتَيْتُ الْمُنْبَرَّ فَجَلَسْتُ، فَإِذَا عِنْدَهُ رَهْطٌ جُلُوسٌ يَتَكَلَّمُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضِهِمْ، فَجَلَسْتُ قَلِيلًا، ثُمَّ عَلَنِي مَا أَجِدُ، ثُمَّ أَتَيْتُ الْغُلَامَ فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنُ لِعَمْرٍ. فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ. فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمْتُ. فَوَلَّيْتُ مُنْبَرًا فَإِذَا الْغُلَامُ يَدْعُونِي فَقَالَ: ادْخُلْ فَقَدْ أَذِنَ لَكَ، فَدَخَلْتُ فَسَلَّمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ مُتَكَبِّرٌ عَلَى رَمْلِ حَصِيرٍ قَدْ أَثَرُ فِي جَنْبِهِ فَقُلْتُ: أَطْلَقْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ نِسَاءَكَ؟ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَقَالَ: لَا. فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، لَوْ رَأَيْتُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكُنَّا مَعَشَرٌ قُرَيْشٍ قَوْمًا تَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا بِتَعْلَمُنَ مِنْ نِسَائِهِمْ، فَتَغَضَّبْتُ عَلَى أَمْرَاتِي يَوْمًا، فَإِذَا هِيَ تُرَاجِعُنِي فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي. فَقَالَتْ: مَا تُنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ؟ فَوَاللَّهِ إِنْ أَزَوَّاجَ النَّبِيِّ ﷺ لِكِرَاجِعَتِهِ وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ. فَقُلْتُ: قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَخَيْرٌ، أَتَأْمَنُ إِحْدَاهُنَّ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِيُغْضِبَ رَسُولَهُ ﷺ فَإِذَا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ: لَا يَغُرُّكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْسَمَ مِنْكَ وَأَحَبُّ إِلَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ. فَتَبَسَّمَ أُخْرَى فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَجَلَسْتُ فَرَفَعْتُ رَأْسِي فِي الْبَيْتِ، فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ إِلَّا أَهْبَاءَ ثَلَاثَةٍ فَقُلْتُ: ادْعُ اللَّهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ يُوسِّعَ عَلَيَّ أَمْرِي، فَقَدْ وَسَّعَ عَلَيَّ فَارِسَ وَالرُّومَ، وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ، فَاسْتَوَى

جَالِسًا ثُمَّ قَالَ: «أَفَبِي شَكُّ أَنْتَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟ أَوَلَيْكَ قَوْمٌ عَجَلَتْ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا». فَقُلْتُ: اسْتَغْفِرْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ. وَكَانَ أَقْسَمَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا مِنْ شِدَّةِ مُوجِدِنِهِ عَلَيْهِنَّ. حَتَّى عَاتَبَهُ اللَّهُ ﷻ.

قوله تعالى: ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التجسس: ٤٤]. أين جواب الشرط؟
الجواب: أن بعض الناس يظن أنه قوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ﴾، والأمر ليس كذلك بل هو محذوف
(إن توبا إلى الله فهو خير لكما فقد صغت قلوبكم)؛ يعني: هذا ليس جواب الشرط: بل هو بيان
السبب، هذا لا بد من التوبة منه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥- (١٤٧٥) قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا مَضَى تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَدَأَ بِي فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا، وَإِنَّكَ دَخَلْتَ مِنْ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ أَغْلُثُنَ. فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، ثُمَّ قَالَ: يَا عَائِشَةُ إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبُوكَ». ثُمَّ قَرَأَ عَلَيَّ الْآيَةَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ﴾ [الاحزاب: ٥٩]. حَتَّى بَلَغَ «أَجْرًا عَظِيمًا» قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ عَلِمَ وَاللَّهِ أَنَّ أَبُوبِي لَمْ يَكُنْ لِيَأْمُرَنِي بِفِرَاقِهِ قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَوْفِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبُوبِي؟ فَأَتَانِي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدارَ الْآخِرَةَ. قَالَ مَعْمَرٌ: فَأَخْبَرَنِي أَبُو بَرْزَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَا تُخْبِرُ نِسَاءَكَ أَنِّي اخْتَرْتُكَ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَرْسَلَنِي مُبَلِّغًا، وَلَمْ يَرْسَلْنِي مُتَعَمِّيًا». قَالَ فَتَاةٌ: صَغَتْ قُلُوبُكُمَا، مَالَتْ قُلُوبُكُمَا^(١).

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٨٣/٩):

قَوْلُهُ: «وَأَحَبُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ». الْمَعْنَى: لَا تَغْتَرِّي بِكَوْنِ عَائِشَةَ تَفْعَلُ مَا نَهَيْتُكَ عَنْهُ فَلَا يُؤَاخِذُهَا بِذَلِكَ فَإِنَّهَا تَدْبِلُ بِجَمَالِهَا وَمَحَبَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا، فَلَا تَغْتَرِّي أَنَّكَ بِذَلِكَ لَا اخْتِمَالُ أَنْ لَا تَكُونِي عِنْدَهُ فِي تِلْكَ الْمَثَرَةِ، فَلَا يَكُونُ لَكَ مِنَ الْإِذْلَالِ مِثْلُ الَّذِي لَهَا. وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ أَتَيْنِ مِنْ هَذَا وَلَفْظُهُ «وَلَا يَغُرُّكَ هَذِهِ الَّتِي أَعْجَبَتْهَا حُسْنُهَا حُبَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهَا» وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ «أَعْجَبَتْهَا حُسْنُهَا وَحُبَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» بِوَاوٍ الْعَطْفِ وَهِيَ أَتَيْنِ، وَفِي رِوَايَةِ الطَّيَالِسِيِّ «لَا تَغْتَرِّي بِحُسْنِ

عَائِشَةُ وَحُبَّ رَسُولِ اللَّهِ إِيَّاهَا» وَعِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى «إِنَّهُ لَيْسَ لَكَ مِثْلُ حُظْوَةِ عَائِشَةَ وَلَا حُسْنِ زَيْنَبَ» يَعْنِي: بِنْتُ جَحْشٍ، وَالَّذِي وَقَعَ فِي رِوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ وَالطَّبَّالِيِّ يُؤَيِّدُ مَا حَكَاهُ الشَّهْلِيُّ عَنْ بَعْضِ الْمَشَائِخِ أَنَّهُ جَعَلَهُ مِنْ بَابِ حَذْفِ حَرْفِ الْعَطْفِ وَاسْتَحْسَنَهُ مَنْ سَمِعَهُ وَكَتَبُوهُ حَاشِيَةً، قَالَ الشَّهْلِيُّ: وَلَيْسَ كَمَا قَالَ، بَلْ هُوَ مَرْفُوعٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْفَاعِلِ الَّذِي فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ وَهُوَ هَذِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا يَغُفِّرُكَ هَذِهِ» فَهَذِهِ فَاعِلٌ وَ«الَّتِي» نَعْتٌ وَ«حُبٌّ» بَدَلُ اسْتِمَالٍ كَمَا تَقُولُ أَعْجَبَنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَوْمٌ فِيهِ وَسَّرَنِي زَيْدٌ حُبَّ النَّاسِ لَهُ. اهـ

الإشكال قوله: «وَلَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يُحِبُّكَ»؛ يعني: يمكن أن تقول: لا يحبك كحب عائشة، ولا بد أن نحملها على هذا؛ لأنه لا يمكن أن يقسم أنها علمت أنه لا يحبها مطلقاً هذا بعيد؛ لكن المعنى: لا يحبك كحب عائشة، وحينئذ يزول الإشكال، وأما قوله: «وَلَوْ لَا أَنَا لَطَلَّقَكِي» فهذا محل إشكال، ولكنه في الحقيقة ليس بإشكال؛ لأن الإنسان قد يمسك المرأة من أجل مراعاة أهلها وإن كانت ليست عنده بتلك المنزلة، لكن مراعاة لأهلها والحمد لله، وأنا أتمنى: لو أن هذا الحديث يجمع الروايات فيه، وندخل بعضها في بعض يكون جيد مثل ما يفعل الألباني أحياناً في صفة حج النبي ﷺ وغيره لأجل أن تستكمل الروايات؛ لأن فيه فوائد عظيمة، ما كان الإنسان يصدق مثلاً أن الإنسان لو رأته غاضباً أو مهموماً ما أن تأتي له بشيء يضحكه، هذه لو نقلوها عند الناس لرأوا هذا الشيء مستنكراً، لكنه في الواقع ليس بمستنكر ومن السنة التي أقرها الرسول ﷺ وأشياء كثيرة وفيه فوائد عظيمة، من يحقق هذا التمني؟!



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٦) بَابُ الْمَطْلَقَةِ ثَلَاثًا لَا نَفَقَةَ لَهَا

المطلقة إذا كانت رجعية فلها النفقة؛ لأنها زوجة كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَسُؤْلُهُنَّ مِنْ أَمْوَالِكِنَّ لَا يَمْلِكُنَّ أَنْ يُنْفِقْنَ مِنْهَا شَيْئًا وَلَهُنَّ مِيرَاثُنَّ مِمَّا تَرَكُوا وَلِأُولَئِكَ الْفَرِيقِ الْاِثْنَيْنِ﴾ [النساء: ٢٢٨]. فسمي الله المطلق طلاقاً رجعياً بعللاً للزوجة المطلقة فتجب نفقتها بكل حال سواء كانت حاملاً أم حائلاً.

وأما المعتدة للوفاة فليس لها نفقة مطلقاً سواء كانت حاملاً أم حائلاً، لكن إن كانت حاملاً فلها النفقة من ميراث حملها، وإن كانت غير حامل فنفتها على نفسها، وأما المطلقة الباتنة،

المفارقة بينونة، فهذه إذا كانت حاملاً فلها النفقة على زوجها، وإن كانت حائلاً فليس لها نفقة.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦- (١٤٨٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سَفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ، وَهُوَ غَائِبٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكَيْلُهُ بِشَعِيرٍ فَسَخَطَتْهُ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ. فَبَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ». فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ ثُمَّ قَالَ: «تِلْكَ أَمْرَاءُ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي، اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضْمِينِ يَتَابِكَ، فَإِذَا حَلَلْتَ فَأَذْنِي». قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ: أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُغْلُوكَ لَا مَالَ لَهُ، أَنْكِحِي أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ». فَكَرِهَتْهُ ثُمَّ قَالَ: «أَنْكِحِي أَسَامَةَ». فَكَرِهَتْهُ فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا، وَاعْتَبَطْتُ بِهِ.

هذا الحديث فيه مباحث:

الأول: قوله: طلقها البتة؛ أي: طلاقاً هو البتة؛ يعني: آخر ثلاث تطليقات، وليس المعنى: أنه أنت طالق البتة؛ لأنه لو قال: أنت طالق البتة، والصواب: أنه يقع واحدة، ولا يقع بائناً؛ وذلك لأن البينونة وعدم البينونة ليس إلى الإنسان، ولكن إلى الله ﷻ، فليس كل من أراد أن يطلق يقول: هو طلاق بته أبداً، طلاق البتة هو ما جعله الله تعالى طلاقاً بائناً، وعلى هذا يكون معنى طلقها البتة؛ أي: آخر ثلاث تطليقات.

ومن فوائد هذا الحديث: جواز طلاق الغائب، وأنه لا يشترط في الطلاق أن يوجه المرأة به فلو طلقها وهو غائب بكتابة أو شهود أو غير ذلك وقع الطلاق.

ومنها: جواز التوكيل في الإنفاق على الأهل، بقوله: «فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكَيْلُهُ...» إلى آخره.

ومنها: أن المرأة إذا أعطيت نفقة دون ما يجب لها، فلها أن تردها وتطلب النفقة الملائمة لها، وكيف تكون الملائمة؟ هل المعتبر حال الزوج؟ أو حال الزوجة؟ أو حالهما؟ في هذا للعلماء ثلاثة أقوال:

الأول: أن المعتبر حال الزوج، فالغني يجب عليه نفقة غنى، ولو كانت زوجته من الفقراء،

والفقير لا يلزمه نفقة غني ولو كانت زوجته من الأغنياء.

والقول الثاني: أن المعتبر حال الزوجة، فالفقير نلزمه نفقة الغني إذا كانت زوجته غنية، والغني نلزمه نفقة فقير إذا كانت زوجته فقيرة.

والقول الثالث: أن المعتبر حالهما فعلى الغني مع الغنية نفقة غني، وعلى الفقير مع الفقيرة نفقة فقير، وعلى الغني مع الفقيرة نفقة الوسط، والعكس كذلك الوسط، والصحيح الذي دلَّ عليه القرآن: أن المعتبر حال الزوج؛ لقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُتَّقِ مِمَّا مَلَكَتْهُ يَدَايَاهُ وَلَا يَلْبِسْ أَثَرَةَ فَقْرِهِ أَفَظَنَّا بكَ عِندَ رَبِّكَ شَيْئًا﴾ [النساء: ٧].

ومنها: جواز القسم بدون استقسام؛ لقول الوكيل: «والله ما لك علينا من شيء».

ومنها: أن المرجع إلى الله ورسوله؛ لأن المرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فذكرت له ذلك.

ومنها: أن المبتوتة - وهذا هو الشاهد - ليس لها نفقة؛ لقول النبي ﷺ: «لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ».

فإن قال قائل: هذا يقتضي ألا نفقة للمبتوتة مطلقاً ولو حاملاً؟

فالجواب: الأمر ليس كذلك؛ لأن هذا يحتمل أن الرسول ﷺ كان عالماً بحالها، وأنها غير

حامل؛ لأن الله يقول: ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَتْ حَمْلًا فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [النساء: ٦].

ومنها: جواز إفتاء المفتي بما يعلم من حال المستفتي، بدون استفصال؛ لأن الاستفصال مع

العلم بالحال وعدم التغير لا يحتاج إلى التطويل بلا فائدة، أما القاضي فلا يحكم بعلمه؛ يعني: لو

تخاصم رجلان عند القاضي، والقاضي يعلم أن زياداً له الحق على عمرو، فإنه لا يحكم له بذلك،

فلو ادَّعى زيد على عمرو عند القاضي أنه اقترض منه ألف درهم والقاضي يعلم هذا، فهل يحكم

لزيد على عمرو بألف عند المخاصمة؟

الجواب: لا يحكم، فإن قيل: الآن ستوجه الدَّعوى على المدَّعى عليه، وإذا حلف انتهت

الخصومة، فماذا يصنع القاضي في هذه الحال؟

قال العلماء: في هذه الحال يحوّل المسألة إلى قاضي آخر، ويكون هو شاهداً، وإذا شهد مع

يمين المدَّعى حُكِمَ له، أما المفتي فله أن يفتي لعلمه؛ ولذلك تجوز الفتوى على الغائب، ولا

يجوز الحكم على الغائب.

ومنها: أن البائن لا يلزمها أن تعتد في بيت زوجها؛ لأن النبي ﷺ أمرها أن تعتد في بيت أم

شريك، فلو أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً؛ يعني: آخر طليقة فهل يلزمها أن تبقى؟

الجواب: لا، لا يلزمها أن تبقى في بيته، ولكن تذهب إلى أهلها ولا بأس، أما الرجعية فليزِمها

أن تبقى في البيت إذا طلق الإنسان زوجته طلاقاً رجعيّاً لزمها أن تبقى في البيت ولا تخرج؛ لقول الله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾ [النِّسَاء: ١].

ومنها: جواز دخول الرجال على المرأة؛ لقوله ﷺ: «تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي»؛ يعني: يأتون إليها كثيراً، ولكن يشترط ألا يخلو^(١) الرجل بها وهو من غير محارمها، ومن أين اشترطنا هذا؟ من نصوص أخرى؛ لأن الشريعة يكمل بعضها بعضاً.

ومنها: أنه لا يجب على المرأة أن تحتجب عن الأعمى؛ لقوله ﷺ: «اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ يَدَاكَ». وعلى هذا إذا كان لا يجب عليها أن تحتجب منه، فيجوز لها أن تنظر إليه، وهو كذلك، فيتفرع على هذه الفائدة فائدة أخرى وهي: أن المرأة يجوز لها أن تنظر إلى الرجل إلى وجهه وإلى رأسه، وكفه وذراعه، وساقه وقدمه، إلا إذا كان نظرها نظر شهوة أو نظر متعة، فلا يجوز؛ لقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَقْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ [النِّسَاء: ٣١].

ومنها: أنه يجوز للرجل أن يقول للمعتدة إذا فرغت من العدة: فأخبريني، وهذا نوع من التعريض في الخطبة، فالمعتدة البائن يجوز في حقها أن تخطب تعريضاً لا تصريحاً، ويدل لهذا قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ وَأَكْتَسَرَ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [النِّسَاء: ٢٣]. فاما الرجعية فإنه لا يجوز لأحد خطبتها لا تصريحاً ولا تعريضاً.

أما البائن يجوز أن تخطب تعريضاً لا تصريحاً، ويجوز لمن تحل له أن يخطبها تصريحاً وتعريضاً، وهو زوجها، مثال ذلك: رجل طلق امرأته أول مرة على غير عوض، فهل يجوز لغيره أن يخطبها؟

الجواب: لا يجوز، لا تصريحاً ولا تعريضاً؛ لأنها زوجة.

المثال الثاني: رجل مات عن زوجته وهي في الحداد، فيجوز لغيره أن يخطبها تعريضاً لا تصريحاً فيقول مثلاً: أنت امرأة طيبة وأنا أرغب في مثلك، فهذا تعريض، أو يقول: إذا فرغت العدة فأعلميني، هذا أيضاً تعريض، ومثال البائن التي تحل لزوجها أن يطلقها على عوض، فالمرأة إذا طلقها زوجها على عوض لا يملك رجعتها؛ لأن هذا العوض كسرها نفسها من زوجها؛ ولهذا سمّاه الله افتداءً، فإذا كانت اشترت نفسها من زوجها ملكت نفسها، فيجوز لزوجها أن يخطبها

(١) سئل الشيخ رحمه الله: عن معنى قوله ﷺ: «يَغْشَاهَا أَصْحَابِي»؟

فأجاب رحمه الله قائلاً: أم شريك ~~فيها~~ كانت كذلك؛ لأنها كانت تصنع طعاماً لهم، وهي -أيضاً- امرأة كبيرة لكن فاطمة ليست كذلك.

تصريحًا وتعريضًا وأن يعقد عليها النكاح.

ومنها: أنه يجوز أن يتوارد على المرأة خاطبان فأكثر؛ لأن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها توارد عليها ثلاثة: معاوية بن أبي سفيان، وأبو جهم، وأسامة بن زيد رضي الله عنه.

فإن قال قائل: أليس من المعلوم: أنه لا يجوز أن يخاطب الإنسان على خطبة أخيه؟ قلنا: بلى، لكن هؤلاء خطب بعضهم هذه المرأة وهو لا يعلم أنها مخطوبة أو لا يعلم بالنهي، أما أن يكونوا قد علموا بالنهي وعلموا أنها مخطوبة، فهذا لا يقع في الصحابة لمن علم حالهم، فإن علم الإنسان أنها مخطوبة، فإنه لا يحل له أن يتقدم إليها، إذا قبلوه فالأمر واضح أنه لا يجوز، وإن جهل هل قبلوا أم لا؟

فلا يجوز أيضًا؛ لأنهم ربما يكونوا على وشك القبول فإذا خطبها الثاني عدلوا، وهذا يشبه السوم على سوم أخيه، وقد نهى عنه النبي ﷺ.^(١) وإن علم أنهم ردّوه فيجوز أن يخاطب على خطبة أخيه. ومنها: جواز ذكر الإنسان بما يكره إذا كان هذا من باب النصيحة؛ لأن النبي ﷺ ذكر معاوية وأبا جهم بما لا يحب أن يذكر به، فيماذا عاب معاوية؟

عابه بأنه فقير، فقال: «صعلوك لا مال له» وعاب أبا جهم بأنه «لا يَضَعُ الْعَصَا عَنْ عَاتِقِهِ»؛ ومعناها: أنه كثير الأسفار وهي ما تريد زوجًا كثير الأسفار، ولكن تريد زوجًا يكون عندها، وقيل معناها: أنه ضراب للنساء، وجاء ذلك في رواية أنه يضرب النساء.^(٢)

فيستفاد من هذا الحديث: جواز مراعاة حال الخاطب، وأنه يجوز أن يُرد إذا كان فقيرًا، وعلى هذا يكون قوله ﷺ: «إِذَا آتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ»^(٣). أمر بقبول من نرضى دينه وخلقه، ولكن جاء في النصوص الأخرى أنه إذا كان فقيرًا فلا حرج أن يعدل عنه؛ لأن المرأة تريد راحة، ونفقة، فإذا ردت هذا الرجل؛ لأنه فقير فلا حرج عليها، ولا تأثم بذلك.

وكذلك من فوائده: أنه لا بأس أن يُردَّ الخاطب إذا علم أنه كثير الأسفار، وإذا علم أنه ضراب للنساء، وهذا يدخل في الخلق، «إِذَا آتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ». فمن يرضى خلق إنسان عصاه على عاتقه؟

لا أحد يرضى بذلك.

(١) أخرجه البخاري (٢٧٢٧)، ومسلم (١٥١٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٨٠).

(٣) أخرجه الترمذي (١٠٨٤).

ذكرنا أن من فوائد الحديث: جواز ذكر الإنسان بما يكره على سبيل النصيحة، فإن كان على سبيل القدح فيه فإنه لا يجوز؛ يعني: هذه هي الغيبة وإن لم يكن لا هذا ولا هذا، فهو -أيضاً- لا يجوز؛ لعموم قوله: «ذَكَرَكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ»^(١).

ومنها: بيان أن الله تعالى هو الذي بيده ملكوت السموات والأرض، فهذا رجل صعلوك وهو معاوية رضي الله عنه فماذا كانت حاله فيما بعد؟

كان خليفة للمسلمين -أمير المؤمنين- من مشارق الأرض إلى مغاربها، مما يدل على أن الأمر بيد الله، فكم من فقير صار غنياً، وكم من غني صار فقيراً!!

ومنها: الإشارة عند المشاورة إلى من يكون أحسن، وهذا واجب وكل من استشارك في أمر فإنه يجب عليك أن تنظر ما هو الأصلح لحاله، وهنا نقول: قد نشير على شخص بشيء ونشير على آخر بخلافه، لو جاءنا رجل ضعيف البنية ضعيف العزيمة، لكنه قوي الحافظة قوي الفهم، وقال: ما ترون أطلب العلم أم أقاتل؟

نقول: اطلب العلم وجاءنا رجل قوي شجاع بطل، لكنه بليد إن أراد الحفظ لم يحفظ، وإن حفظ لم يفهم، فماذا نقول له: الجهاد أو العلم؟

الجهاد، فالآن رجلان استشارك في الجهاد والعلم فأشرت على أحدهما بالعلم، وعلى الآخر بالجهاد؛ لأن لكل مقام مقالاً، كذلك ربما يستشيرك إنسان، يقول: هذه امرأة معها دكتوراه جيدة في فقه الشريعة الإسلامية، هل تنصحنني أن أتزوجها؟

أقول له: لا، وجاءني آخر يستشيرني فيها، أقول له: نعم؛ لأن الأول لا يعرف الألف من الباء، وهذه دكتورة، فإذا تزوجها استعلت عليه وآذته، والثاني رجل دكتور معه شهادة دكتوراه في العلوم الإسلامية وغير الإسلامية.

وعلى كل حال: فإن في المشورة يجب على الإنسان الذي استُشِير أن ينظر إلى حال من استشاره وما الذي يصلح له؟

ومنها: أن الإنسان فيما يتعلق بحاله وفطرته لا يلام إذا خالف المشورة؛ لأن فاطمة بنت قيس حين أشار عليها النبي ﷺ أن تنكح أسامة كرهته؛ لأن فاطمة بنت قيس من صميم العرب، وأسامة بن زيد مولى من الموالى، فكرهته، لكن الرسول ﷺ قال: «انكِحِي أُسَامَةَ» مرة أخرى،

فَنَكَحْتَهُ فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا وَاعْتَبَطَتْ بِهِ.

ومنها: بركة إشارة النبي ﷺ في هذا القضية وفي غيرها أيضًا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧- (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ -بِعْنِي: ابْنُ أَبِي حَازِمٍ- وَقَالَ قُتَيْبَةُ أَيْضًا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ -بِعْنِي: ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي- كِلَيْهِمَا، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ -أَنَّهُ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ أَنْفَقَ عَلَيْهَا نَفَقَةً دُونَ، فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ قَالَتْ: وَاللَّهِ لَأُعْلِمَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا كَانَ لِي نَفَقَةٌ أَخَذْتُ الَّذِي يَصْلِحُنِي، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِي نَفَقَةٌ لَمْ أَخْذُ مِنْهُ شَيْئًا، قَالَتْ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا نَفَقَةَ لَكَ، وَلَا سَكُنَى».

المعتدة التي ليست لها نفقة مطلقًا: هي التي مات عنها زوجها، ويُنْفَقُ عليها من نصيب حملها، وإن كانت حائلاً تنفق على نفسها.

والمعتدة التي لها النفقة بكل حال: هي الرجعية؛ أي: التي لزوجها أن يراجعها.

والمعتدة التي في نفقتها تفصيل: هي المطلقة طلاقاً بائناً، وفاطمة بنت قيس من المطلقة ثلاثاً وليست حاملاً.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ، فَأَخْبَرْتَنِي أَنَّ زَوْجَهَا الْمَخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا، فَأَبَى أَنْ يُنْفَقَ عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نَفَقَةَ لَكَ، فَانْطَلِقِي، فَادْهَبِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْنُومٍ، فَكُونِي عِنْدَهُ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ يَتَابِكَ عِنْدَهُ».

٣٨- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى -وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ- أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ؛ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أَخْتِ الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ أَبَا حَفْصٍ بِنَ الْمُغِيرَةِ الْمَخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى الْيَمَنِ: فَقَالَ لَهَا أَهْلُهُ: لَيْسَ لَكَ عَلَيْنَا نَفَقَةٌ. فَانْطَلَقَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فِي نَفَرٍ، فَأَتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ فَقَالُوا: إِنَّ أَبَا حَفْصٍ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَهَلْ لَهَا مِنْ نَفَقَةٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ». وَأَرْسَلَ إِلَيْهَا: «أَنْ لَا تَسْبِقَنِي بِنَفْسِكَ». وَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى أُمِّ شَرِيكِ ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهَا: «أَنْ أُمَّ شَرِيكِ يَأْتِيهَا

الْمَهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ، فَانْطَلَقِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى، فَإِنَّكَ إِذَا وَصَعْتَ خِمَارَكَ لَمْ يَرَكَ. فَانْطَلَقَتْ إِلَيْهِ، فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا، أَنْكَحَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ بْنِ حَارِثَةَ.

كما ترون هذه الألفاظ فيها زيادة وفيها نقص، مما يدل على أن الرواة قد يروون الحديث بالمعنى، وقد يحذفون ما نسوه أو ما لم يحدثوا به، وفي مثل هذه الحال يؤخذ بأوفي السياقات، أوفاهها في القضية، والباقي يُترك، لكن إذا كان فيه زيادة على الأوفى تؤخذ هذه الزيادة وتضم إلى الأوفى.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -يَعْنُونَ: ابْنَ جَعْفَرٍ-، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: كَتَبْتُ ذَلِكَ مِنْ فِيهَا كِتَابًا قَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَزْرَمٍ فَطَلَّقَنِي الْبَتَّةَ، فَأَرْسَلْتُ إِلَى أَهْلِهِ أَبْتَغِي النِّفْقَةَ. وَاقْتَصُوا الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ. غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو: «لَا تَقُولِينَ بِنَفْسِكَ».

٤٠- (...) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ جَمِيعًا، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَفْصٍ بْنِ الْمُغِيرَةِ فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَرَعِمَتْ أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَسْتَفْتِيهِ فِي خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهَا، فَأَمَرَهَا أَنْ تَسْقِلَ إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى، فَأَتَى مَرْوَانَ أَنْ يَصْدُقَهُ فِي خُرُوجِ الْمُطَلَّقةِ مِنْ بَيْتِهَا، وَقَالَ عُرْوَةُ: إِنَّ عَائِشَةَ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ.

(...) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا حُجَجْنٌ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ مَعَ قَوْلِ عُرْوَةَ: إِنَّ عَائِشَةَ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ.

الراجح هنا: أنه لا عبرة بإنكار عائشة رضي الله عنها؛ لأن فاطمة صحابية جليلة ثقة أخبرت بأن النبي ﷺ أمرها أن تعتد أولاً في بيت أم شريك، ثم في بيت ابن أم مكتوم.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -وَاللَّفْظُ لِعَبِيدٍ- قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ

الرَّزَاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ خَرَجَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ إِلَى الْبَيْتِ، فَأَرْسَلَ إِلَى امْرَأَتِهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ بِتَطْلِيقَةٍ كَانَتْ بَقِيَتْ مِنْ طَلَاقِهَا، وَأَمَرَ لَهَا الْحَارِثُ بْنُ هِشَامٍ وَعَبَّاسُ بْنُ أَبِي رِبْعَةَ بِنَفَقَةٍ فَقَالَا لَهَا: وَاللَّهِ مَا لَكَ نَفَقَةٌ إِلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلًا. فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ قَوْلَهُمَا. فَقَالَ: «لَا نَفَقَةَ لَكَ». فَاسْتَأْذَنَتْهُ فِي الْإِنْتِقَالِ فَأَذِنَ لَهَا. فَقَالَتْ: أَيْنَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ». وَكَانَ أَعْمَى تَضَعُ نِسَابَهَا عِنْدَهُ وَلَا يَرَاهَا، فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا أَنْكَحَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا مَرْوَانَ قَيْصَةَ بْنَ ذُوَيْبٍ يَسْأَلُهَا عَنِ الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَتْهُ بِهِ فَقَالَ مَرْوَانُ: لَمْ نَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ امْرَأَةٍ سَتَأْخُذُ بِالْعِصْمَةِ الَّتِي وَجَدْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا. فَقَالَتْ فَاطِمَةُ حِينَ بَلَغَهَا قَوْلُ مَرْوَانَ: قَبِينِي وَيَسْكُمُ الْقُرْآنُ قَالَ اللَّهُ ﷻ: «لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ» [الطَّلَاق: ١]. الْآيَةُ قَالَتْ: هَذَا لِمَنْ كَانَتْ لَهُ مُرَاجَعَةٌ، فَأَيُّ أَمْرٍ يَحْدُثُ بَعْدَ الثَّلَاثِ، فَكَيْفَ تَقُولُونَ: لَا نَفَقَةَ لَهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا! فَعَلَّامٌ تَحْسِبُونَهَا؟

استدلَّت بالقرآن والقياس، أما القرآن فإذا قرأ الإنسان الآيات علم أنها في الرجعية: «لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا» [الطَّلَاق: ١].

فلا شيء يحدث إذا كانت المطلقة مطلقة طلاقاً بائناً.

إذن: قوله تعالى: «لَا تُخْرِجُوهُنَّ» و «وَلَا يُخْرِجَنَّ» في الرجعية.

فأما القياس، فقالت: كيف تحبسونها في بيتها تقولون: لا نفقة لها، إذا كانت لا نفقة لها، فَلِمَ تُحْبَسُ فِي الْبَيْتِ؟

فهذا قياس جلي واضح.

وعلى كل حال: ما ذكرته فاطمة بنت قيس لا جدال فيه؛ لأنه مرفوع إلى النبي ﷺ ولا قول لأحد بعد قول الرسول ﷺ وأما قول مروان: «سَتَأْخُذُ بِالْعِصْمَةِ الَّتِي وَجَدْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا»، فيقال: إن الناس لا يحكمون بأعمالهم وعاداتهم على الشرع، وإنما الذي يحكم هو الشرع.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٢- (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ وَحُصَيْنٌ وَمُغِيرَةُ وَأَشْعَثُ وَمُجَالِدٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ وَدَاوُدُ كُلُّهُمْ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَسَأَلْتُهَا عَنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْبَتَّةَ. فَقَالَتْ: فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

فِي السُّكْنَى وَالنَّفَقَةِ قَالَتْ: فَلَمْ يَجْعَلْ لِي سَكْنَى وَلَا نَفَقَةً، وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ.
رِيْمَا يُسْتَدَلُّ بِقَوْلِهَا: «فَخَاصَمْتُهُ» عَلَى أَنَّ أَحْكَامَ الْعَقْدِ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَوْكِلٍ؛ لِأَنَّهَا هِيَ لَمْ تَخَاصِمِ
زَوْجَهَا، وَإِنَّمَا خَاصَمَتْ وَكِيلَهُ، كَمَا سَبَقَ؛ لَكِنِ الْوَكِيلُ يَقُومُ مَقَامَ الْمَوْكِلِ، وَمَخَاصِمَتُهُ مَخَاصِمَةٌ
لِلْمَوْكِلِ، وَأَحْكَامُ الْعَقْدِ بَعْضُهَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَوْكِلِ وَبَعْضُهَا يَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ.
فَمَثَلًا: خِيَارُ الْمَجْلِسِ يَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ؛ يَعْنِي: لَوْ وَكَلَ شَخْصًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهَا بِضَاعَةً
فَاشْتَرَاهَا، فَالْخِيَارُ يَثْبِتُ -خِيَارُ الْمَجْلِسِ- لِلْوَكِيلِ، وَلَوْ وَكَّلَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ رَقِيقًا أَخَا لِلْوَكِيلِ فَاشْتَرَاهُ
الْوَكِيلُ فَإِنَّهُ لَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ يَتَعَلَّقُ بِالْمَوْكِلِ.
فَالْمَهْمُ: أَنَّ أَحْكَامَ الْعُقُودِ تَخْتَلِفُ، فَبَعْضُهَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَوْكِلِ وَبَعْضُهَا يَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ وَدَاوُدَ وَمُؤَيَّرَةَ وَإِسْمَاعِيلَ وَأَشْعَثَ،
عَنِ الشَّعْبِيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ. بِمِثْلِ حَدِيثِ زُهَيْرٍ، عَنْ هُشَيْمٍ.
٤٣- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ الْهَجِيمِيُّ، حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، حَدَّثَنَا
سَيَّارُ أَبُو الْحَكَمِ، حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَاتَّحَفْتُنَا بِرُطَبِ ابْنِ طَابٍ
وَسَقَفْنَا سَوِيقَ سُلَيْمٍ فَسَأَلْتُهُمَا عَنِ الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا أَيْنَ تَعْتَدُ؟ قَالَتْ: طَلَّقَنِي بَعْلِي ثَلَاثًا فَأَذِنَ لِي النَّبِيُّ
ﷺ أَنْ أَعْتَدَ فِي أَهْلِي.

٤٤- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهَدَّبٍ، حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا
قَالَ: «لَيْسَ لَهَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ».

٤٥- (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ،
عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا فَأَرَدْتُ النُّقْلَةَ فَأَتَيْتُ
النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «انْتَقِلِي إِلَى بَيْتِ ابْنِ عَمِّكَ عَمْرٍو بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَأَعْتَدِي عِنْدَهُ».

٤٦- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي
إِسْحَاقَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ وَمَعَنَا الشَّعْبِيُّ، فَحَدَّثَ الشَّعْبِيُّ
بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةً، ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ
حَصَى فَحَصَبَهُ بِهِ. فَقَالَ: «وَبِذَلِكَ تُحَدَّثُ بِمِثْلِ هَذَا قَالَ عُمَرُ لَا تَتْرُكْ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ لِقَوْلِ

امْرَأَةٌ لَا تَنْدِرِي لَعَلَّهَا حَفِظْتَ أَوْ نَسِيتَ لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةَ قَالَ اللَّهُ ﷻ «لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَتْحٍ مُبِينٍ» [الطلاق: ١].

في هذا الحديث دليل على أن الجواد قد يَكْبُو، وأن الرجل قد يخطيء، نحن لا نشك الآن أن فاطمة أعلم من عمر بن الخطاب ﷺ في هذه المسألة؛ لأن عمر ﷺ استدلَّ بما لا مستدل له به، حيث استدلَّ بقوله تعالى: «لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَتْحٍ مُبِينٍ» ومن المعلوم أن هذه الآية في الرجعات، وأما قول عمر ﷺ: «لَا تَتْرُكُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا»؛ فإننا نقول: أين سنة النبي ﷺ؟ سنة النبي ﷺ هي التي روتها فاطمة أنه لا سُكْنَى لها ولا نفقة، ثم قوله ﷺ: «لَا تَتْرُكُ كِتَابَ رَبِّنَا»، نقول: أين كتاب ربنا؟ كتاب ربنا يدلُّ على أن هذا في الرجعات، لكن هذا يدلُّ على أن الإنسان مهما بلغ في العلم فإنه لا يسلم من الخطأ، ولا شك أن سنة الرسول ﷺ مقدمة على سنة أي إنسان.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدَةَ الضُّبِّيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ رُزَيْقٍ بِقِصَّتِهِ.

٤٧- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ بْنِ صُخَيْرٍ الْعَدَوِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ: إِنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُكْنَى وَلَا نَفَقَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَلَلْتَ فَأَفِينِي». فَأَذْنَتْهُ فَخَطَبَهَا مُعَاوِيَةُ وَأَبُو جَهْمٍ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَرَجُلٌ قَرِيبٌ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ ضَرَّابٌ لِلنِّسَاءِ، وَلَكِنْ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ». فَقَالَتْ بِيَدَيْهَا هَكَذَا: أُسَامَةُ أُسَامَةُ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ خَيْرٌ لَكَ». قَالَتْ: فَتَرَوُجْتُهُ فَاغْتَبَطْتُ.

كانها ﷺ تقلل من شأنه بيدها، مثل ما يفعل الناس الآن.

المهم أنها أشارت بيدها إشارة تقلل من شأنه، ولكن الرسول ﷺ أحالها على شيء لا بد للمؤمن منه وهو طاعة الله ورسوله، فطاعة الله ورسوله كلها خير، والعاقبة لمن أطاع الله ورسوله حتى وإن توهَّم في أول الأمر أنه لا يستفيد، فإن الله ﷻ يقول: «فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَعْسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا» [النساء: ١٩]. تأمل معي هذه الآية لم يقل: إن كرهتموهن فمعسى أن تكرهوهن، بل قال: «فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَعْسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا

وَيَجْعَلُ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴿١٨﴾، وهذا أسامة بن زيد كرهته فاطمة بنت قيس، وفي النهاية تقول: أنها اغتبطت به، وجعل الله بينهما مودة ورحمة، فلإياك أن تخالف أمر الله ورسوله، اطع الله ورسوله فإن الخير في طاعة الله ورسوله، والعاقبة للمتقين، فقد لا يخطر ببالك أن هذا الشيء تكون عاقبته حميدة، ولكن إذا كان مبنياً على طاعة الله ورسوله فهو الخير وهو العاقبة الحميدة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٨- (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ قَالَ: سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ: أَرْسَلَ إِلَيَّ زَوْجِي أَبُو عَمْرٍو بْنُ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عِيَّاشُ بْنُ أَبِي رَيْعَةَ بَطْلَاقِي، وَأَرْسَلَ مَعَهُ بِخَمْسَةِ أَصْعَ نَمْرٍ وَخَمْسَةِ أَصْعَ شَعِيرٍ، فَقُلْتُ: أَمَا لِي نَفَقَةٌ إِلَّا هَذَا وَلَا أَعْتَدُ فِي مَنْزِلِكُمْ، قَالَ: لَا. قَالَتْ: فَشَدَدْتُ عَلَيَّ يَتَايِي وَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «كَمْ طَلَّقَ؟». قُلْتُ: ثَلَاثًا. قَالَ: «صَدَقَ لَيْسَ لَكَ نَفَقَةٌ. اعْتَدِي فِي بَيْتِ ابْنِ عَمَلٍ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ ضَرِيرُ الْبَصَرِ تُلْقِي نَوْبَكَ عِنْدَهُ فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكَ فَأَذِينِي». قَالَتْ: فَحَطَبَتْنِي خُطَابٌ مِنْهُمْ مُعَاوِيَةُ وَأَبُو الْجَهْمِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مُعَاوِيَةَ تَرَبُّ خَفِيفُ الْحَالِ، وَأَبُو الْجَهْمِ مِنْهُ شِدَّةٌ عَلَى النِّسَاءِ - أَوْ يَضْرِبُ النِّسَاءَ أَوْ نَحْوَ هَذَا - وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ».

٤٩- (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي الْجَهْمِ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ فَسَأَلْنَاهَا فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَخَرَجَ فِي غَزْوَةِ نَجْرَانَ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَزَادَ قَالَتْ: فَتَرَوُجْتُهُ فَشَرَفَنِي اللَّهُ بِابْنِ زَيْدٍ، وَكَرَّمَنِي اللَّهُ بِابْنِ زَيْدٍ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٠/١٤٩، ١٥١):

هكذا هو في النسخ في هذا الموضع «أبو الجهم» بضم الجيم مصغر والمشهور أنه بفتحها

مكبر وهو المعروف في باقي الروايات وفي كتب الأنساب وغيرها.

قولها: «فَشَرَفَنِي اللَّهُ بِابْنِ زَيْدٍ، وَكَرَّمَنِي اللَّهُ بِابْنِ زَيْدٍ» هكذا هو في بعض النسخ «بأبي زيد» في

الموضعين على أنه كنية وفي بعضها «بابن زيد» بالنون في الموضعين وادعى القاضي أنها رواية

الأكثرين وكلاهما صحيح هو أسامة بن زيد وكنيته أبو زيد ويقال: أبو محمد. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠- (...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ زَمَنَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَحَدَّثَنَا أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا طَلَقًا بَاتًا. يَنْحُو حَدِيثِ سُفْيَانَ.

٥١- (...) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنِ الْبُيْهِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا فَلَمْ يَجْعَلْ لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً.

٥٢- (١٤٨١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: تَزَوَّجَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ، فَطَلَّقَهَا فَأَخْرَجَهَا مِنْ عِنْدِهِ فَعَابَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ عُرْوَةُ، فَقَالُوا: إِنَّ فَاطِمَةَ قَدْ خَرَجَتْ. قَالَ عُرْوَةُ: فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا بِذَلِكَ فَقَالَتْ: ! مَا لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ خَيْرٌ فِي أَنْ تَذْكُرَ هَذَا الْحَدِيثَ ^(١).

رضي الله عن عائشة، بل لها الخير أن تذكر هذا الحديث ^(٢)؛ لأنها تنشر السنة التي جاءت عن النبي ﷺ، ولكن يحيى بن سعيد بن العاص طلق زوجته، هل هو طلقها ثلاثاً كما في حديث فاطمة بنت قيس، أو أنه طلقها واحدة؟

(١) أخرجه البخاري (٥٣٢١)، (٥٣٢٢).

(٢) قرأ أحد الطلبة بحثاً على الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ فيما يتعلق بهذا الأمر، جاء فيه: وعند البخاري في كتاب «الطلاق» في باب قصة فاطمة بنت قيس، قال عروة بن الزبير لعائشة: ألم تري إلى فلانة بنت الحكم طلقها زوجها البتة فخرجت، فقالت: بنس ما صنعت، قال: ألم تسمعي في قول فاطمة؟ قالت: أما إنه ليس لها خير في ذكر هذا الحديث، وزاد ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه: عابت عائشة أشد العيب، وقالت: إن فاطمة كانت في مكان وحش فخيف على ناحيتها، فلذلك أُرخص لها النبي ﷺ. ثم ترجم البخاري بعد هذا: باب: الْمُطَلَّقة إِذَا خُشِيَ عَلَيْهَا فِي مَسْكَنِ زَوْجِهَا أَنْ يُقْتَحَمَ عَلَيْهَا، أَوْ تَبْدُو عَلَى أَهْلِهَا بِفَاحِشَةٍ.

وفيه: عن عروة: أن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة.

وهو عنه أبي داود كذلك، وأما لفظ النسائي وابن ماجه فيطبق لفظ مسلم. اهـ.

فسأل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: وهل تكلم أحد على هذا من الشراح مثل ابن حجر أو ابن رجب؟

فأجاب الباحث: كلا، ابن حجر ذكرها في الشرح، وتكلم عليها، وأخبر أن لها شواهد، وأن مجموع القصة يدل على أن الرخصة لها في الخروج من البيت كانت لسببين:

أولاً: البذاءة بذاءة لسانها على أهل زوجها.

ثانياً: الخوف؛ أي: خوفها من أن يقتحم عليها.

الجواب: ظاهر السياق أنه طلقها واحدة، وعلى هذا فلا معارضة بين حديث فاطمة وحديث يحيى بن سعيد.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣- (١٤٨٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَوْجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا وَأَخَافُ أَنْ يُفْتَحَمَ عَلَيَّ. قَالَ: فَأَمَرَهَا فَتَحَوَّلَتْ.

٥٤- (١٤٨١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا لِفَاطِمَةَ خَيْرٌ أَنْ تَذْكُرَ هَذَا. قَالَ: تَعْنِي قَوْلَهَا: لَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةَ^(١).

(...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ لِعَائِشَةَ: أَلَمْ تَرِي إِلَى فُلَانَةٍ بِنْتِ الْحَكَمِ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا الْبَتَّةَ فَخَرَجَتْ؟ فَقَالَتْ: بِشَسَا صَنَعَتْ. فَقَالَ: أَلَمْ تَسْمَعِي إِلَى قَوْلِ فَاطِمَةَ؟ فَقَالَتْ: أَمَا إِنَّهُ لَا خَيْرَ لَهَا فِي ذِكْرِ ذَلِكَ.

هذا يدل على أن قضية يحيى بن سعيد كان الطلاق فيها باتناً، فيكون موافقاً لحديث فاطمة بنت قيس؛ لأنه قال هذا: إن فلانة بنت الحكم طلقها زوجها البتة، هنا قال: بنت الحكم، واللفظ الأول يقول: بنت عبد الرحمن بن الحكم، لكن لا مانع؛ يعني: أنه في تجوز أن يتسبب الإنسان إلى جده، كما قال النبي ﷺ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»^(٢). مع أن أبوه عبد الله.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٧) بَابُ جَوَازِ خُرُوجِ

الْمُفْتَدَّةِ الْبَائِنِ وَالْمُتَوَلَّى عَنْهَا زَوْجَهَا فِي النَّهَارِ لِحَاجَتِهَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥- (١٤٨٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، عَنْ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ح.

(١) أخرجه البخاري (٥٣٢١).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٦٤)، ومسلم (١٧٧٦).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: طُلَّقَتْ خَالَتِي فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَخْلَهَا فَزَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ، فَأَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «بَلَى فَجَدِّي نَخْلِكَ، فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصَدَّقِي أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا».

قوله: «أَنْ تَصَدَّقِي» يعني: تعطي الفقراء؛ لطلب ثواب الآخرة، أو تصنعي معروفًا كالهدية بين الأغنياء، فإنها معروف بلا شك، لكن النبي ﷺ قد قال في الحديث: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»^(١)، لكن الفرق أن الصدقة مرادة بالأصل؛ يُراد بها: ثواب الآخرة، وأمَّا الهدية فيأتي ثواب الآخرة بالتبع.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٥٢/١٠):
فِيهِ حَدِيثُ جَابِرٍ: قَالَ: طُلَّقَتْ خَالَتِي فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَخْلَهَا فَزَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ، فَأَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «بَلَى فَجَدِّي نَخْلِكَ، فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصَدَّقِي أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا».

هذا الحديث: دليل لخروج المعتدة البائن للحاجة، ومذهب مالك والثوري والليث والشافعي وأحمد وآخرين جواز خروجها في النهار للحاجة، وكذلك عند هؤلاء يجوز لها الخروج في عدة الوفاة ووافقهم أبو حنيفة في عدة الوفاة وقال في البائن: لا تخرج ليلاً ولا نهاراً.
وفيه: استحباب الصدقة من التمر عند جداده، والهدية، واستحباب التعريض لصاحب التمر بفعل ذلك، وتذكير المعروف والبر. والله تعالى أعلم. اهـ

المعروف أن البائن لها الخروج نهاراً وليلاً بغير وفاة؛ لأنه لا حكم لزوجها عليها، إذ إنها قد بانت منه، فلها أن تخرج ما دامت آمنة ليلاً ونهاراً، وهذا هو الأقرب للصواب ما دامت بائمة فإنها ليست محبوسة على زوجها، وزوجها قد يغيب عنها في حياته، بخلاف من مات عنها، فإنه فارقها بغير اختياره، فلهذا كان له شيء من الحقوق، بحيث لا تخرج المرأة المتوفى عنها.
فالصواب: التفريق بين المتوفى عنها والبائن، فالمتوفى عنها لا تخرج لا ليلاً ولا نهاراً إلا للحاجة نهاراً أو للضرورة ليلاً، والبائن لها الخروج ليلاً ونهاراً إذا أمنت على نفسها^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٦٠٢١) من حديث جابر رَحِمَهُ اللَّهُ، ومسلم (١٠٠٥) من حديث حذيفة رَحِمَهُ اللَّهُ.
(٢) سئل العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا توفى عن المرأة المسلمة الموظفة زوجها، وهي في دولة لا تعطي لأي إنسان توفي عنه إجازة أكثر من ثلاثة أيام، فكيف تعتد في مثل هذه الظروف؛ لأنها إن قررت أن تعتد العدة المشروعة تفصل من العمل، فهل ترك الواجب الديني من أجل اكتساب المعيشة؟
فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلاً: عليها أن تعتد العدة الشرعية، وتلتزم الإحداد الشرعي في جميع مدة العدة ولها الخروج لعملها؛ لأنه من جملة الحاجات المهمة، وقد نص العلماء على جواز خروج المعتدة للوفاة بالنهار

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ التَّوَوُّيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٨) بَابُ انْقِضَاءِ عِدَّةِ

الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَغَيْرَهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٦- (١٤٨٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قَالَ حَزْمَةُ: حَدَّثَنَا وَقَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ؛ أَنَّ أَبَاهُ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ الزُّهْرِيِّ يَأْمُرُهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى سُبَيْعَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيَّةِ فَيَسْأَلَهَا عَنْ حَدِيثِهَا، وَعَمَّا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ اسْتَفْتَتْهُ؛ فَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ يُخْبِرُهُ، أَنَّ سُبَيْعَةَ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ وَهُوَ فِي بَيْتِ عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ وَكَانَ مَعَ شَهِدٍ بَدْرًا، فَتَوَفَّى عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهِيَ حَامِلٌ، فَلَمْ تَنْسَبْ أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نَفْسِهَا تَجَمَّلَتْ لِلْخُطَّابِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَائِلِ بْنُ بَعْكُكٍ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - فَقَالَ لَهَا: مَا لِي أَرَاكِ مُتَجَمِّلَةً لَعَلَّكَ تَرْجِينَ النِّكَاحَ إِنَّكَ وَاللَّهِ مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ. قَالَتْ سُبَيْعَةُ: فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ جَمَعْتُ عَلَيَّ نِيَّابِي حِينَ أَمْسَيْتُ، فَاتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَقَاتَنِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوُجِ إِنْ بَدَأَ لِي. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَتَزَوَّجَ حِينَ وَضَعْتَ، وَإِنْ كَانَتْ فِي دِمِهَا غَيْرٌ أَنْ لَا يَقْرِبَهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهُرَ^(١).

هذا فيه فوائد: منها جواز المكاتبه في رواية الحديث، ولا شك أن هذا أمر لا بد منه، وكان السلف قد اختلفوا في أول الأمر، هل تجوز كتابة الحديث، ولكن الصحيح أنها جائزة؛ لأن النبي ﷺ أمر أن يكتب لأبي شاة خطبته ﷺ عام الفتح^(٢)؛ لأن هذا عمل الأمة الإسلامية، وكون المانعين

لحاجاتها، والعمل من أهم الحاجات، وإن احتاجت لذلك ليلاً جاز لها الخروج مع الضرورة خشية أن تغفل، ولا يخفى ما يترتب على الفصل من المضار إذا كانت محتاجة العمل، وقد ذكر العلماء أسباباً كثيرة في جواز خروجها من منزل زوجها الذي وجب عليها أن تمكث فيه، بعضها أسهل من خروجها للعمل إذا كانت مضطرة إلى ذلك العمل، والأصل لهذا قوله سبحانه: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٧٦]. وقول النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» متفق على صحته، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) أخرجه البخاري (٤٥٣٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٣٤)، ومسلم (١٣٥٥).

يقولون: يخشى أن يشبه القرآن بالسنة، يقال: إن هذا قد يحصل به الفرق بصفة الكتابة أو بغير ذلك. وفيه: بيان عدة المتوفى عنها زوجها وأن المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً انتهت عدتها بوضع الحمل؛ وذلك لقول الله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]. وقد بين الرسول ﷺ أنها انقضت عدتها - أي: عدة شبيعة - وقد نفست بعد موت زوجها بلبالٍ.

وفيه: أن المتوفى عنها زوجها إذا وضعت ولو في أيام يسيرة فإنها تنتهي عدتها، وكذلك إحداها، حتى لو أنها وضعت قبل أن يدفن زوجها فإن عدتها تنتهي، ولا فرق في المتوفى عنها زوجها بين أن تكون ممن تحيض أو ممن لا تحيض، ولا بين مدخول بها وغيرها، حتى لو عقد عليها الرجل ومات قبل أن يدخل وقبل أن يخلو بها، فإن عليها العدة؛ لعموم قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرِيضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]. وأما المطلقة، فإن الله يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [النساء: ٤٩]. فلو تزوج رجل امرأة ولم يدخل بها ولم يخل بها ثم طلقها ليس عليها عدة، لكن لو أنه تزوج امرأة ومات عنها ولم يدخل بها ولم يخلو بها وجبت عليها العدة، وهذا فيه من الفروق بين الطلاق والوفاة، وكذلك أيضاً عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً سواء حاضت أم لم تحض، والمطلقة لا بد من ثلاثة قروء.

وفيه دليل على: الأخذ بالعموم؛ لأن أبا السنابل أخذ بعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرِيضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]. فأخذ بالعموم، وهو كذلك، الأصل هو الأخذ بالعموم، إلا إذا ورد ما يخص، فالذي يخص هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

فإن قال قائل: كيف تخصص عموم قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ بعموم قوله: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ﴾ لأن أولات الأحمال يشمل المتوفى عنها غيرها ففيه عموم وهذه فيها عموم؟ قلنا: نعم بين الاثنين عموم وخصوص من وجه، فقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ خاص بالمتوفى عنها، عام للحامل وغيرها، وقوله: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ﴾ خاص بذوات الأحمال عام بالمطلقات والمتوفى عنهم؛ ولهذا لولا حديث شبيعة؛ لقلنا: إن الواجب على المتوفى عنها إذا كانت حاملاً أن تعتد بأطول الأجلين؛ لأنه لا يمكن العمل بعموم الآيتين إلا هذا الوجه أن تعتد بأطول الأجلين.

فمثلاً: إذا وضعت قبل أربعة أشهر وعشرة، قلنا: انتظري إلى أربعة أشهر وعشرة حتى

بعموم: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ وإن تمت الأربعة أشهر وعشرة ولم تضع، قلنا: انتظري حتى تضعي؛ لقوله: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، وهذا هو مقتضى القاعدة إذا تعارض عامان وخاصان من وجه فإنه يحكم بعموم كل واحدة في محلها، لكن إذا جاء الحديث عن الرسول ﷺ فلا قياس، والقاعدة ما جاءت به السنة، فصار عموم قوله: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ﴾. يقضي على عموم قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾. وتكون المتوفى عنها زوجها وهي حامل إذا وضعت ولو قبل أن يُعْتَمَلَ ويدفن انقضت عدتها وحلت للأزواج، والحديث واضح في هذا.

وفيه: أنه يجوز للمرأة إذا انتهت عدتها من الوفاة أن تتجمل؛ أي: تعود إلى لباسها العادي؛ ليعرفها الناس ويخطبوها، وليس المعنى: أن تخرج إلى الأسواق متجملة حتى يخطبها الرجال، بل المعنى: أن يعرفها الناس، ومن المعلوم أن الذي يعرف المرأة في البيوت إنما من النساء. ومن فوائد هذا الحديث: وجوب الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؛ لأن سيعة استفتت النبي ﷺ حينما حصل بينها وبين أبي السنابل الخلاف، فأبو السنابل رحمته الله يقول: لا تنقضي العدة إلا بعد أربعة أشهر وعشرًا، وهي تقول: إنها انقضت، والمرجع عند النزاع إلى كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٧- (١٤٨٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ؛ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنَ عَبَّاسٍ اجْتَمَعَا عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُمَا يَذْكُرَانِ الْمَرْأَةَ تُنْفَسُ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: عِدَّتُهَا آخِرُ الْأَجَلَيْنِ. وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: قَدْ حَلَّتْ. فَجَعَلَا يَتَنَازَعَانِ ذَلِكَ قَالَ: فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي -يَعْنِي: أَبَا سَلَمَةَ- قَبَعُوا كُرْيَا -مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ- إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ يَسْأَلُهَا عَنْ ذَلِكَ فَجَاءَهُمْ فَأَخْبَرَهُمْ؛ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ: إِنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ نَفَسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهَا أَنْ تَزُوجَ^(١).

أمرها؛ يعني: أذن لها، فالأمر هنا؛ معناه: الرخصة، بدليل قوله في اللفظ الأول: «إن بدا لك». وابن عباس رضي الله عنه قال: إنها تعتد بآخر الأجلين بناءً على ما قرَّره أولاً، وهذا هو القاعدة أن تنظر أكثر الأجلين: الحمل أو أربعة أشهر وعشرًا لكنه لما جاءت السنة فلا كلام معها.

(١) أخرجه البخاري (٤٩٠٩).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ كِلَاهُمَا، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّ اللَّيْثَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَأَرْسَلُوا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، وَلَمْ يُسَمِّ كُرْنِيَا.

وفي هذا الحديث من النكت: أن المرأة قد تكون أعلم بالسنة من فحول الرجال؛ لأنه تنازع الآن ابن عباس ومن معه، وأرسلوا إلى أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، والعلم ليس محصوراً على أحد، يكون في الرجال ويكون في النساء.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٩) بَابُ وَجُوبِ الْإِحْدَادِ

فِي عِدَّةِ الْوُفَاةِ وَتَخْرِيمِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨ - (١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ هَلِ هِيَ الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةُ قَالَ: قَالَتْ زَيْنَبُ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُوُفِّيَ أَبُوهَا أَبُو سُفْيَانَ فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطِيبٍ فِيهِ صُفْرَةٌ خُلُقٌ أَوْ غَيْرُهُ فَلَهَعَتْ مِنْهُ جَارِيَةً، ثُمَّ مَسَّتْ بِعَارِضِيهَا، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ، مَا لِي بِالطِّيبِ مِنْ حَاجَةٍ غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحِدُّ عَلَى مِثْبَ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^(١).

(١٤٨٧) قَالَتْ زَيْنَبُ: ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُوُفِّيَ أَخُوهَا فَدَعَتْ بِطِيبٍ فَمَسَّتْ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ، مَا لِي بِالطِّيبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحِدُّ عَلَى مِثْبَ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^(٢).

١٤٨٨ - قَالَتْ زَيْنَبُ: سَمِعْتُ أُمِّي أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا

(١) أخرجه البخاري (١٢٨٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٨١).

رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَتِي تُؤْفِي عَنْهَا زَوْجَهَا وَقَدْ اشْتَكَتْ عَيْنُهَا أَفْكَحُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا». مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ»^(١).

١٤٨٩ - قَالَ حُمَيْدٌ قُلْتُ لِرَزِينٍ: وَمَا تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ؟ فَقَالَتْ زَيْنَبُ: كَانَتْ الْمَرْأَةُ إِذَا تُؤْفِي عَنْهَا زَوْجَهَا دَخَلَتْ حِفْشًا وَلَيْسَتْ شَرَّ ثِيَابِهَا وَلَمْ تَمَسَّ طِيْبًا وَلَا شَيْئًا حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ، ثُمَّ تُؤْتِي بِدَائِيَةِ حِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ طَيْرٍ فَتَقْتَضُ بِهِ فَقَلَمًا فَتَقْتَضُ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ، ثُمَّ تَخْرُجُ فَتُعْطِي بَعْرَةً فَتَرْمِي بِهَا، ثُمَّ تَرَجُعُ بَعْدَ مَا شَاءَتْ مِنْ طِيْبٍ أَوْ غَيْرِهِ^(٢).
الإحداد؛ معناه: اجتناب الزينة وكل ما يدعو إلى الجماع، هذا هو الإحداد، وهو من حق الزوج على زوجته، فترك أمور:

أولاً: الطيب بجميع أنواعه، إلا إذا طهرت من حيض فإنها تأخذ فِرْصَةً من قطن أو شبيهه وتمسح به مكان الحيض من أجل ذهاب الرائحة.

ثانياً: تجتنب الكحل؛ لأنه تجميل للعين، وذلك على كل حال حتى لو احتاجت إلى الكحل فإنها لا تكتحل؛ لأن النبي ﷺ لم يرخص للمرأة التي اشتكت عينها - أو عينيها يجوز الوجهان - أن تكتحل، حتى قال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ حتى لو أنها خافت العمى فإنها لا تكتحل؛ وذلك لأن مفسدة انتهاك الإحداد محققة، وبُرد العين بالكحل غير محقق، فقد يكون وقد لا يكون، فلا يمكن أن يفعل المحذور من أجل توهم حصول المطلوب^(٣).

الثالث: أن تجتنب الحلي بجميع أنواعه سواء في الأذن أو في الرأس أو في اليد أو في الرجل أو في الصدر، في أي موضع كان، تجتنب الحلي بجميع أنواعه.

فإن قيل: إذا كان عليها سوار لا يخرج إلا بقص، قلنا: فلتقصه، يجب عليها أن تقصه،

(١) أخرجه البخاري (٥٣٣٦).

(٢) أخرجه البخاري (٥٣٣٧).

(٣) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: وهل تُلحق النظارة بالكحل في المنع؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: إذا احتاجت المرأة إلى لبسها في العين فإنها تلبسها، ولكن تحرص على ألا تكون من الزينة، ولا تُلحق النظارة بالكحل؛ لأن الكحل متصل بالعين والنظارة منفصلة، فهي تلبسها وتخلعها، وهل تلبس ساعة اليد؟
الذي أراه أنها لا تلبسها؛ لأنها نوع من الزينة، وأنه يمكن أن يُستغنى عن لبسها باليد، وذلك بأن تضعها في جيبيها.

وإذا كان عليها أسنان من ذهب للتجمل لا للحاجة هل تخلعها؟

الجواب: نعم تخلعها؛ لأن التي للتجمل هي عبارة عن تلبيس السن بهذه القطعة من الذهب وليس للحاجة فتخلعها؛ فإن كانت تخشى أنها لو خلعتها لا تخلع السن فتبقيها، لكن لا تحرص على خروجها؛ بمعنى: ألا تحرص على التبسم أو الضحك فتخرج.

الرابع: ثياب الزينة؛ بمعنى: الثياب التي تلبسها للتجمل، فأما اللباس العادي فهو جائز للمحادة بأي لون: أصفر، أخضر، أحمر، بأي لون؛ لكن الممنوع: هو التجمل كما مرّ علينا في حديث سبيعة أنها تجملت للخُطَّاب بعد وضع الحمل؛ لأن عدتها قد انقضت بوضع الحمل، وإلا فلا يحل لها أن تتجمل.

الخامس: البقاء في البيت، فلا يحل لها أن تخرج من البيت يجب أن تبقى في بيتها حتى تنتهي العدة ولا تخرج إلا لحاجة في النهار أو ضرورة في الليل، الحاجة في النهار كأن تخرج للمستشفى أو لإثبات حصر الورثة أو لغير ذلك لكن هل تخرج لحاجة غيرها؟

الجواب: لا، فلو كان لها أم، وأمها تود أن تأتي إليها ابنتها وهي محادة، فلا تخرج؛ لأن الحاجة هنا لغيرها، إلا إذا كانت انحجبت عن أمها فضاق صدرها وقلقت، فهنا تذهب تزور أمها من أجل مصحتها هي وذلك نهائياً، أمّا في الليل، فقالوا: إنه لا يجوز أن تخرج إلا لضرورة؛ لأن الليل لا سيما الليل فيما سبق شديد الظلمة ويخشى عليها من الفُسَّاق أن يدهموها في الأسواق فهذا لا تخرج إلا لضرورة.

مثل: أن تأتي أطار وتخشى أن يسقط السقف عليها، أو أن يكون في البيت حريق، أو أن تخشى على نفسها أن يُقْتَحَم عليها في الليل، أو تخشى على نفسها من ضيق الصدر الشديد، فقد تستولي عليها الجن أو الشياطين في هذه الحال.

المهم: أنها تخرج للضرورة بالليل، وفي النهار للحاجة، فخرجها في النهار أخف، فأما مكالمة الرجال فلا بأس بها كغيرها تماماً، وكذلك نظرها للرجال، وكذلك دخول الرجال عليها، وكذلك مكالمتها في الهاتف، كل هذا لا بأس به هي وغيرها على حدّ سواء، فصار الإحداد تعريفه: اجتناب ما يُرْعَبُ في جماعها، وما تتجمل به، وهذا واجب في عدة الوفاة فقط، أمّا غيرها فلا يجب الإحداد.

وفي هذا الحديث فوائد منها: أن الإحداد على الميت لثلاثة أيام فأقل لا بأس به سواء كان

زوج أو غير زوج، لكن الزوج يمتد الإحداد إلى انتهاء العدة إلى أربعة أشهر وعشرًا أو وضع الحمل، لكن كيف الإحداد على غير الزوج؟

مثل أن يغلق الإنسان دكان أو يكون عند الإنسان موعد للخروج للترهة فيدع الترهة، ويكون له مجلس معتاد، المهم له أن يعطي نفسه الحرية في فسح الحزن حتى لا يكتمه في نفسه فيتأثر به أكثر، فرخص له الشارع، لكن في مدة ثلاثة أيام ولا تزيد، وهل هذا أمر مطلوب؟
الجواب: لا، هو غير مطلوب، لكنه مأذون فيه فإذا عجز الإنسان على الصبر ورأى أن يُنقّس عن نفسه بهذا الإحداد فلا بأس، ولكنه لو صبر وخرج مع الناس وكان شيئًا لم يكن، كان هذا هو الأفضل وهذا هو الأولى بالمؤمن من أن يصبر على قضاء الله تعالى وقدره.

ومنها: أنه يجب على المرأة ترك الاكتحال إذا كانت محادة، ولو كان ذلك للعلاج، وسبق بيانه أن ارتكاب المحرم مفسدة معلومة وبرء العين بالكحل غير محقق.
ومنها: صحة ما قاله أهل العلم رحمهم الله أنه لا يحل التداوي بالمحرم، فالمحرم لا يحل التداوي به أبدًا؛ لأنه لو كان فيه خير ما حُرِّم، فهو شر.

فكل شيء مُحَرَّم فإنه لا يجوز التداوي به، وقد اشتهر عند العامة القول: بأن دواء الشهاقة لبن النهاقة، الشهاقة؛ يعني: الكحة، التي يشق بها الإنسان إذا ثارت عليه؛ فدواؤها لبن النهاقة، التي هي الأتان (الحمارة)، هذا قول عند العامة يدَّعون أن الرجل إذا أصيب بالكحة فليشرب لبن الحمارة ليبرأ، وهذا كذب، ولا يحل لبن الحمير للتداوي.
وكذلك شُرِب الخمر، لو قال طيب من الأطباء لمرريض: اشرب الخمر وتبرأ؛ فلا يجوز له شربه.

ولو أن الإنسان عطش عطشًا شديدًا وليس عنده إلا كأس خمر أيشربه؟
الجواب: لا يشربه؛ لأن العلماء قالوا: إنه لا يزيده إلا عطشًا، لا يتفح به، ولهذا يجوز أن يشربه في الحال التي يتفح بها، فيما لو غُص بلقمة وليس عنده إلا كأس خمر، فله أن يشرب منه جرعة؛ ليدفع به اللقمة؛ لأن هذا ضرورة نعلم أنها تزول بتناول الخمر.
فإن قال قائل: ما تقولون في بعض الحبوب أو الأشربة التي يجعل فيها شيء من الخمر؟
يعنى: من الكحول؟

قلنا: هذه يُنظر فيها، إن كانت تُسكر فحرام؛ لأنها خمر، وإن كانت لا تُسكر، ولو أكثر

الإنسان منها فإنها حلال.

فمثلاً: إذا كان هذا الدواء به (٥٪) من الخمر فالظاهر أنه لا يُسكر حتى لو أكثر منه لا يحصل به السكر.

فتقول: هذا حلال؛ لأنهم يجعلون الكحول في بعض الأدوية من أجل أنه يحفظها؛ يعني لمصلحة الدواء.

فإن قال إنسان: كيف تقولون بجواز أكل أو شرب ما اختلط به الخمر إذا كان يسيراً، وقد جاء في الحديث: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ»^(١)؟

قلنا: نعم، معنى الحديث: أن هذا الشراب لو أكثرت منه لحصل السكر، وهذا إذا شربت قليلاً منه لا يسكر، فهو حرام، هذا معنى الحديث، وليس المعنى: ما كان فيه قليل من مُسكر فهو حرام؛ بل معناه: أن الشراب إذا كان الإكثار منه مُسكرًا والإقلال منه لا يُسكر صار الإقلال حرامًا، وهو ظاهر على القواعد؛ لأنه لو جَوَّزنا اليسير ممَّا يُسكر كثيره، لأدَّى ذلك إلى التَّمَادِي في الشُّرب حتى يصل إلى حال السكر.

ومن فوائد هذا الحديث: أنه لا ينبغي للإنسان إذا علم الحكم أن ينهزم أمام التكرار، أو أمام الكلام فيه، متى علمت أو غلب على ظنك أن هذا حكم الله ورسوله فلو كرر الإنسان عليك ألف مرة لا تطعه، ولو تكلم الناس حين أفتيت به لا ترجع ما دمت تعلم أن هذا هو الحق. وجه الدلالة: أن النبي ﷺ كُرِّرَ عليه هذا الأمر في كحل هذه المرأة المريضة في عينها فأبى ﷺ، وهكذا ينبغي للإنسان إذا علم أن الحق في شيء فلا يتراجع، لكن لو بُيِّنَ له خطؤه وجب عليه أن يرجع، ولا يمنعه ما قضى به بالأمس أن يقضي بالحق اليوم.

ومن فوائد هذا الحديث: أنه ينبغي تطبيق الحكم بالفعل؛ لأن ذلك أقنع للنفوس. ووجهه: أن أم سلمة مسحت عارضيه بالطيب، وهي لا تريد أن تتطيب لكن تريد أن تُبَيِّنَ الحكم الشرعي في أن المرأة لا تُحد على ميت فوق ثلاث، فبيان الأحكام الشريعة بالفعل أوقع في النفوس، ولهذا كان العلماء أهل القدوة إذا أرادوا أن يقتنع الناس بفتواهم، فعلوها هم أولاً حتى يقتدي الناس بهم، وقد ذكروا أن شيخ الإسلام رحمه الله لما نزل التار في دمشق في

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٨١)، والترمذي (١٨٦٥)، وابن ماجه (٣٣٩٣)، وغيرهم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

رمضان أفتى الجند أن يُفطروا، ولكن غيره منع من فطرهم، قالوا: إن هؤلاء ليسوا مسافرين ولا مرضى فلا يباح لهم الفطر؛ لأنهم في البلد، ولكنه تَخَلَّثَ قال: إنه يجوز لهم الفطر، واستدلَّ بحديث واضح عند التأمل، وذلك أن رسول الله ﷺ حين خرج إلى فتح مكة في رمضان أمرهم في أثناء الطريق أن يفطروا، ولما قربوا من مكة قال لهم: «إِنَّكُمْ لَا قُوا الْعَدُوَّ عَدَاً فَافْطِرُوا فَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ»^(١). فهنا علَّلَ الفطر ليس بالسفر، بل قال: «أَقْوَى لَكُمْ»، فدلَّ هذا على أن المجاهد إذا كان أقوى له أن يُفطر فإنه يُفطر ولو في بلده، ثم صار تَخَلَّثَ يحوم بين صفوف المقاتلين، وفي يده خبزة يأكلها أمامهم، من أجل أن يقنعوا، وأن يعلموا أن الرجل إنما أفتى بما يرى أنه الحق، وهذه من سُبُل الدعوة إلى الله ﷻ.

كذلك أيضًا لو أنهم اختلفوا في أكل شيء، أحدهم يقول: حلال، والآخر يقول: حرام، وكان العالم ذو القدوة يرى أنه حلال؛ لعدم الدليل على التحريم، فتناول منه من أجل أن يقتنع الناس، لكان هذا خيرًا وهو من الدعوة إلى الله ﷻ.

ومنها: بيان عظم حق الزوج على زوجته؛ وذلك لأنه يجب عليها الإحداد لموته، ولكن لماذا كان أربعة أشهر وعشرًا؟

قال بعض العلماء: إنه احتياطيًّا للحمل؛ لأن الحمل بعد أربعة أشهر وعشرًا تنفخ فيه الروح، ولكن هذا ليس بصحيح؛ لأن الحمل يعلم بما دون ذلك، والذي يظهر -والله أعلم- أنه لما كانوا في الجاهلية تعدد النساء بحول كامل، جعل النبي ﷺ العدة بثلاث الحول، وهو أربعة أشهر وعشرًا، وثلاث الشهر وهو عشرة أيام، هذا ما يظهر لي، وقد يقال: هذا من الأمور التعبدية وليس لنا أن نتكلم فيه بل نقول: سمعنا وأطعنا.

وهل يلزم من الإحداد أن تلبس اللون الأسود فقط؟

الجواب: لا يلزم من الإحداد أن تلبس الأسود، وذكرنا لكم فيما سبق أنها تلبس ما شاءت من الألوان، إلا ما يعد تجملاً.

وقولها: «دَخَلْتُ حِفْشًا»، هذه مسألة البعرة، هذا يدل على جهل العرب، فهذا العذاب الأليم، كانت المرأة إذا مات زوجها يقول: دخلت حِفْشًا، والحِفْش هو: عبارة عن

بيت صغير حقير، خيمة صغيرة في وسط الخيمة، أو في خارج الخيمة المهم أنه حقير صغير، وتلبس شرثاها، أشين ما عندها من الثياب تلبسه، لا في اللون ولا في الحبرة ولا في غيرها.

ثالثاً: ولم تمس طيباً ولا شيئاً حتى الماء لا تمسه وتبقى في عفتها وننتها وحضها وعرقها لمدة سنة كاملة، ثم يؤتى بدابة - حمار أو شاة أو طير - فتفتضي به، والظاهر - والله أعلم - أنه ذكر الطير والشاة على سبيل المبالغة؛ لأن معنى تفتضي به؛ أي: تمسح به فرجها وما حوله، وهذا لا يتأتى في الحمار، اللهم إلا أن تأخذ بذيل الحمار أو بأذن الحمار فهذا يمكن، لكن بالحمار كله لا يمكن، والطير يمكن أن تأتي بعصفور أو حمامة أو ما أشبه ذلك تفتضي به، فقلماً تفتضي بشيء إلا مات بسبب من الرائحة الكريهة العفنة، وسبحان الله، أن الله يقهّن حيّات إلى هذه المدة مع هذه الرائحة الكريهة وعدم التنظف في الماء، والظاهر أيضاً أنها لا تقص أظفارها ولا تتمشط، تبقى هكذا في أسوأ ما يكون من حال ومنظر، ثم تخرج فتعطى بكرة من بعر البعير، وترمي بها وانتهى كل شيء، ترمي بها إشارة إلى أن كل ما مرّ بها هو أهون من رمي هذه البكرة، فاللهم لك الحمد - جهل عظيم، والرسول ﷺ ذكّر أهل هذه المرأة التي اشتكت عينها بهذا قال: «كَانَتْ أَحَدًا كُنْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ»^(١).



ثُمَّ قَالَ، الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٩- (١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: تُوُفِّيَ حَبِيبٌ لَأُمِّ حَبِيبَةَ فَدَعَتْ بِصُفْرَةٍ فَمَسَحَتْهُ بِزُرَاعِيهَا، وَقَالَتْ: إِنَّمَا أَصْنَعُ هَذَا، لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لَأَمْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ

(١) مثل الشيخ رحمه الله: وهل يستدل بقوله في الحديث: «تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» على ما ذهب إليه بعض العلماء على أن الكفار لا يخاطبون بفروع الشريعة، أو يقال: هذا من باب بيان أن لزوم ذلك من مقتضيات الإيمان بالله واليوم الآخر؟

فأجاب رحمه الله قائلاً: الثاني هو المتعين، أن هذا من باب الإغراء، مثل أن يقال: إن كنت كريماً فأكرم الضيف، إن كنت شجاعاً فتقدم للعدو، فهو من باب الإغراء؛ أي: أن هذا من مقتضى الإيمان بالله واليوم الآخر، وكثيراً ما يأتي في النصوص اقتران الإيمان بالله مع اليوم الآخر؛ لأن حقيقة الأمر: أنه لا يحمل الإنسان على الإيمان والعمل الصالح إلا الإيمان باليوم الآخر؛ لأن الإنسان لو لم يؤمن باليوم الآخر ما عمل، ويقول: هذه دنيا تسير بصفوها وكدرها، وحزنها وسرورها، وتنتهي، لكن إذا آمن باليوم الآخر، وأن الناس سوف يحشرون ويجازون على أعمالهم، فحيثئذ يعمل ويحرص على العمل.

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحْدَ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ^(١).

(١٤٨٧-١٤٨٨) وَحَدَّثَهُ زَيْنَبُ، عَنْ أُمِّهَا وَعَنْ زَيْنَبِ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَنِ امْرَأَةٍ مِنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ.

٦٠- (١٤٨٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّهَا، أَنَّ امْرَأَةً تُوفِّيَ زَوْجُهَا فَخَافُوا عَلَى عَيْنِهَا، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي الْكُحْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَكُونُ فِي شَرِّ بَيْتِهَا فِي أَخْلَاسِهَا - أَوْ فِي شَرِّ أَخْلَاسِهَا فِي بَيْتِهَا - حَوْلًا فَإِذَا مَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بِعِصْرَةٍ فَخَرَجَتْ، أَفَلَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ؟!»^(٢).

(...) - وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ بِالْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ فِي الْكُحْلِ وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ وَآخَرَى مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُسَمِّهَا زَيْنَبُ نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ.

٦١- (١٤٨٨/١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَصَمُ بْنُ النَّاقِدِ قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تُحَدِّثُ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ تَذْكُرَانِ؛ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّ بَيْتًا لَهَا تُوفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا، فَاسْتَكْتَتْ عَلَيْهَا فَهِيَ تُرِيدُ أَنْ تَكْحُلَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عِنْدَ رَأْسِ الْحَوْلِ، وَإِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ».

٦٢- (١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ قَالَتْ: لَمَّا أَتَى أُمُّ حَبِيبَةَ نَعِيَّ أَبِي سُفْيَانَ دَعَتْ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ بِصُفْرَةٍ فَسَحَّحَتْ بِهِ ذِرَاعَيْهَا وَعَارِضِيهَا وَقَالَتْ: كُنْتُ عَنْ هَذَا غَيِيَّةً سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحْدَ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّمَا تُحْدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ»^(٣).

٦٣- (١٤٩٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ

(١) أخرجه البخاري (١٢٨٠).

(٢) أخرجه البخاري (٥٣٣٨).

(٣) أخرجه البخاري (١٢٨٠).

صَفِيَّةُ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدٍ حَدَّثَتْهُ، عَنْ حَفْصَةَ أَوْ عَنْ عَائِشَةَ أَوْ عَنْ كِلْتَيْهِمَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ - أَوْ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ - أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا».

(...) - وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي: ابْنَ مُسْلِمٍ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ نَافِعٍ بِإِسْنَادٍ حَلِيبٍ اللَّيْثِ. مِثْلَ رِوَايَتِهِ.

٦٤- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَحَدُّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَلِيبِ اللَّيْثِ وَابْنِ دِينَارٍ وَزَادَ: «فَإِنَّهَا تُحَدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَبِي بَرْجٍ وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ جَمِيعًا، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَلِيبِهِمْ.

٦٥- (١٤٩١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ هَاشِمَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا».

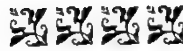
٦٦- (٩٣٨) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُحَدُّ امْرَأَةٌ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَضْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ وَلَا تَكْتَحِلُ وَلَا تَمْسُ طِينًا إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ ثُبَّةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ»^(١).

❦ قوله: «ثَوْبَ عَصَبٍ»، هذه الثياب تأتي من اليمين ليس فيها صبيغ ثابت، والقاعدة كما مر علينا أنها لا تلبس الثياب الجميلة لا العصب ولا غيره، لكن ثوب العصب رُخص فيه؛ لأنه ليس يُتَجَمَّلُ به.

❦ وأما قوله: «إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ ثُبَّةً»؛ يعني: شيئًا يسيرًا من قسط أو أظفار، قال العلماء: أنهما نوعان من البخور تبخر بهما المرأة بعد الاغتسال من الحيض؛ لإزالة الرائحة الكريهة.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

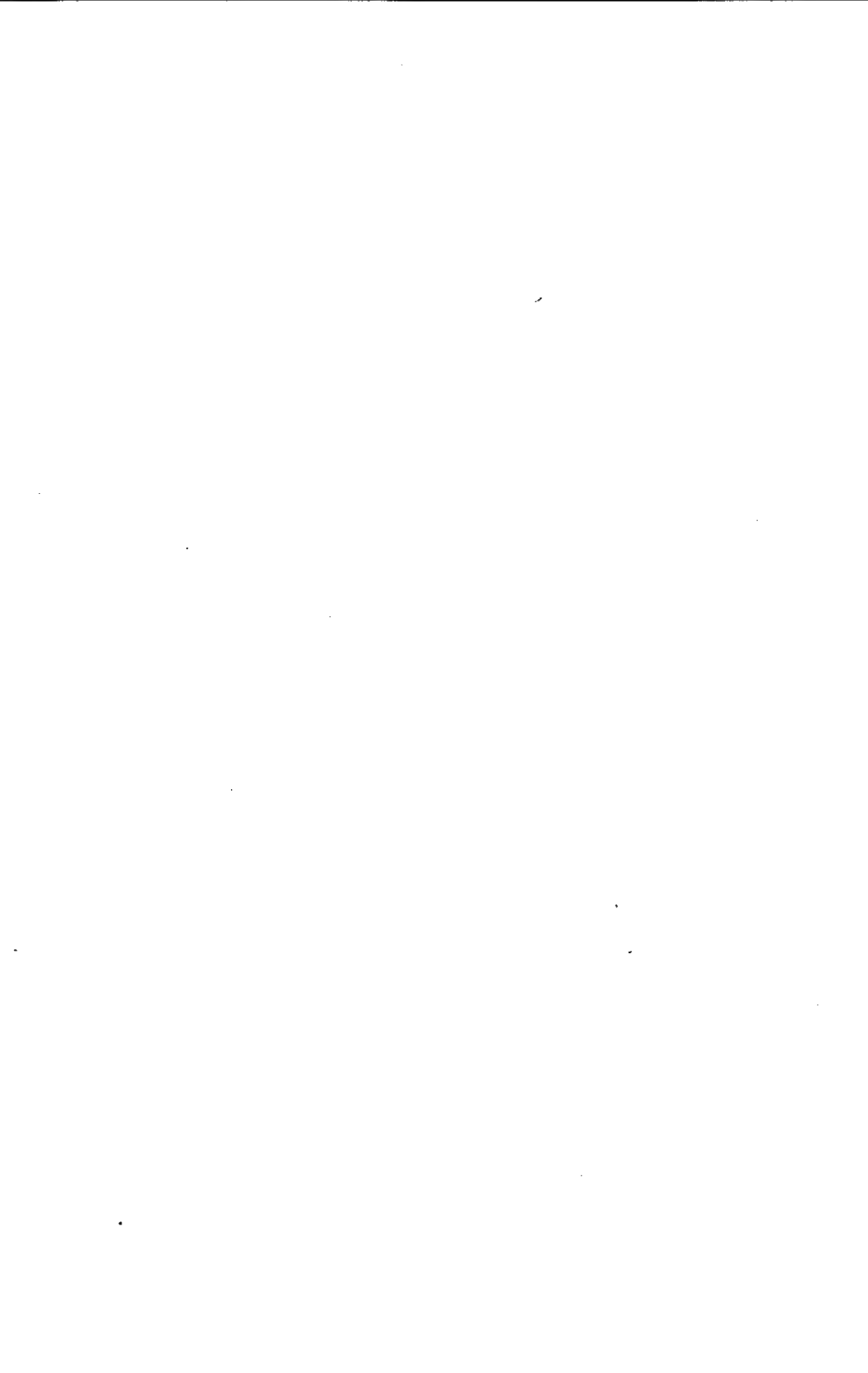
(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا
يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ كِلَاهُمَا، عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَا: «عِنْدَ أَذْنَى طَهْرٍهَا نُبْدَةُ مِنْ قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ».
٦٧- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ
قَالَتْ: كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُحِدَّ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَلَا نَكْتَحِلُ وَلَا
نَطْطِيبُ وَلَا نَلْبَسُ ثَوْبًا مَضْبُوعًا، وَقَدْ رُخِّصَ لِلْمَرْأَةِ فِي طَهْرِهَا إِذَا اغْتَسَلَتْ إِحْدَانًا مِنْ عِيْضِهَا فِي
نُبْدَةٍ مِنْ قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ.



كِتَابُ اللَّعَانِ

إِلَى حَدِيثٍ : ١٥٠٠

مِنْ حَدِيثٍ : ١٤٩٢



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ اللَّعَانِ

أولاً: اللعان مصدر لعن يُلاعن، والغالب في اللغة العربية أن «فَاعَلَ» لا تأتي إلا من طرفين: كقاتل وجاهد وما شابه ذلك، والملاعنة لها سبب، ولها صيغة، أمّا سببها فهو قذف الرجل امرأته بالزنا، يعني: زوجته، فإذا قذف الرجل امرأته بالزنا فإما أن تُقرّ، وإما أن يأتي بشهود أربعة، وفي هذه الحال يُقام عليها الحد، وإما أن تُنكر وفي هذه الحال يُقام الحد على الزوج، فيجلد ثمانين جلدة إذا أنكرت، ولكن إذا اختارت اللعان فإنها تُلاعن، ولهذا قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ زَوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [النح: ٦٦]. فإذا اختاروا اللعان، قلنا للزوج: اشهد أربع مرات أنها زنت، وفي الخامسة: أنه لعنة الله عليه؛ أي: على الزوج إن كان من الكاذبين، وحيثُ ثبت عليها حدُّ الزنا، ويدراً عنها هذا الحدُّ أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين، وفي الخامسة: أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين، وإنما خُفِّفَ قذف الزوج لزوجته ولم يلزم بأربعة شهداء؛ لأنه يبعد أن الإنسان يقذف زوجته بالزنا، لأن زنا زوجته عار عليه وتهمة في أولاده، فلهذا خفف عنه؛ لأنه لا يقدم على رميها بالزنا إلا وهو متأكد، وأمّا غير الزوج يمكن أن يرمى بالزنا وهو لم يتأكد، لكن الزوج لا يمكن أن يرمي زوجته بالزنا إلا وهو متأكد.

وفي هذا بعد تمام اللعان يفرق بينهما تفريقاً مؤبداً، لا يحل له أن يتزوجها بعد ذلك ولو بعد زوج، تفريق مؤبد، وانظر إلى صيغة اللعان في حق الزوج، في حق الزوجة، وفي حق الزوج يقول في الخامسة: وأن لعنة الله عليّ، وهي تقول في الخامسة: وأن غضب الله عليّ، والغضب أشد من اللعنة؛ وذلك لأن قول الزوج أقرب إلى الصواب من قولها، فلهذا صار الغضب في جانبها، واللعنة في جانبه، ويأتي بيان ذلك أكثر في شرح الأحاديث.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (١٤٩٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ عُونِيمَ الْعَجَلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ يَا عَاصِمُ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَنَهُ فَنَقَلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَسَلَّ لِي عَنْ ذَلِكَ يَا عَاصِمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَسَأَلَ عَاصِمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُونِيمٌ، فَقَالَ: يَا عَاصِمُ، مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ عَاصِمٌ لِعُونِيمٍ: لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتَهُ عَنْهَا. قَالَ عُونِيمٌ: وَاللَّهِ، لَا أَنْتَهِيَ حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا. فَأَقْبَلَ عُونِيمٌ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَنَهُ فَنَقَلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ نَزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبِكَ فَادْهَبْ فَأْتِ بِهَا». قَالَ سَهْلٌ: فَلَا عَنَّا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا فَرَّغَا قَالَ عُونِيمٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا. فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَتْ سُنَّةَ الْمُتَلَاعِنِينَ ^(١).

٢- (...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ؛ أَنَّ عُونِيمَ الْأَنْصَارِيَّ مِنْ بَنِي الْعَجَلَانِ أَتَى عَاصِمَ بْنَ عَدِيٍّ. وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَأَدْرَجَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: وَكَانَ فِرَاقُهُ إِيَّاهَا بَعْدَ سُنَّةٍ فِي الْمُتَلَاعِنِينَ. وَزَادَ فِيهِ قَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ حَامِلًا فَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى إِلَى أُمِّهِ. ثُمَّ جَرَتْ السُّنَّةُ أَنَّهُ يَرْنُهَا وَتَرَّتْ مِنْهُ مَا قَرَضَ اللَّهُ لَهَا.

هذا فيه زيادة بالنسبة للولد، في هذا الحديث يقول: كان الولد يُدعى إلى أمه، لا إلى أبيه؛ لأنه ولد زنا، فلا ينسب إلى أبيه، ويُنسب إلى أمه؛ لأنه ليس له أب شرعاً، وهل له أب قدرًا؟
الجواب: نعم، له أب قدرًا، بخلاف عيسى ابن مريم ﷺ فإنه ليس له أب قدرًا ولا شرعاً، ولهذا ينسب إلى أمه، فيقال: عيسى ابن مريم.

فإن قال قائل: أليس النبي ﷺ قال: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» ^(٢) فلماذا لم يُحكم به هنا للفراش؟ الذي هو الزوج؟

(١) أخرجه البخاري (٤٧٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٥٣)، ومسلم (١٤٧٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

فالجواب: أن قوله: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» فيما إذا ادَّعى صاحب الفراش أنه ولده، فإذا ادَّعى صاحب الفراش أنه ولده، فإذا ادَّعى أنه ولده فهو ولده وللعاهر الحجر.

فإن قال قائل: ما تقولون فيما لو استلحقه الزاني أيلحق أم لا؟

فالجواب: أن أكثر العلماء أنه لا يلحقه، حتى لو استلحقه، وقال: أنا أريد الولد، فالولد خلق من مائي وأنا أريده، فإنه لا يلحق؛ لعموم قوله: «لِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»، وقال بعض أهل العلم: بل إذا استلحقه لحقه؛ لأن قوله ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» فيما إذا كان هناك نزاع بين صاحب الفراش وبين العاهر، أما إذا لم يكن هناك نزاع فإن إلحاقه بالعاهر خير من ضياع نسبه، فيكون للزاني.

فإن قال قائل: ما تقولون فيما لو زنا رجل بامرأة وحملت منه، أتجيزون له أن يتزوجها في هذه الحال؟

فالجواب: أكثر العلماء على خلاف ذلك على أنه لا يجوز أن يتزوجها، لا رغبة فيها ولا سترًا عليها؛ لأن الولد هذا لا يلحق، فإذا كان لا يلحقه فلا يجوز أن يسقي ماء زرع غيره.

وذهب بعض العلماء إلى أنه يجوز أن يتزوجها؛ لأن الولد خلق من مائه، ويكون هذا الولد ولد له إذا استلحقه، لكن القول هذا من حيث النظر جيد، ولكن من حيث الترية والواقع لا يكون جيدًا؛ لأنه لو فُتح الباب لكان كل إنسان يزني بامرأة فإذا حملت خطبها، وفي هذه الحال ربما يجيبه أهلها إلى ذلك للضرورة ليستر عليها، فسُدَّ الباب هو الأولى.

❦ وفي قوله: «يَرِثُهَا وَتَرِثُ مِنْهُ مَا قَرَضَ اللَّهُ لَهَا». يرثها واقع؛ يعني: إذا ما ثبت عنه فهو ابنها فيرثها، «وَتَرِثُ مِنْهُ مَا قَرَضَ اللَّهُ لَهَا» فرض الله لها الثلث إلا أن يكون له إخوة من أمه فحيث يكون لها السدس لكن إذا لم يكن له إخوة، ولم يوجد إلا هذه الأم فإنه يُفرض لها الثلث والباقي ردًا عليها، وقيل: إنه يكون تعصيًا، ينبي على ذلك إذا قلنا: إنه يكون تعصيًا، فإنها تكون من النساء اللَّاتي يعصبن بأنفسهن، مع أنه مرَّ علينا أنه ليس في النساء ما يعصب لنفسه إلا أرملة، والذي يظهر أنه إذا لم يكن عاصبًا فإنها هي العصب، بل حتى لو كان له عاصب، فإنها هي أولى من غيرها؛ لأن العاصب الذي يقدر أنه له عاصب إنما يأتي من قبل الأم، ومعلوم أنها هي أولى لأن المُدَّلى به أولى بالعصب من المُدلي.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنِ الْمُتَلَاعِينِ وَعَنِ السَّيِّ فِيهَا عَنْ حَبِيبِ سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ أَخِي بَنِي سَاعِدَةَ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ. وَزَادَ فِيهِ فَلَا عَنَّا فِي الْمَسْجِدِ وَأَنَا شَاهِدٌ. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَارَقَهَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ذَاكُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتَلَاعِينٍ».

أشكَلُ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَقَالَ: إِنْ الرَّجُلُ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِ، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنْ التَّطْلِيقَ الثَّلَاثَ مُحَرَّمٌ؟
وَالْجَوَابُ: عَنْ هَذَا سَهْلٌ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ طَلَّقَ بَعْدَ تَمَامِ اللَّعَانِ، وَالْفَرْقَةُ حَصَلَتْ بِتَمَامِ اللَّعَانِ فَمَا تَطْلِيقُهُ هَذَا إِلَّا مِنْ بَابِ التَّوَكِيدِ، هَذَا إِنْ قُلْنَا: بِأَنَّهُ يَسْتَقِيمُ وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَصِحُّ، فَلَا حَاجَةَ لِلْجَوَابِ عَلَيْهِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- (١٤٩٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَنِ الْمُتَلَاعِينِ فِي امْرَأَةٍ مُضْعَبٍ أَيْفَرَّقُ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: فَمَا دَرَيْتُ مَا أَقُولُ فَمَضَيْتُ إِلَى مَنْزِلِ ابْنِ عُمَرَ بِمَكَّةَ فَقُلْتُ لِلْعَلَّامِ اسْتَأْذِنْ لِي. قَالَ: إِنَّهُ قَائِلٌ، فَسَمِعَ صَوْتِي. قَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ: قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: ادْخُلْ فَوَاللَّهِ، مَا جَاءَ بِكَ هَذِهِ السَّاعَةَ إِلَّا حَاجَةٌ، فَدَخَلْتُ، فَإِذَا هُوَ مُفْتَرِشٌ بِرِذْعَةٍ مُتَوَسِّدٌ وَسَادَةٌ حَشَوْهَا لَيْفٌ قُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُتَلَاعِينِ أَيْفَرَّقُ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: مُبْحَانُ اللَّهِ، نَعَمْ إِنْ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أَنْ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ كَيْفَ يَضَعُ إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ. وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُجِبْهُ فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَاهُ، فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ ابْتُلِيتُ بِهِ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْزَنَاجِرَ﴾ [التوبة: ٦٨]. فَتَلَاهُنَّ عَلَيْهِ وَوَعَظَهُ وَذَكَرَهُ وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ قَالَ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا. ثُمَّ دَعَاهَا فَوَعَظَهَا وَذَكَرَهَا، وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ. قَالَتْ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنَّهُ لَكَاذِبٌ، قَبْدًا بِالرَّجُلِ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ

كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ، ثُمَّ نَتَى بِالْمَرْأَةِ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَافِرِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا^(١).

هذا فيه فوائد منها: وجوب التوقف عن الفتيا إن كان الإنسان لا يعلم، كما توقف سعيد بن جبير مع أنه تَحَلَّفَ من فقهاء التابعين، والتوقف عن الفتيا عند عدم العلم هو العلم، وهو النجاة، والتسرع هو الهلاك؛ ولهذا يجب على الإنسان إذا لم يكن عنده علم أو ظنٌ مبني على أصل يجب عليه أن يتوقف، وإنما قلنا: ظنٌ مبني على أصل للاحتراز من فتيا بعض الناس. إذا سُئِلَ يقول: أظنُّ أن هذا حلال، أظنُّ هذا حرام، أظنُّ هذا واجب، لكنه يقول ذلك على غير أصل؛ فهذا لا عبرة به، ولا يجوز الفتيا على هذا الوجه.

ومنها: جواز استخدام الخدم؛ لأن ابن عمر رضي الله عنهما -وهو من أزهدهم في الدنيا- كان له خادم. ومنها: أنه لا يدخل البيت إلا بعد الإذن؛ لأن سعيد بن جبير طلب من الخادم أن يستأذن له عبد الله بن عمر.

ومنها: قبول قول الخادم في الإذن أو عدم الإذن، ومثله لو كان عند الباب صبي، فإنه يقبل قوله في الإذن وعدمه إذا كان الصبي مُمَيِّزًا؛ لأن هذا مما جرت به العادة، فلا يقال: إنه لا يدخل البيت إلا إذا كان الصبي بالغًا، فإذا جعل الرجل ابنه الصغير المميز عند الباب فقال: إذا جاء أحد فاذن له، جاز أن يدخل الإنسان بهذا الإذن.

ومنها: ورع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فهو متهمي للقليلة، ومكة كما تعرفون شديدة الحر، ومع ذلك ترك القليلة من أجل قضاء حاجة سعيد بن جبير؛ حيث علم أنه لم يأت إلا لحاجة عليه، شخص يحتاجه حقيقة فلا ينبغي أن يتخلف، أما إذا كان من عامة الناس فله الحق ألا يأذن؛ لأنه بالإمكان أن يجده في مكان آخر.

ومن فوائد هذا الحديث أيضًا: أن أحوال الصحابة رضي الله عنهم كانت مبنية على السهولة واليسر، فابن عمر مفترش برودة، ومتوسد وسادة حشوها ليف، كما كان يفعل النبي ﷺ في وسادته^(٢)؛ مما يدل على أنهم لا يريدون الدنيا وإنما يريدون الآخرة.

ومن فوائد هذا الحديث: أن الإنسان قد يتلى بالقول إذا قاله؛ يعني: إذا قال قولًا سيئًا فقد

(١) أخرجه البخاري (٤٧٤٨، ٥٣٠٦).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩١٣)، ومسلم (١٤٧٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

ابتلي به؛ ولهذا يقول القائل:

احذر لسانك أن تقول فتبلى إن السبلاء موكَّلٌ بالمنطق
وقد روى آخر البيت حديثاً عن النبي ﷺ لكنه ضعيف^(١).

فدائماً يقول الإنسان القول، ويقدر التقدير فإذا به يقع، هذا الرجل يقول للرسول ﷺ: «أَرَأَيْتَ أَنْ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ»، فهل قال ذلك على سبيل التقدير؛ فينطبق عليه البيت المذكور؟ أو قال ذلك على وجه الواقع؟

الجواب: اللفظ يحتمل هذا وهذا: أن الرجل وجد من امرأته ريبة فقَدَّرَ هذه الحال العظيمة، ويحتمل أنه واقع لكنه سأل النبي ﷺ أولاً قبل أن يقول: إني وجدت امرأتي على هذا. ومن فوائد هذا الحديث: أن النبي ﷺ يتوقف في الأمر الذي يشكل عليه إذا سُئِلَ عنه، وهذا هو رسول الله ﷺ، إذا أشكل عليه الأمر توقَّفَ، فكل الآيات التي فيها: ﴿وَيَسْتَلْزِمُونَكَ﴾ فهي؛ تعني: أن الرسول ﷺ توقَّفَ حتى أنزل الله جواب السؤال، وإذا كان النبي ﷺ -وهو الذي ينزل عليه الوحي، وهو الذي سته أصل في ثبوت الأحكام- يتوقَّفَ فيما لا يعلم، فكيف بنا نحن؟! ولهذا أُحذِرَ نفسي وإياكم من التسرع بالفتيا، فالإنسان إذا أفتى لا يستطيع أن يرد ما قال، وتتشرب الفتوى بسرعة لا سيما إذا وافقت هوى من الناس، بل وإذا لم توافق، ينقلونها على سبيل الاستغراب وتتشرب، فالواجب عدم التسرع، وإذا كنت لا تدري فقل: لا أدري، انظرني يوماً أو يومين أو أكثر، فهذا لا يضررك، أما الذي يضررك ويضر غيرك أن تسرع وتفتي بغير علم.

ذُكِرَ أن قوماً أتوا من خراسان أو أبعد إلى الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ وسألوه عن مسألة فقال: أمهلوني، فأمهلوه نحو خمسة عشر يوماً، فجاءوا إليه فقال: والله ما أدري. قالوا: ما جئنا إلا إليك، فهل نذهب إلى بلادنا ونقول: لا أدري؟ قال: نعم، اذهبوا إلى البلاد وقولوا: سألنا مالكا وقال: لا أدري، وهو إمام من أئمة المسلمين، وقد أتوا إليه من مكان بعيد ومع ذلك توقَّفَ، فالواجب التوقُّفُ كما كان الرسول ﷺ يفعل فيما لم ينزل عليه شيء فيه.

❦ وقول الرجل: «إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ ابْتَلَيْتَ بِهِ». أي: ابتليت به قبل أن أسألك، أو المعنى: إني لما سألتك ابتليت به.

وفي هذا الحديث من الفوائد: أنه ينبغي للإنسان أن يعظ الناس بالقرآن الكريم؛ لأن النبي

(١) انظر: «كشف الخفاء» (٩٢٦، ٢٢٤٥)، و«الضعفاء» للعقيلي (٣٠٢/٤).

ﷺ لما جاء هذا الرجل تلى عليه القرآن ووعظه وذكره وقال: «أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الآخِرَةِ»، يريد منه أن يرجع في قوله؛ لأنه لو رجع في قوله وجب فيستجيب عليه حد القذف، وهو أهون من عذاب الآخرة.

ففيه دليل: على أن الإنسان ينبغي له إذا أجاب أحداً أن يجيب بالقرآن إذا أمكن، أو بالسنة إذا أمكن، بدلاً من أن يقول: هذا حلالٌ وهذا حرام يجيب بالآية وهذا من أحسن ما يستعمله الْمُفْتُونَ من أجل أن يربطوا الناس بالقرآن والسنة.

فإذا سألك سائل، وقال لك: إنه مُحرَّمٌ وأنه تَطَيَّبَ وهو لا يدري أن الطَّيْبَ حرام عنده، فقل له: أقرأ القرآن؟ فإذا قال: نعم، قل: لقد قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. اربطه بالقرآن، وإذا جاءك صائم فقال: إني نسيت فأكلت أو شربت، قل له: استمع إلى قول النبي ﷺ: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ وَشَرِبَ فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطَعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»^(١). لكى تربطه بالسنة، وإلا فمن الممكن أن تقول: ليس عليك شيء؛ لأنك جاهل، وفي الثاني تقول: ليس عليك شيء؛ لأنك ناسي، ولكن اذكر الدليل أولاً؛ ليزداد طمأنينة. وثانياً: ليرتبط بالقرآن والسنة ويعرف أنه حصل كذا وكذا من أجل كلام الله ورسوله؛ فلهذا تلا النبي ﷺ آية اللعان على هذا الرجل ووعظه وذكره... إلى آخره.

ومن فوائد هذا الحديث: أن الله ﷻ حكيم يُري عباده في الدنيا العذاب؛ ليعرفوا به عذاب الآخرة، فالنار حارةٌ، ولو أننا لا نعلم أن النار حارة ما علمنا أن نار الآخرة حارة، فالآلام التي في الدنيا هي أنموذج من آلام الآخرة، كما أن النعيم في الدنيا أنموذج من نعيم الآخرة. ومن فوائد هذا الحديث: جواز القسم بغير استقسام، وهذا يؤخذ من قوله: لا والذي بعثك بالحق، فأقسم دون أن يستحلفه الرسول ﷺ.

ومن فوائد هذا الحديث: أن يختار الإنسان في القسم ما يناسب المقام؛ لأنه هنا قال: والذي بعثك بالحق؛ لأنه يريد أن يقسم على أن ما قاله حق، فكان أنسب؛ ولهذا قال إبليس: ﴿فِعْرَنِكَ لَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: ٨٢]. فأقسم بالعزة؛ لأن فيها الغلبة والقهر، وهو يريد أن يستعلي على بني آدم، ولا يكون ذلك إلا بالعزة، فكان المناسب أن يقول: فبعزتكم. ومن فوائد هذا الحديث: أن النبي ﷺ بُعث بالحق؛ لأن النبي ﷺ أقره على هذا، والمعنى

(١) أخرجه البخاري (١٩٣٣)، ومسلم (١١٥٥).

يَحْتَمِلُ أَنْ يَغْتَنَّهُ حَقٌّ أَوْ أَنْ مَا بُعِثَ بِهِ حَقٌّ ﷺ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْقَاضِي بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ أَنْ يُعَامَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَا يُعَامَلَ بِهِ الْآخَرُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ فَعَلَ بِالْمَرْأَةِ كَمَا فَعَلَ بِالرَّجُلِ دَعَاها وَوَعظَهَا وَذَكَرَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ أَحَدَهُمَا كَاذِبٌ؛ لِأَنَّ هُنَا نَفْيٌ وَإِثْبَاتٌ فَهُمَا نَقِيضَانِ، وَالنَّقِيضَانِ لَا بَدَّ مِنْ وَجُودِ أَحَدِهِمَا.

إِذَنْ: هُوَ يَقُولُ: إِنَّهُ مَا كَذَبَ، وَهِيَ تَقُولُ: إِنَّهُ كَاذِبٌ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا صَادِقٌ وَالْآخَرُ كَاذِبٌ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَرْتَفَعَ الْكَذِبُ عَنِ الْجَمِيعِ، أَوِ الصِّدْقُ عَنِ الْجَمِيعِ.

فَبَدَأَ ﷺ بِالرَّجُلِ ثُمَّ ثَنَى بِالْمَرْأَةِ، فَيُسْتَفَادُ مِنْهُ: أَنَّ اللَّعَانَ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مُرْتَبًا، يَبْدَأُ بِالرَّجُلِ أَوَّلًا، ثُمَّ بِالْمَرْأَةِ، إِذَا بُدِئَ بِالرَّجُلِ ثَبِتَ الْحَدُّ عَلَيْهَا مَا لَمْ تَدْفَعْهُ بِالْمَلَاعَةِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيَذَرُوهَا﴾ الْعَلَبَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ يَصِحَّ شَهَادَتُهُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنْ الْكَاذِبِينَ ﴿٨﴾ [النِّسَاءُ: ٨]؛ وَلِهَذَا كَانَ يُبْدَأُ بِالرَّجُلِ؛ وَلِأَنَّ الرَّجُلَ هُوَ الْمُدَّعِي، فَبَدَأَ بَيْتَهُ قَبْلَ بَيْتِ الْمُنْكَرِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ الشَّهَادَةِ وَالْيَمِينِ؛ لِقَوْلِهِ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ، فَلَوْ قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّهَا زَنْتٌ مَا يَكْفِي، وَلَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ زَنْتَ. مَا يَكْفِي، لَا بَدَّ أَنْ يَقُولَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّهَا زَنْتَ، وَهَذَا يَكْفِي أَنْ يَقُولَ: بِأَنَّهُ صَادِقٌ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَقُولَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي صَادِقٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ لَمِنْ الصَّادِقِينَ﴾ ﴿١﴾ [النِّسَاءُ: ١]. وَلَا يَشْتَرُطُ أَنْ يَقُولَ: لِمَنِ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتَهَا بِهِ مِنَ الزَّانَا، خِلَافًا لِقَوْلِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يَقُولَ: فِيمَا رَمَيْتَهَا بِهِ مِنَ الزَّانَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَأَوَّلُ: لِمَنِ الصَّادِقِينَ فِيمَا سِوَى هَذَا، مَا دَامَ لَمْ يَذْكُرِ الْمُتَعَلِّقَ، فَرُبَّمَا يَنْوِي غَيْرَ ذَلِكَ.

فَيَقَالُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ: إِنْ قَرِئَتْ الْحَالُ تُعَيَّنَ الْمَقَالُ، وَيَمِينُكَ عَلَى مَا يَصْدَقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ ^(١). وَلَا حَاجَةَ أَنْ يَقُولَ: فِيمَا رَمَيْتَهَا بِهِ مِنَ الزَّانَا، وَلَعَلَّ اللَّهَ ﷻ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ؛ اتِّقَاءً لِهَذَا اللَّفْظِ الْمَكْرُوهِ، وَاعْتِمَادًا عَلَى قَرِئَةِ الْحَالِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ لِعَانَ الْمَرْأَةِ أَشَدُّ وَأَغْلَظُ مِنْ لِعَانِ الرَّجُلِ؛ لِأَنَّ الْغَضَبَ يَتَضَمَّنُ اللَّعْنََةَ وَلَيْسَ الْعَكْسُ، فَالْغَضَبُ أَشَدُّ مِنَ اللَّعْنِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ تَعْلِيقِ الدَّعَاءِ؛ يَعْنِي: أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِفُلَانٍ إِنْ كَانَ كَذَا

وكذا، أو تقول: ظننت أنه ظلمك، اللهم إن كان ظلمي فعامله بما يستحق، ولا بأس بهذا؛ لأن الصيغة فيها الشرط، ومن هنا نعلم صدق الرؤيا التي نقلها ابن القيم عن شيخه أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية شيخ الإسلام: أنه تَعَلَّقَ أشكل عليه بعض الأمور وأنه رأى النبي ﷺ في المنام وعرضها عليه، ومن هذه الأمور التي أشكلت عليه أنه يقدم له جنائز من أهل البدع، ولا يدري أهم مؤمنون أم لا؟ فقال له النبي ﷺ: «عليك بالشرط»؛ يعني تقول: اللهم إن كان مؤمناً فاغفر له وارحمه، ولا يقال هذا الشرط لكل من جهلت حاله؛ بل لكل من غلب على ظنك أنه ليس بمؤمن؛ لأن الأصل أنه مسلم يستحق أن يُصَلَّى عليه.

ومن فوائد هذا الحديث: إثبات صفة الغضب لله ﷻ؛ لقوله: «أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا» [التوبة: ٩]. والغضب صفة من صفات الله تعالى الفعلية؛ لأنها صفة مربوطة بسبب، وكل صفة مربوطة بسبب فإنها من الصفات الفعلية؛ لأن السبب واقع بمشيئة الله والمرتب عليه واقع على ما وقع بالمشيئة، والقاعدة عند العلماء: أن كل صفة تتعلق بمشيئة الله فإنها من الصفات الفعلية، ومن العجب أن قوماً من الناس قالوا: إن الله لا يغضب، وعللوا ذلك بأن الغضب يلزمه الانتقام، ولا شك أن هذا من تحريف الكلم عن مواضعه، الذي يصدق فيه الحديث الصحيح: «لَتَسْبِعَنَّ مَنْ كَانَ قَلْبُكُمُ»^(١). فمن قبلنا حرفوا الكلم عن مواضعه، وفي هذه الأمة من حرفوا الكلم عن مواضعه، فيقال: الغضب شيء والانتقام شيء آخر، قال الله ﷻ: «فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ» [التوبة: ٥٥]. ومعنى: «آسَفُونَا»: أغضبونا، وليس المعنى: ألحقوا بنا الأسف الذي هو الحزن؛ لأن الله لا يحزن، لكن الأسف هنا بمعنى: الغضب: «انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ»؛ فدل ذلك على أن الانتقام ليس هو الغضب، ولكنه نتيجة الغضب، إذا غضب الله انتقم.

إذن: الواجب علينا في صفة الغضب وصفة الرضا، وصفة العجب، إثباتها حقيقة لله ﷻ، وهي بإضافتها إلى الله لا يمكن أن يعترها نقص، وأما إذا أضيفت للآدمي فقد يعترها نقص، فالإنسان إذا غضب ضاع عقله، وتكلم بما لا يُحمد عاقبته، وفعل أيضاً ما يُحمد عاقبته، لكن الرب ﷻ غضبه مقرون بالحكمة، فليس فيه ما يكون عيباً.

من فوائد هذا الحديث: التفريق بين المتلاعنين، يفرق بينهما تفريقاً مؤبداً، ويقال: إن المرأة إذا تم اللعان صارت حراماً على الزوج حتى بعد أن تنكح زوجاً آخر؛ لأن تحريمهما هنا تحريم مؤبد.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٩/٤٤٣):

ووقع في رواية معمر عن الزهري عند مسلم: «وهو حيثنذ يعرض بأن ينفيه» ويؤخذ منه أن التعريض بالقذف ليس قذفاً وبه قال الجمهور، واستدل الشافعي بهذا الحديث لذلك، وعن المالكية يجب به الحد إذا كان مفهوماً، وأجابوا عن الحديث بما سيأتي بيانه في آخر شرحه.

وقال ابن دقيق العيد: في الاستدلال بالحديث نظراً؛ لأن المستفتي لا يجب عليه حد ولا تعزير. قلت: وفي هذا الإطلاق نظراً؛ لأنه قد يستفتي بلفظ لا يقتضي القذف وبلفظ يقتضيه، فمن الأول أن يقول مثلاً: إذا كان زوج المرأة أبيض فأت بولد أسود ما الحكم؟ ومن الثاني أن يقول مثلاً: أن امرأتي أت بولد أسود وأباً أبيض فيكون تعريضاً، أو يزيد فيه مثلاً: زنت؛ فيكون تصريحاً، والذي ورد في حديث الباب هو الثاني فيتم الاستدلال. وقد نبه الخطابي على عكس هذا فقال: لا يلزم الزوج إذا صرح بأن الولد الذي وضعت امرأته ليس منه حد قذفه؛ لجواز أن يريد أنها وطئت بشبهة، أو وضعت من الزوج الذي قبله إذا كان ذلك ممكناً.

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٩/٤٤٤):

قال الخطابي: هو أصل في قياس الشبه. وقال ابن العربي: فيه دليل على صحة القياس والاعتبار بالنظير؛ وتوقف فيه ابن دقيق العيد فقال: هو تشبيه في أمر وجودي، والنزاع إنما هو في التشبيه في الأحكام الشرعية من طريق واحدة قوية. وفيه أن الزوج لا يجوز له الانتفاء من ولده بمجرد الظن، وأن الولد يلحق به ولو خالف لونه لون أمه.

وقال القرطبي تبعاً لابن رشد: لا خلاف في أنه لا يحل نفي الولد باختلاف الألوان المتقاربة كالأدمة والسمرة، ولا في البياض والسواد إذا كان قد أقر بالوطء ولم تمض مدة الاستبراء، وكأنه أراد في مذهبه، وإلا فالخلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل فقالوا: إن لم ينضم إليه قرينة زنا لم يجز النفي، فإن اتهمها فأت بولد على لون الرجل الذي اتهمها به جاز النفي على الصحيح، وفي حديث ابن عباس الآتي في اللعان ما يقويه. وعند الحنابلة يجوز النفي مع القرينة مطلقاً، والخلاف إنما هو عند عدمها، وهو عكس ترتيب الخلاف عند الشافعية.

وفيه: تقديم حكم الفرائض على ما يشعر به مخالفة الشبه.

وفيه: الاحتياط للأنسب وإيقائهم مع الإمكان، والزجر عن تحقيق ظن السوء.

وقال القرطبي: يؤخذ منه منع التسلسل، وأن الحوادث لا بد لها أن تستند إلى أول ليس بحادث.

وفيه: أن التعريض بالقذف لا يثبت حكم القذف حتى يقع التصريح خلافاً للمالكية، وأجاب

بعض المالكية أن التعريض الذي يجب به القذف عندهم هو ما يفهم منه القذف كما يفهم من التصريح، وهذا الحديث لا حجة فيه لدفع ذلك، فإن الرجل لم يرد قذفًا، بل جاء سائلًا مستفتيًا عن الحكم لما وقع له من الريبة، فلما ضرب له المثل أذعن. وقال المهلب: التعريض إذا كان على سبيل السؤال لا حدة فيه، وإنما يجب الحد في التعريض إذا كان على سبيل المواجهة والمشاتمة. وقال ابن المنير: الفرق بين الزوج والأجنبي في التعريض: أن الأجنبي يقصد الأذية المحضة، والزوج قد يعذر بالنسبة إلى صيانة النسب، والله أعلم. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: سُئِلْتُ عَنِ الْمُتَلَاعَيْنِ زَمَنَ مُضْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ فَلَمْ أَذِرْ مَا أَقُولُ، فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْمُتَلَاعَيْنِ أَبَفَّرَقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ.

٥- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى- قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُتَلَاعَيْنِ: «حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا». قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي قَالَ: «لَا مَالَ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهَوِيَ بِمَا اسْتَحَلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَلِكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا». قَالَ زُهَيْرُ فِي رِوَايَتِهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٦- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ وَقَالَ: «اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ فَهَلْ مِنْكُمَا نَائِبٌ». (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، عَنِ اللَّعَانِ. فَذَكَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٧- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِلْمُسَمَعِيِّ وَابْنِ الْمُثَنَّى- قَالُوا، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ -وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ- قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَزْرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ لَمْ يَفَرِّقِ الْمُضْعَبُ بَيْنَ الْمُتَلَاعَيْنِ. قَالَ سَعِيدٌ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. فَقَالَ فَرَّقَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ.

٨- (١٤٩٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قُلْتُ لِلْإِسْنَادِ: حَدَّثَكَ نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَالْحَقُّ الْوَلَدُ بِأُمِّهِ قَالَ نَعَمْ.

٩- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ لَاعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَامْرَأَتِهِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا. (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ -، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

١٠- (١٤٩٥) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِرُحْمَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِنَّا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَكَلَّمَ جَلَدْتُمُوهُ أَوْ قَتَلْتُمُوهُ وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ وَاللَّهُ لَأَسْأَلَنَّ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعِدَةِ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ فَقَالَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَكَلَّمَ جَلَدْتُمُوهُ أَوْ قَتَلْتُمُوهُ أَوْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ. فَقَالَ: «اللَّهُمَّ افْتَحْ». وَجَعَلَ يَدْعُو فَتَرَكْتُ آيَةَ اللَّعَانِ ﴿وَالَّذِينَ يَرْتُونَ أَنْوَابَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النِّحْل: ٦٠]. هَذِهِ الْآيَاتُ فَابْتُلِيَ بِهِ ذَلِكَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ فَجَاءَ هُوَ وَامْرَأَتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَلَاَعْنَا فَشَهِدَ الرَّجُلُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لِمِنْ الصَّادِقِينَ ثُمَّ لَعَنَ الْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فَلْتَلْعَنَ لَتَلْعَنَ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْ». فَأَبَتْ فَلَعَنْتُ فَلَمَّا أَذْبَرَ قَالَ: «لَعَلَّهَا أَنْ تَحْيِيَ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا». فَجَاءَتْ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا.

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ جَمِيعًا، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

١١- (١٤٩٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَأَنَا أَرَى أَنَّ عِنْدَهُ مِنْهُ عِلْمًا. فَقَالَ إِنَّ هِلَالَ بْنِ أُمَيَّةَ كَذَفَ امْرَأَتَهُ بِشَرِيكِ بْنِ سَخْمَاءَ وَكَانَ أَخَا الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ لَأُمِّهِ وَكَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ - قَالَ - فَلَاَعْنَهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْصِرُوهَا فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَبْيَضَ سَبْطًا قُضِيَ الْعَيْنَيْنِ فَهُوَ لِهَلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لَشَرِيكِ بْنِ سَخْمَاءَ». قَالَ فَأَبْشَرْتُ أَنَّهَا جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ.

١٢- (١٤٩٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ وَعِيسَى بْنُ حَمَادٍ الْمِصْرِيُّانِ - وَاللَّفْظُ لِرُحْمَةَ - رُمْحٌ - قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ ذَكَرَ التَّلَاعُنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا لَمْ

انْصَرَفَ فَاتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو إِلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِهِ رَجُلًا. فَقَالَ عَاصِمٌ مَا ابْتُلِيتَ بِهَذَا إِلَّا لِقَوْلِي فَلَحَبَّ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ أَمْرَاتِهِ وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُضْضِرًّا قَلِيلَ اللَّحْمِ سَبِطَ الشَّعْرِ وَكَانَ الَّذِي أَدْعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ خَذًا لَا أَدَمَ كَثِيرَ اللَّحْمِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَيِّنْ». فَوَضَعَتْ شَيْئَهَا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ زَوْجَهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا فَلَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْتَهْمَا فَقَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَجْلِسِ أَمِيَّ النَّبِيِّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ رَجَمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَمْتُ هَذِهِ». فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا تِلْكَ أَمْرًا كَانَتْ تُظْهَرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءِ.

(...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ -بِعْنِي ابْنُ بِلَالٍ-، عَنْ يَحْيَى حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ ذَكَرَ الْمُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَزَادَ فِيهِ بَعْدَ قَوْلِهِ كَثِيرَ اللَّحْمِ قَالَ جَعَلْنَا قَطْطًا.

١٣- (...) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو- قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ وَذَكَرَ الْمُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ ابْنُ شَدَادٍ أَمَّا اللَّذَانِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجَمْتُهَا». فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا تِلْكَ أَمْرًا أَغْلَنْتُ. قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رَوَاتِهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ.

١٤- (١٤٩٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ -بِعْنِي الدَّرَاوَزِيُّ-، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ الْأَصْبَارِيَّ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَجِدُ مَعَ أَمْرَاتِهِ رَجُلًا ابْتِغَالُهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا». قَالَ سَعْدُ بَلَى وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالْحَقِّ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا إِلَيَّ مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ».

١٥- (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ وَجَدْتُ مَعَ أَمْرَاتِي رَجُلًا أَهْمَلُهُ حَتَّى آتِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ قَالَ: «نَعَمْ».

١٦- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ وَجَدْتُ مَعَ أَهْلِي رَجُلًا لَمْ أَمْسُهُ حَتَّى آتِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ». قَالَ كَلَّا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنْ كُنْتُ لِأَعَاجِلُهُ بِالسَّيْفِ قَبْلَ ذَلِكَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا إِلَيَّ مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ إِنَّهُ لَغَيُورٌ وَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّْي».

١٧- (١٤٩٩) حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ فُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ -

وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ وَرَادٍ - كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ -، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُضْفِحٍ عَنْهُ. قَبْلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «اتَّعَجِبُونَ مِنْ غَيْرَةٍ سَعِيدٍ فَوَاللَّهِ لَا نَأْخِذُ مِنْهُ وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي مِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا شَخْصَ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ وَلَا شَخْصَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْعُدُوِّ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ اللَّهُ الْمُرْسَلِينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَلَا شَخْصَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمِدْحَةُ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ النِّجَةَ».

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. وَقَالَ غَيْرُ مُضْفِحٍ. وَلَمْ يَقُلْ عَنْهُ.

١٨- (١٥٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالُوا، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فِزَارَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ». قَالَ نَعَمْ. قَالَ: «فَمَا أَلَوَانُهَا». قَالَ حُمْرٌ. قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ». قَالَ إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا. قَالَ: «فَأَنَّى أَتَاهَا ذَلِكَ». قَالَ عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقُ. قَالَ: «وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقُ».

١٩- (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ. وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ جَمِيعًا، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَدَتْ امْرَأَتِي غُلَامًا أَسْوَدَ وَهُوَ حَبِيبٌ يُعْرَضُ بِأَنْ يَنْفِخَهُ. وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ وَلَمْ يَرْخُصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ.

٢٠- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ وَإِنِّي أَكْفَرُهُ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ». قَالَ نَعَمْ. قَالَ: «فَمَا أَلَوَانُهَا». قَالَ حُمْرٌ. قَالَ: «فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ». قَالَ نَعَمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَأَنَّى هُوَ». قَالَ لَعَلَّهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَكُونُ نَزْعُهُ عِرْقُ لَهُ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «وَهَذَا لَعَلَّهُ يَكُونُ نَزْعُهُ عِرْقُ لَهُ».

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ بَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُحَدِّثُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

كِتَابُ الْعِشْقِ

إِلَى حَدِيثٍ : ١٥١٠

مِنْ حَدِيثٍ : ١٥٠١



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْعِتْقِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (١٥٠١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قُلْتُ لِرَأْسِكَ: حَدَّثَكَ نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأُعْطِيَ شِرْكَاءُؤُهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ».

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعِيدٍ. ح. وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ. ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو ب. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ. ح. وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ. ح. وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ ذِكْرِ سَعَايَةِ الْعَبْدِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- (١٥٠٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيَعْتَقُ أَحَدُهُمَا قَالَ: «يُضْمَنُ».

٣- (١٥٠٣) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ فِي عَبْدٍ فَخَلَّصَهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

٤- (...) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عِيسَى -يَعْنِي: ابْنَ يُونُسَ- عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرُوبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَزَادَ: «إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمٌ عَلَيْهِ الْعَبْدُ قِيَمَةٌ عَدْلٍ ثُمَّ يُسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقْ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

(...) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عُرُوبَةَ وَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ عَدْلٍ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- (١٥٠٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتَقُهَا فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِيعُكُمَا عَلَى أَنْ وَلَاءُهَا لَنَا. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»^(١).

المراد بـ«الولاء» هنا: ولاء العتق؛ يعني: أن السيد إذا أعتق عبداً صار ميراثه له بالعصبة، والعصبة: العتق، وهو إمّا من التَّوَلَّى وإمّا من الولاية، وأياً كان، فالمراد: أن المعتق يكون ولياً عن مَنْ أَعْتَقَ إِلَّا أَنْ وَلَايَةَ الْعَتَاقَةِ أَقْلُ مِنْ وَلَايَةِ النَّسَبِ؛ ولهذا شبهه به في الحديث فقال: «الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ» -يعني: التحام- كُلُّ حِمَّةٍ النَّسَبِ^(٢)؛ ولأنه -أي: الإرث بالولاء- يأتي بعد انقطاع الإرث بالتعصيب -عصبة النسب-.

مثال ذلك: رجل أعتق عبداً وليس له أحد من الأقارب -أي: العبد- فيكون هو وليه الذين يتولّى ميراثه، ويتولّى نكاحه، وما أشبه ذلك.

❁ وقوله: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، ظاهر الحديث: أنه وإن أعتقه في زكاة؛ لأن من أهل الزكاة:

(١) أخرجه البخاري (٥٣١٢).

(٢) أخرجه ابن حبان (٤٩٥٠)، والحاكم (٢٧٩/٤)، وانظر: «التلخيص الحبير» (١٦٢/٣).

الرَّقَاب، بَأَن يَشْتَرِي عَبْدًا وَيَعْتَقَهُ، وَظَاهِرُهُ الْعُمُومُ، فَيَشْمَلُ كَذَلِكَ مَنْ أَعْتَقَ فِي كَفَّارَةٍ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: مَنْ أَعْتَقَ فِي زَكَاةٍ فَإِنْ وُلَّاهُ لِأَهْلِ الزَّكَاةِ - أَيْ: لِلْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ - وَمَنْ أَعْتَقَ فِي كَفَّارَةٍ، فَإِنْ وُلَّاهُ لِلْفُقَرَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ هُمْ مُصْرَفُ الْكَفَّارَةِ، وَالْأَمْرُ مُحْتَمَلٌ؛ لِأَنَّنَا إِذَا جَعَلْنَاهُ زَكَاةً، وَقُلْنَا: إِنَّ وُلَّاهُ لِمَنْ أَعْتَقَهُ، عَادَ إِلَى مُخْرَجِ الزَّكَاةِ وَكَذَلِكَ فِي الْكَفَّارَةِ، وَالْإِنْسَانُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُصْرَفًا لَزَكَاتِهِ أَوْ لِكَفَّارَتِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِحْتِيَاظَ وَالْوَرَعَ لِمَعْتَقِهِ أَنْ لَا يَأْخُذَ شَيْئًا مِنْ مِيرَاثِهِ وَأَنْ يَقُولَ هَذَا أَخْرَجَهُ اللَّهُ فَلَا يَرْجِعُ إِلَيَّ لَا فِي الْكَفَّارَةِ وَلَا فِي الزَّكَاةِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ عَائِشَةَ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئًا فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ، فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتُكَ وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي. فَعَلْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بَرِيرَةَ لِأَهْلِهَا فَأَبَوْا وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْتَفْعَلْ وَيَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكَ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِبْتَاعِي فَأَعْتِقِي. فَإِنَّا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا بَالُ أَنْاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ شَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ شَرَطَ اللَّهُ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ».

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ فَوَائِدُ مِنْهَا: جَوَازُ الْمَكَاتِبَةِ، وَالْمَكَاتِبَةُ مَعْنَاهَا: أَنْ يَشْتَرِيَ الْعَبْدَ نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ بِثَمَنٍ مُؤَجَّلٍ، مِثْلُ أَنْ يَتَّفَقَ مَعَ سَيِّدِهِ، فَيَقُولَ: أَشْتَرِي نَفْسِي مِنْكَ بِعَشْرَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ، يَحُلُّ مِنْهَا كُلَّ شَهْرٍ أَلْفٌ، هَذِهِ هِيَ الْكَتَابَةُ، وَهِيَ سُنَّةٌ، وَقِيلَ: وَاجِبَةٌ إِذَا تَمَّ فِيهَا الشَّرْطُ الْمَذْكُورُ فِي الْقُرْآنِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النَّحْلُ: ١٨٣].

قَالَ الْعُلَمَاءُ أَيْ: صَلَاحًا فِي دِينِهِمْ وَكَسْبًا، فَإِذَا جَاءَ الْعَبْدُ يَطْلُبُ مِنْ سَيِّدِهِ أَنْ يَكَاتِبَهُ، وَكَانَ الْعَبْدُ صَالِحًا لَا يَخْشَى أَنْ يَهْرَبَ إِلَى الْكُفَّارِ، وَلَا أَنْ يَفْسُقَ، وَيَكُونَ مَاجِنًا مَعَ الْفُسَّاقِ، وَكَذَلِكَ إِذَا عَلِمَ فِيهِ أَنَّهُ يَكْسِبُ؛ أَيْ: مَكْتَسِبٌ، بِحَيْثُ لَا يَكُونُ كَلًّا عَلَى غَيْرِهِ وَعَبْدًا عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ يُكَاتِبُهُ وَجُوبًا، وَهَذَا قَوْلُ الظَّاهِرِيَّةِ، وَلَكِنْ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَبْدَ مَمْلُوكٌ لِسَيِّدِهِ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مُلْكِهِ شَيْئًا إِلَّا بِسَبَبِ الْكُفَّارَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ لَهُ وَجْهَةٌ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مُلْكُهُ فَلَا يَلْزَمُ بِإِخْرَاجِ مُلْكِهِ عَنْ مُلْكِهِ، وَقَوْلُ الظَّاهِرِيَّةِ لَهُ وَجْهَةٌ نَظَرٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الشَّرْعَ لَهُ تَشَوُّفٌ إِلَى الْعِتْقِ.

ومنها: جواز استعانة المكاتب في قضاء دين كتابته، وهل يقاس عليه جواز استعانة المدين في غير الكتابة إخوانه المسلمين في قضاء دينه؟

الظاهر: نعم إذ لا فرق، وقد يقول قائل: الفرق أن العتق مطلوب والشارع متشوف إليه فيرخص فيه ما لا يرخص لغيره ولكن الظاهر أنه لا بأس أن يسأل الإنسان إخوانه المسلمين الإعانة في قضاء دينه.

ومنها: أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قد يكون عندها مال، ولهذا طلبت أن تعد لأهل بريرة ما كاتبوها عليه وسيأتي أنه تسع أواق، وهذا لا يمنع أن يكون عندها من مال الله ﷻ من الفيء أو غيره، والنبي ﷺ كان لا يقي عنده شيء، كان ينفقه في سبيل الله.

ومنها: تصديق من يغلب على ظنه الصدق، وإن كان يقول شيئاً لنفسه؛ لأن عائشة صدقت بريرة في أن أهلها كاتبوها، ولم تقل: هات وثيقة من أهلك أنهم كاتبوك.

ومنها: أن الولاء لمن أعتق، وإن اشترطه البائع؛ يعني: لو قال الرجل: أبيع عليك عبدي، ولكن إن عتق فولأوه لي؛ فإنه لا يكون له؛ لأنه شرط مخالف للشرع.

ومنها: أن جميع الشروط المخالفة للشرع باطلة، ولو اتفق عليها الطرفان، وعلى هذا فلو باع صاعاً طيباً من البر بصاعين دون ذلك ورضي بهذا فإنه لا يجوز؛ لأنه مخالف لشرع الله ﷻ.

ومنها: إبطال الشرط الفاسد حتى وإن شرط وأكد، لقوله ﷺ: «مَا بَالُ أَنْاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ وَإِنْ شَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ شَرَطُ اللَّهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ»، حتى لو أكدّه فإنه لا يستحق ما يشترط، ولكن في هذه الحال، هل نقول لمن فات غرضه ببطلان الشرط له: الخيار؛ يعني: مثل أن يشترط أن الولاء له في العتق ويلزم المشتري بذلك، ثم نقول الشرط فاسد ويلغى والولاء لمن أعتق وهو المشتري، هل يكون للبائع الخيار؛ لأنه إذا كان الولاء له فسيكون ثمنه أقل، فهل له الخيار؟

يقال: في هذا تفصيل أما من علم أن الشرط باطل فليس له الخيار، وأما من ظن أنه صحيح، فله الخيار؛ لأنه جاهل، أما إذا كان عالماً ويدري أن هذا الشرط فاسد فإننا لا نمكنه أن يفسخ العقد؛ لأنه دخل على بصيرة.

ومنها: استفتاء من هو أعلم عند الاشتباه؛ لأن عائشة استفتت النبي ﷺ، ويمكن أن يقال أن هذا من باب المشورة أيضاً، فيستفاد منه: مشورة من هو أسد منك رأياً وأعلم منك.

ومنها: أنه ينبغي للعالم أن يقوم خطيباً في الناس حين تدعو الحاجة إلى ذلك، وإن لم يكن في

يوم الجمعة، وهذه من الخطب العارضة التي يكون لها سبب.

ومنها: أن كتاب الله ﷻ قد تضمن كل ما يحتاج الناس إليه، فكل شيء في كتاب الله، لقوله: «مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ» ولكن هل المعنى: أي ليس هذا الشرط موجود في كتاب الله؟ أو المعنى: ليس في كتاب الله حله وإباحته؟

الجواب: الثاني هو المراد.

ومنها: أن شرط الله أحق بالالتزام، وهو - أي شرطه - ما شرطه في شرعه من شروط البيع والإجارة والنكاح وغير ذلك فشرط الله أحق.

ومنها: أن شرط الله أوثق؛ أي: أقوى وأعظم من شرط المخلوقين.

ومنها: جواز بيع المكاتب؛ لأن النبي ﷺ قال: «ابْتَاعِي فَأَعْتِقِي» فأذن لها بالشراء، ولو كان حراماً لم يأذن لها فيه، وإذا اشترى المكاتب بقي على كتابته فلا يمكن للمشتري أن يفسخه؛ لأن الكتابة عقد لازم من السيد وجائز من العبد، إذ إن العبد يملك أن يقول: فسخت عقد الكتابة، أما السيد فلا.

ومنها: أنه يجوز أن يتعجل الدين المؤجل وجه ذلك «ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ، فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتَكَ.....» وهو كذلك، فيجوز تعجيل الدين المؤجل الكتابة وغيرها، ولكن إذا اشترط المدين أن يُوضع من الدين شيء، مثل أن يكون عليه عشرة آلاف إلى سنة وقال للدائن: أعطيك ثمانية آلاف نقدًا الآن، فهل يجوز؟

قال بعض أهل العلم: أنه لا يجوز؛ لأن هذا يشبه بيع عشرة بثمانية فلا يجوز، وقال بعض العلماء: إنه جائز؛ لأن في ذلك فائدتين:

الفائدة الأولى: للمدين؛ وذلك لأنه سوف يسقط عنه بعض الشيء.

والفائدة الثانية: للدائن وذلك بتعجيل حقه وهذا هو الصواب، وقال النبي ﷺ لغرماء عبد الله بن حرام: «ضَعُوا وَتَعَجَّلُوا»^(١). وهذه هي المسألة وليس هذه من باب البيع بل هذه من باب الإسقاط، فإن صاحب الدين أسقط، فكما أنه لو قال له: أعطني ثمانمائة واصفح عنك فلا بأس به؛ لأن هذا رضي بالتعجيل وهذا رضي بالنقص، فإن أراد المدين أن يعجل الدين ولكن صاحب الدين أبى، قال: لا أريد، فهل له أن يمتنع أم ليس له أن يمتنع؟

(١) أخرجه الدارقطني (١٩٠)، والحاكم (٦١/٢)، والطبراني في «الأوسط» (٨١٧)، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٣٠/٤): «رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه مسلم بن خالد الزنجي، وهو ضعيف، وقد وثق». اهـ

الجواب: في هذا خلاف بين العلماء بناءً على هبة الصفات، هل يلزم قبولها أم لا؟ فإذا قلنا بوجوب قبول هبة الصفات، قلنا بوجوب قبول الدائن تعجيل حقه؛ لأن فيه مصلحة له، ونظيره أن يكون على الإنسان عشرة أصواع بَرٍّ متوسط فيوضحها الدائن وأراد أن يوفي المدين في زمن فيه خوف ويخشى عليه من اللصوص، وقال: أنا لا أقبل حتى يحل الأجل فهنا لا يلزم بأن يستوفي، كذلك إذا أراد أن يوفي عن الرديء جيداً، وقال: أنا لا أريده، أنا أريد أن توفيني على حسب ما في ذمتك، فإذا كان عليه ضرر لم يلزمه أن يقبل، والضرر مثل أن يخشى منته، ويقول: أنا أوفيتك خيراً مما تطلبني، وما أشبه ذلك.

المهم: أن القول الراجح: أنه إذا قَدَّمَ المدين قضاء الدين فإنه يجب على الدائن أن يقبل إلا إذا كان في ذلك ضرر عليه.

وفي هذا الحديث إشكال: وهو أن النبي ﷺ أذن لعائشة أن تقبل الشرط مع فساد، فقال: «اَشْتَرِيهَا وَأَعْتِقْهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ» فكيف يصح هذا؟

الجواب: نقول: نعم، هذا ليس إقراراً للشرط الفاسد؛ لأن النبي ﷺ سوف يبطله لكن فائدة ذلك أن يبين النبي ﷺ أن الشرط الفاسد وإن اشترط واتفق عليه المتعاقدان فإنه باطل حتى لو اتفق عليه الطرفان، والنبي ﷺ لم يأمر عائشة بالتزام أن يكون الولاء لهم على وجه الدوام والاستمرار، ومن هنا نأخذ أن الإنسان إذا سُئِلَ عن تفسير آية والسائل عالم، فله أن يقول ما في قلبه وإن كان خطأ؛ لأنه سوف يُصَحَّح من قبل العالم، ومن ذلك أيضاً ما يكون في أسئلة الامتحان للطلاب قد يجيب الطالب بغير ما يدين الله به، ومنه قصة المسيء في صلته فإن النبي ﷺ أمره أن يُعيد الصلاة؛ لبيّن أنه لو فعل الإنسان الشيء الفاسد فإنه لا ينفذ.

فإن قال قائل: وفي ذلك ضرر على أهل بريرة أن يشترطوا الولاء لهم ويتم العقد على ذلك، ثم يقال: ليس لكم حق؟

فالجواب: بأحد أمرين:

إما أن يقال: إن الأمر فاشٍ منتشر وأن أهل بريرة يعلمون ذلك لكن أرادوا أن يقعوا في المعصية فهذا جزاؤهم.

وإما أن يقال: إنهم رضوا بحكم النبي ﷺ والحق لهم، ولم يطالبوا بفسخ العقد، وقد قلنا فيما سبق: إنه إذا فات غرض المشترط شرطاً فاسداً فإن له الخيار وهؤلاء ربما يكونون قد رضوا بحكم النبي ﷺ ولم يريدوا أن يطالبوا بحقهم، ونظير ذلك قصة الرجل الذي كان عليه خاتم من

ذهب فترعه النبي ﷺ من يده وطرحة، فلما انصرف النبي ﷺ قيل للرجل خذ خاتمك. انتفع به قال: والله لا آخذ خاتماً طرحة النبي ﷺ^(١). فربما يكون الصحابة رضي الله عنهم الذين فات شرطهم تركوا المطالبة، لأن النبي ﷺ أبطل الشرط وإن كان لهم الحق والمطالبة. ومن فوائد هذا الحديث: أن تكرار الشروط الفاسدة وتأكيدها لا يفيدها؛ لقوله: «وإن كان مائة مرة».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْ بَرِيرَةُ إِلَيَّ فَقَالَتْ: يَا عَائِشَةُ، إِنِّي كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَةً. بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ وَزَادَ فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ مِنْهَا ابْتِاعِي وَأَعْتِقِي». وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَتْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ».

«الأوقية»: أربعون درهماً فكم تكون التسع أواق؟ ثلاثمائة وستون درهماً.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَتْ: إِنَّ أَهْلِي كَاتَبُونِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي تِسْعِ سِنِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ أَوْقِيَةً. فَأَعْيِنِي. فَقُلْتُ لَهَا: إِنْ شَاءَ أَهْلُكَ أَنْ أُعِدَّهَا لَهُمْ عِدَّةً وَاحِدَةً وَأَعْتَقَكَ وَيَكُونَ الْوَلَاءُ لِي فَعَلْتُ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَهْلِهَا فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَاتْنَنِي فَذَكَرْتُ ذَلِكَ، قَالَتْ: فَانْتَهَرْتُهَا فَقَالَتْ: لَاهَا اللَّهُ إِذَا قَالَتْ. فَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْأَلَنِي فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ». فَفَعَلْتُ - قَالَتْ - ثُمَّ حَظَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشِيَةَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَتْنَى عَلَيْهِ بِأَهْلِهِ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرَطُ اللَّهِ أَوْثَقُ مَا بَالُ رِجَالٍ

مِنْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَعْتَقْتُ فَلَنَا وَالْوَلَاءُ لِي إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ.

هذا فيه: زيادة في الفوائد أن النبي ﷺ سمع ما جرى بين بريرة عائشة رضي الله عنها، ولا ينافي أن تكون عائشة سأله بعد سماعه.

وفيه أيضًا: استعمال السجع في الكلام، حيث قال ﷺ: «كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرَطُ اللَّهِ أَوْثَقُ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» والسجع لا بأس به، بل قد يكون مطلوبًا إذا كان يُرَغَّبُ الناس في الاستماع إلى الكلام بشرط ألا يكون مُتَكَلِّفًا، فإن كان متكلفًا فإنه لا ينبغي؛ لأن التكلف في المقال والفعال من الأمور التي لا يرغب فيها، أمّا إذا جاء بغير قصد وجاء على مقتضى الطبيعة فإنه لا شك يكسب الكلام جمالًا ويقوي الاستماع إليه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

٩- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا، عَنْ جَرِيرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. نَحْوُ حَدِيثِ أَبِي أَسَامَةَ غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ قَالَ: وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا وَلَوْ كَانَ حُرًّا لَمْ يُخَيِّرَهَا. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: «أَمَّا بَعْدُ».

هذه المسألة الثانية في قصة بريرة، وهي أن لها زوجًا يسمّى مُغِيثًا، فلما عتقت خيّرَهَا النبي ﷺ بين أن تبقى معه أو تفارقه، فاخترت أن تفارقه، وكان يحبُّهَا حبًّا شديدًا، وتبغضه بغضًا شديدًا، فجعل يتابعها في أسواق المدينة، ويكي يريده أن ترجع إليه، فقال النبي ﷺ: «أَلَا تَعْجُبُونَ مِنْ حُبِّ مُغِيثٍ لِبَرِيرَةٍ، وَبُغْضِ بَرِيرَةٍ لِمُغِيثٍ؟» لأن هذا شيء عجب؛ لأن العادة أن القلوب تتبادل في الحب والبغض، لكن هذا الشيء خلاف العادة، فشفع فيها النبي ﷺ بنفسه أن ترجع إلى زوجها، فقالت: يا رسول الله ﷺ إن كنت تأمرني فسمعا وطاعة، وإن كنت تشفع فلا حاجة لي فيه، قال: «بَلْ أَشْفَعُ؟» قالت: لا حاجة لي فيه، المهم أنها ثبتت هذه السنة، وهي أن الأمة إذا عتقت تحت الزوج، فإن لها الخيار، إن شاءت اختارت نفسها وفارقت وإن شاءت بقيت معه، لكن هل يشترط أن يكون الزوج عبدًا؟ أي: مملوكًا أو لها الخيار حتى مع كونه حرًّا؟

الجواب: في هذا خلاف بين أهل العلم وأكثر العلماء على أنه لا خيار لها إلا إذا كان زوجها رقيقًا؛ لأنها في هذه الحال صارت أعلى منه، بعد أن عتقت فصار لها الخيار، أما إذا كان زوجها حرًّا

فإنه لا خيار لها؛ لأنها الآن ساوته في الحرية، واختار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ أَنْ لها الخيار ولو كان زوجها حرًا، وعَلَّلَ ذلك بأنه ليس سبب الخيار هو المكافأة أو التكافؤ في الحرية والرق، وإنما الخيار أنها كانت أَنْكَحَتْ بسلْطَةِ السيد أولاً، وأما الآن فقد ملكت نفسها، ولكن ما ذهب إليه الجمهور أولى، لا سيما في هذه الرماية وأنه ليس لها خيار إلا إِذَا رَوَّجَهَا رقيقًا، ولو قيل بالتفصيل: وهو أنه إن أكرهت على النكاح منه فلها الخيار ولو كان حرًا، وإن كانت مختارة فليس لها الخيار إلا أن يكون عبدًا، ولو قيل بهذا لكان له وجه، ويكون هذا القول وسطًا بين قولين.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ:

١٠ - (...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لِرُحَيْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ قَضِيَّاتٍ أَرَادَ أَهْلُهَا أَنْ يَبِيعُوهَا وَيَشْتَرِطُوا وَلَاءَهَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ». قَالَتْ: وَعَتَقْتُ فَخَيْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْتَارَتْ نَفْسَهَا. قَالَتْ: وَكَانَ النَّاسُ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهَا وَتُهْدِي لَنَا. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ لَكُمْ هَدِيَّةٌ فَكُلُوهُ».

في هذه السنن التي ذكرتها عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وهي ما سبق من أن الولاء لمن أعتق.

والثانية: التخيير على زوجها إذا عتقت.

والثالثة: أنه يجوز لمن لا تحل له الصدقة إذا تُصَدِّقَ على من تحل له الصدقة أن يأكل منها؛ لأن هذه مُحَرَّمَةٌ للكسب لا لعينها؛ فإذا تُصَدِّقَ على فقير ولو بزكاة ثم أهدى للغني فلا بأس أن يأكل الغني من هذه الصدقة؛ لأن هذه الصدقة لنفرض أنها تمر، هل هي محرمة لعينها؟

الجواب: لا، بل لكسبها، هذه اكتسبت بطريق حلال تُصَدِّقُ بها على من هو أهل للصدقة فأهداها على من لا تحل له الصدقة فصارت حلالاً لهذا، مع أنه لو أخذها مباشرة لم تحل له.

وفي هذا الحديث دليل على: أن أزواج النبي ﷺ من آله، وأنهنَّ داخلاتُ في قول النبي ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِأَلِ مُحَمَّدٍ^(١)»؛ لقوله ﷺ: «وَهُوَ لَكُمْ هَدِيَّةٌ» وهذا هو الحق أن أزواج النبي ﷺ من آل البيت، وإن لم يكن من بني هاشم، فهنَّ من آل البيت، وهو صريح القرآن في قوله تعالى:

(١) أخرجه مسلم (١٠٧٢).

﴿وَقَرَنَ فِي يُوسُفَ وَلَا تَبَرَّكَ تَبَّحَ الْجَنَّةِ الْأُولَى وَأَقَمَنَ الصَّلَاةَ وَآتَيْتَ الزَّكَاةَ وَأَطَعَنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَ تَطْهِيرًا﴾ (٣٣) ﴿[الاحزاب: ٣٣].

وظاهر الحديث: أن الصدقة لا تحل لآل محمد لا فرضها ولا نفلها، وهو قول لبعض العلماء للعموم، وقيل: إن الصدقة تحل لآل البيت؛ أعني: صدقة التطوع، وأما النبي ﷺ فإنه لا تحل له الصدقة لا تطوعاً ولا واجبة، وهذا الذي عليه جمهور العلماء، وربما يؤيد ذلك تعليل النبي ﷺ التحريم بأن الصدقة أوساخ الناس كما قاله العباس بن عبد المطلب، قال: «إِنَّهَا أَوْسَاخُ النَّاسِ»^(١). والصدقة التي هي أوساخ هي التي تطهر بها الزكاة؛ لقوله تعالى للنبي ﷺ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

إذن: الصدقة طهور، والمراد بالصدقة هنا: الزكاة؛ لأن الرسول أمر أن يأخذها منهم، والذي عليه الجمهور هو الأقرب أن الزكاة الواجبة لا تحل لآل محمد، وأما صدقة التطوع فتحل لهم، وأما النبي ﷺ فإنه كان يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة مطلقاً، وهذا الحديث ينبغي أن يقيد؛ لأنه في أن أزواج الرسول من آكل بيته.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ. أَنَّهَا اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ مِنْ أَنَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ. وَاشْتَرَطُوا الْوَلَاءَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ وَلِيَ النِّعْمَةَ». وَخَيْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ زَوْجَهَا عَبْدًا وَأَهْدَتْ لِعَائِشَةَ لَحْمًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ صَنَعْتُمْ لَنَا مِنْ هَذَا اللَّحْمِ». قَالَتْ عَائِشَةُ: تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ. فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ».

١٢- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ لِلْعَتَقِ فَاشْتَرَطُوا وَلَاءَهَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِهَا فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ». وَأَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمًا فَقَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَذَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ. فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ». وَخَيْرْتُ. فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَكَانَ زَوْجَهَا حُرًّا. قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ زَوْجِهَا

فَقَالَ: لَا أَتْرِي.

(...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ النَّوْفَلِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

١٣- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ جَمِيعًا، عَنْ أَبِي هِشَامٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ وَأَبُو هِشَامٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا.

١٤- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سُنَنِ خَيْرٍ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ عَتَقَتْ وَأَهْدَيْ لَهَا لَحْمٌ فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالثَّرْمَةُ عَلَى النَّارِ فَدَعَا بِطَعَامٍ فَأَتَانِي بِخُبْزٍ وَأَدَمَ مِنْ أَدَمِ النَّبِيِّ فَقَالَ: «أَلَمْ أَرِ ثَرْمَةً عَلَى النَّارِ فِيهَا لَحْمٌ». فَقَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَلِكَ لَحْمٌ تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ فَكَرِهْنَا أَنْ نُطْعِمَكَ مِنْهُ. فَقَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ مِنْهَا لَنَا هَدِيَّةٌ». وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

في هذا دليل على: ما ذكر سابقاً من ثبوت ثلاث سنن في بريرة.

وفيه أيضاً: أنه يجوز للإنسان أن يطلب من أهله أطيب الطعام، أو ما يشتهي من الطعام، ولا يُعَدُّ هذا من سؤال الناس؛ لأن له السلطة والإمرة على أهله.

وفيه أيضاً: أن النبي ﷺ كان بنعمة الله عليه، ويختار ما هو الأنفع.

وفيه دليل على: أن النبي ﷺ كان لا يعلم الغيب؛ لأنه لا يدري ما شأن هذا اللحم، وإنما استفهم عن البرمة التي على النار.

وفيه أيضاً: دليل على أن الإنسان إذا كان ينسبط بمال أخيه ويرى أنه إذا أخذ منه فإن أخاه يُسرُّ بهذا، أنه لا بأس أن يدل عليه أو ما أشبه ذلك حتى وإن كان في غيبته ما دام يعلم ويثق بأنه لا يمانع في هذا بل يفرح.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥- (١٥٠٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، حَدَّثَنِي سَهْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تَنْتَرِي جَارِيَةَ تُعْتِقُهَا فَأَتَى أَهْلُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْوَلَاءُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَيْبَتِهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- (١٥٠٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْبَتِهِ. قَالَ مُسْلِمٌ النَّاسُ كُلُّهُمْ عِيَالٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ (١).

سمعتهم أن الولاء لمن أعتق، وسمعتهم أن الولاء لحمة كلحمة النسب، وسمعتهم أيضًا أن الرسول ﷺ أبطل اشتراط البائع أن يكون الولاء له، فدلَّ هذا على أنه لا يمكن بيعه؛ بمعنى: أن الرجل إذا أعتق عبدًا وصار الولاء له، فجاء إنسان وقال: بيع عليَّ ولأهلك على هذا العبد؛ فإنه لا يجوز بيعه، أو طلب منه هبته فإنه لا يجوز، أو هو نفسه وهبه لشخص أو تصدق عليه فكل هذا لا يجوز؛ لأن الولاء كالنسب تمامًا وهو لمن أعتق، فإذا كان الإنسان لا يمكن أن يقول لشخص: وهبت لك ولدي أو نسب ولدي أو ما أشبه ذلك، فكذلك الولاء.

وقول مسلم: إن الناس كلهم -يعني: أهل الحديث- عيال على عبد الله بن دينار؛ يعني: أنه هو الذي نشر هذا الحديث وبيَّنه ووضحه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ -يعني: ابن عُثْمَانَ- كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِهِ غَيْرَ أَنَّ الثَّقَفِيَّ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ إِلَّا الْبَيْعُ وَلَمْ يَذْكُرِ الْهَبَةَ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤) بَابُ تَخْرِيمِ تَوَلَّى الْعَتِيقِ غَيْرِ مَوَالِيهِ .

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧ - (١٥٠٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ: كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عُقُولَهُ ثُمَّ كَتَبَ: «أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَتَوَلَّى مَوْلَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ بَغَيْرِ إِذْنِهِ». ثُمَّ أَخْبَرْتُ أَنَّهُ لَعَنَ فِي صَحِيفَتِهِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ.

هذا الحديث في تولى العتق غير مواليه وأنه من المحرمات العظيمة فقوله: «كَتَبَ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عُقُولَهُ» المراد بذلك: العقل؛ يعني: الدية؛ يعني: أن الدية توزع على البطون، فكل قبيلة تحمل دية من كان منها، وذلك في قتل الخطأ وشبه العمد؛ لأن القتل ثلاثة أقسام على المشهور عند العلماء: عمد، وشبه العمد، وخطأ.

أما العمد: فديته على القاتل ولا يمكن أن تحمل العاقلة منه شيئاً؛ لأن القاتل عمداً يُخير أولياء المقتول بين أن يقتلوه أو يأخذوا الدية، فإذا اختاروا الدية فليس على العاقلة شيء، والدية على نفس القاتل؛ لأنه متعمد فليس أهلاً للمساعدة. وشبه العمد والخطأ؛ تكون الدية على العاقلة.

وشبه العمد: هو أن يعتمد الإنسان جناية لا تقتل غالباً، كمثل أن يجرحه جرحاً بسيطاً لا يقتل عادة، ثم يستشري هذا الجرح ويسري حتى يموت، فهذا يسمى شبه العمد.

الخطأ: ألا يقصد الفعل إنما يفعل ماله فعله كما لو رمى طيراً فأصاب إنساناً أو حصل نعاس وهو قائد السيارة فانقلبت، المهم: إن لم يقصد الفعل، فهذا هو الخطأ، وفي شبه العمد، والخطأ الدية فيهما على عاقلة^(١)، وهم عصبات الإنسان قريتهم ويعيدهم، تُوزع عليهم على حسب قريتهم من القاتل وغناهم، وهي أيضاً خاصة بالذكور البالغين العقلاء، فأما الصغار الذين لهم مال من مَوْرَث لهم وما أشبه ذلك فليس عليهم عقل، والمجانين كذلك، والنساء ليس عليهن عقل، إنما هي على ذكور العصبة البالغين العقلاء، ويُحْمَلُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَا يَرَاهُ الْحَاكِمُ الشَّرْعِيُّ عَلَى حَسَبِ

(١) مثل الشيخ رحمه الله: وهل يلزم القاتل في شبه العمد والخطأ سداد الدية إذا لم تتحمل العاقلة لفقر أو نحوه؟ فأجاب رحمه الله: في هذا خلاف بين العلماء، فبعضهم قال: يلزمه؛ لأن تتحمل العاقلة عنه فرع، وإلا فالأصل: أنها عليه هو، كما لو أتلّف مالا خطأ فهو عليه، وقال بعض أهل العلم: الدية هنا على بيت المال، وليس عليه شيء منها، والقول بأن يلزم هو الصحيح.

قريبهم وعلى حسب غناهم.

❖ وقوله: «لَا يَجِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَتَوَالِيَ مَوْلَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ». وظاهر الحديث بغير إذنه أنه لو أذن فلا بأس، لكن سبق أنه لا يجوز في ولاء العتق أن يتولاه أحد سوى المعتق، فلعله أراد بذلك ولاية غير العتق وسنرجع إليه.

❖ قوله: «ثُمَّ أَخْبَرْتُ أَنَّهُ لَعَنَ فِي صَحِيفَتِهِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ». قوله: «ثُمَّ أَخْبَرْتُ»، وفيه جهالة؛ لأنه لم يبين المخبر، ومعلوم أنه يشترط لصحة الحديث أن يكون راويه عدلاً ضابطاً. قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٠/٢٠٩، ٢١٠):

نَبِيهِ ﷺ أَنْ يَتَوَلَّى الْعَتِيقَ غَيْرَ مَوَالِيهِ، وَأَنَّهُ لَعَنَ فَاعِلَ ذَلِكَ؛ وَمَعْنَاهُ: أَنْ يَتَمَتَّى الْعَتِيقُ إِلَى وِلَاءِ غَيْرِ مَعْتَقِهِ، وَهَذَا حَرَامٌ لَتَفْوِيتِهِ حَقَّ الْمَنْعَمِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْوِلَاءَ كَالنِّسْبِ فَيَحْرَمُ تَضْيِيعُهُ كَمَا يَحْرَمُ تَضْيِيعُ النِّسْبِ وَاتِّسَابُ الْإِنْسَانِ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ. اهـ

وجهة النطق أن الرسول ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته، وجواز ذلك بالمفهوم من قوله: «خير إذ مواليه»، يقال: يعارضه النطق، وهذا هو الصحيح، وقوله أنه خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له، هذا قد يكون وجيهاً وقد يكون غير وجيه، لكن الوجه السديد أن يقال: دلالة على جواز التولي بالإذن دلالة مفهوم، والنهي عن بيع الولاء وهبته دلالة منطوقة، والمنطوق مقدّم على المفهوم.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨ - (١٥٠٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَغْقُوبُ - يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنٍ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ».

❖ قوله: «فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ» هل هو خبر أو دعاء؟

هو باعتبار هذه الجملة يحتمل، لكن إذا قرأنا قوله: «لَا يَقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ»، تبين أنها خبر والخبر أبلغ من الدعاء؛ لأن الخبر صدق، وواقع، والدعاء قد يقبل وقد لا يقبل، فعلى هذا يكون حملها على أنها خبر أولى من وجهين:

الوجه الأول: أنه أقوى في الوعيد.

الوجه الثاني: قوله: «لَا يَقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ»؛ ومعنى عدل؛ أي: لا يقبل منه دفع فدى يكون معادلاً للجرعة، ولا صرف؛ يعني: تصرف عن العقوبة بدون معادلة.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِلَةٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذْلٌ وَلَا صَرْفٌ».

في هذا زيادة عن اللفظ الأول، في قوله: «وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»، وقوله: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، فهل نقول:

هذه الزيادة شاذة؟ أم ماذا؟

الجواب: لا؛ لأن الزيادة من الثقة مقبولة إذا لم تنافي من هو أوثق، وهذه ليس بينها وبين ما سبق منافاة، وإنما هي زيادة بغير منافاة، فتنبه لهذا، إذا وجدت في بعض السياقات زيادة من ثقة لكنها لا تعارض بقية الرويات فخذ بها؛ لأن الزائد معه زيادة علم.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ، حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَمَنْ وَالَى غَيْرَ مَوْلَاهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ».

٢٠- (١٣٧٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا شَيْئًا نَقْرَأُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ - قَالَ: وَصَحِيفَةٌ مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابٍ سَيْفِهِ - فَقَدْ كَذَبَ. فِيهَا أَسْنَانُ الْإِبِلِ وَأَشْيَاءُ مِنَ الْجِرَاحَاتِ وَفِيهَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى نُورٍ فَمَنْ أَخَذَ فِيهَا حَدَنًا أَوْ آوَى مُخِدَّنًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا وَذَمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوْلَاهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا»^(١).

في هذا دليل على: فضيلة علي ابن أبي طالب عليه السلام؛ لأن بعض الشيعة الضالة ادعوا أن النبي ﷺ أوصى إليه بالخلافة، وقالوا: إنه خاف على نفسه لو أظهرها؛ لأنه على زعمهم كان الذين تولوا الخلافة قبله كانوا ظلمة؛ ولا غرابة أن يقول هؤلاء مثل هذا الكلام؛ لأنهم أكذب الناس في الحديث،

(١) أخرجه البخاري (١٨٧٠).

باتفاق علماء الحديث أن هؤلاء أكثر الناس في الحديث، وأن الكذب عندهم على الله ورسوله من أسهل ما يكون - نسأل الله العفو -، فعلي بن أبي طالب عليه السلام ليس عنده عهد من النبي ﷺ أنه الخليفة ولو كان عنده عهد بذلك لأظهره حين اختلف الصحابة في السقيفة بل لأظهره حين وكل عمر رضي الله عنه الخلافة إلى الشوري، وبين ذلك ولا يمكن أبدًا أن يخالف الصحابة وصية رسول الله ﷺ أبدًا.

وفيه أيضًا: أنه عليه السلام أعلن ذلك على الملأ كما كان يعلن على الملأ في الكوفة أنه خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر، يعلنها إعلانًا حتى يتبين لمن بعده إلى يوم القيامة أنه عليه السلام عرف الحق لأهله، وإنما يعرف الفضل من الناس ذوو الفضل.

وفيه أيضًا: يقول: «مَنْ رَعِمَ أَنْ عِنْدَنَا شَيْئًا نَقْرَأُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ» فقد كذب فيه أيضًا: دليل على كذب هؤلاء الغلاة في علي بن طالب الذين قالوا: إن عند فاطمة عليها السلام مصحفًا يزيد على المصاحف الموجودة الآن بنحو الثلث فإن هذا أكذب ما يكون - سبحان الله - الأمة الإسلامية من أولها إلى آخرها تضل عن ثلث القرآن!! والله ﻋَظِيمٌ يقول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (١) [المعجم: ٩]. فإما أن يكذبوا بهذه الآية، وإما أن يكذبوا دعواهم، وليس لهم طريق إلا هذا ونحن نعلم أن هذه الآية حق وصدق، فتكون دعواهم كذبًا وباطلًا.

يقوله: «أَسْنَانُ الْإِبِلِ وَأَشْيَاءُ مِنَ الْجَرَاحَاتِ»؛ يعني: ما يجب فيها، وفيها بيان تحريم المدينة أنها حرم ما بين غير إلى ثور، لكن حرم المدينة أقل من حرم مكة: أولًا: لأن حرم مكة مُجمع عليه، وحرم المدينة فيه خلاف.

الثاني: أن حرم المدينة ليس في قتل الصيد فيه جزاء، وحرم مكة فيه الجزاء بالنص والإجماع.

وثالثًا: أن الشجر والحشيش بالمدينة يجوز أخذ ما تدعو الحاجة إليه بخلاف حرم مكة.

ورابعًا: أن المدينة حرمة بالاتفاق لا تضاعف فيه الصلاة إلا المسجد النبوي، وما يزيد فيه،

وحرم مكة اختلف العلماء رحمهم الله، هل تضاعف فيه الصلوات إلى مائة ألف أو ذلك خاص في مسجد الكعبة؟

والصحيح الذي لا ريب فيه عندي: أنه خاص بمسجد الكعبة؛ لأن رسول الله ﷺ قال كما ثبت في صحيح مسلم: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيْمَا سِوَاهُ إِلَّا مَسْجِدَ الْكَعْبَةِ» (١). وهذا نص صريح لا ينبغي أن يختلف فيه اثنان، وأما قوله في الرواية الأخرى، أن المراد

بالمسجد: نفس المسجد الذي فيه الكعبة، وأما احتجاج بعضهم بأن الله تعالى قال: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ، لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الأنعام: ١: ١]. أسري به من بيت أم هانئ فهذا غلط، وأنه أسري بالنبي ﷺ من الحجر الذي هو بعض من الكعبة، وهذا ثابت في صحيح البخاري أنه أسري به من الحجر قال: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ فِي الْحِجْرِ إِذْ أَتَانِي آتٌ»^(١). وذكر الحديث في رواية أنه أسري به من بيت أم هانئ^(٢)، لكن هذه الرواية إن صحت إن لم تكن شاذة؛ فإنها حملها ابن حجر وغيره على أنه كان نائماً في أول الليل في بيت أم هانئ ثم استيقظ فذهب ونام في الحجر ثم أسري به من هناك، وهذا المتعين، أو يقال: إن ذكر بيت أم هانئ شاذ، لكن لا شك أن الصلاة داخل حدود الحرم أفضل من الصلاة في الحل؛ ولهذا لما نزل النبي ﷺ في الحديبية وبعضها من الحل وبعضها من الحرم كان يصلي في الحرم وهو نازل في الحل^(٣).

خامساً: مما يختلف فيه الحرمان: أن حرم مكة يجب على كل مسلم قادر أن يأتمه وذلك في الحج والعمرة، وأما حرم المدينة فلا، وهناك فروق أخرى وهذا الوعيد الشديد فيمن أحدث في المدينة حدثاً، فالمراد بالحدث، هل هو كل معصية أو الحدث الذي تكون به الفتنة؟

الجواب: الثاني هو المتعين؛ لأنه لو قلنا بالعموم لكان كل معصية بالمدينة من كبائر الذنوب ولو كانت من الصغائر، لكن المراد: هو الحدث الذي تكون به الفتنة إما في الدين كالبدع، وإما في الأموال والحروب أو غيرها.

المهم: أن المراد بالحدث هنا: ما تكون به الفتنة، أما مجرد المعصية فإن المدينة كغيرها، لكن المعصية فيها أكثر؛ بمعنى: أشد عقوبة؛ لأنها كما قال أهل العلم: الحسنة والسيئة تُضاعف باختلاف الزمان والمكان.

وفيه أيضاً: أن إيواء المُحدث كالمحدث، ومعنى إيوائه: أن يتلقاه ويساعده ويضيفه وما أشبه ذلك.

وفيه أيضاً من الفوائد: أن الله لا يقبل من هذا يوم القيامة لا صرفاً ولا عدلاً، والفرق بين الصرف والعدل، سبق بيانه^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٣٨٨٧)، ومسلم (١٦٤).

(٢) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٤٠٤/٢)، وانظر: «تفسير ابن كثير» (٢٢/٣).

(٣) أخرجه أحمد (٣٢٥/٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٢١٥/٥).

(٤) انظر شرح الحديث رقم ١٨ - (١٥٠٨) (٢٠٨/٥).

قوله ﷺ: «وَدِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يُسَمَّى بِهَا أَذْنَاهُمْ» ذمة المسلمين؛ يعني: عهد المسلمين، «يُسَمَّى بِهَا أَذْنَاهُمْ»؛ بمعنى: أذناهم منزلة ورتبة حتى المرأة ممكن أنه تؤمّن، كما قال النبي ﷺ: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمَّ هَانِي»^(١)، لكن هذا مقيد بما إذا لم يكن في ذلك مفسدة؛ لأننا لو أخذنا ذلك على عمومهم وقلنا: ذمة كل واحد من المسلمين كذمة الجميع لزم من هذا أن يدخل الناس من شاءوا من الكفرة إلى بلاد الإسلام، ويقول: هذا تحت عهدي وذمتي، فيقال: الآن المسلمون قد ضبطوا الحدود ولم يخصصوا لأحد أن يعطي أماناً، إلا على وجه صحيح؛ لئلا تحصل الفوضى والفساد، وهذا لا سيما في زمننا متعين أو يقال: «يُسَمَّى بِهَا أَذْنَاهُمْ»، إذا أقرها الإمام؛ لأن النبي ﷺ قال في أم هانيء: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمَّ هَانِيءٍ»، فإما أن يُحمل على أن ذمة المسلمين واحدة ولكن لا بد من إذن الإمام، وإما أن يقال: هذا فيما إذا لم يكن في ذلك مضرة ومفسدة.

وقوله: «مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» المراد: ادَّعَى إلى قبيلة أخرى مثل أن يكون هذا الرجل من قبيلة هابطة نازلة فيستمي إلى قبيلة أخرى شريفة؛ ليرفع شرفه بذلك، فهذا أيضاً على هذا الوعيد الشديد، وأما إذا انتمى إلى غير أبيه ولكنه من قبيلته كأحد أجداده فلا بأس لاسيما إذا كان هذا الجد له شهرة وله سيادة وشرف، فإن ذلك لا بأس به وقد قال النبي ﷺ: «أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»^(٢) مع أنه ابن عبد الله، لكن لما كان جده أشهر من السيادة وأظهر عند العرب انتسب إليه ﷺ، أو يقال: إن هذا الانتساب إلى غير الأب فيمن ليس معروفاً في النسب، فيخفي نسبه فينتسب إلى آخرين، وأما من كان مشهور النسب واعتز بأحد أجداده أو أعمامه أو أخواله فلا بأس؛ لأن بعض الناس كما يعتز بجده يعتز بأخيه أحياناً، يقول: أنا أخو فلان، بل بعض العوام يعتز بأخته؛ لأنه يحميها.

وعلى كل حال: هذه يجب أن تُحمل على ما إذا كان هناك مفسدة شين للنسب الصحيح. وهل مثل ذلك من أخذ بطاقتي إثبات شخصية من بلدين؟ بمعنى: أن يأخذ من السعودية: على أنه سعودي، ومن مصر: على أنه مصري، أو من العراق: على أنه عراقي، ومن الكويت: على أنه كويتي وهكذا؛ فيكون الرجل يشمل جميع الدول العربية ويزاد عليها أيضاً الدول الإسلامية، هل هذا مثله؟ الظاهر: لا، لكن هل يجوز أو لا يجوز؟

(١) أخرجه البخاري (٢٨٠)، ومسلم (٢٣٦).

(٢) سبق تخريجه.

الظاهر: أنه لا يجوز لما في ذلك من الإلباس، والأمة الإسلامية من زمن بعيد متفرقة إلى دويلات وإمارات؛ يعني: لا يقول: أنا رجل مسلم لي أن أنتمي إلى أي دولة، نقول: هذا فيه مفسدة، وهذه البطاقات فيها حفظ عن أن يدخل فاسد، أو مبتدع، أو مُهرَب لأشياء لا تجوز حتى يُعرف، ففيها ضبط للناس، وكون الأمة الإسلامية أمة واحدة، هذا ذهب من زمن، من عهد الصحابة، الأمة الإسلامية متفرقة، عبد الله بن الزبير في الحجاز خليفة وبنو أمية في الشام خُلُفاء، فهذه التفرقة من زمن بعيد ولكن نسأل الله أن يجمع كلمة المسلمين ولو كانوا متفرقين من حيث النظام على الحق إنه على كل شيء قدير.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥) بَابُ فَضْلِ الْعِتْقِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- (١٥٠٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي هِنْدٍ - حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ إِرْبٍ مِنْهَا إِرْبًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ»^(١).
الجزء من جنس العمل، إذا أعتق عبداً فالعبد له رأس وله يد وله رجل وله بطن وله فرج، يعتق الله سيده بكل عضو منه عضواً من النار، وهذا حثٌ عظيم على العتق وهو دليل على ما سبق أن أشرنا إليه: أن الشرع له تشوف كبير إلى العتق.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- (...) وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ أَبِي غَسَّانَ الْمَدَنِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرْجِهِ».
قوله هنا: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً» مطلق، لكن يجب أن يحمل على المقيد وهو أن تكون مؤمنة،

وَأَمَّا إِذَا أَعْتَقَ كَافِرَةً، فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ أَثِمَ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ هَذَا الْعَبْدَ الْعَتِيقَ سَيَذْهَبُ إِلَى الْكُفَّارِ وَيُسَاعِدُهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَلَا بُدَّ مِنْ قَيْدٍ مُؤَمَّنَةٍ.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَسْتُ تَقُولُونَ: إِنَّ ذَكَرَ بَعْضُ الْفَاعِلِ الْعَامِ بِحُكْمِ يَوْافِقِ الْعَامِ لَيْسَ تَخْصِيصًا لِلْعَامِ؟
الْجَوَابُ: بَلَى، لَكِنَّا نَقُولُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَفْهُومُ مَفْهُومَ لِقَبٍّ، أَمَا إِذَا كَانَ الْمَفْهُومُ مَفْهُومًا وَصَفٍ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَيْدًا.

انْتَبِهْ لِهَذَا؛ ثَلَاثًا تَغْتَرُّ بِالْقَاعِدَةِ الْعَامَةِ: إِذَا كَانَ الْمَفْهُومُ مَفْهُومَ لِقَبٍّ؛ فَإِنَّهُ لَا يَقْتَضِي التَّخْصِيصَ، مِثْلُ أَنْ تَقُولَ: أَكْرَمَ الطَّلَبَةِ، ثُمَّ تَقُولَ: أَكْثَرُ مُحَمَّدًا وَهُوَ مِنْهُمْ، فَهَذَا لَا تَقُولُ: إِنَّا خَصَّصْنَا الْعَامَ وَجَعَلْنَا الْإِكْرَامَ لِمُحَمَّدٍ فَقَطْ؛ لِأَنَّ هَذَا مَفْهُومَ لِقَبٍّ؛ يَعْنِي: إِلَّا هَذَا الشَّخْصَ، وَمِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «جُعِلَتِ الْأَرْضُ لَنَا طَهُورًا» فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: «جُعِلَتْ تَرْتُّبُهَا لَنَا طَهُورًا»، فَهَلْ تَفِيدُ الْعُمُومَ بِقَوْلِهِ: تَرْتُّبُهَا، وَنَقُولُ: لَا يَصِحُّ التَّيْمُنُ إِلَّا بِالتَّرَابِ؛ لِأَنَّ التَّرَابَ مَفْهُومَ لِقَبٍّ؛ يَعْنِي: لَيْسَ مُتَضَمَّنًا لَوْصَفٍ يَقْتَضِي التَّخْصِيصَ؟!

وَأَمَّا إِنْ قُلْنَا: أَكْرَمَ الطَّلَبَةِ، ثُمَّ قُلْنَا: أَكْرَمَ الْمُجْتَهِدِ مِنَ الطَّلَبَةِ، فَهَذَا تَخْصِيصٌ؛ لِأَنَّهُ تَقْيِيدٌ لَوْصَفٍ، فَهُوَ لَيْسَ مَفْهُومَ لِقَبٍّ بَلْ هُوَ مَفْهُومٌ وَصَفٍ، هُنَا «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً»، وَفِي اللفظ الأول «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً»، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِيمَانَ وَصَفٌ مَقْصُودٌ لِلشَّرْعِ، فَيَكُونُ الْإِطْلَاقُ فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ غَيْرَ مُرَادٍ يَجِبُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي اللفظ الأول.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنَ النَّارِ حَتَّى يُعْتَقَ فَرْجُهُ بِفَرْجِهِ».

٢٤- (...) وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْعُمَرِيُّ - حَدَّثَنَا وَقْدٌ - يَعْنِي أَخَاهُ - حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مَرْجَانَةَ - صَاحِبُ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ - قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا اسْتَفْتَدَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنْ النَّارِ». قَالَ: فَانْطَلَقْتُ حِينَ سَمِعْتُ الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَذَكَرْتُهُ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ فَأَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ قَدْ أَعْطَاهُ بِهِ ابْنُ جَعْفَرٍ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ أَوْ أَلْفَ دِينَارٍ.

في هذا: دليل على سرعة السلف الصالح إلى العمل حين يسمعون الحثَّ عليه أو الفضيلة فيه، وهذا العبد يساوي عشرة آلاف درهم وألف دينار، ونأخذ من هذا أن الفضة ثملت بعد عهد النبي ﷺ؛ لأنه في عهد الرسول ﷺ ألف دينار يساوي اثني عشر ألف درهم، لكنها غلت بعد ذلك ورخص الذهب.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٦) بَابُ كَفْلِ عَتَقِ الْوَالِدِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥- (١٥١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدًا إِلَّا أَنْ يَحِلَّ لَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ». وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: «وَلَدٌ وَالِدُهُ».

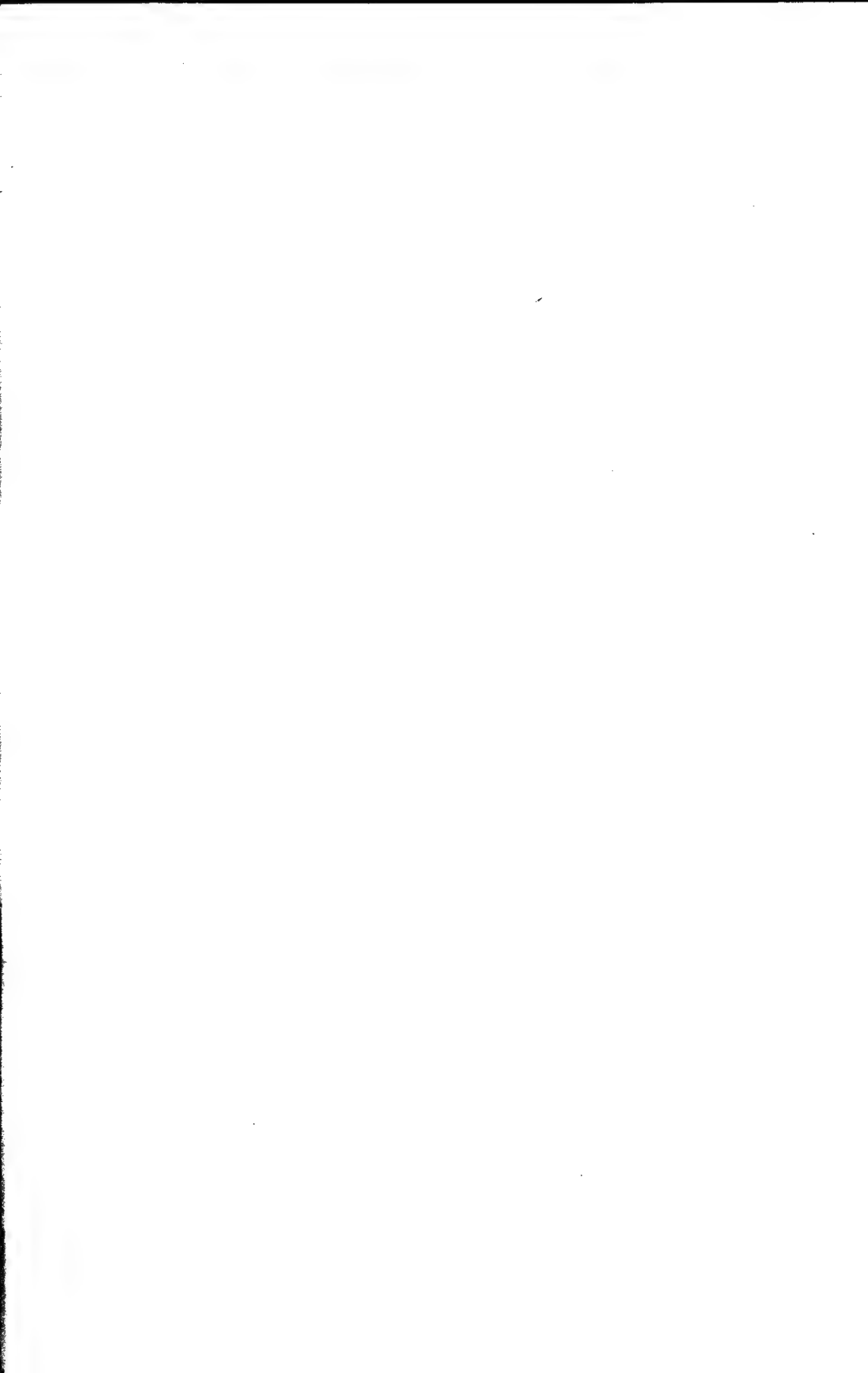
(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ كُلُّهُمْ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ وَقَالُوا: «وَلَدٌ وَالِدُهُ».

في هذا الحديث إشكال: وهو قوله: «إِلَّا أَنْ يَحِلَّ لَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ»، والمعروف عند العلماء أن الوالد إذا اشتراه الولد عتقه، وظاهر الحديث: فيعتقه؛ أي: بعد الشراء، ولكن هذا ليس متعيناً إذ إن المعنى فيعتقه بشراء، فكل من ملك ذا رحمٍ محرمٍ منه بنسب فإنه يعتق عليه، هذه القاعدة، وهذا مما يدلُّ على تشوف الشرع للعتق فإذا اشترى الولد أباه عتق عليه بشرائه، وإذا اشترى الوالد ولده عتق عليه بشرائه، ولكن نريد أن نبين كيف يكون الأب حراً والابن عبداً والعكس؟

الجواب: أن هذا له صور:

أولاً: أن يكون الرجل مسلماً وابنه كافر وحصل جهاد واسترق الولد فاشتراه الأب أو بالعكس.

ثانياً: أن تكون الأم حرة وأبوه رقيقاً فهو تبعاً لأمه، فهو حر، فاشترى أباه الرقيق.



كِتَابُ الْبُيُوعِ

إِلَى حَدِيثٍ : ١٥٥٠

مِنْ حَدِيثٍ : ١٥١١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْبَيْعِ

قوله: «كتاب البيوع». البيوع فما بعدها تعد من المعاملات الجارية بين الناس، والبيع: هو التبادل بين شخصين بالأعيان والمنافع على وجه الدوام والاستمرار، وهو المأخوذ من مَدَّ الباع؛ لأن كل واحد من المتبايعين يمدُّ بَاعَهُ للآخر، وهو - أي: البيع - مباح، فالأصل فيه الحل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فكل ما يصدق عليه البيع فهو حلال، إلا ما قام الدليل على تحريمه.

وتحليل البيع من محاسن الشريعة؛ وذلك أن المتبايعين ربما يحتاج أحدهما إلى ما في يد الآخر، ولا طريق لذلك إلا بالبيع، أو القهر والظلم وهذا ممنوع، فقد يحتاج الإنسان للدراهم وعنده بيت واسع كبير، فيبيع البيت بالدراهم، ويقضي حاجته، ويشتري ببعضها بيتاً دون ذلك، وكذلك قد يحتاج الإنسان سيارة ولا طريق لذلك إلا بالبيع، وكل هذا يدل على أن تحليل البيع من محاسن الشريعة.

وفي عناية الله تبارك وتعالى في كتابه وفي سنة رسوله ﷺ بالبيع دليل على: بطلان قول من ادعوا أن العبادة لله والمعاملة لعباد الله، أو أن المعاملات موكولة إلى عادات الناس وأعرافهم، ويموهون على ذلك بقوله ﷺ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ»^(١).

وإذا كان الأصل في البيع الحل، فأبي الإنسان يقول عن المعاملة في البيع: إنها حرام، فإنه مطالب بالدليل؛ لأن الأصل الحل.

ولكن البيع المحرم يدور على ثلاثة أشياء: الربا، والظلم، والغرر؛ يعني: لو أنك

(١) أخرجه مسلم (٢٣٦٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

تتبع البيوع المنهي عنها لوجدتها لا تخرج عن هذه الثلاثة.

فألربا- وإن لم يكن فيه ظلم- كأن يبيع صاعاً طيبة بصاعين والقيمة سواء، فهنا لا ظلم؛ لأنه برضاها، وليس هناك زيادة من أحدهما على الآخر إلا في الكمية فقط. أو الظلم؛ مثل: الغش وما أشبه ذلك.

أو الغرر، حتى لو رضي الطرفان بالغرر، فإن ذلك لا يجوز؛ لأن الغرر داخل في الميسر؛ ولذلك نهى النبي ﷺ عن بيع كل غرر.

وإذا تباع الناس على وجه شرعي أنزل الله تبارك وتعالى عليهم البركة في بيعهم وشرائهم، وهكذا اقتصاد الناس؛ حيث لا ظلم ولا غرر ولا ربا، لكن إذا تعامل الناس معاملات محرمة اختل نظام الاقتصاد؛ لأن الذي نظم هذه المعاملات هو الله ﷻ.

قد يقول بعض الناس: إن هذه القيود أو الشروط الشرعية فيما يباع، فيها شيء من التضيق؟ نقول: نعم، لكنها في الحقيقة تضيق من أجل أن تعتدل المعاملات، حتى لا تكون هناك طبقات وفوارق بين الشعوب.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ إِبْطَالِ بَيْعِ الْمَلَامَةِ وَالْمُنَابَذَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (١٥١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَلَامَةِ وَالْمُنَابَذَةِ (...). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ كُلُّهُمْ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ -يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ- عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي

صَالِح، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. مِثْلُهُ.

قوله: «الْمَلَامَسَةُ وَالْمُنَابَذَةُ»: هذان بيعان جاهليان:

فالملامسة: أن يقول البائع للمشتري: أي ثوب تلمسه فهو عليك بعشرة، فهذا مجهول؛ لأنه قد يلمس ثوبًا يساوي مائة، وقد يلمس ثوبًا لا يساوي إلا درهمًا، فيكون هذا البيع داخلًا في قاعدة الغرر.

والمناذبة: أن يقول: أي ثوب أنبذه عليك فهو عليك بكذا؛ يعني: أطرحه. فهذا أيضًا داخل في الغرر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ مَيْتَاءَ؛ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ: الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ. أَمَّا الْمَلَامَسَةُ، فَإِنَّ يَلْمِسُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ تَأْمَلٍ. وَالْمُنَابَذَةُ، أَنْ يَنْبِذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَهُ إِلَى الْآخَرِ، وَلَمْ يَنْظُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ صَاحِبِهِ.

هذه من صور الملامسة، وما ذكرناه أيضًا من صور الملامسة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- (١٥١٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ- قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ؛ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ وَلَيْسَتَيْنِ: نَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ. وَالْمَلَامَسَةُ لِنَسْ الرَّجُلِ ثَوْبَ الْآخَرِ بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ وَلَا يَقْلِبُهُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَالْمُنَابَذَةُ؛ أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ ثَوْبَهُ، وَيَنْبِذَ الْآخَرُ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا تَرَاضٍ^(١).

(...) وَحَدَّثَنِيهِ عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ

ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

هذا الأمر نهى عنه الرسول ﷺ، فإذا فعل فهو باطل؛ لأن النهي ورد على هذه

المعاملة بعينها فتكون باطلة؛ وذلك على حسب القاعدة المعروفة، وهي: «أن ما نُهي عنه فهو باطل إذا كان مما يوصف بالصحة والبطلان».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ بَطْلَانِ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَالْبَيْعِ الَّذِي فِيهِ غَرَرٌ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- (١٥١٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ح. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ.

بيع الحصاة له صور:

منها: أن يقول: أَلْقِي الْحَصَاةَ عَلَى هَذِهِ السَّلْعَةِ، فَعَلَى أَيِّ ثَوْبٍ وَقَعَتْ فَهُوَ عَلَيْكَ بِكَذَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْرَى عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تَقَعُ الْحَصَاةُ.

ومنها: أن يقول: أَبِيعْ عَلَيْكَ مَا تَبْلُغُهُ الْحَصَاةُ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ بِكَذَا وَكَذَا، فَهَذَا أَيْضًا مَجْهُولٌ؛ لِأَنَّ الْحَصَاةَ قَدْ تَبْلُغُ مَكَانًا بَعِيدًا، وَقَدْ لَا تَبْلُغُ إِلَّا مَكَانًا قَرِيبًا، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الَّذِي رَمَاهَا أَوْ أَنْ تَتَعَرَّضَ لَهُوَاءٌ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي الْغَرَرِ.

❦ أما قوله: عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ ذِكْرِ الْعَامِ بَعْدَ الْخَاصِّ، فَكُلُّ شَيْءٍ فِيهِ غَرَرٌ بِحَيْثُ يَكُونُ الْمُتَبَايِعَانِ إِمَّا غَانِمًا أَوْ غَارِمًا، فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ، وَلَا يَصْلَحُ، مِثْلُ: بَيْعِ الْعَبْدِ الْأَبْقَى، فَهُوَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ غَرَرٌ، فَقَدْ يَدْرِكُهُ الْإِنْسَانُ أَوْ لَا يَدْرِكُهُ، وَمِثْلُهُ أَيْضًا: الطَّيُورُ فِي الْهَوَاءِ، أَوْ الْجَمَلُ الشَّارِدُ، أَوِ السَّمَكُ فِي الْمَاءِ.

ومن المعلوم: أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُبِيعُ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ، فَإِنَّ الثَّمَنَ سَيَكُونُ أَقْلَ، وَإِذَا كَانَ أَقْلَ فَإِنَّ أَدْرَكَهُ الْمُشْتَرِي صَارَ غَانِمًا، وَإِنْ لَمْ يَدْرَكَهُ صَارَ مُغْبُونًا، وَهَذَا غَرَرٌ وَلَا يَجُوزُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ قَدْ رَضِيَ بِذَلِكَ ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ وَإِنْ رَضِيَ بِذَلِكَ لَفْظًا، فَإِنَّ نَفْسَهُمَا لَا تَرْضَى؛ وَلِذَلِكَ تَجِدُ الْوَاحِدَ مِنْهُمَا -وَهُوَ الْمُغْبُونُ- تَجِدُهُ يَكُونُ فِي حَسْرَةٍ وَقَلَقٍ، وَرَبْمَا يَقَعُ فِي قَلْبِهِ عَلَى مَنْ غَبَنَهُ شَيْءٌ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ تَخْرِيمِ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبَلَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- (١٥١٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ح. وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبَلَةِ. ^(١)
٦- (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى -وَاللَّفْظُ لِرُزْهَمٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ -، عَنْ عُيَيْدٍ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَّبِعُونَ لَحْمَ الْجَزُورِ إِلَى حَبْلِ الْحَبَلَةِ. وَحَبْلُ الْحَبَلَةِ: أَنْ تُتَجَّجَ النَّاقَةُ، ثُمَّ تَحْمِلَ الَّتِي تُتَجَّجُ، فَتَنَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ.

هذا داخل في الغرر.

وبيع حبل الحبله له صورتان:

الصورة الأولى: أن يبيع عليه نفس حبل الحبله، فهذا لا يصح؛ لأنه معدوم ومجهول.
والصورة الثانية: أن يبيعه بضمن إلى حبل الحبله، وهذا لا يصح؛ لأن الأجل مجهول، وإذا كان أجل الثمن مجهولاً لزم أن يكون الثمن مجهولاً؛ أي: مجهول الوصف.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤) بَابُ تَخْرِيمِ بَيْعِ الرَّجُلِ عَلَى أَخِيهِ وَسَوْمِهِ عَلَى سَوْمِهِ

وَتَخْرِيمِ النَّخْشِ وَتَخْرِيمِ التَّنْصِيرَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- (١٤١٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ» ^(٢).
قوله ﷺ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ»: هذا له صورتان:

الصورة الأولى: أن يكون في زمن الخيار، أي: خيار المجلس أو خيار الشرط، وهذا

(١) أخرجه البخاري (٢١٤٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٦٥).

لا شك في تحريره؛ لأن الطرف الآخر يحاول فيه أن يفسخ العقد.

ومثاله: رجل اشترى بيتاً بمائة ألف، واشترط الخيار لنفسه ثلاثة أيام، فسمع آخر بهذه البيعة وقال: أنا أعطيك مثل هذا البيت بتسعين ألف ريال، أو أحسن منه بمائة ألف، فهنا يسهل جداً على المشتري أن يفسخ البيع، ويختار الفسخ؛ ليشتري هذا البيت الذي عرض عليه.

والصورة الثانية: أن يكون بعد انتهاء الخيارين؛ أي: بعد انتهاء زمن الخيار. ومثاله: أن يتم البيع؛ يعني: مضت المدة وَقَبْلَ المشتري البيت بمائة ألف، فجاء إنسان وقال: أنا أعطيك مثل هذا بتسعين ألفاً أو أحسن منه بمائة ألف، فهنا لا يمكن للمشتري أن يفسخ البيع؛ لأنه لا خيار له، لكن يمكن أن يلتمس أي عيب فيه؛ ليجعله سبباً لفسخ البيع، فإن عجز ربما يماطل بالثمن ويؤذي البائع عليه، فإن كان قد نقض الثمن، فإنه يكون في قلبه شيء على البائع الأول الذي باع عليه البيت بمائة ألف ظناً أنه خدعه. فعلى كل حال:

المسألة الأولى: ما دام في زمن الخيار فالمسألة فيها واضحة وهي محل اتفاق. والمسألة الثانية: فيها خلاف بين العلماء، والراجع: أنه حرام، إلا إذا مضى مدة طويلة، وتناسى هذا الرجل البيع، أو نزل السعر، فهذا ليس فيه بأس، أما في حينه، فلا شك أنه يولد مفاسداً.

فإن قال قائل: وهل مثل ذلك: الشراء على شرائه؟

نقول: نعم، مثل ذلك الشراء على شرائه، بأن يأتي إلى شخص باع البيت بمائة ألف ريال، فيقول: كيف بعته بمائة ألف، إنه يساوي مائة وعشرين ألفاً، وأنا آخذه بمائة وعشرين؛ وذلك من أجل أن يفسخ العقد، ويبيعه على هذا الطالب. وهذا له صورتان كالبيع تماماً:

الأولى: أن يكون في زمن الخيار. والثانية: أن يكون بعد زمن الخيار.

والصواب: أن النهي عام؛ أي: في زمن الخيار وبعد زمن الخيار.

أما الحكمة من النهي فظاهرة: وهي قطع العدوان على الغير، واجتناب ما يؤدي إلى العداوة والبغضاء.

فإن قال قائل: إذا باع الإنسان على بيع أخيه، ووافقه هذا الأخ على ذلك مع ضرره،

فهل يحرم عليه هذا؟

الجواب: لا يحرم عليه.

فإن قال قائل: إذا غُيِّرَ البائع الأول هل يجوز البيع على بيعه؟

الجواب: لا، إلا إذا كان الغبن فاحشاً، ولا يتغابن بمثله في العادة، فنعم.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- (...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى -وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ».

قوله: «عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ» هل هو قيد له مفهوم، وهو: أنه يجوز أن يبيع على بيع غير المسلم، أو يقال: إن هذا بناءً على الأغلب، وأن غير المسلم إذا كان له عهد وذمة، فإنه لا يجوز الاعتداء عليه؟

الجواب: الثاني أصح، ويكون قوله: «عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ» من باب الأغلب؛ لأن الأغلب في البلاد الإسلامية: ألا يكون فيها التبايع إلا بيع مسلم على مسلم.

وفي قوله: «عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ»: إشارة إلى الإشفاق وعدم العدوان، فكأنه يقول: كيف تبيع على بيعه أو تشتري على شرائه وهو أخوك؟!

وأما الخطبة على خطبته فاستثنى فيها النبي ﷺ وقال: «إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ».

وهذه المسألة لها ثلاث حالات أو أكثر:

الحالة الأولى: أن يعلم أنه قد رُدَّ؛ أي: أن الخاطب الأول قد رُدَّ، فهنا له أن يخطب.

والحالة الثانية: أن يعلم أنه قد قُبِلَ، فهنا لا يجوز -بلا شك- أن يخطب على خطبة أخيه.

والحالة الثالثة: أن يجهل: هل قبلوه أو ردُّوه؟! فهنا لا يجوز أن يخطب على خطبة

أخيه؛ لأنهم قد يكونون بصدد أن يقبلوه، فإذا خطب الخاطب الثاني ردَّوه.

فإن قال قائل: إذا كان الحامل على خطبته على خطبة أخيه: أن الخاطب الأول ليس

بكفء، وأن الخاطب الثاني كان ينوي أن يخطب المرأة، لكن سبقه ذلك وهو يعلم أنه

ليس بكفء؟

فنقول: لا يجوز أن يخطب على خطبة أخيه؛ لأنه لا يخرج من الإسلام بالمعاصي، فهو أخوك، لكن إذا كنت ناصحاً، فأبلغ أهل المرأة بأن الرجل ليس بكفء، ثم إذا ردّوه فيما بعد فإن شئت فاخطب، وإن شئت فلا، وعدم الخطبة أولى؛ لأنك إذا نصحتهم وقلت: إن هذا ليس بكفء وتركوه، ثم خطبت صرت محلاً للتهمة، وأنت غير ناصح. أما إذا أذن له فالأمر واضح؛ يعني: لو سمع أن فلاناً خطب امرأة، فذهب إليه وقال: إني سمعت أنك خطبت فلانة، وأحب أن أخطبها أنا، فقال: لا بأس، فهذا ليس فيه شيء. فإن قال قائل: لو كان الرجل قد خطب امرأة، فقال له شخص ما: تنازل عن الخطبة وسأعطيك نقوداً، مع علمه بحاجته الشديدة للمال، فهل له ذلك؟ نقول: لا بأس أن يتنازل، فنحن نرى: أنه يجوز للإنسان أن يتنازل عن كل حق له إذا لم يكن واجباً عليه.

فإن قال قائل: إذا طُلِّقَتِ المرأة طليقة واحدة، وبعد انقضاء عدتها خُطِبَتْ، فَعَلِمَ زوجها الأول بهذا، فأراد أن يردّها، فهل له حق في ذلك. نقول: ليس له حق في ذلك؛ لأن حقه سقط.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- (١٥١٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَسُمُّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ».

قوله: «لَا يَسُمُّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ»: فهذا أيضاً من حقوق المسلم، وهو: أن لا يسوم أحدٌ على سومه، والمراد: ما لم يطلب البائع الزيادة، فإن طلب البائع الزيادة فلا بأس أن يسوم على سومه، أما إذا ركن صاحب السلعة إلى السائم وعزم أن يبيع عليه، فحيثنذا لا يجوز أن يسوم على سومه.

فلو قال قائل: إذا كان السائم قد بخش السلعة حقها، والبائع - أي: بائع السلعة - ليس بالرجل الفاهم الذي يعرف السلعة قيمتها، فهل يجوز أن يساوم على سومه؟ الجواب: هذا تجاذبه أمران: حق البائع، وحق السائم، فإن نظرنا إلى ظاهر الحديث

وعوموه قلنا: لا يجوز، ودَعِ البائع يغبن ولا عليك منه، وإذا نظرنا إلى أن النبي ﷺ إنما يتكلم عن شيء جرى عليه الناس، وأن السوم سوم مناسب للسلعة، فإذا سَيِّمَتِ السلعة بأنقص من قيمتها، وعلمنا أن البائع ليس بذلك الرجل الفاهم، فلا حرج أن تذهب إليه وتقول: أنا أعطيك بها كذا وكذا زائدا عما سيمت به؛ لأنه تجاذبه حقان: حق البائع وحق السائم، والعقد لم يته بعد حتى نقول: إنه من جنس البيع على بيع أخيه.

فإن قال قائل: في هذه المسائل: إذا باع على بيعه هل يصح البيع أو لا؟

الجواب: ننظر إلى القاعدة المعروفة وهي: أنه إذا عاد النهي على نفس العمل صار العمل فاسداً؛ لأننا لو لم نفسده لكان في ذلك عين المحادة لله ورسوله؛ لأن التصحيح يقتضي إمضاءه، والنهي عنه يقتضي البعد عنه؛ فإذا علمنا أن هذا الرجل يريد البيع على بيع أخيه، فإن العقد معه غير صحيح.

أما السوم، فلو سام على سوم أخيه ثم بيع عليه فإن العقد يصح؛ لأن هذا لم يعد إلى نفس العقد، بل عاد إلى مقدمة العقد، والمسوم منه قد بيع وقد لا يبيع.

ولهذا فرق العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ بين السوم على سومه، وقالوا: فيصح العقد، وفي البيع على بيعه؛ قالوا: لا يصح العقد، والخطبة على خطبته تقاس على السوم أيضاً.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠- (...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْعَلَاءِ وَسُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ - وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ -، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَسْتَامَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ. وَفِي رِوَايَةِ الدَّوْرَقِيِّ: عَلَى سِيَمَةِ أَخِيهِ.

١١- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُتْلَقَى الرُّكْبَانُ لِبَيْعٍ، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِنَاجِدٍ، وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ».

قوله ﷺ: «لَا يُتَلَقَّى الرُّكْبَانُ لِبَيْعٍ»، والركبان: هم الذين يجلبون إلى البلد السلع، من أقوات وألبسة وغيرها، وهو جمع راكب.

وقوله: «لِبَيْعٍ»: هذا قيد، فأما تلقيهم لضيافة أو ترحيب بهم أو ما أشبه ذلك فلا بأس، لكن إذا كان لبيتاع منهم فإن ذلك لا يجوز؛ لأن في ذلك أضرار على الركبان وعلى أهل البلد، أما الأضرار على الركبان؛ فلأن هذا المتلقي سيشتري منهم بأقل، وأما على أهل البلد؛ فلأن الركبان إذا نزلوا إلى البلد وباعوا سلعهم كان في ذلك تشييط لسوق البلد، بخلاف ما إذا تَلَقَّوْا واشْتَرَوْا منهم ورجعوا بلادهم، وصار هذا المشتري يتحكم في السلع.

قوله: «وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ»؛ هذا سبق الكلام عليه.

وقوله: «وَلَا تَتَاجَشَوْا» هذا النهي الثالث، وأصل التَّجَشُّس: إثارة الطير، والمراد بالمناجشة: أن يزيد في السلعة وهو لا يريد الشراء، بل يريد أن تزيد السلعة على المشتري إما للإضرار بالمشتري، وإما لنفع البائع، وإما للغرضين معاً. فلا يجوز التجش.

وأما إذا زاد في السلعة؛ لأنه رأى أن الثمن ناقص، وأنه سيربح فيها، فلما علا الثمن تركها، وهذه تقع كثيراً، فهذا لا بأس به؛ لأنه ليس بتجش، فالسلعة -مثلاً- أول ما تسام تسام بنصف القيمة كما هي العادة، فهذا رجل سامها بنصف القيمة، فجاء آخر فزاد حتى انتهت ثم تركها، فهذا ليس بتجش؛ لأنه يريد السلعة، لكن لما كانت رخيصة وهو يزيد فيها، فلما ارتفع السعر تركها.

قوله: «وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ» الحاضر: المقيم بالبلد، والبادي: ساكن البادية، والبادي يأتي وهو جاهل بالسعر، ولا يعرف، فإذا جاء البادي إلى الحاضر وقال: بع لي هذه السلعة، فإن في ذلك إضرار على أهل البلد؛ لأن البادي إذا باشر البيع بنفسه فإنه سيكون رخيصاً، فيستفع أهل البلد به، فهذه هي الحكمة من النهي عن بيع الحاضر للبَادِ.

لكن إذا كان البادي هو الذي جاء إلى الحاضر وقال: بع لي، فقال بعض أهل العلم: لا يجوز؛ لأن النهي عام.

وقال بعضهم: إذا كان البادي هو الذي قصد الحاضر وهو عميله، وهو الذي يبيع له فإن هذا لا بأس به، وهذا القول -بالنظر للمعنى- أقوى.

فإن قال قائل: وهل يشترط أن يكون البادي جاهلاً بالسعر؛ بمعنى: أننا إذا عرفنا أن هذا البادي يتردد إلى البلد يوماً فيوماً ويعرف السعر، فهل يجوز أن يبيع له البادي أو لا؟

الجواب: قال بعض العلماء: إنه في هذه الحال يجوز له أن يبيع له؛ لأنه لا فرق بين بيعه له وبين مباشرته البيع؛ إذ إن البادي هنا عالم بالسعر.

لكن ظاهر الحديث: العموم فلو علمنا أن البادي يعلم الأسعار، فإنه لا يجوز أن يقصده الحاضر لبيع له.

فإن قال قائل: وهل يُفَرَّق بين السلعة التي قدم بها البادي والناس محتاجون لها أولاً فرق بين السلع؟

الجواب: ظاهر الحديث: العموم، وهذا هو الأولى؛ يعني: إبقاء الحديث على عمومته. وقوله: «وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ» والتصرية: هي حبس اللبن في الضرع من أجل أنه إذا رآها المشتري ظنها ذات لبن، وهذا غش وتدليس، فلا يحل أن تصر الإبل والغنم، والبقر كذلك مثل هذا، لكن لما كان غالب الموجود في عهد الرسول ﷺ في المدينة هي الإبل والغنم ذكرها، وإلا فالبقر مثلها، فالمدار كله على الغش والتدليس.

وقوله: «فَمَنْ ابْتَنَاهَا - أي: اشتراها - بَعْدَ ذَلِكَ - أي: بعد التصرية - فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ».

نقول: إذا اشتراها وتبين أنها مصراة، ويتبين ذلك إذا جاء وقت الحلب الثانية وإذا هو لا يوجد فيها إلا نصف ما كان موجوداً في الأول أو أقل، فنقول للمشتري: أنت الآن بخير النظرين بعد أن تحلبها، فإن رضيها أمسكها، وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر، وقد جاءت رواية أخرى: (أنه بالخيار ثلاثة أيام)^(١) ولكن لا أرش له: يعني لو قال: أن أمسكها ولكن أريد الأرش - يعني: الفرق بين قيمتها حلوباً وبين قيمتها غير حلوب - قلنا: لا، إما أن تمسكها وإما أن تردها، فإذا ردها نقول: رُدَّ معها صاعاً من تمر.

وقدره النبي ﷺ بالصاع؛ لثلا يقع النزاع بين البائع والمشتري، فيقول المشتري مثلاً: اللبن قليل ولا يساوي صاعاً، ويقول البائع: اللبن كثير يساوي صاعين، فقطع النبي ﷺ النزاع بأن قَدَّرَ قيمة هذا اللبن.

وقد جعله من التمر لسببين:

الأول: أنه في عهد الرسول ﷺ أيسر من غيره؛ لأن المدينة - كما تعلمون - مدينة نخل.

والثاني: أن التمر أقرب ما يكون شبهًا باللبن؛ لأنه مغذي واللبن مغذي؛ ولأنه حلو واللبن حلو؛ ولأنه لا يحتاج إلى مثونة الطبخ، واللبن كذلك.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢- (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ النَّخَعِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ - وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ -، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ التَّلْقِي لِلرُّكْبَانِ، وَأَنْ يَبْسَعَ حَاضِرٌ لِيَاذٍ، وَأَنْ تَسَالَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا، وَعَنِ النَّجْشِ وَالتَّضَرِّيَةِ، وَأَنْ يَسْتَامَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ. (...)

وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ ج. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ ج. وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. فِي حَدِيثِ غُنْدَرٍ وَوَهْبٍ نَهْيٌ. وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ، عَنْ شُعْبَةَ.

١٣- (١٥١٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّجْشِ ^(١).

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥) بَابُ تَخْرِيمِ تَلْقَى الْجَلْبِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤- (١٥١٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ ج. وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ ج. وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي كُلُّهُمْ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تَتْلَقَى السَّلْعُ حَتَّى تَبْلُغَ الْأَسْوَاقَ. وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ نُمَيْرٍ. وَقَالَ الْآخَرَانِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّلْقَى ^(٢).

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ.

(١) أخرجه البخاري (٢١٤٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٦٥).

معنى (ح) في أثناء السند؛ أي: تحول من سند إلى آخر.
وقد مر علينا هذا الكلام.

وقوله: «حَتَّى تَبْلُغَ الْأَسْوَاقَ»؛ لأنه إذا بلغت الأسواق ما استطاع أحد أن يغلب هذا البادي؛ لأن الناس حوله، فإذا سامه بسوم ناقص زاد الناس عليه، فلن يحصل غرر ولا تغرير للبائع.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥- (١٥١٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُبَارَكٍ، عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَلْقَى الْبُيُوعِ.

١٦- (١٥١٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتْلَى الْجَلْبُ.

١٧- (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي هِشَامُ الْقُرْدُوسِيُّ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَلْقُوا الْجَلْبُ. فَمَنْ تَلْقَاهُ فَاشْتَرِ مِنْهُ فَإِذَا آتَى سَيِّدُهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ».

هذا الحديث كالذي سبق، لكن فيه زيادة وهي: «فَإِذَا آتَى سَيِّدُهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ»: السيد هنا؛ أي: البائع؛ يعني: الجالب، وسمي سيداً؛ لأنه لا يمكن أن يتم البيع إلا بإيجابه، فالبائع بالنسبة للمشتري كالسيد مع رقيقه؛ لأنه لا يمكن أن يتم البيع إلا بإيجاب البائع، فيقول: بعت، وذلك يقول: اشتريت.

وهو قوله: «فَهُوَ بِالْخِيَارِ» أي: بين أن يمضي البيع أو يرد البيع.

فإن قال قائل: وهل له الخيار بين أن يمسك بالأرض؟

الجواب: ظاهر الحديث: لا؛ فيقال: أنت أيها الجالب بالخيار، إن شئت فأمض البيع، وإن شئت فرده.

وعلم من هذا الحديث: أن البيع صحيح؛ لأن ثبوت الخيار فرع عن ثبوت أصل العقد، وإنما صح البيع؛ لأن النهي ليس عن الشراء بل عن التلقي، فهو لمعنى لا يعود إلى نفس العقد، وإنما يعود إلى تغرير العاقد، وهذا يؤيد ما ذكرنا من القاعدة السابقة: «أن

النهي إذا عاد إلى ذات الشيء صار باطلاً، وإذا عاد إلى أمر خارج لم يكن باطلاً.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٦) بَابُ تَخْرِيمِ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨- (١٥٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَتْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ». وَقَالَ زُهَيْرٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ^(١).

الحاضر: صاحب القرية، والبادي: هو صاحب البادية؛ يعني: إذا جلب البدو إلى القرية طعاماً أو ماشية أو غير ذلك فإنه لا يجوز لصاحب القرية أن يبيع لهم؛ لأن النبي ﷺ نهى عن هذا.

والحكمة من ذلك أشار إليها النبي ﷺ في قوله: «دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقِ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ»؛ فالبادي يستفيد إذا باشر البيع بنفسه، وأهل القرية يستفيدون.

أما فائدة البائع فهي: أنه إذا باشر البيع بنفسه فإن أهل القرية سوف يسرعون في إعطائه الثمن؛ لأنهم يعرفون أنه بادر وسينصرف، وإذا باشر البيع رجل من أهل القرية ربما يتباطئون في تسليم الثمن، وأما فائدة الناس: فالبادي يريد أن يرجع إلى أهله، فتجده يبيع برخص.

❖ وقوله: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ» أي: لا يكون له سمساراً؛ أي: دلالاً بالأجرة أو غيرها.

ولكن الفقهاء أدخلوا على هذا قيوداً فهموها من المعنى، فقالوا: لا بد من شروط:

الشرط الأول: أن يقصده الحاضر؛ يعني: أن صاحب القرية إذا رأى البادي مقبلاً من

السوق ذهب إليه وقال: أبيع لك سلعتك فهذا لا يجوز، وأما إذا قصده البادي فلا بأس.

ولكن ظاهر الحديث: أن هذا ليس بطيب، وأنه لا يجوز أن يبيع الحاضر للبادي،

سواء قصده البادي أم قصده الحاضر.

الشرط الثاني: أن يكون البادي جاهلاً بالسعر؛ لأنه إذا كان عالماً بالسعر فلن يبيع إلا بأسعار

البلد، وحيث لا يكون بينه وبين الحاضر فرق بالنسبة لارتزاق الناس بعضهم من بعض.

الشرط الثالث: أن يكون للناس حاجة إلى السلعة فإن لم يكن للناس حاجة إليها فلا بأس، لكن هذا الشرط لم يدل عليه الحديث، والأصل مطلقاً هو نهي أن يبيع الحاضر للبادي، فإذا جاءه البادي وقال: أريد أن تبيع سلعتي.

قال: لا، السوق أمامك، فلو خاف الحاضر أن يتلقاه رجل ليس بأمين؛ يعني: أنه إذا قال له: لا أريد أن أبيع لك، ذهب إلى شخص آخر غير أمين، فربما يقال من باب النصيحة: له أن يقبل ويبيع له.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩- (١٥٢١) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُتْلَقَ الرُّكْبَانُ وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ. قَالَ: فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُنْ لَهُ سِمَسَارٌ^(١).

٢٠- (١٥٢٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ. ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ». غَيْرَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى: «يُرْزَقُ». (...). حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

الفرق بين قوله في الرواية الأولى: «يُرْزَقُ» وفي الثانية: «يُرْزَقُ».

أن اللفظ الأول: فيه جزم لـ «يرزق»، لكن حرك بالكسر لعدم التقاء الساكنين، على أنه جواب الأمر.

واللفظ الثاني: بغير الجزم على أنه حال من الناس؛ أي: دعوا الناس حال كونهم يرزق الله بعضهم من بعض.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- (١٥٢٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: نَهَيْتُ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ. وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ.

٢٢- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: نَهَيْتُ عَنْ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٧) بَابُ حُكْمِ بَيْعِ الْمَصْرَاةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- (١٥٢٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مَصْرَاةٍ فَلْيَنْقَلِبْ بِهَا فَلْيَحْلُبْهَا، فَإِنْ رَضِيَ حِلَابَهَا أَمْسَكْهَا وَإِلَّا رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ»^(١).

«المصرأة» هي التي حبس لبنها في ضرعها تدليسا؛ ليرغب المشتري فيها؛ حيث يظن أنها كثيرة اللبن، وليست كذلك، وهذا من الغش؛ لأنه أظهر السلعة بمظهر جيد، وهي ليست كذلك.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤- (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ يَغْنِيٍّ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيٍّ - عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مَصْرَاةٍ فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا، وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ».

٢٥- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ - يَعْنِي الْعَقَدِيُّ - حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مَصْرَاةٍ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا سَمَرَاءَ».

قوله: «السمراء» يعني: الحنطة؛ وسميت بذلك؛ لأن لونها أسمر.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ لَا مِصْرَاءَ».

٢٧- (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى مِنَ الْغَنَمِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ».

٢٨- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَا أَحَدُكُمْ اشْتَرَى لِفَحَّةٍ مُصْرَاءَ أَوْ شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا، إِمَّا هِيَ وَإِلَّا فَلْيُرَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ».

وقوله: «إِذَا مَا أَحَدُكُمْ اشْتَرَى»: «أحدكم» مبتدأ كما يقول الكوفيون، وهناك رأي آخر وهو: أنها فاعل مُقَدَّم، وهناك رأي ثالث، وهي أنها فاعل لفعل محذوف، والتقدير: إذا ما اشترى أحدكم.

وفي الحديث الأخير تصريح بأن الإبل كالغنم، فهذا فيه لِقَحَّةٌ وهي الناقة قريبة الولادة، فهذه أثبت النبي ﷺ فيها الخيار وترد معها صاعاً من تمر.

فإن قال قائل: هناك بلاد يكون التمر فيها شحيحاً أو خال جذاً، فهل يكتفي بالتراضي بين الطرفين على ما يعادله؟

الجواب: إذا كان موجوداً فلا بد منه، وإذا كان معدوماً أو نادراً فيقوم مقامه ما كان أقرب إليه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٨) بَابُ بَطْلَانِ بَيْعِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- (١٥٢٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَقُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ». قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَخْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ^(١).
 (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ - وَهُوَ الثَّوْرِيُّ - كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

هذا الحديث في بيان بيع الشيء قبل قبضه وقبل استيفائه، فلا بد منهما جميعاً، فإذا اشترى طعاماً فإنه لا يبيعه حتى يقبضه ويستوفيه.

فإن قال قائل: إذا اشتراه مكايلة فهل يكفي أن يقبضه ثم يبيعه قبل أن يكيّله؟
 الجواب: لا؛ لأنه لم يستوفه، وإن اشتراه جزأً فلا بد من قبضه؛ لأنه يصح أن يباع الطعام جزأً، والمهم: أن تقبضه وتستوفيه.

فإن قال قائل: هل يشترط أن يحوزه الإنسان إلى رحله أو يكفي القبض؟
 الجواب: هناك أحاديث تدل على أنه لا بد أن يحوزه إلى رحله.
 فإن قال قائل: ولكن هل نجمد على هذا اللفظ ونقول: لا بد أن تحوزه إلى رحلك حتى ولو تولى البائع عنه تخلياً كاملاً، أو أنه إذا تولى عنه تخلياً كاملاً فهو بمنزلة حوزة إلى رحلك؟

الجواب: الظاهر الثاني.

فإذا قال قائل: ما الحكمة من هذا؟

قلنا: الحكمة من هذا:

أولاً: نهي الرسول ﷺ نفسه حكمة؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النِّسَاءُ: ١١٣] والحكمة: قال المفسرون: هي السنة.

ثانياً: أنه غالباً ما يبيع الإنسان الشيء بربح، فإذا باعه بربح وهو في مكانه ولم يقبض فإن ذلك سوف يجعل في قلب البائع شيئاً، وربما يحاول أن يفسد البيعة الأولى، فإن عجز صار في قلبه شيء على المشتري، وقال: إنه غبنني، والشرع يمنع من كل ما يكون سبباً للحقد بين المسلمين.

ولهذا قال شيخ الإسلام رحمه الله: «إذا باعه تولية فلا بأس، وإذا باعه على بائعه فلا

بأس؛ وذلك لانتفاء العلة»، والتولية معناها: أن يبيعه برأس ماله؛ لأنه إن فعل هذا فالبايع لا يهتم، أو يبيعه على بائعه فلا بأس؛ لأنه لا يكون في قلبه حقد، ولكن لا بد من الشروط فيما إذا باعه على بائعه: أن لا يكون من جنس العينة ونحوها.

ولكن الأولى: أن يبقى الحديث على عمومه وأن يقال: إن بيع التولية نادر بالنسبة لبيع المساومة، والنادر - كما يقول العلماء - يلحق بالغالب، وسد الباب أولى.

لكن بقي علينا المسألة الثانية وهي: هل لا بد أن ينقله إلى رحله أو لا؟
الجواب: من العلماء من قال: لا بد أن ينقله إلى رحله؛ لأن النبي ﷺ نهى أن تباع السلع - حيث تبتاع - حتى يحوزها التجار إلى رحالهم.

ومنهم من قال: إن مراد النبي ﷺ: أن يتخلى البائع عن السلعة تخلياً كاملاً، وأن هذا حاصل بالتولية؛ بمعنى: أن يبيع الإنسان السلعة في مكان، ثم يسلمها للمشتري، ويأخذ الثمن وينصرف، فهنا كان المشتري حازها إلى رحله وانقطعت علاقة البائع بها.

فإن قال قائل: أحياناً الدكان الذي فيه السلع لا يكون فيه السلع الذي يريد المشتري أن يشتريها وهو يعلم أنه لا يجوز أن يبيعه البائع هذه السلعة، وهو يعلم أنه موجود في مستودع التاجر الكبير، فهل يخرج من هذا ما لو كان التاجر الكبير قد وكله لبيع ما عنده من الأغراض إذا لم تكن عند التاجر الصغير؟

الجواب: إذا كان يعلم أنها عند التاجر الكبير فلا بأس؛ لأن الوكالة تجوز معلقة^(١).
فإذا قال قائل: وكلتك إذا لم يكن عندك الشيء المطلوب أن تبيع ما عندي ولكن يحتاج الآن إلى أن يكون هذا الذي عند التاجر الكبير، مما يعلم بالوصف.

والحديث في الطعام، ثم قال ابن عباس: «وَأَخْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ»؛ أي: أحسب أن

(١) هذا في التوكيل، أما عند عدمه، فقد سُئل العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللهُ عَنْ تاجر يقوم بعرض عينات لبعض المنتجات مثل الثلاثجات والغسالات وغيرها، وغذا أراد أحد عملائه أن يشتري منها شيئاً يتفق معه على السعر، ومن ثم يتصل بالتاجر المُورِّد ويشتري الكمية المطلوبة وينقلها بسيارته إلى مكان العميل، ويقبض الثمن بعد ذلك... فما حكم هذا البيع؟
فأجاب رَحِمَهُ اللهُ قائلًا: لا يجوز هذا البيع؛ لكونه بيعاً للسلعة قبل أن يملكها ويحوزها، وقد صَحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يَجِلُّ سَلَفٌ وَيَبِيعُ، وَلَا يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»، وَصَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِحَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ: «لَا تَبِيعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ».

وُثِّبَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلَعُ حَيْثُ تُبْتَاعُ حَتَّى يَحْزُوهَا التَّجَارُ إِلَى رِحَالِهِمْ... وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

كل شيء يباع فهو مثل الطعام.

فإن قال قائل: هل «أحسب» بمعنى «أظن»، أو أنها من الحساب؛ أي: بمعنى: أجعله؟
الجواب: هناك احتمال أنه يقول: أظن أن كل شيء مثله، أو أنه يحسب؛ بمعنى: يعد
كل شيء مثله؛ أي: أنه لا يباع حتى يقبض ويستوفى، وبهذا نعرف أن من يشتري سيارة من
المعرض ثم يبيعها أكثر من مرة أن هذا لا يجوز؛ فلا بد أن تنقلها من المعرض إلى بيتك
أو إلى السوق أو إلى معرض آخر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا
وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ». قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ
بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ.

٣١- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا،
وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ». فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: لِمَ؟ فَقَالَ: «أَلَا تَرَاهُمْ يَتَبَايَعُونَ بِالذَّهَبِ
وَالطَّعَامِ مُرْجَأًا؟ وَلَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ: مُرْجَأًا».

قوله: «فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ»: هذا تفسير للاستيفاء في قوله: «فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى
يَسْتَوْفِيَهُ». وهذا فيما إذا بيع مكايلة، وأما إذا بيع جزأً كالصبرة فإنها لا تحتاج إلى كيل،
والصبرة؛ يعني: كوم من الطعام كالتمر أو البر، فهذا لا يحتاج إلى مكايلة.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٠/٢٣٧):

قوله ﷺ: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ» قال ابن عباس: وأحسب كل شيء
مثله. وفي رواية «حتى يقبضه» وفي رواية: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ» فقلت
لابن عباس: لم؟ قال: «أَلَا تَرَاهُمْ يَتَبَايَعُونَ بِالذَّهَبِ وَالطَّعَامِ مُرْجَأًا؟». وفي رواية ابن عمر
قال: «كنا في زمان رسول الله ﷺ نبتاع الطعام، فبيعت علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان
الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه» وفي رواية «كنا نشترى الطعام من الركبان

جزافاً فنهانا رسول الله ﷺ أن يبيعه حتى ننقله من مكانه» وفي رواية عن ابن عمر أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاماً جزافاً أن يبيعه في مكانه حتى يحولوه» وفي رواية «رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ إذا ابتاعوا الطعام جزافاً يضربون أن يبيعه في مكانهم ذلك حتى يؤووه إلى رحالهم». قوله: «مرجأ» أي: مؤخرًا؛ ويجوز همزه وترك همزه.

«والجزاف» بكسر الجيم وضمها وفتحها ثلاث لغات، والكسر أفصح وأشهر، وهو البيع بلا كيل ولا وزن ولا تقدير. وفي الحديث جواز بيع الصبرة جزافاً وهو مذهب الشافعي، قال الشافعي وأصحابه: بيع الصبرة من الحنطة والتمر وغيرهما جزافاً صحيح وليس بحرام. وهل هو مكروه؟ فيه قولان للشافعي: أصحابهما مكروه كراهة تنزيه؛ والثاني ليس بمكروه. قالوا: والبيع بصبرة الدراهم جزافاً حكمه كذلك. ونقل أصحابنا عن مالك أنه لا يصح البيع إذا كان بائع الصبرة جزافاً يعلم قدرها. وفي هذه الأحاديث النهي عن بيع المبيع حتى يقبضه البائع، واختلف العلماء في ذلك، فقال الشافعي: لا يصح بيع المبيع قبل قبضه سواء كان طعاماً أو عقاراً أو منقولاً أو نقداً أو غيره. وقال عثمان البتي: يجوز في كل مبيع. وقال أبو حنيفة: لا يجوز في كل شيء إلا العقار. وقال مالك: لا يجوز في الطعام ويجوز فيما سواه، ووافقه كثيرون. وقال آخرون: لا يجوز في المكيل والموزون ويجوز فيما سواهما. أما مذهب عثمان البتي فحكمه المازري والقاضي ولم يحكه الاكثرون بل نقلوا الإجماع على بطلان بيع الطعام المبيع قبل قبضه، قالوا: وإنما الخلاف فيما سواه فهو شاذ متروك والله أعلم.

قوله: «كانوا يضربون إذا باعوه» يعني: قبل قبضه هذا دليل على أن ولي الأمر يعزر من تعاطى بيعاً فاسداً ويعزره بالضرب وغيره مما يراه من العقوبات في البدن على ما تقرر في كتب الفقه. اهـ لا يزال هناك إشكال، ويبدو لي -والله أعلم-: أن الإنسان إذا اشترى السلعة بدنانير، ثم باعها قبل قبضها بدنانير فهو -في الغالب- لا بد أن يكون رابحاً، فكأنه باع ذهباً بذهب، وقوله: «وَالطَّعَامُ مُرْجَأٌ» يعني: مؤخر قبضه؛ لأن المشتري الأول لم يقبضه، إنما قبضه المشتري الثاني.

فمثلاً: هناك كيس من بُرٍّ اشتراه زيدٌ من عمرو وأعطاه دنانير، فالعوض الآن: دنانير، فاشتراه خالد من زيد بدنانير، فصار زيد كأنه باع دنانير بدنانير، والطعام مؤخر؛ لأن

المشتري الأول لم يقبضه، وإنما قبضه المشتري الثاني، فهذا الذي يظهر لي من معنى العبارة، فقلوه: «يَتَبَايَعُونَ بِالذَّهَبِ» باعتبار شراء الأول وشراء الثاني، فهما تبادلا ذهباً بذهب، «وَالطَّعَامَ مُرَجَّأً» أي: مؤخر.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُفْهِمِ»:

ومن باب النهي عن بيع الطعام قبل أن يقبض: قوله ﷺ: «من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه» وفي وروى أبو داود من حديث ابن عمر؛ نهى رسول الله ﷺ أن يبيع أحد طعاماً اشتراه بكيل حتى يستوفيه؛ ويظهر هذا الحديث قال مالك غير أنه ألحق بالشراء جميع المعارضات، وحمل الطعام على عمومه ربوياً كان أو غير ربوياً، في مشهور الروايتين عنه، وروى ابن وهب عنه تخصيصه بما فيه الربا من الأطعمة، ورأي ابن حبيب وسحنون: أنه يتعدى إلى كل ما فيه حق توفية، فحذفاً خصوصية الطعام، وكذلك فعل الشافعي، غير أنه لم يخصه بما فيه حق توفية، بل عداه لكل مشتري.

وكذلك فعل أبو حنيفة غير أنه استثنى من ذلك العقار، وما لا ينقل. وقال: يجوز بيع كل شيء قبل قبضه عثمان البتي، وانفرد به.

فحجة مالك رحمه الله تعالى للمشهور عنه: التمسك بظاهر الحديث، وعضده بما ذكره في «موطئه»: من أنه مجمع عليه بالمدينة، وأنه لا خلاف عندهم في منعه وقصره على ما يبيع بكيل، أو وزن من الطعام، تمسكاً بدليل خطاب الأحاديث المتقدمة.

ثم اختلف أصحابه: هل هذا المنع شرع غير معلل بالعينة، وإليه أشار مالك في «موطئه»، حيث أدخل هذا الحديث في باب العينة، وهو الذي عنى ابن عباس حيث قال: «يتبايعون بالذهب، والطعام مُرَجَّأً».

وأما الشافعي: فإنما حذف خصوصية الطعام لما صح عنه ﷺ من نهي عن ربح ما لم يضمن؛ خرجه الترمذي من حديث عبد الله بن عمر، فهذا اللفظ قد عم الطعام وغيره. ولقول ابن عباس: وأحسب كل شيء مثله.

قلت: ويعتضد مذهب الشافعي بما رواه الدارقطني من حديث حكيم بن حزام؛ أنه قال: يا رسول الله، إني اشتري فما يحل وما يحرم علي؟ قال: «يَا ابْنَ أَخِي! إِذَا ابْتَعْتَ شَيْئًا فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ». وروى أبو داود من حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: نهى رسول الله ﷺ أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم، وتمسكات مالك

والشافعي تبطل قول عثمان البتي، وقول ابن عمر: كنا في زمن رسول الله ﷺ وفي عهد رسول الله ﷺ نبتاع الطعام فبعث علينا من يأمرنا بانتقاله، وفي الأخرى: جزافاً.

وأنهم كانوا يضرّبون في أن يبعوه حتى يؤوه إلى رحالهم دليل لمن سوى بين الجزاف في المكيل من الطعام في المنع من بيع ذلك حتى يقبض.

ورأى أن قبض الجزاف نقله، وبه قال الكوفيون والشافعي وأبو ثور وأحمد وداود وهم على أصولهم في منعه في كل شيء إلا ما استثنى حسبما تقدم، وحمل مالك رحمه الله هذه الأحاديث على الأولى والأحب، فلو باع الجزاف قبل نقله جاز؛ لأنه بنفس تمام العقد، والتخلية بينه وبين المشتري جار في ضمانه، وللدليل الخطاب في قوله ﷺ: «من ابتاع طعاماً بكيّل» وما في معناه، وإلى جواز ذلك صار البتي وسعيد بن المسيب والحسن والحكم والأوزاعي وإسحاق على أصولهم.

فرع: الحق مالك رحمه الله يبيع الطعام قبل قبضه بسائر عقود المعاوضات كلها، فمن حصل له طعام بوجه معاوضة كأخذه في صلح من دم أو مهر فلا يجوز له بيعه قبل قبضه، واستثنى من ذلك الشركة والتولية والإقالة، وقد روى عنه منعه في الشركة، ووافقه الشافعي وأبو حنيفة في الإقالة خاصة.

قلت: والذي أوجب استثناء هذه الأربعة العقود عند مالك: أنها عقود المقصود بها المعروف والربح لا المشاركة والمكايسة، فأشبهت القبض.

وأولى من هذا مرسلان صحيحان مشهوران:

أحدهما: قال سعيد بن المسيب في حديث ذكره، كانه عن النبي ﷺ: «لَا بَأْسَ بِالتَّوْلِيَةِ وَالْإِقَالَةِ وَالشَّرِكِ فِي الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَ»^(١).

ذكره أبو داود وقال: هذا قول أهل المدينة.

وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن النبي ﷺ حديثاً مستفاضاً بالمدينة، قال: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ وَيَسْتَوْفِيَهُ إِلَّا أَنْ يُشْرَكَ فِيهِ أَوْ يُقْبَلَهُ»^(٢).

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٤٩/٨) برقم (١٤٢٥٧).

(٢) انظر: التعليق السابق.

قلت: وينبغي للشافعي وأبي حنيفة أن يعملوا بهذين المرسلين، أما الشافعي، فقد نص على أنه يعمل بمراسيل سعيد، وأما أبو حنيفة، فإنه يعمل بالمراسيل مطلقاً كمالك. اهـ

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: ٣٢- (١٥٢٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ الْقَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح. وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ»^(١).

سبق أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: أحسب كل شيء مثله.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: ٣٣- (١٥٢٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ فَيَبِيعُهُ عَلَيْنَا مَنْ بِأَمْرُنَا بِإِنْتِقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتِغَيْنَاهُ فِيهِ إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ قَبْلَ أَنْ نَبِيعَهُ.

هذا الحديث فيه أيضاً: أنه لا يجوز بيع الطعام في مكانه الذي يبيع فيه أولاً؛ بل لابد أن ينقل إلى مكان سواه قبل البيع، وظاهره: أنه لا فرق بين أن ينقل إلى رحل المشتري أو إلى مكان آخر، وعلى هذا فيكون نهي النبي ﷺ أن يبيع التجار ما اشتروه حتى يحوزوه إلى رحالهم مبنياً على الغالب.

وفي هذا الحديث: دليل على أن البيع والشراء، لا يَتَلِمُ^(٢) مرتبة الإنسان ولا ينقص من مرتبته؛ لأن الصحابة وهم خير القرون كانوا يبيعون ويشترون.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: ٣٤- (١٥٢٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ

(١) أخرجه البخاري (٢١٢٦).

(٢) أصلها: الخُلُلُ في الحائط ونحوه، والمراد بها هنا: أن البيع والشراء لا ينقص مرتبة الرجل.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ».

(١٥٢٧) قَالَ: وَكُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ جِزَافًا فَهَنَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى نَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانِهِ.

الحكمة من ذلك: هي أن تنقطع علق البائع عنه، وحتى لا يكون في قلبه شيء إذا ربح المشتري في البيعة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥- (١٥٢٦) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ وَيَقْبِضَهُ».

فإن قال قائل: هل قوله: «يَسْتَوْفِيَهُ وَيَقْبِضَهُ» بمعنى واحد؟

الجواب: لا، يستوفيه إذا كان يحتاج إلى حق توفية، ككيل ووزن وما أشبه ذلك، ويقبضه؛ يعني: يستولي عليه استيلاء تامًا، وذلك بنقله من مكانه إلى مكان آخر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ وَقَالَ عَلِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ».

قوله: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا» ابتاع؛ بمعنى: اشترى، وشرى بمعنى: باع.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧- (١٥٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جِزَافًا أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يُحَوِّلُوهُ^(١).

(١) أخرجه البخاري (٢١٣٧).

في هذا دليل على: التعزير بالضرب.

قال العلماء: التعزير واجب في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة؛ فكل معصية ليس فيها حد ولا كفارة، فإنه يُعزَّرُ عليها. فإن كانت ترك واجب، عَزَّرَ عليها مرة بعد أخرى حتى يقوم بالواجب؛ كما لو كان يترك صلاة الجماعة -مثلاً- بلا عذر فإنه يُعزَّرُ حتى يقوم بصلاة الجماعة.

وإذا كان يفعل محرماً عزز مرة واحدة، فإن عاد عزز مرة ثانية.

ثم التعزير يكون بالضرب كما هنا، وكما في قوله ﷺ: «مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ لَسَبِّحَ وَأَضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ»^(١)

ويكون أيضاً بالتوبيخ أمام الناس، ورُبَّ توبيخ أمام الناس كان أشد من الضرب. ويكون أيضاً بتغريم المال، ومن ذلك: أن النبي ﷺ غرم من كم الضالة بقيمتها مرتين. ويكون أيضاً بالإقامة أو بالطرد من مكان المجلس؛ كما فعل مالك رَحِمَهُ اللهُ فِي الَّذِي سَأَلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْمَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طَلْحَة: ٥] كيف استوى.

المهم: أن التعزير هو التأديب، بأي شيء يحصل به التأديب فليكن، إلا أن يكون محرماً، فإن كان محرماً فإنه لا يجوز أن يعزر الإنسان بمحرّم، كما لو فرض أن رجلاً أراد أن يعزر شخصاً بأن يحمله على شرب الخمر، فهذا لا يجوز؛ لأنه كيف يؤدب عن شيء بشيء مثله أو أشد! لكن إذا كان من الأمور المباحة، بسبب التعزير فإنه لا بأس أن يعزر بحسب ما تقتضيه الحال.

وهذا يختلف باختلاف الناس، فمن الناس من إذا أقمته أمام جمع من الناس ووبخته كان هذا أشد عليه من مائة ضربة بالعصا، ومن الناس من إذا غرّمته درهماً واحداً صار أشد عليه من مائة ضربة بالعصا، فالناس يختلفون، فكل يعزر بما يردعه بحسب الحال.

فإن قال قائل: هل التعزير واجب أو موكول إلى الإمام؟

الجواب: الصحيح أنه واجب، إلا إذا رأى الإمام: أن ترك التعزير أصلح وأنفع فليتركه، وإلا فالأصل فيه الوجوب لردع الناس، لكن -أحياناً- قد يكون ترك التعزير أصلح لفاعل

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٥)، والحاكم (١/١٩٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٣/٨٤)، وغيرهم من طريق: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً به.

الذنب، فقد يكون رجلاً طيب القلب كريم النفس إذا منّا عليه بإعفائه وإبرائه من التعزير صار ذلك أشد إقبالاً منه على فعل الطاعات وترك المحرمات.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٨- (...) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: قَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا ابْتَاعُوا الطَّعَامَ جِزَافًا يُضَرِّبُونَ فِي أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ وَذَلِكَ حَتَّى يُؤْوُوهُ إِلَى رَحَالِهِمْ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَشْتَرِي الطَّعَامَ جِزَافًا فَيَحْمِلُهُ إِلَى أَهْلِهِ.

٣٩- (١٥٢٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ». وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: «مَنْ ابْتَاعَ».

هذا فيما إذا بيع بكيل، فإنه لا بد أن يكيله أولاً حتى يستوفيه تاماً ثم يبيعه ولا يحل له أن يبيعه قبل أن يكتاله؛ لأنه ربما يكون فيه زيادة أو نقص، ويكون في هذا غبن، أما إذا كان جزافاً - يعني - بدون مكيالة فله أن يشتري جزافاً وله أن يبيع جزافاً.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ لِمَرْوَانَ: أَخْلَلْتَ بَيْعَ الرُّبَا. فَقَالَ مَرْوَانُ: مَا فَعَلْتُ. فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَخْلَلْتَ بَيْعَ الصُّكَاكِ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يُسْتَوْفَى. قَالَ: فَخَطَبَ مَرْوَانُ النَّاسَ فَنَهَى عَنْ بَيْعِهَا. قَالَ سُلَيْمَانُ: فَنَظَرْتُ إِلَى حَرَسٍ يَأْخُذُونَهَا مِنْ أَيْدِي النَّاسِ.

في هذا دليل على: أنه يجب على أهل العلم مناصحة ولآة الأمور؛ لأن مروان بن الحكم كان في ذلك الوقت أميراً على المدينة، وكان قد أجاز بيع الصكاك، والصكاك: وثيقة يعطاها الإنسان يحال بها على بيت المال؛ يعني: يكون له رزق في بيت المال فيبيع هذا الرزق؛ مثلاً طعام بطعام، دراهم بدراهم، فهذا يكون من الربا.

ومن وجه آخر: أنه بيع ما لا يتمكن الإنسان من قبضه، فبين له أبو هريرة أن هذا حرام؛ لأنه إذا كان النبي ﷺ ينهى عن بيع الطعام حتى يستوفي، وقد اشتراه المشتري، فكيف بشيء عند الدولة، فهذا أبعد من القدرة على تسليمه.

ولكن الأمراء في ذلك الوقت إذا أمروا بالمعروف أو نهوا عن المنكر امتثلوا؛ ولهذا خطب مروان ونهى الناس عن بيعها، وصار الحرس - يعني: الشرط - يأخذونها من أيدي الناس؛ يعني: يأخذون الصك الذي في يد المشتري المحال على ما في بيت المال، يأخذونه منه.

فإن قال قائل: هل يجوز للإنسان أن يبيع على نصيب له موجود عند مصلحة حكومية ولا يدري متى سيناله؟

الجواب: لا يجوز؛ لأنه غير مقدور على تسليمه في الواقع، إلا إذا علم أن الحكومة مثلاً قالت له: نصيبك في المكان الفلاني؛ يعني: وكل شخص في قبضه، فإذا قبضه فله أن يبيع عليه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١- (١٥٢٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا ابْتِغَتْ طَعَامًا فَلَا تَبِعُهُ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٩) بَابُ تَخْرِيمِ بَيْعِ صُبْرَةِ التَّمْرِ الْمَجْهُولَةِ الْقَدْرِ بِتَمَرٍ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٢- (١٥٣٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ مَرْحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ لَا يُعْلَمُ مَكِيلَتُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ.

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مِنَ التَّمْرِ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ.

وهذا واضح؛ لأن بيع التمر بالتمر يجب أن يكون سواء بسواء، فإذا كان الصبرة من التمر؛ أي: الكومة من التمر سواء كانت مكومة على الأرض أو مكومة بالزنبيل أو شبه ذلك، وقال: بعت عليك هذه الصبرة بعشرة أصواع من التمر فهذا لا يجوز؛ لأن الصبرة مجهولة لا يعلم مكيالها، والكيل المعلوم معلوم، وبيع التمر المجهول بالمعلوم حرام، وهو من الربا؛ فلا بد أن يكون التمر بالتمر سواء بسواء - بالكيل -.

وهذا من باب ربا الفضل؛ لأن الربا نوعان: نسيئة وفضل، فما كان ربياً بالتأخير فهو ربا نسيئة، وما كان ربياً بالزيادة فهو ربا فضل، وقد يجتمعان، كما لو باع مثقالاً من الذهب بمثقال ونصف مؤجلاً، فهذا اجتمع فيه ربا النسيئة وربي الفضل.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٠) باب ثبوت خيار المجلس للمُتَّبِعِينَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٣- (١٥٣١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ»^(١). هذا يسمى عند العلماء «خيار المجلس» أو مجلس المتبايعين، وإثبات خيار المجلس لا شك أنه من الحكمة؛ لأن الإنسان قبل أن يملك الشيء يكون الشيء غالباً في قلبه ويريد أن يحصل عليه، فإن حصل عليه خف ميزانه عنده؛ فلهذا جعل الشارع للإنسان الخيار ما دام في المجلس؛ ليزداد تروياً في تملك هذا المبيع؛ ولذلك جعل النبي ﷺ للمتبايعين الخيار ما لم يتفرقا.

فإن قال قائل: هل المراد بالتفرق هنا: تفرق الأبدان أو تفرق الأقوال؟

الجواب: الأول قطعاً.

وقال بعض العلماء: المراد تفرق الأقوال، والمعنى على هذا القول: إذا تم الإيجاب والقبول فقد تفرقا في القول؛ وعلى هذا القول يكون البيع لازماً بمجرد الإيجاب والقبول ولا يكون فيه خيار مجلس.

(١) أخرجه البخاري (٢١٠٩).

ولكن هذا القول ضعيف؛ لأنه قبل القبول لم يكن بيع أصلاً، والرسول ﷺ يقول: «الْبَيْعَانِ» ولا يمكن أن يكون بيعين إلا إذا تم الإيجاب والقبول؛ وعلى هذا فيتعين أن يكون المراد بالتفرق هنا: تفرق الأبدان.

فإن قال قائل: ولكن كيف يكون تفرق الأبدان؟ قد يكون الطرفان في برية وهما رفيقان في السفر، وهذان لن يفترقا إلا بعد مدة طويلة، فبماذا يكون؟
نقول: الأمر -والحمد لله- واسع -إذا قدر أنهما سيقيان طويلاً إما في طائرة وإما في سفينة وإما في برية وما أشبه ذلك، فهنا يأتي قوله ﷺ: «إِلَّا يَبِيعُ الْخِيَارِ»، وقوله: «إِلَّا يَبِيعُ الْخِيَارِ» له معنيان:

المعنى الأول: إلا يبيع الخيار الممدود إلى أجل بعد التفرق.
أو أن المراد بقوله: «إِلَّا يَبِيعُ الْخِيَارِ» أي: يبيع قطع الخيار؛ بمعنى: أن يتبايعا على أن لا خيار.
مثال الأول: تباعا شيئاً فقالا: لنا الخيار لمدة ثلاثة أيام، وتفرقا، فلا ينقطع الخيار بالتفرق؛ لأن البيع يبيع خيار؛ أي: يبيع اشترط فيه خيار مؤجل.
مثال الثاني: أن يتبايعا شيئاً، وقالوا في العقد: على أن لا خيار لواحد منا، فتم الإيجاب والقبول؛ فلا يكون هناك خيار مجلس.
إذن: فقوله: «إِلَّا يَبِيعُ الْخِيَارِ» يشمل: ما مدت مدة خياره، وما قطع خياره نهائياً^(١).

(١) سئل الشيخ رحمه الله: إذا كان التبايع بالهاتف، فكيف يكون التفرق بين البائع والمشتري؟
فأجاب رحمه الله: بالانتهاء؛ لأن هذين متفرقان في أبدانهما من الأصل، فإذا انتهى العقد بإيجاب وقبول لزم البيع. والبيع في التليفون في الحقيقة أنا في شك من جوازه أصلاً؛ لأن من الناس من عنده قدرة على تقليد الأصوات، فإذا كان عندك بيت يساوي عشرة آلاف، وجاء إنسان يقلد صوتك، ذهب إلى شخص ما وقال له: أنا آدم بن عمر، وأنا محتاج وبיתי يساوي عشرة آلاف لكن أنا في حاجة شديدة، وأنا أبيعك عليك بخمسة آلاف، فقال هذا الشخص قبلت، ثم جاء إليك وقال: سلمني البيت وهذه الخمسة آلاف، فقلت: أبداً أنا لم أبيع البيت.
فهذا ممكن؛ فأنا في شك من جواز البيع بالمهاتفة؛ لأن التقليد وارد، ومشكل.
وكذلك الشهادة في مكالمة هاتفية لا تجوز؛ يعني: لو كان عندنا تليفون وسمعنا واحداً يتكلم، فلا نشهد عليه؛ لأن تقليد الأصوات وارد، فهناك بعض الناس -سبحان الله!- يقلد الصوت كأنه هو صاحبه، وهناك أجهزة إن أراد المتحدث أن يحول صوته من صوت رجل إلى صوت امرأة تحول، وإذا أراد أن يحوله من صوت فتاة إلى صوت عجوز تحول، فهذه مشكلة.
على كل حال: مثل هذه وخصوصاً في الأمور الخطرة ينبغي أن يقال: لا يمكن أن يكون يبيع بالهاتف لكن التجار لا بد أن يكون عندهم أرقام سرية.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَنُحْمَةُ بْنُ الْمُنْتَشَى، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ح. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - جَمِيعًا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْتَشَى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا الضَّمْحَاكُ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. نَحْوُ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ.

٤٤- (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَإِنْ خَيْرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ».

❖ قوله: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ» وذكر الرجلين هنا بناء على الأغلب، وإلا فالمرأتان كالرجلين، فكل واحد منهما - أي: البائع والمشتري - بالخيار ما لم يتفرقا بأبدانها.
❖ وقوله: «وَوَكَانَا جَمِيعًا»: هذا كالتوكيد؛ لقوله: «مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا» يعني: أنهما بقيا جميعًا.
❖ وقوله: «أَوْ يُخَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ» معطوفة على قوله «مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»؛ أي: أو ما لم يخير أحدهما الآخر.

ثم ذكر محترز هذا الشرط فقال: «فَإِنْ خَيْرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ».

«إِنْ خَيْرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ»: قال العلماء معناه: أن يقول له: اختر، فإذا قال لصاحبه: اختر، فهو يعني: أنه أسقط خياره، وأثبت الخيار لصاحبه، ثم إن قوله: «اختر» إما أن يحدد بأجل فهذا خيار شرط، أو لا يحدد فهذا خيار مجلس.

«فَإِنْ خَيْرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ» وجب البيع على حسب شرطهما.
«وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ»، والصورة هنا واضحة.

وفي هذا الحديث: دليل واضح على أن البيع من العقود اللازمة؛ لقوله: «فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ». واعلم أن العقود ثلاثة أقسام:

لازم من الطرفين، وجائز من الطرفين، ولازم من طرف دون الآخر، فالبيع لازم من الطرفين، والوكالة جائزة من الطرفين، والرهن جائز من طرف ولازم من طرف؛ فبالنسبة للمرتين هو جائز وبالنسبة للراهن واجب.

والراهن: هو الذي يدفع الرهن، والمرتهن هو صاحب الطلب، فالمرتهن له أن يقول: فسخت الرهن، وخذ رهنك وأما الراهن فلا.

فإن قال قائل: خيار المجلس هل هو من شروط البيع؟

الجواب: لا، بل من مقتضى البيع وليس من الشروط، فهو حق البائع والمشتري ما دام في المجلس.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥- (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ كِلَاهُمَا، عَنْ سُفْيَانَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَمَلَى عَلَيَّ نَافِعٌ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَبَايَعَ الْمُتَبَايِعَانِ بِالْبَيْعِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مِنْ بَيْعِهِ مَا لَمْ يَتَّفَقَا أَوْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا عَنْ خِيَارٍ فَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا عَنْ خِيَارٍ فَقَدْ وَجَبَ». زَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ نَافِعٌ: فَكَانَ إِذَا بَايَعَ رَجُلًا فَأَرَادَ أَنْ لَا يَقْبِلَهُ قَامَ فَمَشَى هُنَيْئَةً ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ.

هذا ابن عمر رضي الله عنهما إذا باع عليه أحد شيئا، وكان قد أعجبه، وخاف أن يرجع؛ لأن له خيار، قام ومشى ثم رجع، ولا شك أن هذا اجتهد منه رضي الله عنه، ولكن هذا الاجتهاد مدفوع بقول النبي ﷺ في الحديث الذي رواه أهل السنن: «وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ»^(١).

وهذا نص صريح وعمومات الأدلة تقتضي هكذا؛ لأن حق البائع أو المشتري في هذا الخيار ثابت، والتحيل على إسقاطه بأن يخطو خطوات لا يجوز؛ لأن التحيل على إسقاط الحقوق الواجبة مُحَرَّم.

(١) أخرجه أبو داود (٣٤٥٦)، والترمذي (١٢٤٧)، والنسائي (٤٤٩٥)، وأحمد (١٨٣/٢) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

فيقال: هذا من ابن عمر رضي الله عنه على سبيل الاجتهاد، ولكنه يعارضه الحديث الصريح، ونحن نعلم: أن ابن عمر لو علم بهذا الحديث ما فعل؛ لكمال ورعه رضي الله عنه واحتياطه لدينه.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٦- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَبِي وَثِيئَةَ وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ يَبْعَيْنٍ لَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ».

قوله في الحديث: «لَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا» يعني: لا يبيع بينهما واجب حتى يتفرقا، وإنما اضطررنا إلى هذا من أجل أن يوافق بقية الألفاظ الكثيرة الدالة على هذا المعنى.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١١) بَابُ الصَّدَقِ فِي الْبَيْعِ وَالْبَيَانِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٧- (١٥٣٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورُكَ لِهَآ فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَّا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا»^(١).

(...) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِهِ. قَالَ مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ: وَلَدَ حَكِيمٌ بْنُ حِزَامٍ فِي جَوْفِ الْكُفَّةِ، وَعَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً.

❦ قوله: «بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا» هذا يوافق حديث ابن عمر رضي الله عنه.

❦ وقوله: «فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورُكَ لِهَآ فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَّا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا» يعني: إن صدقا فيما يصفان من الصفات المطلوبة، وبيننا فيما يبينان من الصفات المكروهة، فالبيان في العيوب، والصدق في المطلوب.

(١) أخرجه البخاري (٢٠٧٩).

مثال ذلك: باع سلعة وقال: إن هذه السلعة جيدة ومن أجود الأنواع، وهي رديئة من أردأ الأنواع، فهذا نقول: إنه كذب، وإذا باع سلعة أخرى فيها عيب، لكنه لم يبينه. فنقول هنا: إنه كتم.

إذن: الصدق في الصفات المطلوبة، والبيان في الصفات المكروهة. وفي هذا: الحث على الصدق في البيع والشراء، والتحذير من الكذب، وكذلك يقال: الحث على البيان، والتحذير من الكتمان.

وقوله: (ولد حكيم بن حزام وعشرين سنة): كونه عاش مائة وعشرين سنة ليس بغريب، لكن كونه ولد في جوف الكعبة فهذا غريب، وأنا عندي حاشية تقول: إنها -أي: أمه- دخلت ومعها نسوة من قريش، دخلن الكعبة فأخذها الطلق وهي في جوف الكعبة، ثم ولدت حكيمًا، وهذا يخفف الغرابة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٢) بَابُ مَنْ يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٨- (١٥٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ». فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ: لَا خِلَابَةَ^(١).

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِنْهُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ لَا خِلَابَةَ.

مقوله: «بَابُ مَنْ يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ»؛ يعني: في بيع أو شراء، فيشمل هذا وهذا، فهل له خيار الخداع أو ليس له ذلك؟

أما إذا اشترط أنه لا خداع، فإن السنة قد دلّت على أنه إذا تبين أنه خدع فله الخيار.

ويدل لهذا: هذا الحديث الذي ساقه الإمام مسلم رحمه الله: أن رجلاً ذكر للنبي ﷺ أنه يخدع في البيوع فقال له: «مَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ» وهذا لا إشكال فيه؛ لأنه داخل في عموم قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [البقرة: ٢١]. والأمر بالوفاء بالعقود يشمل الوفاء بأصلها ووصفها.

ووصفها: هو الشروط التي تشترط؛ ولحديث: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا»^(١).

وأما إذا لم يكن قد شرط فخدع فهل له الخيار؟

ذكر بعض العلماء: أن له الخيار مطلقاً؛ لأن البائع الذي خدعه أو المشتري، لم يكن كامل الإيمان؛ لقول النبي ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(٢)، وهذا لم يحب لأخيه ما يحبه لنفسه؛ لأنه خدعه.

وقال بعض العلماء: إن الخيار في الغبن يكون في أمور معينة منها: ما سبق في تلقي الركبان؛ فإن النبي ﷺ قال: «إِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ»^(٣) ومن المعلوم: أنه لم يثبت له الخيار إلا خوفاً من أن يكون خدع؛ لأنه تلقى قبل أن يحضر إلى السوق.

والصواب: أن له الخيار مطلقاً، لكن إن كان قد اشترط، فإن له الخيار قَلَّتِ الخديعة أو كثرت؛ لأنه قال: «لَا خِلَابَةَ أَوْ لَا خَدِيعَةَ» ولا النافية للجنس تشمل القليل والكثير.

أما إذا لم يشترط ذلك فإن له الخيار إذا كان الغبن فاحشاً، مثل: أن يكون الربع أو النصف أو ما أشبه ذلك، أما إذا كان يسيراً فلا خيار له، وهذا هو القول الراجح الذي تدل عليه قواعد الشريعة، فربما يأتي صبي أو أشباه الصبي مما لا يعرف الأسعار، فيقف على صاحب الدكان ويقول: بكم هذا؟ قال: بعشرة، وهو لا يساوي إلا خمسة، فهذه خديعة لا إشكال فيها، فإذا تبين للمشتري الخيار. وقد يكون بالعكس؛ يكون البائع غريباً لا يعرف الأثمان، فيأتيه رجل فيشتري منه ما يساوي عشرة بخمسة؛ فهذا غبن؛ فله الخيار، أما مع الشرط، فإن له الخيار مطلقاً حتى ولو كان واحداً في العشرة.

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٩٤)، وأحمد (٣٦٦/٢)، وابن حبان (١١٩٩)، والدارقطني (٩٦)، والحاكم (٤٩/٢)، وانظر: «الإرواء» (١٤٢/٥) برقم (١٣٠٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم (١٥١٩).

فإن قال قائل: فرقنا في البيع بين الخديعة اليسيرة والخديعة الفاحشة، فما الدليل على ذلك؟
الجواب: الدليل قوله: «لَا خِلَابَةَ» وقد قلنا: إن (خِلَابَةَ) نكرة تشمل القليل والكثير،
أما إذا لم يشترط، فإنه من المعلوم: أن الناس يتغابنون فيما بينهم في الشيء اليسير، ولا
يعدون هذا موجباً للخيار.

وقوله: «لا خِيَابَةَ» كأنه أشغ بدلاً من أن يقول: (خِلَابَةَ) يقول: (خِيَابَةَ).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٢) **بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا بِغَيْرِ شَرْطِ الْقَطْعِ**

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٩- (١٥٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ^(١).

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ تَمِيمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

هذا الحديث فيه النهي عن بيع الثمار قبل بُدْوِ صلاحها؛ لما يعترها بعد ذلك من
الفساد الذي يؤدي إلى النزاع.

❦ وقوله: «نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ»: وجهه أنه ربما يكون البائع متسرعاً ويريد الثمن؛
فيتعجل في بيعها قبل أن يبدو الصلاح، وربما يكون العكس، يكون المشتري يريد
التعجل من أجل أن يستولي على الثمرة ويملكها، فهى الرسول ﷺ عن هذا وهذا.
مثال ذلك: رجل عنده نخلة، وأراد أن يبيع ثمرتها، وهى لم يبد صلاحها، فإن ذلك لا
يجوز، سواء كان حُبُّ التعجل من البائع أو من المشتري.

وَبُدْوُ الصِّلَاحِ في ثمر النخل أن يحمر أو يصفر كما سيأتي إن شاء الله مبيّناً في الأحاديث،
وإنما نهى عن ذلك؛ لأنه قيل: هذا عرضة للفساد فيحصل بذلك النزاع، والخصومات التي
تؤدي إلى العداوة والبغضاء، والشرع يسد كل طريق يوصل إلى ذلك، فإن فعل وباعه فالباع غير
صحيح، والثمرة لا زالت على ملك البائع والثمن يجب رده إلى المشتري.

وقوله في الترجمة: (بِغَيْرِ شَرْطِ الْقَطْعِ) يفهم منه: أنه لو باعها بشرط القطع فإنه لا بأس

بذلك؛ لأن العلة متفية إذ إن المشتري سيقطعها الآن ولا يحصل في ذلك خلاف ولا نزاع، وهو كذلك.

فإن باعها تبعاً للأصل فالبيع صحيح، وإن لم يبدُ الصلاح؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَثَرَتْ ثَمَرَتُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ»^(١).

فإن باعها على مالك الأصل؛ مثل: أن يعطي رجل الفلاح هذا البستان على الثلث من ثمرته، فالأصل هنا للمالك.

فإن قال قائل: إذا أراد الفلاح أن يبيع نصيبه من الثمرة قبل بدو الصلاح فهل يجوز أو لا يجوز؟

الجواب: من العلماء من جوزه، وقال: إذا كان يجوز بيع النخل بثمره، فهذا مثله؛ لأنه باعه على مالك الأصل، وهذا المعروف من المذهب.

والصحيح: أنه لا يجوز؛ لعموم الأدلة في النهي عن بيع الثمر قبل بُدُو الصلاح ولا يرد علينا إذا باع الشجرة؛ لأنه إذا باع الشجرة دخلت الثمرة تبعاً وثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً؛ كما لو باع الإنسان شاة حاملاً فإنه يصح أن يبيعها مع أن حملها مجهول، لكن لو باع الحمل وحده لم يجز.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠- (١٥٣٥) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَبِي بَرْزَاءٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُوَ، وَعَنِ السُّنْبُلِ حَتَّى يَبْيَضَّ وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ.

هذا فيه زيادة، وهي: السنبُل؛ أي: الحب، فقد نهى عن بيعه حتى يبيض، ولا يبيض إلا وقد زال الخضر عنه؛ لأنه قبل أن يبيض يكون ماء فإذا اشتد صار أبيض؛ بمعنى: أنك لو كسرت الحبة وجدت داخلها أبيض.

فحيثئذ: يجوز البيع؛ لأنه قد أَمِنَ العاهة.



(١) أخرجه البخاري (٢٢٠٤)، ومسلم (١٥٤٣) من حديث ابن عمر رضيهما الله عنهما.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥١- (١٥٣٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا التَّمْرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ وَتَذْهَبَ عَنْهُ الْآفَةُ قَالَ: يَبْدُوَ صَلَاحُهُ: حُمْرَتُهُ وَصُفْرَتُهُ»^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ لَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَهَّابِ.

(...) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ.

٥٢- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا التَّمْرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ».

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ كِلَاهُمَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَزَادَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ فَقِيلَ لَابْنِ عُمَرَ: مَا صَلَاحُهُ؟ قَالَ: تَذْهَبُ عَاقَتُهُ.

٥٣- (١٥٣٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ ح. وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى - أَوْ نَهَاَنَا - رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَطْيَبَ.

٥٤- (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ التَّوْفَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ح. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ - وَالْفَلْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالَا: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ.

٥٥- (١٥٣٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ أَبِي الْبَخْرِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ بَيْعِ النَّخْلِ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَأْكُلَ مِنْهُ أَوْ يُؤْكَلَ وَحَتَّى يُوزَنَ. قَالَ: فَقُلْتُ: مَا يُوزَنُ؟ فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ: حَتَّى يَحْزَرَ^(١).

❦ قوله: (حتى يحزر) يعني: يمكن خرصه - أي تقديره -، ولا يمكن خرصه إلا إذا بدا صلاحه، أما قبل ذلك فهو عرضة للنمو؛ لأنه ما دام لم يبد الصلاح، فإنه يزداد نموًا، حتى إذا تكامل نموه بدا صلاحه.

فإن قال قائل: إذا أكل هل هذا دليل على بُدُو صلاحه؟

الجواب: هذا معلوم؛ لأنه لا يؤكل حتى يبدو صلاحه أما كونه قد يبدو صلاحه ولا يؤكل، فهذا نادر؛ ولذلك فسر بدو صلاحه بقوله: «حَتَّى يَحْمَرَ أَوْ يَصْفَرَّ» ولو كان إذا أكل بسراً، فيه مثلاً صعوبة أو مرارة فيدخل في هذا بناء على الأغلب.

فإن قال قائل: لو أراد قطعه من أجل أن يطعمه بهائمته، فهل له أن يقطعه قبل بدو الصلاح أو لا؟

الجواب: إذا كان بشرط القطع فصحيح.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٦- (١٥٣٨) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَارَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا».

٥٧- (١٥٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهَا - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ^(٢).

❦ قوله: (الثمر) الرطب، (والتمر): الجاف؛ لأنه إذا باعه ولو بالمكايلة لا بد أن ينقص الرطب، كما سئل النبي ﷺ عن بيع الرطب بالتمر فقال: «أَيَنْقُصُ إِذَا جَفَأ؟» قالوا: نعم، قال: «لا»^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٢٢٤٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٨٣).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٣٥٩)، والترمذي (١٢٢٥) وقال: حسن صحيح، والنسائي (٤٥٥٩)، وابن ماجه (٢٢٦٤)، ومالك (٢/٦٢٤)، والحاكم (٢/٣٨)، وغيرهم من حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٥٣٩) قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا. زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي رِوَايَتِهِ: أَنَّ تَبَاعَ^(١).

❖ قوله: (الْعَرَايَا) جمع عريّة، وسميت بذلك؛ لأنها عارية من التقدر.

وصورة العرايا: أنه يكون عند فقير تمر من العام الماضي وتأتي الثمار بالرطب، ويريد أن يتفكه بالرطب كما يتفكه الناس، وليس عنده نخل، فيذهب إلى صاحب البستان ويقول: اشتريت منك هذه النخلة بهذا التمر، فهنا اشترى رطباً بتمر، لكنه للحاجة؛ فليس عنده مال.

فهذه جائزة لكن لها شروط؟

منها: أن يخرص الرطب -أي: يقدر- بما يؤول إليه تمرًا؛ ليكون مساويًا للتمر. فمثلاً: إذا كان المشتري -الذي هو الفقير- عنده صاع يُقَدَّرُ من التمر، فإن هذا الرطب كائناً صاعاً عند كونه تمرًا، فهذه هي العرايا، وقد رخص فيها للحاجة. فإن قال قائل: أليس المعروف: أنه لا يباح المحرم إلا للضرورة؟ الجواب: بلى، لكن هذا حُرْمٌ بتحريم الوسائل؛ لأنه مستثنى من ربا الفضل، وربما الفضل تحريمه تحريم وسائل؛ ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما: «إنما الربا في النسيئة»^(٢) يعني: لا في الفضل، لكن ابن عباس رجع عن ذلك حينما حدثه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه. الحاصل: أن نقول: إنما حرم هذا لتحريم الوسائل دون الغايات، وما حرم تحريم الوسائل أباحت الحاجة، مع أن هذه الإباحة مقيدة بشروط وليست بإباحة مطلقة، فخفف فيها بيع الرطب بالتمر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨ - (١٥٣٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ -وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ- قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ،

وانظر: «نصب الراية» (٤/ ٤١-٤٣).

(١) أخرجه البخاري (٢١٧٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٧٩)، ومسلم (١٥٩٦).

أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا التَّمْرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَلَا تَبْتَاعُوا التَّمْرَ بِالتَّمْرِ». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُ سَوَاءٌ.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٤) بَابُ تَخْرِيمِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ إِلَّا فِي الْعَرَايَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٩ - (١٥٣٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمُرَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُرَابَنَةُ: أَنْ يَبَاعَ ثَمَرُ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ، وَالْمُحَاقَلَةُ: أَنْ يُسَاعَ الزَّرْعُ بِالقَمْحِ وَاسْتِكْرَاءُ الْأَرْضِ بِالقَمْحِ. قَالَ: وَأَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَبْتَاعُوا التَّمْرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ وَلَا تَبْتَاعُوا التَّمْرَ بِالتَّمْرِ».

وَقَالَ سَالِمٌ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِالرُّطْبِ أَوْ بِالتَّمْرِ وَلَمْ يُرَخَّصْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ^(١).
هذه البيوع نهى عنها الرسول ﷺ: المزابنة والمحاقلة.

والمزابنة: تفسيرها: أن يباع ثمر النخل بالتمر؛ وذلك لأن بيع التمر بالتمر لا بد فيه من أن يكون سواءً بسواء في الكيل، ومعلوم: أن بيع ثمر النخل بالتمر لا يمكن فيه التساوي.
والمحاقلة: هي أن يبيع الزرع بالقمح؛ لأنه يشترط في بيع البر بالبر أن يكونا متساويين، وإذا باعه بالزرع فالتساوي متعذر؛ فلا يحل.

وكذلك أيضًا قوله: واستكراء الأرض بالقمح؛ أي: بجزء معين مما يخرج منها غير مشاع، مثل أن يقول: آجرتك هذه الأرض بمائة صاع مما يخرج منها، فهذا لا يجوز؛ وذلك لأنه ربما لا تخرج إلا هذا القدر، وربما يفسد الزرع كله، وربما يحصل منها شيء كثير؛ فلذلك لا يجوز أن تؤجر الأرض بشيء مما يخرج منها معين.

فأما إذا استأجرتها بقمح من غيرها فلا بأس به؛ لأنه لا ضرر في ذلك، مثل أن تقول:

أجرتك هذه الأرض تزرعها بمائة صاع من هذه الصبرة: أي من هذه الكومة، فلا بأس؛ لأن هذه الأجرة خارجة عما تنتج الأرض، وكذلك إن أجر الأرض بالدرهم فجائز، ولو باع الزرع بالدرهم بعد اشتداده فجائز.

ولو باع ثمر النخل بعد بدو صلاحه بالدرهم فجائز.

❦ وقوله: «قال: وأخبرني سالم بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لَا تَبْتَاعُوا التَّمْرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ» يبدو صلاحه إذا أحرأ أو أصفر، «وَلَا تَبْتَاعُوا التَّمْرَ بِالتَّمْرِ» والعلة في ذلك: الجهل بالتساوي.

❦ قوله: «قال سالم: أخبرني عبد الله، عن زيد بن ثابت، عن رسول الله ﷺ أنه رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ الْعَرَبِيِّ بِالرُّطَبِ أَوْ بِالتَّمْرِ وَلَمْ يُرَخِّصْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ». العربية: هي أن يشتري الإنسان ثمر النخل على رءوس النخل بتمر، فهذا جائز، بشرط أن لا يكون عند المشتري نقد أو ثمن آخر غير التمر، فإن كان عنده نقد أو ثمن آخر غير التمر فإنه لا يجوز.

وشروط آخر: أن يخرص الثمر الذي على النخل بمثل ما يؤول إليه تمرًا. والشرط الثالث: أن تكون بخمسة أوسق فأقل، فلو كان هناك فقير عنده قمح، وعنده تمر، فأراد أن يشتري عرية؛ أي: ثمر نخل بالتمر، فلا يجوز؛ لأنه عنده قمح ويمكن أن يجعله ثمنًا، وإذا كان عنده قمح يمكن أن يجعله ثمنًا لم يكن محتاجًا إلى شراء الثمر بالتمر. قال أهل العلم: وهل تشترط الضرورة أو لا؟

والجواب: لا تشترط الضرورة؛ لأنه لا ضرورة لهذا الذي اشتري الرطب بالتمر؛ إذ يمكنه أن يدفع ضرورته بالتمر، لكن هذه حاجة، وزيادة تفكُّه وإنما رخص فيها؛ لأن تحريم التفاضل بين الربويين كان سدًّا للذريعة وما حرم سدًّا للذريعة؛ يعني: ما حرم تحريم الذرائع فإنه تبيحه الحاجة.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٠- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِصَاحِبِ الْعَرَبِيِّ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ.

٦١- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ، يَأْخُذَهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا.

هذا أيضًا من الشروط: أن يكون المشتري يأكل الثمر رطبا، فإن أخره حتى أثمر بطل البيع؛ لأنه إنما رخص له من أجل أن يتفكه مع الناس بالثمر؛ ولهذا اشترط فقال: يأكلونها -أي العرية- رطبا.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٦٢- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَالْعَرِيَّةُ: النَّخْلَةُ تُجْعَلُ لِلْقَوْمِ فَيَسْعَوْنَ بِهَا بِخَرْصِهَا تَمْرًا.

٦٣- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا. قَالَ يَحْيَى: الْعَرِيَّةُ: أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ ثَمَرَ النَّخْلَاتِ لِطَعَامِ أَهْلِهِ رُطْبًا بِخَرْصِهَا تَمْرًا.

٦٤- (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا.

٦٥- (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: أَنْ تُوْخَذَ بِخَرْصِهَا.

٦٦- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَحَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، عَنْ نَافِعٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا.

٦٧- (١٥٤٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ -يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ- عَنْ يَحْيَى -وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ- عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ دَارِهِمْ مِنْهُمْ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَنْمَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ وَقَالَ: «ذَلِكَ الرِّبَا تِلْكَ الْمُرَابَّةُ». إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ النَّخْلَةِ وَالتَّخْلَتَيْنِ يَأْخُذَهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا

يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا^(١).

٦٨- (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْعِ الْعَرَبِيَّةِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا.

٦٩- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا، عَنِ الثَّقَفِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ دَارِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى. فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى غَيْرَ أَنَّ إِسْحَاقَ وَابْنَ الْمُثَنَّى جَعَلَا مَكَانَ الرَّبَا الرَّزْنِ وَقَالَ: ابْنُ أَبِي عُمَرَ الرَّبَا.

(...) وَحَدَّثَنَا عَنْ مَرْوَةَ النَّاقِدِ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

٧٠- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ وَسَهْلَ بْنَ أَبِي حَنْمَةَ حَدَّثَاهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَاةِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَابِ فَإِنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَهُمْ.

٧١- (١٥٤١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ دَاوُدُ بْنُ الْحَصَنِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ -مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَابِ بِخَرْصِهَا فِيمَا دُونَ خُمُسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ فِي خُمُسَةٍ -يَشْكُ دَاوُدُ قَالَ: خُمُسَةُ أَوْ دُونَ خُمُسَةٍ- قَالَ: نَعَمْ^(٢).

❁ قوله: (قَالَ: نَعَمْ): هذا قاله مالك؛ يعني: نعم حدثني بهذا.

وما ورد في هذا الحديث شرط وهو: أن تكون فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق حسب الشك.

فإن قال قائل: قوله: «خُمُسَةُ أَوْ دُونَ خُمُسَةٍ» كيف يكون هذا؟

الجواب: هذا شك من الراوي، وما فيه جزم، فبعض العلماء أخذ بالخمسة، وبعضهم قال: فيما دون الخمسة.

(١) أخرجه البخاري (٢٣٨٣)، (٢٣٨٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٨٢).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٢-(١٥٤٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَةِ، وَالْمُرَابَةِ بَيْعُ الشَّعْرِ بِالشَّعْرِ كَيْلًا وَبَيْعُ الْكَرْمِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا^(١).

٧٣-(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَةِ: بَيْعِ ثَمَرِ النَّخْلِ بِالشَّعْرِ كَيْلًا، وَبَيْعِ الْعِنَبِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا، وَبَيْعِ الزَّرْعِ بِالْحِنْطَةِ كَيْلًا.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلَهُ.

٧٤-(...) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الْمُرَابَةِ وَالْمُرَابَةِ: بَيْعِ ثَمَرِ النَّخْلِ بِالشَّعْرِ كَيْلًا، وَبَيْعِ الزَّيْبِ بِالْعِنَبِ كَيْلًا، وَعَنْ كُلِّ ثَمَرٍ بِخَرْصِهِ.

٧٥-(...) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَةِ، وَالْمُرَابَةِ: أَنْ يُبَاعَ مَا فِي رُءُوسِ النَّخْلِ بِثَمَرٍ بِكَيْلٍ مُسَمًّى، إِنْ زَادَ فَلَيْ، وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيْ.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٧٦-(...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الْمُرَابَةِ، أَنْ يُبَاعَ ثَمَرُ حَائِطِهِ إِنْ كَانَتْ نَخْلًا بِثَمَرٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يُبَاعَ بِزَيْبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يُبَاعَ بِكَيْلٍ طَعَامٍ. نَهَى عَنِ ذَلِكَ كُلِّهِ. وَفِي رِوَايَةٍ قُتَيْبَةُ أَوْ كَانَ زَرْعًا.

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي يُونُسُ. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنِي الضَّحَّاكُ. ح. وَحَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مِسْرَةَ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ كُلُّهُمْ، عَنْ نَافِعٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

انتهت الأحاديث على العرية؛ فتبين الآن أنها -أي: العرية- بيع الثمر على رءوس

النخل بالتمر.

ولها شروط:

الشرط الأول: أن يكون المشتري ليس عنده نقد، وإن شئت فقل: ليس عنده ما يشتري به سوى التمر، حتى يشمل النقد وغير النقد.

والشرط الثاني: أن تكون في خمسة أوسق فأقل.

والشرط الثالث: أن تكون بخرصها تمرًا.

والشرط الرابع: أن يأكلوها رطبًا.

والشرط الخامس: كالتقابض، ويكون في النخل بالتخلية، وفي التمر بالكيل، فهذه الشروط.

بقي أن يقال: هل الزرع مثل ذلك؟

فالجواب: لا؛ لأن الزرع لا يحتاج الإنسان إلى أن يأكله وهو في سنبله.

فإن قال قائل: هل الزبيب والكرم - يعني العنب - مثله؟

يقال: إذا كان الناس يتفكهون بالعنب ويكون قوتًا لهم فلا فرق، وأما إذا لم يكن كذلك فإنه لا يلحق؛ وذلك لأن الأصل في المزابنة: التحريم، فلا يخصص من ذلك إلا ما جاءت به السنة، أو صح أن يقاس على ما جاءت به السنة.

فإن قال قائل: لو أنه اشترى الرطب على رءوس النخل، ثم أخذ منه كفاً أو كفين، ثم انشغل بمرض أو بسفر حتى أثمر، فهل يبطل البيع؟

الجواب: تفرق الصفقة، وما قبضه صح به البيع، وما لم يقبضه بطل فيه البيع.

فإن قال قائل: لو أنه باع الرطب بتمر لرجل يريد أن يتفكه به فهل يجوز؟

الجواب: هذا لا يجوز؛ يعني مثلاً: لو أن إنساناً أتى بإناء فيه رطب لإنسان يحتاجه وليس عنده نقد يشتريه به، فاشتراه بتمر، فإن ظاهر السنة: أنه لا يجوز؛ لأن هذا تفكه طارئ، ويمكن التخلص منه بأن يقال له: بع التمر بالدراهم واشتر بالدراهم رطباً؛ كما قال النبي ﷺ في التمر الجيد والرديء: أن يباع الرديء ثم يشتري بثمره جيداً^(١).

فإن قال قائل: بعض الناس يشتري التمر في النخل، ثم إن أراد أن يأخذها وجد أنها مسروقة، فيأتي البائع إليه ويقول: خذ بدلها نخلتان، هل هذا من المزابنة؟

الجواب: نعم، وهذا لا يجوز، لكن هنا يعطيه الدراهم ويشتري بدلها؛ بخلاف إذا

(١) أخرجه البخاري (٢٣١٢)، ومسلم (١٥٩٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

كان اثنان وأخطأ أحدهما فجز نخلة الآخر، فهنا لا بأس أن يتنازل أحدهما عن الآخر بالثمن الذي عقده مع الفلاح.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٥) بَابُ مَنْ بَاعَ نَخْلًا عَلَيْهَا ثَمَرٌ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٧- (١٥٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَبْرَثَ فَثَمَرَتُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ»^(١).

نلاحظ الآن أن البيع على عين النخلة وليس على الثمر.

❖ وقوله: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَبْرَثَ»: يعني: قد لقحت: فالمبيع الآن النخل.

❖ وقوله: «فَثَمَرَتُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ»: المبتاع؛ يعني: المشتري.

فهنا نقول: الحكمة من أن تكون ثمرتها للبائع: هي أن البائع عمل فيها عملاً يصلحها، فتعلقت نفسه بها، فكان من الحكمة أن تكون للبائع.

وبناءً على هذا التعليل يتبين ضعف قول الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إن العبرة بالتشقق، وليس بالتأثير.

فنقول: إن هذا تعليق للحكم بما لم يعلقه به الشارع، وأيضاً: هو تعليق للحكم بوصف غير مناسب؛ لأن كونها تشقق هو بفعل الله ﷻ، لكن التأثير بفعل البائع.

❖ وقوله: «إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» فإن اشترط المبتاع -يعني: المشتري- أن تكون الثمرة له، فله ذلك.

وهنا إشكال: كيف صح أن يشترط الثمرة لنفسه بعقد بيع وهي لم يبد صلاحها؟ يقول العلماء: لأن هذا تبع، ويثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٨- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي جَمِيعًا، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا

عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَكْبَا نَخْلٍ اشْتَرَيْ أَصُولُهَا وَقَدْ أَبْرَثَ، فَإِنَّ ثَمَرَهَا لِلَّذِي أَبْرَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الَّذِي اشْتَرَاهَا».

هنا واضح أن رواية الحديث يروونه بالمعنى؛ لأن الحديث، مخرجه واحد، وهو عن ابن عمر.

وقد يقول قائل: إن الرسول ﷺ يتحدث في وقت دون وقت - في وقت يتحدث بهذا اللفظ، وفي وقت آخر بغير هذا - لكن الأصل عدم تعدد الكلام من الرسول ﷺ.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٩- (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَكْبَا امْرُؤٍ أَبْرَ نَخْلًا، ثُمَّ بَاعَ أَصْلَهَا فَلِلَّذِي أَبْرَ ثَمَرُ النَّخْلِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ح. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ كِلَاهُمَا، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٨٠- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمَيْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ح. وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تَوَبَّرَ ثَمَرُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَهُوَ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالِ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

(...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِهِ.

في هذه الزيادة فائدة، وهي: أن الإنسان إذا باع العبد، وله مال، فماله للذي باعه.

وهنا قد يقول قائل: كيف يقول: وله مال، ثم يقول: ماله للذي باعه؟

فيقال: إن اللام هنا للاختصاص وليست للتملك؛ كما تقول: الزمام للناقة، والسرّج للدابة، وهي لا تملك، فيكون معنى (له مال)؛ أي: أن سيده أعطاه مالا يتجر به، والمال

الذي أعطاه سيده يتجر به ليس له، بل هو ملك للسيد؛ ولهذا قال: «فَقَالَهُ لِلَّذِي بَاعَهُ» إلا إذا قال المشتري: أنا أريد أن أشتري منك هذا العبد والدكان الذي تحته حتى يتصرف فيه، فهنا يكون المال للمشتري.

وهذه المسألة اختلف العلماء فيها: هل يملك العبد بالتمليك أو لا؟ فمنهم قال: إنه يملك بالتمليك مطلقاً. ومنهم من قال: لا يملك بالتمليك مطلقاً.

ومنهم من فصل؛ فقال: إن ملكه سيده ملك، وإن ملكه غير السيد لم يملك، وإن الشيء اليسير يجوز أن يملكه العبد؛ مثل لو أعطاه الإنسان قلماً أو أعطاه ساعة أو شيئاً زهيداً فالعبد يملكه ويتصرف فيه ولا يحتاج أن يستأذن سيده، وأما الشيء الذي له أهمية فلا يملكه ولا يتصرف فيه إلا بإذن السيد.

وقوله: «إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» «المبتاع» هو المشتري.

وهنا نقول: إذا كان مال العبد الذي اشتراه المشتري فضة، وقد اشتراه بفضة، فهل نقول: إن هذا حرام؛ لأنه الآن الثمن: فضة، والمبيع: عبد وفضة، فهل نقول: إن هذا يحرم ولا بد أن يشتري بثمن من غير جنس المال الذي بيده، إذا كان المال الذي بيده ربوياً أم ماذا؟

يقول العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: ينظر إذا كان المشتري قصده المال، فلا بد أن لا يجري الربا بينه وبين المال الذي اشتراه به، وأما إذا كان المال الذي بيده مالاً يسيراً لا يؤبه له، لكن المشتري أحب أن لا تتغير تجارة العبد، فإنه لا يضر ولو كان عنده من جنس الدراهم التي اشتراه بها.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

(١٦) بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْمُحَافَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ، وَعَنِ الْمَخَابَرَةِ وَبَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا، وَعَنِ بَيْعِ الْمَعَاوِمَةِ وَهُوَ بَيْعُ السَّنِينِ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

٨١ - (١٥٣٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ،

قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَنْدُو صَلَاحُهُ، وَلَا يُبَاعَ إِلَّا بِالْذِّبَارِ وَالذَّرْهَمِ إِلَّا الْعَرَايَا^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُمَا سَمِعَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ.

هذه الأحاديث كلها سبقت لنا، ولكنها ليست على عمومها، فالمحاقلة التي هي المزارعة الصحيحة هذه لا بأس بها، مثل: أن تقول للشخص خذ هذه الأرض ازرعها بنصف الزرع فهذا لا بأس به؛ لأن النبي ﷺ عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع^(٢)، وكذلك المخابرة، والمزابنة والعرايا سبق أيضًا معناها.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٢- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْجَزَرِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابَةِ وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُطْعِمَ، وَلَا يُبَاعَ إِلَّا بِالذَّرْهَمِ وَالذَّنَانِيرِ إِلَّا الْعَرَايَا. قَالَ عَطَاءٌ: فَسَّرَ لَنَا جَابِرٌ قَالَ: أَمَّا الْمُخَابَرَةُ: فَالْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ يَدْفَعُهَا الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فَيَنْقُ فِيهَا ثُمَّ يَأْخُذُ مِنَ الثَّمَرِ. وَزَعَمَ أَنَّ الْمَزَابَةَ بَيْعُ الرُّطْبِ فِي النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا. وَالْمُحَاقَلَةُ فِي الزَّرْعِ عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ يَبِيعُ الزَّرْعَ الْقَائِمَ بِالْحَبِّ كَيْلًا. قَوْلُهُ: «إِلَّا بِالذَّرْهَمِ وَالذَّنَانِيرِ» الْحَصْرُ هُنَا إِضَافِي؛ وَلِذَلِكَ لَوْ بَاعَتْ بِالثِّيَابِ أَوْ بِالسَّيَارَاتِ أَوْ بِالْأَرْضِ أَوْ بِالْقَمْحِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا بَأْسَ بِهِ، لَكِنَّا إِذَا بَاعَتْ بِالْقَمْحِ فَلَا بَدَّ مِنَ التَّقَابُضِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٣- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ كِلَاهُمَا، عَنْ زَكَرِيَّاءَ قَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ عَدِيٍّ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الْمَكِّيُّ وَهُوَ جَالِسٌ عِنْدَ عَطَاءٍ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى

(١) أخرجه البخاري (٢٣٨١).

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٢٨)، ومسلم (١٥٥١) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَأَنْ تُشْتَرَى النَّخْلُ حَتَّى تُشَقَّ -وَالْإِشْقَاءُ: أَنْ يَحْمَرَ أَوْ يَصْفَرَّ أَوْ يُؤْكَلَ مِنْهُ شَيْءٌ- وَالْمُحَاقَلَةُ: أَنْ يُبَاعَ الْحَقْلُ بِكَيْلٍ مِنَ الطَّعَامِ مَعْلُومٍ، وَالْمُزَابَةُ: أَنْ يُبَاعَ النَّخْلُ بِأَوْسَاقٍ مِنَ التَّمْرِ، وَالْمُخَابَرَةُ: الثُّلُثُ وَالرُّبْعُ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ. قَالَ زَيْدٌ: قُلْتُ لِعَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ: أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَذْكُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ.

❦ قوله: «وَالْمُخَابَرَةُ: الثُّلُثُ وَالرُّبْعُ» إن صح هذا عن الرسول ﷺ فإنه نسخ؛ لأنه ثبت عن النبي ﷺ أنه زَارَعَ أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع، ويجوز أيضًا بالثلث أو بالربع حسب الأسعار.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٤- (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا بَهْزٌ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الْمُزَابَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى تُشَقَّقَ. قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا تُشَقِّقُ قَالَ: تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ وَيُؤْكَلُ مِنْهَا.

٨٥- (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ -وَاللَّفْظُ لِعُبَيْدِ اللَّهِ- قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ وَسَعِيدِ بْنِ مِينَاءَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ وَالْمُخَابَرَةِ -قَالَ أَحَدُهُمَا: بَيْعُ السِّنِينَ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ- وَعَنِ الثَّنْيَا وَرَخَّصَ فِي الْعَرَابَا.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ- عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمَعْنَاهُ غَيْرُ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ بَيْعَ السِّنِينَ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ. «الْمُعَاوَمَةُ» أَنْ يُعْطِيَهِ أَرْضَهُ لِيَزْرِعَهَا، وَيَقُولُ: لَكَ عَامٌ وَلِي عَامٌ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ.

ووجه ذلك: الغرر؛ لأنه ربما تنتج في عام ثمانية عشر إنتاجًا كبيرًا، وفي عام تسعة عشر قليلًا، أو بالعكس؛ فيحصل الغرر، ويكون أحد الشريكين غانمًا والثاني غارمًا، والمشاركة مبناها على العدل والمساواة.

❦ أما قوله: «عَنِ الثَّنْيَا»؛ يعني: عن الاستثناء في البيع، لكن هذا مقيد بما إذا لم تعلم، أما إذا علمت فلا بأس بها؛ فقد صح عن النبي ﷺ: أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْ جَابِرٍ جَمْلَهُ، وَاسْتَشْنَى

حمله إلى المدينة^(١)، فقلوه: (عن الثنيا) يعني: المجهولة، أما المعلومة فلا بأس بها.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٦- (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُحَيْدِ، حَدَّثَنَا رَسَاحُ بْنُ أَبِي مَرْوَفٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، وَعَنْ بَيْعِهَا السَّنِينَ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ.

هذا أيضًا مقيد بما إذا كان مجهولاً، أما كراء الأرض بشيء معلوم فهذا لا بأس به؛ كما لو أجزت لك أرضي هذه عشر سنين للزراعة كل سنة بكذا وكذا، فهذا ليس فيه غرر ولا جهالة ولا ظلم، وأما الكراء المجهول فهذا هو الذي لا يجوز؛ مثل أن أقول: أجزت لك هذه الأرض بمائة صاع مما يخرج منها من القمح؛ فهذا لا يجوز؛ لأنها قد لا تخرج إلا مائة صاع أو تخرج آلاف الأصواع.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٧) بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٧- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَّادٌ -يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ-، عَنْ مَطَرِ الْوَرَّاقِ، عَنْ عَطَاءَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ.

٨٨- (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ -لَقَبُهُ عَارِمٌ وَهُوَ أَبُو النُّعْمَانِ السُّدُوسِيُّ- حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقِ، عَنْ عَطَاءَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيَزْرِعْهَا أَخَاهُ».

حمل العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ هذا الحديث على أمرين:

إما أن الأمر للاستحباب؛ يعني: إذا كان عندك أرض، وزرعتها فهي ملكك، وإن لم تزرعها فأعطها أخاك يزرعها ويستفيع ولا تتعطل الأرض، وهو أيضًا إذا انتفع المزارع ينفع نفسه وينفع غيره؛ لأن محصول الأرض يكون لجميع الناس؛ فلا ينبغي للإنسان أن

(١) أخرجه البخاري (٣٠٩٠)، ومسلم (٧١٥) من حديث جابر رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

يعطل الأرض إذا كان لا يريد الزرع، أو على وجه آخر في حال ضرورة، إذا كثرت العطلة والبطالة، واحتاج الناس إلى أن يعملوا، وهذا عنده أراضٍ كثيرة، فهنا يلزمه أن يعطي الأرض من يزرعها إذا لم يزرعها.

فإن قال قائل: وحينئذ هل يلزمه أن يعطيها بدون سهم أو بسهم؟
الجواب: الحديث يقول: «فَلْيُزْرَعْهَا أَخَاهُ»، ولم يبين هل هو مجاناً أو بسهم؟ فينظر إلى ما تقتضيه المصلحة.

فإن قال قائل: هل يكفي بالاتفاق فقط ولا يكتب وثيقة بينهما؟
الجواب: لا، يكتب بينهما وثيقة، ثم إذا أنكر يرفع الأمر إلى القضاة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٩- (...) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هِشْلٌ -يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ-، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ لِرِجَالٍ فُضُولُ أَرْضِينَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيُزْرَعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ».

هذا مما يدل على أن الأمر ليس للوجوب؛ لأنه إذا أذن له أن يمسكها، فإنه لا يأثم بذلك، وهذا هو حقيقة الاستحباب.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٠- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُؤْخَذَ لِلْأَرْضِ أَجْرٌ أَوْ حَظٌّ.

وقوله «حَظٌّ» يعني: نصيب، وهذا كما قلنا: النهي ليس للتحريم؛ بل هو للكرهية، إلا إن دعت الضرورة كما أسلفنا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩١- (...) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَزْرِعَهَا وَعَجَرَ عَنْهَا فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ الْمُسْلِمَ وَلَا يُؤَاجِزْهَا إِنَاءً».

٩٢- (...) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ: سَأَلَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى عَطَاءً فَقَالَ: أَحَدْتُكَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ وَلَا يُكْرِهْهَا؟» قَالَ: نَعَمْ.

٩٣- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ الْمُخَابَرَةِ.

٩٤- (...) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيُزْرِعْهَا، أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ وَلَا تَبِيعُوهَا». فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا قَوْلُهُ؟ وَلَا تَبِيعُوهَا؟ يَعْني: الْكِرَاءُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

هذا يدل على: أن الأجرة نوع من البيع، وهو كذلك؛ لأنها عقد معاوضة على وجه اللزوم في مقابلة عوض.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٥- (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَخَابِرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتُصِيبُ مِنَ الْقُضْرِيِّ وَمِنْ كَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ فَلْيُخْرِئْهَا أَخَاهُ وَلَا فَلْيَدْعُهَا».

٩٦- (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ وَهَبٍ - قَالَ ابْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ - حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَأْخُذُ الْأَرْضَ بِالثُّلُثِ أَوْ الرَّبْعِ بِالْمَدْيَنَاتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَإِنْ لَمْ يَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَلْيَمْسِكْهَا».

قوله: «الْمَدْيَنَاتِ»^(١) هي السواقي، ولا أدري هل هذه الكلمة عربية أو معربة وفي

(١) الماديانات: قيل: هي جمع ماذيان، وهي مساليل المياه، وقيل: ما ينبت حول السواقي، وقيل: هي ما

الحاشية عندي أنها ليست بعربية.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٧- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو سُهَيْبَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُعْرِضْهَا».

٩٨- (...) وَحَدَّثَنِي حَبَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَابِ، حَدَّثَنَا عِمَارُ بْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ فَلْيُزْرِعْهَا رَجُلًا».

٩٩- (...) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو - وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ - أَنَّ بَكِيرًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَهُ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَبَّاسٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ.

قَالَ بَكِيرٌ: وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ؟ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا نُكْرِي أَرْضَنَا، ثُمَّ تَرَكْنَا ذَلِكَ حِينَ سَمِعْنَا حَدِيثَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ.

في حديث رافع بن خديج بين رحمته أن الناس كانوا يؤاجرون على الماذيانات وإقبال الجداول، وأشياء من الزرع، قال: فيهلك هذا ويسلم هذا، ويسلم هذا ويهلك هذا ولم يكن للناس كراء إلا هذا.

فنهى عنه النبي ﷺ، وقال: «فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ» هذا حديث رافع.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٠- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ سِتِّينَ أَوْ ثَلَاثًا.

في هذا الحديث من الفوائد: أن الإجارة يطلق عليها بيع؛ لأن بيع الأرض ستين أو ثلاثًا؛ يعني: تأجيرها، وهذا محمول على التأجير الذي يتضمن الجهالة، فأما ما لا يتضمن الجهالة فلا بأس به.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠١- (...) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ، عَنْ بَيْعِ الشَّيْءِ. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ سِتِينَ. هذا معلوم؛ لأنه لا يجوز أن يبيع شيئاً معدوماً؛ لوجود الجهالة والغرر، إذ قد تخرج الثمرة وقد لا تخرج، وإذا خرجت فقد تبقى حتى تجز، وقد تهلك، فالجهالة في هذا واضحة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٢- (١٥٤٤) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَإِنْ أَبَى فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ»^(١).

١٠٣- (١٥٣٦) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ نَعِيمٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ وَالْحُقُولِ. فَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: الْمُرَابَنَةُ الثَّمَرُ بِالثَّمَرِ. وَالْحُقُولُ: كِرَاءُ الْأَرْضِ^(٢).

١٠٤- (١٥٤٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ.

١٠٥- (١٥٤٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ. وَاشْتَرَاءُ الثَّمَرِ فِي رُءُوسِ النَّخْلِ. وَالْمُحَاقَلَةُ: كِرَاءُ الْأَرْضِ.

قد سبق أنه استثنى من المزابنة العرايا.

وقوله: «اشْتَرَاءُ الثَّمَرِ فِي رُءُوسِ النَّخْلِ» يجب أن يقيد بالتمر، وأما بيعها في رؤوس النخل بعد أن يبدو صلاحها فقد سبق أنه جائز، وهذا مما يدل على أن هذه الأحاديث في مسألة المزارعة وشبهها فيها إطلاقات كثيرة، تحمل هذه الإطلاقات على ما

(١) أخرجه البخاري (٢٣٤١).

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٨١).

دلت النصوص الأخرى على تقييده.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٦- (١٥٤٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا لَا نَرَى بِالْخَبَرِ بَأْسًا حَتَّى كَانَ عَامَ أَوَّلٍ، فَرَزَعَمَ رَافِعٌ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ.

١٠٧- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ح. وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عَلِيٍّ - عَنْ أَيُّوبَ ح. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ كُلُّهُمْ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلُهُ وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ فَتَرَكْنَاهُ مِنْ أَجْلِهِ.

١٠٨- (...) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَقَدْ مَنَعَنَا رَافِعٌ نَفْعَ أَرْضِنَا.

١٠٩- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِى مَزَارِعَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي إِمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ، حَتَّى بَلَغَهُ فِي آخِرِ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يُحَدِّثُ فِيهَا بِنَهْيِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ وَأَنَا مَعَهُ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ. فَتَرَكَهَا ابْنُ عُمَرَ بَعْدُ. وَكَانَ إِذَا سِيلَ عَنْهَا بَعْدُ قَالَ: زَعَمَ رَافِعٌ بْنُ خَدِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ ح. وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ كِلَاهُمَا، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلُهُ وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَلِيٍّ قَالَ: فَتَرَكَهَا ابْنُ عُمَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَكَانَ لَا يُكْرِى بِهَا.

لأنه مر علينا أن الزعم يطلق على القول، فمعنى زعم؛ يعني: قال، وليس كما يتوهمه بعض الناس: أن الزعم هو الدعوة الكاذبة، بل المراد به: مطلق القول.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٠- (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: ذَهَبْتُ مَعَ ابْنِ

عُمَرَ إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ حَتَّى آتَاهُ بِالْبَلَاطِ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ.
 (...) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي خَلْفٍ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَا: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ
 بْنُ عَمْرِو، عَنْ زَيْدٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَتَى رَافِعًا فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
 ١١١- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ -بِعْنِي ابْنُ حَسَنِ بْنِ يَسَارٍ- حَدَّثَنَا ابْنُ
 عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْجُرُ الْأَرْضَ -قَالَ- فَنَبِيَّ حَدِيثًا، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ -قَالَ-
 فَاَنْطَلَقَ بِي مَعَهُ إِلَيْهِ -قَالَ- فَذَكَرَ عَنْ بَعْضِ عُمُومِيَّةٍ ذَكَرَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ كِرَاءِ
 الْأَرْضِ. قَالَ: فَتَرَكَهُ ابْنُ عُمَرَ فَلَمْ يَأْجُرْهُ.

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ:
 فَحَدَّثَهُ عَنْ بَعْضِ عُمُومِيَّةٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١١٢- (...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي
 حَدَّثَنِي حَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ
 كَانَ يُكْرِي أَرْضِيهِ حَتَّى بَلَغَهُ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يَنْهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ فَلَقِيَهُ عَبْدُ
 اللَّهِ فَقَالَ: يَا ابْنَ خَدِيجٍ مَاذَا تَحَدَّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ؟ قَالَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ
 لِعَبْدِ اللَّهِ: سَمِعْتُ عَمِّي -وَكُنَّا قَدْ شَهِدَا بَدْرًا- يُحَدِّثَانِ أَهْلَ الدَّارِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ
 كِرَاءِ الْأَرْضِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ كُنْتُ أَغْلَمُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى، ثُمَّ خَشِيَ
 عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَدَتْ فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ عَلِمَهُ فَتَرَكَ كِرَاءَ الْأَرْضِ.

في هذا الحديث: دليل على ورع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وأنه لما حُذِّثَ عن رافع أراد أن
 يصل إلى رافع بنفسه حتى يستثبت الأمر.

وفيه أيضًا -في مصطلح الحديث -: طلب علو الإسناد، وعلو الإسناد: أن يقل الرواة
 بين المخرج وبين منتهى السند، ومعلوم: أن عالي السند بالنسبة للعدد أقرب إلى الضبط؛
 لأنه كلما كثرت الوساطة كثر احتمال الوهم.

وفيه أيضًا: أنه ينبغي للإنسان، أن يذكر ما يدل على تأكده؛ حيث قال: إنه آتاه بالبلاط،
 والبلاط: هي الحجارة الملساء، وبه نعلم: أن البلاط كان قديمًا في هذه الأمة؛ يعني: ليس
 شيئًا جديدًا، بل هو قديم، وكنت أظن هذا في الشام ونحوه ممن تقدموا في هذه الأمور،
 لكن ذكر في الحاشية أنه عند مسجد النبي ﷺ.

وفيه أيضًا: من ورع عبد الله بن عمر: أنه لم يعتمد على ما كان يعلمه في عهد الرسول ﷺ لأنه في عهد الرسول ﷺ، وخلافة أبي بكر، وخلافة عمر، وخلافة عثمان، وصدرًا من خلافة معاوية؛ لكن لما بلغه هذا تركه، وخشي أن يكون حدث في الأمر نسخ، وهذا مما يدل على ورعه رحمته.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٨) بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالطَّعَامِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٣- (١٥٤٨) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عَلَيْهِ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا نَحَاقِلُ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتُكْرِمُهَا بِالثَّلْثِ وَالرُّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، فَجَاءَنَا ذَاتَ يَوْمٍ رَجُلٌ مِنْ عُمُومِنَا فَقَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ أَمْرِ كَأَنَّ لَنَا نَافِعًا وَطَوَاعِيَةَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْفَعُ لَنَا، نَهَانَا أَنْ نَحَاقِلَ بِالْأَرْضِ، فَتُكْرِمُهَا عَلَى الثَّلْثِ وَالرُّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، وَأَمَرَ رَبُّ الْأَرْضِ أَنْ يَزْرَعَهَا أَوْ يَزْرِعَهَا وَكَرَاهَا كِرَاءَهَا وَمَا سِوَى ذَلِكَ ^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يُحَدِّثُ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا نَحَاقِلُ بِالْأَرْضِ فَتُكْرِمُهَا عَلَى الثَّلْثِ وَالرُّبْعِ. ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَلَيْهِ.

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ كُلُّهُمْ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَمِثْلُهُ.

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ بَعْضِ عُمُومِهِ.

في هذا الحديث: ما يدل على مسألة مهمة، وهي أن طاعة الله ورسوله أنفع للعبد في دينه ودنياه، حتى وإن حصل له خسران من أمور الدنيا فهذا ربح - في الواقع - ولهذا قال

(١) أخرجه البخاري (٢٣٤٦، ٢٣٤٧).

الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [البقرة: ٩].

وفي هذا الحديث إشكال: وهو كراؤها بالثلث والربع؛ فإن ظاهر الحديث المنع، ولعل هذا حين كان يجب على صاحب الأرض أن يزرعها أو يزرعها -مجاناً- أو يمسكها، فهذا الذي سبق فكان ينهى عن كل الأنواع.

أما بالطعام المسمى فظاهر أنه لا يجوز؛ لأنه غرر بين وذلك إذا قدرنا أن يقول: زارعتك على هذه الأرض بمائة صاع لي، والباقي لك، هذا لا يجوز، للجهالة الواضحة والغرر البين؛ لأنها قد لا يحصل منها إلا مائة، وقد يحصل منها الآلاف فيحصل في هذا غرر وغبن، فيشبه الميسر.

ولكن الفقهاء ذكروا: إنه لو أجزه إياها تأجيراً بطعام مسمى من غير ما يخرج منها فلا بأس به، وهذا هو الذي عليه عمل الناس اليوم، فإنهم يؤجرون الأرض بما يسمونه «الصبرة» بأصواع معلومة ثابتة في هذه الأرض سواء زرعت أم لم تزرع فهذه إجارة مستقلة لا علاقة لها بالمزراعة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٤- (...) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْهِرٍ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ حَدَّثَنِي أَبِي عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ رَافِعٍ أَنَّ ظَهِيرَ بْنَ رَافِعٍ -وَهُوَ عَمُّهُ- قَالَ: أَتَانِي ظَهِيرٌ فَقَالَ: لَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرٍ كَانَ بِنَا رَافِقًا. فَقُلْتُ: وَمَا ذَاكَ؟ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ حَقٌّ. قَالَ: سَأَلَنِي كَيْفَ تَصْنَعُونَ بِمَحَاقِلِكُمْ؟ فَقُلْتُ: نَوَاجِرُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى الرَّبِيعِ أَوْ الْأَوْسُقِ مِنَ النَّخْرِ أَوْ الشَّعِيرِ. قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا أَرْزَعُوهَا، أَوْ أَرْزَعُوهَا، أَوْ أَمْسِكُوهَا».

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَارٍ، عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ، عَنْ رَافِعٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا وَلَمْ يَذْكُرْ، عَنْ عَمِّهِ ظَهِيرٍ.

❦ قوله: «عَلَى الرَّبِيعِ»: الربيع: هو الساقى الواسع.

❦ وقوله: «الْأَوْسُقِ»: يعني: الأصواع المعلومه، والوسق: ستون صاعاً، فنهى النبي

ﷺ عن ذلك، وقال: «إِمَّا أَنْ تَرْزَعُوهَا أَوْ تَرْزَعُوهَا أَوْ تُمْسِكُوهَا».

أما أن تؤجرها على هذا الوجه فلا.

فإن قال قائل: ما وجه الإشكال في قوله: على الثلث أو الربع؟

الجواب: وجه الإشكال: أن ظاهره: أنه لا يجوز أن تزارع، تعطى الشخص الأرض وتقول: ازرعها ولك الثلث أو لك الربع أو لي الثلث أو الربع، فظاهره: أنه لا يجوز؛ لكن هذا كما هنا فيما إذا كان الناس محتاجين إلى الزراعة فيعطيهما الأرض مجاناً أو يمسكها الإنسان أو يزرعها بنفسه.

فإن قال قائل: الكراء عام يشمل كل إجارة في الأرض، ويقول: لأن في ذلك غرراً؛ لأنه يؤجرها على دراهم ثم لا يأخذ من تلك الأرض شيئاً؟
الجواب على هذا: أنه لو أصيب الزرع بجائحة -مثلاً- فهذا يتوجه أن توضع الجائحة عن هذا، وينقص من الأجرة بقدر ما حصل من الجائحة، أما إذا فرط هو ولم يزرعها فهو الذي أضرب بنفسه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٩) بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٥- (١٥٤٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ سَأَلَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ قَالَ: فَقُلْتُ: أَيْبِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ؟ فَقَالَ: أَمَّا بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ فَلَا بَأْسَ بِهِ ^(١).
هذا مما يدل على تأجير الأرض بالدراهم أو بالدنانير، ويكون الزارع ليس عليه إلا هذه الدراهم أو الدنانير، وغلة الأرض كلها تكون له.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٦- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي حَنْظَلَةُ بْنُ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ

(١) أخرجه البخاري (٢٣٤٧).

بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْمَذِينَاتِ وَأَقْبَالَ الْجَدَاوِلِ وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، فَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ زُجِرَ عَنْهُ. فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

هذا يقضي على كل ما سبق من الإطلاقات والحديث مخرجه واحد، وكله يدور على رافع، وحديث ابن عمر السابق يُحْمَلُ على ما دل عليه حديث رافع، وأن المراد بالنهي عن المزارعة: إذا كان هناك غرر أو جهالة، أما إذا لم يكن هناك غرر فلا بأس.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٧- (...) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ الزُّرْقِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ: كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا - قَالَ - كُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ، وَلَهُمْ هَذِهِ فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرِجْ هَذِهِ فَتَهَانَا عَنْ ذَلِكَ وَأَمَّا الْوَرِقُ فَلَمْ يَنْتَهِنَا. (...)

حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ جَمِيعًا، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٠) بَابُ فِي الْمَزَارَعَةِ وَالْمُؤَاجَرَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٨- (١٥٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ كِلَاهُمَا، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ عَنِ الْمَزَارَعَةِ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي ثَابِتُ بْنُ الضُّحَّاكِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمَزَارَعَةِ. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ نَهَى عَنْهَا. وَقَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ مَعْقِلٍ. وَلَمْ يُسَمِّ عَبْدَ اللَّهِ.

١١٩- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ فَسَأَلْنَاهُ عَنِ الْمَزَارَعَةِ فَقَالَ: زَعَمَ ثَابِتٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ، وَأَمَرَ بِالْمُؤَاجَرَةِ وَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهَا».

سبق لنا عدة مرات: أن المراد بهذا النهي؛ إذا تضمن غررًا أو جهالة.

وفي قوله: «وَأَمَرَ بِالْمَوْأَجِرَةِ»: الأمر هنا بمعنى: الإذن؛ يعني: أذن بها، وإنما قلنا ذلك؛ لأنها في مقابلة النهي، وإذا كان الأمر في مقابلة النهي، فهو للإذن؛ ولهذا عقبه بقوله: وقال: «لَا بَأْسَ بِهَا»؛ فالمؤاجرة مباحة، والمزارعة البينة الواضحة مباحة، والمزارعة التي فيها الغرر والجهالة محرمة.

مثال الغرر والجهالة: أن يقول: ازرع هذه الأرض ولك الشرقي منها ولي الغربي، فهذه جهالة؛ لأنه قد يكون الشرقي أحسن من الغربي أو العكس كذلك، لو قال: ازرعها بُرًّا وشعيرًا ولك البرُّ ولي الشعير، فإنه لا يجوز؛ لأنه يحتمل أن يكون البرُّ هو الأجود أو يكون الشعير هو الأجود، وكذلك لو قال: لك ما على السواقي ولي ما في الحياض، فلا يجوز؛ لأن هذا كله غرر، وكذلك لو قال: لك منها مائة صاع والباقي لي أو بالعكس فهذا أيضًا غرر.

أما المؤاجرة فلا بأس، فلو قال: أجرتك هذه الأرض بمائة صاع كل سنة، فهذا لا بأس به؛ لأن الإجارة تثبت في ذمة المستأجر سواء زرع أم لم يزرع.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢١) بَابُ الْأَرْضِ تَمْنَعُ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٠- (١٥٥٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُجَاهِدٍ قَالَ لَطَاوُسُ: انْطَلَقْتُ بِنَا إِلَى ابْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ فَاسْتَمَعَ مِنْهُ الْحَدِيثَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ - فَانْتَهَرَهُ قَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ مَا فَعَلْتُهُ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْهُمْ - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَأَنْ يَمْنَعَ الرَّجُلُ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا»^(١).

هذا بلا شك يدل على أنه أفضل؛ لأنه تبرع ولأخيه بدون عوض، فهو خير له من أن يأخذ عليها أجرًا أو شيئًا معلومًا.

فإن قال قائل: لكن هل يعني ذلك أنه لو أخذه فهو حرام؟

الجواب: لا؛ والأدلة السابقة واللاحقة تدل على الجواز.

(١) أخرجه البخاري (٢٣٣٠).

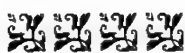
ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢١- (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو وَابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ طَاوُسٍ؛ أَنَّهُ كَانَ يُخَابِرُ قَالَ عَمْرُو: فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَوْ تَرَكْتَ هَذِهِ الْمُخَابَرَةَ فَلِإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ. فَقَالَ: أَبِي عَمْرُو، أَخْبَرَنِي أَعْلَمُهُمْ بِذَلِكَ؛ يَغْنِي: ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا إِنَّمَا قَالَ: «يَمْنَحُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا».

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا، عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ. ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَرِيكَ، عَنْ شُعْبَةَ كُلُّهُمْ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

١٢٢- (...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا كَذَا وَكَذَا». لِشَيْءٍ مَعْلُومٍ. قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ الْحَقْلُ وَهُوَ بِلِسَانِ الْأَنْصَارِ الْمُحَاقَلَةُ.

١٢٣- (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْبَسَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَإِنَّهُ أَنْ يَمْنَحَهَا أَخَاهُ خَيْرٌ».



كِتَابُ

المُسَاقَاةُ وَالْمُزَارَعَةُ

إِلَى جَدِيثٍ : ١٦١٣

مِنْ جَدِيثٍ : ١٥٥١



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ المُسَاqَاةِ وَالْمُزَارَعَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ الْمُسَاqَاةِ وَالْمُعَامَلَةِ بِجُزْءٍ مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (١٥٥١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِرُزْهَمٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ -، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ^(١).

❦ قوله «شطر»: يعني: النصف، وأهل خيبر: هم اليهود، افتتحها النبي ﷺ، وطلبوا من الرسول ﷺ أن ييقوا يزرعون ويسقون بسهم؛ فعاملهم النبي ﷺ على أن لهم نصف ما يخرج من الثمر ونصف ما يخرج من الزرع.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- (...) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ - وَهُوَ ابْنُ مُسْهِرٍ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ بِشْطَرٍ مَا يَخْرُجُ مِنْ تَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ، فَكَانَ يُغْطِي أَزْوَاجَهُ كُلَّ سَنَةٍ مِائَةً وَسِتِّيَ: ثَمَانِينَ وَسَقْمًا مِنْ تَمَرٍ وَعِشْرِينَ وَسَقْمًا مِنْ شَعِيرٍ، فَلَمَّا وَلِيَ عُمَرُ قَسَمَ خَيْرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُقَطِّعَ لَهُنَّ الْأَرْضَ وَالْمَاءَ، أَوْ يَضْمَنَ لَهُنَّ الْأَوْسَاقَ كُلَّ عَامٍ، فَاخْتَلَفْنَ فَمِنْهُنَّ مَنْ اخْتَارَ الْأَرْضَ وَالْمَاءَ، وَمِنْهُنَّ مَنْ اخْتَارَ الْأَوْسَاقَ كُلَّ عَامٍ، فَكَانَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ يَمْنَنِ اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ.

❦ قوله: «مِمَّنِ اخْتَارَتَا» وهما ثنتان، والنساء الباقي أكثر من هذا.

فإن قال قائل: ما الإشكال في قوله: «مِمَّنِ اخْتَارَتَا».

الجواب: «مِمَّنِ اخْتَارَتَا» هنا ليست للتبعض، فيقتضي أن يكون الكلام: «مِمَّنِ اخْتَرْنَ» لكن لا أدري ما وجه هذه الرواية، إلا أن يقال هن طائفتان، ولكن هذا بعيد، وعلى فرضه فالطائفتان ما اختارتا، ولكن واحدة منهن اختارت.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْرِ بِشْطَرٍ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنْ زَرْعٍ أَوْ تَمَرٍ. وَاقْتَصَّ الْحَدِيثُ بِنَحْوِ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَكَانَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ يَمْنَنِ اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ، وَقَالَ: خَيْرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُقَطِّعَ لَهُنَّ الْأَرْضَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَاءَ.

٤- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا افْتَتِحَتْ خَيْرٌ سَأَلْتُ يَهُودَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقَرِّمَهُمْ فِيهَا عَلَى أَنْ يَعْمَلُوا عَلَى نِصْفِ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْرَبُكُمْ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا». ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ وَابْنِ مُسْهِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَرَأَدَ فِيهِ: وَكَانَ الثَّمَرُ يُقَسَّمُ عَلَى السُّهْمَانِ مِنْ نِصْفِ خَيْرٍ فَيَأْخُذُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخُمْسَ.

في هذا الحديث شيء من الإشكال، وهو: قوله: «أَقْرَبُكُمْ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا».

فمن العلماء من قال: إن هذا يدل على أن المساقاة والمزارعة عقد جائز، متى شاء

رب الأرض أن يفسخه فسخه؛ لأنه لو كان عقدًا لازمًا لوجب أن تحدد المدة. ومنهم من قال: إنه لا يلزم من ذلك أن يكون عقدًا جائزًا، وأن العقد اللازم لا بأس أن يجعل فيه الخيار لأحد الطرفين فقلوه «تُرْكُم مَّا شِئْنَا» يعني: أن الخيار لنا، متى شئنا أبقيناكم ومتى شئنا فسخنا العقد، وهذا أقرب.

وبناءً على هذا القول: إذا لم يذكر التخيير فالمساقاة والمزارعة عقد لازم، وهذا هو الذي عليه العمل من قديم الزمان، وأن الفلاح لا يمكن أن يفسخ المزارعة أو المساقاة وكذلك رب الأرض.

وفي هذا الحديث أيضًا: جواز معاملة اليهود، وأنه يجوز للإنسان أن يعامل اليهود وكذلك النصراني، لكن معاملة لا تخرج عن حدود الشرع.

فإن قال قائل: وهل فيه دليل على ائتمان اليهود؟

الجواب: ربما يقال: فيه دليل على ائتمانهم، لكن إذا ظهرت خيانتهم زال الائتمان؛ ولهذا كان الرسول ﷺ يبعث من يخرص -أي: يراقب ويقيم- عليهم، فبعث عبد الله بن رواحة رضي الله عنه، وجمعهم وقال لهم: إني جئت من أحب الناس إليّ، وإنكم لأبغض إلي من عدتكم من القردة والخنازير، وإن جبي إياه وبغضي إياكم لا يمنعني أن أقوم فيكم بالعدل. فقالوا: بهذا قامت السموات والأرض^(١)، فكان الرسول ﷺ يبعث إليهم من يخرص عليهم، لكن قبل ذلك ائتمنهم الرسول ﷺ.

فإن قال قائل: ماذا يقصد بقوله: رواه أحمد أو الشافعي مع عدم ذكره للسند؟

الجواب: إذا قال: رواه الإمام أحمد أو الشافعي أو البخاري أو مسلم، فهو بسنده، يعني: فارجع أنت إلى مسند الإمام أحمد، إلى «صحيح البخاري»، إلى «صحيح مسلم» تجد السند، لكن المصنفون في الحديث على الأبواب أو الفقهاء لا يريدون أن يسردوا الأسانيد؛ لأنها قد تكون طويلة، فإذا سمعت (رواه أحمد)، فارجع إلى «المسند»، رواه البخاري ارجع إلى «الصحيح»، (رواه مسلم) ارجع إلى «الصحيح» تجد السند.



(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (١٣٨٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٥١٩٩/الإحسان)، وأحمد (٣٦٧/٣)، والدارقطني (١٣٣/٢)، والبيهقي في «الكبرى» (١٣٧/٩).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْرٍ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَغْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَطْرُ ثَمَرِهَا.

٦- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَجْلَى الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، وَكَانَتْ الْأَرْضُ حِينَ ظَهَرَ عَلَيْهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ، فَأَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، فَسَأَلَتِ الْيَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقَرِّهُم بِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُقَرِّكُم بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا». فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرِيحَاءَ.

وإنما أجلاهم بسبب عدوانهم؛ لأنهم اعتدوا على الصحابة، اعتدوا على عبد الله بن عمر، وفَدَعُوا قَدَمَهُ، وكان لهم عدة خيانات وعدوان فأجلاهم عمر، ولعله -رحمته- أيضًا أضاف إلى عدوانهم أن الرسول ﷺ قال: «أَخْرِجُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»^(١).

فإن قال قائل: وهل يعني هذا أن تيماء وأريحاء ليست من الجزيرة ولا من الشام؟
الجواب: نعم، وهو كذلك.

فإن قال قائل: إذا اتفق الفلاح وصاحب الأرض على المساقاة ولم يحددا لها مدة هل تعتبر عقدًا لازماً؟

الجواب: إذا لم يحددا مدة لم تكن عقدًا لازماً لكن السنة التي تدخل لا بد أن تكمل، فلو أراد أحدهم أن يتركها في أثناء السنة فليس له ذلك؛ لأن في هذا ضرراً على صاحبه. ولو قلنا: جائزة إذا ضمن ضرراً على أحد الطرفين صارت لازمة بالنسبة لمن لم يتضرر، وبالنسبة لمن يتضرر جائزة؛ لأن الحق له.

فإن قال قائل: خيبر فتحت بالقتال وإقرار اليهود عليها هل لأنهم عمال؟
الجواب: نعم، أقرهم على أنهم عمال وليس على أنهم عبيد.

فإن قال قائل: هناك إشكال وهو: أن المسلمين إذا فتحوا دولة عتوة يكون أهلها عبيداً؟
الجواب: نقول: لا، ليس كلهم عبيد، المقاتلون يخير فيهم الإمام، لكن النساء
والذرية هم الذين يكونون أرقاء بالسي، ولكن للرسول ﷺ أن يفعل.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ فَضْلِ الْغَرَسِ وَالزَّرْعِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- (١٥٥٢) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سَرَقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَ السَّيِّئُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ وَلَا يَزُرُّهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ».

قوله: «يَزُرُّهُ» ينقصه، وهذا من بركة الزرع والغرس، أن الإنسان يؤجر ولو بغير نية؛ لأن صاحب الزرع لو سأله لماذا زرعت؟ فلا يقول: لتأكله الطيور والسباع؟ لكن مع ذلك يؤجر.

وهو دليل على: أن الأشياء المتعدية يثاب عليها الإنسان ولو بلا نية، واقرأ قول الله تبارك وتعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ لِصَلَحٍ بِينَ النَّاسِ﴾ [النِّسَاءُ: ١١٤]، ثم قال: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٤] فأفاد أن مجرد حصول هذه الأشياء يكون فيها خير، ثم أعقب ذلك بأنه إذا حصلت النية الخالصة ازداد الأجر: ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.

وهذه مما يدل على بركة العلم؛ لأن العلم يسمعه منك من لا تريد إسماعه فتشابه على هذا، وأنت لا تدري من استمع إليك من إنس أو جن، فإذا انتفعوا به كان لك فيه أجر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ مَيْمُونَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ فِي نَخْلٍ لَهَا فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ؟ أَمْسَلِمٌ أَمْ كَافِرٌ؟» فَقَالَتْ: بَلَّ مُسْلِمٌ. فَقَالَ: «لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا وَلَا يَزِرُّ زَرْعًا فَيَأْكُلُ

مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ.

في استفهامه عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَمْسِلِمُ أَمْ كَافِرٌ؟» إشارة إلى: أنه لو كان كافراً فإنه لا يشاب عليه، ولا يوزر عليه؛ لأن الله تعالى قال في الكفار: ﴿وَقَدْ مَنَّا عَلَى مَاعِمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَعَمَلْتَهُ هَبْكَ مَنُورًا﴾ [التوبة: ٢٣] وقال: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كَسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَذِرْهُونَ﴾ [التوبة: ٥٤].

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ قَالَا: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَغْرِسُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ غَرْسًا وَلَا زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ سَبْعٌ أَوْ طَائِرٌ أَوْ شَيْءٌ إِلَّا كَانَ لَهُ فِيهِ أَجْرٌ». وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ: طَائِرٌ شَيْءٌ.

١٠- (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُمِّ مَعْبِدٍ حَانِطًا فَقَالَ: «يَا أُمُّ مَعْبِدٍ مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ أَمْسِلِمُ أَمْ كَافِرٌ؟». فَقَالَتْ: بَلْ مُسْلِمٌ. قَالَ: «فَلَا يَغْرِسُ الْمُسْلِمُ غَرْسًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا طَيْرٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

١١- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ح. وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ مُحَمَّدٍ ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُوَيْبَةَ، عَنْ جَابِرٍ. زَادَ عَمْرُو فِي رِوَايَتِهِ، عَنْ عَمَّارٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ فِي رِوَايَتِهِ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ فَقَالَا: عَنْ أُمِّ مَبَشِيرٍ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ فَضِيلٍ عَنْ امْرَأَةٍ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ: رَبِّمَا قَالَ: عَنْ أُمِّ مَبَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَبِّمَا لَمْ يَقُلْ: وَكُلُّهُمْ قَالُوا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ.

١٢- (١٥٥٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْغُبَرِيِّ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا

مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَيْهَمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ^(١).

١٣- (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ نَخْلًا لَأَمِّ مُبَشِّرٍ -امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ- فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ أَمْسِلِمُ أَمْ كَافِرٌ؟». قَالُوا: مُسْلِمٌ. يَنْخُو حَدِيثَهُمْ.

في هذا: دليل على أن الخير المتعدي يؤجر الإنسان عليه ولو لم يقصده؛ لأن كثيراً من الناس يزرعون الزروع ويغرسون الغرس لا لأجل الطيور والسباع؛ ولكن من أجل ما ينفعهم في حياتهم، لكن إذا انتفع به غيرهم حصل له الأجر.

وفيه أيضاً: دليل على أن الكافر لا ينفعه ما تعدى نفعه إلى غيره، ولكن ربما يشاب عليه في الدنيا، إما بكثرة المال، أو بدفع نقمة عنه أو ما أشبه ذلك، أما أن يكون صدقة تنفعه في الآخرة فلا؛ قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا مِنْهُمْ نَفَقَتَهُمْ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ﴾ [التوبة: ٥٤].^(٢) ومسألة غفلة القلب عند الذكر خطيرة جداً؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ [الزمر: ٢٨] فجعل الله تبارك وتعالى مدار الذكر هو القلب؛ ولذلك يجب العناية في هذه المسألة، وأنت إذا أردت أن تذكر الله فأحضر قلبك.

فإن قال قائل: في الحديث: أن النبي ﷺ دخل نخلاً لأم مبشر، ومع هذا سألها ﷺ: «مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ؟ أَمْسِلِمُ أَمْ كَافِرٌ؟».

ثم قالت: مسلم، فقال: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَيْهَمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ» فكان النبي ﷺ علّق الثواب على غرس المسلم وليس على صاحب الحائط، مع أن صاحب الحائط هو مالك المال؟

والجواب: لعل هذا الحائط غرسه كافر من اليهود أو غيرهم، وأن جريان ملكها صار متأخراً.

ثم إن قوله: «مَنْ غَرَسَ؟» قد يفهم منه أن العبرة بأصل الغرس، ولكن الأمر كما

(١) أخرجه البخاري (٢٣٢٠).

(٢) سئل الشيخ رحمه الله: من يغفل قلبه أثناء الصلاة هل يكون أجره كاملاً أو لا؟ فأجاب رحمه الله قائلاً: لا، هذا ناقص الأجر جداً جداً، فقله ﷺ: «إِنَّ الْإِنْسَانَ يَنْصَرِفُ مِنْ صَلَاتِهِ مَا كُتِبَ لَهُ إِلَّا نِصْفُهَا أَوْ رُبُعُهَا أَوْ عَشْرُهَا».

قلت؛ يعني: لو اشترى إنسان غرسًا أو زرعًا من كافر وانتفع به الطيور والسبع فله أجره، وسؤال الرسول ﷺ: لأنه يخشى أن يكون الذي غرسه من اليهود، وإلا لا تخفى عليه حال أم مبشر أنها مسلمة.

فإن قال قائل: إذا زرع الرجل زرعًا، ثم منع الطير أن تأكل منه؛ فهل يأثم على ذلك؟
الجواب: إن كانت الطيور تؤذيه؛ بمعنى: أنها تفقد منفعة الثمر، فلا حرج أن يدافع عن نفسه، لكن إذا كانت تأكل الشيء اليسير الذي لا يتضرر به، فهذا ينبغي أن لا يمنعها، وإن فعل فقد حرم نفسه الأجر فقط، وأما الإثم فلا يأثم؛ لأن رزقها على الله ﷻ، وهنا يجب أن تعرف الفرق بين طيور أنت تملكها، فهذه لا يجب أن تضعيها، وطيور لا تملكها إن فسحت لها المجال حتى تأكل من ثمرك فهذا حسن، وإن لم تفعل فلا حرج عليك.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ وَضْعِ الْجَوَانِحِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤- (١٥٥٤) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمْرًا» ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمْرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا بِمِ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ».

(...) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

«الْجَائِحَةُ» هي التي تصيبه حتى يتلف، مثل: أن يصيبه برد فيتلف أو يصيبه مطر، فينزل من عزقه ويفسد.

المهم: أن المراد بالجائحة: ما لا صنع للآدمي فيه، هذه هي الجائحة، من مطر أو رياح أو احتراق أو ما أشبه ذلك.

وأما ما للآدمي فيه صنع فهو ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن يكون الفاعل المتلف هو البائع، فهنا يرجع المشتري على البائع ولا إشكال فيه.

القسم الثاني: أن يكون المتلف من لا يمكن تضمينه؛ كقُطَاعِ الطرق، وجماعة السراق، وما أشبه ذلك، فهؤلاء كالجائحة؛ لأن تضمينهم غير ممكن.

القسم الثالث: أن يتلفه آدمي يمكن تضمينه؛ فهذا يعخير الإنسان الذي اشترى الثمر بين فسخ البيع وبين إمضاء البيع، ويرجع على المتلف، والفرق بين هذه والتي قبلها: أن هذه يمكن للمشتري أن يأخذ عوضه من آدمي معين مقدور عليه.

وهنا نسأل: ما يختار الإنسان إذا أتلفه آدمي معين ويمكن الرجوع عليه، أيفسخ البيع أو يبقى البيع ويرجع على المتلف؟

الجواب: ينظر: إذا كان ثمنه أكثر من قيمته الحاضرة فسيختار الفسخ ويرجع على البائع، وإذا كانت القيمة أكثر من الثمن، وهو ما يساويه وقت التلف، فسيختار إبقاء البيع والرجوع على المتلف، وإذا كان المتلف فقيراً لا يمكن أن يطالب فسيختار الفسخ.

فإن قال قائل: وقوله ﷺ: «مَنْ أَخِيكَ ثَمَرًا»: هل يلحق به الزرع ونحوه أو لا؟
الجواب: فيه خلاف، والمشهور من المذهب: أنه لا يلحق به، ومثل ذلك: لو استأجر دكاناً واحترق، فهل يلحق بالجائحة، ويقال: إن للمستأجر أن يفسخ الإجارة وعليهم من الأجرة مقدار ما مضى.

أو نقول: الأجرة لازمة له، أو نقول: يلزم المؤجر بأن يدبر له مكاناً؟ كل هذا فيه خلاف، لكن قول الرسول ﷺ: «بِمَ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟» يدل على أنه عام، فكل شيء لا يمكن تداركه فإنه يعتبر جائحة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥- (١٥٥٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي وَفِيئَةُ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ النَّخْلِ حَتَّى تَزْهَوْ. فَقُلْنَا لِأَنَسٍ: مَا زَهُوْهَا؟ قَالَ: تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ. أَرَأَيْتَكَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ بِمَ تَسْتَجِلُّ مَالَ أَخِيكَ^(١)؟

(...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تَزْهِيَ قَالُوا: وَمَا تَزْهِي؟ قَالَ: تَحْمَرُّ. فَقَالَ: إِذَا

(١) أخرجه البخاري (٢٢٠٨).

مَنَعَ اللَّهُ الشَّمْرَةَ فِيمَ يَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ؟

١٦- (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ لَمْ يُنْمَرْهَا اللَّهُ فِيمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟»

١٧- (١٥٥٤) حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ وَعَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ -وَاللَّفْظُ لِـبِشْرِ- قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَانِحِ. قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ -وَهُوَ صَاحِبُ مُسْلِمٍ- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرِ، عَنْ سُفْيَانَ بِهِذَا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤) بَابُ اسْتِخْبَابِ الْوَضْعِ مِنَ الدِّينِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨- (١٥٥٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثِيَارٍ ابْتَاعَهَا فَكَثُرَ دَيْنُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ». فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءً دَيْنُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِفِرْمَانِهِ: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ».

(...) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشْجِ بِهِذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

هذا يدل على: أن الإنسان إذا صدق في أنه مفتقر، فإنه لا بأس أن يقول القائل للناس: تصدقوا عليه، فإنه مستحق، لا سيما إذا اشتهر أمره، وعرف أنه فقير، ولا يقول الإنسان: أنا لن أسأل للناس؛ لأنني أخشى أن يكونوا كذبة.

نقول: هذا إذا غلب على ظنك صدقه، أما إن شككت فلا تقل للناس: تصدقوا عليه؛ لأن من الناس من يسأل الأموال تكثراً -والعياذ بالله-، فهذا جزاؤه: أن ينهى عن هذا الشيء وأن يوقف.

❦ وقوله ﷺ: «وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ»: يعني: ليس لكم المطالبة إلا بهذا، وليس المعنى: أن ما بقي من دينه يسقط عنه؛ لأنه لا موجب لسقوطه، بل يبقى في ذمته.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩- (١٥٥٧) وَحَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ عَالِيَهُ أَصْوَاتُهُمْ، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ. فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمَا فَقَالَ: «أَيْنَ الْمُتَالِي عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ؟». قَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ^(١).

في هذا: دليل على أن الإنسان إن سمع الخصوم بين الناس فينبغي أن يخرج ويستوضح الأمر من أجل الإصلاح بينهم، وأن لا يبقى متفرجاً، هذا إذا لم يخف على نفسه، فإن خاف على نفسه بأن اشتد الخصام، وخشي أن تدخل أن يضربوه - مثلاً - أو ما أشبه ذلك فلا يتدخل؛ ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَضْعَهَا﴾ [النساء: ٢٨٦].

وفيه أيضاً: أن الرسول ﷺ انتقد هذا الرجل؛ لأنه قال: «أَيْنَ الْمُتَالِي عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ؟» فكان النبي ﷺ لاه؛ ولهذا قال له الرجل: «فَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ؟» يعني: إن شاء وضعت عنه، وإن شاء بقي الدين كما هو.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- (١٥٥٨) حَدَّثَنَا حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَذْرَةَ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ سَجْفَ حُجْرَتِهِ وَنَادَى كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ فَقَالَ: «يَا كَعْبُ». فَقَالَ: لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشُّطْرَ مِنْ دَيْنِكَ. قَالَ كَعْبُ: قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُمْ فَاقْضِهِ»^(٢).

في هذا: دليل على أن طلب القضاء في المسجد لا بأس به، وليس كالبيع والشراء، ولا كالمساومة.

(١) أخرجه البخاري (٢٧٠٥).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤١٨).

وفيه أيضًا: دليل على جواز قضاء الدين في المسجد.

وفيه: أن الإنسان قد يحصل له عند الخصومة والغضب ما لا يرضاه لنفسه، فإن علو الأصوات في مسجد النبي ﷺ أمر لا يرضاه أحد، لكن عند المنازعة والمخاصمة قد يفقد الإنسان السيطرة على عقله، فيأتي بما لا ينبغي أن يفعل.

وفي هذا الحديث أيضًا: دليل على العمل بالإشارة؛ لأن النبي ﷺ أشار إلى كعب إشارة أن يضع النصف، والإشارة بسداد النصف قد تختلف حسب الأعراف.

والمهم: أن تكون دالة على المعنى المرجو منها.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عُمَانُ بْنُ عُمَرَ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَقَاضَى دَيْنًا لَهُ عَلَى ابْنِ أَبِي حَدَرٍ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ وَهْبٍ.

(...) قَالَ مُسْلِمٌ وَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رِبْعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَدَرٍ الْأَسْلَمِيِّ فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ، فَتَكَلَّمَ حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا، فَمَرَّ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «يَا كَعْبُ». فَأَشَارَ بِيَدِهِ كَأَنَّهُ يَقُولُ: النِّصْفَ، فَأَخَذَ نِصْفًا مِمَّا عَلَيْهِ وَتَرَكَ نِصْفًا.

في هذه الرواية ما يدل على: أنه يجوز للغريم أن يلزم غريمه؛ بمعنى: أن يصاحبه حتى يوفي. فإن قال قائل: أليس الله يقول: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [التكوير: ٢٨٠]؟ قلنا: إن هذا ليس بمعسر؛ لأن الرسول ﷺ لما أطاعه كعب بوضع النصف، قال: «قُمْ فَأَقِضْهُ» وهذا يدل على أن الرجل كان يجد أن يوفي النصف.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥) بَابُ مَنْ أَدْرَكَ مَا بَاعَهُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَقَدْ أَفْلَسَ فَلَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- (١٥٥٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

سَعِيدٌ، أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ؛ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أَوْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - «مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بَعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ - أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ - فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ»^(١).

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، ح. وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ جَمِيعًا، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ -، ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ كُلُّهُمَا، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ زُهَيْرٍ وَقَالَ ابْنُ رُمَحٍ مِنْ بَيْنِهِمْ فِي رَوَاتِهِ: أَيُّهَا امْرِئِي فَلَسَ.

هذا في بيان الرجل إذا أفلس، وحجر عليه فإنه يقسم ماله بين الغرماء بالقسط، فإذا قدرنا أن الدين عليه عشرة آلاف، وأن الموجود عنده خمسة آلاف، فإنه يعطى كل غريم نصف حقه؛ لأن نسبة الخمسة إلى العشرة: النصف، فالذي له درهم يعطى نصف درهم، والذي له ألف درهم يعطى خمسمائة درهم وهكذا.

لكن إذا كان في هذا المال عين مال رجل قد باعه، ولم يتغير، فإنه أحق به من غيره؛ مثل: أن يكون قد باع عليه سيارة، ثم حجر عليه وفلس، ووجد البائع -بائع السيارة- سيارته -بعينها لم تتغير؛ فهو أحق بها.

❦ وقوله **بَيْنَهُمَا** **وَالْأَلَا**: «أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ» لا يعني: أنه يأخذه ولو زادت قيمته على الدين؛ بل المعنى: أن الغرماء لا يشاركونه فيه ما دام قد بقي له حق، فإذا قدرنا أن هذه السيارة، التي وجدها البائع بعينها قيمتها أكثر من دينه، فليس له منها إلا مقدار الدين؛ لأننا لو قلنا: خذها بزيادتها كان في ذلك ظلم للمفلس وظلم للغرماء.

ولكن نقول: أنت أحق بها، تباع السيارة وتأخذ نصيبك من الدين، والباقي يرد في المال؛ ليوزع بين الغرماء، أما إذا تغيرت فإنه كسائر الغرماء؛ بمعنى: أن تضم هذه السيارة إلى بقية المال وتوزع على الغرماء بالقسط.

وكذلك صاحب الرهن، هو أحق برهنه؛ يعني: لو فرض أن أحد الغرماء كان قد

رهن شيئاً من مال المفلس، ثم حجر عليه، فإن صاحب الرهن يقدم برهنه، ويعطى دينه كاملاً، فإن زاد شيء من الرهن رد في بقية المال، وإن لم يزد وكان بقدر دينه فهو له إن شاء، أو يبيع ويأخذ ثمنه، وإن نقص أدلى ببقية دينه مع الغرماء.

وقد سبق أنه لا يمكن الحجر عليه إلا إذا كان الدين أكثر من ماله؛ لأن المفلس إما أن لا يكون له مال بالكلية، أو له مال بقدر دينه أو أكثر، أو له مال أقل من دينه.

فالأول: لا يطلب ولا يطالب، ويجب إنظاره.

والثاني: الذي ماله أقل من دينه: يحجر عليه.

والثالث: الذي ماله بقدر دينه أو أكثر لا يحجر عليه، ولكن يرغم على الوفاء، ويؤدب حتى يوفي.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ - وَهُوَ ابْنُ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدِ الْمَخْزُومِيِّ -، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حُسَيْنٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَهُ، عَنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرَّجُلِ الَّذِي يُعْذِرُ إِذَا وَجَدَ عِنْدَهُ الْمَتَاعَ وَلَمْ يُقِرَّهُ: «أَنَّهُ لِصَاحِبِهِ الَّذِي بَاعَهُ».

يحمل قوله: «أَنَّهُ لِصَاحِبِهِ» على ما سبق؛ يعني: أنه أحق به؛ لأننا لو أخذنا بظاهر هذا الحديث لكان صاحبه يأخذه سواء زادت قيمته عن الدين أو نقصت، ولكنه يحمل على ما سبق توضيحه من شروط، وأن يكون أحق به من الغرماء.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ فَوَجَدَ الرَّجُلُ مَتَاعَهُ بَيْنَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ».

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ. ح. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَيْضًا، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي أَبِي كِلَاهُمَا، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلَهُ وَقَالَا:

فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْغَرَمَاءِ».

٢٥- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ وَحَبَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخَزَائِمِيُّ - قَالَ حَبَّاجُ مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةَ - أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ حُثَيْمِ بْنِ عِرَالٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ فَوَجَدَ الرَّجُلَ عِنْدَهُ سِلْعَتَهُ بِعَيْنَيْهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا».

فإن قال قائل: لو كان عين المال قد تغيرت صفته، مثل أن يكون قد زين السيارة - التي اشتراها من أحد الغرماء - ووضع فيها أشياء، فهل لصاحبها أن يأخذها؟
الجواب: إذا وجدها قد تغيرت فهو كغيره من الغرماء ولا يأخذها؛ لأنه لم يجدها بعينها.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٦) بَابُ فَضْلِ إِنْظَارِ الْمُفْسِرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- (١٥٦٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ أَنَّ حُذَيْفَةَ حَدَّثَهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ يَمُوتُ كَانَ قَبْلَكُمْ فَقَالُوا: أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا. قَالُوا تَذَكَّرَ. قَالَ: كُنْتُ أَذَابُ النَّاسَ فَأَمَرْتُ بَنِيي أَنْ يُنْظَرُوا الْمُفْسِرُ وَيَتَجَوَّزُوا عَنِ الْمُوسِرِ - قَالَ - قَالَ اللَّهُ ﷻ: تَجَوَّزُوا عَنْهُ»^(١).

مع هذا الفضل العظيم، فإن الإنظار واجب، ولا يقول قائل: إنه لما رتب عليه الفضل كان ذلك دليلاً على أنه ليس بواجب؛ لأن الفضل يرتب على الواجب وعلى غير الواجب، فإنظار المعسر واجب، وأمّا التجوز عن الموسر؛ بمعنى: أن يسقط عنه ويتسامح معه في الاستيفاء فهذا سنة؛ ولهذا جاء في الحديث: «رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً سَمَحًا إِذَا بَاعَ، سَمَحًا إِذَا اشْتَرَى، سَمَحًا إِذَا قَضَى، سَمَحًا إِذَا اقْتَضَى»^(٢)، فعليك بالسماحة؛ فإن ذلك من أسباب انشراح الصدر، وسعة الصدر ومحبة الناس لك.



(١) أخرجه البخاري (٢٠٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٧٦) من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- (...) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ حُجْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ قَالَ: اجْتَمَعَ حُذَيْفَةُ وَأَبُو مَسْعُودٍ فَقَالَ حُذَيْفَةُ: «رَجُلٌ لَقِيَ رَبَّهُ فَقَالَ: مَا عَمِلْتُ؟ قَالَ: مَا عَمِلْتُ مِنَ الْخَيْرِ إِلَّا أَنِّي كُنْتُ رَجُلًا ذَا مَالٍ، فَكُنْتُ أَطَالِبُ بِهِ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَقْبِلُ الْمَسُورَ وَآتَجَاوِزُ عَنِ الْمَعْسُورِ. فَقَالَ: تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي». قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ.

٢٨- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا مَاتَ فَدَخَلَ الْجَنَّةَ فَقِيلَ لَهُ: مَا كُنْتَ تَعْمَلُ؟ قَالَ: فَإِمَّا ذَكَرْتُ وَإِمَّا ذُكِرْتُ. فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَتَابِعُ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَنْظِرُ الْمُعْسِرَ، وَآتَجَوِزُ فِي السَّكَّةِ أَوْ فِي التَّقْدِ. فَغَفِرَ لَهُ». فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٢٩- (...) حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: «أَتَيْتُ اللَّهَ بِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ أَنَا اللَّهُ مَا لَا فَقَالَ لَهُ: مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا؟ - قَالَ: وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا - قَالَ: يَا رَبِّ أَتَيْتَنِي مَالَكُ، فَكُنْتُ أَتَابِعُ النَّاسَ وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الْجَوَّارُ، فَكُنْتُ أَتَسَرَّ عَلَى الْمُوسِرِ وَأَنْظِرُ الْمُعْسِرَ. فَقَالَ اللَّهُ: أَنَا أَحَقُّ بِذَا مِنْكَ تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي». فَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيُّ وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: هَكَذَا سَمِعْنَاهُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

❦ قوله: «أَتَيْتَنِي مَالَكُ»: هذا من باب إضافة الشيء المخلوق إلى خالقه ﷻ؛ وهو كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَوْهَمُ مِنْ مَالٍ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النحل: ٣٣]، فهو مال الله: خلقا وإيجادا ومنة وفضلا، وهو مال الإنسان: ملكا وتصرفا على حسب ما جاء به الشرع.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- (١٥٦١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُوسِبَ رَجُلٍ مِثْنُ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَلَمْ يُوْجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ وَكَانَ مُوسِرًا، فَكَانَ يَأْمُرُ غُلَامَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا، عَنْ الْمُعْسِرِ قَالَ: قَالَ اللَّهُ ﷻ: نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ تَجَاوَزُوا عَنْهُ».

❦ وقوله: «لَمْ يُوجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ»: الظاهر: أنه يجب أن يحمل على معاملة الناس؛ لأنه لو لم يوجد له أسس العبادات كالتوحيد وما أشبهه ما حصل له العفو؛ لكن يحمل على أنه لم يوجد له شيء في معاملة الناس من الحسنات، كالصدقات ونحوها إلا هذا العمل.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- (١٥٦٢) حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاجِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ زِيَادٍ - قَالَ مَنْصُورٌ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ وَقَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ وَهُوَ ابْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَجُلٌ يُدَايِنُ النَّاسَ، فَكَانَ يَقُولُ لِفَتَاةٍ: إِذَا آتَيْتِ مُعْسِرًا فَتَجَاوَزِي عَنْهُ لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَزُ عَنْكَ. فَلَقِيَ اللَّهَ فَتَجَاوَزَ عَنْهُ»^(١).

(...) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِهِ.

في هذا الحديث: بيان أن هذا الرجل كان مخلصاً لله ﷻ في تجاوزه عن الناس؛ يعني: لا يريد منهم شكوراً ولا ثناءً، وإنما يريد أن يتجاوز الله عنه، فعمل السبب الذي يوصل إلى هذا، والسبب هو تجاوزه عن الخلق، والثواب أن الله يتجاوز عنه؛ لأن الجزاء من جنس العمل.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- (...) حَدَّثَنَا أَبُو الْهَيْثَمِ خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ بْنُ عَجْلَانَ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ؛ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ طَلَبَ غَرِيماً لَهُ فَتَوَارَى عَنْهُ، ثُمَّ وَجَدَهُ فَقَالَ: إِنِّي مُعْسِرٌ. فَقَالَ: أَلَيْهِ؟ قَالَ: أَلَيْهِ. قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنْجِيَهُ اللَّهُ مِنْ كَرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلْيَنْفُسْ عَنْ مُعْسِرٍ أَوْ يَضَعْ عَنْهُ».

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

❦ وقوله: «تَوَارَى» يعني: اختفى عنه.

(١) أخرجه البخاري (٢٠٧٨).

وقوله: «فَلْيَنْفُسْ عَنْ مُعْسِرٍ أَوْ يَضَعْ عَنْهُ»: «أو» هذه للتنويع وليست للشك؛ فالتنفيس عنه: أن لا يطالبه، ولكن يبقى حقه كاملاً. والوضع عنه: أن يضع عنه، وهذا له ثلاث حالات: وضع بلا تنفيس، وتنفيس بلا وضع، وتنفيس ووضع، وهذا هو الأكمل. وينبغي التنبيه على أنه لا قياس في الثواب؛ لكن يرجى أن كل شيء يعمل به الإنسان من الإحسان فالله تعالى أحق به.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٧) بَابُ تَخْرِيمِ مَطْلِ الْغَنِيِّ

وَصِيحَةُ الْحِوَالَةِ وَاسْتِخْبَابُ قَبُولِهَا إِذَا أُحِيلَ عَلَى مَلِيٍّ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣- (١٥٦٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ»^(١). (...). حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَيْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. وقوله: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ»: حكم النبي ﷺ على تأخير الوفاء بأنه ظلم بهذين الشرطين، المماطلة، والثاني: الغنى.

فالمماطلة معناها: أن صاحب الحق يطلبه، ولكن ذلك المطالب يقول: اتني غداً، أو اتني بعد غد لأعطيك، وما أشبه ذلك، فهذا مطل، ومن ذلك: إذا كان الدين مؤجلاً إلى أجل معين، فإن حلول الأجل يعني: المطالبة به، فإذا أخره عن أجله كان مماطلاً، إلا أن يسترضي صاحب الحق.

وعلى هذا؛ فالمماطلة لها صورتان:

الصورة الأولى: أن يطلب صاحب الحق الحق، ولكن يدفعه.

والصورة الثانية: أن يؤجل الحق إلى أجل معين فيحل الأجل، فإذا أخره عن أجله صار مماطلاً، ويجب عليه أن يسترضي صاحب الحق؛ لأن تأجيل صاحب الحق الحق

إلى أجل معين؛ يعني بذلك: أنه يريد به إذا حل الأجل.

الشرط الثاني: في الحكم على تأخير الوفاء بأنه ظلم: أن يكون المماطل غنيًا، والغني: هو القادر على الوفاء، وأما إذا لم يكن غنيًا فإن أصل طلبه حرام، وله أن يماطل، فيقول: إذا أيسر الله عليّ أوفيت، ولو أن الناس مشوا على هذا لاستقامت أحوالهم، لكن يوجد - والعياذ بالله - بعض الناس الآن يكون غنيًا، والحق حالٌّ أو لم يؤجل أصلًا ثم يماطل صاحب الحق، وهذا لا شك أنه مما يؤثر على اقتصاد الناس؛ لأن التاجر إذا باع على عشرين نفر وماطلوا كلهم سوف ينقص من رأس ماله بقدر ما دأب به هؤلاء وتَنَشَّلُ الحركة، ويحصل الضرر؛ فلذلك كان مطل الغني ظلمًا، ليس على من ماطله فقط بل حتى على جميع الناس.

ثم قال: «وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيُتْبِعْ»: «إِذَا أُتْبِعَ»: يعني: طلب منه أن يتبع الغني، وهذا هو الحوالة، كأن يقول: يا فلان في ذهني لك ألف ريال، وإن أحيلك على فلان فإذا كان فلان مَلِيٍّ، فإن المشروع في حق المحال: أن يوافقه.

واختلف العلماء رحمهم الله في هذه المسألة: هل يجب أن يوافق ويتبع أو لا يجب؟ فالمشهور عند الحنابلة: أنه يجب أن يتبع.

وجهور العلماء على أنه لا يجب؛ لأن صاحب الحق له أن يستوفي الحق ممن عليه الحق نفسه أو ممن أحاله عليه، ولا يمكن أن يلزمه بشيء قد يكون عليه ضرر فيه، وقول الجمهور أقرب إلى الصواب، أن الاتباع سنة وليس بواجب.

وقوله عَلَى مَلِيٍّ: «على مَلِيٍّ»: «الملي»: هو الذي ثبت عليه الحق، واستقر عليه الحق، فلو أحاله على شخص عليه دين لم يثبت بعد، فإنه لا يجب على المحال أن يتحول، ولا بد أن يكون قادرًا على الوفاء بعد ثبوت الحق عليه؛ أي: قادرًا على الوفاء بماله؛ يعني: أن يكون عنده مال، فإن أحيل على فقير فلا يلزمه الاتباع، لأن هذا ضرر عليه.

وبناءً: لا بد أن يكون قادرًا على الوفاء بيده؛ وذلك بأن يمكن إحضاره لمجلس الحكم، لو لم يوف، فإن لم يمكن فإنه لا يلزم التحول إليه، فأحيانًا لا يمكن إحضار الغريم لمجلس الحكم لقربته أو سلطانه أو ما أشبه ذلك، فإذا أحيل مثلاً على وزير من الوزراء، الوزير غني وعنده مال عظيم، لكنه لا يمكن إحضاره لمجلس الحكم لو أبى أن يوفي، فلا يلزمه أن يتحول.

وكذلك لو أُحيل على أبيه، فلا يلزمه أن يتحول؛ لأنه لا يمكن إحضاره لمجلس الحكم؛ إذ إن مطالبة الوالد لا تجوز.

لكن هنا يأتي دور البر، فلو قال: لا أقبل الحوالة على أبي فسوف يعده الناس عاقاً؛ لأن أكثر الناس لا يفهم العلة، فيتحدث الناس، انظروا إلى فلان يحال على أبيه ويبأى أن يتحول، وهنا قد نقول: إذا نظرنا إليها من هذه الناحية وأنه هضم لحق أبيه.

فهنا نقول: يجب أن يتحول، كما لو حول على أجنبي، فإن وفق الله الأب للوفاء، فهذا المطلوب، وإلا فللأب أن يملك من مال ولده، وربما إذا أبى أن يتحول على أبيه، فإن أباه يخادعه، فإذا استوفى الولد الدين من آخر فإنه يملكه؛ وله -أي: الأب- أن يملك من مال ولده كل شيء، فله أن يملك كل المال إلا ما يحتاجه الولد أو تتعلق به حاجته.

فهذه المسألة تحتاج إلى نظر؛ أعني: فيما إذا كان يترتب على عدم تحوله شيء من قطيعة الرحم أو عقوق الوالدين، أما إذا أبى أن يتحول؛ لأنه أُحيل على سلطان لا يستطيع أن يأخذ حقه منه فله ذلك.

الثالث: أن يكون ملياً بقوله؛ يعني: صادقاً في قوله، إذا وعد وفى، فأما إذا أُحيل على رجل مكار غني، ويمكن إحضاره إلى مجلس الحكم، لكنه مكار ولا يصدق في قوله، فهذا ليس ملياً، فتأتي إليه فيقول: الحمد لله، أنت أحب إليّ من الأول وأنت رجل طيب، متى تريد أن أعطيك؟! الآن أم تنتظري إلى العصر؟

فتجد صاحب الحق يفتح قلبه، ويقول: هذا الرجل سيعطيني حقي كاملاً في أي لحظة، فإذا جاء العصر قال: إن الوقت ضيق الآن، ولعلك تنتظر إلى غد، ويأتي غد، فيدبر له حيلة يتعلل بها، فهذا ملئ بماله، وملئ ببدنه؛ لكنه بمقاله ليس بملئ.

لذلك نقول: الملى ما جمع ثلاثة أو صاف: ملياً بماله وبدنه ومقاله.

تبقى عندنا «اللام» في قوله: «فليتبع» هل هي للوجوب أو للاستحباب؟

جمهور العلماء: على أنها للاستحباب، وذهب أصحاب الإمام أحمد رحمته الله إلى أنها للوجوب، ولعلهم يؤيدون قولهم هذا بقوله: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ»^(١)، والظلم حرام، فيكون الأمر للوجوب.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٨) بَابُ تَخْرِيمِ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ

الَّذِي يَكُونُ بِالْفَلَاةِ وَيَخْتَا جِإِلِيهِ لِرَعِي الْكَلَا
وَتَخْرِيمِ مَنْعِ بَذْلِهِ وَتَخْرِيمِ بَيْعِ ضَرَابِ الْفَحْلِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤- (١٥٦٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ.

❦ قوله: «وَحَدَّثَنَا»: بدأ بالواو؛ لأن هذا ليس بابًا بَوْبُهُ مُسْلِمٌ، فمُسْلِمٌ يسرد السند.
❦ وقوله: «عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ»: هذا فيما إن كان الماء في نَقْعِ الْبَثْرِ أو مجتمع الماء من الأمطار، والسيول، وهو يسمى الغدير، فمن أخذ حاجته منه حرم عليه أن يبيع الباقي؛ لأن الماء من عند الله ﷻ فهو كالحطب والحشيش وما أشبه ذلك.
وأما الماء الذي ملكه صاحبه في خزانات أو أحواض، وهو الذي استنبط الماء من الأرض ووضعه في هذه الخزانات فهو ملكه، وله أن يبيعه. سواء كان يبيع ما يتعلق به حاجته أو يبيع شيئًا فاضلاً.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥- (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ بَيْعِ ضَرَابِ الْجَمَلِ وَعَنْ بَيْعِ الْمَاءِ وَالْأَرْضِ لِتُحْرَثَ. فَقَدْ ذَلِكَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ.

❦ قوله: «عَنْ بَيْعِ ضَرَابِ الْفَحْلِ»: هذا يشمل الفحل من الإبل أو البقر أو الغنم، فإذا كان عند شخص فحل من الإبل؛ أي: جمل، وأتى شخص بناقته من أجل أن يضر بها هذا الفحل؛ فإنه لا يحل لأحد أن يقول: لا أمكنك من هذا إلا بعوض؛ لأن هذا دناءة، ولأن هذا لا يضر الفحل.

لكن يقول بعض الناس: إن هذا قد يضر صاحب الفحل؛ لأن الفحل إذا أضرب،

فإن نفسه تتعلق بالنوق، ويكون شموساً صعباً وهذا ظاهر جداً في الحمير، فالحمار إذا نزل على الحمار، فإنه يبقى صعباً، عند الركوب، وأيضاً وهو في المربط، وتجده يكون دائماً في نهيق كلما شم رائحة الأنثى، فيتأذى به صاحبه، فإذا قال: أنا أمنعه؛ خوفاً من المضرة، ولكنه لو أذن فيه لم يأخذ العوض.

فالظاهر: أن هذا لا بأس به؛ لأنه لدفع مضرة، والرجل لم يبعه، وإنما منعه؛ اتقاء لمضرته. قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٠/٣٢٨-٣٢٩):
أما النهي عن بيع فضل الماء؛ ليمنع بها الكلاً؛ فمعناه: أن تكون لإنسانٍ بشر مملوكة له بالفلاة، وفيها ماء فاضل عن حاجته، ويكون هناك كلاً ليس عنده ماء إلا هذه، فلا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا إذا حصل لهم السقي من هذه البئر، فيحرم عليه منع فضل هذا الماء للماشية، ويجب بذله لها بلا عوض؛ لأنه إذا منع بذله امتنع الناس من رعي ذلك الكلاً؛ خوفاً على مواشيهم من العطش، ويكون بمنعه الماء مانعاً من رعي الكلاً.

وأما الرواية الأولى: «نهي عن بيع فضل الماء»، فهي محمولة على هذه الثانية التي فيها ليمنع به الكلاً، ويحتمل أنه في غيره، ويكون نهي تنزيه.

قال أصحابنا: يجب بذل فضل الماء بالفلاة كما ذكرناه بشروط:

أحدها: أن لا يكون ماء آخر يستغنى به.

والثاني: أن يكون البذل لحاجة الماشية لا لسقي الزرع.

والثالث: أن لا يكون مالكة محتاجاً إليه.

واعلم أن المذهب الصحيح أن من نبع في ملكه ماء صار مملوكاً له.

وقال بعض أصحابنا: لا يملكه. أما إذا أخذ الماء في إناء من الماء المباح فإنه يملكه، هذا هو الصواب، وقد نقل بعضهم الإجماع عليه.

وقال بعض أصحابنا: لا يملكه، بل يكون أخص به، وهذا غلط ظاهر. اهـ

لا شك أنه غلط؛ لأن الرجل حازه، ووضع في أوعيته، فبيعه حيثنذ لا بأس به، اللهم إلا إذا اضطر أحد إلى شربه، فهذا يكون واجب لدفع الضرورة.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٠/٣٢٩-٣٣٠):

قوله: «لا يباع فضل الماء لبيع به الكلاً» فمعناه: أنه إذا كان فضل ماء بالفلاة كما ذكرنا وهناك كلاً لا يمكن رعيه إلا إذا تمكنوا من سقي الماشية من هذا الماء، فيجب

عليه بذل هذا الماء للماشية بلا عوض، ويحرم عليه بيعه؛ لأنه إذا باعه كأنه باع الكلاً المباح للناس كلهم، الذي ليس مملوكاً لهذا البائع؛ وسبب ذلك أن أصحاب الماشية لم يبدلوا الثمن في الماء لمجرد إرادة الماء، بل ليتوصلوا به إلى رعي الكلاً، فمقصودهم تحصيل الكلاً، فصار يبيع الماء كأنه باع الكلاً. والله أعلم.

قال أهل اللغة: «الكلاً» مهموز مقصور هو النبات سواء كان رطباً أو يابساً، وأما «الحشيش والهشيم» فهو مختص باليابس، وأما «الخلي» فمقصور غير مهموز، والعشب مختص بالرطب، ويقال له أيضاً: الرطب بضم الراء وإسكان الطاء.

قوله: «نهي عن بيع الأرض لتحترث» معناه: نهى عن إيجارتها للزرع، وقد سبقت المسألة واضحة في باب كراء الأرض، وذكرنا أن الجمهور يجوزون إيجارتها بالدرهم والثياب ونحوها، ويتأولون النهي تأويلين:

أحدهما: أنه نهى تنزيه ليعتادوا إيجارتها وإرفاق بعضهم بعضاً.

والثاني: أنه محمول على إيجارتها على أن يكون لمالكها قطعة معينة من الزرع. وحمله القائلون بمنع المزارعة على إيجارتها بجزء مما يخرج منها. والله أعلم.

إذن: صار قوله: «وَعَنْ بَيْعِ الْمَاءِ وَالْأَرْضِ لَتُحْرَثَ» بناءً على أنه في أول الأمر كان النبي ﷺ ينهاهم عن إجارة الأرض، وبيع الأرض هنا؛ بمعنى: الإجارة، ثم بعد ذلك رخص لهم في إيجارتها، وفي المزارعة بسهم مشاع.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦- (١٥٦٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ح. وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ»^(١).

٣٧- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِيُمْنَعُوا بِهِ الْكَلَاءُ».

(١) أخرجه البخاري (٢٣٥٣).

٣٨- (...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ التَّوْفَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ هِلَالَ بْنَ أَسَامَةَ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِبَيْعٍ بِهِ الْكَلَاءُ».

سبق معنى هذه الأحاديث، وأنه إذا منع فضل الماء، امتنع الناس عن المجيء إلى هذا الكلاء؛ لأن الرعاة يحتاجون إلى أمرين: إلى ماء وإلى كلاء، فإذا منع الماء عنهم امتنعوا عن هذا المكان، وذهبوا يطلبون مكاناً آخر، فيكون في منع فضل الماء منع للكلاء، ولذلك نهى عنه النبي ﷺ.

وعلى هذا التقدير؛ يكون قوله: «لَتَمْنَعُوا بِهِ الْكَلَاءُ» تكون اللام للعاقبة، وليست للتعليل، وهي كقوله تعالى: ﴿فَالنَّقْطَةُ الْمَاءِ لَفَرْعُونَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [التَّحْقِيقُ: ١٨]، فإنهم لم يلتقطوه لهذا وإنما التقطوه فصار عدوًّا وحزنًا.

وفيه: الإشارة إلى أنه لا ينبغي الحسد؛ أي: أن يسعى الإنسان لمنع فضل الله ﷻ على عباد الله، فإن الحسد من أعظم الأدواء وهو من أخلاق اليهود.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٩) بَابُ تَحْرِيمِ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَخُلُوفِ الْكَاهِنِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَالنَّهْيِ عَنِ بَيْعِ السَّنُورِ
ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩- (١٥٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَخُلُوفِ الْكَاهِنِ.

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُبْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ كِلَاهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلُهُ. وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ رُمْحٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَسْعُودٍ.

❦ قوله: «نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ» فثمن الكلب حرام مطلقاً؛ يعني: الكلاب التي يباح اقتناؤها، والتي لا يباح، ومن خصه بما لا يباح اقتناؤه فقد أبعد، والحديث الذي فيه: «إِلَّا

كَلْبَ صَيْدٍ^(١) ضعيف؛ فالصواب: عدم الاستثناء، وأن بيع الكلاب حرام.

ولكن إذا احتاج الإنسان إلى كلب صيد، وليس عنده شيء، وعند آخر كلب صيد قد استغنى عنه، وأبى أن يعطيه إياه إلا بعوض؛ فلا حرج عليه أن يبذل عوضاً ويكون الإثم على المانع الذي امتنع أن يعطيه إياه. فهو كالذي يبذل المال لاستنقاذ حقه ممن منعه، وهكذا جميع ما نقول بتحريم بيعه أو تأجيريه إذا امتنع من هو بيده إلا ببيع أو أجرة، فإنه لا إثم على باذل الأجرة أو الثمن إذا احتاج إليه.

ولهذا قال العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: وأخص بذلك الفقهاء الحنابلة: يَحْرُمُ تأجير بيوت مكة؛ يعني: من عنده بيت في مكة حرم عليه أن يؤجره، واستدلوا بأدلة ليس هذا موضع ذكرها، وقالوا: فإن لم يجد إلا بأجرة دفعها والإثم على صاحب البيت؛ لأن له الحق أن يسكن، فإذا مُنِعَ من هذا الحق ولم يصل إلى حقه إلا ببذل شيء فالإثم على المانع. ومثل ذلك أيضاً: لو استحق الإنسان شيئاً في بيت المال، ولم يحصل من الموظفين إلا ببذل شيء لهم، فلا حرج ببذل شيء لهم ويكون الإثم على الآخذ؛ لأن الإنسان يريد أن يصل إلى حقه.

الثاني: «مَهْرُ الْبَغِيِّ»: البغي: هي الزانية - والعياذ بالله - التي تُؤَجَّرُ فرجها - نعوذ بالله - لكنها تأخذ على هذا أجراً؛ ولهذا سماه النبي ﷺ مهراً، وهو ليس بمهر حقيقة ولكن يشبه المهر في كونه عوضاً عن الاستمتاع بها.

الثالث: «حُلُوانِ الْكَاهِنِ»؛ وهو ما يعطاه الكاهن على كهنته من عوض؛ لأن الكهان يتكهنون للناس لكن يأخذون منهم العوض، فنهى النبي ﷺ عن ذلك؛ لأنه بذل فيما يحرم، فإن تصديق الكاهن كفر بما أنزل الله على محمد ﷺ^(٢).

(١) يشير الشيخ رحمه الله إلى ما أخرجه النسائي (١٣٢/٧)، برقم (٤٣٠٦) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ السُّنُورِ وَالْكَلْبِ؛ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ.

قال الحافظ في «الفتح» (٤٢٧/٤): «أخرجه النسائي بإسناد رجاله ثقات إلا أنه طعن في صحته». اهـ قلت: وهو من رواية حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر، ورواية أبي الزبير عن جابر من غير طريق الليث بن سعد ضعيفة عند أهل الحديث.

(٢) سئل الشيخ رحمه الله: ذهاب بعض الناس إلى الكهان وسؤالهم عن بعض الأشياء التي في بيوتهم، وهم - أي: الكهان - يخبرونهم ببعض الأمور التي في بيوتهم، فهل إذا صدقه الإنسان يكفر؟ فأجاب رحمه الله قائلاً: لا بد أن نعيّن من هو الكاهن؟

فإن قال قائل: لو أن أحداً اشترى الكلب من صاحبه ثم قال: لن أعطيك ثمنه؛ لأن النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلب، ولا أعينك على الإثم، فماذا نقول؟ هل نقول: خذه ولا تعطيه عليه عوضاً أو نلزمه بالعوض الذي تعهد به، أو نرد الكلب إلى صاحبه؟
الجواب: أسلم هذه الاحتمالات: أن يرد الكلب إلى صاحبه.

وكذلك أيضاً مهر البغي، فلو أن الرجل -والعياذ بالله- استأجر امرأة في الزنا، وزنى بها ثم قال: لا أعطيك شيئاً؛ لأن النبي ﷺ نهى عن مهر البغي، فصار الآن متديناً وقبل أن يفعل كان فاجراً، فهذا أيضاً لا نمكنه من أن يجمع له بين العوض والمعوض؛ لكننا أيضاً لا نعطي البغي، فنأخذ منه المال، ونجعله في بيت المال، ونلزمه بذلك.
ومثله أيضاً: الرشوة للحاكم أو لغيره ممن له سلطة، إذا بذلها الإنسان حتى وصل إلى

الكاهن من يخبر بالأمور الغيبية في المستقبل -لا بد من هذا القيد- وأما العراف فهو أعم، العراف يشمل حتى الذي يعرف عن مكان مجهول وهو معلوم لغيره، مثل الذي يخبر عن مكان الضالة أو ما أشبه ذلك، فالكهنة هم عبارة عن قوم تنزل عليهم الشياطين من السماء وتخبرهم عما يكون في المستقبل.
فإن قال قائل: الذين يخبرون عن أشياء غيبية نسبياً هل يكفرون؟

الجواب: نقول أولاً: كل موجود فغيبه نسبي، فما في بيتي غائب عنك، لكنه غير غائب عني، وما في بيتك غائب عني وليس غائب عنك؛ فهؤلاء لا يكفرون؛ لأن هؤلاء لهم ناس من الجن يخدمونهم، ويأتونهم بأخبار الأشياء الغائبة، وربما يأتون لهم بأشياء غائبة يحضرونها، وقد جرى هذا كثيراً.
فإن قال قائل: ولكنهم يخبرون الناس أنهم يعلمون الغيب؟

نقول: لا، هذا غلط، فالغيب: ما غاب عن الناس، وهذا لم يغيب عن الناس، وقد جاء في القصص التي يخبرنا عنها من نقى بهم، أنهم يحضرون المسروق إحضاراً، ولا يخبرون بمكانه فقط، بل يحضرونه للإنسان حتى يكون عنده.

فإن قال قائل: هل الجن لا تخضع لمن يستخدمهم إلا إذا كفر لهم؟

الجواب: نقول إن الجن لا تخضع إلا إذا كفر المستخدم لهم هذا ليس بصحيح، فالجن منهم كفره لا يرضون إلا بهذا، ومنهم صالحون يخدمون الإنسان لصلاحه، ويحبونه في الله، والحب في الله كائن بين الإنسان والجن؛ لأنهم كلهم أرسل إليهم محمد ﷺ، فيحبونه الله، وأيضاً سمعنا من أناس أنهم يحضرون مجالس الذكر، ويطلبون العلم، فهؤلاء سيحبون زملاءهم بلا شك، وربما يخدم الجن الإنسان لعشقه إياه، فقد تكون امرأة جنية تشق ذكراً من بني آدم، وتخدمه لأجل أن تصل إليه، وتتقرب منه، والعكس بالعكس أيضاً؛ فقد يكون جني عشق امرأة من بني آدم فيخدمها؛ ليتقرب إليها، فأسباب خدمة الجن للإنس لا تنحصر في هذا.

لكن الغالب على الجن -هذا الفارق بين الإنسان والجن-: أنهم كفره فسقة لا يؤمنون، هذا هو الغالب؛ ولهذا قالوا: ﴿وَأَنَّا إِنَّا الْفَلْسِفُونَ وَمَا ذُوْنُ ذَٰلِكَ كُنَّا بِأَيْنٍ قَدَدًا ۝﴾ [البقرة: ١١] هذا بالنسبة للمسلمين، فيهم صالح وفيهم دون ذلك، وبالنسبة للإيمان والكفر قالوا: ﴿وَأَنَّا إِنَّا الْفَلْسِفُونَ وَمَا الْفَلْسِفُونَ ۝﴾ [البقرة: ١٤].

الباطل الذي رشى عليه، فإننا لا نردها على هذا، بل نأخذها ونصدق بها في بيت المال. وكذلك حلوان الكاهن، بعد أن استأجر الكاهن وتكهن له، ثم قال: لا أعطيك الأجرة؛ لأن الرسول ﷺ نهى عن حُلُوانِ الكاهن، فإننا نأخذها ممن تكهن له، ولا نعطيها الكاهن، ونجعلها في بيت المال.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠- (١٥٦٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يُحَدِّثُ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «شُرُّ الْكَسْبِ مَهْرُ الْبَغْيِ وَتَمَنُّ الْكَلْبِ وَكَسْبُ الْحَجَّامِ».

وقوله: «وَكَسْبُ الْحَجَّامِ» الْحَجَّامُ: هو الذي يحجم الناس، والحجامة معروفة، وقد وصفه النبي ﷺ بأن كسبه خبيث، ووصفه هنا بأنه شر الكسب، لكن لا يعني ذلك: أنه حرام؛ لأن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجرة^(١)، قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ولو كان حراماً لم يعطه أجرًا.

إذن: فالشر يكون بالنسبة إلى ما هو خير؛ كما في قوله ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا»^(٢)، وليس فيها شر، ولكن الشر بالنسبة للخيرية، فهنا شر المكاسب بالنسبة لما هو خير منه وهو الكسب بالبيع والشراء المباح.

وإنما كان شر الكسب، قيل: لأن الحجام يباشر النجاسة وهي الدم، وهذا مبني على القول بنجاسة دم الآدمي.

وقيل: إنه يأتي على سبيل الدواء ومعونة المريض، ومثل هذا تقتضي المروءة أن لا يأخذ شيئاً، فإذا أخذ شيئاً، صار هذا مخالفاً للمروءة، ولكن يكفيننا أن نقول: إنه ينبغي للحجام أن لا يأخذ شيئاً؛ لأن النبي ﷺ وصف كسبه بالخبيث، فإذا قال: أتحرّمونه علي؟ قلنا: لا.

(١) أخرجه البخاري (٢٢٧٨)، ومسلم (١٢٠٢) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم (٤٤٠).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ قَارِظٍ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ وَكَنْسُ الْحَبَّامِ خَبِيثٌ».

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

الآن عندنا ثلاثة أشياء:

«ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ» أي حرام، وهنا الخبث؛ بمعنى: الحرام.

«وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ» أي: حرام.

«كَنْسُ الْحَبَّامِ خَبِيثٌ» ولولا حديث ابن عباس الثابت في «الصحيح»^(١) لقلنا: إنه حرام لكن حديث ابن عباس صريح في أنه ليس بحرام، فيكون الخبيث هنا؛ بمعنى: الرديء؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧].



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٢- (١٥٦٩) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا، عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسُّنُورِ قَالَ: زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ، عَنْ ذَلِكَ.

الكلب سبق أنه نهى عنه في عدة أحاديث وفي هذا الحديث: أنه نهى عن ثمن السُّنُورِ، وهو البُسُّ أو الهر أو القط، وأسماءه كثيرة؛ لأنه مما يكون بين الناس كثيرًا، وكلما كثر تردده بين الناس أو كثر إرهابه للناس، فإنه يكون له أسماء كثيرة؛ فالأسد له أكثر من سبعين اسم، والسُّنُورُ له نحو ذلك.

والسُّنُورُ هو البُسُّ، وتسمية العامة: (البس) بكسر الباء، وقد زجر النبي ﷺ عن ثمنه؛ وذلك لأنه كثير ومنبس في الأرض، فيشبه الماء، فلا ينبغي أن يتخذ للتجارة.

وقال بعض أهل العلم: إن ثمن السنور جائز، وأن النهي يراد به: ما لا منفعة فيه؛ لأن ما لا منفعة منه فبذل الثمن فيه إضاعة للمال وقد نهى النبي ﷺ عن إضاعة المال، أما إذا كان مما ينتفع به، فهو عين مباحة النفع بلا حاجة، وهي أيضًا عين طاهرة، بخلاف الكلب، فالكلب عين نجسة، ويغسل سوره سبع مرات أحداها بالتراب، والهرة ليست بنجسة بنص الرسول ﷺ، وسورها طاهر مباح.

ف قيل: إنه نهى عن ثمن السنور الذي لا يستفاد منه، أو ثمن السنور العادي الذي يشتريه صاحبه ليسلطه على جيرانه؛ يعني: أنهم يريدون أن يحملوا هذا العموم على الخصوص. أما إذا كان فيه فائدة، فإن قواعد الشريعة تقتضي حِلَّ ثمنه؛ لأنه عين مباحة النفع. أو له حاجة وهي أن ينتفع به.

فإن قال قائل: بماذا يُتَّعُّ بالهر؟

الجواب: نصطاد به الفئران، فهو يقتل الفئران، ويقتل كل خشاش، وإن كانت الهرة قد ربيت تمامًا، فإنها تحرس الإنسان إذا نام، وتدور على فراشه وهي ترعد -أي: لها رعد في صدرها- وإذا أتى أي خشاش من صراصير أو غيرها إلى هذا النائم خبطته وأكلته، وإن كانت شبعانه لم تأكله، بل تضربه حتى يموت وتستريح منه، ففيها فائدة.

وبناء على هذا القول، نقول: الهر إذا كانت فيها فائدة مباحة، واشتراها لهذا الغرض؛ فهي داخلة في عموم قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩] ولكن الأولى بلا شك: التنزه عن بيعها احتياطًا لظاهر الحديث؛ ولأن فيه شيئًا من الدناءة. وإذا امتنع شخص أن يعطيني كلب الصيد مثلاً - وأنا أحتاج إليه - إلا بعوض، فهل إذا اشتريته منه أكون قد دخلت في النهي الوارد في الحديث؟

الجواب: لا؛ لأنه لي الحق أن أخذه مجانًا، فأنا إنما بذلت هذا؛ لأتوصل إلى الحق، وليس لأعينه، أنا لم اشتريه؛ لأعينه على ذلك، وإنما اشتريته لأتوصل إلى حق، وهو منعني ذلك الحق إلا بعوض^(١).

(١) فإن قال قائل: هل يصح أن يقال: بأن لمن لا يستطيع أن يُحصَلَ حقه إلا بالرشوة أن يغري هذا المرتشي بأنه سيعطيه -يعني: سيرضيه- ثم بعد حصول الحق الذي هو حقه، لا يعطيه شيئًا؟
الجواب: الظاهر أنه لا بأس، لكن أخشى أن يقيم عليه حجة، فلا بأس بذلك؛ لأن التوصل إلى الحق بما يوهم لا بأس به؛ فليمان ﷺ أوهم المرأتين اللتين تنازعتا في الولد، أو همهما أنه سيشفق بينهما

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا حُكْمُ شِرَاءِ الْأَسَدِ وَالذِّئْبِ كَمَا يَفْعَلُ فِي حَدَائِقِ الْحَيَوَانِ؟
الْجَوَابُ: لَا يَجُوزُ شِرَاؤُهُ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٠) بَابُ الْأَمْرِ بِقَتْلِ الْكِلَابِ

وَبَيَانِ نَسْخِهِ وَبَيَانِ تَخْرِيمِ اقْتِنَانِهَا إِلَّا لِصَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ أَوْ مَا شِئَ وَنَحْوِ ذَلِكَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٣- (١٥٧٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ^(١).

٤٤- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ فَأَرْسَلَ فِي أَطْطَارِ الْمَدِينَةِ أَنْ تُقْتَلَ.

٤٥- (...) وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ الْمُفَضَّلِ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ أُمِّهِ - عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، فَتَنْبِئُ فِي الْمَدِينَةِ وَأَطْرَافِهَا فَلَا تَدْعُ كَلْبًا إِلَّا قَتَلْنَاهُ، حَتَّى إِنَّا لَنَقْتُلُ كُلَّ الْمُرَّةِ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ يَتَّبِعُهَا.

٤٦- (١٥٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ، أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ أَوْ مَا شِئَ. فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَوْ كَلْبَ زَرْعٍ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنَّ لَأَبِي هُرَيْرَةَ زَرْعًا.

قوله ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّ لَأَبِي هُرَيْرَةَ زَرْعًا» لَا يَقْصِدُ بِذَلِكَ الْقَدَحَ فِي أَبِي هُرَيْرَةَ: وَأَنَّهُ زَادَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ مِنْ عِنْدِهِ؛ لَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَنْبَهَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَفِظَهَا؛ لِأَنَّهُ لَهَا زَرْعًا، وَإِذَا كَانَ لَهُ زَرْعٌ، فَإِنْ مِنْ شَأْنِ صَاحِبِ الْحَاجَةِ أَنْ يَحْفَظَ مَا يَتَعَلَّقُ بِحَاجَتِهِ، فَاتَّبَعَ لِهَذَا؛ لِثَلَاثِ تَطَنٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ اتَّهَمَ أَبَا هُرَيْرَةَ ^(٢) بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ؛ وَلَكِنَّهُ ذَكَرَ هَذَا؛ لِيُبَيِّنَ أَنَّهُ صَاحِبُ زَرْعٍ، فَاعْتَنَى بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ وَحَفِظَهَا؛ لِأَنَّ لَهَا تَعَلُّقًا بِأَمْرِهِ.

نصفين، فقالت: الصغرى هو لها، فلا بأس بذلك.

(١) أخرجه البخاري (٣٣٢٣).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٧- (١٥٧٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، حَتَّى إِنْ الْمَرْأَةُ تَقَدَّمُ مِنَ الْبَادِيَةِ بِكَلْبِهَا فَنَقْتُلُهُ، ثُمَّ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا وَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَيْهِمِ ذِي النُّقْطَتَيْنِ فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ».

هذا مما يمثل به للنسخ؛ أي: نسخ السنة بالسنة، فإنه **عَلَيْهِمُ السَّلَامُ** أمر أولًا بقتل الكلاب، ثم نهى عن ذلك، وأمر بل وحث على قتل الأسود البهيم ذي النقطين، والنقطين: هما نقطتان فوق عينيه، وليس بشرط؛ فإن الأسود البهيم الذي ليس فيه بياض مثله؛ أي: أنه يجب قتله؛ لحث النبي **ﷺ** على ذلك، وعلل بأنه شيطان.

فإن قال قائل: فهل نقول: «إنه شيطان»: أي: إنه شيطان جني تلبس في صورة كلب، أو نقول: إنه شيطان؛ أي: من شياطين الكلاب، وأشدها ضررًا كما يقال: شيطان الإنس، شيطان الجن، وما أشبه ذلك؟

الجواب: يحتمل هذا وهذا، لكن الظاهر: أنه يريد أنه شيطان؛ أي: في بني جنسه؛ أي: شيطان باعتبار أنه ذو أذى كثير واعتداء كثير.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٨- (١٥٧٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ سَمِعَ مُطَرَفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ الْمُغَفَّلِ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُهُمْ وَبَالُ الْكِلَابِ؟». ثُمَّ رَخَّصَ فِي كَلْبِ الصَّيْدِ وَكَلْبِ الْغَنَمِ.

٤٩- (...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، يَغْنِي: ابْنُ الْحَارِثِ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ كُلُّهُمْ، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى: وَرَخَّصَ فِي كَلْبِ الْغَنَمِ وَالصَّيْدِ وَالزَّرْعِ.

٥٠- (١٥٧٤) حَكَّمَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ افْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَةً أَوْ ضَارِيَ نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانًا»^(١).

٥١- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ افْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ».

٥٢- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ افْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ ضَارِيَةٍ أَوْ مَاشِيَةٍ نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ».

٥٣- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَرْمَةَ - عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ افْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كَلْبَ صَيْدٍ نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ».

٥٤- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ افْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ ضَارٍ أَوْ مَاشِيَةٍ نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ». قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ». وَكَانَ صَاحِبَ حَرْثٍ.

٥٥- (...) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا أَهْلٍ دَارٍ اتَّخَذُوا كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كَلْبَ صَائِدٍ نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ».

٥٦- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ زَرْعٍ أَوْ غَنَمٍ أَوْ صَيْدٍ نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ».

٥٧- (١٥٧٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ افْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ وَلَا مَاشِيَةٍ وَلَا أَرْضٍ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطَانِ كُلَّ يَوْمٍ». وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي الطَّاهِرِ: «وَلَا أَرْضٍ».

٥٨- (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ

اَنْتَقَصَ مِنْ اَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيْرَاطًا. قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَذَكَرَ لِابْنِ عُمَرَ قَوْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ: يَرْحَمُ اللّٰهُ اَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ صَاحِبَ زَرْعٍ.

وهذا أيضًا: لا تظن أن قوله «يَرْحَمُ اللّٰهُ اَبَا هُرَيْرَةَ» إشارة إلى أنه زاد شيئاً من عنده أو قاس مثلاً؛ لكن قوله: «يَرْحَمُ اللّٰهُ اَبَا هُرَيْرَةَ»؛ لحفظه هذه الزيادة عن النبي ﷺ؛ وذلك لأنه صاحب حرث يعتنى بما يتعلق بحرثه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللّٰهُ:

٥٩- (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: «مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيْرَاطٍ إِلَّا كَلَبَ حَرْثٍ أَوْ مَا شِئِيَ».

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

(...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَرْبٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٦٠- (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ -يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ- عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو رَزِينٍ قَالَ: سَمِعْتُ اَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا لَيْسَ بِكَلَبٍ صَيْدٍ وَلَا غَنَمٍ نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيْرَاطًا».

٦١- (١٥٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ -وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ شُوعَاءَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ- قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيْرَاطًا». قَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ؟ قَالَ: إِي وَرَبِّ هَذَا الْمَسْجِدِ^(١).

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، أَخْبَرَنِي السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ؛ أَنَّهُ وَقَدْ عَلَيْهِمْ سُفْيَانُ بْنُ أَبِي زُهَيْرٍ الشَّنْفِيُّ فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

هذه الأحاديث تدل على شيئين:

الأول: أن قتل الكلاب أمر به أولاً ثم نُسَخ، إلا كلباً واحداً وهو الأسود، فإنه يُقتل. فإن قال قائل: ولكن هل نقول: إن الحكم ثابت على كل حال؟
الجواب: لا، ولكن نقول: إذا حصل منها إيذاء بنباحها أو تنجيسها أو ما أشبه ذلك، فإنه يجوز قتلها، بناءً على ما ثبت في الحديث الصحيح: أن النبي ﷺ قال: «خَمْسُ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ»، وذكر منها: «الْكَلْبُ الْعَقُورُ»^(١).

ويقاس عليه ما أدى بغير العقر، فهذا يُقتل؛ ولهذا أخذ العلماء رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ من هذا قاعدة مهمة، وهي قولهم: يُسَنُّ قتل كل مؤذٍ، فإن كان من طبيعته الأذى قُتِلَ وإن لم يحصل منه أذية، وإن لم يكن من طبيعته الأذى قُتِلَ إذا حصل منه أذية.

فعلى هذا نقول: الكلاب إذا حصل منها أذية - بالتنجيس أو بالنباح أو بالإفراز أو ما أشبه ذلك - فإنها تُقتل، أيًا كانت، وإذا لم يحصل منها أذية، فإنها لا تقتل إلا الأسود، هذا واحد.

الأمر الثاني: اقتناء الكلاب، وقد دلت الأحاديث التي ساقها مسلم رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ على تحريم اقتناء الكلاب؛ وحجة التحريم: أنه يُنْقَضُ من أجر مقتنيها كل يوم قيراط أو قيراطان على اختلاف الروايات. إلا ما استثنى وهو ثلاثة أشياء: كلب ماشية، وكلب الزرع، وكلب الصيد، أما الماشية والزرع؛ فلما فيهما من دفع ضرر المعتدي على الزرع أو على الماشية. وأما الصيد؛ فلما فيه من المصلحة، فإنه يصطاد لصاحبه.

فهذه الثلاثة أنواع لا بأس باقتنائها ولا ضرر فيها.

فإن قال قائل: وهل يُقَاسُ على ذلك كل ما يحتاج الناس إليه في اقتناء الكلاب؟

الجواب: نعم؛ فإذا قدرنا أن شخصاً في الفلاة وحده، لا يصيد بالكلاب، وليس عنده حرث، وليس عنده ماشية، ولكنه يخشى على نفسه وأهله فيجوز له أن يقتني الكلب بلا شك؛ لأنه إذا جاز اقتناء الكلب لتحصيل المنفعة وهي الصيد، فاقتناؤه لدفع المضرة وحفظ النفس من باب أولى، وهذا قياس واضح جلي.

فعليه نقول: القاعدة: (كلما احتاج الإنسان إلى اقتناء الكلب لدفع مضرة أو جلب منفعة جاز له اقتناؤه). ولكن يجب علينا أن نعلم: أنه مع جواز اقتنائه، فهو أحبب

الحيوانات نجاسة؛ لأنه إذا ولغ في الإناء فيجب أن يُغسل سبع مرات إحداها بالتراب.

مع أنه قد يحتاج إلى الولوج ليشرب.

إذن: فقد أُبيح اقتناؤه، ومع ذلك أمر النبي ﷺ أن يغسل ما شرب فيه سبع مرات

إحداها بالتراب.

فإن قال قائل: فهل يجوز بيع ما يباح اقتناؤه؟

فالجواب: لا، وقد سبق: أنه لا يجوز بيع الكلاب.

فإن قال قائل: إذا كان الإنسان محتاجاً إليه، وهو عند شخص أبى أن يعطيه إياه

مجاناً، فهل يجوز أن يبذل له عوضاً؟

الجواب: نعم يجوز، ويكون الإثم على البائع.

فإن قال قائل: لو أن أحداً أصر على اقتناء الكلب الأسود البهيم، وكان الكلب للصيد

وصاد به، فهل ما صاده به يكون حلالاً؟

الجواب: فيه خلاف بين العلماء، والصحيح: أنه لا يحل؛ لأنه لو أحللتنا صيده لكان

ذلك سبيلاً إلى اقتنائه، واقتناؤه حرام، ويجوز لأي إنسان أن يقتله، حتى لو كان لشخص

واحد، إلا إذا خشي الفتنة فلا.

فإن قال قائل: إذا كان الإنسان مقتنياً للكلب وهو لا يعلم عقوبة اقتنائه، وبعد مدة علم

بها، فهل عليه إثم؟

الجواب: هذه عقوبة، وجميع العقوبات لا يشترط العلم بها؛ فإذا علم أنه حرام نقص

الأجر حتى وإن لم يدر ما العقوبة، وهذه قاعدة ينبغي أن نفهمها، فجهل العقوبة لا يرفع

الحكم.

فإن قال قائل: هل القيراط هنا يُحمل على ما جاء في الحديث: «مَنْ شَهِدَ جَنَازَةً حَتَّى

يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قَيْرَاطٌ...» الحديث؟

الجواب: نعم، القيراط هنا يحمل على ما جاء مفسراً في قول النبي ﷺ: «مَنْ شَهِدَ

جَنَازَةً حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قَيْرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قَيْرَاطَانِ»، قيل: وما

القيراطان؟ قال: «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ أَصْفَرُهُمَا مِثْلُ أَحَدٍ»^(١).

(١) أخرجه البخاري (١٣٢٥)، ومسلم (٩٤٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فإن قال قائل: إذا اقتنى الإنسان كلبًا لحاجة، وحصل منه أذية لجيرانه، فماذا نقول في هذا؟
الجواب: إذا علمنا أنه يتجول ويفسد، فالواجب على صاحبه: أن يربطه، ويضعه في
حوش، وأما الكلب العقور فيضمنه صاحبه إذا أطلقه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١١) بَابُ حَلِّ أَجْرَةِ الْحِجَامَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٢ - (١٥٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَرْزَةَ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا
إِسْمَاعِيلُ - يَعْنُونَ: ابْنَ جَعْفَرٍ -، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ كَسْبِ الْحِجَامِ، فَقَالَ:
اِخْتَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ أَهْلَهُ، فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ
خَرَاجِهِ، وَقَالَ: «إِنْ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةَ، أَوْ هُوَ مِنْ أَمْتَلِ دَوَائِكُمْ»^(١).
❖ قَالَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اِخْتَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعَيْنِ مِنْ
طَعَامٍ».

كونه عَلَيْهِ السَّلَامُ ﷺ يعطيه يدل على: أن كسبه ليس بحرام؛ إذ إن النبي ﷺ لا يمكن أن
يُعَيَّنَ على حرام. فيكون معنى قوله ﷺ سابقاً: أن كسبه «خَيْثٌ». يعني: من الدناءة
والرداءة، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْنِصُوا
فِيهِ﴾ [التقوى: ٢٦٧].

❖ وقوله: «وَكَلَّمَ أَهْلَهُ فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ» الخراج: هو أن يضرب ويفرض
السيد على رقيقه شيئاً معلوماً يأتي به إليه، وما زاد فلا؛ مثل: أن يقول للعبد: اذهب اليوم
واشتغل رائتي بدرهم، وما زاد من كسبك فهو لك؛ فهذا يُسَمَّى خَرَاجاً، ويسمى
مخارجة، وقد ذكروا: أنه كان للزبير رقيق ألف من الرقيق، وأنه خارجهم، كل رقيق
بدرهم، فصار يكسب كل يوم ألفاً.

فإذا قال قائل: كيف تجيزون المخارجة، وأنتم تمنعون المشاركة، وهي: أن تقول
للسَّيِّدِ اتَّعِني بكذا وكذا والباقي لك؟

قلنا: أجزنا المخرجة؛ لأن العبد وما ملك لسيده، حتى ما زاد عما قرره السيد فله أن يأخذه؛ لأنه ملكه، لكن فائدة المخرجة بالنسبة للعبد: أنه إذا كسب ما خارجه سيده عليه، فإن له أن يسترده ولا يحنت، وهذه فائدة من فوائده.

وأما إذا قيل: ما زاد على المخرجة فهو ملك للعبد، فهذا ليس كذلك؛ لأن العبد وما ملك لسيده.

وقوله: «إِنَّ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ أَوْ هُوَ مِنْ أَمْثَلِ دَوَائِكُمْ» أي: من أحسنه، ولكن الحجامة ليست لكل إنسان، فالحجامة إذا كان سببها ظهور الدم وغزارته صارت تخفف، فتكون من أفضل الدواء، لاسيما إذا اعتادها الإنسان، فإذا اعتادها فإنه لا بد أن يفعلها؛ فإن لم يفعلها تأثر، وكثر عنده الإغماء والثقل.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ -يَعْنِي: الْفَزَارِيُّ-، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ، عَنْ كَسْبِ الْحِجَامِ، فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ، وَلَا تُعَذِّبُوا صَبِيَانَكُمْ بِالْغَمَزِ».

وقوله: «الْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ». هذا زيادة على الحديث السابق، وهو نوع من الطين يُتَبَخَّرُ به.

وقوله: «وَلَا تُعَذِّبُوا صَبِيَانَكُمْ بِالْغَمَزِ». يعني بذلك: ما يحصل عند الصبيان الصغار، حيث يحصل شيء يتلى من اللهاة، فمن النساء من تأخذ هذا المتدلي وتغمزه حتى ينكسر، وهذا يتأثر به الصبي، ومن النساء من تعمل أعمالاً معينة حتى يزول، وذلك لمدة سبعة أيام، أو عشرة أيام حسب الحاجة؛ فنهى الرسول ﷺ عن الغمز؛ لأن فيه تعذيباً للصبي وإيلاًماً له.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا لَنَا حِجَامًا فَحَجَّمَهُ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ مُدٍّ أَوْ مُدَيْنٍ، وَكَلَّمَ فِيهِ فَخَفَّفَ عَنْ ضَرْبِيَّتِهِ.

❦ قوله: «بِصَاعٍ أَوْ مَدُّ أَوْ مَدَيْنٍ». الصاع عبارة عن أربعة أمداد؛ يعني: أن الراوي شك: هل قال أنس: مد أو مدين أو قال: صاع؟!

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥- (١٢٠٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْمُخْزُومِيُّ كِلَاهُمَا، عَنْ وَهَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَجَمَ، وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ وَاسْتَعَطَ.

❦ قوله: «وَاسْتَعَطَ». يعني: بذلك السَّعُوطُ، والظاهر: أنه «اسْتَعَطَ»؛ لما سبق ذكره، والسَّعُوطُ: هو ما يُجْعَلُ فِي الْأَنْفِ، وَالْوَتُورُ هو ما يُجْعَلُ فِي الْفَمِ.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ- قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ لَيْلَى بِيَاضَةَ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ أَجْرَهُ، وَكَلَّمَ سَيِّدَهُ، فَخَفَّفَ عَنْهُ مِنْ ضَرَبَتَيْهِ، وَلَوْ كَانَ سُخْتًا لَمْ يُعْطِهِ النَّبِيُّ ﷺ.

❦ قوله: «فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ أَجْرَهُ....» في هذا: مكافئة العامل بما يناسب حاله؛ لأن النبي ﷺ أعطى هذا أجره، وثانيًا زيادة على الأجر: أنه طلب من سيده أن يخفف من ضربيته، فمكافأة المحسن إليك أيًا كان مما جاء به الشرع، فقد قال النبي ﷺ: «مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ» (١). واستدلال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في غاية ما يكون من الدقة؛ فقد استدلل على أنه حلال بأن النبي ﷺ أعطاه أجرًا، ولو كان سُخْتًا ما أعطاه أجرًا.

وفي هذا الحديث: إطلاق السُّحْتِ على كل كسب حرام؛ لأنه يسحَّتْ المال؛ ولأنه مسحوت البركة، فلا بركة في الكسب الحرام، بل هو يسحَّتْ المال الحلال.

فإن قال قائل: أحيانًا الإنسان يترك الحجامة، ويقول: أخشى إن احتجمت أن أعتاد

(١) أخرجه أبو داود (١٦٧٢)، والنسائي (٢٥٦٦)، وأحمد (٦٨/٢)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢١٦)، وابن حبان (٣٤٠٠)، والحاكم (٤١٢/١)، والبيهقي (٤/١٩٩)، وغيرهم من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

عليها، ثم أذهب إلى بلاد ليس فيها حجامه، فهل هذا السبب سائغاً لترك هذه السنة؟
الجواب: لا بأس، إذا كان هناك علاج آخر يحصل به المقصود فلا بأس؛ ولهذا قال
العلماء: إن الحجامه تصلح في البلاد الحارة، ولا تصلح في البلاد الباردة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٢) بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الْخَمْرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧- (١٥٧٨) حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى أَبُو
هَمَامٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ يَخْطُبُ بِالْمَدِينَةِ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ، وَلَعَلَّ اللَّهَ سَيُنْزِلُ فِيهَا
أَمْراً، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلْيَبِيعْهُ وَلْيَسْتَفِغْ بِهِ». قَالَ: فَمَا لَبِثْنَا إِلَّا بِسِيرًا حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ
اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ، فَمَنْ أَذْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرِبْ وَلَا يَبِيعْ». قَالَ:
فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ فَسَفَكُوهَا.

هذه من دلالة تحريم بيع الخمر، والخمر هو كل ما أسكر من طعام أو شراب؛ لأنه
مأخوذ من الخمرة أو الخمار وهو التغطية، وهذا الإسكار هو تغطية العقل، لكن لا بد من
قيد وهو: أن يكون على وجه اللذة والطرب، فأما إذا غطى العقل على وجه التخدير فليس
بخمر، فالبنج - مثلاً - ليس بخمر؛ لأنه لا يخدر على وجه اللذة والطرب.

والخمر نزلت فيه أربع آيات: فصار له أربع حالات: الإباحة، والتعريض، والمنع في
وقت دون آخر، والمنع المطلق:

الإباحة: في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا
حَسَنًا﴾ [النَّحْلُ: ٦٧].

التعريض: في قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ
وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [النَّحْلُ: ٢١٩].

والمنع في بعض الأوقات: جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ
وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النِّسَاءُ: ٤٣]. فمنع من شرب الخمر عند الصلاة.

والرابع - وهو المنع المطلق - : قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوا﴾ [التوبة: ٩٠].

وفي هذا الحديث فوائد:

منها: وصف الله تعالى بالتعريض؛ أي: أنه يعرض؛ وذلك لأن أفعال الله ﷻ لا تنتهي لها، فكل شيء يفعل الله تعالى فاجعل منه صفة، لكن ليست صفة ذاتية، بل هي صفة فعلية، إلا إذا كان هذا ينافي كماله المقدس فلا يجوز. وأما إذا كان لا نقص فيه، فأى شيء يصدر من الله ﷻ فجائز أن تصفه به.

ومنها: أن الخمر محرم بنص القرآن؛ كما في قوله: ﴿فَاجْتَنِبُوا﴾؛ لأن الأمر بالاجتناب أبلغ من الأمر بالنهي عن الشرب؛ لأن الاجتناب؛ يعني: كونه في جانب وهو في جانب، وهذا غاية التحريم والبعد.

ومنها: أن التحليل أو التحريم من الله ﷻ، وهو كذلك، لكن النبي ﷺ يستقل بالتحليل والتحريم إذا أقره الله عليه؛ ولهذا قال ﷺ: «لَوْلَا أَن أَسْقَى عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُم بِالسُّوَاكِ»^(١) فهذا يدل على: أن له أن يأمر على سبيل الإيجاب، ويكون هذا بإقرار الله ﷻ.

ومنها: أن ما فعل قبل نزول الحكم لا حكم له؛ لقوله ﷺ: «فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ»، فعلم من ذلك أن من شربها قبل ذلك، فلا شيء في شربه.

ومنها: أن ما حرم على الإنسان لذاته حرم على غيره؛ ولهذا قال: «فَلَا يَشْرَبْ وَلَا يَبِيعْ»؛ لأنه لو باعها لشربها الذي يشتريها، فيكون قد أعان على الإثم.

ومنها: أنه لا يجوز بيع الخمر على الذمي ونحوه، ممن يرى حلها؛ لعموم قوله: «ولا يبيع».

ومنها: أن الخمر طاهرة طهارة حسية؛ وجه ذلك: أمران:

الأمر الأول: أن الصحابة سفكوها في الطرقات، ولا يجوز للإنسان أن يسفك في الطرقات ما كان نجسًا؛ ولهذا قال الرسول ﷺ: «اتَّقُوا اللَّاعِنِينَ»؛ قالوا: وما اللاعنان؟ قال: «الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ»^(٢). وفي رواية أبي داود: «اتَّقُوا الْمَلَأَيْنِ الثَّلَاثَةِ: الْبَرَّازُ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةُ الطَّرِيقِ، وَالظِّلُّ»^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٨٨٧)، ومسلم (٢٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٩)، وأبو داود (٢٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٦)، وابن ماجه (٣٢٨)، والحاكم (١٦٧/١)، والبيهقي (٩٧/١)، وغيرهم من

الأمر الثاني: أنهم لم ينهوا عن ذلك ولم يُؤَيِّخُوا عليه: فهذا يدل على أنها ليست بنجسة.
 فإن قال قائل: بعض العطور يدخل فيها الكحول، فهل في هذا شيء؟
 الجواب: الشيء اليسير لا يضر، والكحول - كما قلت لكم - ليس نجسًا، وهي لم
 يعتد الناس أن يشربوها تلذذًا أو للسكر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٨ - (١٥٧٩) حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ
 الرَّحْمَنِ بْنِ وَغْلَةَ - رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ -؛ أَنَّهُ جَاءَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ -
 وَاللَّفْظُ لَهُ- أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 بْنِ وَغْلَةَ السَّيْلِيِّ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ؛ أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ: هَلَا يُعَصَّرُ مِنَ الْعِنَبِ، فَقَالَ ابْنُ
 عَبَّاسٍ: إِنَّ رَجُلًا أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَاوِيَةً خَمْرٍ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ
 حَرَّمَهَا؟» قَالَ: لَا. فَسَارَ إِنْسَانًا. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِمَ سَارَ رَتُّهُ؟» فَقَالَ: أَمْرَتُهُ بِبَيْعِهَا.
 فَقَالَ: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا». قَالَ: فَفُتِحَ الْمَزَادَةُ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهَا.

(...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ،
 عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَغْلَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شرح صحيح مسلم» (٦/١١):

قوله: «فتفتح المزاد» هكذا وقع في أكثر النسخ «المزاد» بحذف الهاء في آخرها، وفي
 بعضها: «المزادة» بالهاء، وقال في أول الحديث: أهدى راوية، وهي هي، قال أبو عبيد:
 هما بمعنى، وقال ابن السكيت: إنما يقال لها: مزادة، وأما الراوية: فاسم للبعير خاصة،
 والمختار قول أبي عبيد، وهذا الحديث يدل لأبي عبيد، فإنه سماها راوية ومزادة، قالوا:
 سميت راوية؛ لأنها تروي صاحبها ومن معه، والمزادة؛ لأنه يتزود فيها الماء في السفر
 وغيره، وقيل: لأنه يزداد فيها جلد ليتسع. اهـ

❦ قوله: «راوية خمر» الراوية الظاهر: أنها القرية الكبيرة، وقيل: إنها قرية مؤلفة من

جلدين، وهذا الرجل جاء بها إلى الرسول ﷺ إكرامًا له؛ لأنه لم يكن يعلم بالتحريم، ولكن النبي ﷺ استفهم منه، وقال: «هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا؟» قال: لا. يعني: وإذا كان الله قد حرّمها فلا يجوز إهداؤها ولا قبولها ولا شربها.

فسارّه رجل، قال له: بعها، فنهاه الرسول ﷺ، قال: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا»؛ فيستفاد من هذا: أن كل ما حرّم لذاته حرّم بيعه، وقد جاء نحو هذه القاعدة في حديث: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ»^(١).

وفي هذا الحديث من الفوائد: تحريم قبول الهدية إذا كانت محرمة، حتى لو انكسر قلب صاحبه، ولا يمكن أن يجامل الإنسان غيره بشيء محرّم. وفيه: مكانة الرسول ﷺ في قلوب الصحابة رضي الله عنهم.

وفيه: جواز المساواة بين الجماعة، والمنهي عنه: أن يتسارّ اثنان وعندهما ثالث؛ لأن الرسول ﷺ نهى عن ذلك، وقال: «لَا يَتَنَاجَى ائْتَانِ دُونَ الثَّالِثِ مِنْ أَجْلِ أَنْ ذَلِكَ يُحْزِنُهُ»^(٢).

وفيه: دليل على أن الخمر طاهر طهارة حسية؛ لأن الرجل أراقها حتى ذهب ما فيها في مجلس النبي ﷺ، ووجه آخر: أن الرسول ﷺ لم يأمره بغسل الراوية، ولو كان الخمر نجسًا لأمره بغسلها؛ كما أمر بغسل القدور التي طُبِخَ فيها لحم الحُمُرِ^(٣).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩- (١٥٨٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتِ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاقْتَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ نَهَى عَنِ التَّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ^(٤).

❖ قولها: «الآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ» تشير إلى: آيات الربا؛ فإن الله تعالى قال فيها: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا» [البقرة: ٢٧٥]. فلما كان بعض الناس قد يفهم من عموم قوله: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ» جواز التجارة في الخمر؛ نهى النبي ﷺ عن التجارة في الخمر، مع أنه

(١) أخرجه أبو داود (٣٤٨٨).

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٩٠)، ومسلم (٢١٨٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٢٩٩١)، ومسلم (١٩٤٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٢٠٨٤).

ليس فيها ربا، لكن فيها التحريم.

وفي هذا الحديث من الفوائد: أن رسول الله ﷺ لا يتأخر في إبلاغ ما أنزل إليه، وأنه من حين أن نزلت الآيات خرج وقراءهن على الناس.

وفيه: أنه ينبغي للعالم أن ينشر العلم، وإن لم يُطلب منه ذلك متى احتاج الناس إليه.

وفيه: إخراج ما ثبت خروجه من العموم؛ لئلا يستدل أحد بالعموم على غير المراد.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٠- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَتِ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرِّبَا قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ فَحَرَّمَ التُّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ.

فإن قال قائل: يوجد الآن في الأسواق بعض الأشربة فيها نسبة من الكحول، فهل تحرّم؟
الجواب: هذا لا يضر، وهذه الأشربة التي بها نسبة من الكحول، وهي ليست مسكرة لا يوجد فيها إشكال؛ لأنه لا يحرّم كل شيء فيه نسبة من الخمر، فما دام ذهب وصفه وتأثيره، فإن ما خالطه فهو حلال.

وهذا معناه: أن الشراب إذا كان كثيره أو قليله مُسْكِرٍ، وحصل منه الإسكار فهو حرام، وليس المعنى: أن ما أسكر كثيره ووجد فيه قليل من الخمر فهو حرام، بل المعنى: أن الخمر قد لا يكون قوي التأثير، فإذا شرب منه الإنسان قليلاً لم يسكر، وإذا شرب كثيراً سكر. فنقول: هذا القليل الذي لا يُسْكِر حرام؛ لئلا يتذرّع الإنسان بهذا القليل إلى الكثير فيحصل السكر.

فإن قال قائل: سبق لنا بأن ما حرّم لكسبه، فإنه حرام على كاسبه فقط، فهل هذه القاعدة على من كان كل ماله من الكسب الحرام، بمعنى أنه لو أن الإنسان دُعِيَ إلى مائدة إنسان كل ماله من الربا بما يغلب على ظنه، فهل هذا منطبق عليه؟

الجواب: نعم، وهذا حلال.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٢) بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَزِيرِ وَالْأَصْنَامِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧١- (١٥٨١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عام الفتح وهو بمكة: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَزِيرِ وَالْأَصْنَامِ». فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ؛ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: «لَا هُوَ حَرَامٌ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا أَجْمَلُوهَا ثُمَّ بَاعُوهَا فَاكْلُوهَا نَمْنَةً»^(١).

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عام الفتح ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ -يَعْنِي: أَبَا عَاصِمٍ-، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عَطَاءٌ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عام الفتح يَمِثِلُ حَدِيثَ اللَّيْثِ.

هذا الحديث دل على ما ترجم عليه المترجم، وهو: تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام.

أما الخمر فقد سبق تعريفه، وهو: كل ما أسكر من طعام أو شراب على وجه اللذة والطرب فهو خمر، من أي مادة كان.

وأما الميتة فالمراد بها: الميتة المحرمة، وأما الميتة الحلال كالجراد والحوت فيبيعها جائز، وأما الخنزير فواضح، وهو ذلك الحيوان الخبيث.

وأما الأصنام، فهي جمع صنم، وهو كل ما يُعْبَدُ من دون الله.

ثم ذكر هذا الحديث العظيم: أن الرسول ﷺ قال عام الفتح -يعني: فتح مكة-، لما خلصها من الشرك وأهله قال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ»، وكان

المتوقع أن يكون الضمير مثني؛ أي: «إن الله ورسوله حرما بيع الخمر»، لكن مثل هذا التركيب قد يأتي، مثل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢]. ولم يقل: أن يُرْضَوْهُمَا، فمثل هذا للجملة الأولى يُقدَّرُ الخبر، فيكون التقدير في هذا الحديث: «إن الله حرم ورسوله حَرَّمَ بيع الخمر»، فيكون خبر إن للجملة الأولى محذوفًا، والتقدير: إن الله حرم ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام: الخمر يفسد العقل، والميتة والخنزير يفسدا البدن، وإن شئت فقل: الميتة تفسد البدن، والخنزير يذهب الغيرة، والأصنام تفسد الدين، وهذه الأمور الأربعة حَرَّمَ الله ورسوله بيعها، فَيُؤْخَذُ من ذلك: تحريم بيع كل محرم. وقد سبقت القاعدة التي قال فيها الرسول ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ نَمَتَهُ»^(١).

قوله: «فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا الشُّفْنُ وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيُسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ». يعني: أخبرنا يا رسول الله عن هذا الذي يُنتَفَعُ به من الميتة، أيجوز بيعه؟

فالأول: «يُطْلَى بِهَا الشُّفْنُ» التي تَمُخَّرُ عِبابَ الْمَاءِ من أجل أن لا تشرب الماء؛ لأنه من المعروف: أن الماء ينزل عن الدهن.

والثاني: «وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ»؛ لأنه إذا دُهِنَ الْجِلْدُ صار لينًا سهلًا، وصار أبعد من أن يتغير بسرعة.

والثالث: «وَيُسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ» فهم يتخذونها مصابيح؛ لأن هذا الودك توضع فيه الفتيلة، ثم توقد من أعلاها، ومادام الودك باقية فإنها تضيء.

فقال ﷺ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ». كلمة: «لَا» اختلف العلماء رَجَمَهُ اللَّهُ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تَسَلَّطَ، أهي على البيع أو على هذا الانتفاع؟ في ذلك قولان للعلماء:

فمنهم من قال: إن النفي مسلَّط على البيع؛ لأن الكلام فيه.

وقيل: إنه عائد على هذا الانتفاع.

والصواب: الأول؛ لوجهين:

(١) سبق تخريجه قريبًا.

الوجه الأول: أنه قال: «لا، هو حرام»، ولم يقل: هي حرام؛ لأن هذه منافع أربع، فلو كان يعود على ذلك لقال: هي؛ أي: هذه الأشياء حرام، فإذا قال: «هو». يعني: البيع.

الوجه الثاني: أن الكلام في البيع، لكن الصحابة أوردوا هذا السؤال يريدون أن يقولوا: يا رسول الله، إذا كان يُتَّفَعُ بهذا انتفاعاً، أفلا يجوز بيعها؟ فقال: «لا، هو حرام».

ثم تعرض ﷺ لشيء يفعله اليهود أصحاب الحيل والمكر والخداع، فقال عند ذلك: «قَاتِلُ اللَّهِ الْيَهُودَ»: «قاتلهم». بمعنى: أهلكهم؛ لأن المقاتلة تكون من جانبيين، فهي مفاعلة، ومعلوم: أن من قاتله الله فهو هالك، وهذا أحسن من أن تفسر قاتل بـ«لعن»، بل نقول: أهلك.

وقوله: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا أَجْمَلُوهُ - وفي لفظ: جملوه^(١) - ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ». انظر: كيف دعا عليهم الرسول ﷺ في هذه الحيلة، فإنه حُرِّمَتْ عليهم الشحوم، فماذا صنعوا؟! «أَجْمَلُوهُ». أي: أذابوه، ثم باعوه وأكلوا ثمنه، فهم لم يأكلوا الشحوم حقيقة؛ لكن

تحيلوا على الانتفاع بها من وجه آخر، وهو أنهم أذابوها ثم باعوها وأكلوا ثمنها.

وهذه حيلة أبعد بكثير مما يفعله بعض الناس اليوم في التحيل على الربا؛ حيث يتفق مع شخص على أن يشتري له أرضاً أو بيتاً أو سيارة أو أي شيء آخر، ثم يبيعها عليه بأكثر من ثمنها مؤجلاً، فيأتي إليه ويقول: أنا أريد سيارة، فيقول: اذهب إلى المعرض، واختر السيارة التي تريد واتني، وأنا أشتريها من المعرض بثمانٍ نقد، وأبيعها عليك بأكثر منه لكن مؤجلاً، فهذه حيلة سهلة، ولا يمكن أن ينقلب الربا الذي شدد الله فيه ورسوله ﷺ بمثل هذه الحيلة الباردة، وكل إنسان يعرف أن هذه حيلة، فبدلاً من أن يقول: أنا أسلفك قيمتها على أن توفيئنيها بعد سنة بأكثر، قال: اذهب واشتر، والله ﷻ يعلم أن الذي اشتري السيارة لا يريد لها؛ بل يريد الزيادة بلا شك، لكنه أدخل السيارة خداعاً لله وللمؤمنين، ولكن هذا لا ينفع.

وإذا نظرت إلى هذه الحيلة وإلى العينة التي حرمها الرسول ﷺ وجدت أن العينة أقل من هذه الحيلة، فـ«العينة»: أن يبيع الإنسان الشيء بثمانٍ مؤجل، وَلْتَقُلْ: باعه

(١) أخرجه البخاري (٢٢٣٦).

بألف ريال إلى سنة، ثم يشتريه بثمانمائة نقداً، فهذه أبعد عن التحيل مما ذكرناه، والعجب: أن هؤلاء يُلبَّسُونَ، ويقولون: هذا من باب بيع المرابحة. ولكن - سبحانه الله - بيع المرابحة أن تكون السلعة عند صاحبها، ولم يشتراها من أجل هذا الذي جاء يستدين. فيقول: هذه رأس مالها ألف ريال، وأنا أبيعها عليك بربح عشرة في المائة، فتكون بألف ومائة، فهنا فرق بين هذا وهذا، ولكنهم يلبَّسون.

ولهذا أرى: أن الإثم بهذه الحيلة أشدُّ من فعل الربا الصريح؛ يعني مثلاً: البنوك تعطي رباً صريحاً واضحاً، وهذه المعاملة يدعون أنها من باب المرابحة وأنها حلال، فأقول: إنها أشدُّ إثمًا من البنوك؛ لأن البنوك بها رباً صريح، ويعرف من تعامله به أنه قد عصى الله ﷻ، وربما في يوم من الأيام توبخه نفسه، ويرجع إلى الله ويتوب، لكن هؤلاء يفعلون ذلك على أنه حلال، وصدق الرسول ﷺ بقوله: «لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»^(١) فقد ارتكبنا سنن من كان قبلنا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٢- (١٥٨٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَلَغَ عُمَرُ أَنْ سَمُرَةَ بَاعَ خَرًّا، فَقَالَ: قَاتِلِ اللَّهَ سَمُرَةَ، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حَرَّمْتُ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا؟»^(٢).

(...) حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ - يَعْنِي: ابْنَ الْقَاسِمِ -، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلُهُ.

هذا الحديث فيه إشكال: وهو أن عمر رضي الله عنه دعا على شخص مُعَيَّن، وهو سمرة، فقال: قاتله الله! فهل يجوز مثل هذا؟ يعني: إذا ورد الحديث على شيء عام، هل يجوز أن نوزعه على الأفراد؟

نقول: ظاهر صنيع عمر رضي الله عنه: أنه جائز.

(١) أخرجه البخاري (٧٣٢٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٢٣).

فإن قال قائل: وبناءً على ذلك، فهل يجوز: إذا رأينا رجلاً يعمل بالربا الصريح: أن نقول: لعن الله فلاناً، أما عِلِمَ أن النبي ﷺ لعن أكل الربا وموكله؟!

الجواب: على حسب ما قال العلماء: في هذا نظر، وعلى حسب ما ذكره عمر يكون جائزاً. لكن لقائل أن يقول: إن مثل هذه الكلمة تردُّ على اللسان بلا قصد، كما يقولون: تكلتك أمك، وتربت يداك وما أشبه ذلك، فهي كلمة تحذير لا يراد معناها. فنقول: هذا هو اللائق بعمر بن الخطاب رضي الله عنه: أنها كلمة تحذير لا يريد معناها؛ ولهذا يقال أحياناً لمن فعل شيئاً لا يفعله إلا الحاذق أو الجيد، فيقال: قاتله الله ما أحذقه! وهي معروفة حتى في عرفنا الآن، فيقولون مثل هذا الكلام وهم لا يريدون حقيقته، إنما هو مما جرى على ألسنتهم بغير قصد.

قال القرطبي رحمته الله في «المفهم» عن كيفية بيع سُمرة رضي الله عنه الخمر:

اختلف في كيفية بيع سُمرة رضي الله عنه الخمر على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه أخذها من أهل الكتاب عن قيمة الجزية، فباعها منهم ظناً منه أن ذلك جائز. والثاني: أن يكون باع العصير لمن يتخذه خمرًا، والعصير يسمى خمرًا؛ كما قد سُمي العنب به في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرِنِيْ أَصْغَرُ خَمْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]. وسمي بذلك؛ لأنه يتول إلى الخمر. والثالث: أن يكون خلل الخمر وباعها خلاً، ولعل عمر كان يعتقد أن ذلك لا يحلها، كما ذهب إليه جماعة من أهل العلم على ما يأتي. قلت: وفي هذين الوجهين بُعِدَ، والأشبه الأول. اهـ ووجه الإشكال أيضاً: أن عمر رضي الله عنه استدل بقوله: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ خَرَّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ» لأن العلاقة بين استدلال عمر وبين فعل سُمرة غير واضحة، ولم يذكر شيء في توضيحها.



ثم قال الإمام مُسْلِمٌ رحمته الله:

٧٣- (١٥٨٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ، فَبَاعُوهَا وَآكَلُوهَا أَثْمَانَهَا»^(١).

٧٤- (...) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ، حُرِّمَ عَلَيْهِمُ الشَّخْمُ، فَبَاعُوهُ وَآكَلُوهُ ثَمَنُهُ».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٤) بَابُ الرِّبَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥- (١٥٨٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بِغَضِهَا عَلَى غَضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بِغَضِهَا عَلَى غَضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ»^(١).

قوله: «بَابُ الرِّبَا». الرِّبَا في اللغة: هو الزيادة؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ [مُحَمَّدٌ: ٣٩]. أي: زادت، ومنه الرِّبْوَةُ؛ أي: المكان المرتفع. أما في الشرع: فهو زيادة في أشياء أو نساء؛ يعني: التأجيل أو التأخير، فصاع من البرِّ بصاع من البرِّ، وإذا زاد أحدهما على الآخر فهو ربا زيادة، وصاع من البرِّ بصاع من الشعير مؤجلاً، فهو ربا نسيئة.

وليس الربا في كل شيء، بل يكون الربا في أصناف معينة مما يحتاجه الناس، من الأطعمة والنقود، وهذا هو الأصل، أما الأشياء التي ليست من ضروريات الحياة، فإنه ليس بها ربا - كما سيتبين إن شاء الله -.

ثم ذكر الرسول ﷺ: الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، وهي الورق، وأنه لا يجوز أن يزداد بعضها على بعض، فلا تبع الذهب بالذهب إلا مِثْلًا بِمِثْلٍ، ولا الفضة بالفضة إلا مِثْلًا بِمِثْلٍ.

وذكر أيضاً: أنه لا يجوز أن يبيع منها غائباً بناجز، وهذا ربا النسيئة، سواء بعث ذهباً بذهب أو ذهباً بفضة؛ فإنه لا يجوز أن يُباع منها غائب بناجز.

(١) أخرجه البخاري (٢١٧٧).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٦- (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ: إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَأْتُرُ هَذَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ، فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ وَنَافِعٌ مَعَهُ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ رُمْحٍ: قَالَ نَافِعٌ: فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنَا مَعَهُ وَاللَّيْثِيُّ حَتَّى دَخَلَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا، أَخْبَرَنِي أَنَّكَ تُخْبِرُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَرِقِ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَعَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ. فَأَشَارَ أَبُو سَعِيدٍ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى عَيْنَيْهِ وَأُذُنَيْهِ فَقَالَ: أَبْصَرْتُ عَيْنَايَ، وَسَمِعْتُ أُذُنَايَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا شَيْئًا غَائِبًا مِنْهُ بِنَاجِزٍ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ».

(...) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ -يَعْنِي: ابْنَ حَازِمٍ- ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنٍ كُلُّهُمْ، عَنْ نَافِعٍ. يَنْخُوحُ حَدِيثُ اللَّيْثِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَوْلُهُ: «إِلَّا يَدًا بِيَدٍ»: هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ؛ يَعْنِي: لَكِنْ يَدًا بِيَدٍ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٧- (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبٌ -يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ-، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ».

٧٨- (١٥٨٥) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ، وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ مَالِكَ بْنَ أَبِي عَامِرٍ يُحَدِّثُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الدِّينَارَ بِالدِّينَارَيْنِ، وَلَا الدِّرْهَمَ بِالدِّرْهَمَيْنِ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا تَمَاثَلَتِ الشَّيْثَانُ عِنْدَ الْبَيْعِ وَزْنًا بِوَزْنٍ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، فَمَا الْفَائِدَةُ مِنْ بَيْعِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ؟

الجواب: رُبَّمَا يَكُونُ هَذَا الدِّينَارُ مِثْلًا مُصْنُوعًا فِي الْمَغْرِبِ وَهَذَا فِي الْمَشْرِقِ، وَيُرِيدُ

أن يسافر إلى المغرب، فيحتاج إلى أن يشتري الدينار المغربي بالدينار المشرقي، هذا بالنسبة للتقد.

أما بالنسبة للحلي، فتختلف أنظار الناس، فقد يكون هذا معه أسورة، والآخر معه خواتم أو ما أشبه ذلك، فيريد أن يبادل.

فإن قال قائل: بعض تجار الذهب إذا ذهب لتبيع له شيئاً من الذهب قال: اشتريه بشرط أن تشتري مني ذهباً، فهل يصح ذلك؟

الجواب: لا يصح، فقد يكون أكثر أو أقل فتكون حيلة، أما إذا قال: تشتري مني شيئاً آخر غير الذهب؛ فهذا - على القول الراجح - لا بأس به.

فإن قال قائل: هل يُراعى في البيع الكيل أو النوعية؟

الجواب: الطيب والرديء سواء؛ لكن لا بد أن يكون وزناً بوزن، كالبرء عند بيعه فلا بد أن يكون كيلاً بكيل حتى ولو كان منه جيد ورديء.



ثُمَّ قَالَ الْإِسَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٥) بَابُ الصَّرْفِ وَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ نَقْدًا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٩ - (١٥٨٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ؛ أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ أَقُولُ: مَنْ يَصْطَرِفُ الدَّرَاهِمَ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَرْنَا ذَهَبَكَ، ثُمَّ أَتَيْنَا إِذَا جَاءَ خَادِمُنَا نُعْطِيكَ وَرِقًا. فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: كَلَّا وَاللَّهِ، لَتُعْطِيَنَّهُ وَرِقَهُ أَوْ لَتُرَدَّنَ إِلَيْهِ ذَهَبُهُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوَرِقُ بِالذَّهَبِ رِبَاً إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبَاً إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبَاً إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبَاً إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ»^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ

بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

في هذا الحديث فوائد:

منها: أن يبيع الذهب بالورق - والورق هو: الفضة - لا بد فيه من التقابض.
ومنها: إنكار المنكر؛ لأن عمر رضي الله عنه لما طلب طلحة من مالك بن أوس أن يأتي إذا جاء الخادم ليسلم له ورقه، قال: كلا.

ومنها: أنه إذا بيع البر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر، فلا بد من التقابض وشيء آخر، وهو التماثل؛ لأن القاعدة في الربا سهلة جداً، وهي: إذا كان الربويان من جنس واحد اشترط في ذلك شرطان: التساوي والتقابض في المجلس، وإذا كانا من جنس مختلف اشترط شرطاً واحداً وهو التقابض في المجلس^(١).

ومن المعلوم: أنه ظهرت أشياء يتعامل بها الناس غير الذهب والفضة؛ مثل: النحاس الذي يُسمى القِرْش، أو القطعة التفليسية وما أشبه ذلك، ثم ظهرت النقود؛ فماذا نعمل؟! هل نُلْحِق هذا بالأوراق - يعني: بالذهب والفضة - أو نقول: إنه ليس له حكم الذهب والفضة؟ اختلف فيه الناس على نحو ستة أقوال في هذه المسألة:

فمنهم من قال: إنه لا يُلْحَق، وإنه من عروض التجارة؛ وعلى هذا القول تسقط الزكاة عن الأوراق النقدية، وعن الفلوس المعدنية والنحاسية وما أشبه ذلك، إلا إذا أراد بها التجارة، وهذا القول: لاشك أنه ضعيف جداً؛ لأن الناس لا يتعاملون بها معاملتهم لعروض التجارة، بل يتعاملون بها على أنها قيم الأشياء وأثمان الأشياء.

بقي أن يُقال: وهل تُلْحَق بالذهب والفضة بحيث لا يزيد بعضها على بعض؟ فيه أقوال: وأرجح الأقوال عندي: هو أنها يجري فيها ربا النسيئة دون ربا الفضل،

(١) قال الشيخ العلامة ابن باز رحمته الله: لا يجوز بيع الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل سواء بسواء وزناً بوزن يداً بيد، بنص النبي ﷺ، كما ورد ذلك في الأحاديث الصحيحة، ولو اختلف نوع الذهب بالجدة والقدم أو غير ذلك من أنواع الاختلاف وهكذا الفضة بالفضة.

والطريقة الجائزة أن يبيع الراغب في شراء ذهب بذهب ما لديه من الذهب بفضة أو غيرها من العملة الورقية ويقبض الثمن، ثم يشتري حاجته من الذهب بسعره من الفضة أو العملة الورقية يداً بيد؛ لأن العملة الورقية بمنزلة الذهب والفضة في جريان الربا في بيع بعضها ببعض وفي بيع الذهب والفضة بها.

أما إن باع الذهب أو الفضة بغير النقود كالسيارات والأمتعة والسكر ونحو ذلك فلا حرج في الفرق قبل القبض لعدم جريان الربا بين العملة الذهبية والفضية والورقية وبين هذه الأشياء المذكورة وأشباهها، ولا بد من إيضاح الأجل إذا كان البيع إلى أجل لقوله سبحانه: ﴿يَتَأْتِيهَا الْوُتُونُ﴾. أَمْثَلُ إِذَا تَدَايَسْتُمْ يَدَيْنِ إِلَى أَجَلٍ

مُسْكًى فَاصْكُتُوا ﴿[تَبَا: ٢٨]﴾.

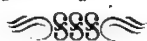
فيجوز أن يبيعها متفاضلة إذا اختلفت، ولكن لا يجوز تأخير القبض.

ويرى شيخنا عبد الرحمن رَحِمَهُ اللهُ: أنه يجوز فيها التفاضل أيضًا إذا لم تكن مؤجلة، ويجوز فيها أيضًا تأخير القبض إذا لم تكن مؤجلة؛ وعلى رأيه رَحِمَهُ اللهُ: لو أعطيتك ورقة فئة مائة، لتعطيني فئة عشرة، أعطيتك إياها في الصباح، وأخذت العوض في آخر النهار - على رأي شيخنا - لا بأس به. أما إذا أجلنا فيقول: إنه حرام.

لكن الذي يظهر لي: أنه لا يجوز التفرق قبل القبض؛ لأنه إذا جاز التفرق قبل القبض جاز التأجيل، فهذا أقرب الأقوال في هذه المسألة.

وغرضي من سياق هذا الكلام هو أن بعض الناس يتشدد تشددًا عظيمًا في مسألة البنوك ورباها، ويرى أنها من الطامات الكبرى التي لا يوجد في الأمة مثلها، وهذا فيه نظر؛ فالآن بدأ الناس بالميسر الذي هو التأمين، والميسر مقرون بالخمير في كتاب الله ﷻ وواضح أنه ميسر، حتى من هذه الأوراق؛ لكن على قول من يرى أن هذه الأوراق النقدية حكمها حكم الفلوس فليس فيها ربا.

ولكن الذي نراه: أن فيها ربا، وأنها إذا كانت نافقة ويتعامل بها معاملة النقود، وتُجعل كقيم للأشياء فإنه يجري بها الربا، إلا أن الذي يجري هو ربا النسيئة.



ثم قال الإمام مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ:

٨٠ - (١٥٨٧) حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: كُنْتُ بِالشَّامِ فِي حَلْقَةٍ فِيهَا مُسْلِمٌ بْنُ يَسَارٍ، فَجَاءَ أَبُو الْأَشْعَثِ قَالَ: قَالُوا: أَبُو الْأَشْعَثِ أَبُو الْأَشْعَثِ. فَجَلَسَ، فَقُلْتُ لَهُ: حَدِّثْ أَخَانَا حَدِيثَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: نَعَمْ، غَزَوْنَا غَزَاةً وَعَلَى النَّاسِ مُعَاوِيَةُ، فَغَنِمْنَا غَنَائِمَ كَثِيرَةً، فَكَانَ فِيهَا غَنِيمًا آتِيَةً مِنْ فِضَّةٍ، فَأَمَرَ مُعَاوِيَةُ رَجُلًا أَنْ يَبِيعَ فِيهَا أَعْطِيَاتِ النَّاسِ، فَسَارَعَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ، فَبَلَغَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، فَقَامَ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى، عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحِ بِالْمِلْحِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ غَنِيمًا بَعْضُهَا، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَزَادَ فَقَدْ أَرَسَى. فَفَرَدَ النَّاسُ مَا أَخَذُوا، فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةَ، فَقَامَ خَطِيبًا فَقَالَ: أَلَا مَا بَالُ رِجَالٍ يَتَحَدَّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَادِيثَ، قَدْ كُنَّا نَشْهَدُهُ وَنُصَحُّهُ، فَلَمْ نَسْمَعْهَا مِنْهُ؟! فَقَامَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، فَأَعَادَ

الْقِصَّة، ثُمَّ قَالَ: لَنُحَدِّثَنَّ بِهَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ كَرِهَ مُعَاوِيَةُ - أَوْ قَالَ: وَإِنْ رَغِمَ - مَا أَبَالِي أَنْ لَا أَضْحِبُهُ فِي جَنْدِهِ لَيْلَةَ سُودَاءَ، قَالَ حَمَّادٌ: هَذَا أَوْ نَحْوُهُ.

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

هذا الحديث فيه فوائد:

منها: جواز بيع آتية الفضة إذا كانت يدا بيد، ولكن بشرط أن تُباع على من لا يستعملها فيما نهى عنه الرسول ﷺ وهو الأكل والشرب، وإنما تُستعمل لحفظ الأشياء ونحوها. وهذه المسألة تختلف فيها العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: هل يجوز استعمال آتية الذهب والفضة في غير الأكل والشرب، أو اتخاذها بدون استعمال؟

ففي المذهب: لا يجوز اتخاذها، ولا يجوز استعمالها في أكل وشرب ولا غيرهما. ويجب أن تُكسر.

والقول الثاني في المسألة: أنه لا بأس بأن تُستعمل في غير الأكل والشرب؛ لأن النبي ﷺ إنما نهى عن الأكل والشرب فيها؛ ولما يجلبه الأكل والشرب في هذه الآتية من الفخر والخيلاء والتضييق أيضًا؛ ولأنها آتية أهل الجنة، فهي للكفار في الدنيا ولنا في الآخرة إن شاء الله؛ ولأن أم سلمة - وهي راوية حديث النهي عن الشرب في آتية الذهب والفضة - كان عندها جُلُجُلٌ من فضة فيه شعرات من شعر النبي ﷺ، وتستعمله ليستشفى به المرضى، فإذا جاء مريض تصب الماء على هذه الشعرات، ثم تُرَجُّهُ، ثم تسقيه المريض فيُشْفَى بإذن الله ﷻ.

وهذه هي الأقرب: أنه لا بأس باستعمالها في غير الأكل والشرب؛ ولكن إذا كان هذا من الإسراف حرُمَت من أجل الإسراف؛ لأن الأشياء المباحة إذا اقترن بها ما يُوجب الوقوع في الحرام صارت حرامًا.

وفي هذا الحديث: دليل على قوة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في إنكار المنكر؛ لأن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لما تكلم بهذا الكلام الشديد - بالنسبة لما ذكره عبادة - أنكر عليه عبادة، وأقسم أنه سيحدث بما سمعه من رسول الله ﷺ وإِنْ كَرِهَ مُعَاوِيَةُ، وقال: ما أَبَالِي أَنْ لَا أَكُونَ مَعَهُ فِي الْغَزْوِ؛ بمعنى: أنه لو طرده، فإنه لا يبالي بذلك.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨١- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعُمَرُو النَّاقِدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ سِوَاءٍ سِوَاءٍ يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيُعْمَوُ كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ».

٨٢- (١٥٨٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلٍ يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَزْبَى، الْآخِذُ وَالْمُعْطِي فِيهِ سِوَاءٌ»^(١).

(...) حَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الرَّبِيعِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلٍ». فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ. الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ»: أَنْ «أَوْ» هُنَا: لِلتَّنَوُّعِ وَلَيْسَتْ لِلشَّكِّ، وَالْمَعْنَى: مَنْ زَادَ بِلَا طَلَبٍ، «أَوْ اسْتَزَادَ». يَعْنِي: طَلَبَ الزِّيَادَةَ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: «الْآخِذُ وَالْمُعْطِي فِيهِ سِوَاءٌ».

وهذا شاهد للحديث الصحيح الذي رواه جابر رضي الله عنه؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ أَكْلَ الرِّبَا وَمُؤْكَلَهُ وَشَاهِدِيهِ وَكَاتِبَهُ^(٢)، وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّ الرِّبَا وَرَدَّ فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ مَا لَمْ يَرِدْ عَلَى ذَنْبٍ آخَرَ دُونَ الشَّرْكِ؛ وَذَلِكَ لِقُوَّةِ طَلَبِ النُّفُوسِ لَهُ، فَإِذَا قُوِيَ طَلَبُ النُّفُوسِ لَهُ فَلَا بَدَّ مِنْ رَادِعٍ قَوِيٍّ، يَرُدُّهَا عَنْ هَذَا الطَّلَبِ؛ وَلِذَلِكَ وَرَدَتْ فِيهِ الْأَحَادِيثُ الْكَثِيرَةُ فِي الْوَعِيدِ عَلَى مَنْ أَزْبَى بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقَصَ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٣- (١٥٨٨) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَوَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٧٧).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥٩٨).

فُضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلٍ يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ، فَقَدْ أَزَى إِلَّا مَا اخْتَلَفَتْ أَلْوَانُهُ».

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَمْ يَذْكُرْ: «يَدًا بِيَدٍ».

عَبَادَةُ وَأَبُو سَعِيدٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى هَذَا، وَإِنْ كَانَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، لَكِنَّ الْأَصْلَ: أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَيْهِ؛ يَعْنِي: الثَّلَاثَةَ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٨٤- (...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَوَأَصْلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوزنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا بِوزنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَهُوَ رِبَا».

إِذَا أَضَفْنَا هَذَا اللَّفْظَ لِمَا سَبَقَ تَطَابَقَتِ الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةُ: حَدِيثُ عَبَادَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٨٥- (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ الْقَنْعَنِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانٌ -يَعْنِي: ابْنَ بِلَالٍ-، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي تَمِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا، وَالذَّرْهُمُ بِالذَّرْهِمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا».

(...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ أَبِي تَمِيمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا السَّبِيلُ إِذَا أَرَادَ الشَّخْصُ أَنْ يَحُولَ نَقُودَهُ السَّعُودِيَّةَ إِلَى دِرَاهِمٍ بِعَمَلَةِ بِلَدِهِ؛ لِيَحُولَهَا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى بِلَدِهِ؟

الْجَوَابُ: هَذِهِ لَهَا طَرِيقَانِ لَا إِشْكَالَ فِيهِمَا:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَصْرِفَ الدِّرَاهِمَ السَّعُودِيَّةَ بِدِرَاهِمٍ بِلَدِهِ، ثُمَّ يَعْطِيهَا الْبَنْكَ وَيُحَوِّلَهَا، فَيَكُونُ

هنا تقابض.

والثاني: أن يعطي البنك دراهم سعودية، ويحولها على فرعه في بلده، وهناك يجري التبايع بين وكيل الرجل والبنك بنقد البلد بقيمته.

لكن إذا لم يتيسر هذا فأرجو أن تقدّر القيمة - قيمة نقد بلده - بدراهم سعودية، ثم يقول: بعثها عليك بهذه الدراهم، ويحولها إلى بلده؛ وذلك للضرورة.

فإن قال قائل: إذا حولها إلى دولارات ثم حول الدولارات إلى بلده؟

الجواب: لا بأس؛ فأنا أرى أنه للخلاف في هذه المسألة، وهل فيها ربا أو ليس فيها ربا، وبالرجوع إلى الحاجة والضرورة أحيانا، فلا بأس أن يصارفة هنا في البلد، ويحوّله إلى نقد في بلده.

فإن قال قائل: مسألة الأوراق النقدية - وهي مسألة يكثّر الحاجة إليها والتساؤل فيها - ما وجه عدم جريان ربا الفضل فيها وجريان ربا النسيئة؟

الجواب: أما جريان ربا النسيئة فالحاقا لها بالنقد الذي يُعامل به ويجعل قيم الأشياء.

وأما إذا اختلفت فهذا لاختلاف الأصناف، مثل: الدولار بدراهم سعودية، فالصنف هنا مختلف، وكذلك أيضًا: النقد المهدني بالورق فيختلف الصنف؛ وذلك لأن النقد من المعدن له قيمة ذاتية، أما الورق فليس له قيمة ذاتية، وقيمه اعتبارية، باعتبار أن الدولة مثلاً قدرته بهذا القدر.

ولذلك لو فرض أن الدولة قررت أن اثنين من المعدن بواحد من الورق فلا نقول:

هذا حرام.

فإن قال قائل: ما عدد الأصناف التي يكون فيها الربا؟

الجواب: أما الظاهرية فقالوا: لا ربا إلا في هذه الأصناف الستة، وكذلك قال بعض القياسيين من الفقهاء، ومن هؤلاء ابن عقيل - وهو من أصحاب الوجوه والاحتمالات في مذهب الإمام أحمد - حيث يقول: لا ربا إلا في هذه الستة؛ وعلل ذلك بقوله: لأن علل العلماء رَحْمَهُمُ اللَّهُ اختلفت واضطربت، ولا مرجح، وما دامت العلل الآن ليست منصوطة حتى نلتزم بها، والقياس يُختلف فيه، والأصل: حِلُّ البيع: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

فلا يجري الربا إلا في هذه الأصناف الستة، وعلى هذا القول يستريح الإنسان.

أما على قول الفقهاء المعليين، فاختلفوا:

منهم من يقول: العلة هي الكيل والوزن.

ومنهم من يقول: العلة هي الطعم. ومنهم من يقول: العلة هي الادخار والقوت. فهم مختلفون في الواقع، فمثلاً إذا قلنا: العلة الكيل والوزن، فالصابون وما أشبهه يجري فيه الربا؛ لأنه يُوزن أو يُكال. ولكنه لا يجري الربا في البرتقال والفاكهة والخضروات وما أشبهها.

وإذا قلنا: العلة الطعم؛ صارت هذه الأشياء - كالصابون وما أشبهه - ليس فيها ربا، والبرتقال والتفاح والخضروات فيها ربا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٦) بَابُ النِّهْيِ عَنْ بَيْعِ النُّورِقِ بِالذَّهَبِ دِينَارًا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٦- (١٥٨٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ قَالَ: بَاعَ شَرِيكِي لِي وَرَقًا نَسِيبَةً إِلَى الْمَوْسِمِ أَوْ إِلَى الْحَجِّ، فَجَاءَ إِلَيَّ فَأَخْبَرَنِي، فَقُلْتُ: هَذَا أَمْرٌ لَا يَصْلُحُ. قَالَ: قَدْ بَعَثَهُ فِي السُّوقِ، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ، فَأَتَيْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَنَحْنُ نَبِيعُ هَذَا الْبَيْعِ فَقَالَ: «مَا كَانَ يَدَا يَدَيْ فُلَانٍ بِأَسْوَءٍ، وَمَا كَانَ نَسِيبَةً فَهُوَ رِبَا». وَأَنْتَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ، فَإِنَّهُ أَعْظَمُ تِجَارَةً مِنِّي. فَأَتَيْتُهُ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ^(١).
 ❦ قَوْلُهُ: «فَإِنَّهُ أَعْظَمُ تِجَارَةً مِنِّي». فِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السَّلَفَ الصَّالِحَ إِذَا كَانُوا يَعْمَلُونَ أَعْمَالًا حَرِصُوا عَلَى فَهْمِهَا، وَعَلَى حِفْظِ الْأَحْكَامِ فِيهَا، وَقَدْ مَرَّ عَلَيْنَا فِيمَا سَبَقَ فِي قِصَةِ الْكَلْبِ: أَنَّهُمْ سَأَلُوا أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ صَاحِبَ زَرْعٍ^(٢)، وَصَاحِبَ الزَّرْعِ يَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُهُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ يَعْنِي بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْخَاصَّةِ بِالزَّرْعِ، بِخِلَافِ مَا عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ، تَجَدُّهُ صَاحِبُ مَالٍ وَلَا يَقْرَأُ أَحْكَامَ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، أَوْ صَاحِبُ عَقَارَاتٍ وَلَا يَقْرَأُ أَحْكَامَ الْإِجَارَةِ، وَتَجَدُّهُ أَيْضًا صَاحِبُ حَرْثٍ وَلَا يَقْرَأُ أَحْكَامَ الْمَزَارَعَةِ وَالْمَسَاقَاةِ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ لَيْسَ لَهُمْ هَمٌّ إِلَّا تَنْمِيةُ الدُّنْيَا فَقَطْ، أَمَّا الْعِبَادَةُ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْآخِرَةِ، فَقَلِيلٌ مَنِ يَلْتَفِتُ إِلَى هَذَا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٩٧).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥٧٥).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٧- (...) حَدَّثَنَا حُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَبِيبٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الْوَيْهَالِ يَقُولُ: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ، عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: سَلْ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمٍ؛ فَهُوَ أَعْلَمُ. فَسَأَلْتُ زَيْدًا، فَقَالَ: سَلِ الْبَرَاءَ؛ فَإِنَّهُ أَعْلَمُ، ثُمَّ قَالَا: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنِ بَيْعِ الْوَرِقِ بِالذَّهَبِ دَيْنًا.

ذكر الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: أَنَّ السَّلَفَ الصَّالِحَ كَانُوا يَتَدَفَعُونَ الْفُتْيَا، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَحِيلُهَا عَلَى الْآخَرِ؛ خَوْفًا مِنْ مَغْبَتِهَا وَمُسْتَوَلِيَّتِهَا، وَهُوَ عَكْسُ مَا عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ، تَجِدُهُ يَسَارِعُ وَيَسَاقُ إِلَى الْفَتْوَى، وَلَيْتَهُ يَعْلَمُ، وَلَكِنْ بَغِيرَ عِلْمٍ.

فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ حَالَ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ هِيَ أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ يَدْفَعُ الْفَتْوَى إِلَى غَيْرِهِ تَبَيَّنَ لَكَ خَطَرُ الْمَسْأَلَةِ، وَأَنَّ الْفَتْوَى هِيَ إِخْبَارٌ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٨- (١٥٩٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ؛ وَأَمَرَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا، وَنَشْتَرِيَ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا. قَالَ: فَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَدَا يَدٍ؟ فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ ^(١).

(...) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ -، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ؛ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرَةَ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٧) بَابُ بَيْعِ الْقِلَادَةِ فِيهَا خَرَزٌ وَذَهَبٌ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٩- (١٥٩١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْجٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو هَانِئٍ

(١) أخرجه البخاري (٢١٧٥).

الْخَوْلَانِي؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ رَبَاحٍ اللَّخْمِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ فَضَالَهَ بْنَ عُبَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِخَيْرِ قِلَادَةٍ فِيهَا خَرْزٌ وَذَهَبٌ، وَهِيَ مِنَ الْمَغَانِمِ تُبَاعُ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالذَّهَبِ الَّذِي فِي الْقِلَادَةِ، فَتَزَعُ وَحْدَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا يَوْزَنُ».

٩٠- (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ أَبِي شُجَاعٍ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ حَنْشِ الصَّنَعَانِيِّ، عَنْ فَضَالَهَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: اشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْرِ قِلَادَةٍ بِأَتْنِي عَشَرَ دِينَارًا فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرْزٌ فَقَفَضْتُهَا، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ أَتْنِي عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تُبَاعُ حَتَّى تُفْصَلَ».

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ مُبَارَكٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٩١- (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنِ الْجَلَّاحِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي حَنْشُ الصَّنَعَانِيِّ، عَنْ فَضَالَهَ بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْرِ نُبَاعِ الْيَهُودِ، الْوَقْتُ الذَّهَبُ بِالْذِّبَارَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا وَزَنًا يَوْزَنُ».

٩٢- (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ قُرَّةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعَاوِرِيِّ، وَعُمَرُ بْنُ الْحَارِثِ وَغَيْرِهِمَا؛ أَنَّ عَامِرَ بْنَ نَجْمٍ الْمَعَاوِرِيَّ أَخْبَرَهُمْ، عَنْ حَنْشٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ فَضَالَهَ بْنِ عُبَيْدٍ فِي غَزْوَةٍ، فَطَارَتْ لِي وَلِأَصْحَابِي قِلَادَةٌ فِيهَا ذَهَبٌ وَوَرَقٌ وَجَوْهَرٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيهَا، فَسَأَلْتُ فَضَالَهَ بْنَ عُبَيْدٍ، فَقَالَ: انْزِعْ ذَهَبَهَا فَاجْعَلْهُ فِي كِفَّةٍ، وَاجْعَلْ ذَهَبَكَ فِي كِفَّةٍ، ثُمَّ لَا تَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ».

هذا الحديث -حديث فضالة بن عبيد- بجميع طرقه التي ساقها مسلم رحمه الله -خلاصته: أنه اشترى قِلَادَةً فِيهَا ذَهَبٌ وَفِيهَا غَيْرُ ذَهَبٍ، إِمَّا خَرْزٌ وَإِمَّا فِضَّةٌ، ثُمَّ فَصَلَهَا، فَوَجَدَ فِيهَا أَكْثَرَ مِمَّا اشْتَرَاهَا بِهِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُفْصَلَ، وَيَبَاعَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا يَوْزَنُ، وَيُبَاعَ الْآخَرُ بِشَيْءٍ آخَرَ.

وعلى هذا: فإذا أردت أن تشتري شيئاً بذهب، وهذا الشيء فيه ذهب وغير الذهب؛ فإنه لا يجوز؛ لأن المماثلة هنا متعذرة؛ لأنك إن جعلت الذهب الذي تدفع على وزن

الذهب الذي تشتري صار فيه زيادة، وهي الخرز أو الشيء الآخر. وإن أردت أن تجعلهما وزنًا بوزن صار غررًا، وصار الذهب أكثر من الذهب الموجود فيما اشتريت؛ لهذا أمر النبي ﷺ أن تفصل، ثم يباع كل شيء على حديثه. هذه المسألة عبر عنها الفقهاء بـ: مُدَّ عَجْوَةٍ ودرهم، و«مد عجوة». يعني: مد تمر ودرهم بمثلهما.

فإن قال قائل: هل يجوز أن يبيع الإنسان مُدَّ عَجْوَةٍ ودرهم بمدَّ عَجْوَةٍ ودرهم أو لا يجوز؟
الجواب: تنازع فيها الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

فقال بعضهم: لا يجوز أن يباع الربوي في جنسه ومع أحدهما أو معهما جميعًا من غير الجنس. حتى مع التساوي، وحتى كوبعت دينارًا ومُدًّا بدينار ومُدَّ، فإن ذلك لا يجوز مع أنه لو بيع كل واحد على حدة لكان جائزًا، لكن لما اجتماعا اختلطًا، وصارا كل جزء من الذهب لا ندري هل نجعله في مقابل كل جزء من الذهب في الطرف الآخر، أو نجعل جزءًا من هذا وجزءًا من هذا، المهم: أن بعضهم لا يرون أن هذا جائز.

واختار شيخ الإسلام رَحِمَهُمُ اللَّهُ في هذه المسألة: أنه إذا كان مع أحد الطرفين فقط من غير الجنس، وكان الثاني -الذي ليس إلا جنسًا واحدًا- زائدًا على مقدار الذهب في الطرف الآخر زيادة تقابل ما معه، فإن ذلك لا بأس به.

مثال ذلك: أن يكون عندي مثقال من الذهب، وبعته بثلاثة أرباع مثقال من الذهب، لكن مع هذا الذهب الذي هو ثلاثة أرباع ما يقابل ربع المثقال.

فشيخ الإسلام يقول: إن هذا جائز؛ لأننا نجعل ثلاثة أرباع من الذهب في مقابل ثلاثة أرباع، ونجعل الربع الزائد في مقابل الجنس الآخر، ولا محذور في هذا.

وحديث فضالة بن عبيد لا يدل على أنه مع التساوي لا يجوز؛ لأنه يقول: فصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر دينارًا؛ أي: أكثر من القيمة. والتحريم واضح فيها.

كذلك يقول رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لو كان مع كل واحد منهما من جنس آخر وهما سواء؛ يعني: مثقالًا من الذهب ومُدًّا من البرِّ بمثقال من الذهب ومُدًّا من الأرز، ومُدُّ البرِّ يساوي مُدَّ الأرز، يقول: فإن هذا جائز؛ لأنه لا محذور في ذلك؛ لأنه لو باعهما على انفراد جاز، فإذا كان يجوز بيعهما على انفراد، فإن الجمع لا يؤثر شيئًا. وما ذهب إليه الشيخ رَحِمَهُمُ اللَّهُ هو الصواب.

بقي أن يقال: لو كانت الزيادة في أحدهما زيادة الصنعة، فهل يجوز أن نجعل مع الآخر ما يقابل أجرة الصنعة أو لا يجوز؟ يعني: اشترت حُلِيًّا زنته دينار، لكنه مصنوع على وجه يصلح للبس ويناسب العصر، بمثقال من الذهب، والحلي أقل من المثقال، لكن صنعته ترفعه إلى أن يكون بثمن المثقال، فهل يجوز هذا أو لا يجوز؟

الجواب: شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ وَابْنُ الْقِيَمِ وتبعهما على ذلك أناس، يقولون: إن هذا جائز، ويُجْعَلُ الزائد من الطرف الذي به الزيادة في مقابل الصنعة.

مثال ذلك: مثقال من الذهب يساوي مائة درهم، وحُلِيٍّ من الفضة أقل من مثقال الذهب، لكنه يساوي بصنعته مائة درهم، فلو نظرنا إلى الذهب بالذهب لوجدناه لا يجوز؛ لأنه ليس وزنًا بوزن، لكن الناقص ترفع قيمته الصنعة. يقول: هذا جائز.

وكذلك يقول: لو اشترت حُلِيًّا زنته مثقال من الذهب بمثقال من الذهب، وأضفت إلى المثقال من الذهب قيمة الصنعة يقول: هذا جائز؛ لأنه لا شك أن الذي صُنِعَ سوف ترتفع قيمته بالصناعة.

وهذا لا شك أن له وجهة نظر، لكن قد يُشْكِلُ عليه: أن النبي ﷺ لما أتى بتمر جيد، وأُخْبِرَ بأنهم يأخذون هذا الجيد الصاع بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، قال: «هَذَا عَيْنُ الرَّبِّ»^(١)، مع أن القيمة -قيمة الصاع الجيد، والصاعين الرديء- واحدة.

وقد أجاب شيخ الإسلام عن هذا: بأن الزيادة في الصنعة زيادة من فعل آدمي، والزيادة في الجودة زيادة من فعل الله ﷻ، والآدمي لا يريد أن يذهب عمله هدرًا.

فقوله جيد، لكن أرى منع الأخذ بهذا القول؛ لأنه مَن الذي يدرك أن الزيادة فيما ليس فيه صنعة بمقابل قيمة الصنعة؟ فقد تكون الزيادة أكثر من قيمة الصنعة أو بالعكس، فتقع في الربا، فلما كان تحديد هذا صعبًا أو عسيرًا صار من الحكمة أن يُسَدَّ الباب.

فإن قال قائل: لكن ماذا يصنع الذي عنده ذهب، وهو يريد الحلي؟

نقول: بع الذهب بدراهم، واشتر الحلي بدراهم، ولا ضرر عليك.

فإن قال قائل: على قولنا بأنه يبيعه ويشترى به ذهبًا آخر، هل يجوز أن يبيعه على البائع

الذي يريد أن يشتري منه الذهب؟

(١) أخرجه البخاري (٢٣١٢)، ومسلم (١٥٩٤) من حديث أبي سعيد الخدري رَحِمَهُ اللهُ.

الجواب: أما مع التواطؤ فلا يجوز، وأما مع عدم التواطؤ، مثل: أن يبيعه عليه بالدرهم، ويذهب ويبحث في السوق، ولا يجد ثم يرجع إليه فلا بأس.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٨) بَابُ بَيْعِ الطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٣- (١٥٩٢) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ؛ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ بُسْرَ بْنَ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّهُ أَرْسَلَ غُلَامَهُ بِصَاعٍ قَمْحٍ، فَقَالَ: بَعُهُ ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ شَعِيرًا. فَذَهَبَ الْغُلَامُ فَأَخَذَ صَاعًا وَزِيَادَةً بَغْضٍ صَاعٍ، فَلَمَّا جَاءَ مَعْمَرًا أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ مَعْمَرٌ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ انْطَلِقْ فَرُدَّهُ وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَإِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ». قَالَ: وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرَ. قِيلَ لَهُ: فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِهِ، قَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُضَارَعَ. ❦ قَوْلُهُ: «يُضَارَعُ» يَعْنِي: يَشَابَهُ.

لكن الصواب خلاف رأيه رحمته؛ لأن النبي ﷺ قال: «إِذَا اخْتَلَفْتَ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»^(١)، وهذا الحديث مختلف، فهنا أخذ صاعًا ليشترى بدله شعيرًا. وكأنه رحمته أخذ بالعموم في قوله: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ»، ولم يبلغه أن النبي ﷺ قال: «إِذَا اخْتَلَفْتَ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ»^(٢).
ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٤- (١٥٩٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ -يَعْنِي: ابْنَ يَلَالٍ-، عَنْ عَبْدِ الْمُجِيدِ بْنِ سُهَيْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَاهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَخَا بَنِي عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيَّ فَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى خَيْرِ فَقْدِمٍ بِتَمْرِ جَنِيبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْرٍ هَكَذَا؟». قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَشْتَرِي الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ مِنَ الْجَمْعِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَفْعَلُوا وَلَكِنْ مِثْلًا بِمِثْلٍ، أَوْ يَبِيعُوا هَذَا

(١) أخرجه البخاري (٢١٧٥)، ومسلم (١٥٩٠) من حديث أبي بكرة رحمته.

(٢) انظر التعليق السابق.

وَأَشْتَرُوا بِشَمْنِهِ مِنْ هَذَا، وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ^(١).

هذا واضح أيضاً، وأنه لا عبرة بالجودة والرداءة فيما يجري فيه الربا، ولكن إذا كان الإنسان محتاجاً إلى جيد وليس عنده إلا رديء، فالطريق إلى ذلك أن يبيع الرديء ويأخذ الدراهم ويشتري بها طيباً.

و«الجنيب»: نوع من التمر طيب، و«الجمع»: نوع من التمر رديء.

وقيل: إن الجمع أخلاط من التمر يُجمع بعضها إلى بعض، وهذا أقرب إلى المعنى.

وفي هذا الحديث: استعمال الحيلة المباحة؛ لأن النبي ﷺ فتح لهم باب حيلة لكنها مباحة.

وفيه أيضاً: دليل على أن الإنسان إذا ذكر للناس ما هو ممنوع فليبين لهم ما هو جائز؛

ثلاثاً يتركهم خياراً لا يدرون ما يصنعون. وهذا هو طريقة القرآن، قال الله تبارك وتعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَعَيْنَا وَقُولُوا أَنْظَرْنَا﴾ [التوبة: ١٠٤].

وفي الحديث أيضاً: «لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، بَلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ»^(٢)، فالإنسان

الناصح الحكيم هو الذي إذا بين للناس ما يُمنع، ذَكَرَ لهم ما يُباح، حتى لا يبقوا خياراً، ويسدّ عليهم الأبواب.

وقوله: «وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ». يعني: الذهب والفضة؛ لأن الذهب والفضة توزن وزناً في

عهد النبي ﷺ، وقد تُعدُّ؛ ولهذا قال: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ»^(٣).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٥- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الْمُجِيدِ بْنِ سُهَيْلِ بْنِ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْرٍ، فَجَاءَهُ بِثَمَرِ جَنِينٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ ثَمَرِ خَيْرٍ

هَكَذَا؟». فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَا تَفْعَلْ، بَعْ الْجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالدَّرَاهِمِ جَنِينًا».

(١) أخرجه البخاري (٢٢٠١، ٢٢٠٢).

(٢) أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٨٨)، وابن ماجه (٢١١٧) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري (١٤٠٥)، ومسلم (٩٧٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه.

٩٦- (١٥٩٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْوُحَاظِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ وَحْدَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلِ التَّمِيمِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُمَا - جَمِيعًا، عَنْ يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ - أَخْبَرَنِي يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَبْدِ الْغَافِرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ يَقُولُ: جَاءَ بِلَالٌ بِتَمْرٍ بَرْنِيٍّ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَيْنَ هَذَا؟». فَقَالَ بِلَالٌ: تَمَرٌ كَانَ عِنْدَنَا رَدِيٌّ، فَبِغْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ لِمَطْعَمِ النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْهَ عَيْنُ الرَّبَا لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ التَّمْرَ فَبِعْهُ بِبَيْعٍ آخَرَ ثُمَّ اشْتَرِهِ». لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ سَهْلٍ فِي حَدِيثِهِ: عِنْدَ ذَلِكَ ^(١).

هذا الحديث فيه فوائد:

منها: أن اختيار طيب الطعام لا يلام عليه العبد، ولا يُنافي الورع ولا الزهد.

ومنها: محبة الصحابة للنبي ﷺ، وأنهم يختارون له ما هو أطيب.

ومنها - كما سبق - جواز فتح الحيلة المباحة حتى لا يقع الإنسان في المحرم. ويُستفاد من السياقين السابقين: أن النبي ﷺ لا يعلم الغيب؛ لأنه سأل: «أَكُلُ تَمْرٍ خَيْرٌ هَكَذَا؟».

ومنها: التوجع عند فعل المحرم؛ لقول النبي ﷺ: «أَوْهَ» وما زال الناس تستعمل هذا، إذا حصل ما يؤلمهم أو ما ينكرونه، إلا أنهم لا يشددون الواو؛ بل يقولون: أَوْهَ. ومنها: جريان الربا في الفضل، حيث قال ﷺ: «عَيْنُ الرَّبَا».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٧- (...) وَحَدَّثَنَا سَلْمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغَيْنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي قُرْعَةَ الْبَاهِلِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَمْرٍ فَقَالَ: «مَا هَذَا التَّمْرُ مِنْ تَمْرِنَا؟». فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْنَا تَمْرَنَا صَاعَيْنِ بِصَاعٍ مِنْ هَذَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا الرَّبَا فَرُدُّوهُ، ثُمَّ بَيِّعُوا تَمْرَنَا وَاشْتَرُوا لَنَا مِنْ هَذَا».

هذا فيه أيضًا: دليل على أن ما وقع على وجهه فاسد فإنه يجب رده؛ لقوله ﷺ: «رُدُّوهُ»؛ فبين الرسول ﷺ: أن هذا عين الربا، ونهى عن الفعل، وأمر بالرد؛ وكل هذا للتحذير من

الربا بأي وجه من الوجوه.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٨- (١٥٩٥) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: كُنَّا نُرْزَقُ ثَمَرَ الْجَنْجِجِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الْخَلْطُ مِنَ التَّمْرِ، فَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا صَاعِي ثَمَرِ بِصَاعٍ، وَلَا صَاعِي حِنْطَةٍ بِصَاعٍ، وَلَا دِرْهَمٍ بِدِرْهَمَيْنِ».

٩٩- (١٥٩٤) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: أَيْدَا بَيْدٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَلَا بَأْسَ بِهِ. فَأَخْبَرْتُ أَبَا سَعِيدٍ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: أَيْدَا بَيْدٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَلَا بَأْسَ بِهِ. قَالَ - أَوْ قَالَ - ذَلِكَ: إِنَّا سَنَكْتُبُ إِلَيْهِ، فَلَا يُفْتِكُمُوهُ، قَالَ: فَوَاللَّهِ لَقَدْ جَاءَ بَعْضُ فِتْيَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِتَمَرٍ فَأَنْكَرَهُ فَقَالَ: «كَأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ ثَمَرِ أَرْضِنَا». قَالَ: كَانَ فِي ثَمَرِ أَرْضِنَا - أَوْ فِي ثَمَرِنَا - الْعَامَ بَعْضُ الشَّيْءِ فَأَخَذْتُ هَذَا وَزِدْتُ بَعْضَ الزِّيَادَةِ. فَقَالَ: «أَضَعُفْتُ أَرْبَيْتَ لَا تَقْرِبَنَّ هَذَا إِذَا رَأَيْتَ مِنْ ثَمَرٍ شَيْءٍ فَبِعْهُ، ثُمَّ اشْتَرِ الَّذِي تُرِيدُ مِنَ التَّمَرِ»^(١).

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شرح صحيح مسلم» (١١/ ٣٢-٣٥):

قوله: «سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: أَيْدَا بَيْدٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَلَا بَأْسَ بِهِ» وفي رواية: «سَأَلْتُ ابْنَ عَمْرٍ وَابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ، فَلَمْ يَرِيبَا بِهِ بِأَسًا قَالَ: فَسَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِي فَقَالَ: مَا زَادَ فَهُوَ رَبًّا، فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِمَا، فَذَكَرَ أَبُو سَعِيدٍ حَدِيثَ نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ بَيْعِ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، وَذَكَرْتُ رَجُوعَ ابْنِ عَمْرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ إِبَاحَتِهِ إِلَى مَنْعِهِ» وفي الحديث الذي بعده؛ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَسَامَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الرِّبَا فِي النَّسِيبَةِ»، وفي رواية: «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيبَةِ»، وفي رواية: «لَا رِبَا فِيمَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ» معنى ما ذكره أولاً عَنْ ابْنِ عَمْرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُمَا كَانَا يَعْتَقِدَانِ أَنَّهُ لَا رِبَا فِيمَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ دِرْهَمٍ بِدِرْهَمَيْنِ، وَدِينَارٍ بِدِينَارَيْنِ، وَصَاعٍ ثَمَرِ بِصَاعَيْنِ مِنَ التَّمَرِ، وَكَذَا الْحِنْطَةُ وَسَائِرُ الرِّبَوِيَّاتِ، كَانَا يَرِيبَانِ جَوَازَ بَيْعِ الْجَنْسِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ مُتَفَاضِلًا، وَأَنَّ الرِّبَا لَا يَحْرَمُ

في شيء من الأشياء إلا إذا كان نسيئة، وهذا معنى قوله: إنه سألهما عن الصرف فلم يريا به بأساً؛ يعني: الصرف متفاضلاً كدرهم بدرهمين، وكان معتمدهما حديث أسامة بن زيد: «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ» ثم رجع ابن عمر وابن عباس عن ذلك وقالوا بتحريم بيع الجنس بعبه ببيع متفاضلاً حين بلغهما حديث أبي سعيد كما ذكره مسلم من رجوعهما صريحاً. وهذه الأحاديث التي ذكرها مسلم تدل على: أن ابن عمر وابن عباس لم يكن بلغهما حديث النهي عن التفاضل في غير النسيئة، فلما بلغهما رجعا إليه. وأما حديث أسامة «لَا رِبَا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ» فقد قال قائلون: بأنه منسوخ بهذه الأحاديث، وقد أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره، وهذا يدل على نسخه. وتأوله آخرون تأويلات:

أحدها: أنه محمول على غير الربويات، وهو كييع الدين بالدين مؤجلاً بأن يكون له عنده ثوب موصوف، فيبيعه بعبه موصوف مؤجلاً، فإن باعه به حالاً جاز.

الثاني: أنه محمول على الأجناس المختلفة، فإنه لا ربا فيها من حيث التفاضل، بل يجوز تفاضلها يداً بيد.

الثالث: أنه مجمل، وحديث عبادة بن الصامت وأبي سعيد الخدري وغيرهما مبين، فوجب العمل بالمبين، وتزيل المجمل عليه. هذا جواب الشافعي رَحِمَهُ اللهُ. اهـ
قوله: «فأنكرت ذلك لقولهما». يعني: لأنهما قالوا: لا بأس.

وفي جواب ابن القيم على حديث أسامة: أن المراد بقوله: «إِنَّمَا الرِّبَا». يعني: الربا الأشد والأعظم هو ربا النسيئة، وهو الذي كان يتعامل به أهل الجاهلية، وأما ربا الفضل فإنما حُرِّمَ؛ لأنه وسيلة إلى ربا النسيئة؛ ولذلك جاز من ربا الفضل ما دعت إليه الحاجة، كمسألة العرايا، فلما كان تحريمه تحريم الذرائع جاز منه ما دعت الحاجة إليه. على أن مسألة العرايا ليست فيها ربا صريح؛ لأنه لا بد أن تُحرَّص الرطب بكيل التمر الذي يُعطى بدلاً عنه.

وعلى كل حال: كأن أبا سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَهِمَ الْعُمُومَ من إجازة عبد الله بن عباس الصرف، يعني: يجوز الصرف سواء زاد أو نقص، فلهذا أنكره وقال: سَنَكْتُبُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ.

وفي هذا الحديث: دليل على أن السلف الصالح رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ يتكاتبون في المسائل التي يختلفون فيها والتي بها نص يفصل بين المختلفين، وهذا هو الواجب: أن أهل العلم إذا حصل من أحدهم خطأ أن يتكاتبوا، لا أن يشهروا هذا الخطأ ويشيعوه بين الناس؛ لأن هذا يُفْرِجُ الأعداء وَيُخْزِنُ الأولياء، ولكن يكتب إليه ويبين له، والمؤمن لا بد أن يرجع إلى الحق.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٠- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، أَخْبَرَنَا دَاوُدُ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّرْفِ فَلَمْ يَرِيبَا بِهِ بَأْسًا، فِلَانِي لِقَاعِدٍ عِنْدَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فَسَأَلْتُهُ، عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: مَا زَادَ فَهُوَ رَبًّا. فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِمَا، فَقَالَ: لَا أَحَدُثُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ صَاحِبٌ نَخْلِهِ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ طَيِّبٍ، وَكَانَ تَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا اللَّوْنُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَى لَكَ هَذَا؟». قَالَ: انْطَلَقْتُ بِصَاعَيْنِ فَاشْتَرَيْتُ بِهِ هَذَا الصَّاعَ، فَإِنْ سِغَرَ هَذَا فِي السُّوقِ كَذَا، وَسِغَرَ هَذَا كَذَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلَكَ أَرَيْتَ، إِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ فَبِعَ تَمْرَكَ بِسَلْعَةٍ، ثُمَّ اشْتَرِ بِسَلْعَتِكَ أَيْ تَمْرٍ شَيْئًا». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَالْتَمَرُ بِالْتَمَرِ أَحَقُّ أَنْ يَكُونَ رَبًّا، أَمْ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، قَالَ: فَاتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ بَعْدَ فَتْهَانِي، وَلَمْ آتِ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: فَحَدَّثَنِي أَبُو الصَّهْبَاءِ؛ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْهُ بِمَكَّةَ فَكَرِهَهُ.

١٠١- (١٥٩٦) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ عَبَّادٍ- قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي يَقُولُ: الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ، وَالذَّرْهُمُ بِالذَّرْهِمِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، مَنْ زَادَ أَوْ أَزَادَ فَقَدْ أَزَى. فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ غَيْرَ هَذَا. فَقَالَ: لَقَدْ لَقِيتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي تَقُولُ: شَيْءٌ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ؟ فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ أَجِدْهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الرِّبَا فِي النَّسِيبَةِ»^(١).

كَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْمَبْتَدَأَ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً فَإِنَّهُ يَفِيدُ الْحَصْرَ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ أَهْلُ الْبَلَاغَةِ: إِذَا عُرِّفَ طَرَفَا الْجُمْلَةِ -الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ- كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى الْحَصْرِ. عَلَى أَنَّ بَعْضَ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ: «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيبَةِ».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٢- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللَّفْظُ لِعَمْرِو- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُيَيْنَةَ

اللَّهُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسَبَةِ».

١٠٣- (...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِ زُ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا رَبَا فِيمَا كَانَ يَدَا يَدٍ».

١٠٤- (...) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هَقْلٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ؛ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ فِي الصَّرْفِ، أَشَيْئًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَمْ شَيْئًا وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَلَّا، لَا أَقُولُ، أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ، وَأَمَّا كِتَابُ اللَّهِ فَلَا أَعْلَمُهُ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا، إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسَبَةِ».

في هذا الحديث: دليل على اعتراف الصحابة رضي الله عنهم بالفضل لأهله؛ حيث قال ابن عباس لأبي سعيد: أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه من صغار الصحابة، وأبو سعيد من كبارهم، فقال: أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ، وَهَكَذَا يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَعْتَرِفَ بِالْفَضْلِ لِأَهْلِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الشَّاعِرُ:

* إِنَّمَا يَعْرِفُ الْفَضْلُ مِنَ النَّاسِ ذُووَهُ *

أي: ذُووُ الْفَضْلِ، وَهَذِهِ حَقِيقَةُ، فَأَصْحَابُ الْفَضْلِ هُمُ الَّذِينَ يَعْتَرِفُونَ بِالْفَضْلِ لِأَهْلِهِ، وَاللَّثَامُ لَيْسَ عَنْدهُمْ فَضْلٌ، وَلَا يَعْتَرِفُونَ لِأَحَدٍ بِالْفَضْلِ.

بَقِيَ أَنْ يُقَالَ: كَيْفَ نَخْرِجُ حَدِيثَ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ؟

وَالْجَوَابُ: أَنْ يَخْرُجَ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنْ يُقَالَ: لَا رَبَا إِلَّا فِي النَّسَبَةِ فِيمَا اخْتَلَفَتْ أَصْنَافُهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيُعْوَا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدَا يَدٍ»^(١)، وَيَتَعَيَّنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى هَذَا خِلَافًا لِمَا فَهَمَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه؛ لِأَنَّا إِذَا حَمَلْنَاهُ عَلَى هَذَا وَافَقَ بَقِيَةَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ رَبَا الْفَضْلِ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ، وَعَلَى تَحْرِيمِ رَبَا النَّسَبَةِ فِي الْجِنْسَيْنِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: «لَا رَبَا» أَي: الرَّبَا الْكَامِلُ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ حُرِّمَ رَبَا

الفضل: «إِلَّا فِي النِّسِيئَةِ».

لكن الوجه الأول أقرب إلى الصواب، وما أكثر الأحاديث التي كانت عامة ثم خُصِّصَتْ، فنقول: لا ربا إلا في النسيئة فيما إذا كان من صنفين، وأما إذا كان من صنف واحد، فالأحاديث ظاهرة بأنه يحرم ربا الفضل وربي النسيئة؛ وبناءً على ذلك؛ فإذا باع ذهباً بفضة، فالذي يجري به من الربا هو ربا النسيئة فقط؛ يعني: فيجوز أن يبيع مثقالاً من الذهب بمثقالين من الفضة؛ لكن لا بد من التقابض.

وإذا باع شعيراً برباً؛ فهذا يحرم فيه النسيئة فقط. وأما التفاضل فلا بأس.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٩) بَابُ لَعْنِ أَكْلِ الرِّبَا وَمُؤْكَلِهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٥ - (١٥٩٧) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا؛ وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ قَالَ: سَأَلَ شِبَاكُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فَحَدَّثَنَا، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكِلَ الرِّبَا وَمُؤْكَلَهُ. قَالَ: قُلْتُ: وَكَاتِبُهُ وَشَاهِدِيهِ، قَالَ: إِنَّمَا نَحَدِّثُ بِهَا سَمِعْنَا.

١٠٦ - (١٥٩٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالُوا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكِلَ الرِّبَا وَمُؤْكَلَهُ وَكَاتِبُهُ وَشَاهِدِيهِ، وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ.

في الحديث الأول - حديث ابن مسعود - لم يُحَدِّثْ إِلَّا بِمَا سَمِعَ، وَهُوَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ أَكِلَ الرِّبَا وَمُؤْكَلَهُ.

أما أكل الربا فظاهر: أنه ظالم مستحقٌ للعنة، لكن الموكل لعن؛ لأنه أعانه وأغراه بالربا حيث وافق عليه، كحديث: لَعْنُ الْمُحَلِّلِ وَالْمُحَلَّلِ لَهُ^(١).

وفي حديث جابر: «شَاهِدِيهِ وَكَاتِبُهُ»، فهم يلعنون؛ لأنهم أعانوا على ذلك وأثبتوه؛ إذ إن الشاهدين والكتاب تثبتُ بهما المعاملة.

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٧٦)، والترمذي (١١١٩)، وابن ماجه (١٩٣٥).

وفي هذا دليل واضح على أن المعين على الإثم آثم، وهو كذلك، ولو لم يكن منه إلا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوُزُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [النساء: ٢٩]. والمعين على الإثم آثم؛ لأنه أعان عليه، والراضي به الجالس مع فاعله مثله؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِلَّا ذَا مَقْلَبَةٍ﴾ [النساء: ١٤٠]. وقال: ﴿وَأَمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدَ بَعْدَ الذِّكْرِىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [النساء: ٦٨]. وكذلك إن جهلت فلا تقعد بعد العلم مع القوم الظالمين؛ لأن الإنسان قد ينسى أن هذا محرم، فيجلس ثم يذكر، فنقول له: يجب أن تقوم، وإن بقيت بعد الذكر فأنت ظالم، وكذلك أيضًا: إنسان -مثلاً- دُعي إلى وليمة فحضر، وإذا في الوليمة منكرات، فلا يجوز بعد العلم أن يبقى، فإن بقي شاركهم في الإثم، وليت الناس يأخذون بهذه النصوص: أن المعين على الإثم آثم، وأنه مساوٍ له؛ لقوله ﷺ: «هُمْ سَوَاءٌ».

فإن قال قائل: ما هي اللعنة؟

قلنا: اللعنة هي الطرد والإبعاد عن رحمة الله.

وقد جاء من الوعيد على الربا ما لم يأت في ذنب غيره إلا الشرك، حتى إن الله قال: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النساء: ٢٧٩]. أي: أعلنوا الحرب على الله ورسوله، فهو من أشد المحرمات -والعياذ بالله-؛ ولهذا جعله النبي ﷺ من الموبقات، قال: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ»، وذكر منها: «الربا»^(١).



ثم قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٠) باب أخذ الحلال وترك الشُّبُهَاتِ

ثم قال الإمام مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٧ - (١٥٩٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: وَأَهْوَى الثُّعْمَانُ بِإِصْبَعِهِ إِلَى أُذُنِهِ: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ، وَيَسْنَاهَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ،

(١) أخرجه البخاري (٢٧٦٦)، ومسلم (٨٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَزْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ عَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»^(١).

❦ قوله: «وَأَهْوَى النُّعْمَانُ بِإِصْبَعِيهِ إِلَى أُذُنَيْهِ». أهوى بها إلى أذنيه؛ ليحقق أنه سمع كأنما قال: سمعت بأذني.

وهذا حديث عظيم وأصل في الورع، وقد قسم النبي ﷺ فيه الأشياء إلى ثلاثة أقسام: حلال بيّن، وحرام بيّن، وهذا حكمه واضح، الحلال البيّن حلال، والحرام البيّن حرام، وليس فيه شيء.

«وَيَبْتِغِيهَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ» أي: تشبهه، هل هي من الحلال أو من الحرام؟! «لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ» وهم الجهال مطلقاً، وأنصاف العلماء؛ لأن البلاء كل البلاء من أنصاف العلماء؛ إذ إن الجاهل المطلق يعرف نفسه، ولا يتصدى لفتياً ولا لتعليم، والعالم الذي بلغ مرتبة العلم حقيقة يعلم. إذن: فقد بقينا في أنصاف العلماء، فهم البلاء.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ «الْفَتَاوَى الْحَمَوِيَّة»: يقال: إِنَّمَا يُفْسِدُ الدُّنْيَا أَرْبَعٌ: نَصَفَ مَتَكَلِّمٍ، وَنَصَفَ فَقِيهٍ، وَنَصَفَ طَبِيبٍ، وَنَصَفَ نَحْوِي.

«نصف المتكلم»: يفسد الأديان، ويشير إلى المعتزلة والأشعرية، وأمثالهم ممن أثبتوا العقائد بالكلام؛ أي: الكلام الذي ينطبق تماماً على عقيدتهم؛ لأنها كلام في كلام؛ ولهذا لا تجد أكثر من كلام أهل الكلام، ولا أقل من بركته -والعياذ بالله-، بل هو ممحوق البركة، ثابت الخسارة، فهذا المتكلم يفسد الأديان؛ لأن الدين مركب على العقيدة، فإذا فسدت العقيدة فسد الدين.

«نصف فقيه»: وهذا يفسد البلدان؛ لأن نصف الفقيه يُفْتِي، ويقول: هذا حلال وهذا حرام، ثم تختلف الدنيا، لاسيما إن تولى القضاء، فأحل مال هذا لهذا وحرم على الإنسان ماله. «نصف طبيب»: فهذا يفسد الأبدان، وقد يعطيك دواء ضد الذي يُراد فيفسد الأبدان.

وقد قيل لأحد المتطبيين: إن هذا الرجل فيه فتء، فهل تعرف أن تداويه؟

قال: نعم، أنا أعرف أن أشقه لكن لا أعرف أن أخيطه. ومعنى هذا: أن الرجل المريض سيموت.

«نصف نحوي»: فهذا يفسد اللسان أي: اللسان العربي؛ لأن نصف النحوي لا يعرف النحو تمامًا، ثم يرفع المنصوب ويجر المرفوع، ويريد بذلك تقويم اللسان، وهو في الحقيقة مفسد للسان.

فالمهم: أن الرسول ﷺ في هذا الحديث -حديث النعمان- بيّن أن الأمور تنقسم إلى ثلاثة أقسام: حلال بين الحِلِّ، وحرام بين التحريم، والمشتبه الذي لا يُدري أحلال هو أو حرام؟ فهذا لا يعلمه الكثير من الناس.

لكن يعلمه قليل من الناس، وهم العلماء الراسخون في العلم. الراسخون في العلم هذا شرط. المتجددون عن الهوى شرط آخر لا بد منه؛ لأنه قد يوجد عالم متبحّر في العلم، لكن له هوى، فهذا يُعمى عينيه -والعياذ بالله-.

ولذلك تجد بعض الناس يُفتي نفسه بشيء، ويُفتي غيره بشيء آخر لهوى عنده، أليس في القرآن آيات واضحات، وفسرها بعض العلماء الذين يُقال عنهم أنهم علماء بما يخالف ظاهرها اتباعًا لأهوائهم؛ ولذلك تجدهم يحرفون الكلم وهم يقولون: إننا نؤول، وهو تحريف وليس بتأويل، ولذلك يجب علينا دائمًا أن نجعل مقصودنا هو حقيقة الأشياء المحكوم بها، لا المحكوم لهم؛ لأننا إذا رأينا المحكوم لهم فربما يكون هناك هوى، لكن الأسباب التي بها يختلف الحكم لا بد من اعتبارها؛ فقد أُفتي هذا بشيء، وأُفتي هذا بشيء آخر، وظاهر القضية واحد، لكن اختلفت بحسب محكومياتها.

وقد يوجد إنسان له قصد حسن لكنه جاهل، فهذا أيضًا لا يصيب الحق؛ فصار الذين يعلمون هذه المتشابهات هم العلماء الراسخون في العلم، المتجددون من الهوى.

فإن بقي مشتبهًا عليهم عرفوا كيف يتخرجون، يقولون: «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ»^(١)، فيوجهون الناس.

ثم ذكر الرسول ﷺ قاعدة مهمة جدًا، وهي: «فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ

(١) أخرجه الترمذي (٢٥١٨)، والنسائي (٣٢٧/٨)، وأحمد (٢٠٠/١)، وابن حبان (٧٢٢)، وغيرهم من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما.

لِدِينِهِ؛ لأنه صار يدينُ الله على بصيرة. «اتَّقَى الشُّبُهَاتِ»؛ يعني: تركها على جانب. «استنبأ لِدِينِهِ» أي: طلب البراءة لدينه فبرئ؛ لأنه سلم من المشتبه.

❦ قوله: «وَعَرَضِهِ»؛ لأنه إذا أتى المشتبه، وصار عند العلماء معلوم التحريم، صارت الألسن تلوِّك في عرضه وتسبُّه.

❦ وقوله: «وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ» يعني: من لم يترك الشبهات وتجرأ مع الاشتباه، فإنه يقع في الحرام.

فإن قال قائل: هل المعنى: أن وقوعه في الشبهات وقوعه في الحرام، أو أن المعنى: أن الشبهات تجره إلى الحرام الصريح؟

الجواب: الثاني هو الأظهر، وهو أنه يأتي المشتبهات شيئاً فشيئاً؛ ثم تجرُّه نفسه إلى أن يفعل المحرمات بلا اشتباه.

وليس المعنى: أن الوقوع في المشتبهات حرام، وإن كان اللفظ يحتمله، لكن المعنى الأول - والله أعلم - أدق.

ثم ضرب النبي ﷺ مثلاً يدرك بالحس؛ لأن الأمثال هي تشبيه المعقول بالمحسوس؛ إذ إن المحسوس يعرفه كل إنسان ذكي وغير ذكي. والمعقول: لا يعرفه إلا ذكي.

فقال ﷺ: «كَالرَّاعِي يُرْعَى حَوْلَ الْحِمَى» ضرب مثلاً ﷺ فيمن وقع في الشبهات بالراعي - أي: راعي الغنم - «يُرْعَى حَوْلَ الْحِمَى»؛ يعني: حول ما حماه الإمام عن الرعي.

والعادة: أن المحمي يكون أكثر عشباً وأخصب، فإذا قام الراعي يرعى حوله، فالبهائم سوف تدخل الحمى؛ لأنها تريد المرعى الطيب.

فمن قرب حول الحمى أو شك أن يدخل فيه.

والحمى هو المكان الذي يحميه الإمام، أن لا يرعى فيه أحد.

وقد سبق أن هذا جائز بشروط:

الشرط الأول: أن يكون الحمى للناس عموماً.

الشرط الثاني: أن يحميه الإمام خاصة.

الشرط الثالث: أن لا يكون فيه ضرر على المسلمين.

❦ وقوله ﷺ: «أَلَا وَإِنْ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى». ليس هذا قراراً لكل حمى يحميه

الملك؛ لكن المعنى: أن من المتوقع: أن كل ملك من ملوك الدنيا يكون له حِمَى؛ أي: مكان يحميه لا يُرعى.

❦ وقوله: «أَلَا وَإِنْ حِمَى اللَّهِ تَعَالَى حِمَى عِبَادَهُ عَنِ الْمُحَارِمِ، كَالزَّيْنِ وَالْخَمْرِ وَالسَّرَقَةِ وَالْقَتْلِ، فَهَذَا حِمَى اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [النَّحْلُ: ١٨٧]. وَابْتَعدُوا عَنْهَا؛ هَذَا حِمَى اللَّهِ ﷻ؛ وَلِهَذَا يَأْتِي الْقُرْآنُ مُعَبِّرًا عَنْ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [النَّحْلُ: ١٨٧].

❦ وقوله: «أَلَا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةٌ إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ» فالجسد فيه مضغعة - يعني: قطعة من اللحم - بمقدار ما يمضغه الإنسان، وهذا كناية عن كونها صغيرة، لكن مع ذلك هي التي تُدَبِّرُ الجسد، «إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ»؛ اللَّهُمَّ أَصْلِحْ قُلُوبَنَا! «وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ» أَعَاذَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْ ذَلِكَ.

❦ ثم قال: «أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ». تأمل هذه الجملة الأربعة، فكلها مُصَدَّرَةٌ بِـ «أَلَا»، والتصدير بـ «أَلَا» يفيد شيئين: التوكيد والاهتمام.

إذن: قوله: «أَلَا وَإِنْ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى» هذا فيه مُؤَكَّدٌ مُهْتَمٌّ بِهِ. ❦ وقوله: «أَلَا وَإِنْ حِمَى اللَّهِ عِمَارَتُهُ» كذلك، «أَلَا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةٌ» كذلك، «أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ» كذلك.

وفي هذا: دليل على أن العقل في القلب كما هو ظاهر القرآن، وليس كما يقولون في الدماغ؛ بل هو في القلب قال الله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٤٦].

يعني: لو أن الله ﷻ قال: فتكون لهم قلوب يعقلون بها لا يمكن أن يقال: قلوب يعقلون بها؛ يعني: آلة يعقلون بها، وهذه في الدماغ؛ لكنه قال: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ فهذا نص صريح لا يحتاج إلى خلاف؛ لأن الذي قال هذا وأخبر به هو أعلم بما خلق ﷻ، فهو الخالق ﷻ، ولو اجتمع كل أطباء الدنيا من أولها إلى آخرها ليقولوا: إن العقل في غير القلب، قلنا: ليس بصحيح، ولا يمكن أن يخالف كلام الله لكلام البشر؛ لأن الله هو الخالق، وهو العالم، وهو الصادق فيما يقول ﷻ، فماذا نقول بعد هذا؟!

فإذا قال قائل: كيف يمكن هذا مع أنه إذا اختل الدماغ اختل العقل؟
نقول: لا مانع من أن يكون أصل العقل في القلب الذي في الصدر، وله اتصال
بالرأس، فلا مانع من هذا، كما أن أصل الفتيلة، موقود في مكانه والشعلة خارجه، إذا
أطفئت الشعلة فلا إضاءة، وإذا سُحِبَتِ الفتيلة فلا شعلة.

فأصل العقل في القلب لكن له اتصال بالدماغ، وإنك لتعجب أن تقع هذه الكلمة من
الإمام أحمد رحمته؛ حيث قال: «العقل في القلب، وله اتصال بالدماغ». فلو اجتمع الأطباء
كلهم على أن يأتيوا بمثل هذه العبارة الواضحة المختصرة ما استطاعوا إلى هذا سبيلاً، لكن
الله تعالى يهب من يشاء من خلقه أن يوفقه لكلمات جامعة واضحة مختصرة.

فإن قال قائل: يُشْكِلُ علينا أن القلوب تُغَيَّرُ أحياناً؟

الجواب: لكن لا تظن أن القلب الجديد هذا يبقى على قلب صاحبه الأول؛ لأن الدم
له اتصالات فيه، وروداً وصدوراً، والدم هذا هو مجاري الشيطان، كما قال النبي
ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ»^(١) فيتغذى القلب الجديد الذي
رُكِبَ من بدن الكافر بهذه الدماء التي كانت طاهرة نظيفة فيكون نظيفاً؛ ولهذا لوركبنا
قلب مسلم على كافر، فإنه لا يصير مسلماً.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته:

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا
عِيسَى بْنُ يُونُسَ قَالَا: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُطَرِّفٍ، وَأَبِي فَرْزَةَ الْهَمْدَانِيِّ ح
وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدٍ كُلُّهُمْ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، غَيْرَ
أَنْ حَدِيثَ زَكَرِيَاءَ أَنْتُمْ مِنْ حَدِيثِهِمْ وَأَكْثَرُ.

١٠٨ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ جَدِّي،
حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ؛ أَنَّهُ

سَمِعْتُ نَعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ بْنَ سَعْدٍ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ بِحُمْصٍ، وَهُوَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَلَالُ بَيْنَ، وَالْحَرَامُ بَيْنَ». فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ زَكَرِيَاءَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ إِلَى قَوْلِهِ: «يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ».

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢١) بَابُ بَيْعِ الْبَعِيرِ وَاسْتِثْنَاءِ رُكُوبِهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٩- (٧١٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ عَامِرٍ، حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَغْيَا، فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّهَ، قَالَ: فَلَحَقَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِدَاعًا لِي، وَضَرَبَهُ فَسَارَ سِرًّا لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ قَالَ: «بِعْنِيهِ بِوَقِيَّةٍ». قُلْتُ: لَا. ثُمَّ قَالَ: «بِعْنِيهِ». فَبِعْتُهُ بِوَقِيَّةٍ، وَاسْتَشْنَيْتُ عَلَيْهِ حُمْلَتَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ، فَتَقَدَّنِي ثَمَنُهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَرْسَلَ فِي أَثَرِي، فَقَالَ: «أَتَرَانِي مَا كُسْتُكَ لَا تَحْذِجُكَ؟ خُذْ جَمْلَكَ وَدِرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ»^(١).

هذا الحديث فيه: اشتراط المنفعة؛ يعني: يشترطها البائع على المشتري؛ مثل: أن يبيع عليه بيته، ويشترط سكنه لمدة سنة أو شهر أو نحو ذلك، أو يبيع السيارة ويشترط عليه أن يسافر بها إلى مكة أو المدينة أو ما أشبه ذلك، أو يبيعه ويستثنى حملاته إلى موضع معين^(٢).

وهذا الحديث فيه فوائد:

منها: أن النبي ﷺ كان من عادته أن يسير في مؤخر الركب؛ تواضعًا منه ﷺ، وتفقدًا لأحوال أصحابه، حتى إذا تأخر أحد منهم أو أصابه حاجة إذا النبي ﷺ عنده، ويؤخذ هذا من قوله: فلحقتني النبي ﷺ.

ومنها: أنه إذا لم يمكن الانتفاع بالمال فلا بأس أن يُسَيِّهَ الإنسان؛ لقول جابر: فأردت أن أسَيِّهَ؛ فإذا كان عند الإنسان شاة لا يمكن الانتفاع بها أو بعير لا يمكن الانتفاع به، أو

(١) أخرجه البخاري (٢٣٠٩).

(٢) سئل الشيخ رحمه الله: عن أن بعض الناس يقول: إن الاستدلال بحديث جابر رحمه الله على استثناء المنفعة لا يجوز؛ لأن النبي ﷺ لم يرد البيع فقط؟
فأجاب رحمه الله قائلًا: نعم؛ لكن جابرًا رحمه الله لم يكن يعلم ذلك، فصورة البيع حقيقة.

حمار لا يمكن الانتفاع به، فلا بأس أن يسيبه - أي: أن يدعه - ولا يَأْتِمُ في ذلك. ولكن إذا قال قائل: إن سييئه مات من الجوع ميتة مؤلمة، فهل يجوز أن أقتله حالاً؟ نقول: في هذا تفصيل: إن كانت الأرض خِصْبَةً يمكن أن يعيش فيها فليدعه ولا حرج عليه، وإن لم تكن كذلك، فلا شك أن قتله فوراً أريح له، وقد قال النبي ﷺ: «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ»^(١).

ومنها: أنه ينبغي للإنسان إذا رأى أخاه قد أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ أو كان فقيراً أو ما أشبه ذلك، أن يدعو الله له؛ لأن النبي ﷺ دعا لجابر حين رأى جملة قد انقطع. ومنها: هذه الآية العظيمة لرسول الله ﷺ، وهي: أن الرسول ﷺ ضرب الجمل فنشط وسار سيراً لم يسر مثله.

ومنها: جواز ضرب الدابة عند الحاجة إليه؛ ولكن يضربها في موضع لا يكون فيه ضرر عليها، فلا يضربها على العين ولا على الوجه، بل يضربها على الفخذ أو على الضلوع أو على الظهر أو ما أشبه ذلك، ويؤخذ ذلك من ضرب النبي ﷺ لجمل جابر. ومنها: جواز مبايعة الإمام لرعيته؛ يعني: يجوز أن يعقد معهم عقد بيع، ولا يُعَدُّ هذا دناءة، وهنا مبايعة العالم للعامة، يشتري منهم، ويبيع عليهم، ولا حرج في هذا، فأبو بكر رضي الله عنه لما بويع بالخلافة نزل إلى السوق يبيع ويشترى، حتى قالوا له: يا خليفة رسول الله، الزم بيتك ونجعل لك رزقاً من بيت المال.

فإن قال قائل: لكن إذا كان الوقت قد اختلف، وكان شراء العالم الكبير أو شراء الأمير أو ما أشبه ذلك يعد نقصاً، فهل نقول: إن الإنسان ينبغي أن يقي نفسه ما يتقصه الناس به؟ الجواب: نعم؛ لأن هذا ليس عبادة، فلو كان عبادة لقلنا: لا تبالي بالناس، لكن هذا شيء يرجع إلى العادة، فإذا كان من عادة الناس: أن الكبراء من الأمراء والعلماء لا يباشرون البيع والشراء، فلا حرج عليه أن لا يبيع ولا يشتري. ولا سيما القاضي، فالذي ينبغي للقاضي أن لا يدخل في شراء أو بيع؛ لأن الناس ربما يحابونه في شرائهم منه أو بيعهم عليه؛ لأنه قاضي وربما يحتاجون إليه في يوم من الأيام.

ومنها: جواز قول الإنسان لمن هو أشرف منه: «لا»؛ والدليل: أن جابراً لما قال له

(١) أخرجه مسلم (١٩٥٥) من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه.

الرسول ﷺ: «بُعِنِي» قال: لا، ولا شك أن أشرف الخلق من بني آدم هو رسول الله ﷺ، ومع ذلك قال له جابر: لا.

لكن جرت العادة عندنا: أننا إذا خاطبنا من نكرمه لا نقول له: لا. فإن قال قائل: فهل نقول: إن هذا عدول عن السنة، وأن الإنسان ينبغي أن يكون صريحاً فيقول: لا أو نعم؟

الجواب: قد يُقال: إن هذا من باب المبالغة في الإكرام أو الغلو في الإكرام. وقد يقال: إن العرف جرى على هذا، فلا بأس؛ يعني: يعدون من الأدب إذا قال لك أبوك: يا ولدي اذهب إلى فلان أو ما أشبه ذلك، وأنت لا تريد الذهاب، فمن الأدب أن تقول: لا أقدر، أو ما أشبه ذلك، أما أن تقول: لا، فليس من الأدب. وكذلك معاملة الناس فيما بينهم يرون أن الأدب: أن تقول: مالك دواء، أو ما أشبه ذلك.

ومن فوائد هذا الحديث: جواز طلب البيع والإلحاح بطلب البيع، ولا يعد هذا من المسألة المكروهة.

ووجهه: أن النبي ﷺ قال: «بُعِنِي»، مع أنه قال بالأول: لا. ومنها: تعيين الثمن في الشراء؛ لقوله: «بُعِنِي بِوَقِيَّةٍ»، والوقية: أربعون درهماً، وتعيين الثمن لا بد منه في كل بيع، وكذلك تعيين المُثْمَن؛ لأن عدم تعيين الثمن والمبيع جهالة وغرر، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الغرر^(١).

ومنها: جواز استثناء منفعة المبيع من البائع؛ يعني: جواز أن يستثنى البائع منفعة المبيع، ويؤخذ ذلك من استثناء جابر وإقرار الرسول ﷺ له؛ ولهذا لما كان الشرط لا يصح في مسألة الولاء أنكر النبي ﷺ ذلك.

فإن قال قائل: إن اشترط البائع منفعة على المشتري في غير المبيع؛ يعني: قال: بعثك هذا بألف ريال بشرط أن أسكن بيتك لمدة أسبوع أيجوز أو لا يجوز؟

الجواب: يقول الفقهاء: إنه لا يجوز؛ لأن هذا عقد جمع بين بيع وإجارة؛ لأنه إذا كنت أريد أن أسكن البيت -بيتك- صار سكناه جزءاً من الثمن، فيكون قد جمع بين بيع وإجارة، والجمع بين البيع والإجارة جمع بين عقدين، والجمع بين عقدين محرم.

(١) أخرجه مسلم (١٥١٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ولكن القول الصحيح: أنه يجوز الجمع بين البيع والإجارة، وأي دليل يمنع؟! فالأصل في الشروط والعقود الجَلُّ حتى يقوم دليل على المنع، وهنا لا دليل على المنع؛ لأن المسألة لا تتضمن ربًا، ولا تتضمن جهالة، ولا تتضمن ظلمًا.

ومن فوائد الحديث: أنه لا بد أن تكون المنفعة معلومة؛ لقوله: «إِلَى أَهْلِي»، وأهله مكانهم معلوم في المدينة، فلا بد أن تكون المنفعة معلومة؛ لأنها لو لم تكن معلومة عاد الأمر إلى الجهالة وبيع الجهالة غرر، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الغرر^(١).

والتعيين يكون بالمكان، مثل: أن يقول: أستثني عليك منفعة إلى بلدي، وهو معلوم، ويكون بالزمان؛ بأن يقول: أستثني عليك منفعة لمدة شهر أو أسبوع، وكلاهما جائز. فمادام الأمر معلومًا بالزمان أو بالمكان فهو جائز.

فإن قال قائل: إذا قال: أستثني عليك المنفعة حتى أشتري بيتًا، أيجوز هذا الشرط أو لا؟ الجواب: لا يجوز؛ لأنه مجهول، فلا ندري متى يشتري البيت، ولا ندري هل يتيسر له أن يشتريه أو لا؛ فيكون هذا الاستثناء أو هذا الشرط مجهولًا؛ ويدخل في بيع الغرر. فإن قال قائل: ما الفرق بين الغرر والميسر؟

الجواب: الفرق بينهما: أن كل ميسر فهو غرر وليس كل غرر ميسرًا؛ فالعيب المكتوم يُعتبر غررًا، وليس بميسر.

فإن قال قائل: على من يقع ضمان العيب إذا ظهر؟ الجواب: يقع ضمان العيب على المُسْتَثْنِي إذا تعدَّى، وإذا لم يتعد فضمان العيب على المشتري.

فإن قال قائل: لكن هل يضمن المشتري بقية المنفعة أو لا يضمن؟ نقول: لا يضمن بقية المنفعة؛ لأنه إنما ملكه من جهته.

ومنها: جواز الشراء في الذمة؛ يعني: بدون تعيين الثمن بعينه. وجواز الشراء بالدين، لكن هذا عند الحاجة، هذا إذا كان النبي ﷺ أراد الشراء حقيقة؛ لأنه قال في آخر الحديث: «أثراني ما كُنتُكَ لأُخذَ جملتك؟». لكن قد ثبت عن النبي ﷺ أنه من غير وجه في حديث آخر: أنه طلب الشراء واشترى أيضًا إلى أجل، وقد مات ﷺ ودرعه مرهونة

(١) انظر التعليق السابق.

عند يهودي بطعام اشتراه لأهله.

ومنها: حكمة النبي ﷺ.

ومنها: جواز المماكسة، وهي محاولة نقص الثمن؛ يعني: مثلاً: طلبت كتاباً، فقال لك البائع: هذا بعشرة، فقلت: لا؛ أعطنيه بثمانية. قال: لا، أعطنيه بتسعة، قال: لا، فهذا جائز، ولا يعد هذا دناءة، ولا يعد من باب سؤال المال؛ لأن المال الذي أريد أن أبذله الآن له عوض؛ فالمماكسة هذه لا بأس بها؛ لأن النبي ﷺ فعلها بنفسه.

فإن قال قائل: أيما أولى: أن يماكس الإنسان أو أن يقول: خذ وأعطني؟

الجواب: في هذا تفصيل:

إذا كُنْتَ تعلم أن البائع صادق، وأنه لم يزد عليك، وأن هذه هي القيمة، فالمروءة ترك المماكسة.

وإذا خِفْتَ أن يكون قد زاد في الثمن فماكس، فإن المماكسة حينئذٍ من الحزم؛ لئلا تكون مغلوباً، وقد شكا رجل إلى النبي ﷺ أنه كان يُغْلَبُ في البيوع، فقال له: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ»^(١)؛ أي: لا غبن وخداع، وهذا من الحزم.

فإن قال قائل: إذا اشترى الإنسان شيئاً ما، ثم تم البيع، وعلم أن الرجل باعه عليه بسعر مرتفع، فهل له أن يرجع إليه ويماكسه بعدما تم البيع؟

الجواب: هذا يُسَمَّى عند العلماء: خيار الغبن، وله شروط:

بعض العلماء يقول: إن الغبن يختص بثلاث صور فقط: المستزِيل والمنجُوش وتلقِّي الرُّكبان.

وبعضهم يقول: إن الغبن في كل شيء. وهذه ترجع إلى القاضي.

ومنها: كرم النبي ﷺ حيث رد عليه الثمن مع أنه لو لم يرد عليه لم يكن فعل شيئاً ينكره الناس؛ لأن الصورة وقعت على أنها بيع، ولكن الرسول ﷺ أراد شيئاً آخر.

ومنها: أن الواهب ينبغي له أن يصرح بالهبة والتملك؛ لقوله ﷺ: «خُذْ جَمْلَكَ وَدِرَاهِمَكَ»، فإن هذه الكلمة قد يكون المقصود منها: خذه عارية، كذلك لو أعطاك قلماً أو ساعة أو ما أشبه ذلك، فقد يكون ذلك على وجه العارية، فإذا كُنْتَ تريد الهبة فصرِّح؛

(١) أخرجه البخاري (٢١١٧)، ومسلم (١٥٣٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

ولهذا قال: «خُذْ جَمْلَكَ وَدِرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ».

ومنها: أن الهبة لا يُشترط لقبولها اللفظ، وأن الموهوب له إذا أعطاه الواهب الهبة ثم أخذها فلا يحتاج أن يقول: قبلت؛ لقوله: «خُذْ جَمْلَكَ وَدِرَاهِمَكَ، فَهُوَ لَكَ»، ولم يلزم جابر رحمته الله بالرد.

فإن قال قائل: إذا كان النبي ﷺ لم يملكه ليأخذ جملة فلا شيء ما كسه؟
الجواب: زعم البعض أن النبي ﷺ أراد أن يتصدق عليه، فأتى بهذا العقد الصوري من أجل أن يحصل لجابر على المال بدون أن ينكسر قلبه، ويأخذ الصدقة. لكن هذا تعليل عليل، بل تعليل ميت لا قيمة له.

والذي يظهر: أن الرسول ﷺ ما كسه ليختبره، فإن النبي ﷺ هو الذي منّ عليه حين دعا له وضرب جملة، فطيبُ الجمل الآن سببه ضرب النبي ﷺ له، ودعاؤه لمالكة، ومع ذلك شحّ به على رسول الله ﷺ، وكان بالأول قد أراد أن يُسيّبه، وهذا هو الظاهر، وبه يتبين حال الإنسان، وأنه تتغير به الأحوال عند تغير الأسباب^(١).

والمماكسة ليست عسراً في البيع والشراء، بل هي سهلة، فالمراد: أن يملك الإنسان، فإن باع عليه ولا تركه. لكن المعاصرة هي أن يتقلب عليه حتى يقول: بعت، ومرة يقول: لا. أو يتقلب عليه في مسألة تسليم المبيع، وذاك في تسليم الثمن، وما أشبه ذلك.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى - يَعْنِي: ابْنَ يُونُسَ -، عَنْ زَكَرِيَاءَ، عَنْ عَائِشٍ، حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ.

١١٠ - (...) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَلَحَّقَ بِي وَتَحَنَّنِي نَاضِجٌ لِي قَدْ أَغْيَا وَلَا يَكَادُ يَسِيرُ قَالَ: فَقَالَ لِي: «مَا لِي بِعِيرِكَ؟».

(١) سئل الشيخ رحمته الله: إذا استعمل الإنسان جملة الخاص به أو دابته في بعض الأعمال العامة، مثل: الجيش أو ما شابه ذلك، ثم تعب أو تلف، فهل له أن يأخذ بدلاً منه من الجمال أو الأموال العامة التي هي ملك للدولة؟ فأجاب رحمته الله قائلًا: إذا أذن له ولي الأمر فلا بأس.

قال: قُلْتُ: عَلِيلٌ، قال: فتخلف رسول الله ﷺ فزجره ودعاه، فمَازَالَ بَيْنَ يَدَيِ الْإِبْلِ قُدَّامَهَا يَسِيرُ. قال: فَقَالَ لِي: «كَيْفَ تَرَى بَعِيرَكَ؟». قال: قُلْتُ: بِخَيْرٍ قَدْ أَصَابَتْهُ بَرَكَتُكَ. قال: «أَفْتَبِيعُ بِهِ؟». فَاسْتَحْيَيْتُ وَلَمْ يَكُنْ لَنَا نَاضِحٌ غَيْرُهُ قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَبِعْتُهُ إِيَّاهُ عَلَيَّ أَنْ لِي فَقَارَ ظَهْرِهِ حَتَّى أَتْلُغَ الْمَدِينَةَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي عَرُوسٌ، فَاسْتَأْذَنْتُهُ فَأَذِنَ لِي، فَتَقَدَّمْتُ النَّاسَ إِلَى الْمَدِينَةِ حَتَّى انْتَهَيْتُ، فَلَقِنِي خَالِي فَسَأَلَنِي عَنِ الْبَعِيرِ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا صَنَعْتُ فِيهِ فَلَا مَنِي فِيهِ، قَالَ: وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِي حِينَ اسْتَأْذَنْتُهُ: «مَا تَزَوَّجْتَ، أَبْكْرًا أَمْ نَيْيَا؟». فَقُلْتُ لَهُ: تَزَوَّجْتُ نَيْيَا. قَالَ: «أَفَلَا تَزَوَّجْتَ بَكْرًا تُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا؟». فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُؤْفِي وَالِدِي - أَوْ اسْتَشْهِدَ - وَلِي أَخَوَاتٍ صِغَارٍ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ الْبَيْهِنَ مِثْلَهُنَّ، فَلَا تُؤَدِّبُهُنَّ وَلَا تَقُومَ عَلَيْهِنَّ، فَتَزَوَّجْتُ نَيْيَا لَتَقُومَ عَلَيْهِنَّ وَتُؤَدِّبُهُنَّ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ غَدَوْتُ إِلَيْهِ بِالْبَعِيرِ، فَأَعْطَانِي ثَمَنَهُ وَرَدَّ عَلَيَّ.

هذا السياق الذي ذكره رَحِمَهُ اللهُ أَوْفَى مِنَ السِّيَاقِ السَّابِقِ، وَفِيهِ فَوَائِدُ:

منها: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضُوا قَدْ يَغْزُونَ عَلَى تَوَاضُحِهِمْ، وَالتَّوَاضُّحُ: هِيَ الْإِبِلُ الَّتِي يَسْتَسْقُونَ عَلَيْهَا لِبَسَاتِينِهِمْ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى: أَنَّهُمْ قَلِيلُوا ذَاتَ الْيَدِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَأَرْضَاهُمْ -.

ومنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مِنْ هَدِيهِ وَحَسَنِ سِيرَتِهِ: أَنَّهُ يَكُونُ فِي أَخْرِيَاتِ الْقَوْمِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَفَقَّدَهُمْ، وَيَعِينُ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى الْمَعُونَةِ.

ومنها: جَوَازُ زَجْرِ الْبَهَائِمِ، وَالْبَهَائِمُ زَجَرُهَا مُخْتَلَفٌ؛ فَالْبَعِيرُ يَزْجَرُ عَلَى صِفَةِ مَعِينَةٍ، وَالْبَقَرُ كَذَلِكَ، وَالْغَنَمُ كَذَلِكَ، الْمَهْمُ: أَنَّ الْبَهِيمَةَ إِذَا زُجِرَتْ اشْتَدَّتْ فِي السَّعْيِ، وَإِذَا زُجِرَتْ وَهِيَ بَارَكَةٌ تَقُومُ، وَإِذَا زُجِرَتْ وَهِيَ وَاقِفَةٌ لِلْبُرُوكِ بَرَكَتْ، حَسْبَمَا يَعْلَمُهَا النَّاسُ.

ومنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بِبَرَكَةِ دُعَائِهِ وَضَرْبِهِ الْجَمْلَ صَارَ الْجَمْلُ يَسِيرُ قُدَّامَ الْإِبِلِ، وَكَانَ بِالْأَوَّلِ خَلْفَهُمْ.

(فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى عَنَايَةِ الرَّسُولِ ﷺ بِأَصْحَابِهِ، وَمِمَّا يَفْعَلُ كُلُّ مَنْهُمْ، وَيَتَضَحَّ ذَلِكَ؛ حِينَ سَأَلَهُ عَنِ الْجَمْلِ، فَقَالَ: بِخَيْرٍ.

وفيه - أَيْضًا -: مَا سَبَقَ مِنْ مِمَّا كَسَى الرَّسُولَ ﷺ جَابِرًا؛ لِيَبِيعَ عَلَيْهِ الْجَمْلَ.

وفيه: أَنَّ «العروس» تُقَالُ لِلرَّجُلِ، خِلَافَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ الْيَوْمَ، فَالنَّاسُ الْيَوْمَ يَقُولُونَ فِي الرَّجُلِ: عَرِيسٌ، وَفِي الْمَرْأَةِ: عَرُوسٌ. وَالْوَاقِعُ: أَنَّ الْأَمْرَ بِالْعَكْسِ؛ لِأَنَّ فَعِيلًا بِمَعْنَى:

مفعول، فـ «عريس» هي المرأة، و«عروس» بمعنى: فاعل، وهو الرجل.

وقيل: إن النووي رحمه الله ذكر أن كلمة «عروس» تطلق على كليهما -أي: الرجل والمرأة- وكذلك بالرجوع إلى القاموس وجد أنها تُطلق عليهما، وتُستعمل كلمة «عريس» مع الرجل والمرأة أيضًا.

وفيه -أيضًا-: جواز استئذان الإنسان الرئيس -رئيس القوم- لغرض خاص به؛ لأن جابرًا لما استأذن لهذا الغرض لم يوبّخه الرسول ﷺ، ولم يقل له: لماذا تنفرد عن صاحبك؛ بل أنزله منزله، وأذن له.

وفيه -أيضًا-: دليل على جواز لوم العبد على فعل ما لا ينبغي، ولو كان ذلك من وجهة نظر اللاتم؛ لأن خال جابر لأمه على ما صنع حين باعه على النبي ﷺ وهو ناضح، وليس عنده غيره.

ومن فوائد هذا الحديث: جواز سؤال الراعي رعيته عن الأشياء الخاصة من أجل الدلالة على ما ينبغي أن يكون؛ وذلك حين سأل النبي ﷺ جابرًا: «مَا تَزَوَّجْتَ؟ أَبْكَرًا أَمْ ثَيِّبًا؟»، وهذه من المسائل الخاصة، لكن لما كان النبي ﷺ له الرعاية، وأن رعايته أحسن الرعاية، سألته: «أَبْكَرًا أَمْ ثَيِّبًا؟».

ومنها: الترغيب في نكاح البكر؛ لأن الرسول ﷺ قال: «أَفَلَا تَزَوَّجْتَ بَكْرًا تُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا؟»، ولكن إذا كان هناك حاجة أخرى تُوجب تفضيل الثيب على البكر فلتسبح. ومنها: بيان ذكر الأشياء التي يكون فيها الترغيب بما ينبغي فعله؛ وذلك مأخوذ من قوله: «تُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا».

ومنها: حُسن رعاية جابر عليه السلام لأخواته؛ حيث تزوج ثيبًا، والرغبة غالبًا ما تكون في البكر؛ وذلك من أجل رعاية أخواته، ففيه: دليل على حسن رعايته عليه السلام، وعلى حكمته أيضًا.

وقوله: «فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تُؤَفِّي وَالِدِي -أَوْ اسْتَشْهِدَ-» هذا شك من الراوي، والصواب: أنه استشهد في غزوة أحد عليه السلام، وكلمه ربّه ﷺ كفاحًا، وقال له: «تَمْنَى عَلَيَّ؟» -أي: ماذا تريد؟- قال: أريد أن أَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا فَأَقْتُلَ فِيكَ مَرَّةً أُخْرَى. فقال ﷺ: «إِنِّي قَضَيْتُ أَنَّهُمْ إِلَيْهَا لَا يَرْجِعُونَ»^(١) وهذا لاشك: أنه من فضائل عبد الله بن

(١) أخرجه الترمذي (٣٠١٠)، وابن ماجه (١٩٠)، والدارمي (٢٨٢٢)، وغيرهم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

حرام والد جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

فإن قال قائل: هل يجوز أن نقول: إن فلانًا استشهد إذا قُتِلَ في معركة؟

الجواب: لا نشهد بالشهادة لشخص بعينه، لكنه قال عن عبد الله بن حرام أنه استشهد؛ لأن الصحابة كلهم يقولون: شهداء أحد، ويطلقون عليهم الشهداء.

ومنها: أن المرأة هي التي تُعَنَى بتأديب الصغار في البيت؛ لقوله: «تَزَوَّجْتُ نَيْبًا لَتَقُومَ عَلَيْهِنَّ وَتُؤَدِّبُهُنَّ»؛ لأنه لو تزوج بكرًا فالبكر غالبًا ما تكون صغيرة، فلا فائدة بالنسبة للبنات الصغار، فاختار الكبيرة الثيب من أجل أن تؤدبين.

وعلى هذا؛ فلو تنازع الزوجان أيهما الذي يقوم بتأديب البنات في البيت، فالحق على المرأة، وليس لها أن تطلب من الزوج أن يأتي بخادم لتأديب البنات والقيام بمصالحهن، فهي المستولة عنهن.

فإن قال قائل: الثيب التي تزوجها جابر بن عبد الله كانت لتخدم بناته ولسن بيناتها؛ فهل يمكن أن نقول: إن الإنسان يمكن أن يتزوج امرأة لخدمة أهله؟

الجواب: أخوات جابر لسن بنات لزوجته التي تزوجها؛ فنقول: نعم؛ لأن الزوجة عليها أن تربي أولاد زوجها في البيت.

وفي هذا الحديث -أيضًا- دليل على إضافة البركة لغير الله تعالى، بمعنى: أنك تصف غير الله بأنه مبارك أو فيه بركة أو ما أشبه ذلك؛ لقول جابر رضي الله عنه قال: «قُلْتُ: بِخَيْرٍ قَدْ أَصَابَتْهُ بَرَكَتُكَ».

فإن قال قائل: هل أصابته بركة الرسول صلى الله عليه وسلم بدعائه له أو بضربه أو بهما؟

الجواب: الظاهر أنه بهما.

فإن قال قائل: فهل يقال للإنسان: هذه بركتك، أو: انتفعنا ببركتك، أو ما أشبه ذلك؟

الجواب: أما إذا كانت البركة معنوية؛ كعالم حضر إلى البيت وأدى فيه موعظة، وذكر فيه أحكامًا فلا حرج أن نقول: حصلت لنا البركة بقدمك؛ لأن العلم لاشك أنه بركة. وأما إذا كانت البركة بالذات -بالجسم- فقط. فهذا لا يُقال إلا للرسول صلى الله عليه وسلم.

فإن قال قائل: أليس أسيدُ بن حضير رضي الله عنه قال لعائشة حين نزلت آية التيمم، لما انحس الناس من أجل عقدها: «مَا هَذِهِ أَوَّلُ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ»؟

فالجواب: بلى؛ لكن هذه بركة معنوية، وهي بركة العلم؛ حيث نزلت الآية بسبب

ضياح العقد الذي انحبس الناس من أجله على غير ماء، فأنزل الله تعالى آية التيمم. والآن الناس يستعملون هذا، يقولون: والله، حَلَّتْ فِينَا الْبَرَكَةُ بِقُدُومِكَ. فنقول: لا بأس، إذا كانوا يقصدون البركة المعنوية؛ أي: بركة العلم أو بركة التوجيه أو ما أشبه ذلك، أو البركة إذا أعطاهم مالا مثلاً. أما بركة: مجرد حضور جسمه فلا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١١- (...) حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَقْبَلْنَا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَغْتَلَّ جَمَلِي. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، وَفِيهِ ثُمَّ قَالَ لِي: «بِعْنِي جَمَلَكَ هَذَا». قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ هُوَ لَكَ. قَالَ: «لَا، بَلْ بَعْنِيهِ». قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «لَا، بَلْ بَعْنِيهِ». قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ لِرَجُلٍ عَلَيَّ أَوْقِيَّةٌ ذَهَبٍ فَهُوَ لَكَ بِهَا. قَالَ: «قَدْ أَخَذْتُهُ فَبَلَغَ عَلَيَّ إِلَى الْمَدِينَةِ». قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَالٍ: «أَعْطِيهِ أَوْقِيَّةً مِنْ ذَهَبٍ وَزِدْهُ». قَالَ: فَأَعْطَانِي أَوْقِيَّةً مِنْ ذَهَبٍ وَزَادَنِي قِيرَاطًا، قَالَ: فَقُلْتُ لَا تَفَارِقْنِي زِيَادَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَكَانَ فِي كَيْسٍ لِي فَأَخَذَهُ أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ.

في هذا: دليل على جواز الزيادة على الثمن إذا لم تكن شرطاً؛ لأن النبي ﷺ زاده. فإن قال قائل: فهل مثل ذلك القرض؛ بمعنى: لو استقرضت منك ألف درهم وعند الوفاء زدتك مائة، فهل يجوز؟

الجواب: الصحيح: أنه جائز، ولا يقال: هذا قرض جرّ نفعاً؛ لأن هذا النفع بدون شرط، ولولا ذلك لكان الرجل المعروف بالكرم لا يقرض؛ لأن من الناس المعروفين بالكرم من إذا أوفوا زادوا، فلا نقول: لا تعامل هؤلاء.

وعليه: فإذا زاد المستقرض شيئاً على القرض بدون شرط عليه، فإنه لا بأس به. فإن قال قائل: فإن عاد المستقرض الذي زاد ليستقرض من الأول، فهل يقرضه أو يقول: هذا يزيد على القرض، فلا أقرضه؟

الجواب: نعم، يقرضه مادامت المسألة ليست مشروطة فلا بأس، أما لو قال: أقرضك ألفاً بآلف ومائة، فهذا حرام؛ لأنه ربا جامع بين ربا الفضل وربا النسيئة.

فإن قال قائل: إذا عُرِفَ هذا الرجل بأنه إذا اقترض رَدَّ القرض بزيادة، فلماذا رجع إلى هذا الرجل مرة ثانية ليستقرض منه، وكان من نية الرجل الثاني أن يقرضه؛ لأنه عهد منه أن يزيد؟
الجواب: يجوز؛ لأنه قد يفعل وقد لا يفعل، فقد يزيد في الأول، ولا يزيد في القرض الثاني.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٢- (...) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَتَحَلَّفَ نَاضِحِي. وَسَاقَ الْحَدِيثَ وَقَالَ فِيهِ: فَنَحَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ لِي: «ارْكَبْ بِاسْمِ اللَّهِ». وَزَادَ أَيْضًا قَالَ: فَمَا زَالَ يَزِيدُنِي، وَيَقُولُ: «وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ».

١١٣- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حِمَادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَمَّا أَتَى عَلِيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ أَغْبَا بِعَمِيرٍ قَالَ: فَنَحَسَهُ فَوْتَبَ، فَكُنْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَحْسَبُ خَطَامَهُ، لَأَسْمَعَ حَدِيثَهُ فَمَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَلَحَقَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «بِغْنِيهِ». فَبِعْتُهُ مِنْهُ بِخَمْسِ أَوَاقٍ، قَالَ: قُلْتُ: عَلَى أَنْ لِي ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ. قَالَ: «وَلَكَّ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ». قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ أَتَيْتُهُ بِهِ فَوَادَنِي وَفِيَّ ثُمَّ وَهَبَهُ لِي.

من فوائد هذا الحديث: أنه ينبغي أن يطلب الإنسان من العالم ليتحدث إليه ويسمع حديثه وفوائده؛ ولهذا يقول جابر رضي الله عنه: أحبس خطامه لأسمع حديثه -أي: حديث النبي ﷺ-.

وفيه -أيضاً-: أنه ينبغي للعالم أن يحدث أصحابه بما ينفع، حتى يكون بركة عليهم.
وكما تعلمون أن الآن هناك اختلاف في مقدار الثمن، وفي كيفية العقد. وقد ادَّعى قوم بأن حديث جابر هذا مضطرب؛ لاختلاف الرواة فيه هذا الاختلاف البين؛ ولكن الصحيح عند أهل الاصطلاح: أنه إذا لم يختلفوا في أصل القضية، فإن مثل هذه الأشياء، يقع فيها الاختلاف حتى من الحفاظ، ولا يُعَدُّ ذلك اضطراباً، كما اختلفوا في ثمن القلادة التي في حديث فضالة بن عبيد، لكن هذا لا يضر مادام أصل الحديث؛ وهو البيع والشرط ثابت بدون اضطراب، فإنه لا يكون ضعفاً في الحديث.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٤- (...) حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ - أَظُنُّهُ قَالَ: غَارِيًّا - وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثَ وَزَادَ فِيهِ قَالَ: «يَا جَابِرُ، اتَّوَيْتَ الثَّمَنَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «لَكَ الثَّمَنُ وَلَكَ الْجَمَلُ، لَكَ الثَّمَنُ وَلَكَ الْجَمَلُ».

١١٥- (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبٍ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: اشْتَرَى مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بُوَيْقِيَّتَيْنِ وَدِرْهَمَ أَوْ دِرْهَمَيْنِ. قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ صَرَارًا أَمَرَ بِبَقْرَةٍ فَذَبَحَتْ فَأَكَلُوا مِنْهَا، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَمَرَنِي أَنْ أَتِيَ الْمَسْجِدَ فَأُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ، وَوَزَنَ لِي ثَمَنَ الْبَعِيرِ فَأَرْجَعَ لِي.

❖ قوله: «فَلَمَّا قَدِمَ صَرَارًا». هذا اسم موضع قُرب المدينة يُسمى صَرَارًا.

❖ وقوله: «أَمَرَ بِبَقْرَةٍ فَذَبَحَتْ فَأَكَلُوا مِنْهَا». هذا فيه دليل على أن الحديث الذي صححه بعض الناس، وهو: «أَن لَحْمَ الْبَقَرِ دَاءٌ وَلِبْنُهَا دَوَاءٌ أَوْ شِفَاءٌ»^(١) أنه حديث باطل، ويبطله القرآن الكريم؛ فإن الله تعالى صرح في القرآن الكريم بأن البقر حلال، فهل يُحِلُّ الله لعباده ما يكون داءً عليهم؟! لا يمكن هذا، لو كان داءً لحرمه الله ﷻ.

وفيه -أيضًا-: أنه ينبغي للإنسان الذي يريد أن ينظر في الأحاديث أن لا يعتمد على ظاهر السند؛ لأن ظاهر السند قد يكون متصلًا، وقد يكون الرواة ثقات، ولكن ينظر أيضًا إلى المتن، هل يخالف ما عُلِمَ بالكتاب والسنة أنه على خلافه؟

إن كان الأمر كذلك فليرده، ومن شرط الصحيح والحسن أيضًا: ألا يكون معللاً ولا شاذًا، فكيف بحديث يخالف القرآن؟! وهذه النقطة لا يتفطن لها كثير من الناس، والعجب: أنهم محدثون -والحمد لله- وعندهم علم في الحديث، وعندهم علم في المصطلح، ويعلمون أن من شروط الصحيح أو الحسن: أن لا يكون معللاً ولا شاذًا، ويغفلون عن هذه النقطة، وهي نقطة مهمة؛ ولهذا فأننا أشهد: أن الرسول ما قال: إن لحماً داء، وإن لبنها شفاء. اللبن قد يكون شفاء لكن من غير هذا الحديث، لكن لحماً

(١) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٤٥٠)، والطبراني في «الكبير» (٤٢/٢٥)، وانظر: «كشف الخفاء» (١٨٢، ٩٢/٢).

داء والله أحلها والرسول يأكله، وقد ضحى عن زوجاته بالبقر وأكلوا منها وأطعموا منها،
ففي حَجَّة الوداع ذبح البقر عن زوجاته بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ.

في هذا الحديث أيضاً: أنه يُسَنُّ للقدام من السفر: أن يصلي في المسجد؛ لأن الرسول ﷺ كان يفعل ذلك، ويأمر به أيضاً، فهو من السُّنَنِ الثَّابِتَةِ بالقول وبالفعل، وأكثر الناس غافلون عن هذا، فلا تكاد تجد في كتب الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: وَيُسَنُّ لِمَنْ قَدِمَ الْبَلَدَ أَنْ يصلي ركعتين في المسجد قبل أن يدخل بيته، فهذه لا تكاد تجدها، وهي كما رأيتمُ سُنَّةً. فإن قال قائل: إِذَا قَدِمَ الْإِنْسَانُ إِلَى بَلَدِهِ، وَالْمَسَاجِدَ قَدْ أُغْلِقَتْ، فَهَلْ يَسْقُطُ عَنْهُ سُنَّةُ أن يصلي ركعتين في المسجد قبل أن يدخل بيته؟

الجواب: نعم، تسقط، إذا قدم البلد والمساجد مغلقة، تسقط عنه هذه السنة، لسقوط مكانها.

فإن قال قائل: لو كان هناك مسجد بعيد، فهل يذهب إليه؟

الجواب: لا بأس، يذهب إليه؛ ولذلك لو أنه -مثلاً- اعتمد على أن يصلي في أول مسجد في البلد لكان أحسن.

فإن قال قائل: إذا رجع من سفره، ونزل في بيت صاحب له، فهل يصلي فيه الركعتين؟

الجواب: لا، لا يصلي فيه الركعتين، وحتى لو وجد المساجد مغلقة ودخل بيته فلا يصلي^(١).

فإن قال قائل: لو قَدِمَ الْبَلَدَ بَعْدَ الْعَصْرِ فهل يصلي؟

الجواب: نعم يصلي؛ لأنها من ذوات الأسباب.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

١١٦- (...) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا حُمَارِبٌ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِثَمَنٍ قَدْ سَمَّاهُ. وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَقِيتَيْنِ وَالذَّرْهَمَ وَالذَّرْهَمَيْنِ. وَقَالَ: أَمَرَ بِقِرَّةٍ فَتُجَرَّتْ، ثُمَّ قَسَمَ لَحْمَهَا.

(١) سئل الشيخ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: كثيراً ما تراكم تلتسون حِكْمًا لبعض أفعال النبي ﷺ، فهل ترون حكمة لصلاة ركعتين إذا قَدِمَ من السفر في المسجد؟
فأجاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ قائلًا: الحكمة -والله أعلم-: أن يكون سلامه في بيت الله، وتحيته لربه ﷻ قبل أن يحيي أهله.

هنا قال: «فَنَحَرَتْ»، وفي الرواية الأولى: «ذُبِحَتْ»، فهل يطلق النحر على الذبح؟
الجواب: نعم، يُطْلَقُ النحر على الذبح؛ لأنه لا يُنحر من بهيمة الأنعام إلا الإبل فقط. وأما
البقر فتذبح والغنم تُذْبَحُ أيضًا، فيكون المراد بقوله: «فَنَحَرَتْ» يعني: ذُبِحَتْ.
فإن قال قائل: هل يجوز أن يُذبح ما يُنحر؟
الجواب: يجوز أن يُذبح ما يُنحر، ويُنحر ما يُذبح؛ لكن الأفضل: اتباع السنة في
ذلك، فالبعير إذا ذبحتها فإن هذا صعب جدًا؛ لأن الدم يصعبُ انقياده إلى أعلى الرقبة؛
فلهذا كان من الحكمة: أن البعير تنحر حتى يخرج الدم بسرعة ويتفرغ بسرعة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:
١١٧- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ،
عَنْ جَابِرٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «قَدْ أَخَذْتُ جَمَلَكَ بِأَرْبَعَةِ دَنَانِيرَ، وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ».
من المعلوم أن الروايات التي فيها: أن جابرًا وهب جملَه للرسول ﷺ هي روايات شاذة؛
لأن أكثر الروايات على أنه لم يهبه له، وإنما الروايات على أن الرسول هو الذي طلب بيعه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:
(٢٢) بَابُ مَنْ اسْتَسْلَفَ شَيْئًا فَكَفَضَ خَيْرًا مِنْهُ وَ: (خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً)
ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٨- (١٦٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرَحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكِ
بْنِ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ
رَجُلٍ بَكْرًا، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ بَنُ إِيلَ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بِبَكْرِهِ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَبُو
رَافِعٍ، فَقَالَ: لَمْ أَجِدْ فِيهَا إِلَّا خِيَارًا رِبَاعِيًّا. فَقَالَ: «أَعْطِهِ إِيَّاهُ، إِنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً».

هذا أحسن في الصفة؛ يعني: أنه استسلف بَكْرًا -صغيرًا- ورده خيَارًا
رباعيًا، فهذا أحسن مما استقرض بالصفة، وهذا لا إشكال فيه؛ ولهذا لو استسلفت من
شخص بُرًّا وسطًا وأعطيته بُرًّا جيدًا، فلا بأس.

والصحيح -كما سمعتم فيما سبق-: أنه حتى في الكمية لا بأس بالزيادة ما لم تكن

شرطاً، فمثلاً: استسلفت منك صاعاً وأعطيتك صاعين؛ فهذا يجوز إذا لم يكن شرطاً.
وفي هذا الحديث: الحث على حسن القضاء، وحسن القضاء يكون بأمور:

منها: أن يقضيه خيراً مما يطلبه.

ومنها: أن لا يماطله.

ومنها: أن يعطيه بسماحة لا بتكبر، فبعض الناس يوفي ولا يماطل، لكنه إذا أعطاك فكانه يَمُنُّ عليك بشيء واجب عليه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٩- (...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ، أَخْبَرَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اسْتَسْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَكْرًا. بِمَنْثِلِهِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَإِنْ خَيْرَ عِبَادِ اللَّهِ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً».

في هذا: دليل على جواز الاستقراض من وجهاء القوم وأعيان القوم؛ لأن النبي ﷺ لا شك أنه خير الناس وسيد الناس، ومع ذلك يستسلف، فلا يعد هذا من السؤال المذموم، ولا يُعَدُّ هذا مما يخالف المروءة، بل لا بأس به.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٠- (١٦٠١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ بْنُ عُمَانَ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَقٌّ، فَأَغْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ لِمَا حَقَّ الْحَقِّ مَقَالًا، فَقَالَ لَهُمْ: اشْتَرُوا لَهُ سِنًا فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ». فَقَالُوا: إِنَّا لَا نَجِدُ إِلَّا سِنًا هُوَ خَيْرٌ مِنْ سِنَةٍ. قَالَ: «فَاشْتَرَوْهُ فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَإِنْ مِنْ خَيْرِكُمْ - أَوْ خَيْرِكُمْ - أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً»^(١).

في هذا الحديث: حُسْنُ خُلُقِ النَّبِيِّ ﷺ؛ حيث صبر على إغلاظ هذا الرجل، وهذا الرجل يظهر - والله أعلم - أنه من الأعراب؛ لأن الأعراب ليس عندهم الرقة في المعاملة، وكما مر عليكم قصة الأعرابي الذي جذب رداءه حتى أثر في رقبة ﷺ، فالتفت إليه

ولم يعتقه^(١).

وفيه -أيضاً-: دليل على محبة الصحابة للرسول ﷺ وتوقيعهم له؛ حيث هموا بهذا الرجل.

وفيه: دليل على عدل النبي ﷺ؛ حيث قال: «إِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا».

فإن قال قائل: فهل نقول: هذا العموم يشمل ما إذا قاله عنه في غيبته أو لا؟ يعني: في حضرته: لا بأس لصاحب الحق أن يتكلم، لكن إذا كان غائباً، فهل لمن له الحق أن يتكلم فيه، ويقول: فلان ماطلني، وفلان ظلمني، وما أشبه ذلك؟

الجواب: نعم؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿لَا يَحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النسبة: ١٤٨].

وفي هذا الحديث: دليل على جواز التوكيل في الشراء، وجواز التوكيل في الوفاء؛ يعني: أن توكل من يؤتي عنك؛ لأن الرسول ﷺ وكلهم في الشراء وكلهم في الوفاء. وفيه -أيضاً-: دليل على ما ترجم له وهو جواز الوفاء بأوفي وأحسن مما يجب.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢١- (...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْبِيلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: اسْتَفْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِنًا، فَأَعْطَى سِنًا فَوْقَهُ، وَقَالَ: «خِيَارُكُمْ تَحْسِنُكُمْ قَضَاءً».

١٢٢- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْبِيلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَتَقَاضَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا، فَقَالَ: «أَعْطَوْهُ سِنًا فَوْقَ سِنِّهِ، وَقَالَ: خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٣) بَابُ جَوَازِ بَيْعِ الْخَيَّوَانِ بِالْخَيَّوَانِ مِنْ جِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٣- (١٦٠٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، وَابْنُ رُمَيْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ وَحْدَنِيِّهِ قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: جَاءَ عَبْدٌ فَبَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى الْهَجْرَةِ، وَلَمْ يَشْعُرْ أَنَّهُ عَبْدٌ فَجَاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «بِعْنِيهِ». فَاشْتَرَاهُ بَعْدَ بَيْنِ أَسْوَدَيْنِ، ثُمَّ لَمْ يُبَايِعْ أَحَدًا بَعْدُ حَتَّى يَسْأَلَهُ: «أَعْبَدُ هُوَ؟».

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١١/ ٥٣، ٥٤):

قوله: «جَاءَ عَبْدٌ فَبَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى الْهَجْرَةِ، وَلَمْ يَشْعُرْ أَنَّهُ عَبْدٌ فَجَاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «بِعْنِيهِ». فَاشْتَرَاهُ بَعْدَ بَيْنِ أَسْوَدَيْنِ، ثُمَّ لَمْ يُبَايِعْ أَحَدًا بَعْدُ حَتَّى يَسْأَلَهُ: «أَعْبَدُ هُوَ؟». هذا محمول على أن سيده كان مسلمًا؛ ولهذا باعه بالعبدین الأسودین، والظاهر: أنهما كانا مسلمين، ولا يجوز بيع العبد المسلم لكافر، ويحتمل أنه كان كافرًا أو أنهما كانا كافرين، ولا بد من ثبوت ملكه للعبد الذي بايع على الهجرة إما بينة وإما بتصديق العبد قبل إقراره بالحرية.

وفيه: ما كان عليه النبي ﷺ من مكارم الأخلاق والإحسان العام، فإنه كره أن يرد ذلك العبد خائبًا بما قصده من الهجرة وملازمة الصحبة، فاشتراه ليتيم له ما أراد.

وفيه: جواز بيع عبد بعدين، سواء كانت القيمة متفقة أو مختلفة، وهذا مجمع عليه إذا بيع نقدًا، وكذا حكم سائر الحيوان، فإن باع عبدًا بعدين أو بعيرًا ببعيرين إلى أجل، فمذهب الشافعي والجمهور: جوازه، وقال أبو حنيفة والكوفيون: لا يجوز، وفيه مذاهب لغيرهم. والله أعلم. اهـ

الصواب: أنه يجوز أن يبيع عبدًا بعدين، وشاة بشاتين، وبعيرًا ببعيرين؛ لأن الربا لا يجري فيها، والربا يجري في الأصناف الستة وما شاركها في العلة على القول بالقياس في هذه المسألة.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُفْهَمِ»:

قوله: «جَاءَ عَبْدٌ فَبَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى الْهَجْرَةِ، وَلَمْ يَشْعُرْ أَنَّهُ عَبْدٌ» فيه: دليل على أن

الأصل في الناس الحرية؛ ولذلك لم يسأله، إذ حمله على ذلك الأصل حيث لم يظهر له ما يخرج عن ذلك، ولو لم يكن الأمر كذلك لتعين أن يسأله.

وهذا أصل مالك في هذا الباب، فكل من ادعى ملك أحد من بني آدم كان مدفوعاً إلى بيان ذلك، لكن إذا نَكَرَهُ الْمُدَّعِي رِقَّهُ، وادعى الحرية، وسواء كان ذلك المدعى رِقَّهُ ممن كَثُرَ ملك نوعه، أو لم يكن، فإن كان في حوز المدعى لرقه كان القول قوله، إذا كان حَوْزَ رِقِّ، فإن لم يكن فالقول قول المدعى عليه مع يمينه.

وقوله: «فَجَاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «بِغْنِيهِ» لم يرد في شيء من طرقه: أنه ﷺ طالب سيده بإقامة بيته، فيحتمل أن يكون النبي ﷺ عَلِمَ صحة مُلْكِهِ له حين عرف سيده، ويحتمل أن يكون اكتفى بدعواه، وتصديق العبد له، فإن العبد بالغ عاقل يُقْبَلُ إقراره على نفسه، ولم يكن للسيد من ينازعه، ولا يُسْتَحْلَفُ السيد، كما إذا ادعى اللقطة وعرف عِفَاصَهَا ووَكَاها أخذها ولم يُسْتَحْلَفْ؛ لعدم المنازع فيها.

وقوله: «فَاشْتَرَاهُ مِنْهُ بَعْدَئِينَ». هذا إنما فعله النبي ﷺ على مقتضى مكارم أخلاقه، ورغبة في تحصيل ثواب العتق؛ وكرهية أن يفسخ له عقد الهجرة، فحصل له العتق وثبت له الولاء، فهذا المُعْتَقُّ مَوْلَى للنبي ﷺ، غير أنه لا يُعْرَفُ اسمه.

وفيه: دليل على جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلاً نقداً، وهذا لا يُخْتَلَفُ فيه، وكذلك في سائر الأشياء، ماعدا ما يحرم التفاضل في نقده من الربويات على ما قدمنا. وأما بيع ذلك بالنسيئة ففيه: تفصيل، وخلاف نذكره.

فذهب الكوفيون إلى منع ذلك في الحيوان، فلا يجوز عندهم فرس بفرسين ولا شاة بشاتين مطلقاً إلى أجل اختلفت صفاتها أو اتفقت؛ لنهي ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة. خرجه البيزار من حديث ابن عباس، والترمذي من حديث الحسن عن سمرة، وقال: إنه حسن صحيح.

قلت: ويلزمهم على هذا: أن لا يجوزوا بيع الحيوان بمثله ولا بخلافه، فلا يجيزون بيع شاة بشاة ولا فرس إلى أجل، ويلزمهم عليه ألا يجيزوا فيه القرض، وكل ذلك معلوم البطلان من الشرع، ويدل على خلاف ما قالوه: ما رُوِيَ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص؛ أنه ﷺ أمره أن يجهز جيشاً، فنذت الإبل، فأمره أن يأخذ البعير بالبعيرين إلى الصدقة، ومنع مالك ذلك بالجنس الواحد، والجنسية المعتبرة عنده هي اتفاق الأراضي

والمنافع دون الخلق والألوان، مخافة الوقوع في سلف يجز نفعاً؛ فإذا تداينت المقاصد واختلفت المنافع جاز ذلك.

فيجوز عنده حمار سارب في حمارين من حواشي الحمر إلى أجل ونقْد، ولا يجوز في مثليه إلى أجل؛ لأنه سلف جَزَّ نفعاً، وكذلك في الثياب وسائر العروض.

وقد رُوِيَ نحو ذلك عن علي وابن عمر والزهري، وأجاز الشافعي ذلك كله مع الاتفاق والاختلاف، وتابعه على ذلك الثوري وأبو ثور، ورُوِيَ عن ابن عباس مثله لحديث عبد الله بن عمرو المتقدم، ولم يَرَوْا أنه يلزم منه ما حذره مالك، وقد انفصلت المالكية عن حديث عبد الله بن عمرو بأنه محمول على مختلف الجنسيتين بحسب اختلاف الأسنان والمقاصد؛ بدليل قوله فيه: أمره أن يأخذ في فلائص الصدقة البعير بالبعيرين فلو كان البعير المأخوذ ناجزاً من جنس البعيرين المأخوذين إلى أجل لكان هذا السلف الجار نفعاً المتفق على منعه؛ لأنه لم يقتصر به صيغة بيع، ولا شيء يدل عليه، فالصورة صورة القرض، ولا مفرق بينها وبين البيع فيمنع؛ فلا بد أن يقدر فيها اختلاف الجنسيتين، وبهذا التأويل يصح الجمع بين الأحاديث - أعني: بين هذا الحديث وبين النهي عن سلف جَزَّ نفعاً -، والجمع أولى من الترجيح، فإن لم يقبل هذا التأويل فالقضية محتملة، مترددة بين أن يكون البعير من جنس البعيرين أو من غير جنسهما على حد سواء، فالتحق بالمجملات، فلا يكون فيه حُجَّة لهم، ونبقى نحن متمسكين بالقاعدة الكلية التي هي حماية المحرمات، والله تعالى أعلم.

وقوله: «لم يبايع أحداً بعدُ حتى يسأله: أعبد هو؟» يعني: أنه لما وقعت له هذه الواقعة أخذ بالحزم والحذر، فكان يسأل من يرتاب فيه، وفيه من الفقه: الأخذ بالأحوط. قوله: «حماية المحرمات» فيه نظر؛ لأن لدينا قاعدة كلية أقوى منها، وهي: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ» [البقرة: ٢٧٥]. ولذلك إذا اختلف الناس هل هذا البيع حرام أو حلال؟ فعلى من ادعى التحريم أن يأتي بالدليل. اهـ

قوله: «لم يبايع أحداً». ليس من البيع الذي هو تبادل السلع، «لم يبايع» يعني: على الهجرة أو على الإسلام أو ما أشبه ذلك.

وظاهر الحديث: العموم، وتقيد به بمن يرتاب فيه لا بأس به؛ لأن الذي لا يرتاب فيه، فلا حاجة إلى أن يسأله.

ثم إن في الحديث إشكالاً وهو: أن الرسول ﷺ إذا سأل فلا بد أن يأخذ بما يقول، وإلا فلا فائدة من السؤال. فهل يُقبل أن يقول: إنه عبد؟

يُقال: إنه في عهد النبي ﷺ يُقبل؛ لأنهم يعلمون أنهم لو كذبوا على الرسول لفضحهم الله ﷻ. فلا يمكن أن يكذبوا، لكنه في عهدنا لا نقبل قوله: أنا عبد فلان أو أنا عبد أو ما أشبه ذلك. ويتبين لي: أن الجمع بين نبي النبي ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وبين جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلاً نقداً أنه غير ما ذكر القرطبي رحمه الله؛ فالجمع بينهما: إذا قُصِدَ اللحم قُصِدَ الطعام فلا يجوز، وإذا لم يقصد اللحم: وإنما قُصِدَ منافع الحيوان فهو جائز؛ كما في حديث عبد الله بن عمرو فيكون النهي عما إذا قُصِدَ اللحم؛ لأنه حيثئذ يكون باعاً لحماً بلحم مع تأخير القضاء.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمه الله:

(٢٤) بَابُ الرِّهْنِ وَجَوَازِهِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمه الله:

١٢٤ - (١٦٠٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَحُمَيْدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا بِنَيْسَبَةٍ، فَأَعْطَاهُ دِرْعَالَهُ رَهْنًا^(١).

هذا كان في المدينة فدل على جواز الرهن في الحضر، كما يجوز في السفر.

وأما من قال: إنه لا يجوز إلا في السفر، فيقال: إن الله تعالى قال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ مَقْبُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٨٣]. فبين لعباده: أنه إذا تعذر التوثيق بالكتابة فهناك طريق آخر، وهو الرهن، فيكون قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ﴾ بيان لواقع حال، وليس يعني: أنه لا يحل إلا في السفر، وإلا قلنا: إنه لا يحل إلا إذا عدم الكاتب، ولا يحل أيضاً إلا إذا قبض الرهن.

فالصواب: أنه جائز في الحضر والسفر، لكن الآية ذكرت أقصى ما يكون من عدم التوثيق، وذكر الله ﷻ أنه إذا كان على سفر، ولم يجد كاتباً يشهد بالحق، فليرهن رهنًا ويقبضه.

(١) أخرجه البخاري (٢٥٠٩).

وفي هذا الحديث: ما كان عليه النبي ﷺ من قِلَّةِ ذات اليد، مع أن هذا كان في آخر حياته؛ لأنه ﷺ مات ودرعه مرهونة عند هذا اليهودي.

وفيه -أيضاً-: دليل على أن الرهن يقبضه المرتهن؛ يعني: لا تتم التوثقة إلا بذلك. فإن قال قائل: هل القبض شرط للزوم؟

الجواب: في ذلك قولان للعلماء:

القول الأول: أنه شرط للزوم، وأنه إذا رهنه شيئاً ولم يقبضه إياه صار الرهن جائزاً، لو شاء لفسخه الراهن.

لكن هذا القول ضعيف، والصواب: أن القبض ليس شرطاً للزوم، وعمل الناس عليه قديماً وحديثاً.

فالآن يرهن الإنسان السيارة وهو يستعملها، ويرهن البيت وهو ساكنه، وما زال قضاتنا يعملون بهذا القول، وهو القول الراجح: أن القبض ليس بشرط للزوم الرهن.

وفيه -أيضاً-: دليل على جواز معاملة اليهود؛ لأن النبي ﷺ عامل هذا اليهودي.

وفيه: دليل على أن من كان يُظَنُّ أن في ماله مُحَرَّمًا أو علمنا، فلا بأس في معاملته مادامت المعاملة التي بيننا وبينه على طريق صواب.

وفيه -أيضاً-: جواز رهن العدو ما كان من آلة الحرب، لكن بشرط الأمان؛ لأن النبي ﷺ رهن درعه لهذا اليهودي، واليهود أهل غدر وخيانة، لكن إذا أمنتهم فلا بأس.

وفيه -أيضاً-: دليل على جواز التَحَرُّزِ من المؤذي، وأن ذلك لا ينافي التوكل؛ لأن الدرع الذي رهنها الرسول ﷺ كان يلبسها في الحرب، فتَوَكَّى المؤذي لا ينافي التوكل؛ بل

إن الرسول ﷺ في غزوة أحد لبس درعين اثنين.

وفيه -أيضاً-: دليل على جواز الأخذ بالدين؛ يعني: أن يشتري بالدين وأن يستقرض بالدين وما أشبه ذلك، ولكنه لا يفعل هذا إلا عند الحاجة والضرورة، وإذا فعل فليرهن

حتى إذا مات رجع صاحب الحق على الرهن.

فإن قال قائل: إذا مات الراهن والعين مرهونة، فهل تباع لسد الدين؟

الجواب: إذا مات الراهن، والعين مرهونة يبقى الرهن على ما هو عليه، فإذا حلَّ أجل

الدين، قيل للورثة: إما أن توفوا وإما أن يباع المرهون؛ يعني: كأنه حي.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٥- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا، وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ.

١٢٦- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا الْمُخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: ذَكَرْنَا الرِّهْنَ فِي السَّلَمِ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ، وَرَهْنَهُ دِرْعَالَهُ مِنْ حَدِيدٍ. (...)

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ حَدِيدٍ.

إبراهيم النخعي رَحِمَهُ اللَّهُ من أفعه التابعين، لكنه في الحديث ليس بذلك، وقياسه هذا في غاية الوضوح؛ يعني: أنه يجوز أخذ الرهن في السلم؛ لأن السلم يبيع إلى أجل، والرسول ﷺ اشترى إلى أجل، ورهن درعه، فالقياس واضح؛ خلافا لما ذكره الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ من أن السلم لا يجوز فيه الرهن، وعللوا ذلك بأنه يلزم إذا تعذر الوفاء أن يباع الرهن ويستوفى منه، ثم روي حديثا لا يصح: «مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَّا غَيْرُهُ»^(١)، قالوا: وإذا بيع الرهن فقد صرفه إلى غيره.

لكن هذا القول ضعيف، والحديث ضعيف أيضا لا يصح.

والصواب: أن دين السلم كغيره من الديون: فيجوز فيه الرهن ويجوز فيه البيع، ويجوز فيه الإسقاط، لكنه لا يُجْعَلُ رَأْسَ مَالٍ لَسَلَمٍ آخَرَ؛ لأنه إذا جُعِلَ رَأْسَ مَالٍ لَسَلَمٍ آخَرَ لَزِمَ مِنْهُ أَكْلُ الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً؛ لأنه إذا جُعِلَ رَأْسَ مَالٍ لَسَلَمٍ آخَرَ وَقَدَّرْنَا أَنَّهُ مِائَةُ صَاعٍ بُرٍّ، فَمِنْ الدَّائِنِ الَّذِي يَطْلُبُ الْمَدِينِ لَنْ يَقْبَلَ أَنْ يَجْعَلَهُ سَلَمًا إِلَّا بِزِيَادَةٍ، وَهَذَا عَيْنُ الرِّبَا.

فإن قال قائل: البيع أو الشراء من يهودي أو نصراني هل يدخلان في مسألة الولاء والبراء؟ الجواب: لا، ما يدخلان في مسألة الولاء والبراء أبداً، فتبيع وتشتري من أبغض الناس إليك أو من أحب الناس إليك.

(١) أخرجه أبو داود (٣٤٦٨)، وابن ماجه (٢٢٨٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٣٠/٦)، وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وفي إسناده: عطية بن سعيد العوفي، ضعيف.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٥) بَابُ السَّلَمِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٧- (١٦٠٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَعَمَرُو النَّاقِدُ، وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى قَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّتِينَ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي ثَمَرٍ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»^(١).

❦ قوله: «السَّلَمُ»: هو تقديم الثمن وتأخير المبيع، عكس تقديم المبيع وتأخير الثمن الذي هو كثير في الناس، والسَّلَمُ قليل، والغالب: أنه لا يقع إلا من أهل الزروع والثمار، فيحتاج صاحب الزرع أو صاحب الثمر إلى دراهم، وليس عنده شيء، فيذهب إلى التاجر ويقول: أعطني دراهم بثمر أو بزرع، ويعطيه، ومن المعلوم: أن التاجر لن يعطيه إلا وهو رابح؛ لأنه إذا قدرنا أن الصَّاع بريال فإنه سوف يأخذ الصَّاع بأقل من ريال؛ لأنه سوف يقدم الثمن، ولا بد أن يأخذ مقابل الأجل فائدة.

فأجاز النبي ﷺ هذا وأقرهم عليه؛ لكن اشترط، وقال: «فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ» إن كان الذي فيه السلم مكيلاً. «وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ» إن كان موزوناً. «إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»؛ لأنه إن لم يكن كذلك صار مجهولاً.

فإن قال قائل: وهل يُشترطُ ذكر المكان كالأجل؛ فنقول: إلى بلد معلوم؟
الجواب: لا؛ لأن الأصل: وجوب الوفاء في بلد السَّلَمِ، فلا حاجة لذكره، وإلا لو قال قائل: يجب أن يُعيَّن المكان كما عيِّن الزمان لكان محل إشكال.
والجواب عنه: أن الأصل: وجوب الوفاء في مكان العقد، فلا حاجة لذكر مكان الوفاء. بخلاف الزمان، فالزمان مؤجل، ولا بد أن يكون معلوماً.

فإن قال قائل: والمعلوم هل يكفي أن يكون معلوماً بالوقت العام، كما لو قيل: يحلُّ في وقت الجفاف في الثمار، أو في وقت حصاد الزروع، أو لابد من أن يعيَّن يوماً وشهراً معيناً؟

(١) أخرجه البخاري (٢٢٤٠).

الجواب: الرأي الثاني هو المذهب، ولا شك أنه أقطع للنزاع؛ لأنه لو قيل مثلاً: إذا قدر أن الزرع يحصد في أول يوم من ربيع الثاني، فليقدر آخر يوم من ربيع الثاني؛ ليحتاط. أمّا إذا قال: إلى وقت الحصاد فالحصاد وإن كان معلوماً على سبيل العموم، لكن ليس دقيقاً في التحديد، فيحصل بذلك نزاع عند الاستيفاء، فيقول المسلم: حَلَّ الأجل، ويقولُ المسلمُ إليه: لم يحل؛ فاشتراط التحديد لا شك أنه أقطع للنزاع. أمّا كونه شرطاً؛ بمعنى: أنه إذا لم يُحدّدْ وجُعِلَ الأجل إلى وقت معلوم عام لم يصح، فهذا أيضاً محل توقف، وشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ يَرى أنه يجوز إلى الحصاد والجفاف، وكذلك شيخنا عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ اللهُ. لكن كما قلت لكم: تحديده بالزم من أقطع للنزاع، وكل ما كان أقطع للنزاع، فإنه أولى بالاتباع.

❦ قول الرسول ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي تَمْرٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ».

إذا قال قائل: كيف قال: «وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ»، والمعروف: أن التمر في عهد الرسول ﷺ يكال ولا يوزن؟

فالجواب: أن هناك لفظ آخر: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ»^(١) وهو أعم من كونه مكيلاً أو موزوناً، فلعل بعض الرواة روى من تمر، ثم عطف آخر الحديث على رواية «من شيء». وربما يقال: إن في هذا دليلاً على القول الثاني، وهو: أنه يجوز أن يُسْلِمَ في المكيل وزناً، وفي الموزون كيلاً، وهو القول المعروف. والقول الثالث: أنه يجوز أن يسلم في المكيل وزناً لا في الموزون كيلاً.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ:

١٢٨- (...) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ يُسْلِفُونَ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ فَلَا يُسْلِفْ إِلَّا فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ».

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ. وَلَمْ يَذْكُرْ: «إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ».

(...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ كِلَاهُمَا، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِإِسْنَادِهِمْ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ يَذْكُرُ فِيهِ: «إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ».

إن قال قائل: عقد السلم، هل هو خاص بما ورد في النص من صفة، أو هو عام؟
الجواب: كل ما يمكن ضَبْطُ صفاته فهو جائز في كل شيء، حتى في السيارات، وفي الآلات، وفي الأواني، وفي كل شيء.

فإن قال قائل: هل ما يكون الآن منتشرًا في بعض البلاد بكثرة مثل بيع الشقق، هل هذا من بيع السَّلَم؟

الجواب: لا، ما يجوز؛ لأن الشقق والدور وما أشبه ذلك لا يضبطها الوصف؛ ولهذا لا تباع بالصفة؛ يعني: لو أراد إنسان أن يبيع البيت بالصفة فلا يجوز. اللهم إلا إذا كان عنده بيت نظيره من كل وجه؛ يعني: المَقَاوِلُ الذي عَمَّرَ البيتين واحد والمساحة واحدة، وكل شيء، فهذا ربما نقول: إنه يصح كما يباع النموذج، فيقال: إذا قال المشتري: أنا أبيع عليك مثل هذه الدار وهي مساوية لها من كل وجه يجوز، وأما الوصف فلا ينضبط.

ثم إن الدور لو كانت تُضَبَّطُ بالوصف انشرح الصدر، فأحيانًا يدخل الإنسان البيت ويغتم، ولا يجد ما يشرح صدره، وأحيانًا يدخل بيت أضيق منه وأقل منه إضاءة وينشرح صدره؛ ولذلك ذكر العلماء: أن الدار ونحوها لا يمكن بيعها بالوصف.

فإن قال قائل: ما المقصود بقوله ﷺ: «مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْ كَسَهَا أَوْ الرِّبَا»^(١)؟
الجواب: هذه مسألة العينة بعينها، وهي: أن يبيع السلعة بمائة ريال إلى أجل، ثم يشتريها بثمانين نقدًا، فهاتان بيعتان في بيعه، والمبيع واحد. فلما أن يأخذ الأوكس وهو الثمانون، وأما إذا أخذ المائة المؤجلة فقد وقع في الربا. ولا يمكن أن يحمل الحديث على غير هذا، ومن قال: إن البيعتين في بيعه معناها: أن يقول له: هذا بعشرة نقدًا أو

(١) أخرجه أبو داود (٣٤٦١)، والحاكم (٥٢/٢)، والبيهقي (٣٤٣/٥)، وابن حبان (١١١٠)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

بعشرين إلى أجل؛ فقد أبعد النجعة وخالف الصواب.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٦) بَابُ تَحْرِيمِ الْاِخْتِكَارِ فِي الْأَقْوَاتِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٩- (١٦٠٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ -يَغْنِي: ابْنُ بِلَالٍ-، عَنْ يَحْيَى -وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ- قَالَ: كَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ؛ أَنَّ مَعْمَرًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اخْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ». فَقِيلَ لِسَعِيدٍ: فَإِنَّكَ تَحْتَكِرُ، قَالَ سَعِيدٌ: إِنَّ مَعْمَرًا الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ كَانَ يَحْتَكِرُ.

١٣٠- (...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ».

الاحتكار: هو منع الشيء، والمراد بالاحتكار: أن يمنع الإنسان بيع السلع التي يحتاج الناس إليها، سواء في الأقوات أو في الألبسة أو في الأواني أو غيرها، يحتكرها بحيث لا يبيعها أحد غيره، فيجمعها من السوق ثم يحتكرها، إما إلى موسم معين، وإما أن يضرب عليها ثمنًا كبيرًا.

يقول النبي ﷺ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ» أي: إلا مرتكب للخطأ عن عمد.

ويقال: خاطئ ومخطئ.

المخطئ: هو الذي يرتكب الخطأ عن غير عمد، وهذا لا إثم عليه؛ لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

والخاطئ: هو الذي يرتكبه عن عمد، ومنه قوله تبارك وتعالى: ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾

﴿[المائدة: ٣٧].﴾

فيحرم الاحتكار، لكن لو تجرأ أحد ففعل واحتكر، فإنه يلزم أن يبيعه كما يبيع الناس، والذي يلزمه بذلك هو ولي الأمر، وليس كل أحد يستطيع أن يمنعه.

فإن قال قائل: من يحتكر بيع سلعة ما، أو من يبيع على شخص مضطر، فيرفع عليه

السعر، ماذا يجب فعله معهما؟

الجواب: أما الأول: فإن كان محتكرًا، فإنه يُجبر أن يبيع كما يباع في العادة. وأما الثاني: ففيه حديث؛ أن الرسول نهى عن بيع المضطر^(١) يعني: عن البيع على المضطر، ولا يجوز للإنسان أن يستغل الشخص، فإذا رآه مضطرًا رفع عليه الثمن، ومثل هذا ينبغي أن يتدخل فيه الأمير، ويُجبر البائع على أن يكون الثمن بثلث العادة. فإن قال قائل: إذا كان هذا الرجل يحتكر الطعام لمصلحة المسلمين بأن يعلم أنه إذا باعه الآن، فإنما يشتريه الناس ترفهًا، ولا حاجة بهم إليه، لكن يأتي وقت يحتاجونه حاجة شبه الضرورة؟

نقول: لا بأس أن يحتكر، بل هو في هذا محسن، وإذا اجتمع جماعة لا يبيع هذا الصنف من حاجات الناس إلا هم، ثم اشتروا كل ما في السوق، وصاروا يبيعونه على ما يريدون، فهؤلاء محتكرون يُلزَمُونَ أن يبيعوه كما يبيع الناس.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) قَالَ إِبْرَاهِيمُ: قَالَ مُسْلِمٌ: وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْنٍ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ أَبِي مَعْمَرٍ أَحَدِ بَنِي عَدِيٍّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ. فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١١/٦٠، ٦١):

قول مسلم: «وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْنٍ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ» قال الغساني وغيره: هذا أحد الأحاديث الأربعة عشر المقطوعة في صحيح مسلم.

قال القاضي: قد قدمنا: أن هذا لا يسمى مقطوعًا، إنما هو من رواية المجهول، وهو كما قال القاضي، ولا يضر هذا الحديث؛ لأنه أتى به متابعة، وقد ذكره مسلم من طرق متصلة برواية من سماهم من الثقات.

(١) أخرجه أبو داود (٣٣٨٢)، وأحمد (١١٦/١)، وغيرهما من حديث علي بن فضال.

وأما المجهول فقد جاء مسمى في رواية أبي داود وغيره، فرواه أبو داود في سنته، عن وهب بن بقية، عن خالد بن عبد الله، عن عمر بن يحيى بإسناده. والله أعلم. اهـ
معمر بن عبد الله، إذا كان صحابياً فهو موثق، والظاهر: أنه صحابي، وكونه كان يحتكر فيه دليل على أن العموم يُخصَّصُ بمذهب الراوي.
أما قول مسلم: «وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا» فهذا وإن كان مجهولاً من هذا السياق لكن في السياقات الأولى ليس بمجهول.

فإن قال قائل: من المعلوم: أن سعيداً كان يحتكر الزيت، وهو من الطعام، فهل يُقال: إن استدلال سعيد بكون معمر -راوي الحديث- كان يحتكر. وفي الحديث: أنه لا يحتكر إلا خاطئ، فهل يُقال بقاعدة: أن راوي الحديث أعلم بمرويه من غيره، فحيث يؤخذ بفعل الراوي؟
الجواب: لا، بل يُحمل على التأويل، مثل: ما حملنا فعل ابن عمر رضي الله عنهما في كونه يقبض على لحيته في الحج، ويقبض ما زاد على القبضة^(١) مع أنه راوي الحديث في الأمر بإعفاء اللحية، فلا يؤخذ بفعله؛ فالعبرة بما روى لا بما رأى.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله:

(٢٧) بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْحِلْفِ فِي الْبَيْعِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

١٣١- (١٦٠٦) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ كِلَاهُمَا، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحِلْفُ مَنْقَعَةٌ لِلسُّلَمَةِ مَنْحَقَةٌ لِلرِّيحِ»^(٢).
١٣٢- (١٦٠٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةُ الْحِلْفِ فِي الْبَيْعِ فَإِنَّهُ يُفْقُ ثَمَّ يَمْحَقُ».

(١) أخرجه البخاري (٥٨٩٢) ومسلم (٢٥٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٨٧).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٨) بَابُ الشُّفْعَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٣- (١٦٠٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَنِيمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي رِنْعَةٍ أَوْ نَخْلٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذَنَ شَرِيكُهُ فَإِنْ رَضِيَ أَخَذَ وَإِنْ كَرِهَ تَرَكَ».

١٣٤- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحُمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ نُمَيْرٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شِرْكَةٍ لَمْ تَقْسَمْ رِنْعَةً أَوْ حَائِطًا لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذَنَ شَرِيكُهُ فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُؤْذَنَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ.

١٣٥- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شِرْكَةٍ فِي أَرْضٍ أَوْ رِنْعٍ أَوْ حَائِطٍ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَرْضَى عَلَى شَرِيكِهِ فَيَأْخُذَ أَوْ يَدَعَ فَإِنْ أَبَى فَشَرِيكُهُ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يُؤْذَنَ».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٩) بَابُ غَزْرِ الْخَشَبِ فِي جِدَارِ الْجَارِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٦- (١٦٠٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ». قَالَ ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ مَا لِي أَرَأَيْتُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ وَاللَّهِ لَا زَمِينَ بَهَا بَيْنَ أَكْتَانِكُمْ.

(...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ كُلُّهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٣٠) بَابُ تَخْرِيمِ الظِّلِّ وَعُصْبِ الْأَرْضِ وَغَيْرِهَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٧- (١٦١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ -، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَطَعَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ».

١٣٨- (...) حَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ أَنَّ أَرْوَى خَاصَمَتَهُ فِي بَعْضِ دَارِهِ فَقَالَ دَعُوهَا وَإِيَّاهَا فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ طَوَّقَهُ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً فَأَعْمِ بَصَرَهَا وَاجْعَلْ قَبْرَهَا فِي دَارِهَا. قَالَ فَرَأَيْتُهَا عَمِيَاءَ تَلْتَمِسُ الْجُدْرَ تَقُولُ أَصَابَنِي دَعْوَةُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ. فَبَيْنَا هِيَ تَمْشِي فِي الدَّارِ مَرَّتْ عَلَى بَشْرِ فِي الدَّارِ فَوَقَعَتْ فِيهَا فَكَانَتْ قَبْرَهَا.

١٣٩- (...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَرْوَى بِنْتُ أُونُسٍ ادَّعَتْ عَلَى سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ أَرْضِهَا فَخَاصَمَتَهُ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ. فَقَالَ سَعِيدٌ أَنَا كُنْتُ أَخُذُ مِنْ أَرْضِهَا شَيْئًا بَعْدَ الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَمَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّقَهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ». فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ لَا أَسْأَلُكَ بَيِّنَةً بَعْدَ هَذَا. فَقَالَ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً فَعَمِّ بَصَرَهَا وَاقْتُلْهَا فِي أَرْضِهَا. قَالَ فَمَا مَاتَتْ حَتَّى ذَهَبَ بَصَرُهَا ثُمَّ بَيْنَا هِيَ تَمْشِي فِي أَرْضِهَا إِذْ وَقَعَتْ فِي حُفْرَةٍ فَمَاتَتْ.

١٤٠- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا فَإِنَّهُ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ».

١٤١- (١٦١١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا طَوَّقَهُ اللَّهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

١٤٢- (١٦١٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْوَارِثِ - حَدَّثَنَا حَرْبٌ - وَهُوَ ابْنُ شَدَّادٍ - حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ -، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمِهِ خُصُومَةٌ فِي أَرْضٍ وَأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا فَقَالَتْ يَا أَبَا سَلَمَةَ اجْتَنِبِ الْأَرْضَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ظَلَمَ قَيْدَ شَيْءٍ مِنَ الْأَرْضِ طُوقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ».

(...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، أَخْبَرَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَذَكَرَ بِهَا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢١) بَابُ قَدْرِ الطَّرِيقِ إِذَا اخْتَلَفُوا فِيهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٣- (١٦١٣) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ جُعِلَ عَرْضُهُ سَبْعَ أَذْرُعٍ».

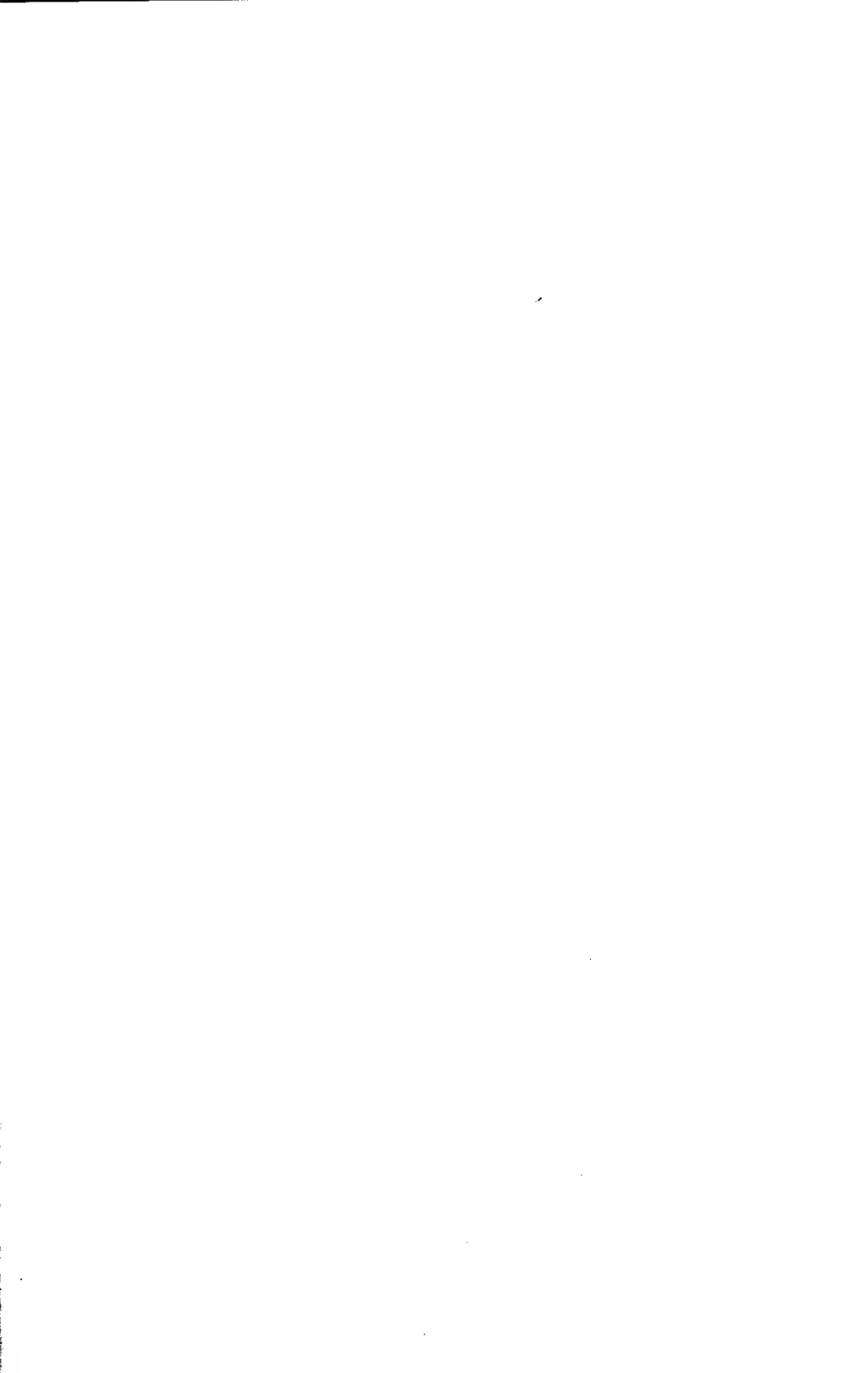




كِتَابُ الْفَرَائِضِ

إِلَى حَدِيثٍ : ١٦١٩

مِنْ حَدِيثٍ : ١٦١٤



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْفَرَائِضِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (١٦١٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ».

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ أَنْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَلَأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- (١٦١٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ - وَهُوَ الثَّرَيُّ - حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ».

٣- (...) حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ الْعَيْشِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا تَرَكْتَ الْفَرَائِضَ فَلَأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ».

٤- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «افْسِمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَمَا

تَرَكَتِ الْفَرَائِضُ فَلَاوَلَى رَجُلٍ ذَكَرَ.

(...) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كُرَيْبٍ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. نَحْوَ حَدِيثِ وَهْبٍ وَرَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ.

ومعلوم: أنه إذا ورث الميت أبواه فللأم الثلث والباقي للأب؛ فنقول: ميراث الزوج في هذه الصورة كأنه وفاء غريم؛ يعني: كأن أحدا يطلب نصف المال، فنعطيه نصيبه، ثم نقسم المال بعد ذلك على فرائض الله، للأم الثلث والباقي للأب.

وبهذا نعرف أن هذه الصورة لا تخالف القرآن، بل توافقه قياساً، ولا تخالفه مفهوماً.

مثال آخر: هلك رجل عن زوجة وأم وأب، فللزوجة الربع، والأم يكون لها الثلث، والباقي للأب، فهذا غير صحيح، لأننا نقول: إن الله ﷻ جعل للأم الثلث مع الأب إذا انفردا بميراثه، وورثه أبواه، وهنا لم ينفردا بالميراث، فنقول: إذا إذا قُفِدَ الشرط فلا بد أن يتغير الحكم، وإذا تغير فلنقدّر أن الباقي بعد فرض الزوج يكون للأب والأم كأنه مال مستقل، وإذا وَرِثَتِ الأم والأب المال مستقلاً صار للأم الثلث، فنقول الآن: للأم ثلث الباقي، والباقي للأب، وهذا قياس مضطرد على إذا ما ورثه أبواه وقياس مضطرد على أنه إذا اجتمع ذكر وأنثى في جهة واحدة ومنزلة واحدة، فالقاعدة في الفرائض: أن للذكر مثل حظ الأنثيين.

هاتان المسألتان، تسميان عند أهل الفرائض بالعُمَرِيَّتَيْنِ؛ لأنهما أول ما وقعتا في عهد عمر رضي الله عنه؛ يعني: لم تقعا في عهد النبي ﷺ ولا في عهد أبي بكر، وإنما وقعتا في عهد عمر، فقضى بهما على أن للزوج فرضه سواء الزوجة أو الزوج، وما بقي فللأم ثلثه وللأب الباقي.

فإن قال قائل: قلنا: إن الزوجة كتبت للمعتق، وعصبته متعصبون بأنفسهم فلو هلك هذا المولى عن بنت سيده لا ترثه، لكن لو هلك عن ابن سيده يرثه، فما وجه التفريق؟

الجواب: لأن الولاء ليس فيه ميراث للنساء إلا الْمُعْتَقَةُ فقط، وهذا فيه خلاف؛ لكن هذا الذي عليه الجمهور.

فإن قال قائل: قوله: «لأوَلَى رَجُلٍ ذَكَرَ» إذا كان صغيراً يُعْطَى هذا المال أو لا يُعْطَى؟

الجواب: يعطى المال؛ لأن العلة الذكورية، وأما رجل فهو بيان للحكمة والعلة، والمعتمد: أنه ذكر.

فإن قال قائل: لماذا فرقنا بين قولنا: عصبه بالغير، وعصبه مع الغير؟

الجواب: لأن «بالغير»: الباء للسببية، فالبنات مع الأبناء، والأخوات مع الإخوة، صرن عاصبات بسبب هؤلاء. أما المعية في قولنا: عصبه مع الغير؛ فلأنه لا مناسبة بين البنات اللاتي لسن بفرض والأخوات؛ يعني: لا يوجد أحد يجعل مع العصبه إلا الاجتماع مع البنات؛ ولهذا عبروا بهذا التعبير: عصبه مع الغير.

فإن قال قائل: لو ماتت المرأة المعتبرة عن ابنها وأبيها فمن الوارث بالتعصيب؟
الجواب: بعض العلماء يقول: إن الميراث هنا للابن فقط؛ لأنه لا فرض في الولاء.
والصحيح: أن للاب الثلث وللابن الباقي، وأنه في هذه الصورة يكون ميراث الفرد في الولاء.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ مِيرَاثِ الْكَلَالَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- (١٦١٦) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ بَكْرِ النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَرَضْتُ، فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ يَعُودَانِي مَا شِئْتُ، فَأَغْوِي عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ صَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَأَقْفُتُ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ شَيْئًا، حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ ﴿وَسَتَقْتُونَا﴾ قُلِ اللَّهُ يُقْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴿الْبَقَّة: ١٧٦﴾.

قوله ﷺ: ﴿الْكَلَالَةُ﴾. هي أن يموت الإنسان وليس له أصل ولا فرع؛ يعني: أن الذي يرثه هم الحواشي؛ دليل ذلك: قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَسَتَقْتُونَا﴾ قُلِ اللَّهُ يُقْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَسْرَأْ هَلَكَ لَكُمْ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا يَصْصُ مَا تَرَكَ ﴿الْبَقَّة: ١٧٦﴾.

وكونها لها النصف يستلزم أنه ليس له والد؛ لأنه لو كان له والد لحجبها.
أما عدم الفرع فقال: ﴿لَيْسَ لَكُمْ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا يَصْصُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ ﴿الْبَقَّة: ١٧٦﴾. إذن ليس لها أب؛ لأنه لو كان لها أب لم يرثها أخوها.
ثم ذكر الله تعالى بقية الآية.

وفي هذا الحديث: دليل على أن عيادة المريض سنة؛ لفعل النبي ﷺ، وهي من حق المسلم على أخيه، وهي واجبة على القول الراجح، لكنها فرض كفاية، إذا قام بها من يكفي.

سقط الحكم عن الباقيين، والمريض الذي يعاد هو الذي انقطع عن الخروج. أمّا المريض الذي مرضه يسير ويستطيع أن يمشي في الناس؛ كوجع الضرس ووجع العين ووجع الرأس اليسير وما أشبه ذلك؛ فهذا لا يُعَاد، إنما يعاد من غاب.

ثم إن السنة في عيادة المريض: أن تكون بحسب الحاجة؛ يعني: أن لا يُطِيلَ المقام عنده إلا أن يرى أنه يُسَرُّ بذلك؛ لأن المريض مشغول بنفسه، وربما لا يحب أن أحداً يأتي إليه ويؤد أن يكون أهله عنده وما أشبه ذلك، فالنفس ضيقة والصدر ضيق، فإذا أبطأت عنده، ضيقت عليه، لكن إذا علمت أنه يُسَرُّ بذلك، فإن إدخال السرور على أخيك المسلم - لاسيما المريض - من أفضل الأعمال.

ثم ينبغي للعائد للمريض أن يسأله عن حاله أولاً وعن عبادته؛ كيف تُصَلِّي؟ كيف تتطهر؟ حتى يكون ذلك من بركتك؛ لأن بعض المرضى إذا جاز لهم الجمع ظنوا أن القصر جائز، وقد وقع ذلك عليّ، فقد زرت أحد المرضى فسألته عن حاله، وكيف صلاتك؟ قال: لي خمسة عشر يوماً أجمع وأقصر وهو بالبلد، ويظن أنه من لوازم: الجمع القصر، وهذا يخفى على كثير من الناس.

كذلك تسأله عن الوضوء، كيف يتوضأ؟ كيف يتييم؟

وكذلك تذكره باغتنام الوقت، فتقول: أنت الآن فارغ وليس عندك عمل، لا في الدكان ولا في البيت ولا في السوق، وما أشبه ذلك فاغتنم هذه الفرصة بكثرة العمل الصالح مثل الذكر وقراءة القرآن، وما أشبه ذلك.

وكذلك أيضاً: إذا كان ممن يداخل الناس كثيراً في البيع والشراء والأخذ والإعطاء تذكره فتقول: لا حرج عليك أن تذكر مالك وما عليك؛ لأنك لا تدري كم من إنسان مات وهو على فراشه صحيحاً، فتذكره بالتوبة والوصية.

وتنفس له في الأجل، فلا تقل: والله مرضك هذا مرض خطير وما أشبه ذلك، وبعض الناس يفعل هذا، وهذا غلط؛ بل قل: أنت اليوم خير من أمس، وأنت صادق، فهو اليوم خير من أمس إذا كان صابراً؛ لأنه يزداد أجراً وخيراً عند الله ﷻ، وأيضاً إذا أصيب أحد بمثل مرضه وشُفِيَ فقل له ذلك، أو تقول: كم من إنسان أتوا له بالحنوط والغاسل وحفروا القبر ثم بقي سنياً!! من أجل أن تُدْخَلَ عليه السرور.

فإن قال قائل: وهل نزوره كل يوم؟

الجواب: هذا يختلف بحسب الناس، بحسب قربه منك وصلته بك، وبحسب رغبته في كثرة الزيارة، فقد يكون بعض الناس له حق عليك إن لم تكن له عنده كل الزمن فلا أقل من الصباح والمساء، فالمهم: أن مثل هذه الأمور ترجع إلى حال الشخص.

وفي هذا الحديث: دليل على ملازمة أبي بكر الصديق رضي الله عنه لرسول الله ﷺ، فإنه قل أن يوجد الرسول ﷺ إلا ومعه أبو بكر؛ مما يدل على كمال صداقته لرسول الله ﷺ ومحبه له، وأنه كما قال عليه السلام: «لَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ»^(١). وقد يؤخذ منه أيضًا: استحباب العيادة ماشيًا وقد لا يؤخذ؛ لأنك لا تستطيع أن تجزم بأن الرسول ﷺ فعل ذلك تعبًا وتقربًا إلى الله؛ إذ قد يكون لم ييسر له ركوب في ذلك الوقت، وقد يكون المدى قصيرًا ولا يحتاج إلى ركوب أو ما أشبه ذلك.

ومن فوائده أيضًا: أن الرسول ﷺ مبارك، فإنه لما أغمى على جابر رضي الله عنه توضأ وصب عليه من وضوئه.

والظاهر: أن المراد: وضوؤه الذي يتناثر منه، وليس الذي في الإناء؛ لأن الذي يتناثر منه أكثر مساسًا بجسد النبي مما يغترف منه؛ إذ إن الذي يغترف منه لا يمس من جسده إلا الكفين^(٢). ومن فوائده هذا الحديث: استشارة أهل العلم والإيمان والثقة؛ لأن جابرًا رضي الله عنه استشار النبي ﷺ في ماله، ماذا يقضي به؟

ومن فوائده -أيضًا-: توقف الإنسان في الجواب عما لا يعلم؛ لأن النبي ﷺ لم يرد على جابر شيئًا، وهو أعلم الخلق بشريعة الله، ومع ذلك لم يرد شيئًا حتى نزلت الآية وهذا -أعني: التوقف فيما ليس لك به علم- واجب؛ لقول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَأَلَّا تُمَ الْبَغْيَ بغيرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]. وهذه الآية كما ترون فيها انتقال من الأدنى إلى الأعلى.

ولهذا قال العلماء: إن القول على الله بلا علم أعظم من الشرك؛ لأن المشرك لا يتعدى ظلمه نفسه؛ لكن القائل على الله بلا علم فيه جنائيات:

أولاً: التعدي في حق الله ﷻ، حيث قال عليه ما لم يقل.

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: (ص: ٤٠٢).

الثاني: إضلال الخلق، فإن إضلال الخلق من أعظم الأمور.

الثالث: التعدي على الشريعة؛ لأنه سيقول هذا حلال أو هذا حرام أو هذا واجب في شريعة الله، وهو لم يعلم عن ذلك؛ فكان القول على الله بلا علم أعظم من الشرك؛ وذلك لسوء آثاره.

ومن فوائد هذا الحديث: أن القرآن نزل منجمًا، ولم ينزل دفعة واحدة، وقد اعترض المكذبون لرسول الله ﷺ على هذا، قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [البقرة: ٢٣٢]. كما أنزل في الكتب السابقة، فرد الله عليهم بقوله: ﴿كَذَلِكَ﴾؛ يعني: أنزلناه كذلك، ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾، وهناك فائدة أخرى ذكرها الله ﷻ في سورة الإسراء: ﴿وَقَرَأْنَا لَهُ فَرَقَنَّهُ لِقَرَاءِهِ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْرٍ وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦].

ومن فوائد هذه الآية الكريمة: الإخبار عن الله تعالى بأنه مُفْتِي: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾ وهو ﷻ المفتي الذي لا نقض لفتواه، ولا معقب لحكمه؛ لأن الحكم لله ﷻ. وإن أَلْحَمَّكَ اللَّهُ ﷻ [الأنعام: ٥٧]. وذلك أن أفعال الله تعالى لا تنتهي لها. فكل ما يمكن أن يفعله الله ﷻ فإنه يمكن أن تصفه به على أنه فعل من أفعاله يفعله متى شاء.

ومن فوائد هذه الآية -أيضًا-: حرص الصحابة رضي الله عنهم على العلم؛ لقوله: ﴿سَتَفْتُنَكَ﴾ يعني: أن الصحابة يستفتون النبي ﷺ، وهذا دأبهم رضي الله عنهم: أنهم يستفتون النبي ﷺ في كل ما لم يحيطوا به علمًا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُثَنِّدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ فِي بَيْتِي سَلَمَةَ يَمْشِيَانِ، فَوَجَدَنِي لَا أَغْقِلُ، فَدَعَا بَاءً، فَوَضَّأَ، ثُمَّ رَشَّ عَلَيَّ مِنْهُ، فَأَقْفْتُ، فَقُلْتُ: كَيْفَ أَضْنَعُ فِي مَالِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَنَزَلَتْ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِمْلُ حَظُّ الْأُنثَىٰ لِلَّذِ كَرِمْلُ حَظُّ الْأُنثَىٰ﴾ [النساء: ١١].

❖ قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِمْلُ حَظُّ الْأُنثَىٰ لِلَّذِ كَرِمْلُ حَظُّ الْأُنثَىٰ﴾ سواء كانوا من الصُّلب الأدنى أو من الصُّلب الأنزل، فابن وبنت للذكر مثل حظ الأنثيين، وابن ابن وبنت ابن، للذكر مثل حظ الأنثيين، وهلم جرا.

أما إذا كان ابن بنت وبنت بنت فلا نعطي للذكر مثل حظ الأنثيين؛ لأن أولاد البنات

لا يكونون في الأولاد، كما مرَّ.

ومن فوائد الآية الكريمة -أيضاً-: أن الله ﷻ أرحم بنا من آبائنا وأمهاتنا، فقد أوصى آبائنا وأمهاتنا فينا، فقال: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النسبة: ١١]. وهذا شيء ثابت بالسنة الصريحة؛ فقد جاءت امرأة تبحث في السبي عن ولد لها، فلما رآته أخذته وضمته على صدرها، فقال النبي ﷺ: «اتَّروُنْ هذه تُلقِي ولدها في النار؟» قالوا: لا يا رسول الله، قال: «لِلَّهِ أَزْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ الْوَالِدَةِ بِوَلَدِهَا»^(١). أو قال: «مِنْ الْوَالِدَةِ بِوَلَدِهَا».

وبهذا الحديث وبغيره من النصوص يتبيّن أن العقوبات التي فرضها الله على عباده في الجرائم: أنها رحمة، وأنها ليست كما يقول أعداء الإسلام: وحشية وهمجية؛ بل هي الرحمة والحكمة، لكن أعداء الإسلام يقولون للرسول ﷺ: إنه ساحر وشاعر وكاهن ومجنون، ولا غَرْوَ أن يقولوا عن أحكام الإسلام: إنها همجية ووحشية، لكن يجب علينا أن نصمد أمام هذا، وأن لا ننهزم، وأن نقول: إن كانت إقامة حدود الله في عباد الله همجية ووحشية فنحن همج ووحشيون، ولا يضرنا أن تقولوا هكذا.

وهنا سؤال قد يكون ليس من الحكمة أن نورده لكن لنرى: قوله: ﴿وَالَّذِكْرُ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾، لماذا لم يقل: للأنثى نصف حظ الذكر؟

الجواب: لأن التعبير بالأكثر والأحظى أولى من التعبير بالانقص، وإلا فيستقيم الكلام لو قال: للأنثى نصف ما للذكر، لكن ذكر الزيادة أولى من ذكر النقص، هذا من جهة. ومن جهة أخرى؛ ليتبيّن أن الرجل أحق بالفضل؛ إذ إنه نص على تفضيله، لكن لو قلنا: للأنثى نصف الذكر، فليس نصاً على تفضيله، ولكنه يؤخذ باللازم؛ لأنه إذا كان للأنثى النصف فمن لازم ذلك أن يكون الذكر مفضل عليها، فالله أعلم بما أراد بكلامه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ -يَعْنِي: ابْنَ مَهْدِيٍّ- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ مَا شَيْئِينَ، فَوَجَدَنِي قَدْ أَغْمِيَ عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ

(١) أخرجه البخاري (٥٩٩٩)، ومسلم (٢٧٥٤) من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

صَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَأَقَفْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي؟ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ شَيْئًا حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْوَيْرَاثِ.

هذا الحديث صريح في أن الرسول ﷺ صب عليه من الماء الذي توضع منه؛ وعلى هذا فيكون ما شرعناه أولاً مخالفاً لظاهر اللفظ، ويكون البركة التي حصلت قد حصلت بغمس النبي ﷺ كفه في الإناء؛ لأن المعروف: أن الرسول ﷺ عند الوضوء إنما يُكْفِي الْإِنَاءَ عند أول غسل الكفين في أول الوضوء، والباقي يغترف فيه.

﴿SSS﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَغْضِلُ، فَتَوَضَّأَ، فَصَبَّوْا عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَمَقَلْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا يَرِثُنِي كَلَالَةٌ. فَنَزَلَتْ آيَةُ الْوَيْرَاثِ. فَقُلْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ: «تَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّهُ يُعْطِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ» قَالَ: هَكَذَا أَنْزَلَتْ.

ثم قوله: «فَقُلْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ... إلخ» كأنه فيه إشكال؛ أعني: بهذا اللفظ أو ليس في هذا اللفظ؛ لقوله: «هَكَذَا أَنْزَلَتْ»، إلا أن يريد بقوله: «هَكَذَا أَنْزَلَتْ»: بيان سبب النزول؛ يعني: أنها أنزلت لسبب، وهو أن جابراً سأل النبي ﷺ.

﴿SSS﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ كُلُّهُمْ، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. فِي حَدِيثٍ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ: فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَائِضِ. وَفِي حَدِيثِ النَّضْرِ وَالْعَقَدِيِّ: فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَضِ. وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمْ: قَوْلُ شُعْبَةَ لِابْنِ الْمُنْكَدِرِ.

٩- (١٦١٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ يَوْمَ جُمُعَةٍ فَذَكَرَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي لَا أَدْعُو بَعْدِي شَيْئًا أَهَمَّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ، وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي

شَيْءٌ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ، حَتَّى طَعَنَ بِأَصْبُعِهِ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: «يَا عُمَرُ، أَلَا تَخْفِكَ آيَةُ الصَّبْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ؟». وَإِنِّي إِنْ أَحْشَأُ أَقْصَرَ فِيهَا بِقَضِيَّةٍ يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ. هذا يدل على: ورع عمر رضي الله عنه، وعدم تقدمه في شيء لم يدركه يقيناً، وإلا فآية الكلاله في آخر النساء كما قال النبي واضحة؛ ولهذا أغلظ له عليه السلام حتى طعن بأصبعه في صدره.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ رَافِعٍ، عَنْ شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ، عَنْ شُعْبَةَ كِلَاهُمَا، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

فإن قال قائل: ذكر أن سبب النزول في حديث جابر قوله: نزلت: ﴿وَسَتَقُونَكُمْ قُلُوبُ اللَّهِ يُفْتِيكُمْ﴾ وقوله في الحديث الثاني: نزلت: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ هل يعني هذا: أن الآيتين نزلتا في سبب واحد؟

الجواب: أحياناً يتعدد السبب، وأحياناً يقال: آية الميراث، وأحياناً: آية الفرائض، وأحياناً: آية الفرض، وهذا من اختلاف الرواة، لكن الأصل: أنه لا يختلف، وهو: أن جابر رضي الله عنه أشكل عليه، فنزلت الآية في الكلاله. وآية الكلاله هي الوحيدة التي بينت ذلك بقوله: ﴿وَسَتَقُونَكُمْ قُلُوبُ اللَّهِ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾.

فإن قال قائل: استدلال بعض أهل العلم بهذا الحديث - حديث جابر: توضأ فصب على من وضوئه - على أن الماء المستعمل في الوضوء طهور.

الجواب: لكن نحن لسنا في حاجة إلى أن نستدل على أن الماء المستعمل طهور والذي يقول: إنه انتقل من الطهورية إلى أن كان طاهراً هو الذي عليه الدليل.

فإن قال قائل: القول بخصوصية التبرك بماء الوضوء للنبي صلى الله عليه وسلم يحتاج لدليل، وأنه يجوز التبرك بالأولياء؟

نقول: الدليل: أن أبا بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس أفضل من أوليائهم، ومع ذلك لم يتبركوا بهم، مع قيام المقتضي، وانتفاء المانع. فإن قال قائل: ما معنى قوله: «ح»، وقوله: «حدثنا» أو «أخبرنا»؟

الجواب: «ح» يعني: تحويل السند، فبدلاً من أن يسوقوا السند والحديث، يسوقون السند ثم يقولون: «ح»، يعني: تحول من السند الأول إلى السند الثاني.
أما حدثنا وأخبرنا فهذه، عند المتقدمين: لا فرق بينهما.
وعند المتأخرين من علماء الحديث: يفرقون بأن الحديث -أي: حدثنا- يُطْلَقُ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ مِنَ الشَّيْخِ، والخبر -أخبرنا- أَوْسَعُ مِنْ هَذَا، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ قَرَأَ عَلَى الشَّيْخِ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ سَمِعَ مِنَ الشَّيْخِ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ آخِرِ آيَةِ أَنْزَلَتْ آيَةُ الْكَلَالَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠- (١٦١٨) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: آخِرُ آيَةٍ أَنْزَلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾^(١).

١١- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: آخِرُ آيَةٍ أَنْزَلَتْ: آيَةُ الْكَلَالَةِ، وَآخِرُ سُورَةٍ أَنْزَلَتْ: بَرَاءَةٌ.

١٢- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا عِيسَى -وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ- حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ؛ أَنَّ آخِرَ سُورَةٍ أَنْزَلَتْ تَامَةً: سُورَةُ التَّوْبَةِ، وَأَنَّ آخِرَ آيَةٍ أَنْزَلَتْ: آيَةُ الْكَلَالَةِ.

(...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى -بِعْنِي: ابْنُ آدَمَ- حَدَّثَنَا عَمَّارٌ -وَهُوَ ابْنُ رُزَيْقٍ-، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: آخِرُ سُورَةٍ أَنْزَلَتْ كَامِلَةً.

١٣- (...) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ، عَنْ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: آخِرُ آيَةٍ أَنْزَلَتْ: يَسْتَفْتُونَكَ.

الحديث في آخر ما نزل من الآيات مختلف فيه، لكن أقرب ما يقال: إن هذا

الاختلاف باعتبار النسبة؛ يعني: آخر ما نزل من آيات الموارث: ﴿وَسَتَقُوتُكَ﴾، وآخر ما نزل من آيات الربا: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [التوبة: ٢٨١]. وآخر ما نزل في الحديث عن المنافقين: سورة براءة، وهكذا، وبهذا تجتمع الأدلة، وإلا فإذا كان هناك تعارض: فيقال: إن الآخِرِيَّةَ هنا آخِرِيَّةٌ نسبية.

فإذا قال قائل: ما الفائدة من كون الصحابة رضي الله عنهم يذكرون آخر ما نزل؟
الجواب: الفائدة: هي أن الآخر يكون ناسخًا للأول، فنستفيد بذلك: إذا كان هناك تعارض بين الأول والآخر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله:

(٤) بَابُ مَنْ تَرَكَ مَا لَا فَلَورَثَتِهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

١٤- (١٦١٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأَمْوِيُّ، عَنْ يُونُسَ الْأَيْلِيِّ ح. وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمَيِّتِ عَلَيْهِ الدِّينُ فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟». فَإِنْ حَدَّثَ: أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً، صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْقُتُوحَ قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوُفِّيَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلَيْ قَضَائِهِ، وَمَنْ تَرَكَ مَا لَا فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ»^(١).
الشاهد من الحديث: قوله: «فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ».

وفي هذا الحديث: تعظيم الدين، وأن الصلاة عليه -أي: على الميت المدين- وإن كانت شفاعاً، فإنها لا تنفع من الدين؛ ولهذا كان النبي ﷺ إذا أُتِيَ بالرجل عليه الدين سأل: «هَلْ تَرَكَ قَضَاءً؟» فإذا قالوا: نعم، صَلَّى عليه، وإذا ضمنه أحد صلى عليه، كما في قصة أبي قتادة رضي الله عنه^(٢)، وإذا لم يخلف ولم يضمنه أحد لا يصلي عليه؛ لأن صلاة النبي ﷺ عليه شفاعاً، والمدين لا تنفع فيه الشفاعا باعتبار الدين؛ لأنه حق للآدمي لا بد من استيفائه، فأحبَّ النبي ﷺ ألا يصلي على

(١) أخرجه البخاري (٢٢٩٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٨٩).

أحد إلا إذا كانت صلاته -أي: النبي ﷺ- تنجيه من كل شيء.

وفيه: أن الإنسان إذا مات، وعليه دين، وقد خُلفَ رهنًا، فإنه لا يؤثر عليه.

وهذا يقع كثيرًا هنا في السعودية، فكثير من الناس الآن مدينون لصندوق التنمية العقاري، ويموتون وعليهم أقساط لم توف، فهؤلاء نقول: إذا كانوا قد وفَّوا ما حلَّ في حياتهم، فهم بريئون من الدين الباقي؛ لأن به رهنًا. أما إذا كان قد بقي عليهم شيء لم يوفوه في حياتهم من الأقساط التي حلت، فإن الدين متعلق بدمهم، ولا بد من ضامن يضمن.

❖ وقوله: «وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ» استدل به العلماء على مسألة الرد؛ يعني: إذا كانت الفروض أقل من التركة ولا عاصب فماذا نصنع؟

فمثلاً: لو هلك هالك عن بنت وبنت ابن ولا عاصب له، وترك مالا، فالمسألة من ستة: للبنت النصف -ثلاثة-، ولبنت الابن السدس -واحد- يبقى ثلث المال -اثنان من ستة- فماذا نصنع بها؟

يقول بعض العلماء -وهو مذهب الشافعي-: تكون في بيت المال؛ لأن الله فرض للبنت النصف، ولبنت الابن السدس، وقال: ما أَبَقَتِ الفروض، فلاولى رجل ذكر، وليس عندنا أولى رجل ذكر؛ إذن يكون لبيت المال.

ومذهب الإمام أحمد وأبي حنيفة: أنه يُردُّ على البنتين -البنت وبنت الابن- ويقال: يُقسَّمُ المال على أربعة، للبنت ثلاثة ولبنت الابن واحد، واستدل الإمام أحمد بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥].

وأيضاً قال النبي ﷺ: «وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ». وهذا ترك مالا، وورثته في هذا المثال: البنت وبنت الابن. إذن: فالمال لهما.

ومثال آخر: هلك رجل عن أم وأخ من أم؛ فالمسألة من ستة: للأم الثلث، وللأخ من الأم السدس، وبقي نصف، المال الآن، فأين يذهب؟ على الخلاف الذي سمعتم: إما لبيت المال، وإما يُردُّ عليهما، وتكون المسألة من ثلاثة، للأم اثنان وللأخ من الأم واحد.

مثال ثالث: إذا مات رجل عن أم وأخوان من أم فللأم السدس وللأخوين الثلث، وترد إلى ثلاثة.

فالصواب: أن الرد هو مقتضى الكتاب والسنة.

والحديث فيه فوائد لم تذكر، منها: أن الإمام له أن يدع الصلاة على من ترك ديناً لا وفاء له؛ لفعل النبي ﷺ.

فإن قال قائل: وهل ذلك عام لكل إمام مسجد أو لمن صلاته تعتبر تأديباً؟
الجواب: الثاني؛ لأننا لو قلنا: إنه عام لكل إمام مسجد لحصل في هذا فتنة، خاصة إذا كان الإمام ليس بذاك الرجل الوجيه في البلد، فإن الناس سوف يتناولونه بالستهم، وربما يحصل عليه عدوان من أولياء الميت، لكن إذا كان الرجل له قيمته في المجتمع، وله وجاهته ويعتبر تخلّفه عن الصلاة على هذا الميت تأديباً ويوجبُ رهبة من الناس، فهذا ينبغي له أن يفعل تأديباً برسول الله ﷺ؛ ومن أجل أن يخفف الناس من التهاون في الديون.

ثم في قوله: «وَمَنْ تَرَكَ مَا لَا فَهْوَ لَوَرَثَتِهِ»: دليل على الرد، وقد تقدم الكلام عليه.

وقلنا إن القول الراجح من أقوال العلماء هو القول بالرد.

فإن قال قائل: ولكن هل الرد يشمل الرد على الزوجين؛ بمعنى: لو هلك هالك عن زوج وبنت، كان للبنت النصف، وللزوج الربع، فهل نقول: إن المسألة ترد إلى ثلاثة، ويكون للبنت الثلثان، وللزوج الثلث بالرد؟

أقول: لا خلاف بين العلماء: أن الزوجين لا يرد عليهما؛ وعلى هذا فيكون للزوج الربع فقط، والباقي للبنت فرضاً وردّاً، وأما الزوجان فلا يردّ عليهما بالإجماع، كما حكاه صاحب «المغني» وصاحب «العدل الفاضل» وغيرهما من أهل العلم.

وأما ما ذكّر عن عثمان رضي الله عنه أنه ردّ على زوج ماتت امرأته، ولم يكن وارث غيره، فحمله العلماء على الصورة التي لا تخالف الإجماع، وهو أن هذا الزوج: إما عاصب كابن العم مثلاً، وإما ذو رحم كابن الخال، وما أشبه ذلك.

وما وقع في «الاختيارات» من قسمة مسألة ذكرها صاحب «الاختيارات» فإن الظاهر: أنها سهو؛ حيث كان فيها الرد على الزوج؛ بدليل: أن شيخ الإسلام رحمته الله له في «الفتاوى» مسائل فيها أحد الزوجين، ولم يرد عليهما.

وما علمنا أحداً من الذين قالوا بالرد يقول بالرد على الزوجين.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

(...) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ ح...

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَنْقُوبُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ كُلُّهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، هَذَا الْحَدِيثُ.

١٥- (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِهِ، فَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ دِينًا أَوْ ضَيَاعًا فَأَنَا مَوْلَاهُ، وَأَيُّكُمْ تَرَكَ مَالًا فَأَلِي الْعَصْبَةِ مَنْ كَانَ».

❖ قوله: عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِهِ»: «إِنْ» هَذِهِ نَافِيَةٌ، وَ«مِنْ مُؤْمِنٍ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَ«عَلَى الْأَرْضِ»: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ وَالتَّقْدِيرُ: مَا عَلَى الْأَرْضِ مُؤْمِنٌ إِلَّا أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِهِ.

❖ وقوله: «فَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ دِينًا أَوْ ضَيَاعًا». الضِّيَاعُ: هُمُ الصِّغَارُ الَّذِينَ يَضِيعُونَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَلِيٌّ، وَالَّذِينَ مَعْرُوفٌ.

❖ قوله: «فَأَنَا مَوْلَاهُ»: هَذَا بَعْدَ أَنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفَتْوحَ، فَصَارَ ﷺ يَقْضِي دِيُونَ الْمَدِينِينَ.

❖ وقوله: «وَأَيُّكُمْ تَرَكَ مَالًا فَأَلِي الْعَصْبَةِ مَنْ كَانَ». وَفِي اللَّفْظِ الْأَوَّلِ يَقُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «تَرَكَ مَالًا فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ»، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ، إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ الْعَمُومُ فِي قَوْلِهِ: «فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ» عَلَى الْعَصْبَةِ؛ فَلَا إِشْكَالَ. وَلَكِنْ قَدْ يَكُونُ الْوَرِثَةُ غَيْرَ عَصْبَةٍ، فَلنَرْجِعْ إِلَى اللَّفْظِ الْأَوَّلِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

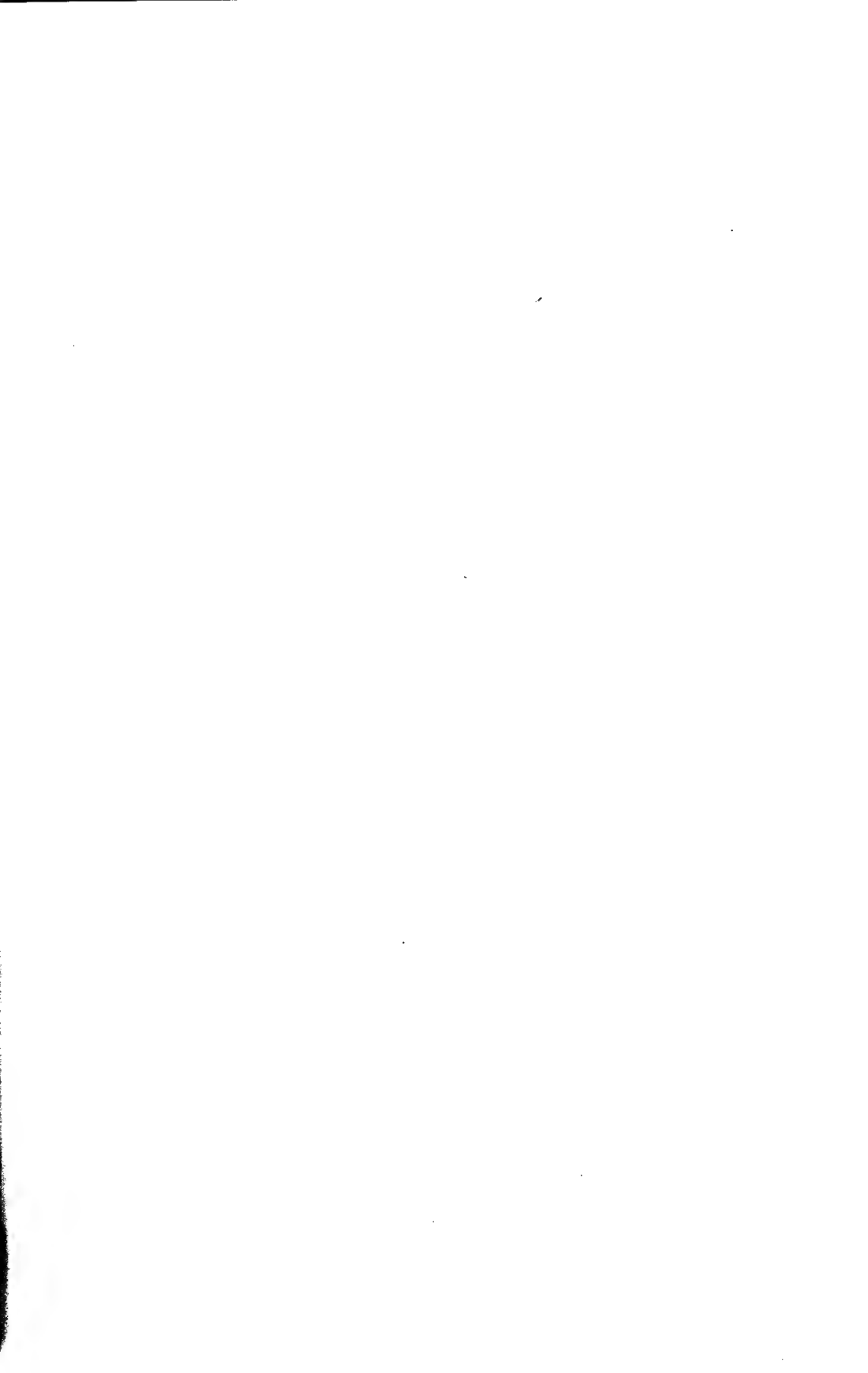
١٦- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِالْمُؤْمِنِينَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ»، فَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيْعَةً فَأَدْعُونِي فَأَنَا وَلِيُّهُ، وَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ مَالًا فَلْيُوْثِرْ بِهِ آلَهُ عَصْبَتُهُ مَنْ كَانَ».

١٧- (...) حَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلْيُورِثْهُ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلْيَأْتِنَا».

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ -بِعْنِي- ابْنُ مَهْدِيٍّ -قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ- غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ غُنْدَرٍ: «وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا وَلَيْتُهُ».

كِتَابُ الْهَبَاتِ

مِنْ حَدِيثٍ : ١٦٢٠ إِلَى حَدِيثٍ : ١٦٢٦



كِتَابُ الْهَبَاتِ

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ كَرَاهَةِ شِرَاءِ الْإِنْسَانِ مَا تَصَدَّقَ بِهِ مِمَّنْ تَصَدَّقُ عَلَيْهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (١٦٢٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ عَتِيقٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَصَاعُهُ صَاحِبُهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا تَبْتَعْهُ وَلَا تُعْذِ فِي صَدَقَتِكَ، فَإِنَّ الْعَانِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي فِتْنِهِ» ^(١)

(...) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي: ابْنَ مَهْدِيٍّ -، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: «لَا تَبْتَعْهُ، وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدَرَاهِمٍ».

ثمَّ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كِتَابُ الْهَبَاتِ». الهبات: جمع هبة، وهي التبرع بالمال بدون عوض، وذكرنا: أن ما أُريد به الآخرة فهو صدقة، وما أُريد به التودد فهو هدية، وما أُريد به نفع المُعْطَى فقط فهو هبة.

والأصل في الهبة: الجواز ممن يصح تبرعه؛ لكن أحياناً لا بد فيها من شروط. ثم ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ حديث عمر: «حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ عَتِيقٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، العتيق: الجيد، وحمل عليه في سبيل الله؛ يعني: أعطاه رجلاً يجاهد عليه؛ إذا فالمقصود به الآخرة فيكون صدقة؛ يعني: لم يقصد بِرَّ هذا الرجل المحض؛ وإنما أراد الآخرة.

ثم إن الرجل أضاعه - يعني: أهمله - ولم يقم به على الوجه الأكمل، فكانه عرضه للبيع، وظن عمر أنه يبيعه برخص؛ لأنه زاهد فيه. فعمر رضي الله عنه كأنه صار في نفسه شيء، فسأل النبي ﷺ عن ذلك، فقال ﷺ: «لَا تَبْتَعْهُ وَلَا تُعْذِفِي صَدَقَتِكَ»؛ يعني: لا تشتره، ولا تعد في صدقتك.

فإن قال قائل: وكيف يكون العود في الصدقة وهو يريد أن يشتريه؟
الجواب: من وجهين:

الوجه الأول: أن ما أخرجه الله، لا ينبغي أن تتعلق به نفسك إطلاقاً، بل يجب أن تنساه ولا تهتم به، ولو أنك اشتريته بأكثر من ثمنه عدة مرات؛ لأنك أخرجه الله ﷻ؛ ولذلك حُرِّمَ على المهاجر من بلد الكفر أن يرجع إليها ولو كانت بلد إسلام؛ لأنه تركها لله، فما يُترك لله فلا ترجع فيه.

ومن ذلك: ما يفعله بعض الناس، حيث يخرج من بيته آلات اللهو وآلات العزف ابتغاء مرضات الله ﷻ، ثم يريد أن يرجع، ويشتري بدلها.

فنقول له: لا تفعل؛ لأنك لو لم تَقْتِنِهَا من الأول لكان أهون مما لو أخرجه الله ثم رجعت فيها؛ لأن هذا رجوع فيما أخرجه الله ﷻ، والله تعالى سَمَّى ما ينفق من أجله قرصاً؛ فهل يليق بك أن تقرض الله ثم ترجع في قرصك؟! هذا غير لائق.

الوجه الثاني: أن الذي يريد بيعه إذا طلب شراءه من تصدق به عليه فسوف يحاييه في الثمن، فبدلاً من أن يساوي خمسمائة يبيع عليه بأربعمائة مثلاً؛ لأنه ملكه من جهته، فيخجل أن يماكسه في الثمن. فتكون هذه المحاباة رجوعاً في الصدقة.

وفي هذا الحديث - أيضاً -: تقبيح هذه الحال؛ لأن النبي ﷺ شبهه بالكلب يقيء، فإذا جاع رجع وأكل قيئه.

فإذا قال قائل: كيف شبه الرسول ﷺ الصدقة بقيء الكلب؟

قلنا: كلا، ما شبهها بقيء الكلب، بل شبه رجوع هذا برجوع الكلب في قيئه، وبينهما فرق عظيم، والمقصود من هذا التشبيه: هو التنفير والتقبيح؛ حتى لا يحاول أحد أن يكون مشابهاً للكلب في هذه الفعلة القبيحة.

ويستثنى من هذا - من الرجوع في الهبة -: الأب فيما يُعْطِي وَلَدَهُ، ويستثنى من ذلك أيضاً المرأة تعطي زوجها شيئاً من مالها مخافة أن يطلقها ثم يطلقها، أو مخافة أن يتزوج

عليها ثم يتزوج عليها، فلها الرجوع في ذلك؛ لأن الملحوظ كالمشروط، فهي لم تسترط عليه وإنما أعطته؛ لتدفع هذا الخوف عن نفسها، فإذا كانت قد أعطته لهذه الملاحظة، فإنه إذا خالف لها أن ترجع.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- (...) حَدَّثَنِي أُمِّيَةُ بْنُ بَسْطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ -يَعْنِي: ابْنَ زُرَيْعٍ- حَدَّثَنَا رَوْحٌ -وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ-، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ؛ أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَجَدَهُ عِنْدَ صَاحِبِهِ، وَقَدْ أَضَاعَهُ وَكَانَ قَلِيلَ الْهَالِ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: لَا تَشْتَرِهِ، وَإِنْ أُعْطِيَتهُ بِدَرَاهِمٍ، فَإِنَّ مَثَلَ الْعَائِدِ فِي صَدَقَتِهِ كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَمُودُ فِي قَيْئِهِ.

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ مَالِكٍ وَرَوْحٍ أَنْتُمْ وَأَكْثَرُ.

٣- (١٦٢١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَجَدَهُ يُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَنْتَاعَهُ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا تَبْتَعُهُ، وَلَا تُعْذِ فِي صَدَقَتِكَ».

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَابْنُ رُمَيْحٍ جَمِيعًا، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ح. وَحَدَّثَنَا الْمُقَدَّمِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ كُلُّهُمُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ كِلَاهُمَا، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

٤- (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ- قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ عُمَرَ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ رَأَاهُ يُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُعْذِ فِي صَدَقَتِكَ يَا عُمَرُ».

فإن قال قائل: امرأة وهبت لزوجها كُلية، ثم تزوج عليها، فهل لها أن تعد في كليتها؟

الجواب: لا أرى هذا؛ لأنه لا يمكن الرجوع في عين الكلية، وأما قيمتها فليس لها قيمة؛ لأنها مما لا قيمة له؛ إذ إن القيمة إنما تكون فيما يُبَاعُ، والادمي لا يُبَاعُ إلا مَنْ كَانَ رَقِيْقًا.

فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: إِذَا كَانَ صَاحِبُ الصَّدَقَةِ -أَي: الَّذِي أَخَذَهَا- هُوَ الَّذِي عَرَضَ
لِلْمَتَصَدِّقِ أَنْ يَشْتَرِيَهَا مِنْهُ؛ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟
الجواب: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ تَخْرِيمِ الرُّجُوعِ

فِي الصَّلَاةِ وَالْهَبَةِ بَعْدَ الْقَبْضِ إِلَّا مَا وَهَبَهُ يَوْلَدُهُ وَإِنْ سَفَلَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- (١٦٢٢) حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى
بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الَّذِي يَرْجِعُ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِي فَنِيهِ فَيَأْكُلُهُ»^(١).
(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ
مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ يَذْكُرُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

(...) وَحَدَّثَنِي حَبَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَرْبٌ، حَدَّثَنَا بَحْصَى -وَهُوَ ابْنُ
أَبِي كَثِيرٍ- حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرٍو؛ أَنَّ مُحَمَّدَ ابْنَ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُ بِهَذَا
الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

وقوله: «مُحَمَّدُ ابْنُ فَاطِمَةَ» هذا من باب التجوز؛ لأن فاطمة جدة أبيه، وقوله هذا
يوهم بأن فاطمة لها ولد اسمه محمد، وليس كذلك؛ وحسب الإسناد الأول: «مُحَمَّدُ بْنُ
عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ» فتكون هي جدة أبيه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- (...) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ،
أَخْبَرَنِي عَمْرٍو -وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ- عَنْ بُكَيْرٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ

عَبَّاسٌ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا مَثَلُ الَّذِي يَتَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ ثُمَّ يَعُودُ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَبْقَى ثُمَّ يَأْكُلُ قَبْلَهُ».

٧- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَحُمَيْدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: «الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَبْلِهِ».

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٨- (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْمُخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ، كَالْكَلْبِ يَبْقَى ثُمَّ يَعُودُ فِي قَبْلِهِ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنْ عَوَدَ الْأَبُ فِي هَبْتِهِ لِابْنِهِ لَمْ يَدْخُلْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَصْلًا؛ لِأَنَّ النَّهْيَ يَشْمَلُ الْعَائِدَ فِي هَبْتِهِ إِذَا خَرَجَتْ مِنْ مَلِكِهِ وَدَخَلَتْ فِي مَلِكِ الْمَوْهُوبِ. وَأَمَّا الْأَبُ إِذَا وَهَبَ لِابْنِهِ فَإِنَّمَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْ مَلِكِ الْأَبِ؟

نَقُولُ: هَذَا غُلَطٌ عَظِيمٌ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُؤْتِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النِّسَاءُ: ١١]. فَالْوَلَدُ لَهُ مَالٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمَاذَا عَنْ قَوْلِهِ ﷺ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِابْنِكَ»^(١)؟

الْجَوَابُ: هَذَا مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا يُطَالِبُهُ؛ وَلِهَذَا فَلِلْوَلَدِ أَنْ يَتَصَرَّفَ كَمَا شَاءَ فِي مَالِهِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَرَاجَعَةِ أَبِيهِ، فَهَذَا غُلَطٌ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ قَدْ قَالَ بِهِ فَهُوَ وَاهِمٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ قَضَاءُ دَيْنِ الْمَيِّتِ مِنَ الزَّكَاةِ؟

الْجَوَابُ: دَيْنُ الْمَيِّتِ لَا يَقْضَى مِنَ الزَّكَاةِ، حَتَّى حَكَاهُ بَعْضُهُمْ إِجْمَاعًا، وَلَكِنْ الْإِجْمَاعُ لَمْ يَثْبُتْ؛ لِأَنَّ فِيهِ خِلَافًا، لَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّ الْقَوْلَ بِجَوَازِ قَضَاءِ دَيْنِ الْمَيِّتِ مِنَ الزَّكَاةِ قَوْلٌ ضَعِيفٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلِ الْعَوْدُ فِي الصَّدَقَةِ يَشْمَلُ الْفَرِيضَةَ وَالنَّافِلَةَ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، يَشْمَلُ الْفَرِيضَةَ وَالنَّافِلَةَ، فَيَشْمَلُ الزَّكَاةَ وَالتَّطَوُّعَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الْمَوْئَلَفُ مَا ذَكَرَ حَدِيثًا يُوَافِقُ مَا جَاءَ عَنِ الْوَالِدِ فِي التَّرْجُمَةِ؟

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٣٠)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٢٨٢)، وَأَحْمَدُ (١٧٩/٢)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ.

الجواب: الحديث الذي في هذا موجود في «السنن»، ولكنه ليس على شرط مسلم، وفيه: «إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ»^(١)؛ وهذا مما يدل - والله أعلم - على: أن مسلماً رحمه الله لم يكتب تراجم الكتاب.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ كَرَاهَةِ تَفْضِيلِ بَعْضِ الْأَوْلَادِ فِي الْهَبَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- (١٦٢٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ يُحَدِّثَانِهِ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ وَلَدِكَ نَحَلْتَهُ مِثْلَ هَذَا؟». فَقَالَ: لَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَارْجِعْهُ»^(٢).

١٠- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: أَتَى بِي أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا. فَقَالَ: «أَكُلْ بَيْنَكَ نَحَلْتُ؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «فَارْجِعْهُ».

١١- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَح، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. ح وَحَدَّثَنِي حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ كُلُّهُم، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أَمَّا يُونُسٌ وَمَعْمَرٌ فَفِي حَدِيثِهِمَا: «أَكُلْ بَيْنَكَ؟». وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ وَابْنِ عُيَيْنَةَ: «أَكُلْ وَلَدِكَ؟». وَرَوَاةُ اللَّيْثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ وَحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّ بَشِيرًا جَاءَ بِالنُّعْمَانِ.

١٢- (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنَا النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: وَقَدْ أَعْطَاهُ أَبُوهُ غُلَامًا؛ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا هَذَا الْغُلَامُ؟». قَالَ: أَعْطَانِيهِ أَبِي. قَالَ: «فَكُلْ إِخْوَتَهُ أَعْطَيْتَهُ كَمَا أَعْطَيْتَ هَذَا؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «فَرُدَّهُ».

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٣٩)، وابن ماجه (٢٣٧٧)، والترمذي (١٢٩٩)، والنسائي (٣٦٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٨٦).

١٣- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَامِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ ح. وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لَهُ- أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَالِهِ، فَقَالَتْ أُمِّي عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَاذْهَبْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِتُشْهَدَ عَلَى صَدَقَتِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا فِي أَوْلَادِكُمْ». فَرَجَعَ أَبِي فَرَدَّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ.

١٤- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّمِيمِيُّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، حَدَّثَنِي النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ؛ أَنَّ أُمَّهُ بِنْتُ رَوَاحَةَ سَأَلَتْ أَبَاهُ بَعْضَ الْمَوْهِبَةِ مِنْ مَالِهِ لِابْنِهَا فَالْتَوَى بِهَا سَنَةً ثُمَّ بَدَأَ لَهُ، فَقَالَتْ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا وَهَبْتَ لِابْنِي. فَأَخَذَ أَبِي بِيَدِي وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمَّ هَذَا بِنْتُ رَوَاحَةَ أَعْجَبَهَا أَنْ أَشْهَدَكَ عَلَى الَّذِي وَهَبْتَ لِابْنِهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بَشِيرُ، أَلَمْ تَكُنْ سَوَى هَذَا؟». قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ: «أَكُلُّهُمْ وَهَبْتَ لَهُ مِثْلَ هَذَا؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «فَلَا تُشْهَدْنِي إِذَا، فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ».

١٥- (...) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَمْ تَكُنْ سَوَاءً؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَكُلُّهُمْ أُعْطِيَتْ مِثْلَ هَذَا؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «فَلَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ».

١٦- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَبِيهِ: «لَا تُشْهَدْنِي عَلَى جَوْرِ».

١٧- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ وَعَبْدُ الْأَعْلَى ح. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَيَعْقُوبُ الدُّورَقِيُّ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عُلَيْهٍ -وَاللَّفْظُ لِيَعْقُوبَ- قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: انْطَلَقَ بِي أَبِي يَحْمِلُنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنِّي قَدْ نَحَلْتُ النُّعْمَانَ كَذَا وَكَذَا مِنْ مَالِي. فَقَالَ: «أَكُلْ بَيْتَكَ قَدْ نَحَلْتَ مِثْلَ مَا نَحَلْتُ النُّعْمَانَ؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي، ثُمَّ قَالَ: أَيْسُرُكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبَرِّ سَوَاءً؟». قَالَ: بَلَى. قَالَ: «فَلَا إِذَا».

١٨- (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ النَّوْفَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَزْهَرُ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: نَحَلَنِي أَبِي نُحْلًا، ثُمَّ أَتَى بِِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِشَهْدَةٍ فَقَالَ: «أَكُلْ وَلَدِكَ أَعْطَيْتَهُ هَذَا؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «الَيْسَ تُرِيدُ مِنْهُمْ الْبِرَّ مِثْلَ مَا تُرِيدُ مِنْ ذَا؟» قَالَ: بَلَى. قَالَ: «فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ». قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ مُحَمَّدًا، فَقَالَ: إِنَّمَا تَحَدَّثُنَا أَنَّهُ قَالَ: «قَارِبُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ».

١٩- (١٦٢٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَتِ امْرَأَةٌ بَشِيرٍ: انْحَلَّ ابْنِي غُلَامَكَ، وَأَشْهَدُ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ ابْنَتَهُ فَلَانٍ سَأَلَنِي أَنْ أَنْحَلَ ابْنَهَا غُلَامِي، وَقَالَتْ: أَشْهَدُ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَلَهُ إِخْوَةٌ؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «أَفَكُلُّهُمْ أَعْطِيتَ مِثْلَ مَا أَعْطَيْتَهُ؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «فَلَيْسَ يَصْلُحُ هَذَا. وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقٍّ».

هذه الأحاديث بألفاظها تدل على: وجوب العدل في عطية الأولاد. والحديث يدل بألفاظه وطرقه على: أن قول الرسول ﷺ: «أَكُلْ وَلَدِكَ أَي: أَكُلْ بَنِيكَ؛ لَأَن فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ: «أَلَكْ بَنُونَ؟ أَلَهُ إِخْوَةٌ؟» وهذا يعني: أن العطية التي وقعت من بشير بن سعد رضي الله عنه لابنه النعمان: أنه كان له إخوة.

وفيه: دليل على عقل عمرة رضي الله عنه؛ حيث إنها طلبت أن يشهد على ذلك رسول الله ﷺ؛ لثلاثياتها أحد فيما بعد، وهذا من نعمة الله عليها وعلى الأمة إلى يوم القيامة، أنه لم يُنفذ هذه العطية إلا بعد مشاورة الرسول ﷺ.

وفيه: دليل على تحريم الشهادة على شيء محرم؛ لقوله ﷺ: «إِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ»؛ فكل شيء مُحَرَّمٌ يَحْرُمُ عَلَيْكَ أَنْ تَشْهَدَ بِهِ، وحسب درجات التحريم يكون تحريم الشهادة؛ ولهذا لعن الرسول ﷺ أكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه، وقال: «هُمُ سَوَاءٌ».

فإذا قال قائل: ما تقولون في رجل طلق امرأته ثلاثاً، والطلاق ثلاثاً بضم واحد محرم، أيجوز لمن سمعه أن يشهد عليه بذلك؟ إن قلتم: نعم، فقد أجزتم الإشهاد على حرام، وإن قلتم: لا، فقد منعتم إنفاذ الطلاق؛ لأنه قد يُنكر الزوج أنه قد طلق أصلاً؟

الجواب: أن يقال: إن الشهادة على محرم لإثباته لا شك أنها لا تجوز، لكن الشهادة على محرم من أجل ما يترتب عليه من الأحكام لا بد منها؛ فلا بد أن يشهد، ولو كان على

محرم؛ لأنه لو لم يشهد لضاع الحق.

ومن فوائد هذا الحديث: أنه لا يجوز للإنسان أن يفاضل بين أولاده، إن كانوا ذكوراً فبالسوية، وإن كانوا إناثاً فبالسوية، وإن كانوا ذكوراً وإناثاً فللذكر مثل حظ الأنثيين. لكن هذا في الهبة المحضة، وأما فيما يكون لدفع حاجة الأولاد، فالعدل بينهم: أن يعطي كل إنسان ما يحتاج؛ فإذا احتاج أحدهم إلى تزويج وزوجه أبوه فلا يلزمه أن يعطي الآخرين الذين لا يحتاجون مثله. وأيضاً إذا احتاج أحدهم إلى دواء فعالج به، فأيضاً لا يعطي الآخرين مثله.

وبذلك نعرف ضلال بعض الناس الذين إذا ماتوا عن أولاد لم يزوّجوه ولم يبلغوا سن الزواج، وقد زوجوا إخوانهم، أو صوا لهم بالمهر، فإن هذه الوصية حرام، ولا يجوز تنفيذها؛ لأنه لم يثبت التزويج لهؤلاء الذين لم يبلغوا سنّ النكاح.

فإن قال قائل: فإن فعل الإنسان وفُضِّل بعض الأولاد على بعض، فما الطريق إلى الخلاص؟
الجواب: الطريق إلى الخلاص يكون بثلاث طرق: إما أن يرجع في العطية؛ كما فعل بشير بن سعد حيث رجع في عطية النعمان.

وإما أن يعطي الآخرين مثله.

وإما أن يقسم العطية بين الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين.

فإن قال قائل: فإن مات قبل أن يفعل هذا، فهل تطيب العطية للمفضل؟
الجواب: لا تطيب للمفضل، ويجب عليه أن يردها في التركة، وتكون ميراثاً حسب فرائض الله ﷻ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤) بَابُ الْفُعْرَى

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- (١٦٢٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أُعْزِمَ عُمْرَى لَهُ وَلَعَقِبِهِ، فَإِنَّهَا لِلَّذِي أُعْطِيَهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا؛ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ».

«الْعُمَرَى». هي الهبة المقيدة بالعمر، وكانوا يتخذونها في الجاهلية، واختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِيهَا، وَأَصَحُّ الْأَقْوَالِ: أَنَّهُ إِنْ شُرِطَ أَنَّهَا لِلْمُعَمَّرِ وَعَقِبِهِ، فَهِيَ لَهُ وَلِعَقِبِهِ. وَإِنْ لَمْ يُشْرَطْ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى الْمُعَمَّرِ إِذَا مَاتَ الْمُعَمَّرُ، وَتَكُونُ كَالْعَارِيَةِ، لَكِنَّا غَيْرُ مَضْمُونَةٍ. هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْوَسْطُ فِي مَسْأَلَةِ الْعُمَرَى، وَكَذَلِكَ الْعَقْبَى.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

٢١- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ح. وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَعَمَّرَ رَجُلًا عُمَرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَقَدْ قَطَعَ قَوْلَهُ حَقَّهُ فِيهَا، وَهِيَ لِمَنْ أَعَمَّرَ وَلِعَقِبِهِ». غَيْرَ أَنَّ يَحْيَى قَالَ فِي أَوَّلِ حَدِيثِهِ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعَمَّرَ عُمَرَى، فَهِيَ لَهُ وَلِعَقِبِهِ».

٢٢- (...) حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَسْرِ الْعَبْدِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ الْعُمَرَى وَسُتَيْهَا، عَنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعَمَّرَ رَجُلًا عُمَرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَقَالَ: قَدْ أُعْطِيَتْكُمَا وَعَقِبُكَ مَا بَقِيَ مِنْكُمْ أَحَدٌ. فَإِنَّهَا لِمَنْ أُعْطِيَهَا. وَإِنَّمَا لَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ».

٢٣- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ- قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ. فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عَشْتُ. فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا. قَالَ مَعْمَرٌ: وَكَانَ الزُّهْرِيُّ يُفْتِي بِهِ.

٢٤- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرٍ -وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِيمَنْ أَعَمَّرَ عُمَرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ فِيهِ لَهْ بَتْلَةٌ لَا يَجُوزُ لِلْمُعْطِي فِيهَا شَرْطٌ وَلَا نَيْسًا. قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ، فَقَطَعَتِ الْمَوَارِيثُ شَرْطَهُ.

هَذَا فِيهِ شَاهِدٌ لِللُّغَتَيْنِ الْعَامِيَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «بَتْلَةٌ» بِمَعْنَى: دَائِمًا، وَنَحْنُ نَسْتَعْمَلُهَا فِي اللُّغَةِ الْعَامِيَةِ هَكَذَا؛ نَقُولُ: هَذَا يَأْتِينَا بَتْلَةٌ وَيُزَوِّرُنَا بَتْلَةً، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ يَعْنِي: دَائِمًا.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥- (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ».

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ بِمِثْلِهِ.

(...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

٢٦- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لَهُ- أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا، فَإِنَّهُ مَنْ أَغْمَرَ عُمْرَى، فَهِيَ لِلَّذِي أَغْمَرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلَعَقِبِهِ».

❖ قوله: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ». يعني: بأن لا يفعلوا ما يفعلونه في الجاهلية أنه إذا أغمرها رجعت للأول. فبين الرسول ﷺ: أنها لا ترجع للأول، وقال: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ».

❖ قوله: «لَا تُفْسِدُوهَا». أي: لا تضعوها على أنفسكم، وإلا فمن المعلوم: أن الإنسان إذا وهب أخاه هبة، فإنه لم يفسد ماله؛ لأنه نفع به غيره؛ لكن المعنى: لا تضعوها على أنفسكم.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ وَكَيْعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ؛ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ كُلِّ هَؤُلَاءِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي خَيْثَمَةَ، وَفِي حَدِيثِ أَيُّوبَ مِنَ الزِّيَادَةِ قَالَ: جَعَلَ الْأَنْصَارُ يُعْمِرُونَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ».

٢٨- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَغْمَرَتْ أُمْرَأَةً بِالْمَدِينَةِ حَائِطًا

لَهَا ابْنًا لَهَا، ثُمَّ تُوُفِّيَتْ بَعْدَهُ وَتَرَكَتْ وَلَدًا وَلَهُ إِخْوَةٌ بَنُونَ لِلْمُعْمِرَةِ، فَقَالَ وَلَدُ الْمُعْمِرَةِ: رَجَعَ الْحَائِطُ إِلَيْنَا، وَقَالَ بَنُو الْمُعْمِرِ بَلْ كَانَ لِأَيِّنَا حَيَاتُهُ وَمَوْتُهُ. فَأَخْتَصَمُوا إِلَى طَارِقٍ مَوْلَى عُثْمَانَ، فَدَعَا جَابِرًا، فَشَهِدَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمَرَى لِصَاحِبِهَا، فَقَضَى بِذَلِكَ طَارِقٌ، ثُمَّ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ، فَأَخْبَرَهُ ذَلِكَ وَأَخْبَرَهُ بِشَهَادَةِ جَابِرٍ، فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: صَدَقَ جَابِرٌ. فَأَمَضَى ذَلِكَ طَارِقٌ. فَإِنَّ ذَلِكَ الْحَائِطَ لَيَنِي الْمُعْمِرِ حَتَّى الْيَوْمِ.

المشكلة في الحديث: أنه ما فيه أنها أمرت ابنها وعقبه، ومع ذلك قُضِيَ بأنه بَعْدُ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١١/١٠١ - ١٠٤):

قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: العمرى: قوله: أمرتك هذه الدار مثلاً، أو جعلتها لك عمرك، أو حياتك أو ما عشت أو حيت أو بقيت، أو ما يفيد هذا المعنى. وأما عقب الرجل فبكسر القاف ويجوز إسكانها مع فتح العين ومع كسرها كما في نظائره. والعقب: هم أولاد الإنسان ما تناسلوا. قال أصحابنا: العمرى ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يقول أمرتك هذه الدار، فإذا مات فهي لورثتك أو لعقبك، فتصح بلا خلاف، ويملك بهذا اللفظ رقبة الدار وهي هبة، لكنها بعبارة طويلة، فإذا مات فالدار لورثته، فإن لم يكن له وارث فليبت المال، ولا تعود إلى الواهب بحال، خلافاً لمالك.

الثاني: أن يقتصر على قوله: جعلتها لك عمرك، ولا يتعرض لما سواه، ففي صحة هذا العقد قولان للشافعي: أصحهما - وهو الجديد -: صحته، وله حكم الحال الأول. والثاني - وهو القديم -: أنه باطل، وقال بعض أصحابنا: إنما القول القديم أن الدار تكون للمعمر حياته، فإذا مات عادت إلى الواهب أو ورثته؛ لأنه خصه بها حياته فقط، وقال بعضهم: القديم أنها عارية يستردها الواهب متى شاء، فإذا مات عادت إلى ورثته.

الثالث: أن يقول: جعلتها لك عمرك، فإذا مات عادت إلي، أو إلى ورثتي إن كنت مت، ففي صحته خلاف عند أصحابنا، منهم من أبطله، والأصح عندهم: صحته، ويكون له حكم الحال الأول، واعتمدوا على الأحاديث الصحيحة المطلقة: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ» وعدلوا به عن قياس الشروط الفاسدة، والأصح: الصحة في جميع الأحوال، وأن الموهوب له يملكها ملكاً تاماً يتصرف فيها بالبيع وغيره من التصرفات. هذا مذهبنا، وقال أحمد: تصح العمرى المطلقة دون المؤقتة.

وقال مالك في أشهر الروايات عنه: العمرى في جميع الأحوال تملك لمنافع الدار مثلاً، ولا يملك فيها رقبة الدار بحال.

وقال أبو حنيفة بالصحة كنحو مذهبنا. وبه قال الثوري والحسن بن صالح وأبو عبيدة، وحجة الشافعي وموافقيه هذه الأحاديث الصحيحة، والله أعلم. اهـ
الحكم فيها: أنها تنقسم إلى أقسام:

الأول: أن يقول: هي لك ولعقبك؛ أي: لمن يعقبك بمالك من أولاد أو إخوان أو غيرهم، فهذه هبة؛ لأنه أعطى عطاءً وقعت فيه الموارث.

والثاني: أن يقول: هي لك أعمرتك إياها، ولا يقيّد.

والثالث: أن يقول: هي لك عمرك ما عشت، أو يقول: فإذا متّ ترجع إليّ.

فالصواب: أن المقيدة بقوله: «هِيَ لَكَ وَلِعَقْبِكَ»: أنها ملك له، والمقيدة بقوله: «هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ» أنها ترجع إلى الواهب المُعْمَر إذا مات الموهوب له. وإذا أطلق فهذه محل نظر، فقد تُلْحَقُ بالأول، وقد تُلْحَقُ بالثاني.

وظاهر اللفظ: «أعمرتكها» - أو: «هِيَ لَكَ عمرك» - أنه إذا مات المُعْمَر ترجع إلى المُعْمَر.

لكن مع ذلك ففيها احتمال: فيرجع بهذا إلى قرائن الأحوال، فإذا كان هذا المُعْمَر كلما صادف المُعْمَر، قال له: ماذا كان على الدابة؟ - إذا كان قد أعمره دابة - أو ماذا كان على البيت؟ أو ما أشبه ذلك، فهذا دليل على أنه يريد أن تكون له - أي: للمُعْمَر - بعد وفاة المُعْمَر.
قال الإمام القرطبي رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُفْهِمِ»:

وعلى هذا فيكون الإعمار؛ بمعنى: الإسكان إذا قيده بالعمر، غير أن الأحاديث التي جاءت في هذا الباب تقتضي بحكم ظاهرها: أنها تملك الرقبة على ما هي مسرودة في الأصل فاختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم، وهي أنها تملك منافع الرقبة، وهو قول القاسم بن محمد، ويزيد بن قسيط، والليث بن سعد، وهو مشهور مذهب مالك، وأحد قولي الشافعي، وقال مالك: وللمُعْمَر أن يكرها ولا يُعَد، وله أن يبيعها من الذي أعطاه لا من غيره.

وثانيها: أنها تملك الرقبة ومنافعها، وهي هبة مبتولة، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأصحابهما والثوري والحسن بن حي وأحمد بن حنبل، وابن شبرمة، وأبي عبيد، قالوا: من أعمر رجلاً شيئاً حياته فهو له حياته وبعد وفاته لورثته؛ لأنه قد ملك رقبتها. وشرط

المعطي الحياة أو العمرى باطل؛ لأن رسول الله ﷺ قد أبطل شرطه، وجعلها بئلةً، وسواء قال: هي لك حياتك أو هي لك ولعقبك بعدك.

وثالثها: إن قال عمرك، ولم يذكر العقب كان كالقول الأول، وإن قال: لك ولعقبك كان كالقول الثاني، وبه قال الزهري وأبو ثور وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وابن أبي ذئب، وقد روي عن مالك وهو ظاهر قوله في «موطأ يحيى بن يحيى»، فأهل القول الأول: تمسكوا بأصل اللغة، وعضدوا ذلك بما رواه ابن القاسم عن مالك، قال: رأيت محمدًا وعبد الله ابني أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وعبد الله يعاتب محمدًا وهو يومئذ قاضي، فيقول له: مالك لا تقضي بحديث ابن شهاب في العمرى، فقال: يا أخي، لم أجد الناس عليه، وأباه الناس، قال مالك: ليس عليه العمل، ولوددت أنه مُحْيٍ.

وعضدوه أيضًا بأن قالوا: الأصل: بقاء ملك المعطي للرقبة بإجماع، ولم يرد قاطع بإخراجه عن يده قيل الإعمار وتأولوا جميع تلك الظواهر الواردة في الباب، وأما أهل القول الثاني فظواهر الأحاديث معهم، غير أنهم لا يُسلم لهم أن رسول الله ﷺ أبطل شرط العُمُر؛ لأنه لو أبطله لبطلت العمرى بالكلية، ولا تمتع إطلاق ذلك الاسم عليها ولم تبطل؛ لأن الأصل في شروط المسلمين صحتها وبقاؤها بدليل قول رسول الله ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ»، ذكره أبو داود وغيره عن أبي هريرة.

فإن قيل: هذا من الشروط التي قد أبطلها الشرع بقوله: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل»، قلنا: لا نسلم أنه ليس في كتاب الله؛ لأن كتاب الله هنا يراد به حكم الله، بدليل: السبب الذي خرج عليه الحديث المتقدم، وقد تقدم في العتق ثم يلزم على هذا إبطال المنحة والإفقار والعارية، فإنها كلها عطايا بشروط، وليست كذلك باتفاق.

فإن قيل: فقد قال رسول الله ﷺ فيما رواه ابن أبي ذئب في موطئه من حديث جابر عن النبي ﷺ أنه قضى فيمن أعرم عمرى له ولعقبه فهي بئلة، لا يجوز للمعطي فيها شرط ولا مثنوية، وهذا صريح في إبطال الشرط.

فالجواب: إننا لا نسلم أن هذا الشرط المنهي عنه هو نفس الإعمار في قوله: هي لك عمرك؛ لأنه لو كان كذلك لبطلت حقيقة العمرى كما قلناه؛ ولأنه لو بطل ذلك لبطل قول المعطي هي لك سنة من عمرك، ولم يبطل بالاتفاق، فلا تبطل، والجامع بين صورتين: أن كل واحد منهما إعطاء ذَكَرَ فيه العمر، وقد قال: القاسم بن محمد: ما أدركتُ الناس

إلا وهم على شروطهم في أموالهم، ومما يتمسكون به قوله ﷺ: «لأنه أعطى عطاءً وقعت فيه الموارث»، فقد صيرها ملكاً؛ لأنه لا يُورَثُ عن الإنسان إلا ما كان يملك، ويجابون عن ذلك بأن اللفظ ليس من كلام النبي ﷺ وإنما هو من قول أبي سلمة بن عبد الرحمن كما قد رواه ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن أبي سلمة، وذكر الحديث المتقدم فلما فرغ قال: قال أبو سلمة: «لأنه أعطى عطاءً وقعت فيه الموارث، ولئن سلم ذلك فإنما جاء ذلك من حيث ذكر العقب، فيكون فيه حجة لأهل القول الثالث لا للثاني، وأما أهل القول الثالث، فكأنهم أعملوا الاسم فيما لم يذكر فيه العقب، وتركوا مقتضاه حيث منع منه الشرع، وكأنهم جمعوا بين الاسم والأحاديث التي في الباب، وقد شهد لصحة هذا رواية من قال عن جابر: إنما العمرى التي أجاز رسول الله ﷺ أن يقول: هي لك ولعقبك، فأما إذا قال: هي لك ما عشت، فإنها ترجع إلى صاحبها قال: وبه كان الزهري يفتي.

ثم ما ورد من الروايات مطلقاً فإنه مقيد بهذا الحديث، غير أن كلام النبي ﷺ انتهى عند قوله: «هي لك ولعقبك»، وما بعده من كلام الزهري على ما قاله محمد بن يحيى الذهلي وهو مما انفرد به معمر عن الزهري وخالفه في ذلك سائر من رواه عن الزهري من الأئمة الحفاظ كالليث ومالك وابن أخي الزهري وابن أبي ذئب ولم يذكروا ذلك، قلت: والذي يظهر لي، وأستخير الله في ذكره: أن حديث جابر في العمرى رواه عنه جماعة، واختلفت ألفاظه اختلافاً كثيراً، ثم رواه عن كل واحد من تلك الجماعة قوم آخرون، واختلفوا كذلك، ثم كذلك القول في الطبقة الثالثة، وخلط فيه بعضهم بكلام النبي ﷺ ما ليس منه، فاضطرب، فضعفت الثقة به، مع ما ينضاف إلى ذلك من مخالفته للأصل المعلوم المعمول به من أن الناس على شروطهم في أموالهم كما قال القاسم بن محمد، وكما دل عليه الحديث المتقدم في الشروط وينضاف إلى ذلك: أن الناس تركوا العمل به، كما قال محمد بن أبي بكر فتعين تركه، كما قال مالك: لَيْتَهُ مُجِحِي، ووجب التمسك بأصل وضع العمرى كما تقدم، وبالأصل المعلوم من الشريعة، من أن الناس على ما شرطوه في أعطياتهم، وهو القول الأول، وليس على غيره معول وإذا تقرر ذلك، فلنبين وجه رد تلك الروايات إلى ما قررناه، فأما قوله: «لأنه لا ترجع إلى صاحبها من أجل أنه أعطى عطاءً وقعت فيه الموارث، فيعني به: أنه لما جعلها للعقب فالغالب: أن العقب لا ينقطع، فلا تعود لصاحبها لذلك، وأما قوله: وقعت فيه الموارث، فإن سلمنا أنه من قول

النبي ﷺ فمعناه والله أعلم: أنها لما كانت تتنقل للعقب بحكم تلقيهم عن مُوَرِّثِهِمْ ويشتركون في الانتفاع بها أشبهت الموارث فأطلق عليها ذلك، وأما قوله: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا» فإنه من باب الإرشاد إلى الأصلح؛ لأن الإعمار يمنع المالك من التصرف فيما يملك رقبته آمادًا طويلة، لاسيما إذا قال: هي لك ولعقبك، فإن الغالب: أنها لا ترجع إليه كما قررناه.

ولا يصح حمل هذا النهي على التحريم؛ لأنه قد قال في الرواية الأخرى: العمرى جائزة لمن وهب له، أي: عطية جائزة ولأنها من أبواب البر والمعروف والرفق فلا يمنع منه. وقول ابن عباس: «لا تحل العمرى ولا الرقبى» محمول على ذلك، فإنه قال: إثر ذلك: فمن أُعْمِرَ شيئًا فهو له، ومن أَرَقِبَ شيئًا فهو له، فقد جعلهما طريقين للتملك، فلو كان عقدهما حرامًا كسائر العقود المحرمة لأمر بفسخهما.

وأما قوله: «فَهِىَ لِلَّذِي أُعْمِرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا» فيعني بذلك: إذا قال: هي لك ولعقبك فإنه يتنفع بها في حياته ثم يتنقل نفعها إلى عقبه بعد موته، وهذه الرواية وإن وقعت هنا مطلقة، فهي مقيدة بالروايات الأخر التي ذكر فيها العقب، لاسيما والراوي واحد، والقضية واحدة، فيحمل المطلق منها على المقيد قولاً واحداً كما قررناه في الأصول. وقوله: «إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ» أي: أمضى جوازها وألزمه دائماً على ما ذكرناه.

وقوله: «وَأَمَّا إِذَا قَالَ: فَهِىَ لَكَ مَا عِشْتَ»، فإنها ترجع إلى صاحبها، فإن كان من قول النبي ﷺ فهو نص فيما اخترناه، وإن كان من قول الراوي فهو أبعد بالحال، وأعلم بالمقال.

تنبيه: القائلون بأن العمرى تملك الرقبة فرقوا بينها وبين السكنى، فلو قال: أسكتك حياتك، فإذا مات رجعت إلى صاحبها، إلا الشعبي: فإنه سَوَّى بينهما وقال: في السكنى لا ترجع إلى صاحبها بوجه، وهو شاذ لا يعضده نظر ولا خبر، فإن العمرى عند القائلين بأنها تملك الرقبة خارجة عن القياس، وإنما صاروا إليه من جهة ظواهر الأخبار، فلا تقاس السكنى عليها؛ لأن الخارج عن القياس لا يقاس عليه كما قررنا، في الأصول، ولا خبر فيه، فلا يصار إليه، والله أعلم.

إذن: العمرى - كما قلنا سابقاً -: كانت معروفة في الجاهلية، والرسول ﷺ بيّنها وفصل، وهي - كما ذكرت - ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن يقول: هي لك ولعقبك أي: لمن يعقبك بمالك من أولاد أو إخوان أو غيرهم، وليس المراد بالعقب: الذرية فقط؛ بل كل من يعقبه في ماله؛ فإذا قال: هي لك ولعقبك، فالظاهر: أنها هبة في عينها ومنفعتها.

القسم الثاني: أن يقيّد بعكس ذلك، فيقول: هي لك ما عشت، أو: إذا ميتٌ فهي لي، أو لعقبِي أو ما أشبه ذلك، فهنا أيضًا تكون مقيدة في حال حياة المُعْتَمَر؛ يعني: الموهوبة له. فإن قال قائل: هل نجريها على أنها هبة أو أنها عارية؟

نقول: قوله: «هي لك ما عشت» يدل على أنها هبة، والفرق: أننا لو قلنا: إنها عارية، لم يملك المُعْتَمَر أن يؤجرها، ولا أن يعيرها غيره، ولا أن يستعملها إلا على وجه محدود، وإذا قلنا: إنها هبة فله ذلك؛ لكن لا يبيع عَيْنَهَا؛ لأنه لو باعها خرجت عن ملكه ولم تعد للأول.

القسم الثالث: أن يقول: «أعمرتك هذه الدار» فقط، ولا يقول: ما عشت، ولا يقول: لك ولعقبك؛ فهذه محلُّ نظر:

فقد يُقال: إنه يُرجع في ذلك إلى العُرف؛ لأن السنة غير واضحة، فتحمل ألفاظ الناس على ما يعرفون.

وقد يقال: إن ظاهر النصوص: أنها تكون للمُعْتَمَر حيًّا ولورثته بعد موته.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ؛ أَنَّ طَارِقًا قَضَى بِالْعُمَرَى لِلْوَارِثِ؛ لِقَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ٣٠- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ».

قوله: «جَائِزَةٌ» ليست جائزة الجواز التكليفي، لكن جائزة بمعنى ماضية. والجواز هنا من الأحكام الوضعية، وليس من الأحكام التكليفية.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ -يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ- حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْعُمَرَى مِيرَاثٌ لِأَهْلِهَا».

٣٢- (١٦٢٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ»^(١).

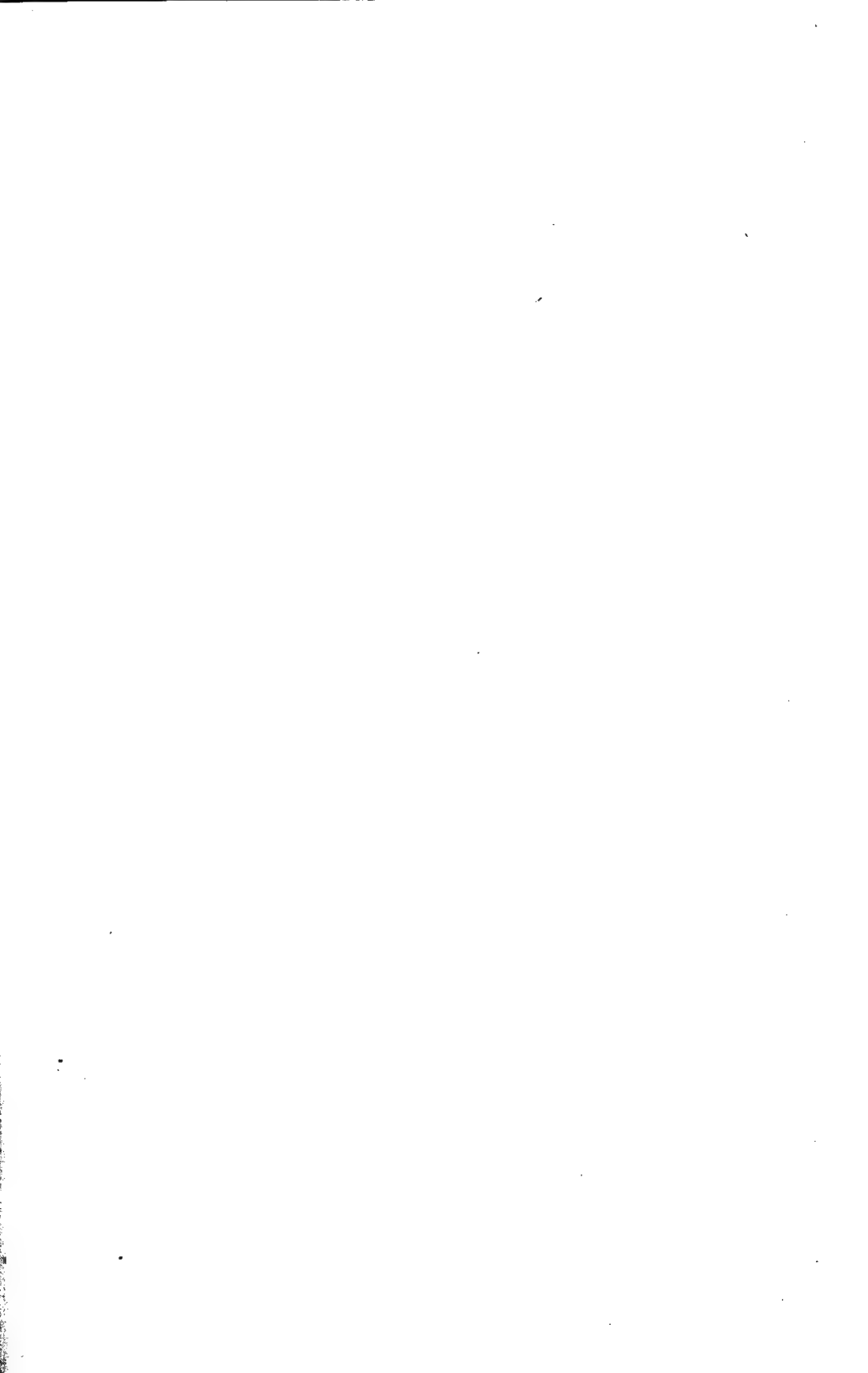
(...) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ -يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ- حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «مِيرَاثٌ لِأَهْلِهَا». أَوْ قَالَ: «جَائِزَةٌ».



كِتَابُ الْوَصِيَّةِ

إِلَى حَدِيثٍ : ١٦٣٧

مِنْ حَدِيثٍ : ١٦٢٧



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْوَصِيَّةِ (*)

قوله: «كتاب الوصية». الوصية في اللغة معناها: العهد بشيء هام، وقد قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [النسبة: ١٣١].
وأما في الاصطلاح عند الفقهاء: فهي التبرع بالمال بعد الموت أو الأمر بالتصريف، فمن أوصى بشيء من ماله: أن يُعطى فلانٌ أو يصرف في سُبُل الخير، فهذا أمر بالتبرع، ومن أوصى على السفينة وعلى نحوه من أولاده ممن يحتاج إلى نظر، فإن هذا أمر بالتصريف بعد الموت.
والوصية: ذكر العلماء أنها تنقسم إلى خمسة أقسام، يعني: تجري فيها الأحكام الخمسة: الواجب والمحرّم والمستحب والمكروه والمباح.

(*) قرأ أحد الطلبة على الشيخ تَحْلُثَةً بحثًا فيما يتعلق بمنهج الإمام مسلم في صحيحه، وجاء فيه: بالنسبة لترجمة الكتب في «صحيح مسلم»: ذكر الشيخ مشهور سلمان في كتابه «الإمام مسلم ومنهجه في كتابه» أن الظاهر: أن الكتب من وضع الإمام مسلم؛ بدليل أن ابن منجويه، وهو متوفي عام ٤٢٨ هـ من المتقدمين كان يحيل على الكتب فيقول: كتاب الهبة، كتاب الجنائز، كتاب الصلاة، ويقول: لو كان من عمل المتأخرين ما تمكن من الإحالة إليه.
بالإضافة إلى أنهم يقولون: إن النسخ القديمة لصحيح مسلم توجد فيها كتب دون الأبواب. والنووي تَحْلُثَةً ذكر كلامًا في مقدمته، قال: «ثم إن مسلمًا تَحْلُثَةً رتب كتابه على أبواب، فهو محبوب في الحقيقة، ولكن لم يذكر تراجم الأبواب فيه؛ لثلا يزاد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك.
وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد، وبعضها ليس بجيد؛ إما لقصوره في عبارة الترجمة، وإما لركاكة لفظها وإما لغير ذلك، وأنا -إن شاء الله- أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها -والله أعلم-.

ولهذا فتراجم القرطبي في «المفهم» تختلف عن تراجم النووي في كتابه، وكذلك ابن المنذر، تختلف تراجمه عما في الاثنين.
وأما ترجمة الكُتُب فعلى كلامهم أنها من صنيع مسلم.

واختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ كَانَ غَنِيًّا، هل يجب أن يوصي بشيء من ماله لأقاربه أو لا - والمراد: من لا يرثون؟

فمن العلماء من يقول: إن الوصية للأقارب الذين لا يرثون واجبة؛ لقول الله - تبارك وتعالى -: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا أَحْصَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ أَنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ١٨٠]. فأنت تجد الآن: ﴿ كُتِبَ ﴾، و﴿ حَقًّا ﴾، و﴿ عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ فيه: بيان الفرض، وتأکید الفرض بقوله: ﴿ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾.

وخصت آيات الموارث الوارث، فإنه لا يوصى له؛ لقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِي وَارِثٍ»^(١).

ولكن الجمهور على: أن الوصية لا تجب للأقربين ولو كانوا غير وارثين، وقالوا: إن آيات الموارث نسخت ذلك. واستدلوا أيضًا بحديث ابن عمر: «يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ»، وقالوا: وما عُلِّقَ بالإرادة فإنه لا يجب.

ولكن هذا فيه نظر؛ لأن آيات الموارث بنص الحديث تدل على أن الوصية الممنوعة هي التي تكون للوارث، وأما غير الوارث فتبقى الآية فيه مُحْكَمَةً، وأما حديث: «يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ» فهذا لا يمنع الوجوب، أرايت لو قلت: إذا أردت أن تصلي فتوضأ، هل هذا يعني: أن الصلاة غير واجبة؟

الجواب: لا، لا يدل على ذلك. فكلمة «يريد» تنبني على الحكم الشرعي، هل الإرادة واجبة أو غير واجبة، وهذا محل الخلاف.

فالذي يظهر: أن الوصية للأقارب غير الوارثين واجبة، وهذا ما ذهب إليه ابن عباس رضي الله عنهما، وكثير من العلماء، لكن لمن ترك خيرًا، وهو المال الكثير.

والحكمة من هذا واضحة؛ لأن الأقارب سوف يحزنون، ويتأثرون من موت قريبيهم؛ لذلك أَمَرَ الإنسان أن يوصي لهم، وأما الوارثون فلهم حقهم الذي ذكره الله لهم.

❖ وقوله: «مَا حَقُّ أَمْرِي مُسْلِمٌ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ يَبِيتُ...» كلمة «يَبِيتُ» خبر المبتدأ «حق»، و«ما» هنا عاملة عمل «ليس»؛ لأنها حجازية، وأهل الحجاز يُعْمِلُونَ «ما» عمل «ليس» بالشروط المعروفة؛ وعليه نقول: «ما» حجازية ترفع المبتدأ وتنصب

الخبر. «حق»: اسمها، و«بيت»: خبرها. والمعنى: ما حقه أن يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده^(١).

وفي هذا الحديث من الفوائد: الحث على الحزم، والألّا يتهاون الإنسان ويؤخر عمل اليوم إلى الغد.

وفيه -أيضاً-: العمل بالكتابة، ولكن الكتابة التي يعمل بها هي ما بُتت بشاهدين أو كانت بخط الموصي المعروف.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (١٦٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى -وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ-، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ بَيْتَ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ»^(٢).

٢- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ح

(١) سئل العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: هل كتابة الوصية واجبة، وهل يلزم لها شهود، وحيث إنني لا أعرف النص الشرعي أرجو إرشادي إليه، وجزاكم الله خيراً.

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: تكتب الوصية حسب الصيغة التالية: أنا فلان بن فلان، أو فلانة بنت فلان... أوصي بأني أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وأن الجنة حق والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور.

وأوصي من تركت من أهلي وذريتي وسائر أقاربي بتقوى الله وإصلاح ذات البين وطاعة الله ورسوله، والتواصي بالحق والصبر عليه، وأوصيهم بمثل ما أوصى به إبراهيم رَحِمَهُ اللَّهُ بنيه ويعقوب: ﴿يَبْنِيْٓ اِلَآهَ اَصْلٰطُكُمُ لَكُمْ اِلٰهٍ٢١ فَلَا تُشْرِكُوْٓا۟ۤ اِلٰهًاۚ اَنْتُمْ قٰسِمُوْهُنَّۙ اِلَآ اَنْتُمْ قٰسِمُوْهُنَّۙ﴾ (١٣٢: البقرة). ثم يذكر ما يرغب أن يوصي به من ثلث ماله أو أقل من ذلك أو مال معين لا يزيد على الثلث، وبين مصارفه الشرعية، ويذكر الوكيل على ذلك.

والوصية ليست واجبة بل مستحبة إذا أحب أن يوصي بشيء لما ثبت في الصحيحين عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ أنه قال: «ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده»، لكن إذا كانت عليه ديون أو حقوق ليس عليها وثائق تثبتها لأهله وجب عليه أن يوصي بها حتى لا تضيق حقوق الناس، وينبغي أن يشهد على وصيخته شاهدين عدلين، وأن يحررها لدى من يوثق بتحريره من أهل العلم حتى يعتمد عليها، ولا ينبغي أن يكتب بخطه فقط؛ لأنه قد يشبه خطه على الناس، وقد لا يتيسر من يعرفه من الثقات... والله ولي التوفيق.

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٣٨).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنِي أَبِي كِلَاهُمَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُمَا قَالَا: «وَلَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ». وَلَمْ يَقُولَا: «يُرِيدُ أَنْ يُوصِي فِيهِ».

٣- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ -يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ- ح. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -يَعْنِي: ابْنَ عُثَيْبَةَ- كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي ب. ح. وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ح. وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ -يَعْنِي: ابْنَ سَعْدٍ- كُلُّهُمْ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَالُوا جَمِيعًا: «لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ». إِلَّا فِي حَدِيثِ أَبِي يُونُسَ فَإِنَّهُ قَالَ: «يُرِيدُ أَنْ يُوصِي فِيهِ». كَرِوَايَةٍ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

٤- (...) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عُمَرُ -وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ-، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ، يَبِيتُ ثَلَاثَ لَيَالٍ إِلَّا وَصِيَّتُهُ عِنْدَهُ مَكْتُوبَةٌ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: مَا مَرَّتْ عَلَيَّ لَيْلَةٌ مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ إِلَّا وَعِنْدِي وَصِيَّتِي. (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ح. وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ كُلُّهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. نَحْوُ حَدِيثِ عُمَرُ وَابْنِ الْحَارِثِ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالثَّلَاثِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- (١٦٢٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَلِّغْنِي مَا تَرَى مِنَ الْوَجَعِ، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي لِي وَاحِدَةٌ. أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا». قَالَ: قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟

قَالَ: «لَا، التُّلْتُ، وَالتُّلْتُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَلَسْتَ تُنْفِقُ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجَرْتَ بِهَا، حَتَّى اللَّقْمَةُ تَجْعَلَهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ». قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْلَفُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلْ عَمَلًا يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَزْدَدْتَ بِهِ دَرَجَةً وَرَفْعَةً، وَلَعَلَّكَ تُخْلَفُ حَتَّى يُنْفَعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ اللَّهُمَّ امْنُصْ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَغْقَابِهِمْ، لَكِنَّ الْبَائِسَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ. قَالَ: رَأَيْتُ لَهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَنْ تُؤْفَى بِمَكَّةَ^(١).

(...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ح. وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَزْمَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ح. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ كُلُّهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

(...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدٍ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيَّ يَوْمَئِذٍ. فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا.

هذا فيه: بيان ما يُوصَى به. وكما تعلمون أن الوصية إنما تكون بعد الموت، يعني: بعد أن يتقل المال إلى الورثة، فحيث لا يملك الإنسان أن يتصرف كمال التصرف في ماله؛ بل هو مقيّد.

ففي هذا الحديث -حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه-: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَادَهُ فِي حَاجَةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ أَشْفَى مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ». «أَشْفَى مِنْهُ» يعني: قَرَّبَ مِنَ الْمَوْتِ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ: شَفَّاهُ اللَّهُ، وَلَا يُقَالُ: أَشْفَاهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّ «أَشْفَاهُ اللَّهُ» يعني: أَهْلَكَه، وَ«شَفَّاهُ اللَّهُ» يعني: أَبْرَاهُ مِنَ الْمَرَضِ.

❦ قوله رضي الله عنه: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَلِّغْنِي مَا تَرَى مِنَ الْوَجَعِ». كَأَنَّهُ خَافَ أَنْ يَمُوتَ مِنْ هَذَا الْوَجَعِ.

❦ وقوله: «وَأَنَا ذُو مَالٍ» أي: ذُو مَالٍ كَثِيرٍ، فَالتَّنْكِيرُ هُنَا لِلتَّكْثِيرِ.

❖ وقوله: «وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي وَاحِدَةٌ». يعني: لا يرثني بالفرض من الذرية إلا هذه، وإلا فله عصبية، لكن يريد بالفرض من صلبه، إلا هذه المرأة.

❖ وقوله: «أَفَاتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟». «أَفَاتَصَدَّقُ» يحتمل أن يكون المعنى: أتصدق بعد موتي، فيكون وصية، ويحتمل أن يريد: أتصدق الآن فيكون عطية، وكلاهما في الحكم سواء؛ لأن الإنسان في مرض الموت، لا ينفذ من تصرفه في ماله إلا مقدار الثلث، وكذلك بعد الموت.

❖ وقوله: «بِثُلُثِي مَالِي». الثلثان: اثنان من ثلاثة. قال: «لَا»، قال: «أَفَاتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟» قال: «لَا»؛ يعني: لا تتصدق بشطره.

ثم قال النبي ﷺ: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ» يعني: لك الثلث، والثلث كثير، وكان النبي ﷺ يشير إلى أنه ينبغي أن يغض من الثلث؛ لقوله: «الثُّلُثُ كَثِيرٌ». وهكذا فهم ابن عباس رضي الله عنهما، فقال: لو أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع؛ لقول النبي ﷺ: «الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ». ثم علل النبي ﷺ ذلك بقوله: «إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ». «أَنْ تَذَرَ»: «أَنْ» بفتح الهمزة على أنها بدل اشتغال من الكاف، فيكون المصدر منصوباً. «أَنْ تَذَرَ»: أي: تترك. «وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ». يعني: بما خلفت لهم. «خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً»: أي: فقراء «يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ». أي: يمدُّون أكفهم إلى الناس من أجل أن يعطوهم. ثم قال ﷺ: «وَلَسْتَ تُنْفِقُ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجْرَتْ بِهَا حَتَّى اللَّقْمَةُ تَجْعَلَهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ». وهذا إشارة منه ﷺ إلى أنه وإن أبقى المال ولم يتصدق به، وانتفع به مَنْ بعده فإنه سوف يؤجر عليه.

❖ وقوله: «نَفَقَةٌ». يشمل القليل والكثير.

❖ وقوله: «تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ». إشارة إلى الإخلاص؛ لأنه إذا لم يكن هناك إخلاص، فإنها لا تقبل.

❖ وقوله: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْلَفْتُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ»: «أَخْلَفْتُ» يعني: في مكة؛ فأموت فيها بعد أصحابي الذين هاجروا، وكانوا يكرهون أن يموت الرجل في مكة؛ لأنه قد هاجر منها وتركها لله.

فقال النبي ﷺ: «إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلْ عَمَلًا تَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَرْدَدَتْ بِهِ دَرَجَةً وَرَفَعَةً». يعني: على فرض أنك تخلفت، فإن ذلك لا يؤثر في عملك ونقص ثوابك، بل لم

تعمل عملاً تبتغي به وجه الله إلا ازددت به درجة ورفعة عند الله ﷻ.

وقوله: «وَلَعَلَّكَ تُخَلَّفُ». وهذا التخلف الذي توقعه النبي ﷺ غير التخلف الذي أثبتته في قوله: «إِنَّكَ لَنْ تُخَلَّفَ فَتَعْمَلَ عَمَلًا تَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَزْدَدَتْ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً». لأن التخلف الثاني معناه: ولعلك أن تبقى وتعمّر حتى يُنفع بك أقوام ويُضرب بك آخرون، وكان الأمر كما توقعه النبي ﷺ، فإن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه كان له بعد النبي ﷺ غزوات عظيمة، وفتح الله على يديه بلادًا كثيرة.

ثم قال النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ» سأل الله تعالى: أن يُمضي الهجرة لأصحابه حتى لا يعود أحدهم إلى ما هاجر منه.

فإن قال قائل: وقوله: «وَلَا تَرْدُهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ» هل هذا تأكيد لقوله: «اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ»، وأنهم لو رجعوا إلى البلد التي هاجروا منها لكان هذا رجوع على الأعقاب، أو المعنى: أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، ودعاً بدعاء آخر: أن لا يردهم على أعقابهم بالردة؟

الجواب: الثاني أولى؛ لأن القاعدة: أنه إذا دار الأمر بين أن يكون الكلام للتأسيس أو للتوكيد، فالأولى: حملة على التأسيس.

وقوله: «لَكِنَّ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ». يعني: كأن الرسول ﷺ توجع لسعد بن خولة رضي الله عنه، ورثى له رسول الله ﷺ أن توفي بمكة، وقد هاجر منها.

فإن قال قائل: لكن هل يقال: إن سعد بن خولة رضي الله عنه أبطل هجرته؟

الجواب: لا؛ لأن موته بمكة ليس بيده، والإنسان قد يمرض ولا يموت.

فإن قال قائل: ما وجه هذا البؤس الذي وُصِفَ به سعد بن خولة؟

الجواب: البؤس يعني: الرُّق له؛ ولهذا قال: رثى له أن مات بمكة، يعني: رق له؛ لأنه مات بمكة وهو لا يريد ذلك.

ففي هذا الحديث فوائد كثيرة:

منها: أن عيادة المريض مشروعة؛ لأن النبي ﷺ عاد سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

ومنها: حُسْنُ خُلُقِ النبي ﷺ وتواضعه في عيادة المرضى.

ومنها: جواز إخبار الإنسان بحاله إذا لم يقصد الشكوى للمخلوق؛ لقوله: «مِنْ وَجَعِ أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ». والأعمال بالنيات، فمن تكلم بمثل هذا ليتوجع ويشكو إلى المخلوق فهو آثم، ومن تكلم بذلك إخبارًا فلا بأس به.

ومنها: آية من آيات الرسول ﷺ؛ حيث أخبر بأن سعدًا سوف يُخلف، وينفع الله به أقوامًا ويضر به آخرين؛ وقد وقع الأمر كذلك.

ومنها: حكمة الله ﷻ؛ فإن سعدًا ﷺ وُلِدَ له بعد ذلك ذكور وإناث بعدد كثير، وكان يقول: لا يرثني إلا ابنة لي.

ومنها: أنه لا يجوز للإنسان أن يتصدق بما زاد على الثلث، سواء كان عطية أو كان وصية. ومنها: مشاورة أهل العلم والإيمان والأمن والأمانة؛ لأن سعدًا ﷺ استشار النبي ﷺ في هذا.

ومنها: حكمة النبي ﷺ في أنه إذا ذكر الحكم ذكر الحكمة؛ وذلك أنه لما منعه أن يتصدق بما زاد على الثلث بين الحكمة من هذا؛ وهو: أنه إذا ترك ورثته أغنياء كان خيرًا مما لو أوصى بكثير من ماله؛ فيتركهم عالة يتكففون الناس.

ومنها: أنه ينبغي للإنسان ألا يوصي بالثلث، وأن الأفضل: أن ينقص عن الثلث، وما يفعله الناس اليوم من اعتماد الثلث وكأنه هو المشروع أمر خاطئ، فهو الجائر لكن غيره أفضل منه. فإن قال قائل: فما هو المقدار الذي ينبغي؟

نقول: إن ابن عباس رضِيَ الله عنهما أشار إلى الربع، وأبو بكر ﷺ أوصى بالخمس، وقال: إني اختار لنفسي ما اختاره الله تعالى لنفسه ورسوله، في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٤١]. فأوصى بالخمس، واعتمد أصحابنا الفقهاء رَجْمَهُمُ اللَّهُ ذلك، وقالوا: السنة أن يوصي بالخمس فأقل. وهذا رأي جيد.

ومنها: أن ما يخلفه الإنسان بعد موته من المال للورثة يستغنون به، له فيه أجر؛ لأن النبي ﷺ فضله على الصدقة؛ فدل ذلك على أن ما يخلفه الإنسان بعد موته لورثته خير من الصدقة.

ومنها: الإشارة إلى ذم التكفف - تكفف الناس -، ولا شك أن سؤال الناس بغير حاجة أو ضرورة محرم؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا فَإِنَّا نَسْأَلُ جَمْرًا فَلْيَسْتَقِيلْ؛ وَ لْيَسْتَكْثِرْ^(١)»؛ ولهذا جاءت النصوص بالحث على العفة، وأن من يستعفف يعفه الله.

والإنسان إذا اعتاد على السؤال صار هذا مرضًا كمرض السرطان، لا يفارقه إلى الموت،

(١) أخرجه مسلم (١٠٤١) من حديث أبي هريرة ﷺ.

ومن ابتلوا بهذا تجد عندهم أموالاً كثيرة ومع ذلك يتكفون الناس، نسأل الله العافية.

ومنها: أنه ما من نفقة ينفقها الإنسان يبتغي بها وجه الله إلا أثيب عليها، حتى النفقة الواجبة التي لا بد منها، والتي يطالب بها الإنسان على كل حال وهي نفقة المرأة، يثاب عليها الإنسان، إذا الإنفاق على الأبناء يثاب عليه، وعلى البنات يثاب عليه، وكذلك على الإخوة، وعلى الأخوات وعلى الأعمام، وعلى العمات، وعلى الأخوال، وعلى الخالات، فكل نفقة يبتغي بها وجه الله فإنه يثاب عليها.

فإن قال قائل: أيهما أولى: إذا كانت عائلتك عليهم حاجة، وأهل السوق عليهم حاجة، أن تنفق على عائلتك أو على أهل السوق؟

الجواب: الأول، يعني: على العائلة؛ لأن إنفاقك على العائلة صدقة وصلة كما قال النبي ﷺ.

ومنها: الإشارة إلى الإخلاص؛ لقوله: «تَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ»، وهذا لا بد منه؛ فكل عمل فيه شرك فهو غير مقبول؛ لقول الله تعالى في الحديث القدسي: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءَ عَنِ الشُّرِكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكُهُ»^(١).

ومنها: إثبات وجه الله ﷻ؛ لقوله: «تَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ»، ووجه الله -تبارك وتعالى- من صفاته الذاتية الخيرية، فهو ﷻ موصوف بهذا، ولكن وجهه لا يشابه أوجه المخلوقين ولا يماثلهم؛ كما قال تعالى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»^(٢). وقال النبي ﷺ: «حِجَابُهُ» -يعني: الرب ﷻ- النور، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه^(٣)، يعني: لأحرقت سبحات وجهه -أي: بهاؤه ونوره وعظمته- كل شيء، فقله: «مَا أَنتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ» لا يعني: أن البصر قد لا يتهي إلى شيء، بل إنه يتهي لكل شيء، فهو واسع عليهم محيط بكل شيء، فبصره ينفذ كل شيء، ويكون هذا من أبلغ ما يكون من التعبير، في أن سُبْحَات وجهه تحرق كل شيء.

فنحن نؤمن بأن الله وجهًا، وله يدين، وله عينين، وله قدم، بل قدمين، ولا نقول كما يقول المعطلة أو المحرفة، ولكن ذلك كله لا يماثل صفات المخلوقين؛ لأنه مفارق

(١) أخرجه مسلم (٢٩٨٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٩).

لجميع العناصر المخلوقة، فهو خالق وليس بمخلوق، فجميع العناصر المادية المخلوقة الله تعالى مخالف لها على كل حال؛ ولذلك لا يمكن أن يماثلها.

ومنها: خوف المهاجرين من أن يتخلفوا فيما هاجروا إليه؛ لقول سعد: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُخَلِّفُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟» وهذا استفهام مشفق خائف، وهو كذلك، يعني: ينبغي للإنسان إذا هاجر من بلد الله ﷻ أن يخاف أن يموت فيها؛ لأنه تركها لله، وما ترك الله لا يجوز الرجوع فيه؛ ولهذا نهى النبي ﷺ عمر بن الخطاب أن يشتري ما تصدق به، وقال: «إِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ»^(١).

ومنها: أن أي عمل يتبغي به الإنسان وجه الله، فإنه يثاب عليه، ولكن هذا ليس على إطلاقه بالنسبة للعمل؛ لأنه لا بد من شرط آخر يضاف للإخلاص، وهو موافقة الشريعة؛ فإذا لم يوافق الشريعة؛ بأن تعبد الإنسان به الله ﷻ بدون دليل، فإنه لا يثاب على ذلك؛ بل يُقال: إنه آثم؛ لأن كل بدعة ضلالة.

فإن قال قائل: ما تقولون في الوسائل المباحة الموصلة إلى مطلوب شرعي؛ هل يثاب عليها؟

الجواب: نعم يثاب عليها، ثواب المستحب أو ثواب الواجب، فمن ليس عنده ماء، واشترى ماءً يتوضأ به، فالشراء هنا وسيلة إلى الوضوء، وهو واجب، فوسائل الأمور لها حكمها - الوسائل لها أحكام المقاصد - أما أن يتدع الإنسان عبادة، ويقول: إنني أبتغي بذلك وجه الله، وهي على غير شريعة الله، فعمله باطل.

ومنها: بيان تفاضل الناس في الثواب؛ لقوله: «إِلَّا أَزْدَدَتْ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً». والزيادة يقابلها النقص. ومعلوم: أنها إذا زادت المراتب فإنما ذلك بزيادة الأعمال، وإذا زادت الأعمال قلنا بالقول الواضح اليقيني الراجح: إن الأعمال من الإيمان؛ لزم من ذلك أن نقول بأن الإيمان يزيد وينقص.

ومنها: هذه الآية من آيات الرسول ﷺ حيث توقع أن يُخَلِّفَ سعد، وينفع الله به أقواماً ويضر به آخرين، فإنه - كما قلنا - عُمَرُ، وفتح الله على يديه بلاداً كثيرة من بلاد الفرس، فالمسلمون انتفعوا به، والمشركون تضرروا به.

(١) أخرجه البخاري (١٤٩٠)، ومسلم (١٦٢٠).

ومنها: شفقة النبي ﷺ على أمته، وعلى أصحابه خاصة؛ لقوله: «اللَّهُمَّ امْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ».

ومنها: أنه لا حق للنبي ﷺ في الربوبية، وأنه لا يملك لنفسه ولا لغيره ضرراً ولا نفعاً؛ ولذلك كان يدعو الله لنفسه ويدعو الله لغيره، فلا يملك أن ينفع أحداً أو يضره، أو يحيي أحداً أو يميتَه، بل هو ﷺ عبد مريبوب كغيره من العباد.

ومنها: أن النبي ﷺ دعا ربه ألا يردهم على أعقابهم - أي: أصحابه -.

فإن قال قائل: فهل قُبِلَ هذا الدعاء أو لا؟

نقول: إذا فُسِّرنا الرد على الأعقاب هنا: بالرجوع إلى مكة بعد الهجرة منها، فهذا لم يقع، وإن فُسِّرناه بالرجوع عن الإسلام، فهذا قد وقع؛ فإن بعض الصحابة ارتدوا بعد النبي ﷺ، ولكن بعضهم رجع إلى الإسلام، وبعضهم مات على الردة - والعياذ بالله -؛ ولهذا نجد في كلام أهل العلم في مصطلح الحديث أنهم يقولون: إن الصحابي هو الذي اجتمع بالنبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك، وقالوا: حتى لو تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ بَيْنَ صُحْبَتِهِ وموته ثم عاد إلى الإسلام، فإن صحبته تبقى.

ومنها: جواز التوجع لمن فاته الخير، ولو كان لا يُدْمُ عليه؛ لقوله ﷺ: «لَكِنَّ الْبَاسِئِ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ» فقد رثى له ﷺ أن مات بمكة.

والشاهد من هذا الحديث: أن الوصية بزائد على الثلث لا تجوز، وأن الوصية بالثلث مفضولة، وأن الأفضل: هو النقص.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي مُضْعَبُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَرَضْتُ فَأَرْسَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ: دَعْنِي أَقْسِمَ مَالِي حَيْثُ شِئْتُ، فَأَبَى. قُلْتُ: فَالْنِّصْفُ فَأَبَى. قُلْتُ: فَالْثُلُثُ، قَالَ: فَسَكَتَ بَعْدَ الثُّلُثِ. قَالَ: فَكَانَ بَعْدَ الثُّلُثِ جَائِزًا.

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَيْفٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ: فَكَانَ بَعْدَ الثُّلُثِ جَائِزًا.

٧- (...) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مُضْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ: أَوْصِي بِمَا لِي كُلِّهِ. قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَالْنِّصْفُ. قَالَ: «لَا». فَقُلْتُ: أَبِالثُّلُثِ فَقَالَ: «نَعَمْ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ».

٨- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمِيرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ كُلُّهُمْ يُحَدِّثُهُ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ يَعُوذُهُ بِمَكَّةَ فَبَكَى قَالَ: «مَا يُبْكِيكَ؟». فَقَالَ: قَدْ خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرْتُ مِنْهَا كَمَا مَاتَ سَعْدُ بْنُ حَوْلَةَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا». ثَلَاثَ مَرَارٍ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي مَالًا كَثِيرًا، وَإِنَّمَا يَرِثُنِي ابْنَتِي، أَفَأَوْصِي بِمَا لِي كُلِّهِ؟ قَالَ: «لَا». قَالَ فِالْثَّلَاثِينَ؟ قَالَ: «لَا». قَالَ فَالْنِّصْفُ؟ قَالَ: «لَا». قَالَ: فَالْثُّلُثُ؟ قَالَ: «الْثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ إِنْ صَدَقْتَكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنْ نَفَقْتَكَ عَلَى عِيَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنْ مَا تَأْكُلُ أَمْرَاتُكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنَّكَ أَنْ تَدَعَ أَهْلَكَ بِخَيْرٍ - أَوْ قَالَ: بِعَيْشٍ - خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ». وَقَالَ بِيَدِهِ.

قوله: «قَالَ بِيَدِهِ». يعني: يحكي التكفف، كان يقول: أعطني مثلاً، ويمدُّ يده ليُعْطَى.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمِيرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ قَالُوا: مَرِضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ، فَأَتَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُوذُهُ. بَنَحُو حَدِيثَ الثَّقَفِيِّ.

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي ثَلَاثَةٌ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ بَنَ مَالِكٍ كُلُّهُمْ يُحَدِّثُونِي بِمِثْلِ حَدِيثِ صَاحِبِهِ، فَقَالَ: مَرِضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُوذُهُ. بِمِثْلِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ الْجَمِيرِيِّ.

١٠- (١٦٢٩) حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ، أَخْبَرَنَا عِيسَى - يَعْنِي: ابْنَ يُونُسَ - ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ كُلُّهُمْ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنَ الثُّلُثِ إِلَى الرَّبْعِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ». وَفِي حَدِيثِ

وَكَيْفَ: «كَبِيرٌ أَوْ كَثِيرٌ»^(١).

سبق الكلام على هذا، وأن ما ذكره ابن عباس رضي الله عنه تفقُّهاً هو الحق: أنه لا ينبغي أن يُوصى بالثلث وإن كان جائزاً، بل ينبغي أن يُوصى بأقل؛ لأن النبي ﷺ قال: «الثلثُ والثلثُ كثيرٌ». وذكرنا أن أبا بكر رضي الله عنه اختار أن يوصى بالخمس وعليه اعتماد الفقهاء رحمهم الله. وقالوا: الأفضل أن يوصى بالخمس.

فإن قال قائل: هل نزلت آية الموارث بعد هذا الحديث؛ فقد جاءت بعض الروايات تقول: «تَصَدَّقْ بِمَالِي كُلِّهِ»، فقال: «لا»؟

الجواب: هذا الحديث نزل بعد آية الموارث؛ لأن سعداً حضر الرسول بمكة في حجة الوداع، والرسول قال لعمر لما سأله عن الكلاله قال: «أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ؟» فهذا ليس فيه إشكال.

فإن قال قائل: لكن هنا إشكال وهو: كيف يقسمون المال في هذا الوقت بين أولاده؟ الجواب: إذا أراد أن يقسمه فليقسم مال الصدقة فقط، على أنه لا ينبغي أن يقسم الإنسان ماله على الورثة كما يفعله بعض الناس؛ لأنه لا يدري، هل يموتون قبله، أو يموت قبلهم، ولا يدري هل تتغير حاله أو لا تتغير، ولا يدري ربما هو نفسه يحتاج المال في المستقبل، فمن الخطأ والتسرع: أن يقسم الإنسان ماله بين ورثته حال حياته. والأولى: أن يحتفظ بماله؛ كما قال الرسول ﷺ في العمري، قال: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ»^(٢).

فإن قال قائل: إذا لم يترك الميت وصية وله مال، ومع القول بوجوب الوصية لذوي القربى غير الوارثين، فهل يكون لهم في المال حق؟

الجواب: لا، لا يكون، ولا يجب على الورثة أن يُخْرِجُوا. إذا قلنا بالوجوب، فإن الميت يأثم؛ لكن ليس هذا ديناً لشخص معين حتى نقول: يتعين أدائه في ذمته.



(١) أخرجه البخاري (٢٧٤٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٢٥).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ وُضُوعِ ثَوَابِ الصَّلَاحَاتِ إِلَى الْمَيِّتِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١- (١٦٣٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ -، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «إِنْ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يُوَصِّ، فَهَلْ يُكْفَرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قوله: «فَهَلْ يُكْفَرُ عَنْهُ». ظاهرة: أن الوصية واجبة، وأن أباه لم يقم بهذا، فقال: فهل يكفر عنه أن أتصدق عنه؟ قال: «نَعَمْ».

فهذا يدل على شيئين:

الأول: أن أداء الواجب عن الميت - وإن لم يوص به - ينفعه.

والثاني: أن الصدقة على الميت تنفعه.

فإن قال قائل: ولكن هل هذا من المشروع المطلوب، بمعنى: أن نقول للناس:

تصدقوا عن أمواتكم؟

الجواب: لا، هذا ليس من المطلوب، بل الذي ينبغي لنا بالنسبة للأموات: أن نحث الناس على الدعاء لهم؛ لأن هذا ما أرشد إليه النبي ﷺ؛ حيث قال: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»^(١). ولم يذكر العمل، لا صدقة ولا صيامًا ولا حجًا، مع أن الحديث، في سياق ما ينفع من العمل.

فإن قال قائل: إذا علمنا أن الرجل الذي مات له مال، لكنه لا يزكي - أي: متهاونًا بالزكاة -، فهل يجزئ أن تدفع الزكاة عنه بعد الموت؟

الجواب: الصواب: أنه لا يجزئ، وأنه لا ينفعه؛ لأنه تركه عمدًا بلا عذر.

فإن قال قائل: لكن إذا قلنا: إنه لا يجزئ، فهل يلزمنا أن نخرج الزكاة؟

الجواب: نعم يلزمنا؛ لأنها حق المساكين، لا لأنها تنفعه، وهذا هو الذي ذكره ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «تهذيب السنن»، قال: إن الذي يدين الله به، والذي دلَّت عليه الأدلة: أنه لا ينفع الميت ما يؤدَّى عنه من الواجب بعد موته إذا كان قد قَرَطَ فيه. كيف نذهب لنؤدي

(١) أخرجه مسلم (١٦٣١) من حديث أبي هريرة رَحِمَهُ اللَّهُ.

الواجب عنه، وهو نفسه لم يؤدِّ الواجب عن نفسه، وكان متهاونًا فيه؟! وهذا لو بُثَّ في الناس، لكان فيه خير كثير؛ لأنه يؤدي إلى أن الناس يقومون بالواجب، أما إذا كان يعرف أنه إذا مات تُؤدى الزكاة من ماله فهنا سيتهاون، ويقول: إذا لم أُخْرِجْ أنا أُخْرِجَ الورثة، لكن الذي ندين الله به ما قاله ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: أنه إذا ترك الزكاة تهاونًا، فإنه يعاقب عليها يوم القيامة، ولا تنفعه إذا أخرجها أهله أو ورثته، لكن يجب أن يخرجوها؛ لأنه تعلق بها حق آخر، وهم أهل الزكاة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ:

١٢ - (١٠٠٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمِّي افْتَلَتَتْ نَفْسَهَا، وَإِنِّي أَظْنُهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ، فَلْيَ أَجْرُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»^(١).

❦ قوله: «افْتَلَتَتْ نَفْسَهَا». يعني: ماتت بغتة.

وفي هذا الحديث: دليل على العمل بالظن؛ لأن الابن يقول: أظنها، مع أنها قد تريد أن تتصدق، وقد لا تريد أن تتصدق، لكن العمل بالظن جائز إذا دلَّت عليه القرائن. وفيه: أن الصدقة عن الميت تنفع وهو كذلك.

❦ وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «فَلْيَ أَجْرُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا، قَالَ: نَعَمْ». يدل على أن المتصدق عن الميت له أجر، لكن ليس له أجر الصدقة، بل أجر الإحسان والبر؛ لأن الصدقة أجرها قد تبرع به هذا المتصدق للميت، ولكن له أجر الإحسان والبر؛ لأنه أحسن إليه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ:

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي افْتَلَتَتْ نَفْسَهَا وَلَمْ تُوصِ، وَأَظْنُهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ، أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ».

١٣ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ح. وَحَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٨).

شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ ح وَحَدَّثَنِي أُمِّيَةُ بْنُ بَسْطَامَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ -يَعْنِي: ابْنُ زُرَيْعَ- حَدَّثَنَا رَوْحُ - وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ - ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ كُلُّهُمُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا أَبُو أَسَامَةَ وَرَوْحُ فَيَحْدِثُهُمَا: «فَهَلْ لِي أَجْرٌ؟» كَمَا قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ. وَأَمَّا شُعَيْبٌ وَجَعْفَرُ فَيَحْدِثُهُمَا: «أَفَلَهَا أَجْرٌ؟» كَرَوَايَةِ ابْنِ بَشِيرٍ.

وحينئذ تتعارض الروايتان، فنحتاج إلى مُرْجِّح إن لم يمكن الجمع؛ لأن هناك فرقاً بين «فلي أجرٌ» وبين «فَلَهَا أَجْرٌ».

ويمكن الجمع بينهما بأن يقال: إن «لي أجرٌ» يعني: أجر الإحسان، و«لَهَا أَجْرٌ» يعني: أجر الصدقة، فهذا ممكن.

ولكن يُشْكِلُ علينا: أن الحديث مخرجه واحد والقصة واحدة، وهو: إما أنه قال: «أفلي أجر؟»، أو قال: «أَفَلَهَا أَجْرٌ؟»، ولو كان الحديث أو القصة مختلفة والسياق مختلف؛ لأمكن الجمع الذي ذكرته، لكن إذا كان الحديث مخرجه واحد، والقصة واحدة، فبعد أن الرجل يقول: «أفلي أجر؟»، «أَفَلَهَا أَجْرٌ؟»، ولو أراد ذلك لقال: «أَفَلَهَا أَجْرٌ»، ثم قال: «ولي أجر يا رسول الله أيضاً»؛ ولذلك يحتاج هذا الحديث إلى تحليل، فَيُرْجَعُ إلى كتب الحديث، وماذا قالوا عنه، وكان مسلماً بِحَلَّتْهُ أَشَارَ إِلَى هَذَا الْاِخْتِلَافِ، لَكِنْ يُنْظَرُ فِي هَذَا.

فإن قال قائل: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النِّسَاءُ: ٨]. هل هذا من ضمن الوصية أو حق مستقل؟

الجواب: فيما سبق لم يكن الناس يقسمون الموارث كما نفعل، وليس من الوصية أن يحضر أولو القربى عند تقسيم الميراث؛ لكن فيما سبق -والله أعلم- أن أكثر أموالهم مواشي وإبل، فيخرجون ليقسمونها، فإذا حضر هؤلاء فينبغي أن تُجَبَّرَ قلوبهم بشيء يعطونه إياهم، وليس من أصل الوصية، فهذه يخاطب بها الورثة الذين يقسمون الميراث.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ مَا يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ مِنَ الثَّوَابِ بَعْدَ وَفَاتِهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - (١٦٣١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ -يَعْنِي: ابْنُ سَعِيدٍ- وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا:

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -هُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ-، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنِ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ».

هذا قد يُشْكِلُ على بعض الناس من حيث التركيب اللغوي.

❦ قوله: «إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ». أي: إلا من ثلاثة أعمال، والمشتهر عند الناس: «إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ» لكن هذا لفظ مسلم: «إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ» أي: من ثلاثة أعمال.

ثم قال: «إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ» هذا بدل بإعادة الحرف، أي: بإعادة العامل، وهو بدل من قوله: «إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ». وذلك بإعادة العامل وهو: «إِلَّا مِنْ»؛ ولذلك لو حُذِفَتْ «إِلَّا مِنْ»، وقال: «إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: صدقة جارية»، استقام الكلام، فهو بدل أو عطف بيان بإعادة العامل، وحينئذ لا يوجد إشكال في الحديث.

❦ وقوله: «صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ» والذي يخرجها الميت، ومن أوسعها وأعمها وأنفعها وأفضلها بناء المساجد؛ لأن المسجد يُقَامُ فيه الصلوات، وقراءة القرآن، ودروس العلم، ويأوي الفقراء في الحر والبرد، وفيه مصالح كثيرة ليلاً ونهاراً، ثم هو أَدْوَمُ من غيره. ومن الصدقة الجارية: الماء؛ أي: أن يحفر الإنسان عيناً يشرب منها الناس، هذه صدقة جارية، وإعطاء أربطة، ومساكن لطلاب العلم صدقة جارية، وكتب علم كذلك. وضد ذلك: الصدقة غير الجارية، مثل أن يجد الإنسان فقيراً فيسلمه دراهم أو يشتري له ثوباً، فهذه غير جارية؛ لأنها تهلك في حينها.

❦ وقوله: «أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ». لأن العلوم ثلاثة أقسام: علم نافع، وعلم ضار، وعلم لا خير فيه - لا نافع ولا ضار-، والذي يجري على الإنسان بعد موته هو العلم النافع، سواء كان من العلوم الشرعية أو من آلات العلوم الشرعية كعلوم العربية.

❦ وقوله: «أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ». «وَلَدٍ صَالِحٍ» يشمل الذكر والأنثى، «يدعو له» أي: للميت، وفي هذا: إشارة إلى أن دعاء الإنسان لأبيه وأمه بعد موتهما من علامة الصلاح؛ لأن النبي ﷺ جعل الذي يدعو لوالديه جعله صالحاً، فمن علامة الصلاح: أن يدعو الإنسان لوالديه بعد موتهما.

فإن قال قائل: أيهما أنفع في هذه الثلاث؟

الجواب: العلم هو أنفعهم؛ لأن العلم ينتفع به الإنسان الذي يتعلمه، والعلم فيه

حفظ الشريعة، والعلم فيه نفع الخلق عموماً، والعلم أشمل وأعم؛ لأنه يتعلم من علمك الموجود في حياتك والموجود بعد وفاتك.

والآن نحن نعلم: أن من الناس في عهد أبي هريرة رضي الله عنه من كانت عندهم أموال عظيمة وتصدقوا بصدقات عظيمة، ولكن هل بقي ذكرهم كما بقي ذكر أبي هريرة؟ لا، وكذلك أيضاً في زمن الأئمة رضيهم الله، فالخلفاء يتصدقون، وبذلون، ويبنون، ولكن أين هي الآن؟ ذهبت، لكن بقيت علوم الأئمة، وكذلك من بعدهم من العلماء البارزين، كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم والغزالي والنووي وغيرهم، فكلهم نفعوا الأمة، وهذا من أكبر ما يحفز الإنسان على طلب العلم النافع، وأن يتغني بذلك وجه الله، وأيضاً من أشد ما يجعل الإنسان يسعى بكل ما يستطيع على نشر العلم، بكل وسيلة، حتى في المجالس الخاصة، فيمكن للإنسان الموفق: أن ينشر علماً، وقد أوصاني رجل من عامة الناس، وقال لي: يا بني احرص على نشر العلم حتى في المجالس، مجالس القهوة أو الغداء أو ما أشبه ذلك، ولا تترك مجلساً واحداً، إلا وأهديت إلى الجالسين ولو مسألة واحدة. فقد أوصاني بذلك، وأنا أوصيكم بذلك؛ لأنها وصية نافعة.

لكن قد يقول الإنسان: أنا أحياناً استقل أن أبدأ الناس بالعلم، وأقول: يا فلان اقرأ الكتاب الفلاني مثلاً، أو أن أتلو القرآن ثم أفسره، فهذا يستثقله الجالس. نقول: الناس أنواع:

من الناس من إذا قال للقارئ: اقرأ ثم فسر، فمنهم من يكون ممنوناً بذلك مسروراً به، ولولا هيئته لقال له: يا فلان اقرأ لنا آية وفسرها، فهذا لا بأس به.

ومن الناس من يكون بالعكس، يستثقله الجالسون لو قال: اقرأ أو ما أشبه ذلك. لكن هذا النوع الثاني، يمكن أن يدخل إلى الناس بطريقة غير مملة وغير ثقيلة، بأن يوردَ هو مسائل، يقول: ما تقولون في كذا وكذا؟ ثم يبدأ الناس يتحدثون معه، ويتجاوبون معه. فإن هذا من بركة العلم.

فإن قال قائل: العلم الذي يُتَفَعُّ به، لا يخلو من أحوال: إما أن ينفع الناس مثلاً بتدريسه، أو ينفعهم بتأليفه، أو بالتدريس والتأليف، إذا كان الإنسان لا يتمكن من الجمع بينهما، فأيهما أنفع: التدريس أو التأليف؟

الجواب: أرى أن يجمع بينهما، فكيف لا يتمكن من هذا؟!

فلو قدرنا مؤلفاته بخمسمائة ورقة، وهذا إذا تفرغ تفرغاً كاملاً. فنقول: بدل خمسمائة ورقة يكفي مثنان وخمسين ورقة، واجعل نصفاً للتعليم ونصفاً للتأليف؛ لأن التعليم في الواقع هو الذي يفتح العلم للناس؛ فطالب العلم مهما بلغ في الاجتهاد وفي الذكاء لا يمكن أن يكون كالذي يدرس على معلم أبداً مهما كان، إلا إنساناً يبيت يجهد نفسه ليلاً ونهاراً، فهذا يدرك لكن بعد مدة طويلة، ثم إنه يكون عليه خلل كثير، كما تشاهد الآن الإنسان الذي يأخذ العلم عن الكتب، سيتعب كثيراً في تحصيل العلم، وأيضاً يكون عليه خلل كثير، فيفوت هذا بالنسبة للمسلمين عموماً، لكن التأليف يبقى أكثر.

فإن قال قائل: لكن هل إذا بقي، هل يُتَفَعُّ به؟

الجواب: هذا يتوقف على قبول الناس لمؤلفاته؛ لأن من الناس من يؤلف، وتجد له أسلوباً جيّداً، ولكن لا يُقْبَلُ الناس عليه.

فأرى أن الإنسان يجمع بين التأليف والتعليم، أما إذا نظرنا إلى التعليم والتأليف من حيث هو، فالتأليف أبقي.

فإن قال قائل: التحقيق هل يدخل في التأليف، كتحقيق المخطوطات؟

الجواب: لا يدخل في التأليف، وإنما من التعاون على البر والتقوى، وليس بتأليف؛ لأنه ما أدى شيئاً حتى يُقال: أَلَفَ؛ ولكن يقال: هذا أعان على نفع المسلمين بهذا الكتاب، فله فضل على المؤلف، وله فضل على الناس.

وفي قوله: «وَلَدٍ صَالِحٍ»: الإشارة إلى أنه ينبغي للإنسان أن يؤدب أولاده على الصلاح حتى يتففع بهم في الدنيا والآخرة؛ لأنهم إذا كانوا صالحين نفعوه في الدنيا والآخرة، وسل من يُربي أولاده على الصلاح ومن أهداهم، كيف يكون الأول، وكيف يكون الثاني؟! فالثاني يتعب، ولا ينال مقصوده من أولاده، والأول يستريح، وما أحسن قول الرسول ﷺ: «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ لَسَنَعُ وَأَضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ»^(١)، وخصّ الصلاة؛ لأن الصلاة هي التي تنهى عن الفحشاء والمنكر؛ ولأنها عمود الدين؛ ولأن من أقامها أقام دينه، ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع.

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٥)، وأحمد (١٨٠/٢)، والحاكم (١٩٧/١)، والبيهقي (٨٤/٣)، وغيرهم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

الشاهد من هذا: قوله: «صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ» يثبتها الإنسان قبل أن يموت.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤) بَابُ الْوَقْفِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥- (١٦٣٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِخَيْرٍ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْمُرُهُ فِيهَا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ هُوَ أَنْفُسُ جَنْدِي مِنْهُ، فَلِمَ تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَسِنَتْ أَصْلُهَا وَتَصَدَّقَتْ بِهَا». قَالَ: فَتَصَدَّقْ بِهَا عُمَرُ، أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُتَنَاعَ وَلَا يُورَثُ وَلَا يُوهَبُ. قَالَ: فَتَصَدَّقْ عُمَرُ فِي الْفُقَرَاءِ وَفِي الْقُرْبَى وَفِي الرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالضَّيْفِ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ. قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُحَمَّدًا، فَلَمَّا بَلَغْتُ هَذَا الْمَكَانَ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: غَيْرُ مُتَأَنِّلٍ مَالًا. قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: وَأَبْنَانِي مَنْ قَرَأَ هَذَا الْكِتَابَ أَنَّ فِيهِ: غَيْرُ مُتَأَنِّلٍ مَالًا».

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا أَزْهَرُ السَّمَانُ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ كُلُّهُمْ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلُهُ غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ وَأَزْهَرَ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: «أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ». وَلَمْ يُذَكِّرْ مَا بَعْدَهُ. وَحَدِيثُ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ فِيهِ مَا ذَكَرَ سُلَيْمٌ قَوْلَهُ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُحَمَّدًا. إِلَى آخِرِهِ.

قوله: «باب الوقف». سبق لنا: أن الوقف: هو تحييس الأصل، وتسييل المنفعة، وأن

أول وقف في الإسلام هو وقف أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمشورة النبي ﷺ.

وذكر أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أصاب أرضًا بخير، وخير هي قلاع ومزارع وحصون لليهود تبعد عن المدينة نحو مائة ميل نحو الشمال الغربي، واليهود جاءوا من الشام إلى المدينة وما حولها؛ لأنهم كانوا يقرءون في التوراة أن الله ﷻ يبعث رسولا لا يتبعونه ويأمرهم

بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويتصرون به؛ فظنوا أنه يكون من بني إسرائيل؛ لأنه ذُكر في التوراة أن مهاجرة المدينة، فحضرُوا إلى المدينة، ولكن لما جاءهم وعرفوه كفروا به، وأنكروه وكذبوه، وأجلاهم النبي ﷺ من المدينة لنقضهم العهد ونزل بعضهم بأذرعَات في الشام، وبعضهم نزل في خيبر.

والنبي ﷺ فَتَحَ خَيْبَرَ، وَكَانَ فَتَحُهَا عَنُوةً، يَعْنِي: بِالسَّيْفِ، فَقَسَمَهَا بَيْنَ الْغَانِمِينَ، فَأَصَابَ عَمْرٌ مِنْهَا أَرْضًا، فَآتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْمُرُهُ فِيهَا، «يَسْتَأْمُرُهُ» أَي: يَسْتَشِيرُهُ وَيَأْخُذُ بِأَمْرِهِ.

فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْبَرَ لَمْ أَصِبْ مَا لَا قَطُ هُوَ أَنْفَسُ عِنْدِي مِنْهُ». «أَنْفَسُ» يَعْنِي: أَعْلَى وَأَحَبُّ وَأَجُودُ، وَكَانَ ﷺ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ: ﴿لَنْ نَسْأَلَكَ أَلْرَحْمَتَ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٩٧]. وَكَانَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا أَعْجَبَهُ شَيْءٌ مِنْ مَالِهِ تَصَدَّقَ بِهِ. يَتَأَوَّلُ هَذِهِ الْآيَةَ. قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتُ أَصْلَهَا». وَهَذَا مِنْ حُسْنِ خَلْقِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّهُ جَاءَهُ يَسْتَأْمُرُهُ وَيَأْخُذُ بِأَمْرِهِ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ»، وَهَذَا مِنْ لِينِ الْخَطَابِ، وَلَمْ يَقُلْ: حَبَسْتُ أَصْلَهَا، مَعَ أَنَّ عَمْرٌ سَوْفَ يَمَثِلُ مَا أَمَرَهُ الرَّسُولُ ﷺ.

قَوْلُهُ: «حَبَسْتُ أَصْلَهَا» يَعْنِي: عَيْنَ الْأَرْضِ. وَقَوْلُهُ: «وَلَا يُبَاعَ وَلَا يُورَثُ وَلَا يُؤْهَبُ»: «لَا يُبَاعَ» يَعْنِي: لَا يُوْخَذُ عَنْهُ عَوْضٌ، «وَلَا يُورَثُ» اضْطِرَارًا، «وَلَا يُؤْهَبُ» اخْتِيَارًا.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّمْلِيكَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: تَمْلِيكَ اخْتِيَارِي بِلا عَوْضٍ، وَتَمْلِيكَ اخْتِيَارِي بِعَوْضٍ، وَتَمْلِيكَ اضْطِرَارِي.

فَالْتَمَلِكُ الْاضْطِرَارِي يَكُونُ بِالْمِيرَاثِ، قَالَ عَنْهُ: وَلَا يورث، وَالْاخْتِيَارِي بِعَوْضٍ - أَي: بِالْبَيْعِ - قَالَ: لَا يَبَاعُ، وَالْاخْتِيَارِي بِغَيْرِ الْعَوْضِ بِالْهَبَةِ.

إِذَنْ: يَمْتَنَعُ انْتِقَالُ الْمَلِكِ فِي الْوَقْفِ بِأَيِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، لَا بِعَوْضٍ وَلَا بِهَبَةٍ وَلَا بِمِيرَاثٍ، فَكَأَنَّ الْمَوْقِفَ عَبْدٌ أَعْتَقَ، وَالْعَبْدُ الْمُعْتَقُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ الْمُعْتَقُ؛ وَلِهَذَا لَوْ أَوْقَفَ الْإِنْسَانُ شَيْئًا، وَأَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ فِي وَقْفِهِ مُنْعَ مِنْ ذَلِكَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُغَيِّرَ شَيْئًا مِنْ شَرْطِهِ مُنْعَ مِنْ ذَلِكَ، إِلَّا إِذَا كَانَ يَرِيدُ أَنْ يَغْيِرَ الشَّيْءَ إِلَى مَا هُوَ أَنْفَعُ مِنْهُ؛ فَهَذَا يَنْبَغِي عَلَى خِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي جَوَازِ تَغْيِيرِ الْوَقْفِ إِلَى مَا هُوَ أَنْفَعُ.

قَوْلُهُ: «فَتَصَدَّقَ عَمْرٌ». يَعْنِي: فِي ثَمَرَةِ الْأَرْضِ، فَتَصَدَّقَ بِهَا فِي هَؤُلَاءِ الْأَصْنَافِ:

في الفقراء، وفي القريبى، وفي الرقاب وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف، فهذا مصرف وقف عمر عليه السلام.

«الفقراء» هم الذين لا يجدون كفايتهم وكفاية عوائلهم.

«والقُربى» قيل: إنهم قرابة الرسول ﷺ، وقيل: إنهم قرابة عمر، والحديث محتمل.

فمن قال: إن القريبى قرابة النبي ﷺ قال: لأن الله قال في كتابه: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الأنفال: ٤١]. وقال عمر عليه السلام نفسه: والله لقرابة رسول الله ﷺ أحب إليّ من قرابتي.

ويحتمل أن المراد: القريبى الخاصة، التي هي قُربى عمر؛ لأن صلة القرابة من أفضل الأعمال. «وفي الرِّقَابِ». الرقاب؛ يعني: إعتاق العبيد، ويشمل شراء العبد وإعتاقه، أو إعانة المُكَاتَبِ في مُكَاتَبَتِهِ.

«وفي سَبِيلِ اللَّهِ». سبيل الله المراد بها: الجهاد في سبيل الله؛ لأنها إذا أُطْلِقَتْ فالمراد بها هكذا.

«وَابْنِ السَّبِيلِ». يعني: المسافر الذي انقطع به السفر ولو كان غنياً، فيُعْطَى ما يوصله إلى بلده.

«وَالضَّيْفِ». الذي ينزل ضيفاً على آل عمر، فإنه له حق من هذه الأرض، أي: من غَلَّتْهَا.

❖ وقوله: «لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ». هذه من شرط الواقف؛ يعني: من حُسِنَ تصرُّف الواقف: أن يجعل لمن وليها شيئاً يحُثُّه على البقاء في الولاية، وعلى الحرص على الوقف، وعمر عليه السلام جعل لمن وليها أن يأكل منها بالمعروف، وظاهر الشرط: أن يأكل منها هو وعائلته ولو كثروا، لكن بالمعروف أي: بدون إسراف ولا تقصير، فلا يأكل أكل الأغنياء، ولا يُقْتَرَّ حتى يأكل أكل الفقراء، وقد جعل عليه السلام الوليَّ عليها ابنته حفصة أم المؤمنين عليها السلام، ثم من بعدها ذوي الرأي من آل عمر.

❖ وقوله: «أَوْ يُطْعَمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ». يعني: وله أيضاً أن يُطْعَمَ صديقه بشرط: أن لا يقصد بذلك كثرة المال لصديقه؛ وإنما يطعمه بما جرت به العادة.

❖ وقوله: «قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهِذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدًا» يعني: ابن سيرين.

❖ وقوله: «فَلَمَّا بَلَغْتُ هَذَا الْمَكَانَ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: غَيْرُ مُتَأَثِّلٍ مَالاً»:

«متأثّل». يعني: مكتسب مالا، وهو بمعنى الأول. قال ابن عون: وأنبأني من قرأ هذا الكتاب. أن فيه: غير متأثّل مالا. ففي هذا الحديث فوائد:

منها: أنه ينبغي للإنسان أن يستشير ذوي الرأي والعلم والأمانة، وإن كان هو ذا رأي وعلم؛ قال الشاعر:

شاوَر سواك إذا نابتك نائبة يومًا، وإن كنت من أهل المشورات

يعني: شاوَر غيرك عند النوائب، وإن كنت أنت من أهل المشورات الذين يرجع الناس إليهم في استشاراتهم؛ فقد يرى الإنسان ما لا يراه غيره.

ومنها: إثبات الوقف؛ لأن النبي ﷺ أرشد إليه عمر.

ومنها: أن الوقف لا يُباع ولا يُوهب ولا يُورث.

فإن قال قائل: إن شرط الموقوف أن يباع؟

فالجواب: إن شرط أن يُباع مطلقًا، فالشرط غير صحيح وباطل، وإن شرط أن يُباع عند الحاجة أو المصلحة. أو تعطّل المنافع، فهذا لا بأس به؛ لأن هذا هو مقتضى الوقف.

ومنها: أنه ينبغي للواقف: أن تكون شروطه في وقفه مفهومة معلومة؛ لئلا يشبهه على من بعده، فإن هذه الشروط التي ذكرها عمر رضي الله عنه مفهومة معلومة.

ومنها: أنه ينبغي لنا أن نتأسى بهذا الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي جعل هذه الشروط في حياة النبي ﷺ وإقراره، وألا نخصّ الأوقاف بالأولاد والذرية وما أشبه ذلك؛ كما يوجد الآن في أكثر أوقاف الناس؛ بل يجعلها في هذه المصالح العامة.

ومنها: جواز اشتراط شيء للنظر على الوقف؛ لقوله: «لَا جُنَاحَ عَلَيَّ مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ».

فإن لم يشترط شيئًا وتبرّع الناظر فهو مأجور، وإذا كان الواقف من قرابته فهو واصل لرحمه، وله من الأجر مثل أجر الموقوف، وإن لم يتبرّع؛ فإنه يُجعل له مثل سهم غيره، ويرجع التقدير إلى رأي القاضي.

ومنها: الرجوع إلى العرف؛ لقوله: يأكل منها بالمعروف، والرجوع إلى العرف ثابت بالقرآن والسنة، فما أتى في القرآن أو السنة ولم يُحدّد، فإنه يُرجع فيه إلى العرف.

ومنها: أن للصديق حقاً؛ لقوله: ويطعم صديقاً غير مُمَوَّل.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٦٣٣) - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ مَعْدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: أَصَبْتُ أَرْضًا مِنْ أَرْضِ سَعِيدٍ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: أَصَبْتُ أَرْضًا لَمْ أَصِبْ مَا لَا أَحَبُّ إِلَيَّ وَلَا أَنْفَسُ لِي مِنْهَا. وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَحَدَّثْتُ مُحَمَّدًا وَمَا بَعْدَهُ.

فإن قال قائل: إذا اشترط الواقف أن يباع الموقوف إذا تعطلت منافعه؛ فهل يجوز ذلك؟
الجواب: إذا شرط أن يباع إذا تعطلت منافعه، فإنه يباع ويجعل في مثله.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥) بَابُ تَرْكِ الْوَصِيَّةِ لِمَنْ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ يُوصَى فِيهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦ - (١٦٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى، هَلْ أَوْصَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: لَا. قُلْتُ: فَلِمَ كُتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةُ، أَوْ فَلِمَ أُمِرُوا بِالْوَصِيَّةِ، قَالَ: أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ ﷻ.

هذا من حسن الجواب: أنه لما سأل: هل أوصى الرسول ﷺ؟ قال: لا. فأورد عليه: لِمَا كُتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةُ وَالرَّسُولُ لَمْ يُوصِ؟ فقال: أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ. والسؤال عن وصية الرسول ﷺ كثر؛ لأنه ظهر في وقت علي بن أبي طالب عليه السلام بدعوى أن الرسول ﷺ أوصى إلى علي بن أبي طالب بالخلافة، وهذا شيء كَذَبَهُ عَلَيْهِ نَفْسُهُ؛ فَإِنْ أَبَا جُحَيْفَةَ سَأَلَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ عَهَدَ إِلَيْكَ النَّبِيُّ بِشَيْءٍ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا فَهَمَّا يُؤْتِيهِ اللَّهُ تَعَالَى رَجُلًا فِي كِتَابِهِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. وَفِي الصَّحِيفَةِ: الْعَقْلُ، وَفَكَالِكَ الْأَسِيرُ، وَالْأَيُّ قَتَلَ مُسْلِمًا بِكَافِرٍ.

وكون النبي ﷺ لم يوص بشيء؛ لأن ما تركه أصلاً يكون صدقة، كما قال النبي ﷺ: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ»^(١). وهذا من خصائص الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-: أنهم لا يورثون؛ ففاطمة بنت محمد -رضي الله عنها وصلى الله وسلم على أبيها- لم ترث من النبي ﷺ شيئاً؛ لأنه لا يورث، وكذلك بقية الأنبياء لا يورثون. وقوله: «أوصى بكتاب الله» صدق؛ فإن النبي ﷺ أوصى بكتاب الله وسنة ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي كِلَاهُمَا، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ قُلْتُ: كَيْفَ أَمَرَ النَّاسَ بِالْوَصِيَّةِ؟ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ قُلْتُ: كَيْفَ كُتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةُ؟

١٨- (١٦٣٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي وَأَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا وَلَا شَاةً وَلَا بَعِيرًا وَلَا أَوْصَى بِشَيْءٍ.

(...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ كُلُّهُمْ، عَنْ جَرِيرِ ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عِيسَى -وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ- جَمِيعًا، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلَهُ.

١٩- (١٦٣٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى- قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ: ذَكَرُوا عِنْدَ عَائِشَةَ؛ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ وَصِيًّا، فَقَالَتْ: مَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ؟ فَقَدْ كُنْتُ مُسْنِدَتَهُ إِلَى صَدْرِي -أَوْ قَالَتْ: حَجْرِي- فَدَعَا بِالطُّسْتِ، فَلَقَدْ انْخَنَتْ فِي حَجْرِي وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُ مَاتَ؛ فَمَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ^(٢).

استدلت عائشة رضي الله عنها على أن الرسول ﷺ لم يوص بأنه مات في حجرها ولم يوص،

(١) أخرجه البخاري (٣٠٩٤)، ومسلم (١٧٥٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٤١).

فمتى أوصى؟

ونحن نعلم علم اليقين: أن عائشة أعقل وأذكى من أن تُريد نفي الوصية السابقة على كونه مُحْتَضِرًا ﷺ، لأن هذا يهم كل إنسان، فكل إنسان يستطيع أن يقول لعائشة: أوصى رسول الله قبل ذلك؛ لكنها لا تريد هذا؛ لأنها تُسأل فيكون جوابها محمولاً على سؤال: هل أوصى عند موته بشيء؟ حتى لا يقال: إن عائشة رضي الله عنها من أبله البلهاء، حاشاها من ذلك، بل هي من أعقل النساء، وأذكى النساء، وأدين النساء، فمرادها بذلك ما يدل عليه السؤال، وهو: أنهم سألوها: هل أوصى عند موته؟ فأجابت بهذا.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- (١٦٣٧) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ - وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُليمانَ الْأَخْوَلِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَوْمَ الْخَمِيسِ وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ، ثُمَّ بَكَى حَتَّى بَلَ دَمْعُهُ الْحَصَى. فَقُلْتُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ؟ قَالَ: اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ. فَقَالَ: «اتَّوْنِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدِي». فَتَنَازَعُوا وَمَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيِّ تَنَازُعٍ. وَقَالُوا: مَا شَأْنُهُ أَهَجَرَ؟ اسْتَفْهَمُوهُ. قَالَ: «دَعُونِي فَأَلْذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ أَوْصِيكُمْ بِثَلَاثٍ: أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أَجِيزُهُمْ». قَالَ: وَسَكَتَ، عَنِ الثَّالِثَةِ أَوْ قَالَهَا فَأَنْسَيْتُهَا. قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

٢١- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: يَوْمُ الْخَمِيسِ وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ. ثُمَّ جَعَلَ تَسِيلُ دُمُوعَهُ حَتَّى رَأَيْتُ عَلَى خَدَّيْهِ كَأَنَّهَُا نِظَامُ اللَّوْلُؤِ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّوْنِي بِالْكِتَابِ وَالْذِّوَاةِ - أَوِ اللَّوْحِ وَالْذِّوَاةِ - أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا». فَقَالُوا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْجُرُ.

٢٢- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَمَّا حَضَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْبَيْتِ رَجُلًا فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلُمَّ، أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّونَ بَعْدَهُ». فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَجَعُ وَعِنْدَكُمْ الْقُرْآنُ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ. فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ فَاخْتَصَمُوا، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَرَّبُوا يَكْتُبْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: مَا قَالَ عُمَرُ. فَلَمَّا أَكْثَرُوا اللَّغْوَ وَالْإِخْتِلَافَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُومُوا». قَالَ عُيَيْدُ اللَّهِ: فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الْكِتَابَ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ وَلَغَطِهِمْ.

هذا الحديث فيه فوائد:

منها: أن النبي ﷺ أمر وأوصى بهذه الثلاث:

أولاً: «أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»، يعني: أخرجوهم بحيث لا يسكنون فيها ولا يتأهلون، لكن لا بأس بأن يأتوا للعمل ثم يرجعون، أما السُّكْنَى بعد أن طهرها الله منهم، فإنه لا يجوز تمكينهم من ذلك. وإذا ضممنا هذا إلى قول النبي ﷺ: «لَا أَخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى لَا أَدْعُ إِلَّا مُسْلِمًا»^(١) وفي لفظ: «أَخْرِجُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»^(٢) فإذا ضممنا هذا إلى هذا صار المعنى: لا يبقى في جزيرة العرب كافر ولا مشرك ولا كتابي. والمراد: السكنى.

ومن باب أولى: أن لا يُقام فيها كنائس أو بيع أو صوامع، وهي متعبد اليهود والنصارى وغيرهم.

ثانياً: «أَجِيزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أَجِيزُهُمْ». «الوفد» يعني: الذين يقدون إلى المدينة يطلبون علم شريعة الله، ومعنى أجيزوهم: أي: ضيفوهم بمثل ما أضيفهم، وافتحوا لهم الصدور، وعلموهم، وأدبوهم، كما كان النبي ﷺ يفعل.

(١) أخرجه مسلم (١٧٦٧) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٦٧) بلفظ: «لَا أَخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى لَا أَدْعُ إِلَّا مُسْلِمًا».

وأما الثالثة: فقد سكت عنها، وما يبينها الرسول ﷺ، ولا يُعلم ما هي، فلا يعلم أيوصي إلى أبي بكر أو إلى عمر أو إلى عثمان أو إلى علي أو إلى غيرهم.

لكن الذي يبدو من حال الرسول ﷺ: أنه لو أراد أن يوصي لأوصى إلى أبي بكر رضي الله عنه؛ لأنه جعله خليفته في الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام بعد الشهادتين، وخليفته في الحج في السنة التاسعة من الهجرة، وأغلق الأبواب التي تجري على المسجد إلا باب أبي بكر رضي الله عنه، وأنته امرأة في حاجة، فوعدها العام المقبل، فقالت: إن لم أجذك يا رسول الله؟ قال: «انتي أبا بكر»^(١)، وقال ﷺ: «يَأْمُرُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ»^(٢).

فإذا كانت هذه الأحاديث كلها إما نص أو تلويح واضح بأن الخليفة أبو بكر؛ فإننا نجزم: أن النبي ﷺ لو أوصى بخليفة لجعله أبا بكر، ولا تحتل المسألة غير هذا، أما عمر رضي الله عنه فاجتهد، ورأى أن الرسول لا يكتب شيئاً، وأن يكفي الناس بكتاب الله ﷻ. وكتاب الله الاكتفاء به متضمن للاكتفاء بسنة رسول الله ﷺ؛ لأن القرآن دالٌّ دلالة واضحة على أن سنة الرسول ﷺ كالذي في القرآن تماماً، وعمر رضي الله عنه رأى أشياء قد لا نتمكن نحن الآن من تصوُّرها، فكثُرَ اللغظ.

وأما قول ابن عباس رضي الله عنهما: «إن الرزية كل الرزية» فهذا فهم ابن عباس، ولا شك أن فهم عمر أقرب إلى الصواب من فهم ابن عباس، وأولى بالاعتبار والقبول. وقوله: «أهجر؟» الاستفهام أولى من الحكم بأنه هجر. والهجر معناه: التخليط في الكلام؛ يعني: من شدة وجع الرسول ﷺ ظنوا أنه يتكلم بشيء لا يُجيده جيداً؛ لأنه بشرٌ يؤثر عليه المرض كما يؤثر على غيره رضي الله عنه.



(١) أخرجه البخاري (٧٣٦٠).

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٨٧).

كِتَابُ النَّذْرِ

إِلَى حَدِيثٍ : ١٦٤٥

مِنْ حَدِيثٍ : ١٦٣٨



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ النَّذْرِ

قوله: «كتاب النَّذْرِ»: أولاً: النذر في اللغة: يطلق على كل واجب؛ كما في قول الله -تبارك وتعالى- في مدح الأبرار: ﴿يُؤْتُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ۝٧﴾ [الأنفال: ٧]. وكما في قوله تعالى في الحُجَّاج: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]. أمَّا في الاصطلاح: فهو إلزام المكلف نفسه طاعة غير واجبة، مثل: أن يَنْذِر صومًا أو صدقة أو صلاة أو ما أشبهها، وهذا هو النذر. وقد قسمه العلماء إلى أقسام:

الأول: نذر الطاعة؛ فيجب الوفاء به على كل حال؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ»^(١)، وإذا كان على شرط فحصل تأكد وجوبه، وخيف على المخالف من النفاق؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّادِقِينَ ۝٧٧﴾ فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ۝٧٨﴾ فَأَعَقَبَهُمُ النِّفَاقُ فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ﴾ [التوبة: ٧٥-٧٧]. ومثل ذلك لو قال: إن شفى الله مريضى، فلهه عليّ نذر أن أصوم أو أتصدق، فالوفاء بهذا النذر واجب متأكد يخاف على مخالفه من النفاق إلى الموت -والعياذ بالله-.

وقد يكون غير مُعلّق على شيء، مثل: أن يقول الإنسان: لله عليّ نذر أن أصوم يومًا أو أتصدق بدرهم، أو ما أشبه ذلك، هذا نذر طاعة غير مقيد بشرط، ومع ذلك فلا ينبغي؛

(١) أخرجه البخاري (٦٦٩٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

لقول الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾ [النحل: ٥٣]. يعني: طاعة بدون أن تحلفوا عليها، وثبت عن النبي ﷺ أنه نهى عن النذر، وقال: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ».

الثاني: نذر المعصية؛ يعني: ضده، مثل: أن ينذر شرب الخمر؛ فالوفاء به مُحَرَّم؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ».

واختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: هل فيه كفارة يمين أو لا؟

والصحيح: أن فيه كفارة يمين؛ يعني: أنه لا يفعله؛ لأنه مُحَرَّم، وفيه كفارة يمين، وكفارة اليمين لا تخفى عليكم.

الثالث: أن ينذر نذرًا مباحًا، مثل أن يقول: لله عليّ نذر أن ألبس هذا الثوب أو أركب هذه السيارة، فهذا حكمه حُكْمُ الْيَمِينِ، إن شاء وَفَى بِنَذْرِهِ، وإن شاء أطعم عشرة مساكين؛ يعني: يكفّر كفارة يمين، فإذا قال: لله عليّ نذر أن ألبس هذا الثوب، قلنا: أنت الآن بالخيار، إن شئت فافعله -يعني: البس الثوب- وإن شئت فلا تلبسه وعليك كفارة يمين، والأوّلَى حفظ اليمين، فالأولى أن يلبس الثوب ولا يكفّر.

ومن ذلك أيضًا: أن يعلق نذره على شيء مباح؛ يعني: مثل أن يقول: إن كلمت فلانًا فله عليّ نذر أن أصوم شهرًا، أو: إن لبست هذا الثوب، فله عليّ نذر أن أصوم شهرًا، فإذا لبسه يُخَيَّرُ بين أن يصوم شهرًا، أو يكفّر كفارة يمين؛ لأن هذا حكمه حُكْمُ الْيَمِينِ، فإذا قال: إذا لبست هذا الثوب فله عليّ نذر أن أصوم يومين، ثم لبسه، فهذا يُخَيَّرُ بين أن يصوم اليومين اللذين نذرهما أو يكفّر كفارة يمين.

ومعلوم: أن الأسهل عليه أن يصوم يومين؛ لأن كفارة اليمين لمن لم يجد الإطعام ثلاثة أيام.

الرابع: أن ينذر شيئًا مكروهًا، مثل: أن ينذر أكل بَصَلٍ وهو ممن تلزمه الجماعة، أو ينذر أن يسافر إلى القبر الفلاني، على القول بأن شد الرحل لزيارة القبور مكروه، وليس بمَحَرَّم، وما أشبه ذلك، فهذا الأفضل: ألا يفعله؛ لأنه مكروه، واجتناب المكروه أولى،

(١) أخرجه البخاري (٦٦٩٢)، ومسلم (١٦٣٩) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٩٦).

ولكن يُكفِّر كفارة يمين.

الخامس: نذر اللَّجَاج والغضب، وهو: أن ينذر نذرًا يَقْصِدُ به المنع أو الحثَّ أو التصديق أو التكذيب، وهذا حُكْمه حكم اليمين، مثل أن يقول: إن كلمت زيدًا فلله عليّ نذر أن أعتق جميع الرقاب عندي، أو أن أَقِفَ جميع أموالِي، أو أن أتصدق بكل مالي، أو ما أشبه ذلك، فَحُكْمُ هذا أنه كاليمين تمامًا، يُخَيِّرُ بين فعله وكفارة اليمين، ومثل ذلك: إذا أراد الحمل على التصديق: أن يُحَدِّثَ قومًا بحديث فيقولوا له: هذا غير صحيح، فيقول: إن كان كذبًا فلله عليّ نذر أن أصوم سنة، فهذا القصد منه: حملهم على التصديق؛ لأنه إذا قال هذا الكلام فإنهم سيقولون: إنه صادق، ولولا أنه صادق ما حمل نفسه هذا الحمل.

ومثل ذلك: التكليف بالحث، والحث أن يقول: إن لم أفعل كذا، فلله عليّ نذر أن أصوم سنة أو ما أشبه ذلك.

ويوجد قسم سادس وهو: إذا قال: لله عليّ نذر فقط ولم يسم شيئًا، فكفارته كفارة اليمين.

ثم يقول في الحديث: استفتى سعد بن عبادَةَ رسولَ الله ﷺ في نذر كان على أمه، تُؤَفِّتُ قبل أن تقضيه، قال رسول الله ﷺ: «فَاقْضِيهِ عَنْهَا»، فأمره بقضائه عنها، وهذا نظير قوله ﷺ فيما روته أم المؤمنين عائشة: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»^(١).

فإن قال قائل: ولكن هذا الأمر هل هو على سبيل الوجوب أو على سبيل الاستحباب أو على سبيل الإباحة؟

الجواب: كل ذلك محتمل، فأما القول: بأنه للوجوب؛ فلأنه بدل عن واجب، والبدل له حُكْمُ المُبْدَل، فإن مَنْ نذر صومًا وجب عليه وفاؤه، فإذا قال الرسول ﷺ: «فَاقْضِيهِ عَنْهَا» فالمعنى: أن ذلك واجب؛ لأنه يجب عليها أن تصوم، فكان قضاؤه واجبًا. لكن هذا القول ضعيف، ويعارضه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤]. ووجه المعارضة: أننا لو جعلناه واجبًا عليه للزم أن يَأْثِمَ بتركه، ويكون وزره الآن من وزر غيره، والقرآن يدل بصريحه على أنه: ولا تزر وازرة وزر أخرى.

والقول بأنه مستحب أقرب من القول بأنه مباح؛ لأن الذين قالوا: إنه مباح، قالوا: إن هذا جواب على سؤال هل يجوز أو لا؟ يعني: سألته هل يقبض أو لا يقبض؟ فقال: اقبض،

(١) أخرجه البخاري (١٩٥٢)، ومسلم (١١٤٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

فيكون هذا للإباحة.

أما القول: بأنه للاستحباب فلما فيه من صلة الرحم، وتخليص المؤمن من واجب عليه، فيكون ذلك للاستحباب.

فهذه ثلاثة أقوال، وأرجحها: أنه على سبيل الاستحباب.

فإن قال قائل: لكن متى يكون على الإنسان النذر؟

الجواب: النذر إذا نذره الإنسان فهو على الفور، فإذا فرط وأخر قضي عنه، فلو قال: لله عليّ نذر أن أصوم عشرة أيام يبتدىء من الغد، فلو قدر أنه بقي عشرة أيام ولم يصم، يصام عنه، أما إذا كان النذر بزمان فمات قبله، فإنه لا يلزمه؛ لأنه لم يثبت الوجوب؛ إذ إن الوجوب معلق بشرط، مثل أن يقول: إن صار كذا وكذا فله عليّ نذر أن أصوم شهر ربيع الأول، فمات قبله، فإنه لا يقضى عنه؛ لأن ذمته لم تشغل به الآن.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ الْأَمْرِ بِقَضَاءِ النَّذْرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١ - (١٦٣٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِي، وَحَمَّادُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ. ح. وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذَرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ تَوَفَّيْتُ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَاقْضِيهِ عَنْهَا»^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ. ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدِ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. ح. وَحَدَّثَنِي حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ. ح. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ. ح. وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ كُلُّهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. بِإِسْنَادِ اللَّيْثِ وَمَعْنَى حَدِيثِهِ.

فإن قال قائل: هل يجوز أن يقضي عنه من ليس من ورثته؟

(١) أخرجه البخاري (٢٧٦١) بنحوه.

الجواب: نعم، فلو تبرع إنسان ليس من ورثته أن يصوم عنه فلا بأس، ولكن ينبغي أن يستأذن من الورثة؛ لأنهم هم المخاطبون بذلك أولاً.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ النَّهْيِ عَنِ النَّذْرِ وَأَنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- (١٦٣٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا - وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا يَنْهَانَا عَنِ النَّذْرِ وَيَقُولُ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الشَّحِيحِ»^(١).

❦ قوله: «لَا يَرُدُّ شَيْئًا»؛ لأن بعض النابهين يظنون أنه إذا نذر أحدهم الشيء، فإنه يحصل مقصوده، وهذا ليس بصحيح.

فمثلاً: بعض الناس إذا أيس من الشفاء مثلاً، قال: إن شُفِيتُ فلله عليّ نذر أن أصوم كذا أو أن أتصدق بكذا، كأنه يظن أنه إذا نذر الله آتاه الله ما نذر، وهذا غلط؛ لأن الله يؤتیه سواء نذر أو لم ينذر، وإذا أراد الله به سوءاً لم ينفعه نذره، لكن قد يبتي الله العبد، فينذر لحصول مقصود أيس منه فيحصل له، ثم يُبْتَلَى بِأَلَا يُوْفِي، فيُخْشَى عَلَيْهِ من قوله: ﴿فَاعْقِبْهُمْ نِقَافًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ﴾ [التوبة: ٧٧].

والخلاصة: أن الإنسان مادام في العافية، فليحمد الله على العافية ولا ينذر، فالمكتوب سيأتي بنذر أو بغير نذر.

❦ وقوله: «يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الشَّحِيحِ» هذا فيمن نذر مآلاً؛ يعني: بعض الناس قد يكون بخيلاً، ولا ينفق، لكن إذا قال: إن شفى الله مريضاً فلله عليّ نذر أن أتصدق، فاستخرج بالنذر من هذا البخل.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ،

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَنْقُصُ عَنْ صِغَةِ النَّهْيِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ الصَّحَابَةَ فَهِمُوا مِنْ قَوْلِ

الرسول ﷺ النهي وهو لم يَنْهَ؛ فهذا قول باطل، وهذا اتهام للصحابة، والصحابة رضوان الله عليهم أشد ما يكونون تحرُّراً في هذه الأمور، حتى إن أم عطية قالت: نُهينا عن اتباع الجنائز، ولم يُعزم علينا^(١)، فذكرت النهي، وذكرت أنه لم يُعزم عليهن، وهذا - في الحقيقة - تفقُّه منها؛ لأنه يقال: الأصل في النهي: العزيمة.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ مِنَ الْقَدَرِ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ».

٧- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَمْرِو - وَهُوَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ النَّذْرَ لَا يَقْرُبُ مِنْ ابْنِ آدَمَ شَيْئًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ قَدْرَهُ لَهُ، وَلَكِنَّ النَّذْرَ يُوَافِقُ الْقَدْرَ، فَيُخْرِجُ بِذَلِكَ مِنَ الْبَخِيلِ مَا لَمْ يَكُنِ الْبَخِيلُ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَ».

(...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - وَعَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي: الدَّرَاوَزِي - كِلَاهُمَا، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

فإن قال قائل: إذا كان الإنسان بخيلاً فهل له أن يندر؛ ليعود نفسه على الكرم؟
الجواب: لا؛ فالمشروع له: أن يحمل نفسه على الكرم؛ لأنه ربما يوسوس له الشيطان أيضاً بترك الصلاة، ويقول: لا تصل إلا بنذر.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرِهِ مَفْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- (١٦٤١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ - وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ

(١) أخرجه البخاري (١٢٧٨)، ومسلم (٩٣٨).

قَالَ: كَانَتْ ثَقِيفُ حُلَفَاءِ بَنِي عُقَيْلٍ؛ فَأَسْرَتْ ثَقِيفُ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَسَرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ، وَأَصَابُوا مَعَهُ الْعَضْبَاءَ، فَأَتَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْوُثَاقِ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ. فَأَنَاهُ فَقَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟». فَقَالَ: بِمِ أَخَذْتَنِي؟ وَبِمِ أَخَذْتَ سَابِقَةَ الْحَاجِّ؟ فَقَالَ - إِعْظَامًا لِذَلِكَ -: «أَخَذْتُكَ بِجَرِيرَةِ حُلَفَائِكَ ثَقِيفٍ». ثُمَّ أَنْصَرَفَ عَنْهُ فَنَادَاهُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجِيمًا رَقِيقًا، فَرَجَعَ إِلَيْهِ فَقَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟». قَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ. قَالَ: «لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ أَقْلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ». ثُمَّ أَنْصَرَفَ فَنَادَاهُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ. فَأَنَاهُ فَقَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟». قَالَ: إِنِّي جَائِعٌ فَاطْعِمْنِي، وَظَمَانٌ فَاسْقِنِي. قَالَ: «هَذِهِ حَاجَتُكَ». فَقُدِيَ بِالرَّجُلَيْنِ. قَالَ: وَأُسِرَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأُصِيبَتِ الْعَضْبَاءُ، فَكَانَتِ الْمَرْأَةُ فِي الْوُثَاقِ، وَكَانَ الْقَوْمُ يُرِيحُونَ نَعْمَهُمْ بَيْنَ يَدَيْ يَتِيمِهِمْ، فَأَنْفَلَتْ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنَ الْوُثَاقِ، فَأَتَتْ الْإِبِلَ فَجَعَلَتْ إِذَا دَنَتْ مِنَ الْبَعِيرِ رَغًا فَتَرَكُهُ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْعَضْبَاءِ، فَلَمْ تَرُغْ قَالَ: وَنَاقَةٌ مُتَوَقَّةٌ فَقَعَدَتْ فِي عَجْزِهَا، ثُمَّ زَجَرَتْهَا فَانْطَلَقَتْ، وَنَذَرُوا بِهَا فَطَلَبُوهَا فَأَعْجَزَتْهُمْ. قَالَ: وَنَذَرْتُ لِلَّهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرِنَهَا، فَلَمَّا قَدِمَتِ الْمَدِينَةَ رَأَاهَا النَّاسُ. فَقَالُوا: الْعَضْبَاءُ نَاقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَتْ: إِنَّهَا نَذَرْتُ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرِنَهَا. فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! بِشِمَا جَزَتْهَا نَذَرْتُ لِلَّهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرِنَهَا لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ». وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ حُبَيْرٍ: «لَا نَذْرُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ»^(١).

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُفْهِمِ»:

وَمِنْ بَابِ «لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ».

الحلفاء: جمع حليف، كظرفاء: جمع ظريف. والحليف: اسم فاعل من حلف، عدل عن حالف للمبالغة. وقد كثر حتى صار كالأسماء. والمخالفة، والتحالف: التعاهد والتعاقد على التناصر والتعاقد.

والأسر: الأخذ. وأصله: الشدُّ والربط؛ قاله القتيبي. والعضباء: اسم للناقة. وهي التي صارت للنبي ﷺ؛ إما بحكم سهمه الخاص به من المغنم المسمى بـ «الصفى»، وإما بالمعاوضة الصحيحة. وهي المسمّاة بالجدعاء، والقصواء، والخرماء في روايات أخر.

وقد ذكرنا الخلاف فيها فيما تقدّم. والعصب، والقصو، والجذع، والخرم، كلها بمعنى: القطع.

وسميت هذه الناقة بتلك الأسماء؛ لأنها كان في أذنها قطع، وسميت به، فصدقت عليها تلك الأسماء كلها.

وعلى هذا: فأصول هذه الأسماء تكون صفات لها، ثم كثرت فاستعملت استعمال الأسماء.

وقول الرجل المأسور: «يَا مُحَمَّدُ! يَمَّ أَخَذْتَنِي؟ وَيَمَّ أَخَذْتَ سَابِقَةَ الْحَاجِّ؟» هو استفهام عن السبب الذي أوجب أخذه وأخذ ناقته. وكأنه كان يعتقد: أن له ولقبيلته عهداً من النبي ﷺ. فأجابه النبي ﷺ بذكر السبب؛ إعظاماً لحق الوفاء؛ وإبعاداً لنسبة الغدر إليه. فقال: «أَخَذْتُكَ بِحَرِيرَةِ حُلْفَائِكَ ثَقِيفَ»؛ أي: بما فعلته ثقيف من الجناية التي نقضوا بها ما كان بينهم وبين رسول الله ﷺ من العهد. وكانت بنو عقيل دخلوا معهم في ذلك. فإمّا بحكم الشرط، وفيه بُعِدَ.

والظاهر: أنهم دخلوا معهم بحكم الحلف الذي كان بينهم؛ ولذلك ذكر حلفهم في الحديث. ولما سمع الرجل ذلك لم يجذ جواباً، فسكت. وعنى بسابقة الحاج: ناقته العضباء. فإنها كانت لا تسبق. وقد كانت معروفة بذلك، حتى جاء أعرابيٌّ بعود له فسبقها؛ فعظم ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، وقالوا: سُبِقَتِ العَضْبَاءُ. فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُرْفَعَ شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ»، وقوله: «ثُمَّ انْصَرَفَ، فَتَنَادَاهُ: يَا مُحَمَّدُ! يَا مُحَمَّدُ! هَذَا النَّدَاءُ مِنَ الرَّجُلِ عَلَى جِهَةِ الاستلطاف، والاستعطاف؛ ولذلك رَقَّ له رسول الله ﷺ فرجع له وقال له: «مَا شَأْنُكَ؟» -رحمةً ورفقاً- على مقتضى خلقه الكريم، ولذلك قال الراوي: «وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجِيمًا رَقِيقًا». وقوله: «إِنِّي مُسْلِمٌ». ظاهر هذا اللفظ: أنه قد صار مسلماً بدخوله في دين الإسلام.

وظاهر قوله ﷺ: أنه لم يقبل ذلك منه؛ لما أجابه بقوله: «لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ أَفْلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ»، وحديثه يلزم منه إشكال عظيم؛ فإن ظاهره: أنه لم يقبل إسلامه؛ لأنه أسيرٌ مغلوبٌ عليه، لا يملك نفسه.

وعلى هذا: فلا يصح إسلام الأسير في حال كونه أسيراً، وصحة إسلامه معلوم من الشريعة، ولا يختلف فيه، غير أن إسلامه لا يزيل ملك مالكه بوجه. وهو أيضاً معلوم من الشرع.

ولما ظهر هذا الإشكال اختلفوا في الانفصال عنه:

فقال بعض العلماء: يمكن أن يكون علم النبي ﷺ من حاله: أنه لم يصدق في ذلك بالوحي؛ ولذلك لما سأله في المرة الثالثة فقال: «إِنِّي جَانِعٌ فَأَطْعِمْنِي، وَظَمَانٌ فَأَشْقِنِي»؛ فقال: «هَلِ هُوَ حَاجَتُكَ». وقال بعضهم: بل إسلامه صحيح، وليس فيه ما يدل على أنه ردّ إسلامه.

فأما قوله: «لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ أَفْلَحْتَ كُلُّ الْفَلَاحِ»؛ أي: لو قلت كلمة الإسلام قبل أن تؤسر ليبيّت حرّاً من أحرار المسلمين، لك ما لهم من الحرية في الدنيا، وثواب الجنة في الآخرة. وأما إذا قُلْتَهَا وأنت أسير: فإن حكم الرق لا يزول عنك بإسلامك.

فإن قال قائل: فلو كان مسلماً فكيف يفادى به من الكفار رجلاً مسلماً؟

فالجواب: أنه ليس في الحديث نصّ على أنه رجع إلى بلاده - بلاد الكفر - فيمكن أن يقال: إنما فدي بالرّجلين من الرّق فأعتق منه بسبب ذلك، وبقي مع المسلمين حرّاً من الأحرار. وليس في قوله: «هَذِهِ حَاجَتُكَ» ما يدلّ على أن إسلامه ليس بصحيح، كما ظنه القائل الأول. فإنما معنى ذلك: هذه حاجتك حاضرة: مُتيسّرة.

قلت: وهذا الوجه الثاني أولى؛ لأنه لا نص في الحديث يردّه، ولا قاعدة شرعية تبطله. والله أعلم.

قوله: «وَكَانَ الْقَوْمُ يُرِيحُونَ نَعْمَهُمْ بَيْنَ يَدَيِ يُيُوتِهِمْ». النعم هنا: الإبل، وإراحتها؛ إناختها لتستريح من تعب السّير ومشقة السفر و«بَيْنَ يَدَيِ يُيُوتِهِمْ» بمعنى: عند بيوتهم وبحضرتهما.

قوله: «وَنَاقَةٌ مُنَوَّقَةٌ». أي: مذللة، مدرّبة، لانقرة عندها. وهي المجرّبة أيضاً. هذا قول العلماء، ويظهر لي: أن كونها مدرّبة ليس موجّباً لئلا ترغو؛ لأننا قد شاهدنا من الأباع والنّوق ما لم يزل مدرّباً على العمل، ومع ذلك فيرغو عند ركوبه، وعند الحمل عليه، وكان هذه الناقة إنما كانت كذلك؛ إما لأنها دربت على ترك الرّغاء من صغرها؛ وإما لأنها كان لها هوى في السّير والجري لنشاطها، فكلما حركت بادرت لها في هواها؛ وإما لأنها خصّصت في أصل خلقتها بزيادة هدوء، أو كان غير ذلك ببركة ركوب رسول الله ﷺ عليها.

قوله: «فَقَعَدَتْ فِي عَجْزِهَا»؛ أي: ركبتها. والعجز: المؤخر.

وقوله: «نَذَرُوا بِهَا»؛ أي: علموا بها. وهو بكسر الذاال المعجمة في الماضي، وفتحها

في المستقبل «نذارة» في المصدر. ونذر، ينذر -بفتحها في الماضي، وكسرها في المستقبل - نذرًا ؛ أي: أوجب. يقال: نذرت بالشيء ؛ أي: علمته ونذرت الشيء ؛ أي: أوجبته. ابن عرفة: النذر: ما كان وعدًا على شرط، فإن لم يكن شرط لم يكن نذرًا. فلو قال: لله عليّ صدقة ؛ لم يكن ناذرًا حتى يقول: إن شفى الله مريضِي، أو قدم غائبِي. قلت: والمشهور: عدم التفرقة، وأن كل ذلك نذر عند اللغويين والفقهاء. والإنذار: الإعلام بما يخاف منه.

قوله: «فَاعْجَزَ تَهُمُ» ؛ أي: سبقتهم، ففاتهم، فعجزوا عنها. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا طَعْنَا أَنْ لَنْ تُغْجِرَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ وَلَنْ تُغْجِرَهُ هَرَبًا﴾ [التق: ١٢] .. ؛ أي: لن نفوته، فلا يعجز عنا. قوله: «نَذَرْتُ لِلَّهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَّتْهَا» ؛ ظنت هذه المرأة: أن ذلك النذر يلزمها بناءً منها على أنها لما استقدتها من أيدي العدو ملكتها، أو جاز لها التصرف فيها لذلك. فلمّا أعلم بذلك النبي ﷺ أجابها بما يوضح لها: أنها لم تملكها، وأن تصرفها فيها غير صحيح. قوله ﷺ: «بِئْسَ مَا جَزَتْهَا» ؛ ذمّ لذلك النذر، من حيث أنه لم يصادف محلًا مملوكًا لها، ولو كانت ملكًا لها للزمها الوفاء بذلك النذر ؛ إذ كان يكون نذر طاعة، فيلزم الوفاء به اتفاقًا. هذا إن كان ذلك الذمّ شرعيًا. ويمكن أن يقال: إنّما صدر هذا الذمّ منه ؛ لأن ذلك النذر مستقبِح عادة ؛ لأنه مقابلة الإحسان بالإساءة. وذلك: أن الناقة نجتها من الهلكة، فقابلتها على ذلك بأن تهلكها. وهذا هو الظاهر من قوله ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ بِئْسَمَا جَزَتْهَا نَذَرْتُ لِلَّهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَّتْهَا».

وفي هذا الحديث: حجة على أن ما وجد من أموال المسلمين بأيدي الكفار، وغلبوا عليه، وعرف مالكة ؛ أنه له دون أخذه. وفيه مستروح ؛ لقول من يقول: إن الكفار لا يملكون. وقد تقدّم الكلام في ذلك.

قوله: «لَا وَفَاءَ لِنَذِيرٍ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ» ؛ ظاهر هذه الكلمة يدل على أن ما صدر من المرأة نذر معصية ؛ لأنها التزمت أن تتلف ملك الغير، فتكون عاصية بهذا القصد. وهذا ليس بصحيح ؛ لأن المرأة لم يتقدّم لها من النبي ﷺ بيان تحريم ذلك، ولم تقصد ذلك، وإنما معنى ذلك -والله أعلم-: أن من أقدم على ذلك بعد التقدمة فيه، وبيان: أن ذلك محرّم كان عاصيًا بذلك القصد. ولا يدخل في ذلك المعلق على الملك،

قوله: إن ملكك هذا البعير فهو هدي، أو صدقة؛ لأن ذلك الحكم معلق على ملكه، لا ملك غيره. وليس مالكا في الحال، فلا نذر.

وقد تقدم الكلام على هذا في الطلاق والعق المعلقين على الملك.

وأن الصحيح: لزوم المشروط عند وقوع الشرط.

وفيه: دليل على أن من نذر معصية حرم عليه الوفاء بها، وأنه لا يلزمه على ذلك حكم بكفارة يمين، ولا غيره. إذ لو كان هنالك حكم لبينه للمرأة؛ لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة. وعليه جمهور العلماء. وذهب الكوفيون: إلى أنه يحرم عليه الوفاء بالمعصية، لكن تلزمه كفارة يمين؛ متمسكين في ذلك بحديث معتل عند أهل الحديث. وهو ما يروى من حديث عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ أنه قال: «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ»، ذكره أبو داود، والطحاوي، والصحيح من حديث عائشة ما خرجه البخاري عن النبي ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِيهِ»، وليس فيه شيء من ذلك. والله أعلم.

ثم: النذر إمّا طاعة، فيجب الوفاء به بالاتفاق، أو: معصية، فيحرم الوفاء به بالاتفاق. أو: لا طاعة، ولا معصية، وهو المكروه والمباح، فلا يلزم الوفاء بشيء منهما. وهو مكروه؛ لأنه من تعظيم ما لا يعظم. وهو مذهب الجمهور. وشذأ أحمد بن حنبل، فقال: إذا نذر مباحا لزمه: إمّا الوفاء به، أو: كفارة يمين. أو حيث قلنا: بلزوم الوفاء فلا اعتبار بالوجه الذي يخرج عليه النذر من تبرر، أو لحاج، أو غضب، أو غير ذلك. وهو مذهب الجمهور. وقال الشافعي في نذر الحرج المعين: مخرجه: هو بين الوفاء به، وبين كفارة يمين. وعموم قوله: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ»؛ حجة عليه. وكل ما روي في هذا الباب عن النبي ﷺ من قوله: «لَا نَذَرَ فِي غَضَبٍ، أَوْ غَيْظٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ»، لا يصح من طريقه شيء عند أئمة المحدثين. ومن أوضح الحجج في عدم وجوب الكفارة على أن من نذر معصية، أو ما لا طاعة فيه أنه لا يلزمه كفارة: حديث أبي إسرائيل الذي خرجه مالك مرسلًا، والبخاري، وأبو داود مسندًا عن ابن عباس، وهذا لفظه. قال: بينما النبي ﷺ مرًّا يخطب إذا هو برجل قائم في الشمس فسأل عنه، فقالوا: هذا أبو إسرائيل نذر أن يقوم، ولا يقعد، ولا يستظل، ولا يتكلم، ويصوم. فقال: «مُرُوهُ فَلْيَتَكَلَّمْ، وَلْيَسْتَظِلَّ، وَلْيَقْعُدْ، وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ». قال مالك: ولم أسمع أن رسول الله ﷺ أمره بكفارة. اهـ.

في هذا الحديث فوائد:

منها: جواز أخذ الحليف بجريرة حليفه؛ فالنبي ﷺ أخذ هذا الرجل من بني عقيل؛ لأنهم حلفاء لثقيف فهو دليل على جواز أخذ الحليف بجريرة حليفه.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ يَزِيدَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِبْنُ أَبِي عَمْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ كِلَاهُمَا، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ وَفِي حَدِيثِ حَمَّادٍ قَالَ: كَانَتْ الْعُضْبَاءُ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي عَقِيلٍ، وَكَانَتْ مِنْ سَوَائِقِ الْحَاجِّ، وَفِي حَدِيثِهِ أَيْضًا: فَأَنْتَ عَلَى نَاقَةٍ ذُلُولٍ مُجَرَّسَةٍ. وَفِي حَدِيثِ الثَّقَفِيِّ: وَهِيَ نَاقَةٌ مُدْرَبَةٌ.

مُجَرَّسَةٌ ومدرية معناهما واحد، وسبق أنها ذلول، لا ترعى ولا تُحَدِّثُ شيئًا كركبها.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤) بَابُ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى الْكَعْبَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- (١٦٤٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، حَدَّثَنِي ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْعًا يُهَادَى بَيْنَ ابْنَيْهِ فَقَالَ: «مَا بَالُ هَذَا؟». قَالُوا: نَذَرُ أَنْ يَمْشِيَ. قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسُهُ لَغْنِي». وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ^(١).

هذا فيه: دليل على أن النذر إذا كانت فيه مشقة على الإنسان، فإنه لا يُرْفَى به؛ لأن الله ﷻ غَنِيٌّ عَنْ تَعْذِيبِ الْإِنْسَانَ نَفْسَهُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَءَامَنْتُمْ﴾ [النسلة: ١٤٧]. ولأن نفس الإنسان عنده أمانة، ولا يجوز له أن يعذبها، بل يجب أن يُراعى حقها.

فإن قال قائل: إذا نذر الإنسان أن يمشي إلى الكعبة، ثم شق عليه فركب، هل يلزمه

شيء؟

الجواب: ظاهر هذه الأحاديث: أنه لا يلزمه شيء، ولكن الأحاديث الأخرى تدل على أنه يلزمه كفارة يمين؛ لأنه ترك ما نذره، وترك ما نذره الإنسان يوجب كفارة اليمين. وعليه فنقول فيمن نذر أن يحج ماشياً من بلده إلى مكة: لا تفعل، وعليك كفارة يمين. فإن قال قائل: ولكن هل يلزمه الحج ركباً؟ الجواب: نعم؛ لأن الحج طاعة، وقد قال النبي ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعه»^(١).

588

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠- (١٦٤٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -وهو ابن جعفر- عَنْ عَمْرِو -وهو ابن أبي عمرو- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَدْرَكَ شَيْخًا يَمْشِي بَيْنَ ابْنَيْهِ يَتَوَكَّأُ عَلَيْهِمَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا شَأْنُ هَذَا؟». قَالَ ابْنَاهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَانَ عَلَيْهِ نَذْرٌ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ارْكَبْ أَبَاهَا الشَّيْخُ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيَ عَنْكَ وَعَنْ نَذْرِكَ». وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ وَابْنِ حُجْرٍ.

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ -يعني: الدراوردي- عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِنْهُ.

١١- (١٦٤٤) وَحَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْبُصْرِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ -يعني: ابن فضالة- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَفْتَيْتُهُ فَقَالَ: «لِتَمْشِ وَلْتَرْكَبْ»^(٢).

قوله: «لِتَمْشِ وَلْتَرْكَبْ» يعني: أنه يباح لها أن تركب، فالأمر في قوله: «لِتَمْشِ وَلْتَرْكَبْ» للإباحة؛ يعني: يباح لها هذا وهذا، وهذه أشد نذراً من نذر الشيخ الذي في الحديث السابق؛ لأنها نذرت أن تمشي حافية، وهو أشق، ومع هذا قال لها النبي ﷺ: «لِتَمْشِ وَلْتَرْكَبْ». يعني: بدون مشقة عليها، وعليها كفارة يمين إذا ركبت؛ لأنها خالفت ما نذرت.

(١) أخرجه البخاري (٦٦٩٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٨٦٦).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ؛ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا الْخَيْرِ حَدَّثَهُ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ: نَذَرْتُ أُخْتِي. فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُفَضَّلٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: حَافِيَةً. وَزَادَ: وَكَانَ أَبُو الْخَيْرِ لَا يُفَارِقُ عُقْبَةَ.

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ قَالَا: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ؛ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ. الفائدة من هذه الزيادة: لا يعني أنه روى عنه رواية محققة؛ لأن الملازم للإنسان لا بد أن يكون خبيراً بأقواله وأفعاله، فهو يشبه ما يُعرفُ عند أهل الاصطلاح بالمسلسل، فإن المسلسل فيه زيادة توثقة؛ حيث يقول مثلاً: حدثني فلان وهو راكب، عن فلان وهو راكب، عن فلان وهو راكب، فيذكروا حالة من أحوال الرواة اتفقوا عليها، ويُسمى هذا: المسلسل، وهو دليل على ضبط الراوي.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥) بَابُ فِي كَفَّارَةِ النَّذْرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣- (١٦٤٥) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْمِيُّ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَ يُونُسُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُلْفَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ».

تَعْلِيلُهُ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ». يعني: إذا لم يُسَمَّ أو لم يُوفَ به، أما إذا أُوفِيَ فلا كفارة فيه، وكفارة اليمين: إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة، هذه الثلاثة يُخَيَّرُ فيها، أيها فعل أجزأ، فإن لم يجد؛ فصيام ثلاثة أيام متتابعة، لا يفصل بينها إلا لعذر. فنأخذ من عموم هذا الحديث: أن كل نذر خُولِفَ، أو كل نذر لم يسَمَّ، فكفارتُه

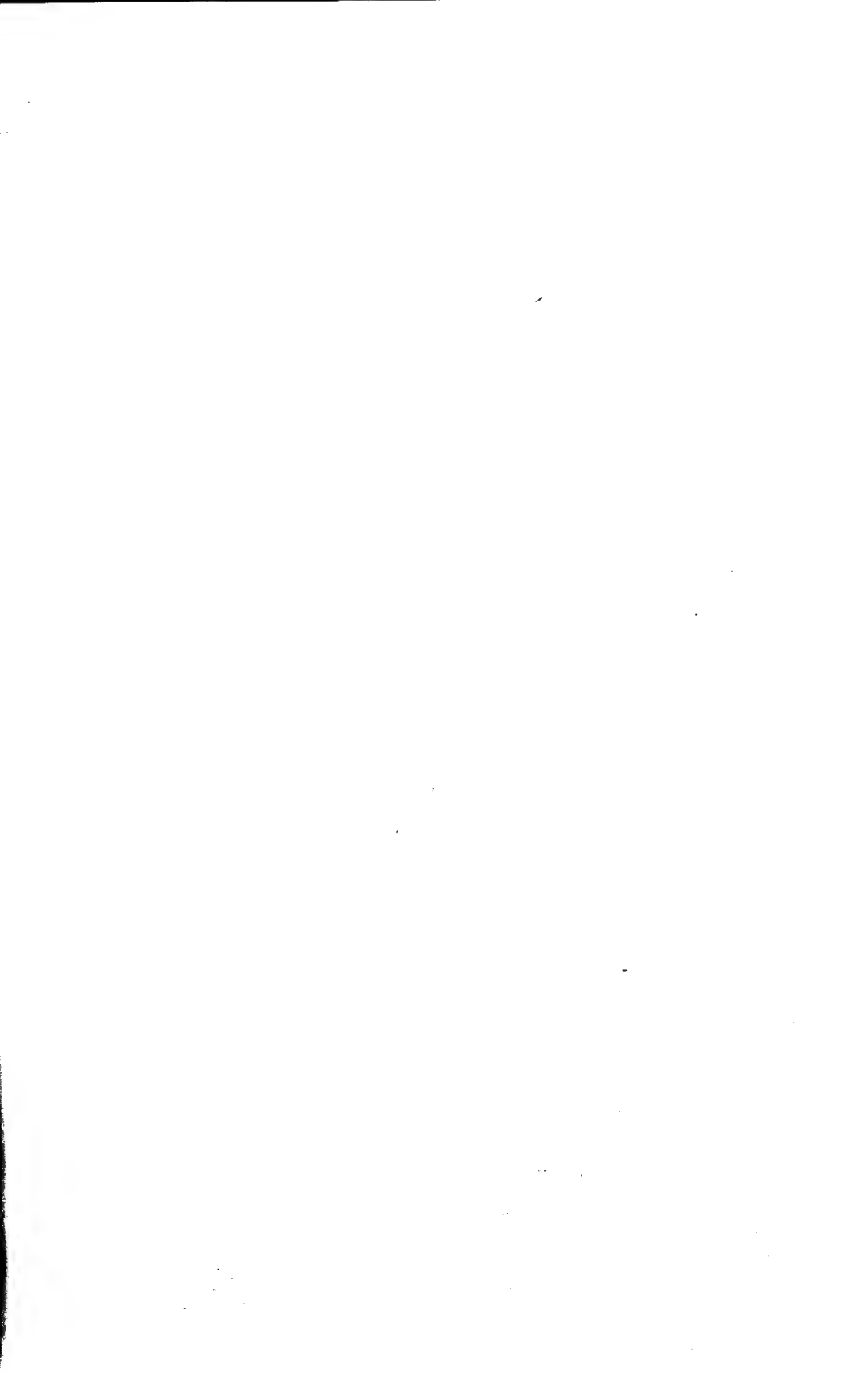
كفارة يمين.



كِتَابُ الْإِيمَانِ

إِلَى حَدِيثِ: ١٦٦٨

مِنْ حَدِيثِ: ١٦٤٦



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْإِيمَانِ

❦ قوله: «الْإِيمَانُ» جمع يمين، وهو الْقَسَمُ؛ ومعناه: تأكيد الشيء بذكر المعظم على صفةٍ مخصوصة، وحروفه ثلاثة: الواو والباء والتاء، وأكثرها استعمالاً «الواو»، ثم الباء ثم التاء، وأوسعها وأشملها تعلقاً: «الباء»؛ لأن الباء تدخل على المضمَر وعلى الظاهر؛ ومع وجود عامل القسم ومع حذفه، لكن الواو لا تأتي مع فعل القسم، ولا تأتي مع الضمير، والتاء لا تأتي مع فعل القسم، ولا تدخل إلا على الله، فهي خاصة بالله ﷻ، وربما تدخل على «رب» وعلى «الرحمن» لكنه قليل جداً.

المهم: أن الإيمان هي جمع يمين، وهو تأكيد الشيء بذكر المعظم على صفة مخصوصة، وهي الإتيان بأدوات القسم: الواو والباء والتاء.

والمُقْسِمُ بالله ﷻ يُقْسَمُ بأي اسم من أسمائه، وبأي صفةٍ من صفاته، ويُقْسَمُ بأفعاله. ومن صفاته: الكلام، فيُقْسَمُ بالمصحف؛ لأنه متضمن لكلامه ﷻ.

ثم إن الإيمان يجب أن نعلم أنه لا كفارة فيها إذا كانت على شيء ماضٍ.

فلا تبحث فيها عن الكفارة، لكن ابحث هل يَأْتُمُّ أو لا يَأْتُمُّ؟ فإذا قال إنسان -مثلاً-: والله ما قدم زيد أمس، فلا تبحث: هل عليه كفارة أو لا؟ لأن الكفارة لا تكون إلا على شيء مستقبل، ولكن نبحث هل هو آثم أو غير آثم؟ إن كان صادقاً فهو غير آثم، وإن كان كاذباً عالمًا بكذبه فهو آثم، وإن حلف على غالب ظنه فليس بآثم.

إذن: فالإنسان إذا حلف على ماضٍ: إما أن يكون صادقاً، أو كاذباً يعلم كذب نفسه، أو حلف على ما يغلب على ظنه، فهذه أقسام ثلاثة كلها لا كفارة فيها، لكن إما أن يَأْتُمُّ، وإما أن لا يَأْتُمُّ فاعلها، فإن كان كاذباً عالمًا فهو آثم.

ثم اختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: هل يمينه غموس أو إن اليمين الغموس هي التي يقطع بها حق امرئ مسلم؟

الجواب: الثاني أقرب، وهو أن اليمين الغموس هي: التي يقطع بها حق امرئ مسلم، وأما ما لا يقطع بها حق امرئ مسلم فهو آثم، لكنها لا تُسَمَّى غموسًا.

ف قيل في المستقبل: متى قرنه بمشيئة الله أو إرادة الله فلا كفارة فيه؛ لأن النبي ﷺ قال: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنَثْ»^(١).

وفي قول الحالف: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» فائدتان:

الفائدة الأولى: أن ذلك سبب لتيسير ما حلف عليه.

الفائدة الثانية: أنه إذا حلف وخالف ما حلف عليه؛ فلا كفارة عليه.

ولهذا ينبغي لنا أن نقرن دائمًا إيمانًا بالمشيئة؛ حتى نحصل على هاتين الفائدتين.

فإن قال قائل: هل يُشترط في هذا الاستثناء أن يتلفظ به أو يكفي الاستثناء بالقلب؟

الجواب: يشترط التلفظ؛ والدليل: قول الرسول ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^(٢)؛ لأن هذه الاستثناءات لا بد فيها من القول، حتى إن ضبَاعَةَ بنت الزبير بن

المطلب، لما أرادت أن تحج وهي شاكية، قال لها: «حُجِّي واشترطي أن تحلي حيثُ حَبَسْتِي»^(٣)؛ فالاشتراطات هذه لا بد فيها من القول.

فإن قال قائل: هل يُشترط أن يجهر بها حتى يُسمع صاحبه؟

الجواب: لا يُشترط؛ لأن القول يشمل السر والجهر، والدليل: قوله تعالى: ﴿وَأِنْ

بَجَّهَرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾^(٧) ﴿طَلْحَةَ: ٧﴾.

فإن قال قائل: لو حلف بغير الله، هل تنعقد يمينه أو لا؟

الجواب: لا تنعقد؛ لأنه عاصي، والمعصية لا يترتب عليها شيء إلا الإثم.

وكذلك إذا حلف على غالب ظنه ثم تبين بخلافه، فإنه لا يحنث؛ لأنه إنما حلف على

(١) أخرجه الترمذي (١٥٣٢)، والنسائي (٣٠ / ٧)، وابن ماجه (٢١٠٤)، وابن حبان (٤٣٤٠)، وانظر: «تلخيص الحبير» (١٦٧ / ٤)، و«الإرواء» (١٩٧ / ٨).

(٢) أخرجه الترمذي (١٥٣٢)، والنسائي (٣٠ / ٧)، وابن ماجه (٢١٠٤)، وابن حبان (٤٣٤٠)، وانظر: «تلخيص الحبير» (١٦٧ / ٤)، و«الإرواء» (١٩٧ / ٨).

(٣) أخرجه البخاري (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٧).

ما في قلبه لا على ما سيقع، فلو قال: والله ليقدمنَّ زيد غداً، بناءً على غالب ظنه؛ لأنه يجد الأشياء مهياً لقدومه، ويجد أن الناس يتحدثون كثيراً بأنه يقدم، فقال: والله ليقدمن زيد غداً، ثم ذهب الغد ولم يأت، فإنه لا حث عليه؛ لأنه حلف على غالب ظنه. فإن قال قائل: القول بأن من حلف على غالب ظنه ثم تبين خلاف ذلك، أنه لا كفارة عليه ما الدليل على هذا القول؟

الجواب: الدليل: أنه حلف على غالب ظنه وهو في نفسه صادق؛ ولهذا لم ينكر النبي ﷺ على الرجل الذي قال: والله ما بين لابتيها أهل بيت أفقر مني^(١)، وهذا يقع على الماضي وعلى الحاضر، لكن لا فرق بين الماضي والمستقبل؛ لأن المقصود: أنه حلف على غالب ظنه، وهو لا يزال على ظنه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (١٦٤٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ. ح وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ». قَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا مِنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا^(٢).

❖ قوله: «ذَاكِرًا» يعني: منشئًا للقول، و«آثِرًا»؛ يعني: راويًا عن نفسه فيما سبق.

فلو قال قائل: قوله: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَنْهَاكُمْ» أين ذلك في القرآن؟

نقول: ليس في القرآن هذا النهي عن حلف الآباء، لكن في رواية النبي ﷺ يجب أن نتيقن أن ذلك واقع، وأن الله نهانا، لكن نَقَلَ النهي رسول الله ﷺ.

❖ وقوله: «بِأَبَائِكُمْ» هذا القيد لبيان الواقع، وليس له مفهوم، فمن حلف بأخيه أو عمه أو صديقه أو ما أشبه ذلك فالحكم واحد، لكنه ذكر الآباء؛ لأنهم كانوا في الجاهلية

(١) أخرجه البخاري (١٩٣٦)، ومسلم (١١١١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٤٦).

يحلِفون بالآباء كثيرًا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- (...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ. ح. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ كِلَاهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلُهُ غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِ عُقَيْلٍ: مَا حَلَفْتُ بِهَا مِنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا، وَلَا تَكَلَّمْتُ بِهَا. وَلَمْ يَقُلْ: ذَاكِرًا وَلَا آثَرًا.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عُمَرُ وَهُوَ يَخْلِفُ بِأَبِيهِ. بِمِثْلِ رِوَايَةِ يُونُسَ وَمَعْمَرٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الَّذِي حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ، فَهَلْ فِيهِ كَفَارَةٌ أَوْ لَا؟

الجواب: لا، ليس فيه كفارة.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ هُوَ مُحَرَّمٌ وَنَقْتَصِرُ عَلَى قَوْلِنَا: مُحَرَّمٌ، أَوْ يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ شَرْكَ؟

الجواب: الظاهر الثاني؛ فنقول: إِنَّ هَذَا شَرْكَ؛ لِأَنَّ التَّعْظِيمَ بِالْحَلْفِ لَا يَصِحُّ إِلَّا لِلَّهِ ﷻ، وَكَوْنُهُ شَرْكَ أَكْبَرُ أَوْ أَصْغَرُ، فَهَذَا يَنْبَنِي عَلَى مَا يَكُونُ فِي قَلْبِ الْحَالِفِ؛ إِنْ كَانَ يُعْظِّمُ الْمُحْلُوفَ بِهِ كَتَّعْظِيمِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ فَهُوَ شَرْكَ أَكْبَرُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فَهُوَ شَرْكَ أَصْغَرُ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ- أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَذْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَنْكِبٍ وَعُمَرُ يَخْلِفُ بِأَبِيهِ، فَنَادَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَنْهَاكُمُ أَنْ تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ».

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى الْمُبَادَرَةِ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَادَرَ وَنَادَاهُمْ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ النَّدَاءَ هُوَ خُطَابُ الْبَعِيدِ، فَنَادَاهُمْ وَنَهَاهُمْ عَنْ هَذَا، فَيَنْبَغِي الْمُبَادَرَةُ بِإِنْكَارِ الْمُنْكَرِ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا أُعْلِنَ ﴿جَزَاءً وَفَاءً﴾ ﴿التَّحْقِيقُ: ٢٦﴾. فَكَمَا أَعْلَنُوا الْمُنْكَرَ نَعْلَنَ نَحْنُ الْإِنْكَارَ عَلَيْهِ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. ح وَحَدَّثَنِي بَشْرُ بْنُ هَلَالٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ. كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ خَالِفًا فَلَا يَخْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ». وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَخْلِفُ بِأَبَائِهَا فَقَالَ: «لَا تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- (١٦٤٧) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ. ح وَحَدَّثَنِي حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ: بِاللَّاتِ. فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرُكَ. فَلْيَتَصَدَّقْ»^(١).

❖ قوله: «مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ بِاللَّاتِ» اللات: صنم لقريش يقسمون بها ويعبدونها، فإذا أقسم بها الإنسان فهو شرك؛ ودواء الشرك التوحيد؛ ولهذا قال: «فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» حتى يداوي الشيء بضده.

❖ كذلك قوله: «وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرُكَ» فهو يريد أن يكتسب المال بالباطل، أو يعطي المال بالباطل، إن غلب فهو كاسب، وإن غلب فهو مُعْطٍ، فیداوي هذا

الشيء بضده وهو الصدقة.

وفي هذا: دليل على أن الأشياء تُدَاوَى بضدها، وأن ضد الشيء هو دواؤه؛ ولهذا أمر النبي ﷺ إذا اشتدت الحمى بالإنسان أن يُطْفِئَهَا بالماء البارد^(١)، وهذا ما شهد به الطب حديثاً: أن الإنسان الذي تصيبه الحمى يداوى بالماء البارد، حسب ما يستطيع.

❖ وقوله ﷺ: «فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». الظاهر لي: أن هذا الأمر للوجوب؛ لأن الشرك تجب إزالته؛ وكذلك القمار تجب إزالته، والتوبة منه.

وعلى هذا؛ فالذين يقولون: الآن نبغي المراهنة على شيء لا يجوز بها، يلزمهم أن يتصدقوا ولو بقليل، فإن لم نقل بالوجوب في ذلك فلا أقل من أن نقول بالاستحباب، وهذه مسألة الناس عنها غافلون. لا طلبة العلم ولا العامة.

فإن قال قائل: إذا أقسم الإنسان بصفات الله الخيرية، فقال مثلاً: ووجه الله لأفعلن كذا، أو بوجه الله لأفعلن كذا، أو قال: بيد الله لأفعلن، هل يجوز هذا؟

الجواب: اليد لا تطلق على الله ﷻ، بخلاف الوجه إذن إذا قال: ووجه الله؛ فلا بأس؛ لأن الله تعالى أطلق على نفسه الوجه في قوله: ﴿وَبَقِيَ وَجْهَ رَبِّكَ﴾ [التوبة: ٢٧]. أما اليد والعين والقدم، فلا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ كِلَاهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَحَدِيثُ مَعْمَرٍ مِثْلُ حَدِيثِ يُونُسَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَلْيَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ». وَفِي حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى». قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمٌ: هَذَا الْحَرْفُ -بِعَنِي: قَوْلُهُ تَعَالَى أَقَامَرَكُ- فَلْيَتَصَدَّقْ -لَا يَزُوِيهِ أَحَدٌ غَيْرَ الزُّهْرِيِّ قَالَ: وَلِلزُّهْرِيِّ نَحْوٌ مِنْ تِسْعِينَ حَدِيثًا يَزُوِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ بِأَسَانِيدٍ جَيِّدَةٍ.

❖ وقوله: «فَلْيَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ». وقوله فيما سبق: «فَلْيَتَصَدَّقْ»، لا منافاة بينهما؛ لأن الإطلاق قريب من العموم، فليتصدق بما تيسر.

(١) أخرجه البخاري (٥٧٢٣)، ومسلم (٢٢٠٩) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والصدقة ترجع إلى ما قام في قلبه من تعظيم الله، فإذا كان مما يأتي على لسانه ولم يهتم به ذاك الاهتمام فالصدقة القليلة تكفي، وإذا كان فيه زيادة، فلا بد من الصدقة الكثيرة؛ بناءً على أن الجزاء من جنس العمل. والصدقة معلقة على المقامرة، فيفترق بين الإنسان الذي يقول هذا كثيرًا، فيتصدق بشيء حسب المقامرة التي دعا إليها، وإن كان دعا إلى مقامرة كبيرة عظيمة فالصدقة تكون كبيرة، وإلا فبحسبها.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- (١٦٤٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاعِي وَلَا بِأَبَائِكُمْ».

قوله: «بِالطَّوَاعِي». يعني: الطواغيت، ومنها: المعبودات التي تُعبد من دون الله.

فإن قال قائل: الحلف بالوطن والعروبة هل هو من جنس الحلف باللات والعزى وما أشبهها؟

الجواب: الظاهر: نعم، وإن كانت أخف؛ لأن اللات والعزى يميل الحالف فيها إلى تأليهها واعتقادها ربًّا. أمَّا الحالف بالعروبة والوطنية وما أشبه ذلك، فهو إنما يميل إلى تعظيمها فقط، دون تأليهها؛ ولهذا لم يأمر الرسول ﷺ مَنْ حلف بغير الله عمومًا أن يتصدق، بل قال: «مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ بِاللَّاتِ. فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أي: كل من حلف بغير الله.

فإن قال قائل: من حلف بأبائه بدون قصد؟

الجواب: يجب أن يظهر لسانه من هذا، ولا يؤخذ؛ لأنه من جنس اللغو.

فإن قال قائل: بعضهم إذا حلف بغير الله ﷻ من الأولياء، كان حلفه بغير الله أشد تعظيمًا من حلفه بالله ﷻ، فما حكمه؟

الجواب: هذا على خطأ، وقد يكون مشركًا شركًا أكبر؛ لأن بعض الناس لو تقول له: احلف بفلان -الذي هو إمامه أو وليّه- فلا يحلف وهو كاذب، لكن لو تقول له: احلف بالله، حلف وهو كاذب، فهذا أخشى أن يكون بلغ حدَّ الشرك الأكبر. إن لم يكن أشد من ذلك.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٣) بَابُ نَذْبِ مَنْ حَلَفَ يَمِينًا
فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا أَنْ يَأْتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ
وَيَكْفُرَ عَنْ يَمِينِهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- (١٦٤٩) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ - رَأَى أَمُظُ
لِخَلْفٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ
قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ وَمَا عِنْدِي مَا
أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ». قَالَ: فَلَبِثْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَتَى بِإِبِلٍ فَأَمَرَ لَنَا بِثَلَاثِ ذَوْدٍ غُرِّ الدَّرَى، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا
قُلْنَا - أَوْ قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ - لَا يُبَارِكُ اللَّهُ لَنَا؛ أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ فَحَلَفَ أَنْ لَا
يَحْمِلَنَا، ثُمَّ حَمَلَنَا. فَاتَوْهُ فَأَخْبَرُوهُ فَقَالَ: «مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمَلَكُمْ، وَإِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، ثُمَّ أَرَى خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»^(١).

في هذا الحديث فوائد:

منها: جواز الحلف بدون استحلاف؛ لأن النبي ﷺ حلف للأشعريين بدون أن
يستحلفوه؛ لكن المقام مقام عظيم، والنبي ﷺ يريد إقناعهم أنه ليس عنده شيء.
ومنها: أن الإنسان إذا عمل عملاً يخشى أن يرد فيه قلب المخاطب شيء من
الإشكال أن يقول ما يزيل الإشكال، أو يفعل ما يزيل الإشكال؛ لأن النبي ﷺ لما حلف،
قال: «وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ» وهكذا ينبغي للإنسان إذا اعترض لشخص بأمر أن
يبين له ما هو عليه حتى يزول ما في قلبه.

ومنها: أن النبي ﷺ من أفهم الخلق؛ ولذلك من حين ما أتاه أمر ﷺ لهم بثلاث ذَوْدٍ.
ومنها: خوف الإنسان من أن لا يُبارك له في شيء أكره صاحبه عليه؛ يعني: أن تخرج
إنساناً ليعطيك شيئاً، فإنه ربما لا يُبارك لك فيه؛ ولهذا قال العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إذا علمت أن
الرجل أهدى إليك الشيء حياءً أو خجلاً حرُم عليك قبوله، وهذه مسألة يتهاون بها بعض
الناس، فقد يرى مع الشخص شيئاً يعجبه فيمسك به ويقول: ما شاء الله، ما أحسن هذا!

هل يوجد هذا في السوق فأنا أبحث عنه منذ مدة ولم أجده؟ فلم يبق إلا أن يقول: أعطني إياه، فهذا فيه إخراج، فإذا أهدى إليك هذا الشيء، وأنت تعلم أنه أهدى إليك هذا الشيء حياة أو خجلاً حَرُمَ عليك قبوله، ولا تقل: هو أعطاني إياه، وأنا لم أجبره؛ ولذلك هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم - الأشعريون - خافوا أن لا يبارك لهم في هذه الإبل؛ ولذلك ذهبوا إلى النبي ﷺ وأخبروه.

ومنها: أن ما يأتي إلى الإنسان من غير كد ولا كسب، فإنه يُضاف إلى الله؛ حيث قال النبي ﷺ: «مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمَلَكُمْ»؛ لأن الله يَسِّرُ لرسوله ﷺ أن جاءت هذه الإبل فحملكم عليها.

ومنها: جواز الحنث في اليمين إذا كان إلى خير مما حلف عليه.

وجهه: أن النبي ﷺ حملهم وكَفَّرَ عن يمينه، وهذا يؤخذ منه فائدة مرّت علينا، وهي: أن نقل الشيء إلى ما هو أحسن منه لا بأس به كالأوقاف والنذور وغيرها، فإن صرف الشيء إلى ما هو أنفع لا بأس به، حتى لو عينت، فلو عينت مثلاً هذه البرّادة لمسجد لا يرتاده إلا نفر قليل، وهناك مسجد آخر يرتاده نفرٌ كثير وليس به برّادة، ونُقلت البرّادة من الأول إلى الثاني، كان هذا جائزاً؛ لأن الشريعة الإسلامية كلها مبنية على المصالح ودرء المفسد.

ومنها: تفويض الأمر إلى الله من رسول الله ﷺ؛ حيث قال: «وإِنِّي وَاللَّهِ إِن شَاءَ اللَّهُ»، ففوض أمر تحوله إلى الكفارة، وإتيان الذي هو خير إلى مشيئة الله؛ مما يدل على أن النبي ﷺ لا يملك من أمره شيئاً، وأن الأمر كله لله ﻋَظِيمُ، والله تعالى قد أَمَرَهُ أَمراً ملزماً أن يبلغ بلاغاً خاصاً للأمة: أنه لا يملك لنا ضرراً ولا رشداً، فقال: «قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلَا رَشْداً» ﴿٥﴾ [التوبة: ٢١]. وهذا أمرٌ خاصٌّ في إبلاغه هذا الحكم، وإلا فكل القرآن مأمور أن يبلغه، لكن هذا العناية الله ﻋَظِيمُ بهذا الأمر فأمره أَمراً خاصاً به، ثم قال: «قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ» ﴿٦﴾ [التوبة: ٢٢]. يعني: لو أراد الله ﻋَظِيمُ أن يصيبني بسوء لم يجرنني أحد، فأنا لا أدفع عن نفسي، فكيف أدفع عنكم؟!.

وفي ردّ واضح على أولئك الذين يدعون رسول الله ﷺ ويعلّقون رجاءهم به، وإذا اشتدّ بهم الأمر لجأوا إلى الله، وإذا كان هذا في سؤال رسول الله، فسؤال مَنْ دونه أقبح وأقبح، فأولئك الذين يدعون أمواتاً، والله أعلم بما ماتوا عليه من الكفر أو الشرك أو الفسق، ويدعونهم لجلب النفع أو دفع الضرر.

ومنها: التكفير قبل الحنث؛ لقوله: «إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» والاستدلال بهذا، ليس بذاك القول؛ لأن الواو لا تستلزم الترتيب، فهنا بدأ بالتكفير، لكن بالواو: «إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ» والمسألة جائزة؛ يعني: يجوز أن تقدم الكفارة ثم تحنث، أو أن تحنث ثم تكفر، لكن تقديم الكفارة على الحنث يسمى تحلة؛ كما قال الله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠]. وبعد الحنث تكون الكفارة.

ومنها: دليل على عظم الحنث في اليمين، وأنه يكفر عنه حتى وإن أتى الذي هو خير، فلا يُقال: إن إتيانه الذي هو خير ينوب عما حلف عليه، فلنقول: إنه لا ينوب، وعليك أن تكفر، فإذا تساوى الأمران، فالأولى: ما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠]. أي: فالأفضل عدم الحنث.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ -وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ- قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بَرِيدٍ، عَنْ أَبِي بُرَّةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: أُرْسِلَنِي أَصْحَابِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ لَهُمُ الْحُمْلَانَ إِذْ هُمْ مَعَهُ فِي جَيْشِ الْعُسْرَةِ -وَهِيَ غَزْوَةُ تَبُوكَ- فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّ أَصْحَابِي أُرْسَلُونِي إِلَيْكَ لِتَحْمِلَهُمْ. فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ». وَوَأَفَقْتُهُ وَهُوَ غَضَبَانٌ وَلَا أَشْعُرُ، فَرَجَعْتُ حَزِينًا مِنْ مَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمِنْ خَافَةِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ عَلَيَّ، فَرَجَعْتُ إِلَى أَصْحَابِي، فَأَخْبَرْتُهُمُ الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ أَلْبَسْ إِلَّا سُوءَةَ إِذْ سَمِعْتُ بِلَا لَا يُنَادِي: أَبِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ. فَأَجَبْتُهُ فَقَالَ: أَحِبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُوكَ. فَلَمَّا أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خُذْ هَذَيْنِ الْقَرِينَيْنِ وَهَذَيْنِ الْقَرِينَيْنِ -لِسِتَّةِ أَبْعَرَةٍ ابْتِاعَهُنَّ حَبِيبٌ مِنْ سَعِيدٍ- فَاذْطَلِقْ بِهِنَّ إِلَى أَصْحَابِكَ فَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ -أَوْ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ- يَحْمِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ فَارْكَبُوهُنَّ». قَالَ أَبُو مُوسَى: فَاذْطَلَقْتُ إِلَى أَصْحَابِي بِهِنَّ فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْمِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَا أَدْعُوكُمْ حَتَّى يَنْطَلِقَ مَعِيَ بَعْضُكُمْ إِلَى مَنْ سَمِعَ مَقَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ سَأَلْتُهُ لَكُمْ وَمَنْعَهُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ، ثُمَّ إِعْطَاةُ إِيَّايَ بَعْدَ ذَلِكَ، لَا تَنْظُونَا أَنِّي حَدَّثَكُمْ شَيْئًا لَمْ يَقُلْهُ. فَقَالُوا لِي: وَاللَّهِ إِنَّكَ عِنْدَنَا لَمُصَدِّقٌ، وَلَنْفَعَلَنَّ مَا أَخْبَيْتَ. فَاذْطَلَقَ أَبُو مُوسَى بِنَفَرٍ مِنْهُمْ حَتَّى آتَوْا الَّذِينَ سَمِعُوا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنْعَهُ إِيَّاهُمْ، ثُمَّ إِعْطَاةُ هُمْ بَعْدُ، فَحَدَّثُوهُمْ بِمَا حَدَّثْتُهُمْ بِهِ أَبُو مُوسَى سَوَاءً.

هذا الحديث فيه: فَرَجٌ؛ لأن كلام الرسول ﷺ وحلفه لهم في أول الأمر كاد يوقع في النفس سؤالاً: كيف حلف وقال: «وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ» مع أنه برَّرَ ﷺ عدم حمله بأنه ليس عنده شيء؟ لكن كونه يحلف ألا يحملهم، يكون في النفس شيء منه؛ لكن كأن النبي ﷺ في هذه الساعة فيه شيء من الغضب - كما قال أبو موسى الآن - فحلف، والإنسان عند الغضب لا شك أنه ليس كحاله عند السرور والانبساط، فمهما بلغ في حسن الخلق، لا يستوي حال الرضا والانشراح والسرور مع حال الغضب والانكماش عنده؛ ولهذا تجد أحياناً الرجل حسن الخلق واسع الصدر ومن أحسن الناس معاملة، فتكلمه أحياناً وتجد عنده غلظة، فتتعجب وتقول: لماذا؟! هل في نفسه عليّ شيء؟ هل صار شيء مني؟ لكن يجب على الإنسان أن يُقدِّر الأمور، قد يكون في الإنسان مؤثرات خارجية لا يعلم بها هذا المخاطب فيغضب، ويعامل بما ليس من عادته، والإنسان كما تعلمون بشر، وما أحسن قول الله ﷻ: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ (٣) [الأعراف: ١٩٩]. ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾ يعني: ما عافى من الناس وما تيسر ولا تكلف الناس ما تريد، بل خذ ما يريدون هم، واصبر، وستتغير الأمور، فإن الله على كل شيء قدير.

وفي هذا: حرص الصحابة رضِيَ الله عنهم على أن يقع ما أخبروا به على وجه الصدق؛ لأن أبا موسى طلب من جماعته أن يذهبوا معه إلى رسول الله ﷺ؛ يعني: كف الغيبة عن نفسه، وهذا أمر مطلوب، فمطلوب من الإنسان أن يكف الغيبة عن نفسه، وقد جاء في الحديث: «رَحِمَ اللَّهُ امراً كفَّ الغيبة عن نفسه»^(١)، ولا تقل: إن الله يدافع عن الذين آمنوا؛ ولكن دافع عن نفسك وعن عرضك، كما تدافع عن مالك وعن أهلِكَ، ولا يهملك، وقد يكون من دفاع الله عن الإنسان: أن يُدافعَ هو عن عرضه، كما أن الله تعالى قد يُيسر من يدافع عنه، وإلا فإنه من المعلوم: أن الوحي لن ينزل بعد موت الرسول ﷺ بالدفاع عن شخص معين، لكن قد ييسر الله له من يدافع عنه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- (...) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ -يَعْنِي، ابْنُ زَيْدٍ- عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ

(١) انظر: «كشف الخفاء» (١/٥١٣).

وَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ زَهْدِ الْجَرْمِيِّ - قَالَ أَيُّوبُ: وَأَنَا لِحَدِيثِ الْقَاسِمِ أَخْفَظُ مِنِّي لِحَدِيثِ أَبِي قِلَابَةَ - قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى فَدَعَا بِإِنْدِيَّةٍ، وَعَلَيْهَا لَحْمٌ دَجَاجٍ، فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمٍ اللَّهِ أَحْمَرٌ شَبِيهُ بِالْمَوَالِيِّ فَقَالَ لَهُ: هَلَمْ؟ فَتَلَكَّأَ فَقَالَ: هَلَمْ؟ فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ. فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا، فَقَذَرْتُهُ، فَحَلَفْتُ أَنْ لَا أَطْعَمَهُ فَقَالَ: هَلَمْ أُحَدِّثُكَ عَنْ ذَلِكَ؛ إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسَخِمِلُهُ فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أُحْمِلُكُمْ وَمَا عِنْدِي مَا أُحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ». فَلَبِثْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَهْبٍ إِبِلٍ فَدَعَا بِنَا، فَأَمَرَ لَنَا بِخُمْسِ ذَوْدِ عُرِّ الذَّرَى قَالَ: فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: أَغْفَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمِينَهُ لَا يَسَارُكَ لَنَا. فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا أَتَيْنَاكَ نَسَخِمِلُكَ، وَإِنَّكَ حَلَفْتَ أَنْ لَا تَحْمِلَنَا، ثُمَّ حَمَلْتَنَا أَنْفُسَيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أُحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا فَاَنْطَلَقُوا، فَإِنَّا حَمَلَكُمُ اللَّهُ ﷻ».

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَالْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ زَهْدِ الْجَرْمِيِّ قَالَ: كَانَ بَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جَرْمٍ وَبَيْنَ الْأَشْعَرِيِّينَ وَدَّ وَإِخَاءَ، فَكُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فَقُرْبَ إِلَيْهِ طَعَامٌ فِيهِ لَحْمٌ دَجَاجٍ. فَذَكَرْنَا نَحْوَهُ.

(...) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ الْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ زَهْدِ الْجَرْمِيِّ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ زَهْدِ الْجَرْمِيِّ. ح وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَالْقَاسِمِ، عَنْ زَهْدِ الْجَرْمِيِّ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى. وَاقْتَصَوْا جَمِيعًا الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ.

(...) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا «صَهُؤ» - يَعْنِي: ابْنَ حَزْنٍ - حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقِ، حَدَّثَنَا زَهْدُ الْجَرْمِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مُوسَى وَهُوَ يَأْكُلُ لَحْمَ دَجَاجٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ وَزَادَ فِيهِ قَالَ: «إِنِّي وَاللَّهِ مَا نَسِيتُهَا».

قوله: «شَبِيهُ بِالْمَوَالِيِّ». لأن الموالى أرقاء في غزو الفرس والروم، والفرس والروم لونهم أحمر، فكان الأرقاء والموالي كلهم حمر إلا نادراً؛ ولهذا لما ذكر شيخ الإسلام رحمه الله الأمانة أنه لا يجب عليها أن تستر وجهها بخلاف الحرّة، قال: هذا في إماء ليست كإماء الشركس والروم والفرس الحمر، إنما في إماء ليسوا على هذا الجمال وهذا اللون.

وهذا الحديث فيه فوائد:

منها: إباحة لحم الدجاج؛ لأن أبا موسى عليه السلام أكله، وأخبر أن النبي ﷺ أكله.
ومنها: أن الإنسان قد يستقذر بعض الطيبات؛ لأن الدجاج - كما هو معروف - تأكل ما هبَّ ودبَّ، وربما تأكل الشيء النجس، فكان هذا الرجل الأشبه بالموالي قد قَدِرَ الدجاج؛ لأنه رآها تأكل ما هبَّ ودبَّ وتأكل نجاسة؛ ولهذا كره بعض العلماء من الفقهاء رحمهم الله أكل الدجاجة المخلاة التي تأكل كل شيء.

لكن الصواب: أن لحمها لا يكره، حتى وإن كانت مُخَلَّاةً؛ ولأن الأصل: الطهارة؛ لأن الشيء إذا استحال، فالراجع: أنه تزول نجاسته؛ يعني: أن الراجع أن النجاسة تطهر بالاستحالة؛ ولهذا لو سقط كلب في ملاحه، وصار ملحاً، صار طاهراً؛ لأنه تغَيَّرَ وانقلب. وفيه أيضاً: دليل على أن من فاجأ قومًا يأكلون؛ فإنه ينبغي لهم أن يقولوا له: تفضل، واجلس معنا.

لكن على كل حال؛ العلماء رحمهم الله قالوا: يُكره أن يفاجأ قومًا وهم يأكلون، وهذا حق على الطفيل الذي يتبع الولاثم ويدخل عليهم وهم يأكلون؛ لأن هذا دناءة، وأما من ليس كذلك، لكن صادف أن دخل عليهم وهم يأكلون، فالأفضل: أن يتواضع، وإذا قالوا: تفضل، فليفضل معهم؛ لأن هذا من باب التواضع، لكن بعض الناس يقول: لا أجلس معهم، ويأنف من هذا.

والذي أرى: أن يدخل معهم، ويجلس، فإن كان يشتهي فليأكل، وإن لم يشته فليجلس وليتحدث إليهم، وليكن يباشر عليهم ويُقَرَّب - مثلاً - لهذا اللحم، ولهذا المرق أو ما أشبه ذلك.

وفيه أيضاً: دليل على أن مَنْ حلف على شيء ورأى غيره خيراً منه، فإنه يكفِّر عن يمينه، ويأت الذي هو خير؛ لأنه طلب من هذا الرجل الذي حلف ألا يطعمه أن يأكل، وأخبره بما جرى من الأشعرين مع رسول الله ﷺ، وأن الرسول ﷺ حملهم وكفَّر عن يمينه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

١٠- (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ صُرَيْبِ بْنِ نَعْبَرٍ الْقَيْسِيِّ، عَنْ زَهْدَمٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ فَقَالَ: «مَا

عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ وَاللَّهِ مَا أَحْمِلُكُمْ». ثُمَّ بَعَثَ إِلَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِثَلَاثَةِ دَوْدَ بُقْعَ الذُّرَى فَقُلْنَا: إِنَّا آتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا فَاتَيْنَاهُ فَأَخْبَرَنَا فَقَالَ: «إِنِّي لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ أَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا آتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى التِّمِّيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، حَدَّثَنَا أَبُو السَّلِيلِ، عَنْ زَهْدَمٍ يُحَدِّثُهُ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كُنَّا مَشَاءً فَاتَيْنَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ. يَنْحُو حَدِيثَ جَرِيرٍ. ١١- (١٦٥٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَرَارِيُّ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: اعْتَمَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَوَجَدَ الصَّبِيَّةَ قَدْ نَامُوا، فَاتَاهُ أَهْلُهُ بِطَعَامِهِ فَحَلَفَ لَا يَأْكُلُ؛ مِنْ أَجْلِ صَبِيَّتِهِ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَأَكَلَ، فَاتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِهَا وَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ».

١٢- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَفْعَلْ».

١٣- (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ».

١٤- (...) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانٌ -يَعْنِي: ابْنَ بِلَالٍ- حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ: «فَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

١٥- (١٦٥١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ -يَعْنِي: ابْنَ رُفَيْعٍ- عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرَفَةَ قَالَ: جَاءَ سَائِلٌ إِلَى عِدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ فَسَأَلَهُ تَقَفَّ فِي ثَمَنٍ خَادِمٍ أَوْ فِي بَعْضِ ثَمَنٍ خَادِمٍ. فَقَالَ: لَيْسَ عِنْدِي مَا أُعْطِيكَ إِلَّا دِرْعِي وَمَغْفِرِي، فَارْتَدَّ إِلَى أَهْلِي أَنْ يُعْطَوْكَهَا. قَالَ: فَلَمْ يَرْضَ فغَضِبَ عِدِيُّ فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ لَا أُعْطِيكَ شَيْئًا، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ رَضِيَ فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، ثُمَّ رَأَى أَتَقَى لِلَّهِ مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الثَّقَوَى». مَا حَسْتُ يَمِينِي.

في هذا: دليل على أن الإنسان إذا أعطى فقيرًا فلم يرضَ، فله أن يحلف ألا يعطيه؛ لأن هذا من باب التعزير؛ إذ إن الإنسان ينبغي له أن يرضى بما أُعطي؛ لأنه إن كان صادقًا في حاجته فما أُعطي يعينه على الحاجة، وإن كان كاذبًا؛ فيعني: أنه يسأل الناس تكثرًا؛ وقد

قال النبي ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا»^(١) لكن لو عاد وطلب العطاء، فإن الإنسان إذا غلب على ظنه أنه محتاج فليعطه، وليكفر عن يمينه.

فإن قال قائل: ما الفرق بين نذر المباح ونذر الطاعة؟

الجواب: نذر الطاعة: أن ينذر عملاً صالحاً، كالصلاة والصيام والصدقة، ونذر المباح: أن ينذر شيئاً مباحاً كلبس الثوب مثلاً فالأول: يجب الوفاء به؛ فإن عجز فعليه كفارة يمين، والثاني: لا يخير بين فعله وكفارة اليمين.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- (...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرْفَةَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى خَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيَتْرِكْ يَمِينَهُ».

١٧- (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفِ الْبَجَلِيِّ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ طَرِيفٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ تَمِيمِ الطَّائِي، عَنْ عَدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ عَلَى الْيَمِينِ فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيُكْفِرْهَا، وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ تَمِيمِ الطَّائِي، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ.

١٨- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَيَّاحِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرْفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ، وَأَنَّهُ رَجُلٌ يَسْأَلُهُ مِائَةَ دِرْهَمٍ. فَقَالَ: تَسْأَلُنِي مِائَةَ دِرْهَمٍ؟ وَأَنَا ابْنُ حَاتِمٍ؟ وَاللَّهِ لَا أُعْطِيكَ. ثُمَّ قَالَ: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ثُمَّ رَأَى خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

(...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا سَيَّاحُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ تَمِيمَ بْنَ طَرْفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ؛ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَذَكَرَ مِثْلَهُ وَزَادَ وَلَكَ أَرْبَعُمِائَةٍ فِي عَطَائِي.

قوله: «عَدِي بْنُ حَاتِمٍ». أي: حاتم الطائي المشهور بالجود والكرم، ويضرب له المثل في الكرم، كأنه استَقَلَّ أن يسأله مائة درهم، فقال: «تَسْأَلُنِي مِائَةَ دِرْهَمٍ؟ وَأَنَا ابْنُ حَاتِمٍ؟». يعني: فكأنه يرى أنه لا يُسأل هذا الشيء الزهيد؛ فقال له هذا القول، ثم قال: «وَاللَّهِ لَا أُعْطِيكَ»، ثم إنه ذكر قول النبي ﷺ وأعطاه، وكما قال أبو العلاء المعري:

إذا وصف الطائي بالبخل مَادِرٌ وعَيَّرَ قَسًا بالفهاهة بَاقِلٌ
وقال السهي للشمس أنت خَفِيَّةٌ وقال الدجى: يا صُبْحُ لَوْنُكَ حَائِلٌ
وطاولت الأرض السماء سَفَاهَةً وفاخرت الشهب الحصى والجنادل
فيا موت زُرْ إن الحياة ذَمِيمَةٌ وبيا نفس جِدِّي إن دهرك هَازِلٌ

فالمهم: أن هذا الرجل مشهور بالكرم، ويضرب به المثل في الكرم.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩- (١٦٥٢) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ قَالَ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِن أُعْطِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتُ إِلَيْهَا، وَإِن أُعْطِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتُ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَكْفَرْ عَنْ يَمِينِكَ، وَانْتَبِ الْذِي هُوَ خَيْرٌ».

قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْجُلُودِي: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَاسَرَجِيُّ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ. بِهَذَا الْحَدِيثِ^(١).

(...) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يُونُسَ وَمَنْصُورٍ وَحُمَيْدٍ. ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَطِيَّةَ وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ وَهَشَامَ بْنِ حَسَّانَ فِي آخِرِينَ. ح. وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ. ح. وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعُمِّي، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ كُلُّهُمْ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِهَذَا الْحَدِيثِ وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ أَبِيهِ ذِكْرُ الْإِمَارَةِ.

في هذا الحديث فوائد:

منها: أن النبي ﷺ نهى عن طلب الإمارة، وظاهره: أنه لا فرق بين الإمارة الصغيرة والإمارة الكبيرة، فمن طلب الإمارة، فإنه لا ينبغي أن يُعطاها؛ لأن النبي ﷺ قال: «فَإِنَّكَ إِن أُعْطِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكِلَتْ إِلَيْهَا»؛ لأن طالب الإمارة يريد العزة والرفعة، وأن يكون قوله هو القول، فإذا أعطيها عن مسألة وكل إليها، ولن يُعنه الله ﷻ؛ لأن من وكل إلى شيء كفاه، وأما إذا أعطيها عن غير مسألة، ولكن الناس اختاروه أن يكون أميراً، فصار أميراً؛ فإن الله يعينه على ذلك، وهو لا شاهد فيه للباب؛ ولكن الشاهد قوله: «وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَكُفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ، وَاتَّبِ الْذِي هُوَ خَيْرٌ».

فيكون هذا الحديث رُوي عن النبي ﷺ من حديث أبي موسى الأشعري، وأبي هريرة، وعدي بن حاتم، وعبد الرحمن بن سمرة، فكلهم رَووا هذا الحديث باختلاف ألفاظ لا يختلف بها المعنى.

فإن قال قائل: نهى النبي ﷺ عن أن يُعطى الإمارة مَنْ يطلبها، فإذا كان هذا الإنسان مستحقاً لها، فهل تُعطى له؟

الجواب: حتى ولو كان الإنسان مستحقاً فلا يسأل الإمارة، أما المناصب الدينية، فلا بأس أن يسألها؛ لأن عثمان بن أبي العاص قال: يا رسول الله، اجعلني إمام قومي، قال: «أَنْتَ إِمَامُهُمْ»^(١).

لكن لو فرض أن القائم على الإمارة ليس أهلاً لها، فهنا لا بأس أن يسأل الإمارة من هذا القائم بها؛ كما قال يوسف بن عطاء رحمته الله: «أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا»^(٢).

[تفسير: ٥٥]. مع أن هذا ليس إمارة محضة.

لكن على كل حال: إذا كان الأمير ليس أهلاً، فلا بأس أن يطلب منه أن يتنازل له.



(١) أخرجه أبو داود (٥٣١)، والنسائي (٦٧١)، والترمذي (٢٠٩)، وابن ماجه (٧١٤)، وأحمد (٢١/٤)، وغيرهم.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤) بَابُ يَمِينِ الْحَالِفِ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَخْلِفِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- (١٦٥٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمَرُو النَّاقِدُ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَقَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ». وَقَالَ عَمَرُو: «يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ».

٢١- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَخْلِفِ».

في هذين الحديثين - وهما حديث واحد - إشارة إلى أن النية معتبرة في الإيمان؛ ولهذا قال العلماء: يُرْجَعُ في الإيمان إلى نية الحالف، بشرط أن يحتملها اللفظ، ثم إلى سبب اليمين الذي هيَّجها وأوجب للإنسان أن يحلف، ثم إلى العرف، ثم إلى اللغة، فهذه أربع مراتب، النية أولاً، ثم السبب، ثم العرف، ثم اللغة.

الأول: النية: فمثلاً: إذا قال: والله لا أنام إلا على فراشي، ثم نام على ظهر الأرض، ف قيل له: عليك كفارة يمين، فقال: أردت بالفراش الأرض؛ لأن الله تعالى قال: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [الشع: ٢٢]. قلنا: إذن لا كفارة عليه؛ لأنه نوى ما يحتمله اللفظ، وإذا قال: والله لا أكلن الآن خبزة، ثم أخذ كأساً من ماء فشربه فقط، وقال: أردت بالخبزة الماء، فهنا لا نقبل منه؛ لأن اللفظ لا يحتمل.

الثاني: السبب؛ فإذا قال: والله لا أكلم زيداً؛ لأنه ذُكر له أن هذا الرجل فيه ما يوجب هجره، ثم تبين أنه ليس فيه بأس فكلَّمه، فلا شيء عليه؛ لأنه كلَّمه لسبب تبين أنه الآن على خلافه.

الثالث: العرف؛ فإذا قال: والله لأذبحنّ لضيبي شاة، ثم ذهب وذبح عتراً، فإن عليه الكفارة؛ لأن الشاة في العرف هي أنثى الضأن.

الرابع: اللغة؛ أي: ما تقتضيه اللغة العربية، ولكن إذا تعارضت اللغة العربية مع الحقيقة الشرعية، فبالنسبة للمسلمين تُقدَّم الحقيقة الشرعية.

فإذا قال -مثلاً-: والله لا أصلي فصلّي، ثم قال: لا شيء علي؛ لأن الصلاة في اللغة الدعاء، وأنا ما دعوتُ، قلنا: لكن الحقيقة الشرعية عند المسلمين تُقدّم على الحقيقة اللغوية.

بقي أن يُقال: وإذا كان الإنسان في خصومة، فهل يُرجع إلى نيته أو إلى نية الخصم؟
الجواب: يقول النبي ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ»، وقال: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَةِ الْمُسْتَخْلِفِ»، فلا ينبغي أن ينوي شيئاً على خلاف ظاهر لفظه، فإذا ادّعى عليه مدّع، وقال: في ذمتك لي ألف ريال، وهو حق، فتخاصما عند القاضي، فقال: المدّعي عليه: والله ما له عندي شيء، ظاهر اللفظ: النفي، أنه ليس عنده شيء، وهو نوى بقلبه الإثبات، على أن تكون (ما) اسماً موصولاً؛ يعني: والله الذي له عندي شيء، فنقول: إن اليمين الآن، يمين غموس مع أننا لو رجعنا إلى نِيَّة -أي: نية الحالف- لم تكن يميناً غموساً؛ لأنه صادق.

وهذا فيه: التحذير الشديد من التأويل في الأيمان في حال الخصومة، وأنه يجب على مَنْ عليه الحق أن يقول بالصدق ويُقرّ بالحق، وأن تأويله لا يجزيه شيئاً؛ لقوله ﷺ: «الْحَلْفُ عَلَى نِيَةِ الْمُسْتَخْلِفِ».

فإن قال قائل: إنسان كان قد تصدق بسبعمئة ريال لامرأة، وبعد ذلك اكتشف أنها كاذبة وليس بها حاجة، فأخذ المال كله مرة ثانية، فهل هذا صحيح؟
الجواب: نعم صحيح، وتوبّخ على هذا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥) بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢-(١٦٥٤) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي الرَّبِيعِ- قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ -وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ- حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ لِسُلَيْمَانَ سِتْرٌ أَمْرَأَةٌ فَقَالَ: لَا طُوفَنَ عَلَيْهِنَّ اللَّيْلَةَ فَتَحْمِلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، فَتَلِدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا فَارِسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا وَاحِدَةً، فَوَلَدَتْ نِصْفَ إِنْسَانٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ اسْتَنْتَى لَوَلَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا فَارِسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١).

(١) أخرجه البخاري (٥٢٤٢).

٢٣- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ نَبِيُّ اللَّهِ: لَا طَوْفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً كُلُّهُنَّ تَأْتِي بِغُلَامٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ أَوِ الْمَلِكُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَلَمْ يَقُلْ وَنَسِيَ. فَلَمْ تَأْتِ وَاحِدَةٌ مِنْ نِسَائِهِ إِلَّا وَاحِدَةٌ جَاءَتْ بِشِقِّ غُلَامٍ». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. لَمْ يَخْنَثْ وَكَانَ دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ».

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ أَوْ نَحْوَهُ.

٢٤- (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هِشَامٍ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لَا طَوْفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً تِلْدُ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فَقِيلَ لَهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَلَمْ يَقُلْ. فَأَطَافَ بِهِنَّ فَلَمْ تِلْدُ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً نِصْفَ إِنْسَانٍ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. لَمْ يَخْنَثْ وَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ».

٢٥- (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لَا طَوْفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً كُلُّهَا تَأْتِي بِفَارِسٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَلَمْ يَقُلْ. إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَطَافَ عَلَيْهِنَّ جَمِيعًا، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً، فَجَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ، وَابْنُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. لَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَرَسَانًا أَجْمَعُونَ».

(...) وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّهَا تَحْمِلُ غُلَامًا يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

❦ قوله: «الاستثناء» يعني: في الإيمان، والاستثناء: هو إخراج ما لولاه لدخل في الكلام بـ «إلا» أو إحدى أخواتها، وأخواتها هي: (غير، سوى، حاشا، خلا) وما أشبه ذلك. والاستثناء في اليمين إذا كان بمشيئة الله له فاندتان:

الفائدة الأولى: أن ذلك أقرب إلى حصول مقصوده.

الفائدة الثانية: أنه لو لم يتحقق له ما أراد لم تكن عليه كفارة.

ولكن الاستثناء له شروط عند أهل العلم على اختلاف فيها:

منها: أن يكون الاستثناء منويًا قبل تمام المستثنى منه، فلو قال: والله لأفعلن كذا، ولم

يقول في نفسه: إن شاء الله ثم بعد أن أكمل قال: إن شاء الله، فهذا لا ينفع؛ لأنه لا بد أن يكون الاستثناء منوطاً قبل تمام المستثنى منه وهذا الشرط فيه خلاف، والصحيح: خلافه، وأنه ليس بشرط، وأنه لو لم يتوَّعَّ إلا بعد أن أتم المستثنى منه، لكان استثناءه صحيحاً، ويدلُّ لذلك هذا الحديث الذي ساقه الإمام مسلم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإن سليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أقسم أن يطوف على تسعين امرأة تَلِدُ كُلُّ واحدةٍ منهن غلاماً يقاتل في سبيل الله، فقيل له: قل: إن شاء الله، فلم يقل، قال النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. لَمْ يَحْثُ»، وهذا دليل واضح على أن الإنسان يصح له أن ينوي الاستثناء، ولو كان بعد تمام المستثنى منه.

ويُشترط أيضاً: أن يكون الاستثناء متصلاً بالمستثنى منه، فلو قال: والله لأفعلن كذا، ثم بعد ساعة أو ساعتين قال: إن شاء الله، وهو ناوٍ أن يستثنى من قبل، لكن لم يتكلم بالاستثناء إلا بعد مدة طويلة، فإن هذا لا ينفعه.

والصحيح: أنه ينفعه ما دام في مكانه، وحديثه متصل، ودليل ذلك: هذا الحديث، فإن سليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لم يذكر الاستثناء متصلاً بالمستثنى منه، ويدل لهذا أيضاً: حديث خطبة النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عام الفتح في مكة، حيث ذكر حُرمة مكة وما يتعلق بها، وذكر من ذلك: أنه «لَا يُعْصَدُ شَوْكُهَا، وَلَا يُحْشُ حَشِيشُهَا». ومضى في خطبته، ولما انتهى قال له العباس بن عبد المطلب: إلا الإذخر يا رسول الله؛ فإنه لبيوتهم وقبورهم، فقال: «إِلَّا الإذخر»^(١) وهذا استثناء بعد عدة جُمْل، مما يدل على أنه لا بأس أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه شيء ما دام الكلام متصلاً وفي مكان الاستثناء.

ولا فرق بين أن يقول: إن شاء الله، أو: إلا أن يشاء الله، أو بمشيئة الله، أو بإرادة الله، أو إذا أراد الله، أو ما أشبه ذلك.

المهم: أن يُفهم من كلامه أنه ردَّ الأمر إلى الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي هذا الحديث: دليل على قوة سليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ حيث أنه أقسم قسمًا مؤكداً أن يطوف على تسعين امرأة، وتحمل وتلد غلاماً يقاتل في سبيل الله، وهذا لا يتفق لكثير من الناس، بل لأكثر الناس، لكن سليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أعطاه الله ملكاً، والملك يحتاج إلى قوة، فأعطاه الله قوة على قدر ملكه؛ ولهذا قال أهل العلم: إن النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما دعا على معاوية في

(١) أخرجه البخاري (١١٢)، ومسلم (١٣٥٥).

أَنْ يَأْكُلَ وَلَا يَشْبِعَ أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا^(١)، قَالُوا: إِنَّ هَذَا مِنْ آيَاتِ الرَّسُولِ ﷺ، وَأَنْ هَذَا خَيْرٌ لِمَعَاوِيَةَ؛ لِأَنَّ مَعَاوِيَةَ صَارَ خَلِيفَةً، وَالْخَلِيفَةُ لَا بَدَّ أَنْ يَأْتِيَهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَرْزَاقِ الشَّيْءَ الْكَثِيرَ، فَلَوْ كَانَ كَسَائِرِ النَّاسِ، لَمْ يَتَحَمَّلْ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِمَا يَأْتِيهِ، وَإِذَا كَانَ يَتَسَعَّ بِطَنُهُ لَشَيْءٍ كَثِيرٍ كَانَ هَذَا مِنْ تَمَامِ نِعْمَتِهِ وَتَنَعُّمِهِ بِمَا أَنْعَمَ اللَّهُ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٦) بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْإِضْرَارِ

عَلَى الْيَمِينِ فِيمَا يَتَأَذَّى بِهِ أَهْلُ الْحَالِفِ مِمَّا لَيْسَ بِحَرَامٍ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- (١٦٥٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ هَذَا مَا، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ لَأَنْ يَلْجَأَ أَحَدُكُمْ يَمِينَهُ فِي أَهْلِهِ أَوْ لَهْ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفَّارَتَهُ الَّتِي قَرَضَ اللَّهُ»^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٧) بَابُ نَذْرِ الْكَافِرِ وَمَا يَفْعَلُ فِيهِ إِذَا أَسْلَمَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- (١٦٥٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ وَعُمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ عُمَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَكْتَفِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. قَالَ: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ»^(٣).

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - يَعْنِي: الثَّقَفِيُّ - ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ

(١) أخرجه مسلم (٢٦٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٢٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢٠٣٢).

جَمِيعًا، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَادٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ كُلُّهُمْ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ وَقَالَ حَفْصٌ مِنْ بَيْنِهِمْ: عَنْ عُمَرَ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَمَّا أَبُو أُسَامَةَ وَالثَّقَفِيُّ فَفِي حَدِيثِهِمَا: اعْتِكَافٌ لَيْلَةٍ. وَأَمَّا فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ فَقَالَ: جَعَلَ عَلَيْهِ يَوْمًا يَعْتَكِفُهُ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ حَفْصٍ ذِكْرُ يَوْمٍ وَلَا لَيْلَةٍ.

في هذا: دليل على أن الإنسان إذا نذر وهو كافر ثم أسلم، فإن عليه أن يوفي بنذره؛ لأن النبي ﷺ أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يوفي بنذره.

فإن قال قائل: الاعتكاف هنا في غير رمضان، فهل يُشرع أن يعتكف الإنسان في غير رمضان؟

قلنا: ليس بمشروع، لكن لو نذر ذلك ففعل فليس به بأس، أما أن يعتكف الإنسان في غير رمضان فلا يجوز، بل ولا يجوز في رمضان إلا في العشر الأواخر؛ لأن الاعتكاف شرع من أجل تحرِّي ليلة القدر؛ ولهذا اعتكف الرسول ﷺ في العشر الأول، ثم في الأوسط، ثم قيل له: إنها في العشر الأواخر، فاعتكف العشر الأواخر، ولم يعتكف في غير رمضان إلا مرة واحدة حيث ترك الاعتكاف في العشر الأواخر وقضاهن في العشر الأول من شوال.

وبهذا نعرف ضعف قول من قال من العلماء: إنه ينبغي للإنسان إذا دخل المسجد أن ينوي الاعتكاف مدة مكثه فيه؛ لأن هذا خير عظيم، ولكن الرسول ﷺ لم يخبر أمته بأن ينوي الواحد منهم الاعتكاف إذا دخل للمسجد.

وما حدث مع عمر رضي الله عنه فهذا من باب العجائز وليس من باب المشروع. فإن قال قائل: إن السنة دلت على ذلك، ومن ذلك من كان يقرأ لأصحابه بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]؟

الجواب: الرسول ﷺ أجازه على ذلك لكنه لم يشرع هذا للأمة، لا بفعله ولا بقوله، وما قاله لعمر هنا فهو من هذا الباب.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ؛ أَنَّ أَبَا يَسُوبَ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ نَافِعًا حَدَّثَهُ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ

بِالْحُمْرَانَةِ بَعْدَ أَنْ رَجَعَ مِنَ الطَّائِفِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ يَوْمًا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَكَيْفَ تَرَى؟ قَالَ: «أَذْهَبَ فَأَعْتَكِفَ يَوْمًا». قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَعْطَاهُ جَارِيَةً مِنَ الْخُمْسِ، فَلَمَّا أَعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبَايَا النَّاسِ، سَمِعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَصْوَاتَهُمْ يَقُولُونَ: أَعْتَقَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: أَعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبَايَا النَّاسِ. فَقَالَ عُمَرُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ أَذْهَبَ إِلَى تِلْكَ الْجَارِيَةِ فَخَلَّ سَبِيلَهَا.

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا قُتِلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حُنَيْنٍ سَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنْ نَذْرِ كَانَ نَذَرَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ اعْتِكَافَ يَوْمٍ. ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ.

(...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمِيِّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ عُمْرَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْجُمْرَانَةِ فَقَالَ: لَمْ يَعْتَمِرْ مِنْهَا. قَالَ: وَكَانَ عُمَرُ نَذَرَ اعْتِكَافَ لَيْلَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ وَمَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ.

(...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ الْمُنْهَالِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ، عَنْ أَيُّوبَ. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ كِلَاهُمَا، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ. بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي النَّذْرِ، وَفِي حَدِيثَيْهَا جَمِيعًا: اعْتِكَافَ يَوْمٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى مَسَائِلَ:

منها: أن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه نذر أن يعتكف يومًا، وفي بعض الروايات: «ليلة»، والجمع بينهما: هو أنه قد يطلق اليوم ويُراد به: اليوم والليلة، أو الليلة ويراد بها: اليوم والليلة، ويكون الواقع: أنه نذر أن يعتكف يومًا بليلته أو ليلة بيومها.

ومنها: حرص النبي ﷺ على التأليف على الإسلام؛ لأن إعتاقه السبايا لا شك أنه سيؤثر في قلوب أهلهم بمحبتهم للإسلام، ولرسول الإسلام ﷺ.

ومنها: شدة امتثال الصحابة لأمر الرسول ﷺ حتى بأنفس ما يكون عندهم؛ فإنهم لا يبالون به إذا كان في ذلك طاعة لله ورسوله ﷺ.

ومنها: جواز التوكيل في العتق؛ لأن عمر رضي الله عنه وكل ابنه عبد الله في أن يعتق الجارية.

ومنها: بيان الحكمة في تقدير الله ﷻ وتدبيره؛ لأن هذه الغزوة كان الانتصار فيها أولًا للمشركين؛ لأن المسلمين خرجوا من مكة في اثني عشر ألفًا قاتلهم رسول الله ﷺ، عشرة من الذي فتحوا مكة، وألفان من أهل مكة، وخرجوا في هذا العدد وهم يقولون: لن

نغلب اليوم من قِلَّة. فمكنت لهم ثقيف وهوازن في الوادي، فلما نزلوا به هجموا عليهم، وكان عدد العدو ثلاثة آلاف وخمسمائة - تقريباً -؛ يعني: حوالي الربع أو يزيد قليلاً، ففر الصحابة، ولم يبق مع رسول الله ﷺ من الاثني عشر ألفاً إلا نحو مائة رجل؛ وذلك حتى يريهم الله ﷻ: أن الكثرة ليست سبباً في الغلبة، وإذا أعجب الإنسان بعمله - أي عمل كان - فالغالب فيه الفشل، فيايك والعُجب.

ولكن الله ﷻ لما أراهم ما كانوا يفتخرون به سدّد رميتهم، وأنزل السكينة عليهم، ودعاهم النبي ﷺ فرجعوا، وقاتلوا مع النبي ﷺ، وغلبوا العدو، وغنموا منه غنائم كثيرة جداً جداً، ومنهم السبايا.

ثم نزل الرسول ﷺ بالجعرانة وهي على حدود الحرم، وفي إحدى الليالي نزل إلى مكة، ولم يشعر به كثير من الصحابة، فأتى بعمره وخرج ليلاً ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٨) بَابُ صُخْبَةِ الْمَمَالِيكِ وَكُفَّارَةِ مَنْ لَطَمَ عَبْدَهُ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- (١٦٥٧) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ ذَكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ زَادَانَ أَبِي عُمَرَ قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ وَقَدْ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا. قَالَ: فَأَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ عُودًا أَوْ شَيْئًا فَقَالَ: مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَسْوَى هَذَا إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ».

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١١/ ١٨٣، ١٨٤):

قوله: «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا فَأَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ عُودًا أَوْ شَيْئًا فَقَالَ: مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَسْوَى هَذَا إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ»». اهـ

الظاهر: أن المعنى الأول أصح؛ يعني: أنني لا أريد زيادة البر والتقرب لله ﷻ، لكن أريد بذلك أن ترتاح نفسي؛ لأن الرسول ﷺ قال: «فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ». وهذا هو الوجه في معنى هذا الحديث.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قِرَاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ ذَكَوَانَ يُحَدِّثُ، عَنْ زَادَانَ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ دَعَا بِغُلَامٍ لَهُ فَرَأَى بَظْهَرَهُ أَثَرًا فَقَالَ لَهُ: أَوْجَعْتُكَ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَأَنْتَ عَيْقُ. قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ فَقَالَ: مَا لِي فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَزِينُ هَذَا، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا لَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ أَوْ لَطَمَهُ، فَإِنَّ كَفَّارَتَهُ أَنْ يُعْتِقَهُ».

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ كِلَاهُمَا، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ قِرَاسٍ بِإِسْنَادِ شُعْبَةَ وَأَبِي عَوَانَةَ أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ مَهْدِي فَذَكَرَ فِيهِ: «حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ». وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ: «مَنْ لَطَمَ عَبْدَهُ». وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَدَّ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَوْلُ هَذَا الْغُلَامِ حِينَ سُئِلَ: «أَوْجَعْتُكَ؟ قَالَ: لَا»، كَيْفَ يَقُولُ: «لَا»، وَقَدْ أَثَرُ الضَّرْبِ فِي ظَهْرِهِ؟

الجواب: إنه قال: «لَا» تسهيلًا للأمر ولما حصل، وإلا فإنه إما أن يكون متأولًا؛ يعني: يقول «لَا» أي: لم توجعني وجعًا شديدًا، وهذا ممكن. فالأعمال بالنيات والأقوال أيضًا بالنيات، فإن ظهر منه شيء ظاهره أنه باطل فهذا يُجْرَى على ما يعرفه الناس، وهذا في كل الكلام.

❦ وفي قوله: «حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ». دليل على أن المالك السيد له أن يقيم الحد على مملوكه، وأما غير السيد؛ فإنه لا يقيم الحد على مملوكه؛ لأن الذي يتولى إقامة الحدود هو الإمام أو نائبه؛ وذلك لأنه لو فتح الباب في ذلك لكانت الأمور فوضى.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- (١٦٥٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: لَطَمْتُ مَوْلَى لَنَا فَهَرَبْتُ، ثُمَّ جِئْتُ قَبِيلَ الظَّهْرِ فَصَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي، فَدَعَاهُ وَدَعَانِي ثُمَّ قَالَ: امْتَلِ مِنْهُ. فَعَقَا ثُمَّ قَالَ: كُنَّا بَيْنِي مَقْرَنٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ لَنَا إِلَّا خَادِمٌ وَاحِدَةٌ؛ فَلَطَمَهَا أَحَدُنَا قَبْلَ ذَلِكَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَعْتَقُوهَا». قَالُوا: لَيْسَ لَهُمْ خَادِمٌ غَيْرُهَا قَالَ: «فَلْيَسْتَخْدِمُوهَا فَإِذَا اسْتَغْنَوْا عَنْهَا فَلْيَحْلُوا سَبِيلَهَا».

في هذا الحديث: دليل على أن من تعدى على مملوكه فإنه يُعْتَقُ، فإن اضطر إلى بقاءه، قلنا له: أعتقه واستخدمه، فالمهم: أن يعتقه، ثم يستخدمه حتى يستغني عنه.
وظاهر الحديث: أن الإعتاق واجب.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ قَالَ: عَجَلَ شَيْخٌ فَلَطَمَ خَادِمًا لَهُ فَقَالَ لَهُ سُوَيْدُ بْنُ مَقْرِنٍ: عَجَزَ عَلَيْكَ إِلَّا حُرٌّ وَجْهَهَا، لَقَدْ رَأَيْتُنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ مِنْ بَنِي مَقْرِنٍ مَا لَنَا خَادِمٌ إِلَّا وَاحِدَةٌ لَطَمَهَا أَصْغَرْنَا، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُعْتِقَهَا.

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ قَالَ: كُنَّا نَبِيعُ الْبَرَّ فِي دَارِ سُوَيْدِ بْنِ مَقْرِنٍ أَخِي السُّعْمَانِ بْنِ مَقْرِنٍ، فَخَرَجَتْ جَارِيَةٌ فَقَالَتْ لِرَجُلٍ مِّنَّا كَلِمَةً، فَلَطَمَهَا فَغَضِبَ سُوَيْدٌ. فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ.

٣٣- (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: مَا اسْمُكَ؟ قُلْتُ: شُعْبَةُ. فَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنِي أَبُو شُعْبَةَ الْعِرَاقِيُّ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ مَقْرِنٍ: أَنَّ جَارِيَةً لَهُ لَطَمَهَا إِنْسَانٌ فَقَالَ لَهُ سُوَيْدٌ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الصُّورَةَ مُحَرَّمَةٌ، فَقَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي، وَإِنِّي لَسَابِعُ إِخْوَةٍ لِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَا لَنَا خَادِمٌ غَيْرَ وَاحِدٍ فَعَمَدَ أَحَدُنَا فَلَطَمَهُ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُعْتِقَهُ.

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: مَا اسْمُكَ؟ فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ.

٣٤- (١٦٥٩) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي: ابْنَ زِيَادٍ - حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ الْبَذَرِيُّ: كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي بِالسَّوْطِ، فَسَمِعْتُ صَوْتًا مِنْ خَلْفِي: «اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ». فَلَمْ أَفْهَمْ الصَّوْتَ مِنَ الْغَضَبِ. قَالَ: فَلَمَّا دَنَا مِنِّي إِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا هُوَ يَقُولُ: «اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ». قَالَ: فَالْقَيْتُ السَّوْطَ مِنْ يَدِي فَقَالَ: «اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ أَنَّ اللَّهَ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْغُلَامِ». قَالَ: فَقُلْتُ: لَا أَضْرِبُ تَمْلُوكًا بَعْدَهُ أَبَدًا.

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ. ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ

بْنُ حَمِيدٍ - وَهُوَ الْمَعْمَرِيُّ - عَنْ سُفْيَانَ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ كُلُّهُمْ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِإِسْنَادِ عَبْدِ الْوَاحِدِ. نَحْوَ حَدِيثِهِ. غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ فَسَقَطَ مِنْ يَدِي السَّوْطُ مِنْ هَيْبَتِهِ.

قوله: في الحديث الأول: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الصُّورَةَ مُحَرَّمَةٌ؟» يعني بذلك: ضرب الوجه، فالمراد: بالصورة هنا: الوجه، كما قال تعالى: ﴿وَصَوِّرَكُمْ فَاخْسَنَ صُورَكُمْ﴾ [نحله: ٦٤]. وليس المراد: الصورة التي هي التصوير، ولا شك أن الضرب على الوجه محرَّم، وقد نهى النبي ﷺ أن يُضْرَبَ الوجه، وأن يُقَبَّحَ الوجه، وقال: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»^(١)؛ أي: على صورة الرب ﷻ، كما جاء في لفظ آخر: «عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ»^(٢)، فإذا كان آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ قد خُلِقَ على صورة الرحمن، فإنه لا ينبغي للإنسان أن يمتن هذا الآدمي الذي خُلِقَ على صورة الله ﷻ، بل عليه أن يحترمه، ولا سيما الوجه؛ ولهذا حُرِّمَ وَسُمِّ الدُّوَابُ في وجوهها، فإن وسم الدابة على الوجه محرَّم؛ لأن الوجه أشرف ما في البدن، حتى إن حمارًا مرَّ على النبي ﷺ وهو موسوم في وجهه، فقال النبي ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ وَسَّمَهُ»^(٣) فدلَّ ذلك على: أن واسم البهائم في وجوهها مستحق لللعنة، ولولا أنه مستحق ما لعنه النبي ﷺ، وقد كان جُهَّال من الأعراب وغير الأعراب يسمون الإبل في وجوهها على خدِّها، ويقولون: هذه عادة آبائنا وأجدادنا ولا يمكن أن نغيِّر، فيقال: يجب أن يُغيَّر، وإذا كنتم حريصين على هذا الشكل من الوسم فاجعلوه في الفخذ أو اجعلوه في العضد، أو ما أشبه ذلك.

ولا يهمنا فيما ذكرنا: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»؛ أي: على صورة الله ﷻ؛ لأنه على صورته لكنه ليس مثله، وهذا هو الجمع بين قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [البقرة: ١١]. وقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ».

فإن قال قائل: الصورة لا بد أن تكون مطابقة؟

قلنا: لو قُدِّرَ أن هذا في المخلوق، لم يكن في الخالق؛ لأن الله ليس كمثله شيء، على

(١) أخرجه البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٢٨٤١).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٤٣٠ / ١٢)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠٦ / ٨): «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح، وإسحاق بن إسماعيل الطالقاني، ثقة فيه ضعف». اهـ

(٣) أخرجه مسلم (٢١١٧).

أنه لا يجب التساوي حتى في المخلوق، فإن الرسول ﷺ أخبر: «أَنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»^(١)، ومن المعلوم أنه لا تماثل بين هذا وهذا، فالصواب: إجراء الحديث على ظاهره، وأن الله ليس كمثله شيء، وأنت إذا جمعت بين النصوص تبين لك أن الأمر لا إشكال فيه والحمد لله.

وبعضهم قال: إن قوله: «على صورة الرحمن» من باب إضافة المخلوق إلى خالقه على سبيل التشريف؛ يعني: على الصورة التي اختارها الله ﷻ، وأراد أن تكون على هذا الحسن والجمال، فإذا ضربتها وخذشتها فإنك أسأت إلى خلقه خلقه الله ﷻ وأضافه إلى نفسه، وهذا وإن كان محتملاً لكن إجراء الحديث على ظاهره مع عدم المماثلة هو الواجب.

وفي حديث أبي سعيد ما يدل على أن الإنسان يجب عليه إذا كان له السُّلطة على أحد أن يذكر من هو فوقه وهو الله ﷻ، وأن الرب ﷻ أقدر عليك منك على هذا الشخص، وانظر إلى قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَخَافُونَ ظُهُورَهُمْ يَخِطُّهُمْ بِأَعْيُنِنَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ فإِنَّ أَلْفَ نَفْسٍ تَنْتَفِيضًا يَكِيدُونَ سَيِّئًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ﴿٢١﴾ [النحل: ٣٤]. فختم الله الآية بهذين الاسمين الكريمين؛ حتى نعرف علو الله وكبرياءه، وأن علوك على زوجتك وسلطتك عليها لا يجوز أن ينسبك علو الله ﷻ، فيجب الانتباه لهذه النقطة.

كذلك أيضاً: إذا رأيت أن الله تعالى فضلك على الخادم، أما تخشى أن تكون يوماً من الدهر خادماً؟! بلى، فالأمور تختلف وتقلب؛ يعني: في بعض البلاد تجد أن أهلها فقراء، وأنهم يجوبون البلاد طولاً وعرضاً وغرباً وشرقاً يطلبون لقمة العيش، فإذا الأمور تنعكس ويكونون هم الأغنياء، والذين كانوا يذهبون إليهم يريدون لقمة العيش يكونون هم الفقراء، والله ﷻ يقول: ﴿وَلَكَ الْآيَاتُ نَدَاوُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النحل: ١٤٠].

وفي هذا: دليل على أن الغضب قد يُفقد الإنسان حواسه، وهذا يؤخذ من قوله: «فَلَمْ أَفْهَمْ الصَّوْتِ مِنَ الْغَضَبِ»، والصوت يُسْمَعُ بِالْأُذُنِ وهي من الحواس الظاهرة، لكن قد يفقد الإنسان حواسه؛ ولذلك نقول: كل كلمة وكل فعل يصدر عن غضب يُفقد الإنسان حواسه فإنه لا عبرة به، ولا يترتب عليه شيء إلا ما كان في حق المخلوق، فما كان في حق المخلوق فإن المخلوق يُعذره، لكن الله ﷻ يغفر، فلو فُرِضَ أن أحداً غضب على أهله -

(١) أخرجه البخاري (٣٢٤٥)، ومسلم (٢١٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

على زوجته - وطلقها، فالطلاق لا يقع، لكن هذا يكون عند الغضب الشديد، وكذلك لو ظاهر منها لم يكن عليه شيء، كذلك لو غضب غضباً شديداً فسبَّ الدين - كما يفعل الحمقى - فهذا لا حكم لقوله، ولا يترتب عليه شيء؛ لأنه لا بد من إرادة، وإلا فلا شيء على الإنسان، أما إذا كان في حق المخلوق، فلا بد أن يترتب عليه الضمان، فلو أن شخصاً استعار من آخر إناءً، ثم جاء صاحب الإناء يقول: أعطني إنائي، فقال الآخر: أنا تسألني أن أرد عليك الإناء، فغضب غضباً شديداً، فأخذ بالإناء إلى فوق وضرب به الأرض وانكسر.

فعلى كل حال يضمن؛ لأن حقوق الآدمي لا يعذر فيها؛ ولذلك لو انقلب النائم على طعام إنسان وأفسده وجب عليه الضمان، مع أن فعل النائم لا ينسب إليه، كما قال الله ﷻ في أصحاب الكهف: ﴿وَقَلَّبَهُمُ اللَّهُ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٨]. فنسب الله تعالى تقلب هؤلاء إلى نفسه؛ لأنهم - أعني: أصحاب الكهف النيام - ليس لهم اختيار. وفي هذا: دليل على إنكار المنكر، وهو واجب؛ لأن النبي ﷺ أنكر على أبي مسعود. وفي هذا: دليل على أنه ينبغي للإنسان الواعظ أن يكرر ما به تزداد رهبة المخاطب؛ لأن الرسول ﷺ كرر قوله: «اعلم أبا مسعود، اعلم أبا مسعود»، ولا شك أن هذا التكرار سوف يولد في قلب المخاطب هبة وزعراً وخوفاً، ولكل مقام مقال.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي فَسَمِعْتُ مِنْ خَلْفِي صَوْتًا: «اعلم أبا مسعود لله أقدر عليك منك عليه». فَالْتَفَتْتُ فَإِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ خَرَّ لَوَجْهِهِ لِلَّهِ. فَقَالَ: «أَمَا لَوْ لَمْ تَفْعَلْ لَلْفَحْتِكَ النَّارَ أَوْ لَمَسْنِكَ النَّارَ».

٣٦- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ؛ أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ غُلَامَهُ، فَجَعَلَ يَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ. قَالَ: فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ فَقَالَ: أَعُوذُ بِرَسُولِ اللَّهِ. فَتَرَكَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ لَلَّهِ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ». قَالَ: فَأَعْتَقَهُ.

(...) وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي: ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَعُوذُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

في هذا: دليل على أن الاستعاذة بالمخلوق فيما يقدر عليه لا بأس بها؛ لأن النبي ﷺ لم يُنكر عليه، لكن الاستعاذة بالمخلوق فيما لا يقدر عليه محرمة، فلو استعاذ بمخلوق بعيد لا يسمع ولا يمكن أن يُعيَّده كان هذا نوعاً من الشرك، بل لربما يكون شركاً أكبر، وكذلك لو استعاذ بميت، أو نحو ذلك، وأما إذا استعاذ بحي يقدر على ما يريد، فهذا لا بأس به، كالأستغاثة تماماً، والأستغاثة بالحي القادر جائزة.

فإن قال قائل: لو ضرب حرُّ عبد رجل آخر، فما الحكم؟
الجواب: يُضرب؛ لأن الصحيح: أنه يقتص من الضربة، واللطم، وشق الثوب، وشق العمامة، وما أشبه ذلك.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٩) بَابُ التَّغْلِيظِ عَلَى مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزَّنَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧- (١٦٦٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي نَعْمٍ حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزَّنَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ»^(١). (...). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرُقِيُّ كِلَاهُمَا، عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِهِمَا: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ نَبِيَّ التَّوْبَةِ.

هذا يدل على: أن قذف المملوك أشد من قذف الحر؛ لأن قاذف المملوك يُقام عليه الحد يوم القيامة، وعذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا، أما قاذف الحر فيُقام عليه الحد في الدنيا بالصورة المعروفة.

وقوله في الحديث: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ» يُعْلَم منه: أنه لو قذف مملوك غيره فليس الحكم كذلك؛ وذلك أن مَنْ قذف مملوك غيره فإنه يُعزَّر التعزير البليغ الذي يردعه وأمثاله عن هذا.

(١) أخرجه البخاري (٦٨٥٨).

القاعدة في التعزير: أنه لا يُبْلَغُ به الحد إذا كان من جنسه، فقذف الحر ثمانين جلدة، فلا يمكن أن يكون التعزير بقذف المملوك مثل الحر ثمانين؛ لأن كل تعزير في موضع فيه عبد، فإنه لا يُبْلَغُ به الحد، فلو أن رجلاً اتهم بالزنا، وهو ليس بشيْب فلا يُجلد مائتي جلدة؛ لأنه لو ثبت عليه الزنا فعلاً لجلد مائة جلدة، فلا يُبْلَغُ به ولا مائة جلدة، وهذه هي القاعدة في التعزير.

﴿ ٨٨٨ ﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٠) بَابُ إِطْعَامِ الْمَمْلُوكِ مِمَّا يَأْكُلُ وَالْبَاسِ بِهِ مِمَّا يَلْبَسُ

وَلَا يَكْلَفُهُ مَا يَغْلِبُهُ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٨- (١٦٦١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: مَرَرْنَا بِأَبِي ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ وَعَلَى غُلَامِهِ مِثْلُهُ فَقُلْنَا: يَا أَبَا ذَرٍّ لَوْ جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا كَانَتْ حُلَّةً. فَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنْ إِخْوَانِي كَلَامٌ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أَعْجَمِيَّةً فَعَبَّرَتْهُ بِأُمِّهِ، فَشَكَانِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ سَبَّ الرَّجَالَ سَبُّوا أَبَاهُ وَأُمُّهُ. قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ هُمْ إِخْوَانُكُمْ جَمَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ فَأَطِعْمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَالْبَسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ، وَلَا تَكْلَفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ»^(١).

❖ قوله: «فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ» فيه: دليل على أن الجاهلية تجتمع مع الإسلام، وهذا هو مذهب أهل السنة، أنه يمكن أن يجتمع في الإنسان خلال إيمان وخلال كفر وإسلام وجاهلية. وأما مَنْ قال: إنه لا يمكن، فقولهُ مردود، قال النبي ﷺ: «اِئْتَنَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّغْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ»^(٢) وهنا قال: «إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ».

❖ وفي قوله ﷺ: «هُمْ إِخْوَانُكُمْ» من الحُنُوِّ والشفقة ما هو ظاهر؛ لأن الإنسان يحنو على أخيه، ويشفق عليه ويكرمه، ولا يؤذيه.

(١) أخرجه البخاري (٣٠).

(٢) أخرجه مسلم (٦٧).

قَالَ الْإِمَامُ النَّووي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١١/١٩١):

قوله: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ سَبَّ الرَّجَالَ سَبُّوا أَبَاهُ وَأُمَّهُ. قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ» معنى كلام أبي ذر: الاعتذار عن سبه أم ذلك الإنسان؛ يعني: أنه سبني، ومن سب إنسانًا سب ذلك الإنسان أبا الساب وأمّه، فأنكر عليه النبي ﷺ وقال: هذا من أخلاق الجاهلية، وإنما يباح للمسبوب أن يسب الساب نفسه بقدر ما سبه، ولا يتعرض لأبيه ولا لأُمّه. اهـ

هذا هو الصحيح، إذا سَبَّكَ أَحَدٌ لَا تَسِبْ أَبَاهُ وَلَا أُمَّهُ، لَكِنْ لَوْ سَبَّ أَبَاكَ وَأُمَّكَ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ» قَالُوا: كَيْفَ يَلْعَنُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ: «يَسِبُّ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسِبُّ أَبَاهُ وَيَسِبُّ أُمَّهُ فَيَسِبُّ أُمَّهُ»^(١). ومع أن العقل والدين يقتضيان أن لا تسب أمه ولا أباه ولو سبَّ أباك وأمك؛ لكن مقتضى الفطرة: أن الإنسان يريد أن يقتص لنفسه بمثل ما أذَي به، والرسول ﷺ أراد بيان الواقع، ولم يرد أن يبيِّن جواز أن تسب أبا الرجل إذا سب أباك، أو تسب أمه إذا سبَّ أمك؛ لكن يريد بيان الواقع بمقتضى الطبيعة، ونظير هذا: أن الرسول أحيانًا يبين الواقع بقطع النظر عن كونه حلالًا أو حرامًا، ومن ذلك: أنه أخبر بأن هذه الأمة متركب سنن من كان قبلها^(٢)، فلم يخبر بذلك على سبيل الإباحة، وكذلك أيضًا: أخبر أن المرأة الظعينة تسير من كذا إلى كذا لا تخشى إلا الله^(٣)، وهذا الخبر ليس معناه: أنه يجوز لها أن تفعل؛ لأن النبي ﷺ قال: «لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ»^(٤) لكن هذا لبيان الواقع.

≈ 888 ≈

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩- (...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ كُلُّهُمْ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ وَأَبِي مُعَاوِيَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ». قَالَ: قُلْتُ: عَلَى حَالِ سَاعَتِي

(١) أخرجه مسلم (٩٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٥٩٥).

(٤) أخرجه البخاري (١٨٦٢)، ومسلم (١٣٣٩).

مِنَ الْكَبِيرِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَفِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: «نَعَمْ عَلَى حَالِ سَاعَتِكَ مِنَ الْكَبِيرِ». وَفِي حَدِيثِ عِيسَى: «فَإِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِيهِ فَلْيُعِيقْهُ». وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ: «فَلْيُعِيقْهُ عَلَيْهِ». وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: «فَلْيُعِيقْهُ». وَلَا: «فَلْيُعِيقْهُ». انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَلَا يَكْلَفُهُ مَا يَغْلِيهِ».

٤٠- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلِ الْأَخْذَبِ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا ذَرٍّ، وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ وَعَلَى غُلَامِهِ مِثْلَهَا، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ قَالَ: فَذَكَرَ أَنَّهُ سَأَبَ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَغَبِرَهُ بِأَمْرِهِ - قَالَ - فَاتَى الرَّجُلُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكَ أَمَرُوا فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ إِخْوَانُكُمْ وَخَوَلُكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدَيْهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ وَلَا تَكْلَفُوهُمْ مَا يَغْلِيهِمْ فَإِنْ كَلَفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ عَلَيْهِ».

❁ قَوْلُهُ: «وَخَوَلُكُمْ». يَعْنِي: الَّذِينَ أَعْطَاكُمْ اللَّهُ إِيَّاهُمْ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَزَكَّيْكُمْ مَّا خَوَّلْتُمْكُمْ وَرَأَىٰ ظُهُورَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤].

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١- (١٦٦٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ؛ أَنَّ بَكْرَ بْنَ الْأَشَّجِ حَدَّثَهُ، عَنِ الْعَجْلَانِ مَوْلَى فَاطِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلَا يَكْلَفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ».

❁ قَوْلُهُ ﷺ «طَعَامُهُ» أَي: طَعَامُهُ اللَّائِقُ بِهِ، «وَكِسْوَتُهُ» أَي: كِسْوَتُهُ اللَّائِقَةُ بِهِ؛ وَلَيْسَ يَعْنِي أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ طَعَامِ سَيِّدِهِ وَكِسْوَةِ سَيِّدِهِ، وَلَكِنْ الطَّعَامُ اللَّائِقُ بِهِ، وَالْكِسْوَةُ اللَّائِقَةُ.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٢- (١٦٦٣) وَحَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَنَعَ لِأَحَدِكُمْ خَادِمُهُ طَعَامَهُ ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ، وَقَدْ وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ، فَلْيُقْعِدْهُ مَعَهُ فَلْيَأْكُلْ، فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوعًا قَلِيلًا، فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِنْهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ». قَالَ دَاوُدُ: يَعْنِي: لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ^(١).

هذا فيه: الحث والإغراء على إطعام الخادم من الطعام، فهو الذي طبخه وتولى حرّه ودخانه وتعبه، فالأفضل أن تقول: كُلِّ وَيَأْكُلْ مَعَكَ فَإِنْ كَانَ مَشْفُوعًا قَلِيلًا فَأَعْطَهُ لَقْمَةً أَوْ لَقْمَتَيْنِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١١) بَابُ ثَوَابِ الْعَبْدِ وَأَجْرِهِ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ وَأَخَسَّنَ عِبَادَةَ اللَّهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٣- (١٦٦٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ، وَأَخَسَّنَ عِبَادَةَ اللَّهِ فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ».

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ كُلُّهُمَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ح. وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْمِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي أُسَامَةُ جَمِيعًا، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

❦ قوله: «فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ». الأجر الأول: إحسان عبادة الله ﷻ، والثاني: نصحه لسيده، فإن نصحه لسيده باختيار الأمثل له في كل ما يتعامل به، وخدمته على الوجه الأكمل، أوجبت له الأجر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٤- (١٦٦٥) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُضْلِحِ أَجْرَانِ». وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ، لَوْ لَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْحَجُّ وَبَرُّ أُمِّي لَأَخْبَيْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ. قَالَ: وَبَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يَكُنْ يَحُجُّ حَتَّى مَاتَتْ أُمُّهُ لَصُحْبَتِهَا. قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ فِي حَدِيثِهِ: «لِلْعَبْدِ الْمُضْلِحِ». وَلَمْ يَذْكُرْ: الْمَمْلُوكُ^(١).

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأَمَوِيُّ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: بَلَّغْنَا وَمَا بَعْدَهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بِالنِّسْبَةِ لَتَرْكِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْحَجَّ، هَلْ هَذَا فِي الْفَرِيضَةِ أَوْ فِي التَّطَوُّعِ؟
الْجَوَابُ: الظَّاهِرُ: إِمَّا فِي الْفَرِيضَةِ نَظَرًا لِمُضَرَّةِ بَقَائِهِ عِنْدَ أُمِّهِ، فَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَنْ
اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [التَّوْبَةُ: ٩٧]. وَهَذَا لَمْ يَسْتَطِعْ، وَإِمَّا فِي النَّافِلَةِ؛ لِأَنَّهُ بَرَّهَ بِأُمِّهِ أَفْضَلَ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥- (١٦٦٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ،
عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَدَّى الْعَبْدُ حَقَّ اللَّهِ، وَحَقَّ مَوْلَاهُ كَانَ لَهُ
أَجْرَانِ». قَالَ: فَحَدَّثْنَاهَا كَعْبًا، فَقَالَ كَعْبٌ: لَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابٌ، وَلَا عَلَى مُؤْمِنٍ مُزْهِدٍ.
(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قَوْلُهُ: «لَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابٌ»: الظَّاهِرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ الْمَالُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ:
«وَلَا عَلَى مُؤْمِنٍ مُزْهِدٍ»؛ لِأَنَّ الْمَزْهَدَ هُوَ الْفَقِيرُ، شُبِّهَ بِالزَّاهِدِ الَّذِي لَا يَمْلِكُ الدُّنْيَا وَلَا
يَقْتْنِيهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَالَ الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالٌ، فَمَالُهُ لِبَائِعِهِ إِلَّا أَنْ
يَشْتَرِيَهُ الْمُبْتَاعُ»^(١).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٦- (١٦٦٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ
قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«نِعْمًا لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يُتَوَفَّى يُحْسِنُ عِبَادَةَ اللَّهِ وَصَحَابَةَ سَيِّدِهِ نِعْمًا لَهُ».
هَذَا فِيهِ: الشَّاءُ عَلَى قِيَامِ الْعَبْدِ بِحَقِّ سَيِّدِهِ وَحَقِّ رَبِّهِ ﷻ.



(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٠٤)، وَمُسْلِمٌ (١٥٤٣) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٢) بَابُ مَنْ أَعْتَقَ شُرَكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٧- (١٥٠١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قُلْتُ لِرَأْسِ الْكَ: حَدَّثَكَ نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شُرَكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ عَلَيْهِ قِيمَةُ الْعَدْلِ فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ»^(١).

هذا يسميه العلماء: العتق بالسراية، فالإنسان إذا أعتق شركاء له في عبد، مثل: أن يكون له النصف، فيعتق نصفه، يقول النبي ﷺ: «فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ عَلَيْهِ قِيمَةُ الْعَدْلِ فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ».

والعتق بالسراية نوعان:

الأول: عتق يكون المالك فيه واحداً، وهذا لا شك في السراية فيه، مثل: أن يقول لعبده: نصفك حر، فهنا يعتق كل العبد، ولا إشكال في هذا.

والثاني: أن يكون شريكاً في عبد، فيُعتَق نصيبه من العبد، فإن كان غنياً -أي المُعتَق- صار العتق على باقيه، وقوم نصيب الشركاء قيمة عدل، لا ضرر فيه على المُعتَق ولا على الشركاء، ويُسَلِّم القيمة للشركاء، ويعتق العبد، فإن كان غير موسر -يعني: الذي أعتق نصيبه من هذا العبد غير موسر- عتق نصيبه وبقي نصيب شركائه على رقبته؛ ولهذا قال: «وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» فالذي عتق منه هو نصيب المعتق، ويبقى نصيب الشركاء رقيقاً، وهذا يُسمَّى عند الفقهاء «المَبْعُضُ»؛ أي: الذي بعضه حر وبعضه رقيق، لكن في حديث آخر لم يذكره مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ لِنَصِيبِهِ فَقِيْرًا، فَإِنَّ الْعَبْدَ يُسْتَسْعَى»^(٢)؛ يعني: يُقال له: اكتسب واسع ثم اعطِ أسيادك قيمة نصيبهم وتعتق.

فمثلاً: رجل له نصف هذا العبد، وله شريكان في النصف الثاني، فأعتق نصيبه، فإن كان غنياً يعتق العبد كله، ويُقَوِّم النصف الذي للشريكين قيمة عدل، وإن كان فقيراً، فإنه يعتق من العبد نصيبه الذي أعتقه، ويبقى نصيب الشركاء على رقبته.

(١) أخرجه البخاري (٢٥٢٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٥٠٣).

لكن إن كان العبد يمكن أن يُسْتَسْعَى بأن يكون كاسبًا، إما بتجارة أو حراسة أو بأي عمل، فإنه يقوم الباقي مثلاً بقيمته، ويُقال له: اكتسب واعط سادتك قيمة نصيبهم، وتعتق. أما إذا كان العبد لا يستطيع أن يكتسب، فحيثنَّ يعتق منه ما عتق، وفي بعض لفظ الحديث الذي معنا: أنه وإن كان العبد قادرًا على السعي، فإنه لا يُسْتَسْعَى، ويعتق منه ما عتق.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٨- (...) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ عِنْفُهُ كُلُّهُ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ».

٤٩- (...) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِظٍ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مِنْ الْمَالِ قَدْرٌ مَا يَبْلُغُ قِيَمَتَهُ قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةُ عَدْلٍ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ».

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعِيدٍ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ. ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي: ابْنَ عُثَيْبٍ - كِلَاهُمَا، عَنْ أَيُّوبَ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَثْبٍ. ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ - يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ - كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: «وَأِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». إِلَّا فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: فَإِنَّهَا ذَكَرَ هَذَا الْحَرْفَ فِي الْحَدِيثِ وَقَالَا: لَا تَذَرِي أَهْوَ شَيْءٍ فِي الْحَدِيثِ أَوْ قَالَ نَافِعٌ مِنْ قِبَلِهِ؟ وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. إِلَّا فِي حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعِيدٍ.

٥٠- (...) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ كِلَاهُمَا، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخِرِ قَوْمٍ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ قِيَمَةُ عَدْلٍ لَا وَكْسَ وَلَا شَطَطَ، ثُمَّ عَتَقَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا».

٥١- (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ

سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ؛ عَتَقَ مَا بَقِيَ فِي مَالِهِ، إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ».

٥٢- (١٥٠٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيُعْتِقُ أَحَدُهُمَا قَالَ: «بِضْمَنْ».

٥٣- (١٥٠٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيقًا مِنْ مَمْلُوكٍ فَهُوَ حُرٌّ مِنْ مَالِهِ»^(١).

٥٤- (...) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيقًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَخَلَّصَهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

٥٥- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حُشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِ عِيسَى: «ثُمَّ يُسْتَسْمَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يُعْتِقْ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

٥٦- (١٦٦٨) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -وَهُوَ ابْنُ عَلِيٍّ- عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَزَّاهُمْ أَثْلًا، ثُمَّ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَى أَرْبَعَةً، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا.

وذلك لأن الإنسان عند موته لا يملك أن يتبرع بأكثر من الثلث، كالوصية، وقد قال النبي ﷺ: «الثلث، والثلث كثير»^(٢).

❖ وقوله: «وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا». الظاهر: أن اللام بمعنى (في) أي: وقال فيه قولًا شديدًا؛ لأن ذلك تعدى حدوده في كونه أعتق كل الستة، وليس له مَالٌ سواهم.

فلو قال قائل: يوجد إشكال في أن الرسول جزَّاهم وأفرع بينهم؛ لأنه لماذا لا نقول: إنه يُعْتَقُ من كل واحد ثلث؟

(١) أخرجه البخاري (٢٥٢٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٢٧).

قلنا: لأن الشارع له تَشَوُّفٌ في العتق، فلو أعتق من كل واحد ثلثه، لزم من ذلك السَّرية، وإذا سرت عاد الأمر إلى أن يعتقه كله، وهذا هو السَّرُّ في أن الإمام مسلماً بِحَوْلِ اللَّهِ وضع هذا الحديث فيمن أعتق شريكاً له في عبد؛ لأننا لو قلنا بأننا نجزئه ونقول: ياتق من كل واحد ثلثه، لزم أن يسري العتق في باقيه، وحينئذ يعود الأمر إلى عتق الجميع.

وفي هذا الحديث: استعمال القرعة، وأنها طريق شرعي، وقد جاءت في القرآن في موضعين: في قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَمَهِمْ أَيُّهُمْ كَكُلِّ مَرِيِمٍ﴾ [النحل: ٤٤]. فإن هذا قرعة.

وفي قوله تعالى في يونس عليه السلام: ﴿إِذْ أُنْبِئَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [فصاحم فكان من المذحزين] [النمل: ١٤٠-١٤١]. فيونس عليه السلام هرب من قومه؛ لأنهم لم يؤمنوا، فخرج غاضباً وركب سفينة مشحونة، ولما كانوا في أثناء البحر، قالوا: السفينة الآن لا يمكن أن تعبر إلى الشاطئ، فلا بد أن ننزل منها أحداً. فقالوا: نُقْرِعْ، فمن خرجت عليه القرعة ألقيناه في البحر؛ وذلك لأنه إذا لزم ارتكاب مفسدتين، وجب ارتكاب أدناهما، فأيهما أولى: أن يغرق الجميع أو البعض؟ لا شك البعض، فالمهم: أنه ساهم فكان من المدحزين، فأُلْقِيَ في البحر، فيسر الله له حوتاً التقمه، دون أن يمضغه حتى استقر في بطنه، والقصة معروفة، والمهم: أنه يوجد فيها إثبات القرعة.

وفي السنة جاءت القرعة في ستة مواضع عن النبي ﷺ.

وأما من قال: إنها قمار، وإنها لا تجوز، فهذا قياس في مصادمة النص فهو فاسد الاعتبار، وهو قياس باطل في نفسه؛ لأن القرعة إذا لزم منها أن تكون قماراً، فإنها لا تحل، فلو كان هناك شريكان في بُرٍّ لكل واحد نصفه، ثم قسمه أثلاثاً وقال: نريد أن نقرع، فالقرعة هنا حرام ولا تجوز؛ لأنها قمار فسيكون أحدهما: إما غانماً وإما غارماً، لكن لو قسمه نصفين -كما هو ملكهما- ثم أقرع عليه، فهنا ليس فيه غنم ولا غُرم، وقد ذكر ابن رجب رحمه الله في كتابه «القواعد الفقهية» مسائل القرعة من أول الفقه إلى آخره - في آخر القواعد - فمن يحب أن يرجع إليها؛ فإنها مفيدة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٧- (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ. ح. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ،

عَنِ الثَّقَفِيِّ كِلَاهُمَا، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أَمَّا حَمَادٌ فَحَدِيثُهُ كَرَوَاةِ ابْنِ عُثَيْبٍ، وَأَمَّا الثَّقَفِيُّ فَفِي حَدِيثِهِ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ.

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ الضَّرِيرُ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْبٍ وَحَمَادٍ.

ولو قال قائل: هل يجوز للإنسان أن يعتق نصيبه؛ ليُخرج نصيب شركائه من أملاكهم؟ يعني: ليس قصده إلا المضاربة؟

فالجواب: لا يجوز؛ لأن هنا تعارض أمران: فضيلة العتق، وجرم الإضرار، ومعلوم: أن اتقاء الجرم أولى، فنقول لهذا: إِنَّ عِتْقَكَ هَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(١)، وكل إنسان يتحیل على محرّم بحيلة - ولو كانت مباحة في الأصل - فإنه لا يمكن أن تُقبَل منه هذه الحيلة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٢) بَابُ جَوَازِ بَيْعِ الْمُدَبَّرِ

❦ قوله: «الْمُدَبَّرُ». هو الذي عُتِقَ عتقه بموت السيد، بأن يقول: إذا متُ فعبدي حرٌّ، وسُمِّيَ مدبراً؛ لأن عتقه كان دبر حياة سيده؛ أي: بعد حياة سيده.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨ - (٩٩٧) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ - يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ، عَنْ دُبُرٍ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟». فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ. قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: عَبْدًا قُطِيبًا مَاتَ عَامَ أَوَّلِ.

هذا فيه: دليل على أن من كان عليه دين فإنه لا يجوز له أن يُعتَقَ ولو بعد حياته، مع أنه بعد الحياة سوف يقدم الدين على العتق؛ لأن العتق فضل والدين واجب القضاء.

(١) أخرجه الدراقطني (٤٤٩٥، ١٠٦٠)، والحاكم (٥٨/٢، ٥٧)، والبيهقي (٦/٦٩)، وانظر: «السلسلة الصحيحة» (٢٥٠).

وهذا يشهد لما أسلفناه سابقًا: بأن الذي عليه الدين لا يصح وقفه ولا عتقه ولا تبرعته، وأن الواجب على الإنسان الذي عليه دين ألا يتصدق ولا بدرهم. فإذا قال قائل: الدرهم يسير، فإذا كان الإنسان عليه مليون ريال دين، هل له أن يتصدق بالدرهم؟

قلنا: لا، لأنه إذا أعطى هذا الدرهم للدائن لم يبق عليه سوى مليون إلا درهم - وقطرات المطر تصير أودية -، فكل ما وقع في يدك دفعته للدائن وتخلصت منه، وعلم الله أنك تريد الأداء فيؤد الله عنك، إما في الدنيا، وإما في الآخرة.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٩- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: سَمِعَ عَمْرُو جَابِرًا يَقُولُ: دَبَّرَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ غُلَامًا لَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ جَابِرٌ: فَاشْتَرَاهُ ابْنُ النَّحَّامِ، عَبْدًا قَيْطِيًّا مَاتَ عَامَ أَوَّلِ فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ. (...)

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رُمَيْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُدَبَّرِ نَحْوَ حَدِيثِ حَمَادٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ.

(...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ -يَعْنِي: الْحِزَامِي- عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ح. وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى -يَعْنِي: ابْنَ سَعِيدٍ- عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ ذَكْوَانَ الْمُعَلَّمِ، حَدَّثَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرٍ ح. وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ الْمُسَمَعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ مَطَرٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ وَعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ؛ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَهُمْ فِي بَيْعِ الْمُدَبَّرِ. كُلُّ هَؤُلَاءِ قَالَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ حَمَادٍ وَابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرٍ.

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

كِتَابُ

الْقِسَامَةِ وَالْمُحَارِبِينَ

إِلَى حَدِيثٍ : ١٩٨٣

مِنْ حَدِيثٍ : ١٦٦٩



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ

الْقَسَامَةِ وَالْمَحَارِبِ وَالْقِصَاصِ وَالذِّيَّاتِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النُّووي رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ الْقَسَامَةِ

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (١٦٦٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ - قَالَ يَحْيَى: وَحَسِبْتُ قَالَ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ؛ أَنَّهُمَا قَالَا: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ بْنُ زَيْدٍ وَحُيَيْصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ زَيْدٍ، حَتَّى إِذَا كَانَا بِخَيْرٍ تَفَرَّقَا فِي بَعْضِ مَا هُنَالِكَ، ثُمَّ إِذَا حُيَيْصَةُ يَجِدُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَتِيلًا فَدَفَنَهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ وَحُيَيْصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَكَانَ أَصْغَرُ الْقَوْمِ، فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِيَتَكَلَّمَ قَبْلَ صَاحِبِهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَبِّرْ» - الْكَبْرُ فِي السِّنِّ - فَصَمَّتْ، فَتَكَلَّمَ صَاحِبَاهُ، وَتَكَلَّمَ مَعَهُمَا، فَذَكَرُوا الرَّسُولَ ﷺ مَقْتَلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ، فَقَالَ لَهُمْ: «أَتُحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا فَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ؟» - أَوْ: «قَاتِلَكُمْ» - قَالُوا: وَكَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ؟ قَالَ: «فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا». قَالُوا: وَكَيْفَ نَقْبُلُ آيَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى عَقْلَهُ.

❦ قوله: «الْقَسَامَةُ»: هي الأيمان المكررة في دعوى قتل معصوم؛ يعني: أن المدعين يحلفون إيمانًا - خمسين يمينًا - في دعوى القتل؛ مثال ذلك: رجل ادَّعى أن فلانًا قتل أباه

بدون يَمِينَةٍ، فإذا كان المشروط القسامة، قلنا لهذا الرجل الذي ادعى أن رجلاً قتل أباه: أحلف خمسين يمينًا، فإذا حلف خمسين يمينًا استحق.

وهي في الحقيقة موضع إشكال؛ ولذلك لم يقض بها بعض الخلفاء كعمر بن عبد العزيز رَحِمَهُمُ اللَّهُ، لكن السُّنَّةُ أُولَى أَنْ تُتَّبَعَ، والإشكال في القسامة له جوانب:

أولاً: من حيث أن هذا المدَّعي يدَّعي ما لم ير؛ لأنه قد لا يرى أنه قتله، كما في هذه القصة.

ثانيًا: أنه كيف تكون الأيمان من جانب المدَّعي، وهي في الأصل من جانب المدَّعى عليه.

ثالثًا: كيف تُكْرَّرُ، والأيمان لا تكرر، فاليمين الواحد يُرأى به الإنسان فإن المشكلة من هذه الإشكالات الثلاثة.

أما الإشكال الأول: فنقول: إنه يجوز للإنسان أن يحلف لغلبة الظن إذا وُجِدَتْ القرائن، ولا إثم عليه في هذا.

وأما الإشكال الثاني: وهو كونها في جانب المدَّعي، فإن الأيمان ليست في جانب المدَّعي دائمًا؛ بل الأيمان في جانب من يقوى جانبه من مدَّعٍ أو مدَّعى عليه، وليست في جانب المدَّعى عليه دائمًا؛ وهذا له شواهد:

منها: لو ادعى شخص على آخر بدين وأقام شاهدًا، فهنا نقول للمدعي: أحلف مع الشاهد، ويحكم لك، فصارت اليمين الآن في جانب المدعي، إذن فليست اليمين في جانب المدعي، بل اليمين في جانب من هو أقوى الجانبين، سواء المدعي أو المدَّعى عليه، وهنا -في القسامة- جانب المدعي أقوى؛ لأنه مبني على قرائن وهي العداوة، وفي قصة عبد الله بن سهل لا أحد يخفى عليه أن اليهود أعداء للمسلمين، فهنا جانب المدَّعي أقوى، فصارت اليمين في جانبه.

وأما الإشكال الثالث: وهو تكرارها، فالظاهر: أنها كُرِّرَت لعظم الدماء؛ لأنه إذا تمت القسامة، وحلف المدَّعي حُكِمَ بالقصاص أو بالمال، فلعظم الدماء، صار لا بد من تكرار الأيمان.

أما لما إذا كانت خمسين: فهذا شيء لا يدركه عقلنا؛ فهي كالصلاة: أول ما فُرِضَتْ كانت خمسين صلاة، وكغيرها من الآداب التي تكون واجبة، ولكن لا يظهر للإنسان وجه الحكمة فيها.

قد يقول قائل: لأن الدية مائة من الإبل، وكل يمين عن بعيرين.

فنقول: لا يستطيع أحد أن يجزم بأن هذه هي الحكمة؛ ولهذا نفوَّض أمر العدد؛ أي:

عدد الأيمان - إلى الله رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- (...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ؛ أَنَّ مُحْيِصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلِ انْطَلَقَا قَبْلَ خَبِيرٍ، فَتَفَرَّقَا فِي النَّخْلِ، فَقَتَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ، فَاتَّهَمُوا الْيَهُودَ، فَجَاءَ أَخُوهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَابْنَا عَمِّهِ حُوَيْصَةُ وَ مُحْيِصَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَتَكَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي أَمْرِ أَخِيهِ، وَهُوَ أَصْغَرُ مِنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَبِرَ الْكَبِيرُ - أَوْ قَالَ - لِيَبْدُلِ الْأَكْبَرُ». فَتَكَلَّمَ فِي أَمْرِ صَاحِبَيْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِرُمَّتِهِ؟». قَالُوا: أَمَرْنَا نَشْهَدُهُ كَيْفَ نَخْلِفُ؟ قَالَ: «فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ بَأَيَّامٍ خَمْسِينَ مِنْهُمْ؟». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَوْمٌ كَفَّارٌ قَالَ: فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِهِ. قَالَ سَهْلٌ: فَدَخَلْتُ مَرِيدًا لَهُمْ يَوْمًا، فَرَكَضْتَنِي نَاقَةً مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ رَكْضَةً بِرَجْلَيْهَا. قَالَ: حَمَادُ هَذَا أَوْ نَحْوُهُ.

(...) وَحَدَّثَنَا الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. نَحْوُهُ. وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَعَقَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ. وَلَمْ يَقُلْ فِي حَدِيثِهِ: فَرَكَضْتَنِي نَاقَةً.

(...) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - يَعْنِي: الثَّقَفِيُّ - جَمِيعًا، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ يَنْخُو حَدِيثَهُمْ.

٣- (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ بْنَ زَيْدٍ وَ مُحْيِصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ بْنَ زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّينَ، ثُمَّ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ، خَرَجَا إِلَى خَبِيرٍ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صُلْحٌ، وَأَهْلُهَا يَهُودٌ، فَتَفَرَّقَا لِحَاجَتِهِمَا، فَقَتَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ، فَوُجِدَ فِي شَرِيَةِ مَقْتُولًا، فَدَفَنَهُ صَاحِبُهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَمَشَى أَخُو الْمَقْتُولِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَ مُحْيِصَةُ وَ حُوَيْصَةُ، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَأْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَحَيْثُ قُتِلَ، فَرَعَمَ بُشَيْرٌ وَهُوَ يَحْدُثُ عَمَّنْ أَذْرَكَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ: «تَخْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَتَسْتَحِقُّونَ قَاتِلَكُمْ؟». - أَوْ: «صَاحِبَكُمْ» - . قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَهِدْنَا وَلَا حَضَرْنَا. فَرَعَمَ أَنَّهُ قَالَ: «فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ؟». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نَقْبَلُ أَيَّانَ قَوْمٍ كَفَّارٍ؟ فَرَعَمَ بُشَيْرٌ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَلَهُ مِنْ عِنْدِهِ.

٤- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ؛ أَنَّ

رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ بْنُ زَيْدٍ أَنْطَلَقَ هُوَ وَابْنُ عَمٍّ لَهُ يُقَالُ لَهُ: مُحْيِصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ بْنِ زَيْدٍ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ يَنْحُو حَدِيثَ اللَّيْثِ إِلَى قَوْلِهِ: فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ. قَالَ يَحْيَى: فَحَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ أَبِي حَنَمَةَ قَالَ: لَقَدْ رَكَّضْتَنِي فَرِيضَةً مِنْ تِلْكَ الْفَرَائِضِ بِالْمِزِيدِ.

٥- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَمَةَ الْأَنْصَارِيِّ؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ نَفَرًا مِنْهُمْ أَنْطَلَقُوا إِلَى خَيْبَرَ، فَتَفَرَّقُوا فِيهَا فَوَجَدُوا أَحَدَهُمْ قَتِيلًا. وَسَاقَ الْحَدِيثَ وَقَالَ فِيهِ فِكْرُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ يُطِيلَ دَمُهُ، فَوَدَاهُ مِائَةً مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ.

٦- (...) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو لَيْلَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَمَةَ؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، عَنْ رِجَالٍ مِنْ كِبَرَاءِ قَوْمِهِ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحْيِصَةَ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ مِنْ جَهْدِ أَصَابِهِمْ، فَاتَى مُحْيِصَةُ فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي عَيْنٍ أَوْ فَقِيرٍ، فَاتَى يَهُودَ، فَقَالَ: أَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ. قَالُوا: وَاللَّهِ، مَا قَتَلْنَاهُ. ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ فَذَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ ثُمَّ أَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةُ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ، فَذَهَبَ مُحْيِصَةُ لِيَتَكَلَّمَ وَهُوَ الَّذِي كَانَ بِخَيْبَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُحْيِصَةَ: «كَبِّرْ كَبِّرْ». -يُرِيدُ السَّنَ- فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحْيِصَةُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَنْ يَدُودَا صَاحِبَيْكُمْ وَإِنَّمَا أَنْ يُؤْذِنُوا بِحَرْبٍ». فَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ فَكَتَبُوا إِنَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحُوَيْصَةَ وَمُحْيِصَةَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ: «اتَّخِذُوا وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبَيْكُمْ؟». قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَتَخْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟». قَالُوا: لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ. فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِائَةً نَاقَةٍ حَتَّى أَدْخَلَتْ عَلَيْهِمُ الدَّارَ. فَقَالَ سَهْلٌ فَلَقَدْ رَكَّضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةً حَمْرَاءُ.

٧- (١٦٧٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا وَقَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَلَمَانُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْأَنْصَارِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَ الْقِسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

٨- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. وَزَادَ: وَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قِتْلٍ ادَّعَوْهُ عَلَى الْيَهُودِ.

(...) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَلْيَمَانَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَاهُ عَنْ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ.

قد سبق لنا أن القسامة اختلفت السلف في العمل بها، وأن الصواب: العمل بها؛ لأن النبي ﷺ أقرها على ما كانت عليه.

فإن قال قائل: هل لابد من قرائن تؤيد دعوى المدعى؟

الجواب: نعم، ومنها: العدا، والمقصود بالعداء هنا: العدا الظاهر، كالعداوة التي تكون بين القبائل، أو بين المسلمين والكفار، فالمهم: أن العداوة ظاهرة بيّنة. وقيل: إن القرينة التي تُغلب الظن هي العداوة الظاهرة، مثل: القبائل التي يطلب بعضها بعضاً بالثأر، وكما يكون بين المسلمين والكفار.

وأما العداوة الخاصة الشخصية فلا عبرة بها، ومن ادّعى أنه قتل صاحبه، فإنه لا تقبل منه الدعوى ولو حلف ألف مرة، ولكن القول الراجح في هذه المسألة: أن كل ما يُغلب على الظن صدق المدعى، فإنه يُجرى به القسامة، وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ؛ وذلك لأن ما وقع في عهد النبي ﷺ بين الأنصار واليهود هي قضية عين، وليس فيها قول عام بآل تجري القسامة إلا بالعداوة الظاهرة، وقضايا الأعيان قابلة للقياس.

فمثلاً: لو فرضنا أننا مررنا برجل يتزف دماً والناس حوله، ورأينا رجلاً هارباً، هنا يغلب على الظن: أن القاتل هو الذي يهرب.

وكذلك: لو وجدنا رجلاً مقتولاً وحوله أناس، وفي يد أحدهم مِذْيَةٌ فيها دم، فهنا أيضاً يغلب على الظن أنه هو القاتل؛ فالصواب: هو ما ذهب إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: أن كل شيء يُغلب الظن في القتل، فإنه تُجرى به القسامة.

والقسامة: أن نقول للمدعي: عَيْنٌ مَن ترونها قاتلاً، ثم احلفوا عليه، فيقول: القاتل فلان، فنقول: احلف خمسين يميناً على أنه قاتل، فإذا حلف على أن هذا هو القاتل.

قلنا: خذه، فإن شاء قتله، وإن شاء عفا عنه، وإن شاء أخذ الدية، وإن شاء صالح بأكثر.

وإذا أبى أن يحلف - كما فعل الأنصار، قالوا: ما شهدنا ولا رأينا - فنعيد الأيمان على المدعى عليه، نقول: احلف خمسين يميناً، فإذا حلف خمسين يميناً، فإنه يبرأ، فإن قال المدعون: لا نرضى بأيمانه، فهذا رجل ضال يحلف ولا يبالي، فحيثُ تُوخذ دية القاتل من

بيت المال؛ لأنه قَتِيلٌ معصومٌ جِهْلٌ قاتله، وكذلك: إذا مات رجلٌ في زحمة؛ أي: كان في زحمة قتل، وما ندرى من الذي زحمه حتى مات، فتؤخذ الدية من بيت المال؛ لئلا يهدر دم المسلم. وحديث سهل الذي معنا فيه: دليل على أن القوم إذا كانوا أصحاب حق، فإنه يُقَدَّم الأكبر لا الأقرب؛ لأن الآن عندنا عبد الرحمن بن سهل: أخو القَتِيل، وعندنا مَحِيصَةٌ وحويصة: أبناء عم، والأقرب إلى القَتِيل هو أخوه عبد الرحمن بن سهل، ولكن لما كانت قضيتهم واحدة، وكلهم أتوا إلى الرسول ﷺ قال: «كَبُرَ»، حتى مُحَيِّصَة قال له الرسول ﷺ: «كَبُرَ»، ففيه: اعتبار الكبر، وأنه مما ترمي إليه الشريعة، حتى في العبادات يُقَدَّم في الإمامة الأقرأ، ثم الأعلم بالسنة، ثم الأقدم إسلامًا، ثم الأول هجرة، ثم السن، فالكبر له مزية؛ ولهذا كان النبي ﷺ إذا أُتِيَ بماء للشرب يقول للساقى: «كَبُرَ، كَبُرَ»^(١)، فيعطيه الأكبر؛ لأن هذا هو الشرع، وهو مقتضى المروءة والذوق أيضًا.

وفيه أيضًا: دليل على أن الدية مائة من الإبل، وهو كذلك، لكن هذه المائة لا تبلغ الثَّيِّبَة من الإبل، كلها من الجذعة فأقل، مثل: بنت مخاض، وبنت لبون، وحقَّة وجذعة، فهذه أربعة أصناف على خمس وعشرين وخمس وعشرين.

فإن قال قائل: لو تراضى أولياء المقتول والقاتل على ثمنها دراهم أو دنائير أو سيارات أو معدات، أيجوز أو لا؟

الجواب: نعم يجوز؛ لأنه حق لأولياء المقتول، فلمهم أن يتصالحوا مع هذه الدية، ويأخذوا ما يتفقون عليه.

فإن قال قائل: وهل هناك أصل في الدية غير الإبل؟

الجواب: فيه خلاف بين العلماء:

منهم من يقول: الأصول خمسة: الإبل، والبقر، والغنم، والذهب، والفضة. ومنهم من يقول: إن الأصل واحد وهو الإبل، وأما ما سواه فإنه بالتقويم. وهذا هو الصحيح، أن الأصل في الدية الإبل، وقد تكون في بعض الأزمان، أو في بعض الأماكن رخيصة، وقد ترتفع، وقد تُعَدَّم بالكلية، لكن المرجع هو الإبل. وفيه: دليل على غدر اليهود؛ لأن الظاهر: أن التهمة قوية جدًا؛ لأن اليهود أعداء، ولا

(١) أخرجه البخاري (٣١٧٣)، ومسلم (١٦٦٩).

يوجد أحدُ يَتَهُم في هذا المكان إلا هم، ومع أن الرسول ﷺ أقرَّهم في خير، وجعل له نصيباً مما يخرج من الثمر والزرع^(١)، لكنهم - والعياذ بالله - أهل غدر وخيانة، وبه تعرف أن من اتصف بالغدر والخيانة من المسلمين ففيه شبه باليهود، ويأتي هذا في التنفير من الغدر والخيانة.

ومن فوائد هذا الحديث: أنه إذا أنكر المدعى عليه، ولو كان غير مسلم، فإنه يُقبل إنكاره؛ لأن اليهود لمَّا أنكروا لم يحاربهم الرسول ﷺ مع أنه قال في الأول: «إِمَّا أَنْ يَكُونُوا صَاحِبَكُمْ وَإِمَّا أَنْ يُؤْذِنُوا بِحَرْبٍ» وهذا لا يكون إلا إذا أقرُّوا، فلما أنكروا، وداه النبي ﷺ؛ أي: أذى دينه؛ لئلا يذهب هدراً.

فإن قال قائل: ظاهر الحديث: أنه ﷺ دفنه في مكانه، فهل يقال: إن هذا فيه شاهد؛ لقول من قال من الفقهاء: إن المقتول ظلماً كالمقتول في سبيل الله من حيث أنه لا يغسل أو يكفن ويدفن في مكانه؟

نقول: هذا فيه احتمال لذلك، لكنه احتمال لا يقوى على تخصيص العمومات التي تدل على وجوب تغسيل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه مع الناس، وشهيد المعركة لا يحدث معه شيء من ذلك؛ كما صنع النبي ﷺ مع شهداء أحد^(٢)، والصواب: أن المقتول ظلماً ليس له حكم شهيد المعركة؛ إذ ليس فيه سنة صريحة، ولا يصح قياسه على شهيد المعركة؛ لأن شهيد المعركة أتى إلى ميدان القتال، باختياره وإرادته، ثم أتى إلى ميدان القتال ليقاتل؛ لتكون كلمة الله هي العليا، والمقتول ظلماً لم يكن كذلك، فالمقتول ظلماً لو تمكن من أن يفرَّ لفرَّ، ونعم هو شهيد في الآخرة، لكنه كما قال النبي ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»^(٣).

فإن قال قائل: ماذا عن عمر بن الخطاب رضيه الله عنه، أقولون: إنه شهيد؟
فالجواب: نعم، نقول: إنه شهيد؛ لأنه قُتِلَ ظلماً، وهو من الشهداء في سبيل الله؛ لأن عمر بن الخطاب ما قُتِلَ لعداوة شخصية؛ ولكنه قتل لأنه قائم بشريعة الله، فهذا هو الذي

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣٠)، ومسلم (١٥٥١) من حديث ابن عمر رضيه الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (١٣٤٣).

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٨٠)، ومسلم (١٤١) من حديث عبد الله بن عمرو رضيه الله عنه مختصراً.

يظهر، وإن كان التفصيل يدل على أن أبا لؤلؤة أراد الانتقام من عمر، لكن الأول أظهر لي؛ لأن المجوس أعداء الداء للمسلمين، لكنه عليه السلام غُسل وكُفّن وصُلّي عليه؛ لأن الشهيد إذا لم يمُت في الحال، فإنه يُغسَلُ ويُكفّنُ ويُصَلّى عليه كغيره، لكنه إذا مات في الحال، فهو الذي لا يغسَل ولا يكفّن ولا يصلى عليه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّووي رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ حُكْمِ الْمُحَارِبِينَ وَالْمُرْتَدِّينَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩-(١٦٧١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ كِلَاهُمَا، عَنْ هُشَيْمٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ: عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ فَاجْتَوَوْهَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ فَتَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا». فَفَعَلُوا فَصَحُّوا، ثُمَّ مَالُوا عَلَى الرِّعَاةِ فَقَتَلُوهُمْ، وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ وَسَاقُوا ذَوْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ ذَلِكَ النَّبِيِّ ﷺ قَبَعَتْ فِي أَثَرِهِمْ، فَأَتَيْنِي بِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ فِي الْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا^(١).

هؤلاء القوم من عُرَيْنَةَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ وَبَقُوا فِيهَا، وَلَكِنْهُمْ اسْتَوْخَوْهَا، وَأَصَابَهُمْ حُمَى الْمَدِينَةِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَكْرَمَ النَّاسِ ضِيَافَةً، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ وَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَصَحُّوا.

ولكنهم قابلوا النعماء بالكفر؛ حيث قتلوا الراعي بعد أن سملوا عينيه، والسَّمْلُ؛ معناه: أن يؤخذ مسمار بعد أن يُحمى في النار، ثم تُكحلُّ به العين - والعياذ بالله - حتى تنفجر، واستاقوا الإبل - أخذوها - وارتدوا عن الإسلام، فجاء الخبر إلى رسول الله ﷺ، وكان النبي ﷺ مع حلمه التام الذي لا يوازيه فيه أحد من البشر، لكنه كان حازمًا، فأمر في الحال بأن يُخْرَجَ إِلَيْهِمْ وتطلب آثارهم، فجاء بهم حين تعالى النهار في الحرّة، فَقُطِعَتْ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ من خلاف؛ يعني: اليد اليمنى والرجل اليسرى، وَسُمِلَتْ أَعْيُنُهُمْ؛ لأنهم فعلوا في الراعي كذلك، وجعلوا يحوصون بدمائهم في الحرّة في شدة الحر؛ لأنه

بعد ما تعالى النهار وارتفعت الشمس جعلوا يستسقون - يطلبون أحداً ليسقيهم -، ولكن لا أحد يسقيهم حتى ماتوا، ولا يعدُّ هذا مثله؛ لأنهم يستحقون هذا الشيء، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [النساء: ٣٣].



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠- (...) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ، حَدَّثَنِي أَبُو رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، حَدَّثَنِي أَنَسٌ؛ أَنَّ نَفْرًا مِنْ عُكْلٍ ثَمَانِيَةٍ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ فَاسْتَوْخَمُوا الْأَرْضَ وَسَقَمَتْ أَجْسَامُهُمْ، فَشَكَوَا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: «أَلَا تَخْرُجُونَ مَعَ رَاعِيْنَا فِي إِبِلِهِ فَتَصِييُونَ مِنْ أَبْوَالِهَا وَآلِبَانِهَا؟». فَقَالُوا: بَلَى. فَخَرَجُوا فَشَرِبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَآلِبَانِهَا، فَصَحُّوا، فَقَتَلُوا الرَّاعِيَّ وَطَرَدُوا الْإِبِلَ، قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ فَأَذْرَكُوا فَجِيَءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَقَطَّعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ وَسُمِرَ أَعْيُنُهُمْ ثُمَّ نَبَذُوا فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا. وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي رِوَايَتِهِ: وَاطَرَدُوا النَّعَمَ. وَقَالَ: وَسُمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ.

هذا الحديث فيه من الفوائد: أن أبوال الإبل طاهرة، وهكذا بول كل ما يؤكل لحمه، وروثه، وريقه، وعرقه، كله طاهر، فأما قول النبي ﷺ في الذي يُعَذَّبُ في قبره؛ لأنه لا يستتر من بول^(١) فـ«ال» هنا للعهد؛ يعني: من بوله؛ كما جاء ذلك مفسراً في إحدى روايات البخاري: «أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَرُّ مِنْ بَوْلِهِ»^(٢).

فالقاعدة إذن: أن جميع فضلات ما يؤكل لحمه طاهرة؛ البول والروث والعرق والريق والمني وكل شيء، إلا الدم فإنه نجس؛ لقول الله - تبارك وتعالى -: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].



(١) أخرجه البخاري (٢١٨)، ومسلم (٢٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٦)، ومسلم (٢٩٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١- (...) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْمٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عُرَيْنَةَ فَاجْتَنَوْا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلِقَاحٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَآلِبَانِهَا. بِمَعْنَى حَدِيثِ حَجَّاجٍ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ. قَالَ: وَسُيِّرَتْ أَعْيُنُهُمْ، وَلُفُّوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ.

١٢- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَزْهَرُ السَّمَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا خَلْفَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: مَا تَقُولُونَ فِي الْقِسَامَةِ؟ فَقَالَ عُبَيْسَةُ: قَدْ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ كَذًا وَكَذَا فَقُلْتُ: إِنِّي أَتَى حَدَّثَ أَنَسٌ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَوْمٌ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ يَنْخُو حَدِيثَ أَيُّوبَ وَحَجَّاجٍ. قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: فَلَمَّا فَرَعْتُ، قَالَ عُبَيْسَةُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: فَقُلْتُ: أَتَنْهَمُنِي يَا عُبَيْسَةُ؟ قَالَ: لَا، هَكَذَا حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، لَنْ تَرَالُوا بِخَيْرٍ يَا أَهْلَ الشَّامِ مَا دَامَ فِيكُمْ هَذَا أَوْ مِثْلُ هَذَا.

(...) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي شُعَيْبٍ الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنَا مَسْكِينٌ - وَهُوَ ابْنُ بُكَيْرٍ الْحَرَّانِيُّ - أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ مِنْ عُكْلٍ. يَنْخُو حَدِيثَهُمْ. وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: وَلَمْ يَحْسِبْهُمْ.

❦ قوله: «وَلَمْ يَحْسِبْهُمْ» الحسم معناه: أَنْ يُغْلَى الزَّيْتُ أَوْ الْوَدَّكَ ثُمَّ تَغْمَسُ فِيهِ الْيَدُ الْمُقَطَّوعَةُ أَوْ الرَّجْلُ الْمُقَطَّوعَةُ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَقِفَ نَزِيفُ الدَّمِ؛ وَلِهَذَا إِذَا قُطِعَتْ يَدُ السَّارِقِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ تُحْصَمَ؛ لِأَجْلِ أَنْ تَنْسَدَ عُرْوَقُهُ، فَلَا يَكُونُ هُنَاكَ نَزِيفٌ، وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ إِذَا قُطِعَتْ، لَكِنْ هَؤُلَاءِ أَرَادَ بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَمُوتُوا فَتَرَكَهُمْ وَلَمْ يَحْسِبْهُمْ.

﴿ 888 ﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣- (...) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفَرٌ مِنْ عُرَيْنَةَ، فَأَسْلَمُوا وَبَايَعُوهُ، وَقَدْ وَقَعَ بِالْمَدِينَةِ الْمُؤْمُ - وَهُوَ الْبِرْسَامُ - ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ: وَعِنْدَهُ شَبَابٌ مِنَ الْأَنْصَارِ

قَرِيبٌ مِنْ عِشْرِينَ فَأَرْسَلَهُمُ إِلَيْهِمْ، وَبَعَثَ مَعَهُمْ قَائِمًا يَقْتَصُّ أَثَرَهُمْ.

(...) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، وَفِي حَدِيثٍ: هَمَّامٌ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَهْطٌ مِنْ عُرَيْنَةَ، وَفِي حَدِيثٍ سَعِيدٍ مِنْ عُكْلٍ وَعُرَيْنَةَ. يَنْخُو حَدِيثَهُمْ.

❦ قوله: «الْبَرَسَامُ»: هو مرض يصيب الدماغ، فيجعل الإنسان - نسأل الله العافية - يهذي ويتخبط في كلامه، وهو من الأمراض التي ذكرها الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ فيما يكون سبباً للموت؛ يعني: أنه من الأمراض المخوفة.

SSS

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤- (...) وَحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: إِنَّمَا سَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْيُنَ أُولَئِكَ؛ لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيُنَ الرُّعَاءِ. فيكون هذا من باب القصاص.

قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «المفهم»:

قوله: «إِنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَاجْتَوَوْهَا»؛ أي: لم توافقهم في صحتهم. يقال: اجتوى البلد، واستوبله، واستوخمه: إذا سقم فيه عند دخوله. و«استاقوا الذود»؛ أي: حملوا الإبل معهم، وهو من السَّوق، وهو: السير السريع العنيف. وفي الرواية الأخرى: مكان «الذود»: «لقاح رسول الله ﷺ»، وهي جمع: لِقْحَة. وهي: الناقة ذات اللبن. و«سَمَلَ أعينهم»؛ أي: غرز فيها الشوك حتى فقاها. قال أبو ذؤيب: والعَيْنُ بَعْدَهُمْ كَأَنَّ حِدَاقَهَا سُمِلَتْ بِشَوْكِ فِيهِ عَوْرٌ تَدْمَعُ و«سَمَرَ»؛ أي: فقاها بمسامير محمية؛ قاله أبو عبيد. وقال غيره: «سَمَلَ» و«سَمَرَ» بمعنى واحد. أبدلت الرَّاء من اللام. وفيه بُعْذٌ.

و«يستسقون»: يسألون أن يسقوا. وفي الأصل: «وقد وقع بالمدينة المَوم - وهو البرسام -». والبرسام: لفظة يونانية تستعملها الأطباء في كتبهم، يعنون به: وجع الرأس أو الصدر.

وفي الحديث أبواب من الفقه:

منها: جواز التطيب، وأن يطيب كل جسم بما اعتاد. فإن هؤلاء القوم - أعراب البادية - عادتهم شرب أبوال الإبل والبانها، وملازمتهم الصحاري. فلَمَّا دخلوا القرى، وفارقوا أغذيتهم، وعادتهم؛ مرضوا. فأرشدهم النبي ﷺ إلى ذلك، فلَمَّا رجعوا إلى عادتهم

من ذلك، صَحُّوا، وسمنوا.

وفيه: دليل لمالك على طهارة بول ما يؤكل لحمه. وقد تقدّم.

وفيه: جواز قتل المرتدين من غير استتابة.

وفيه: القصاص من العين بمثل ما فقت به، كما قال أنس: إنما سَمَلَ رسول الله ﷺ أعينهم؛ لأنهم سَمَلُوا أعين الرّعاء، وإنّما قطع رسول الله ﷺ أيديهم وأرجلهم؛ لأنهم فعلوا كذلك بالرّاعي؛ كما حكاه أهل التاريخ والسّير. قالوا: كان هذا الفعل من هؤلاء المرتدين سنة ست من الهجرة. واسم الرّاعي: يسار، وكان نويّاً. فقطعوا يديه، ورجليه، وغرزوا الشوك في عينيه حتّى مات، وأدخل المدينة ميتاً. ففعل بهم رسول الله ﷺ مثل ما فعلوا به.

قلت: وعلى هذا: فلا يكون فيه إشكال. ويكون فيه: دليل على القصاص من الجماعة بالواحد في النفس والأطراف. وهو قول مالك وجماعة. وخالف ذلك أبو حنيفة فقال: لا تقتل الجماعة بالواحد. والحديث حجة عليه.

وقول عمر رضي الله عنه: «لو تما لأعليه أهل صنعاء لقتلتهم به». غير أن ذلك الحديث يُشكّل بما زاده أبو داود فيه من حديث أنس أيضاً قال: فبعث رسول الله ﷺ في طلبهم قافة، فأتي بهم، فأنزل الله تعالى في ذلك: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [الأنفال: ٣٣]. الآية.

وعلى هذا؛ فإنما قطعهم وقتلهم؛ لأنهم محاربون، فلا يكون فيه حجة على ما ذكر قبل هذا من الأوجه المستنبطة؛ لأنّهم إذا كانوا محاربين فهو مخير فيهم. ثم يشكّل هذا بما زاده أبو داود فيه من حديث أنس، فإنّه قال فيه بعد ذلك: ثم نهى عن المثلة.

وفيه من حديث أبي الزناد: أن رسول الله ﷺ لما قطع أيدي الذين سرقوا لقاحه، وسمل أعينهم بالنار عاتبه الله في ذلك، فأنزل الله ﷻ في ذلك: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾ الآية. فإن كان فعل ذلك قصاصاً منهم، أو حداً؛ لأنهم محاربون؛ فذلك ليس بمثلة منهياً عنه، ولا يعاتب عليه.

قلت: والذي يرتفع به الإشكال -إن شاء الله-: أن طرق حديث أنس في الواقعة في كتاب مسلم والبخاري أشهر وأصح من طرق أبي داود. وتلك الطرق متوافقة: على أن ذلك من النبي ﷺ كان قصاصاً منهم بما فعلوا، غير تركهم حتى ماتوا عطاشاً، وتكحيلهم بمسامير محمّاة، كما ذكره أبو داود، وكما دل عليه قوله: «سمل أعينهم». فيمكن أن

يقال: إن الله تعالى عاتبه على ذلك القدر الذي زاده فقط، دون القصاص والقتل، فإن ذلك كان حكمهم. ولم يَسْتَبِهُم من الرّدة؛ إما لأن الاستتابة لم تكن إذ ذاك مشروعة، وإمّا لأنهم كانوا قد وجب قتلهم إمّا بالقصاص، وإمّا بالحراية؛ فلا بدّ من قتلهم، فلا يظهر للاستتابة فائدة، فاستغنى عنها، والله تعالى أعلم.

غير أنه يبقى على هذا إشكال آخر، وهو: أن من قطع يد رجل أو رجله، أو فقا عينه، ثم قتله، قتل به، ولم يُفعل به شيء مما فعل بالمقتول من قطع، أو جرح. بل يُقتل خاصة إلا أن يكون قد مثّل به فيُفعل به كما فعل، ثم يُقتل. هذا مذهب مالك. وقال أبو حنيفة، والشافعي: يجرح، أو يقطع، ثم يُقتل. فعلى قولهما لا إشكال فيه. ويزول الإشكال على قول مالك بأنهم مثّلوا بالرّاعي فمثّل بهم، ثم قُتلوا.

وقد اختلف العلماء في مَنْ إِذْنُ نَزَلَتْ: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾؟ الجواب: فقيل: نزلت في هؤلاء العرنيين كما ذكرناه في حديث أبي داود. وذهب الحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح: إلى أنها نزلت في المشركين. وذهب ابن جرير: إلى أنها نزلت في اليهود. قال: ويدخل تحتها كلُّ ذمّي وملّي. وذهب مالك، والشافعي، وأبو ثور، وأصحاب الرأي: إلى أنها نزلت في المسلمين المحاربين. وهذا القول أصحها - إن شاء الله تعالى -؛ لوجهين:

أحدهما: أن الكفار لا تخير فيهم بين القتل والصّلب، وقطع الأيدي والأرجل. وإنّما حكم الكافر الأصلي: إمّا القتل، وإمّا السبأ، أو الجزية. وأمّا المرتد: فالقتل. وهل يستاب أو لا؟ هذا محل الخلاف كما تقدم.

وثانيهما: أن الكافر لو تاب فأسلم بعد القدرة عليه لصحت توبته، وحرّم قتله بالإجماع. وآية المحاربة بنصّها مخالفة لهذين الوجهين. فدلّ اختلاف حكم الكافر لحكم المحارب: أن المحارب إنّما هو مسلمٌ بحكم اعتقاده، محاربٌ بفعله. فحكمه ما ذكره الله تعالى في آية المحاربة.

ثم المحاربة عندنا هي: إخافة السبيل، وإشهار السلاح قصداً؛ لأخذ الأموال بالفساد في الأرض، وتكون خارج المصّر وداخله عندنا، وعند الشافعي. وقال أبو حنيفة وعطاء: لا تكون في المصّر. وقد فسّر مجاهد المحاربة بالزنى والسرقة. وليس بصحيح؛ لأن الله تعالى قد بيّن في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ: «أن السارق تقطع يده فقط، وأن الزاني

يجلد ويغرب إن كان بكرًا، أو يرحم إن كان ثيبًا محصنًا». وأحكام المحارب في هذه الآية خلاف ذلك؛ اللهم إلا أن يريد مجاهد: إخافة الطرق بإظهار السلاح قصدًا للغلبة على الفروج؛ فهذا أفحش المحاربة، وأقبح من أخذ الأموال. ولا ينبغي أن يختلف في ذلك. وقد دخل ذلك في قوله تعالى: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [النساء: ٢٣]. وأيُّ فسادٍ أعظم من الهجوم على حرم المسلمين وأولادهم، وإشهار ذلك، وإظهار السلاح لأجله. وقد كثر ذلك في بلاد الأندلس في هذه المدة القريية، وظهر فيهم ظهورًا فاحشًا، بحيث اشترك فيه الشُّبَّانُ بالفعل، وأشياخهم بالإقرار عليه، وترك الإنكار. فسلط الله عليهم عدوهم فأهلكهم، واستولى على بلادهم. فإنا لله وإنا إليه راجعون. اهـ

الصواب: أنه كحلهم بالمسامير المحمَّاة، وأما ما جاء في البيت - أنه سملها بالشوك - فهو من باب التجوز في الكلام، وقد يقال: أراد بالشوك: المسامير.

وظاهر السياق الذي معنا: أنه قطع أيديهم وأرجلهم لا من خلاف، لكن عندي في الحاشية: أن رواية الترمذي فيها: «مِنْ خِلَافٍ»^(١)، فإذا كان قد قطعها من خلاف فقد نفذ فيهم النبي ﷺ حكم المحاربين؛ لأن هذا حدُّهم، وإن كان الأمر بخلاف ذلك، فيكون قصاصًا.

وأما ما ذكره من الإشكال في مسألة الردة، وأن الرسول ﷺ لم يستبهم، فالصواب: أن الاستتابة ليست واجبة في المرتد، وأن للإمام أن يقتله بدون أن يستتيه، فالاستتابة راجعة إلى اجتهاد الإمام، فإن رأى فيها خيرًا، وإلا لم يستب.

فمثلاً: إذا كثرت الردة - والعياذ بالله - في الناس، فلا شك أن الخير من ألا يستتيهم؛ لأن هذا يؤدي إلى انتشار الردة بين الناس، وأما إذا كان هذا يحدث قليلاً، ورأى من المصلحة أن يستتب هذا الرجل، لا سيما إذا عرف منه أنه رجا منه التوبة في المستقبل، فهنا تكون الاستتابة جيدة.

فإن قال قائل: اجتمع جماعة على رجل فقتلوه هل يقتلون جميعاً به؟

الجواب: القاعدة في هذا: أنهم إذا تمالثوا على قتل إنسان وقتله أحدهم، قُتلوا جميعاً. أما إذا لم يتمالثوا؛ فإنه لا يُقتل إلا المباشر للقتل فقط؛ يعني: مثلاً: جماعة مسافرون، وممر بهم رجل وكان هذا الرجل عدوًّا لأحدهم، فانطلق أحدهم وقتله دون أن يعلم

الآخرون، فهنا لا يُقْتَلُ إلا القاتل، لكن لو كانوا جماعة قطاع طريق ومتفقون على أنهم إذا مَرَّ بهم أحد قتلوه وأخذوا ماله، فهؤلاء يُقتلون جميعاً بلا شك، وعمر رضي الله عنه يقول: «لا تما لأعليه أهل صنعاء لقتلتهم به».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّووي رَحِمَهُ اللهُ:

(٣) بَابُ ثُبُوتِ الْقِصَاصِ فِي الْقَتْلِ بِالْحَجَرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَحْدَدَاتِ وَالْمُثَقَّلَاتِ وَقَتْلِ الرَّجُلِ بِالنَّمْرَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ:

١٥- (١٦٧٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحٍ لَهَا فَقَتَلَهَا بِحَجَرٍ. قَالَ: فَجِئَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَبِهَا رَمَقٌ، فَقَالَ لَهَا: «أَقْتَلِكِ فُلَانٌ؟». فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا؛ أَنْ لَا. ثُمَّ قَالَ لَهَا الثَّانِيَةَ، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا؛ أَنْ لَا. ثُمَّ سَأَلَهَا الثَّلَاثَةَ، فَقَالَتْ: نَعَمْ. وَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا، فَقَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ حَجَرَيْنِ ^(١).

(...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي: ابْنَ الْحَارِثِ - ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ: فَرَضَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ. هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ فَوَائِدُ:

منها: بيان عداوة اليهود للمسلمين، وأنهم يتوصلون إلى قتلهم بأي سبب.

ومنها: شدة طمع اليهود في اكتساب المال بأي سبب، وهذا شيء معروف حتى يومنا هذا، فتجد الربا والسحت والسرقة، وكل شيء لتحصيل المال موجوداً في اليهود.

ومنها: أنه يصح الحكم بالإشارة؛ لأنهم اعتبروا إشارة هذه المرأة قرينة على الواقع.

ومنها: -وهو من أهمها-: أنه يفعل بالجاني كما فعل، فإذا قُتِلَ بالسيف، قُتِلَ بالسيف، وإذا قُتِلَ بحجر قُتِلَ بحجر، المهم: أنه يُقْتَلُ بما قُتِلَ به المجني عليه، وهذا هو القول الراجح.

وأما مَنْ قال من الفقهاء: إنه لا يُقتَصُّ إلا بالسيف، واستدلوا بحديث ضعيف جاء فيه: «لا قَوْلٌ إِلَّا بِالسَّيْفِ»^(١)، فهذا لا معول عليه؛ لأن هذا قصاص، فيجب أن يكون كما فعل الجاني. فإن قال قائل: أليس النبي ﷺ قال: «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ»^(٢)؟ قلنا: بلى، لكن مَنْ إحسان القِتْلَةِ: أن تكون بالعدل، وهذا من العدل: أن يُقتل الجاني بما قتل به.

ومنها: أن من الناس من يَمُنُّ الله عليه بقوة الجأش والطمأنينة، فهذه جارية في سياق الموت، ومع ذلك يقول لها النبي ﷺ: «أَقْتَلِكِ فُلَانٌ؟» فتقول: لا، فقال لها الثانية فتقول: لا، حتى وصلوا إلى الذي قتلها.

ومنها: أنه يجوز أن يُقتل الرجل بالمرأة، فأما قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ أَلْهَرُ بِالْخُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾ [النِّسَاء: ١٧٨]. فهذا بيان لما يكون فيه كمال المقاصَّة، والصواب: جواز قتل الرجل بالمرأة، وأنه إذا قُتِلَ الرجل بالمرأة لم يلزم أولياء المقتولة نصف الدية، كما ذهب إليه بعض العلماء؛ حيث يقولون: لا بأس بأن يُقتل، لكن يؤخذ من أولياء المقتولة الفرق بين دية الرجل وبين دية المرأة، والفرق بينهما النصف.

وقوله: «أَوْضَاحٌ». نوع من الحلي من الفضة؛ وسُمِّيَ بذلك؛ لأنه يلمع، فيكون واضحا على لابسِه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قُتِلَ جَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى حُلِيِّ لَهَا، ثُمَّ أَلْقَاهَا فِي الْقَلْبِ وَرَضَخَ رَأْسَهَا بِالْحِجَارَةِ، فَأَخَذَ قَاتِلِي بِه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ حَتَّى يَمُوتَ، فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ. (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٦٦٧)، وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (١٩/٤): «إسناده ضعيف».

(٢) أخرجه مسلم (١٩٥٥) من حديث شداد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هذه رواية شاذة، والصواب: أنه رضى رأسه بين حجرين، اللهم إلا أن يزيد الراوي: أنه لما قُتِلَ بالحجارة صار كالمقتول بالرجم بالحجارة، وإلا فالرواية الشاذة لا عبرة بها.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧- (...) وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ جَارِيَةَ وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضَّ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَسَأَلُوهَا مَنْ صَنَعَ هَذَا بِكَ؟ فَلَانٌ، فَلَانٌ؟ حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيًّا، فَأَوَمَّتْ بِرَأْسِهَا فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ فَأَقْرَ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَرْضَ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ. في هذا: دليل على أن قول المدعي لا يقبل، حتى لو كان المدعي في حال يبعد أن يدعي ما ليس بواقع؛ لأن مثل هذه الجارية وجدت قرينة تدل على أنها صادقة في الدعوى، والقرينة هي حالها؛ فإنها الآن في حال لا يمكن أن تدعي خلاف الواقع، والقرينة الثانية: أنهم ذكروا لها رجلين، فقالت: لا، مما يدل على أنها صادقة في دعواها، ومع ذلك لم يقتض من الرجل إلا بعد أن أقر، وهذا داخل في عموم قول النبي ﷺ «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى رِجَالٌ دِمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ»^(١).

لكن هنا مسألة تختلف فيها العلماء، وهي: لو أن رجلاً وَجَدَ قَتِيلًا في بيت إنسان، وادَّعى صاحب البيت أنه قتله دفاعاً عن نفسه، فهل يقبل؟

الجواب: المشهور من كلام الفقهاء: أنه لا يقبل؛ لأنه مدَّع، والمدَّعى عليه منكر، فلا يقبل. واختار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: أنه إذا كان المقتول معروفاً بالفساد، وصاحب البيت معروفاً بالصلاح، وأنه لا يمكن أن يدعي هذه الدعوى العظيمة إلا وهو صادق، فإنه يقبل، لكن عليه اليمين، وما ذكره الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هو الصواب.

فإذا قال قائل: ألا يمكن أن يفتح مثل هذا الكلام الباب لكل شخص يريد أن يقتل الآخر فيدعوه إلى البيت، ثم يقتله في البيت، ويقول: إنه هجم علي؟

قلنا: هذا وارد، لكن هذا الوارد يكون بعيداً إذا كان المدَّعى يقول: بأنه هجم عليه، وهو معلوماً بالفساد في هذه الدعوى؛ فالقرينة فيمن كان معروفاً بالفساد والمدَّعى معروف بالصلاح، فالقرينة تدل على أنه صادق.

(١) أخرجه البخاري (٤٥٥٢)، ومسلم (١٧١١) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فإن قال قائل: بماذا نجيب على حديث: «لا قودَ إلا بالسيف»^(١). على فرض صحته؟
 الجواب: الحديث لم يصح، وما دام أنه لم يصح، فليس له أقدام يقف عليها، فأنا أرى
 أنه غير صحيح؛ لأنه مخالف لقوله تعالى: ﴿وَأَلْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ [النساء: ٤٥]. ولو فرض أنه
 صحيح فالمعنى: لا قود بالسيف إذا خيف من أن يُمثل به الآخر؛ يعني: من شدة حنقهم
 عليه - أعني: أولياء المقتول - ربما يمثلون به أكثر مما فعل، لكن الحديث لا يصح.
 فإن قال قائل: إذا أنكر المدعى عليه ولم يُقر، فهل يجوز أن يُمس بعذاب؟
 الجواب: إذا وجدت قرينة تدل على كذبه، فلا بأس أن يُمس بعذاب أو حبس أو غير
 ذلك، كما فعل النبي ﷺ في قصة اليهودي الذي أنكر مال حيي بن أخطب، فرفعه
 النبي ﷺ إلى الزبير بن العوام، فلما مسه بعذاب دلهم على موضع المال^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤) **بَابُ الصَّائِلِ عَلَى نَفْسِ الْإِنْسَانِ أَوْ عُضْوِهِ إِذَا دَفَعَهُ الْمَصُولُ عَلَيْهِ**
فَاتَّلَفَ نَفْسَهُ أَوْ عُضْوَهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ

سبق أن قلنا: إن القاتل يفعل به كما فعل في المقتول على القول الراجح، إلا إذا قتله
 بفعل محرّم؛ يعني: ليس محرّمًا من أجل العدوان، بل محرّم لذاته، مثل: أن يتلوّط بصبي
 صغير فيهلك، أو يزني بينت صغيرة فتهلك، فهنا لا نقول: إننا نفعل بالجاني كما فعل؛ لأن
 الفعل محرّم، لا لكونه عدوانًا، ولكن لذاته.

فإن قال قائل: ولكن كيف يُقتل؟

الجواب: قال بعضهم: إذا كان لا نطقًا يُدخل في دُبُرِهِ خَشَبَةً وتحلحل حتى يموت.
 ولكن الذي يظهر: أنه لما تعذر القصاص المطابق للجنابة تمامًا، فإننا نرجع إلى السيف.
 فإذا قال قائل: ما دام القصاص على الوجه التام متعذرًا، فلماذا لا نقتله بما هو أيسر
 من السيف، وذلك بالصعق الكهربائي؛ لأن الصعق الكهربائي أقرب لخروج الروح من
 الذبح، فبمجرد أن تسلط عليه الشحنة الكهربائية يموت في التو، فهل نقول: متى أمكن

(١) سبق تخريجه قريبًا.

(٢) أخرجه ابن حبان (٥١٩٩)، والبيهقي في «الكبرى» (١٣٧/٩)، وانظر: «نصب الراية» (٣/٣٩٩).

تخفيف القِتلة وجب اتباعه، أو نقول: لا ندرى، لعله يلحقه من الألم الشديد عند الصعق بالكهرباء أكثر مما يلحقه بالقتل بالسيف؟

الجواب: هذا شيء لا نعلمه، فیرجع فيه إلى أهل الخبرة، إذا قال أهل الخبرة: إن الصعق بالكهرباء أسهل في خروج الروح، فقد قال النبي ﷺ «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ»^(١) وإذا قالوا: لا، إنه شديد جدًا على البدن، وأشد من الذبح بالسيف، فإنه يُذبح بالسيف، فنختار الأيسر.

وهذه المناسبة؛ لو ثبت قطع يد إنسان أو رجله قصاصًا، فهل يجوز أن تُبَنِّجَه؛ لأنه أسهل في القطع؟

الجواب: لا يجوز، بل يُفعل به كما فعل بالمجنِّي عليه، أما لو أريد أن تُقَطَّعَ بحد، فهنا لا بأس أن تُبَنِّجَ؛ لأن المقصود هو إتلاف هذا العضو.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨- (١٦٧٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: قَاتَلَ يَغْلَى بْنُ مُنِيَّةٍ أَوْ ابْنُ أُمَيَّةَ رَجُلًا، فَعَضَّ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ، فَزَرَغَ نَيْبُهُ - وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: نَيْبُهُ - فَاخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَيُّكُمْ أَحَدُكُمْ كَمَا يَعْضُ الْفَحْلُ؟ لَا دِيَّةَ لَهُ»^(٢).

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ يَغْلَى، عَنْ يَغْلَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

هذا كما تُرجم له، إذا تلف عضو الجاني من أجل مدافعة المجني عليه، فإنه هدر لا قيمة له، فلو عضَّ إنسان يدَ شخص، ثم جذب الشخص يده بقوة حتى انخلعت أسنانه، فإنه لا ضمان عليه.

فإن قال قائل: إذا لم يتمكن من جذب يده من أسنانه، ولكنه جعل يضربه حتى أصاب منه؛ لأنه لن يندفع إلا بذلك، فهل له هذا؟

(١) أخرجه مسلم (١٩٥٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٩٢).

الجواب: نعم؛ لأن دفع الصائل يُتبع فيه الأسهل فالأسهل، حتى قال العلماء: إنه إذا لم يندفع إلا بالقتل فله قتله.
❦ وفي قوله: «كَمَا يَعْصُ الْفَحْلُ». إشارة إلى تقبيح هذه الحالة: أن الإنسان يعص أخاه كما يعص الفحل.

فإن قال قائل: فإن كان عضه إياه دفاعاً، يجوز أو لا يجوز؟

الجواب: يجوز وهذا يقع كثيراً في الصبيان، فالصبي إذا أردت أن تمنعه من شيء أحياناً فليس له سبيل إلا العض، وكذلك أيضاً لو أن أحداً جنى عليك وعضضته حتى يُفْلِكَ فلا بأس. وهناك فائدة شرعية أشار إليها ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ في هذا الموضوع؛ حيث يقول: مَنْ أَتْلَفَ شَيْئاً لِدَفْعِ أَذَاهُ لَمْ يَضْمَنْ، وإن أَتْلَفَهُ لِدَفْعِ أَذَاهُ بِهِ ضَمَنْ، وذكر رَحِمَهُ اللهُ أمثلة؛ منها: الصائل إذا أَتْلَفَ شخص لِدَفْعِ أَذَاهُ فلا ضمان عليه، وأما مَنْ أَتْلَفَ شَيْئاً؛ لِيُدْفِعَهُ بِهِ فَإِنَّهُ يَضْمَنْ، مثل: أن يأخذ الإنسان عصي شخص؛ لِيضْرِبَ بِهِ صائلاً، فيكسر العصي، فإنه يضمنه.

ومن ذلك: لو صال عليه وهو مُخْرِمٌ ظَبْيٍ، فقتله لِدَفْعِ صَوْلِهِ لَمْ يَضْمَنْ، وإن جاع فأكل منه - بعد أن ذبحه - لِيُدْفِعَ جُوعَتَهُ ضَمَنْ؛ بناءً على هذه القاعدة.

وقال بعض العلماء في المسألة الثانية: إنه لا يضمن؛ لأنه لما اضطر إليه صار حلالاً، وقد قال الله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩].
والتعليان كلاهما قوي، فإن احتاط الإنسان وأخرج جزاؤه فهو أحسن.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ:

١٩- (...) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ النِّسَمِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ - حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ؛ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ ذِرَاعَ رَجُلٍ، فَجَذَبَهُ فَسَقَطَتْ نَتِئَتُهُ، فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَبْطَلَهُ، وَقَالَ: «أَرَدْتَ أَنْ تَأْكُلَ لَحْمَهُ؟».

٢٠- (١٦٧٤) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ النِّسَمِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ بُذَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى؛ أَنَّ أَجِيرًا لِيَعْلَى بْنِ مُثَنَّى عَضَّ رَجُلًا ذِرَاعَهُ، فَجَذَبَهَا فَسَقَطَتْ نَتِئَتُهُ، فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَبْطَلَهَا وَقَالَ: «أَرَدْتَ أَنْ تَقْضِمَهَا كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ؟» (١).

٢١- (١٦٧٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ، حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ؛ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ فَسَقَطَتْ ثِيَابُهُ أَوْ ثِيَابُهُ، فَاسْتَعْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَأْمُرُنِي؟ تَأْمُرُنِي أَنْ أَمُرَهُ أَنْ يَدَعَ يَدَهُ فِي فَيْكِ تَقْضُمُهَا كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ؟ ادْفَعْ يَدَكَ حَتَّى يَعْضَهَا ثُمَّ انْتَزِعْهَا»^(١).

ثمَّ قوله: «ادْفَعْ يَدَكَ حَتَّى يَعْضَهَا ثُمَّ انْتَزِعْهَا». يعني: افعَلْ كَمَا فَعَلَ إِنْ شِئْتَ، وَهُوَ لَنْ يَفْعَلَ، لَكِنْ هَذَا مِنْ بَابِ بَيَانِ أَنَّكَ لَوْ أَصِبتَ بِهَذَا مَا رَضِيتَ بِأَنْ يَعْضَ الرَّجُلُ يَدَكَ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- (١٦٧٤) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُنِيَّةٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ، وَقَدْ عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ فَسَقَطَتْ ثِيَابُهُ -يَعْنِي: الَّذِي عَضَّهُ- قَالَ: فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «أَرَدْتَ أَنْ تَقْضُمَهُ كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ؟»^(٢).

٢٣- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، أَخْبَرَنِي صَفْوَانَ بْنُ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ. قَالَ: وَكَانَ يَعْلَى يَقُولُ: تِلْكَ الْغَزْوَةُ أَوْثَقُ عَمَلِي عِنْدِي. فَقَالَ عَطَاءٌ: قَالَ صَفْوَانُ: قَالَ يَعْلَى: كَانَ لِي أَجِيرٌ فَقَاتَلَ إِنْسَانًا فَعَضَّ أَحَدَهُمَا يَدَ الْآخَرِ -قَالَ: لَقَدْ أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ أَنَّهُمَا عَضَّ الْآخَرَ- فَانْتَزَعَ الْمَعْضُوضُ يَدَهُ مِنْ فِي الْمَاعِضِ، فَانْتَزَعَ إِحْدَى ثِيَابَيْهِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَهْدَرَ ثِيَابَهُ.

(...) وَحَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ زُرَّارَةَ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥) بَابُ إِثْبَاتِ الْقَصَاصِ فِي الْأَسْنَانِ وَمَا فِي مَفَنَاهَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤- (١٦٧٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، أَخْبَرَنَا

(١) أخرجه البخاري (٦٨٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٦٥).

ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ أُخْتَ الرَّبِيعِ أُمَّ حَارِثَةَ جَرَحَتْ إِنْسَانًا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقِصَاصُ الْقِصَاصُ». فَقَالَتْ أُمُّ الرَّبِيعِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَبْقِصْ مِنْ فُلَانَةٍ؟ وَاللَّهِ، لَا يُقْتَصُّ مِنْهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ يَا أُمُّ الرَّبِيعِ! الْقِصَاصُ كِتَابُ اللَّهِ». قَالَتْ: لَا وَاللَّهِ لَا يُقْتَصُّ مِنْهَا أَبَدًا. قَالَ: فَمَا زَالَتْ حَتَّى قِيلُوا الدِّيَّةُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بَرَّةَ»^(١).

هذا فيه رواية أخرى، وفيها: أن الذي أقسم هو أنس بن النضر رضي الله عنه، وقال: والله يا رسول الله لا تُكْسِرْ ثنية الربيع، فهدى الله ﷻ أولياء الحق وأسقطوا القصاص، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بَرَّةَ». وهذه المسألة - أعني: الإقسام على الله - إذا كان الإقسام فيها مبنياً على أصل شرعي، وأوجبه قوة رجاء الإنسان بربه ﷻ، فهذا لا بأس به، وأما إذا كان على غير أصل شرعي، وإنما يقسم على الله في أمر يكرهه الله، فهذا حرام ولا يجوز، وكذلك أيضاً إذا كان الإنسان يتألى على الله، وليس لقوة رجائه بالله ﷻ فهو أيضاً حرام، لكن إذا حمله على هذا القسم حسن ظنه بربه ﷻ، وأن هذا أمر محبوب إليه، وهو يرجو من الله أن يحققه، فلا بأس بذلك.

ولكن لو أن أحداً أقسم، ولكن لم يبر الله قسمه، فإنه يجب عليه أن يحنث ويكفر؛ لأن الغالب: أن هذا يقع في فعل العبد، وإذا حلف الإنسان على أي شيء وحنث، ولم يقل عند حلفه: إن شاء الله، فعليه كفارة.

وفي هذا الحديث: أنه جرح، وليس كسر سن.

وفيه أيضاً: أن التي أقسمت هي أم الربيع - أي: أم البنت - لكن الرواية التي أشرت إليها فيها: أن الذي أقسم هو أنس؛ فنحتاج إلى الجمع بين الروایتين؛ لأن القضية واحدة، فلا بد أن إحدهما شاذٌّ والآخر هو المحفوظ.

والذي أرى: أنه لا حاجة للتكلف، فالوهم جائز على كل إنسان، وما دام هناك رواية للبخاري - والبخاري باتفاق جمهور المحدثين أصح من مسلم، وكذلك روايات السنن تؤيده - فالمعتمد رواية البخاري، ويكون هذه بها أوهام ولا أحد يسلم من الوهم.

قال القرطبي رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُفْهَمِ»:

قوله: «أَنَّ أُخْتَ الرَّبِيعِ أُمُّ حَارِثَةَ جَرَحَتْ إِنْسَانًا»؛ كَذَا وَقَعَ هَذَا اللفظ فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ. قال القاضي عياض: المعروف: أَنَّ أُمَّ الرَّبِيعِ هِيَ صَاحِبَةُ الْقِصَّةِ. وَكَذَا جَاءَ الْحَدِيثُ فِي الْبُخَارِيِّ فِي الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ: أَنَّ أُمَّ الرَّبِيعِ بِنْتَ النَّضْرِ، وَأُخْتُ أَنَسِ بْنِ النَّضْرِ، وَعَمَّةُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. وَأَنَّ الَّذِي أَقْسَمَ هُوَ أَخُوهَا أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ، وَكَذَا فِي الْمَصْنُفَاتِ، وَجَاءَ مَفْسَّرًا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ: أَنَّهَا لَطَمَتْ جَارِيَةً، فَكَسَرَتْ ثَنِيَّتَهَا. وَرِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ هَذِهِ تَدُلُّ: عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ الْمَجْرُوحَ الْمَذْكُورَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ هُوَ جَارِيَةٌ. فَلَا يَكُونُ فِيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ رَجُلٌ، فَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْقِصَاصَ جَارٍ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى فِيمَا دُونَ النَّفْسِ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَهُوَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ. وَهِيَ تَعْمُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى، كَالْفَرَسِ يَعْمُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى.

وَالْجُمْهُورُ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ عَلَى جَرِيَانِ الْقِصَاصِ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، فَيُقْتَلُ الذَّكَرُ بِالْأُنْثَى إِلَّا خِلَافًا شَادًّا عَنِ الْحَسَنِ وَعِطَاءً، وَرَوَى فِي ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ. وَهُمْ مُحَجَّجُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَبِّنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [النَّازِعَاتِ: ٤٥]. فَعَمَّ، وَبَأنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ الْيَهُودِيَّ بِالْجَارِيَةِ. فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البَقَرَةِ: ١٧٨]. إِلَى آخِرِ الْآيَةِ؛ فَإِنَّمَا اقْتَضَتْ بَيَانَ حُكْمِ النَّوعِ إِذَا قُتِلَ نَوْعُهُ، فَيُنْتِ حُكْمُ الْحُرِّ إِذَا قُتِلَ حُرًّا، وَالْعَبْدُ إِذَا قُتِلَ عَبْدًا، وَالْأُنْثَى إِذَا قُتِلَتْ أُنْثَى. وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لِأَحَدِ النَّوَاعِينَ إِذَا قُتِلَ الْآخَرُ، لَكِنْ بَيَّنَّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَبِّنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾، وَبَيَّنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ بِسَنَّتِهِ لَمَّا قَتَلَ الْيَهُودِيَّ بِالْمَرْأَةِ. وَأَمَّا الْقِصَاصُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ: فَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ أَيْضًا، وَخَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ مِمَّنْ يَرَى الْقِصَاصَ بَيْنَهُمَا فِي النَّفْسِ أَبُو حَنِيفَةَ، وَحَمَّادٌ، فَقَالَا: لَا قِصَاصَ بَيْنَهُمَا فِيمَا دُونَ النَّفْسِ. وَهُمَا مُحَجَّجَانِ بِالْحَاقِّ مَا دُونَ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ عَلَى طَرِيقِ الْأُخْرَى وَالْأُولَى؛ وَذَلِكَ: أَنَّهُمَا قَدْ وَافَقَا الْجُمْهُورَ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ مَعَ عَظَمِ حُرْمَةِ النَّفْسِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ حُرْمَةَ مَا دُونَ النَّفْسِ أَهْوَنُ مِنْ حُرْمَةِ النَّفْسِ. فَكَانَ الْقِصَاصُ فِيهَا أُخْرَى وَأُولَى. وَفِي الْمَسْأَلَتَيْنِ مُبَاحَثٌ مُسْتَوْفَاةٌ فِي عِلْمِ الْخِلَافِ.

وَقَوْلُهُ: «الْقِصَاصُ، الْقِصَاصُ!» الرِّوَايَةُ بِنَصْبِ الْقِصَاصِ فِي اللفظَيْنِ. وَلَا يَجُوزُ غَيْرُهُ. وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ. تَقْدِيرُهُ: أَلْزَمَكُمْ الْقِصَاصَ. أَوْ: أَقِيمُوا

القصاص. غير أن هذا الفعل لا تظهره العرب قط؛ لأنهم استغنوا عنه بتكرار اللفظ. كما قالوا: الجدارَ الجدارَ. والصبيَّ الصبيَّ. ولما فهم أنس بن النضر - على ما ذكر البخاري، أو أم الربيع على ما ذكره مسلم - لزوم القصاص؛ عَظَّم عليه أن يكسر ثنية الجانية، فبذلوا الأرض؛ فلم يرَضَ أولياء المجني عليها به، فكلَّم أهلها في ذلك، فأبوا، فلما رأى امتناعهم من ذلك، وأن القصاص قد تعيَّن قال: «أَيَقْتَضُ من فلانة، والله! لا يُقْتَضُ منها؟!» ثقة منه بفضل الله تعالى، وتعوُّلاً عليه في كشف تلك الكُربة، لا أنه ردَّ حكم الله وعانده، بل هو مُنَزَّه عن ذلك لِمَا عَلِمَ من فضله، وعظيم قدره، وبشهادة النبي ﷺ له بما له عند الله تعالى من المنزلة.

وهذا التأويل أولى من تأويل من قال: إن ذلك القسم كان منه على جهة الرِّغبة للنبي ﷺ، أو للأولياء؛ لأن النبي ﷺ قد أنكر ذلك عليه بقوله: «مُبْحَانَ اللَّهِ، كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ». ولو كان رَغِبَةً لما أنكره. وأيضاً: فإن النبي ﷺ قد سَمَّاهُ قَسَمًا، وأخبر: أنه قسم على الله، وأن الله تعالى قد أبرَّه فيه لما قال: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرُهُ». ففيه: العمل بشرع من قبلنا إذا صَحَّ عندنا، ولم يثبت في شرعنا ناسخ له. ولا مانع منه. وقد اختلف في ذلك الفقهاء والأصوليون. اهـ

الذي يظهر: أن هذا الحديث كما قال: ليس ردًّا لحكم الله ورسوله، ولكنه أقسم ثقةً بالله ﷻ، وأن الله تعالى سَيِّسُ الأمر حتى يعفو أولياء المجني عليه، وهكذا وقع. لكن على الرواية الأخرى: فيه إثبات القصاص في السن، وهو صريح القرآن، ولكن لا بد من المماثلة فالثنية لا تؤخذ بالرباعية، والسن الأعلى لا تؤخذ بالأسفل؛ بل يؤخذ نظيره من كل وجه.

فإن قال قائل: هل يؤخذ التام بالناقص؛ يعني: لو كان سن المجني عليه ناقصاً، فهل يؤخذ سن الجاني وهو كامل؟
الجواب: إذا كان ناقصاً نقصاً لا فائدة منه؛ بمعنى: أنه ذهب فائدته، فلا يؤخذ به، وإلا أخذ به.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٦) بَابُ مَا يَبَاحُ بِهِ دَمُ الْمُسْلِمِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥- (١٦٧٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ: الثِّبْتُ الزَّانِ، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ»^(١).

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. ح. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ كُلُّهُمَا، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. ❖ قَوْلُهُ: «الثِّبْتُ الزَّانِ».

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٣٦/١١):

قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ: الثِّبْتُ الزَّانِ، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ» هَكَذَا هُوَ فِي النُّسخِ «الزَّانِ» مِنْ غَيْرِ بَاءٍ بَعْدَ النُّونِ، وَهِيَ لُغَةٌ صَحِيحَةٌ قُرِئَ بِهَا فِي السَّبْعِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(٢) [الْعَنْدَ: ٩] وَغَيْرُهُ، وَالْأَشْهُرُ فِي اللُّغَةِ إِثْبَاتُ الْبَاءِ فِي كُلِّ هَذَا. أَهـ عَلَى كُلِّ حَالٍ: قَوْلُهُ: «الثِّبْتُ الزَّانِ» يَحْمَلُ عَلَى الْفَصْحَى، فَالْفَصْحَى إِذَا كَانَ اللَّفْظُ مُعْرَفًا تَبْقَى الْبَاءُ، وَإِذَا كَانَ مَنْكُرًا تُحْذَفُ الْبَاءُ، فَمِثْلًا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَاٍ﴾ [الْعَنْدَ: ١١]. فَهِنَا تُحْذَفُ الْبَاءُ لِلتَّكْيِيرِ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الْعَنْدَ: ٩]. حَذَفَهَا عَلَى خِلَافِ الْمَشْهُورِ، وَحَذَفَهَا هَذَا يَكُونُ تَخْفِيفًا لَا وَجُوبًا.

وَهَذَا مِنْ أَحَادِيثِ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ، وَقَدْ تَكَلَّمَ عَلَيْهِ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِهِ كَلَامًا جَيِّدًا.

❖ قَوْلُهُ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ». يَعْنِي: قَتْلُهُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ: أَنْ تَجْرَحَهُ وَيَخْرُجَ مِنْهُ الدَّمُ، بَلِ الْمُرَادُ بِذَلِكَ: الْقَتْلُ.

❖ وَقَوْلُهُ: «يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». هَذِهِ صِفَةٌ تَفْصِيلُ، فَهِيَ صِفَةٌ كَاشِفَةٌ؛ يَعْنِي: أَنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٧٨).

إسلامه: أن يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، يشهد بلسانه وبقلبه جميعًا، فمن شهد بلسانه دون قلبه فهو منافق، ومن شهد بقلبه دون لسانه، فهو غير مسلم، ولا بد أن ينطق؛ ولهذا قال ﷺ: «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١) وقال النبي ﷺ هو يدعو الناس للإسلام: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ قُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَفْلَحُوا»^(٢) فلا بد من القول. وقوله: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». أي: لا معبود بحق إلا الله ﷻ، فكل ما عُبدَ من دون الله فهو باطل؛ لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَأْتِكُمُ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتُمْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٢٢].

ويُسمى هذا المعبود من دون الله إلهًا؛ ولهذا قال: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». لكنه إله باطل، وقد سَمَّى الله تعالى الأشياء التي تعبد من دونه آلهة، كما في قوله: ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [مائدة: ١٠١]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الأنفال: ٣٩]. لكن هذه الألوهية ما هي إلا مجرد اسم، فهم سَمَّوها آلهة، وهي في الحقيقة ليست آلهة، وإن كانت معبودة، لكن لما كانت معبودة بغير حق صارت عبادتها كالعدم. وقوله: «وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ». أي: أن محمدًا رسول الله إلى الناس كافة، بل إلى الإنس والجن.

وقوله ﷺ: «لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيْبُ الزَّانِ»، والثيب: هو الذي جامع زوجته بنكاح صحيح، وهما بالغان عاقلان حُرَّان؛ فمن عقد على امرأة وخلاها واستمتع بها دون الفرج فليس بشيب، ومن جامعها وهي أمة فليس بشيب، ومن جامعها وهي صغيرة فليس بشيب، ومن جامعها وهي مجنونة فليس بشيب؛ لأن جماع مثل هؤلاء لا تحصل به الطمأنينة الكاملة والوطء التام؛ فلذلك حماية للأنفس صار لا بد من هذه الشروط في الإحصان. أما الثيب اللاتط فقتله واجب من باب أولى؛ لأن الله سَمَّى الزنا فاحشة. فقال: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الأنفال: ٣٢]. فذكرها بلفظ نكرة.

(١) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أحمد (٤٩٢/٣)، وابن خزيمة (١٥٩)، وابن حبان (٦٥٦٢)، وانظر: «تفسير ابن كثير» (٥٦٥/٤).

وأما اللواط فسمي الفاحشة - بالتعريف -، كما قال لوط عليه السلام: ﴿أَتَأْتُونَ
الْفَحِشَةَ﴾ [الأعراف: ٨٠]. و«أل» هذه تدل على أنها فاحشة عظيمة - والعياذ بالله -.
❖ وقوله: «وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ». ولا بد في ذلك من شروط؛ يعني: إذا قَتَلَ قَتَلَ.
❖ وقوله ﷺ: «وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ».

فإن قال قائل: هل هما صفتان لموصوف واحد؛ بحيث نقول: إن التارك لدينه مفارق
للجماعة، أو أن من فارق الجماعة فقد ترك دينه؟

الجواب: هذا يرجع فيه إلى النصوص الأخرى؛ فيقال: إذا اجتمع الوصفان فلا شك
في أنه حلال الدم؛ يعني: إذا ارتد وفارق الجماعة فلا شك أنه مباح الدم، فإن ارتد ولم
يفارق الجماعة، فإن النصوص تدل على أنه مباح الدم؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ
فَأَقْتُلُوهُ»^(١)، وإن فارق الجماعة ولم يرتد، فقد دلت الأدلة أيضًا على أنه مباح الدم؛ كما
صح عن النبي ﷺ: «أَنَّ مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ يُرِيدُ أَنْ يَفْرُقَ جَمَاعَتَكُمْ فَأَقْتُلُوهُ»^(٢)؛ أو
قال: «فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ» وذلك لأن هذا وإن كان مسلمًا ولكن يحصل من فعله شر عظيم،
وفتنة كبيرة، وتطهير الأرض منه وتطهير الأمة منه هو المناسب، وهو أيضًا من مصلحته؛
حتى لا يتمادى في الشر.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ
الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ لَا يَجِلُّ دَمُ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا ثَلَاثَةً نَفَرٍ: التَّارِكُ الْإِسْلَامَ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ أَوْ الْجَمَاعَةِ - شَكَّ فِيهِ أَحْمَدُ -
وَالنَّبِيُّ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ».

قَالَ الْأَعْمَشُ: فَحَدَّثْتُ بِهِ إِبْرَاهِيمَ، فَحَدَّثَنِي، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ.
(...) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَالْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ

(١) أخرجه البخاري (٣٠١٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم (١٨٥٢).

شَيْئَانِ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِإِسْنَادَيْنِ جَمِيعًا. نَحْوَ حَدِيثِ سُفْيَانَ، وَلَمْ يَذْكُرَا فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: «وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ».

سبق الكلام عن قول الرسول ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ...» الحديث.

❦ ما قوله في هذا الحديث: «وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ». أي: أن من قتل شخصاً قتل بذلك العموم لا يمكن أن يخرج شيء من أفرادها إلا بدليل، فمن قال مثلاً: لا يقتل العنبر لعبد. قلنا له: هات الدليل، ومن قال: لا يقتل الوالد بولده. قلنا: هات الدليل، ومن قال: لا يقتل العالم بالجاهل. قلنا: هات الدليل، ومن قال: لا يقتل الرجل بامرأة. قلنا: هات الدليل؛ لأن لدينا كلاماً ممن هو أفصح المتكلمين وأعلم المتكلمين بشريعة الله، وأنصحهم لعباد الله، يقول: «وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ» فنأخذ بهذا العموم، ومن ادّعى خروج شيء من أفرادها فعليه بالدليل، وحيث لا بد أن نرجع إلى شروط القصاص التي ذكرها الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ ونمحصها وننزلها على هذا الحديث، وهو مطابق تماماً لقول الله تعالى: ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [النساء: ٥٠].



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٧) بَابُ بَيَانِ إِثْمِ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- (١٦٧٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْتُلْ نَفْسَ ظَلَمٍ إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دِمَهِهَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ»^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ كُلُّهُمْ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ جَرِيرٍ وَعِيسَى بْنِ يُونُسَ: «لَأَنَّهُ سَنَّ الْقَتْلَ». لَمْ يَذْكُرَا: أَوَّلَ.

(١) أخرجه البخاري (٣٣٣٥).

قوله: «ظُلْمًا». يعني: أنه إذا كان بحق فليس فيه إثم أصلاً حتى يكون عليه كفل من إثمها، ولكن إذا كان القتل ظلماً، فإن على القاتل الأول كُفْل من دمها؛ أي: من إثم دمها. القاتل الأول: قَتَلَ حَدًّا - والعياذ بالله -؛ لأنه لَمَّا قَرَّبَ قَرِيبًا فُتُقْبَلُ من أحدهما، ولم يُتَقْبَل من الآخر؛ لأن الله ﷻ يتقبل من المتقين، وقد عَلِمَ الله أن الثاني ليس من المتقين، فلحسده قال: لَا قُتْلُكَ؛ لأن الله قبله - وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء - فقال له: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ (٢٧) ﴿الْبَقَرَةُ: ٢٧﴾. ولم يقل ذلك تزكية لنفسه، لكن تعريضاً بأخيه؛ وحثاً له على التقوى، كأنه يقول: لو اتقيت الله لقبل منك، فاتق الله حتى يقبل منك، ثم قال له: ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي﴾ (٢٨) ﴿الْبَقَرَةُ: ٢٨﴾. أي: مددتها إلي لتقتلني، ﴿مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنَّي أَخَافُ أَنْ رَبُّ الْمَلَكِينَ﴾ (٢٩) ﴿الْبَقَرَةُ: ٢٩﴾، وهذه من تقواه، وكون الآخر هذا ييسط يده إليه ليقتله يدل على عدم التقوى. ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ﴾ (٣٠) ﴿الْبَقَرَةُ: ٣٠﴾. ﴿فَطَوَّعَتْ﴾ أي: سهلته له وذلكه له، ﴿فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (٣١) ﴿الْبَقَرَةُ: ٣١﴾. خسر الدنيا والآخرة - والعياذ بالله -، وهو أول من سَنَّ القتل؛ لأنه ابن آدم لصلبه، فكان كل مَنْ قَتَلَ نفساً بغير حق يكون على هذا القاتل كفل من دمها - والعياذ بالله -؛ لأنه أول مَنْ سَنَّ القتل.

وهذا التعليل له فائدة عظيمة، وهي: أن من سَنَّ إثمًا، فإن عليه إثم مَنْ اسْتَنَّ به، وهو شاهد للحديث الصحيح: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعَلِيهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» (١).

وظاهر الحديث: أن من فعل هذا - وإن لم يعتقد أنه مستن بالاول - فعلى الاول نصيب من الإثم حتى وإن لم يَتَوَّ الاستئان به.

وفيه أيضاً: الحذر من أن يسنَّ الإنسان للناس من الآثام ما لم يكن يعرفونه. فإن قال قائل: إن سَنَّ الإنسان سنة وهو يظن أنها سنة، ولكن بمراجعة أهل العلم عرف أنها بدعة، ولكن قد أخذها عنه أناس كثر، ولا يستطيع - مثلاً - الرجوع إليهم كلهم؟ الجواب: هذا إذا تاب، فإن الله يتوب عليه، ومن توبته: أن يُعْلِنَ خلاف ما كان سَنَّه من قبل.

(١) أخرجه مسلم (١٠١٧).

وأما من قال من العلماء: إن المبتدع لا توبة له، فمقصودهم بذلك: أنه لا توبة له مما حصل؛ لأن رجوع المقتدين به صعب، لكن لا يُكَلِّفُ الله نفساً إلا وسعها، فإذا علم أنه كان على بدعة، ثم رجع إلى الله، وكتب - إن كان كاتباً من قبل - أو قال وأعلن هذا، فإن الله يتوب عليه.

فإن قال قائل: هنا إشكال، وهو أن ابن آدم القاتل ندم على فعله، فكيف يحمل هذا الوزر لمن قتل من بعده؟

الجواب: هو لم يندم على قتله لأخيه، بل ندم على التعب الذي حصل له، وإلا فلو ندم توبة إلى الله لتاب الله عليه، مثل قول الشيطان: ﴿قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الجن: ١٦]. فخوفه هذا ليس خوف عبادة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٨) بَابُ الْمَجَازَاةِ بِالْدَّمَاءِ فِي الْأَخِرَةِ وَأَنَّهَا أَوَّلُ مَا يُقْضَى فِيهِ
بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨- (١٦٧٨) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ جَمِيعًا، عَنْ وَكِيعٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ. ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَوَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدَّمَاءِ»^(١).

(...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح. وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي: ابْنَ الْحَارِثِ - ح. وَحَدَّثَنِي يَشْرُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِي كُلُّهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِهِ غَيْرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ عَنْ شُعْبَةَ: «يُقْضَى». وَبَعْضُهُمْ قَالَ: «يُحْكَمُ بَيْنَ النَّاسِ».

❁ قوله: «أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ» وائل هذا من أصحاب عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإذا جاء مبهمًا - أي: وائل عن عبد الله عرفنا أن المبهم هو عبد الله بن مسعود.

قوله: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ». فيه: دليل على القضاء بين الناس يوم القيامة، وهذا لا إشكال فيه، ويبدأ في هذا بالدماء، فالقاتل والآخذ مالا، أيهما الذي يبدأ بالقضاء؟

الجواب: القاتل؛ لأن ذلك أعظم ما يكون، وهذا باعتبار حق الخلق أما باعتبار حق الله، فأول ما يُنظر في عمل الإنسان الصلاة؛ لأنها أعظم شعائر الإسلام بعد الشهادتين. فإن قال قائل: ألا يدل هذا الحديث: على أن القاتل لا توبة له؛ لأن المقتول انتهى وارتحل عن الدنيا، ولا يمكن أن يسامح من قتله؟

الجواب: بلى، ولهذا نقول: إن حق المقتول باقٍ لا يرتفع بتوبة القاتل، وهكذا قال كثير من العلماء تعليقا على قول لعبد الله بن عباس رضي الله عنه: إن القاتل عمدا لا توبة له، قالوا: إن الإنسان الذي يقتل عمدا يتعلق بقتله ثلاثة حقوق. الأول: حق لله، وهذا تنفع فيه التوبة بالاتفاق.

والثاني: حق لأولياء المقتول، وتحقيق التوبة فيه بأن يسلم نفسه لأولياء المقتول. والثالث: حق للقاتل: ولا يمكن أن يقضى في الدنيا، بل يكون في الآخرة.

ولكن ظاهر الآية في سورة الفرقان: أن الله يتوب على القاتل وهو ﷺ يتحمل حق المقتول ويؤفيه إذا صحت توبة القاتل، وهذا هو الصحيح؛ وعلى هذا فيحمل قول ابن عباس رضي الله عنه على أن حق المقتول لا يسقط بتوبة القاتل، وهذا معنى قوله: لا تقبل له توبة؛ أي: أن حق المقتول لا يسقط بتوبة القاتل، بل لا بد أن يرضى يوم القيامة ويستوفي له من عند الغني الحميد ﷻ ^(١).

(١) سئل الشيخ رحمته الله وما توجيه الخلود المذكور في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ لَهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ ﴿الأنعام: ٩٣﴾ فأجاب الشيخ رحمته الله قائلا: هذا في غير التائب، لكن الإشكال يبقى حتى في غير التائب، وهو أن ظاهر الآية العموم، وقد سبق لنا تخريجها، وقلنا: إن الأصل في الخلود البقاء على الدوام، أو المكث الطويل، وإذا جاءت «أبدا» فهي من باب التوكيد، لكن هذا مطلق، وفيه بيان السبب، والأسباب إذا وجدت لها موانع لا تنفذ، وحيث لا تحمل الآية على أن من فعل ذلك فإنه يُخلد إلا أن يوجد مانع، والمانع لا ندري، هل يوجد أو لا يوجد؟ والمانع هو الإيمان؛ لأنه جاء في الحديث الصحيح: «لا يزال المرء في فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا».

والقضاء والحكم بمعنى واحد؛ قال النبي ﷺ: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ»^(١). يعني: لا يحكم، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ بِحُكْمِهِ. وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾^(٢) [النحل: ٧٨]. لكن الرواة - جزاهم الله خيراً - وغفر لهم - من حرصهم على ضبط الأحاديث أنهم يتكلمون في هذا؛ ليُستدل به على محافظتهم التامة على ذكر الحديث بلفظه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٩) بَابُ تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الدَّمَاءِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- (١٦٧٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ثَلَاثَةُ أَشْهُارٍ: ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ شَهْرٍ مُضَرٍّ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ. ثُمَّ قَالَ: أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ. قَالَ: «الْأَيْسُ ذَا الْحِجَّةِ؟». قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ. قَالَ: «فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ. قَالَ: «الْأَيْسُ يَوْمَ النَّحْرِ؟». قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَأَعْرَاضَكُمْ - حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَمَسْلَقُونَ رَبِّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ فَلَا تَرْجِعُونَ بَعْدِي كُفَّارًا - أَوْ ضُلَّالًا - يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا لِيُكَلِّمَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضٌ مَن يُتْلَعُهُ يَكُونُ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَن سَمِعَهُ». ثُمَّ قَالَ: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟». قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ فِي رِوَايَتِهِ: «وَرَجَبُ مُضَرٍّ». وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: «فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي»^(٣).

قوله: «بَابُ تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الدَّمَاءِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ». أَخَذَ هَذَا التَّغْلِيظَ مِنْ هَذَا

(١) أخرجه البخاري (٧١٥٨)، ومسلم (١٧١٧) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٣١٩٧).

العرض الذي قاله النبي ﷺ عند التحدث عن تحريمها.

يقول أبو بكرة رضي الله عنه: عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ». «الزمان». يعني: الوقت، «استدار». من الدوران، «كهَيْئَتِهِ». يعني: على الهيئة التي كان عليها يوم خلق الله السموات والأرض؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾

[البقرة: ٣٦]. والمراد بالاستدارة: أنهم كانوا في الجاهلية يتلاعبون بالشهور، وكانوا يحترمون الأشهر الحرم، فلا يقاتلون فيها، حتى إن الواحد منهم يجد قاتل أبيه في الشهر الحرام فلا يقتله، فإذا كان لهم غرض أو كان لهم عمل آخر غيروا وأخروا المحرم إلى صفر؛ من أجل أن يستحلوا المحرم ويحترموا صفر، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحْلِلُونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا﴾ [البقرة: ٢١٧]. ففي السنة التي حج فيها رسول الله ﷺ طابق النسيء الواقع، وصارت الأشهر الحرم الثلاثة متوالية، ذو القعدة وذو الحجة والمحرم، حتى على التغير الذي كانوا عليه في الجاهلية، وهذه من المصادفات الجيدة، أن تكون حجة الرسول ﷺ مطابقة لما كانوا عليه في الجاهلية.

وقوله: «يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا»: فالسنة اثنا عشر شهرا لا تزيد، ونعرف الشهر بالهلال؛ لقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]. وهذه الأشهر هي التي وضعها الله تعالى للعباد: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ﴾ عموما في ديونهم وآجالهم وحجهم وغير ذلك، لكن طال الأمد وتغير الوقت ودخل الاستعمار الفكري على المسلمين، وتغير المنهج، وصارت أكثر الدول الإسلامية لا تعتبر بالأشهر الهلالية، حتى إن بعض القادمين إلى بلادنا ممن عاشوا في بلاد أخرى، لا يعرفون الأشهر العربية.

وفي الحديث: أن النبي ﷺ سأل عن الشهر، وسأله عليه السلام يريد به أن يقرر تحريم الدماء والأموال والأعراض، فقال عليه السلام: «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قلنا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، وهذا من حسن التعليم، أن يلقي المسائل على الطلبة ثم يسكت؛ لأجل أن يتبته الناس أكثر؛ لأن الملقى إذا سكت فسيشرئب الناس وسيهتموا، ويقولون: ماذا يريد أن يقول؟!

فإن قال قائل: لماذا قالوا: الله ورسوله أعلم ولم يجيبوا؟

الجواب: لأنه لما سأل عن أمر معلوم ظنوا أن الاسم قد تغير، وإلا فالرسول ﷺ يعلم أنه شهر ذي الحجة، وهم يعلمون أيضًا، لكن لما سأل عن شيء معلوم ظنوا أنه سيسميه باسم آخر، فقالوا: الله ورسوله أعلم.

ثم قال ﷺ: «أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟» قلنا: بلى، وعليه فالاستفهام هنا للتقرير، والقاعدة: أنه إذا دخلت همزة الاستفهام على ما يفيد النفي فهي للتقرير، وهذا هو الغالب؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَحْذَرِكَ يَتِيمًا فَتَاوًى ۖ﴾ [الشعراء: ٦٠].

وقوله: ﴿أَلَمْ يَنْشَرْكَ لَكَ صَدْرَكَ ۖ﴾ [النجم: ١].

وقوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبُؤُا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ ۖ﴾ [التحريم: ٥].

وقوله: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ التَّوْتَ ۖ﴾ [الأنعام: ٤٠].

وقوله: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ۖ﴾ [النجم: ٣٦]. والأمثلة على هذا كثيرة جدًا.

وقوله: «ذَا الْحِجَّةِ» بكسر الحاء، ويقال: ذا القعدة بفتح القاف، ويجوز العكس؛ يعني: يجوز أن نقول: ذا الحجة، وذا القعدة، لكن الأفصح: فتح القاف وكسر الحاء. قال: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟». قلنا: الله ورسوله أعلم. وهم يعلمون أن هذا البلد هو مكة، لكن لما سأل عن شيء معلوم ظنوا أنه سوف يتغير.

قال: «فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ». قال: «أَلَيْسَ الْبَلَدَةُ؟». قلنا: بلى. والبلدة: اسم معروف من أسماء مكة؛ ولذلك أجابوا مباشرة وقالوا: بلى.

قال: «فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟». وهو يعلم ﷺ أنه يوم النحر، لكن كما قلنا أولاً: إن هذا لتقرير ما سيأتي من تحريم الدماء والأموال.

قال: «أَلَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ؟». قلنا: بلى، يَا رَسُولَ اللَّهِ. قال: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا». فأكد النبي ﷺ تحريم هذه الأشياء الثلاثة: الدماء والأموال والأعراض.

أما الدماء فقد سبق الكلام عليها وهي واضحة.

فإن قال قائل: والأعراض هل معناها: الغيبة، أو انتهاك العرض بالزنا وما أشبه ذلك؟

الجواب: الظاهر: أنه يشمل هذا وهذا، فكله حرام.

ثم قال ﷺ: «وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمُ عَنْ أَعْمَالِكُمْ فَلَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي

كَقَارَأَ...» الحديث.

❖ قوله: «وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ». هذا تقرير لما جاء به القرآن في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدًّا فَلْيَلْقِيهِ﴾ [الانشقاق: ٦]. حيث دلت الفاء في قوله: ﴿فَلْيَلْقِيهِ﴾ على الترتيب والتعقيب؛ يعني: أن عملك سينتهي بالملاقاة، وملاقاته ليست بعيدة؛ بل هي قريبة، ويسأل الإنسان عن أعماله، وعلى رأسها شيئان:

الأول: قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَاءِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [التصف: ١٧٤]. وهذا في السؤال عن التوحيد.

والثاني: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [التصف: ٦٥]. وهذا سؤال عن الإسلام.

ويسأل الإنسان عن كل عمل، لكن المؤمن يخلو به الله ﷻ ويقرره بذنوبه، يقول: فعلت كذا يوم كذا، ويقر، فيقول الله ﷻ له: «إِنِّي قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ»^(١).

أما الكافر فلا يحاسب كما يحاسب المؤمن، ولكن ترفع أعماله، ويخزى بها - والعياذ بالله - يوم القيامة، وينادي: ﴿هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [مجادل: ١٨].

❖ وقوله: «فَلَا تَرْجِعُنَّ بِعَدِي كُفَّارًا». وأتبعه قوله: «يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ». ولما أتبع الكفر بهذا علمنا أنه أراد الكفر الذي لا يخرج به الإنسان من الملة؛ والدليل: قول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا طَابَ يُنَادِيَنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْسَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]. إلى قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]. فدل هذا على: أن هذا الكفر ليس كفرًا مخرجًا من الملة، وهو كذلك.

❖ قوله ﷺ: «أَلَا لِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ». «ألا» هنا للاستفتاح، وتفيد التوكيد، «لِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ»؛ يعني: الذي حضر، «الغائب». هو من لم يحضر، ويشمل هذا من لم يحضر في عهد النبي ﷺ؛ لأنه ليس كل الصحابة قد حجوا مع رسول الله ﷺ، ويشمل أيضًا من أتى من بعده، فإنهم غائبون، واللام هنا للأمر، والأمر للوجوب، فيجب على كل من عنده من علم الشريعة أن يبلغه؛ لأن الرسول ﷺ أطلق، ولم يقل: لِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ في هذه

المسألة فقط، بل هو عام، ويدل على العموم قوله ﷺ: «بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً»^(١).

ثم قال: «فَلَمَلْ بَغْضٌ مِّنْ يُّبَلِّغُهُ يَكُونُ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَغْضِ مَنْ سَمِعَهُ». ولعل هذا للتوقع، وقد وقع هذا، فإنه قد وُجِدَ من بَلَّغَ وكان أَوْعَى مِمَّنْ بَلَّغَ؛ يعني: أفهم وأفقه، فقد وُجِدَ من فقهاء التابعين من هو أفقه من كثير من الصحابة الذين لم يلزموا النبي ﷺ، وكذلك وُجِدَ من بعد التابعين من هو أفقه من التابعين.

ثم قال: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟». وهذا أيضًا استفهام للتقرير؛ يعني: أنه بلغ ﷺ. ولهذا قال من معه: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- (...) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمَ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَأَخَذَ إِنْسَانٌ بِخِطَامِهِ فَقَالَ: «أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟». قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سَوَى اسْمِهِ. فَقَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ؟». قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ؟». قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سَوَى اسْمِهِ. قَالَ: «أَلَيْسَ بِالْبَلَدَةِ؟». قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ». قَالَ: ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فَذَبَحَهُمَا، وَإِلَى جُزَيْعَةٍ مِنَ الْغَنَمِ فَقَسَمَهَا بَيْنَنَا.

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا حِمَادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ قَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمَ جَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعِيرٍ. قَالَ: وَرَجُلٌ آخِذٌ بِزِمَامِهِ - أَوْ قَالَ: بِخِطَامِهِ - فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُفْهِمِ»:

وقوله: «ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فَذَبَحَهُمَا، وَإِلَى جُزَيْعَةٍ مِنَ الْغَنَمِ فَقَسَمَهَا بَيْنَنَا». «انْكَفَأَ»: انقلب ومال. و«الملحة»: أن يكون في الشاة لمع سود، ويكون الغالب البياض.

و«الجزية»: القطيعة. والجزع: منقطع الوادي. ورواية الكافة: «جزية» بالزاي. وقد قيدها بعضهم: «جذية» بالذال، وهو وهم.

قال الدارقطني: قوله: «ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ...» الخ، وهم من عون فيما قيل؛ وإنما رواه ابن سيرين عن أنس.

قلت: إنما نسب هذا الوهم لابن عون؛ لأنَّ هذا الحديث قد رواه عن ابن سيرين أيوب السخيتاني، وقرّة بن خالد، وانتهى حديثهما في خطبة النبي ﷺ في حجّته يوم النحر عند قوله: «أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟» في رواية أيوب. وزاد قرّة إلى هذا: قالوا: نعم. قال: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ». وبعد قوله: «أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟» زاد ابن عون عن محمد بن سيرين، عن أبي بكرة: «ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فَذَبَحَهُمَا...» الخ. وهذا الكلام إنما كان من النبي ﷺ في خطبة عيد الأضحى؛ على ما رواه أيوب وهشام، عن ابن سيرين، عن أنس بن مالك؛ على ما ذكره مسلم في الضحايا عنه، قال أنس: إن رسول الله ﷺ صَلَّى ثُمَّ خُطِبَ، فَأَمَرَ مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يَعِيدَ ذَبْحًا. قال: وانكفأ رسول الله ﷺ إِلَى كَبْشَيْنِ، فَذَبَحَهُمَا، فَقَامَ النَّاسُ إِلَى غَنِيمَةٍ، فَتَوَزَعُوا. أو قال: فتجزعوا. فكان ابن عون اختلط عليه الحديثان فساقيهما مساقًا واحدًا. وأن ذلك كان في خطبة عرفة. وهو وهم لا شك فيه.

وقد فهم بعض علمائنا: أن يوم الحج الأكبر يوم النحر من تعظيمه ﷺ ليوم النحر بما ذكره في هذا الحديث. وفيه نظر، غير أنه قد ورد في بعض روايات البخاري: أنه ﷺ قال: «أَيُّ يَوْمٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ؟»، قالوا: يومنا هذا. وهذا حجة واضحة على ذلك. وقد ذكرنا الخلاف في ذلك في كتاب الحج. اهـ

ثم قال: «إنه وهم»؛ لأن هذه الخطبة كانت في «منى»، والرسول ﷺ في «منى» لم يذبح غنمًا، وإنما نحر إبلًا، فلعله اختلط على عمرو، فخلط حديث الأضاحي مع حديث الهدي.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، وَعَنْ رَجُلٍ آخَرٍ هُوَ فِي نَفْسِي أَفْضَلُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ خَرَّاشٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ سَنَادٍ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ - وَسَمِيَ الرَّجُلُ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟». وَسَأَلُوا الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ: «وَأَغْرَضَكُمْ». وَلَا يَذْكُرُ: ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ، وَمَا بَعْدَهُ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: «كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟». قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ».

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّووي رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٠) بَابُ صِحَّةِ الْإِفْرَارِ بِالْقَتْلِ وَتَغْيِينِ وَلِيِّ الْقَتِيلِ مِنَ الْقِصَاصِ

وَاسْتِخْبَابِ طَلَبِ الْعُقُوبَةِ مِنْهُ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- (١٦٨٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو يُونُسَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ؛ أَنَّ عَلْقَمَةَ بْنَ وَائِلٍ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ: إِنِّي لَقَاعِدٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ يَقُودُ آخَرَ بِنِسْعَةٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا قَتَلَ أَخِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْتَلْتَهُ؟». فَقَالَ: إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْتَرِفْ أَقَمْتُ عَلَيْهِ الْبَيْتَةَ. قَالَ: نَعَمْ. قَتَلْتُهُ قَالَ: «كَيْفَ قَتَلْتَهُ؟». قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَهُوَ نَخْطِطُ مِنْ شَجَرَةٍ فَسَبَّيْ، فَأَغْضَبَنِي فَضْرَبْتُهُ بِالْفَأْسِ عَلَى قَرْيَةٍ فَقَتَلْتُهُ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ شَيْءٍ تُؤَدِّيهِ، عَنْ نَفْسِكَ؟». قَالَ: مَا لِي مَالٌ إِلَّا كِسَانِي وَفَأْسِي. قَالَ: «فَتَرَى قَوْمَكَ يَشْتَرُونَكَ؟». قَالَ: أَنَا أَهْوَنُ عَلَى قَوْمِي مِنْ ذَلِكَ. فَرَمَى إِلَيْهِ بِنِسْعَةٍ. وَقَالَ: «دُونَكَ صَاحِبُكَ». فَاَنْطَلَقَ بِهِ الرَّجُلُ، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ». فَرَجَعَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّكَ قُلْتَ: «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ». وَأَخَذْتُهُ بِأَمْرِكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَا تُرِيدُ أَنْ يَبُوءَ بِإِثْمِكَ وَإِثْمِ صَاحِبِكَ؟». قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ - لَعَلَّهُ قَالَ: بَلَى. قَالَ: «فَإِنْ ذَلِكَ كَذَابُكَ». قَالَ: فَرَمَى بِنِسْعَةٍ وَخَلَّى سَبِيلَهُ^(١).

٣٣- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَنَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا فَأَقَادَ وَلِيَّ الْمَقْتُولِ مِنْهُ فَاَنْطَلَقَ بِهِ، وَفِي عُنُقِهِ نِسْعَةٌ يَجْرُهَا فَلَمَّا أَذْبَرَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ». فَاتَى رَجُلُ الرَّجُلِ فَقَالَ لَهُ مَقَالَةٌ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَلَّى عَنْهُ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِحَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَشْوَعٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا سَأَلَهُ أَنْ يَغْفُوَ عَنْهُ فَأَبَى.

هذا الحديث فيه: أن أولياء المقتول هم الذين يباشرون القصاص من القاتل؛ لأن النبي ﷺ دفعه - أي: القاتل - إلى ولي المقتول. وفي هذا الحديث دليل على فوائد:

أولاً: أن الغضب قد يؤدي بصاحبه إلى ما لا تُحمد عقباه؛ لأن الرجل الذي غضب أدى به الغضب إلى قتل نفس، وهو من كبائر الذنوب؛ ولهذا جاء رجل إلى رسول الله ﷺ وقال: يا رسول الله أوصني. قال: «لَا تَغْضَبْ» فردد مراراً. قال: «لَا تَغْضَبْ»^(١). وكأنه يعرف أنه كثير الغضب.

ودواء الغضب:

١ - أن يستعيز الإنسان من الشيطان الرجيم؛ لأن النبي ﷺ أخبر أن الإنسان إذا استعاذ بالله من الشيطان الرجيم عند الغضب ذهب عنه ما يجد^(٢)؛ لأن الغضب جمره يلقيها الشيطان في قلب ابن آدم فيغلي؛ ولذلك يحمر وجهه، وتتفخ أوداجه. والمتكلمون يقولون: إن الغضب هو غليان دم القلب لطلب الانتقام. والحديث أدق، وفيه: «أَلَا وَإِنَّ الْغَضَبَ جَمْرَةٌ فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ»^(٣). فيفور القلب.

٢ - أن يتوضأ؛ لأنه يطفىء حرارة الغضب.

٣ - أن يصلي؛ لأن الصلاة طمأنينة وسكون.

٤ - إذا كان قائماً فليقع، وإذا كان قاعداً فليضطجع.

فكل هذه أدوية للغضب إذا وقع، لكن ينبغي للإنسان أن يُمرّن نفسه على عدم الغضب؛ لقوله ﷺ «لَا تَغْضَبْ».

والغضب يؤثر على تصرفات الإنسان، ويؤثر أيضاً على صحة الإنسان، فإنه يسبب الضغط وغير ذلك.

فإذا قال قائل: إذا نفّذ الإنسان بغضبه، فهل يؤاخذ به؟

الجواب: إذا كان في حق العباد فإنه يؤاخذ به، وأما ما كان من حقوق الله فلا، فإذا

(١) أخرجه البخاري (٦١١٦).

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٨٢)، ومسلم (٢٦١٠) من حديث سليمان بن صُرَدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه الترمذي (٢١٩١)، وأحمد (١٩/٣)، والحاكم (٥٥١/٤)، وانظر: «الترغيب والترهيب» (٤٠٥٤).

غضب وسب الدين، فإنه لا يرتد؛ لأنه تكلم بما لا يدري به، والكلام الذي يكون من شدة الغضب كالكلام الذي يكون من شدة الفرح، فلا يؤخذ الإنسان به؛ وذلك كما في الحديث الذي ذكره عليه السلام عن الرجل الذي قال: «اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ» فقال عليه السلام عنه: «أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ»^(١).

ولهذا قال ابن القيم رحمته الله في كتابه «إغاثة اللهفان» في حكم طلاق الغضبان، قال: «الغضب ثلاثة أقسام: الأول: ابتدائي، والثاني: وسطي، والثالث: الغالب».

أما الابتدائي: فالعلماء مُجْمِعُونَ على أن طلاقه يقع، والابتدائي هو الذي يقدر الإنسان فيه على أن يتحكم في نفسه.

والثاني: الوسطي، وهو الذي يكون الإنسان فيه مكرهاً على الغضب، ولم يغضب باختياره، فهذا فيه خلاف بين العلماء، الراجح: أنه لا يقع طلاقه؛ لأنه ليس عنده التصرف التام، فهو كالمكره على الطلاق.

والثالث: الغالب، وهو الذي لا يدري الإنسان فيه هل هو في السماء أو في الأرض، فهذا لا يقع طلاقه بالاتفاق.

ومن فوائد هذا الحديث: تأكد الشفاعة في رفع العقاب عن القتال؛ لا سيما في مثل هذه الحالة، فالقاتل غضبان، ولعله تصرف تصرفاً كالمكره عليه. وهذا يدل عليه قول النبي ﷺ: «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ» فكانه ﷺ يريد أن يرفع العقاب عن هذا الرجل لعلمه بأنه قتله وهو غضبان، فهو كالمكره.

فإذا قيل: فيما سبق جاء في الأحاديث: تحريم الدماء والأموال والأعراض، فكيف يتخلص الإنسان منها؟

نقول: أما الدماء فيتخلص منها بتسليم نفسه لمن له الحق، إما المجني عليه إن كان باقياً، مثل أن تكون الجراحة في شيء من جسده، وإما بتسليم نفسه لأولياء المقتول.

أما بالنسبة للأموال فبردها إلى صاحبها، فإن مات صاحبها فإلى ورثته، وحينئذ يجب أن يثبت، فيجمع الورثة كلهم ويؤديهم المال، أو إذا وُكِّلُوا أحدهم وكالة شرعية يعطيه المال، ولا يفرط في هذا الأمر.

(١) أخرجه البخاري (٦٣٠٩)، ومسلم (٢٧٤٧) واللفظ له، من حديث أنس رضي الله عنه.

فإن لم يعلم له وارثاً، فإنه يتصدق به بنية أنه لصاحبه، وصاحبه هنا هو الوارث؛ لأنه انتقل من الميت إلى الوارث.

فيبقى إذن حق الميت؛ لأنه حرمه ماله من حين أخذه منه إلى أن مات ولم يرده عليه، فهذا إذا كان قد تاب توبة نصوحاً، فإن الله ﷻ يقضي عنه.

أما الأعراض؛ فأحسن ما قيل فيها: أنه إن علم أن صاحبه علم بذلك، فهنا لا بد أن يذهب إليه ويتحلله، وإن لم يعلم استغفر له، وأثنى عليه بما يستحق في المجالس التي كان يغتابه فيها، فإن الحسنات يذهبن السيئات.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١١) بَابُ دِيَّةِ الْجَنِينِ وَوُجُوبِ الدِّيَةِ فِي قَتْلِ الْخَطَا وَشَبِّهِ الْعَمْدِ

عَلَى عَاقِلَةٍ الْجَانِي

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤- (١٦٨١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذِلٍ رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا فَقَضَى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ^(١).

٣٥- (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ سَقَطَ مَيِّتًا بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قُضِيَ عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تَوَقَّيْتُ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصِيَّتِهَا.

٣٦- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. ح وَحَدَّثَنَا حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّحِيصِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: اقْتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذِلٍ، قَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ دِيَّةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ، وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا وَوَرَثَتِهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ، فَقَالَ حَمَلُ بْنُ النَّبِغَةِ الْهَذَلِيُّ: يَا

رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَغْرَمَ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهْلَ؟ فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطْلُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ». مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ.

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ افْتَتَلَتْ امْرَأَتَانِ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقَصِّهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: وَوَرَّثَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ. وَقَالَ: فَقَالَ قَاتِلُ: كَيْفَ نَعْمَلُ؟ وَلَمْ يُسَمِّ حَمَلَ بْنِ مَالِكٍ.

٣٧- (١٦٨٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيِّ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ نُسَيْلَةَ الْخَزَاعِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: ضَرَبَتْ امْرَأَةٌ ضَرْتَهَا بِعُمُودٍ فَنُسْطَاطٍ وَهِيَ حُبْلَى فَقَتَلَتْهَا. قَالَ: وَإِحْدَاهُمَا لِحَيَاتِيَّةٌ. قَالَ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيَةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ وَغُرَّةٍ لَهَا فِي بَطْنِهَا. فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ: أَنْغَرَمُ دِيَةَ مَنْ لَا أَكَلَ وَلَا شَرِبَ وَلَا اسْتَهْلَ؟ فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطْلُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْجَعُ كَسَجْعِ الْأَعْرَابِ؟». قَالَ: وَجَعَلَ عَلَيْهِمُ الدِّيَةَ.

٣٨- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا بَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ نُسَيْلَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ. أَنَّ امْرَأَةً قَتَلَتْ ضَرْتَهَا بِعُمُودٍ فَنُسْطَاطٍ، فَأُتِيَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَضَى عَلَى عَاقِلَتِهَا بِالْأُتِيَّةِ وَكَانَتْ حَامِلًا، فَقَضَى فِي الْيَمِينِ بِغُرَّةٍ. فَقَالَ بَعْضُ عَصَبَتِهَا: أُنْدِي مَنْ لَا طَعِمَ وَلَا شَرِبَ وَلَا صَاحَ فَاسْتَهْلَ وَمِثْلُ ذَلِكَ يُطْلُ قَالَ فَقَالَ: «سَجْعُ الْأَعْرَابِ».

(...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ وَمُفَضَّلٍ.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ بِإِسْنَادِهِمُ الْحَدِيثَ بِقَصِّهِ. غَيْرَ أَنَّ فِيهِ: فَاسْتَقَطْتُ فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ وَجَعَلَهُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَرْأَةِ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: دِيَةَ الْمَرْأَةِ.

٣٩- (١٦٨٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْمُسَوَّرِ بْنِ عُرْمَةَ قَالَ: اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي إِسْلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ. قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: انْتَبِهِ بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ قَالَ:

فَشَهِدَ لَهُ مُحَمَّدٌ بْنُ مَسْلَمَةَ^(١).

هذه الأحاديث هي حديث واحد في الحقيقة إلا الحديث الأخير، وتتضمن شيئين: الشيء الأول: دية الجنين؛ يعني: الحمل في البطن إذا جُني على أمه فسقط ميتاً، ففيه غُرَّةٌ، عبد أو أمة، والغُرَّة من الشيء: أحسنه وأفضله، ومنه سُمِّيَ البياض غُرَّةً؛ لأنه أفضل الألوان، وأفضل الأموال: هم الأرقاء؛ ولذلك قال: «غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ». يعني: إما ذَكَرٌ وإما أنثى. وقدَّر الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنْ تكون قيمة الغرة؛ عُشر دية الأم؛ يعني: خمساً من الإبل، قالوا: فإن لم يوجد عبدٌ قيمته خمس من الإبل أو أمة قيمتها خمس من الإبل، فالعبرة بالخمسة من الإبل؛ يعني: عُشر دية الأم، هذا إذا سقط ميتاً، وقولنا: إذا سقط ميتاً؛ يعني: أنه قد نُفِخَ فيه الروح، وأما قبل ذلك فليس فيه غُرَّةٌ؛ إذ لا بد أن يكون إنساناً قُتِلَ، ولا يمكن أن يكون إنساناً قُتِلَ إلا إذا نُفِخَتْ فيه الروح.

الشيء الثاني: دية شبه العمد، ويكون على العاقلة، وشبه العمد: أن يتعمد الجناية بما لا يقتل غالباً؛ يعني: كالعصا والخشبة الصغيرة، وما أشبه ذلك، فهذا شبه عمد، لا نسميه خطأً؛ لأنه متعمد، فإن الضارب تعمَّد الضرب، ولا نسميه عمدًا؛ لأنه لم يقصد قتله؛ حيث إنه جنى عليه بشيء لا يقتل غالباً، فهو في منزلة بين العمد المحض وبين الخطأ المحض. الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ أحقوه بالعمد المحض من وجه، وبالخطأ المحض من وجه آخر؛ فقالوا: إن الدية فيه مغلظة كدية العمد، وهي على العاقلة كدية الخطأ؛ لأن دية الخطأ على العاقلة، والعاقلة: هم عصابة الإنسان الذكور الأغنياء، فذووا الفرض ليسوا من العاقلة، فإذا قتل شخص شخصاً خطأً، وله أخ شقيق وأخ من أم، فالأخ الشقيق هو العاقلة؛ لأنه عاصب، والأخ من الأم ليس من العاقلة، فلا يحمل شيئاً، ثم إن تحميل العاقلة يكون بحسب الحال، إذا تساوا في الغنى، فالأقرب يُحمَّل أكثر، وإذا اختلفوا، فالأغنى يُحمَّل أكثر، والمرجع في هذا إلى اجتهاد الإمام أو مَنْ يَنْبِيهِ كَالْقَاضِي، فيجتهد ويحمِّل كل واحد منهم ما يرى أنه واجب عليه.

فإن قال قائل: كيف يكون الضمان على غير الجاني؟

فالجواب: أن الجاني لم يتعمَّد، والخطأ يقع كثيراً، وهذا من باب التعاون، ولا أحد

(١) أخرجه البخاري (٦٩٠٧).

أحق بالعون من العصابة العاقلة.

فإن قال قائل: وهل تحميل العاقلة أصل أو فرع؟

الجواب: في هذا خلاف بين العلماء:

منهم من قال: إنه أصل.

ومنهم من قال: إنه فرع.

فمن قال: إنه فرع، قال: إذا كان القاتل غنياً، لم يتحمل العاقلة شيئاً، وإذا كان فقيراً تحمّلوا.

وقال آخرون: بل هو - أي: تحميل العاقلة - أصل، لكن على القاتل نصيبه إذا كان غنياً، وإذا كان فقيراً تحمّلوا.

ومنهم من قال: ليس عليه شيء أبداً، والعاقلة أصل، ولو كانوا فقراء، فإنه يودع من بيت المال، فإن لم يكن بيت المال مستقيماً، سقط حق أولياء المقتول، ولو كان القاتل من أغنى عباد الله.

والصواب: أنه إذا تعذر تحميل العاقلة وكان القاتل غنياً فإنه يُحمّل؛ لأنه حقيقة هو الأصل، وهو الذي وقعت منه الجناية.

وفي هذا الحديث: ذم السجع إذا قصده به ردُّ الحق؛ لأن حمل بن النابغة أتى بهذا الكلام الرائع الذي يسحر السامع ببيانه، قال: (كَيْفَ أَغْرَمَ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهْلَ؟ - يعني: ما له قيمة - فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطْلُ): يعني: يُهدر ويترك.

ولكن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ»؛ لأنه من أشكالهم؛ ولأن الكهان هم الذين يأتون بمثل هذه الأسجاع، من أجل أن يسحروا الناس ببيانهم، ولا شك أن قول الرسول ﷺ هذا ليس من باب الإعجاب بالقول، لكنه من باب الذم والتحذير من السجع الذي يُراد به رد الحق.

وعلى هذا؛ فنقول بالأسبغ للسجع: إن كان يُراد به ردُّ الحق فهو مذموم بكل حال، وإن كان لا يُراد به رد الحق، لكنه مُتكلف؛ بحيث تختل البلاغة من أجله بتقديم أو تأخير أو الإتيان بالفاظ غريبة، فهو أيضاً مذموم، وإن كان بمقتضى الطبيعة، وأتى بدون تكلف، فهذا محمود، وإذا كان القصد به إثبات الحق وإبطال الباطل صار أبلغ حمداً، وكان النبي ﷺ يستعمل السجع أحياناً؛ مثل قوله ﷺ: «قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ

لَمَنْ أَعْتَقَ^(١)، ومثل قوله في دعائه: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ»، وما أشبه ذلك، فالرسول ﷺ يستعمل السجع، لكن سجع غير مُتَكَلَّفٍ، ويأتي به بالطبيعة، ثم إن سجعه أحياناً يريد بذلك إثبات الحق، وأحياناً يريد بذلك تنشيط النفس، فالسجع في مثل الذكر والدعاء هذا لتنشيط النفس؛ لأن النفس تنشط مع هذا، فقوله ﷺ: «قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». هذا من أجل تثبيت الحق؛ لأن الأسماع تطرب بمثل السجع.

فإن قال قائل: بعض الناس يقع منه في الصغر مثلاً أخذ تمر من بيت فلان، ومن بيت فلان، وتكثر مثل هذه الأشياء، فإذا أراد أن يحصيها لم يستطع؟

الجواب: هذه تقع كثيراً؛ لأن الإنسان في حال صغره يسرق من هذا الدكان، ويسرق من جيب صاحبه، فهذه لابد من استحلالاتها، لكن أحياناً يقول الإنسان: إن ذهبت أستحلّه ربما يتهمني بأكثر مما أخذت، ويقول: الذي فقدت أكثر من هذا، فهذه مشكلة أخرى، فمثل هذا يستطيع أن يوكل شخصاً يثق به، ويقول: يا فلان: اذهب بهذا المال إلى فلان، وقل له: هذا من شخص أخذته منك في صغره، ويستحي منك أن يأتي به إليك وتبرأ الذمة بذلك.



(١) أخرجه البخاري (٢١٦٨) ومسلم (١٥٠٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري (١١٢٠)، ومسلم (٧٦٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

كِتَابُ الْحُدُودِ

إِلَى حَدِيثٍ : ١٧١٠

مِنْ حَدِيثٍ : ١٦٨٤



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْحُدُودِ

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ حَدِّ السَّرْقَةِ وَنِصَابِهَا

❦ قوله: «كِتَابُ الْحُدُودِ». الحدود: جمع حد، والحد في اللغة: المنع، ومنه حدود الأراضي.

لكنه في الشرع يختلف، والمراد به هنا: عقوبات مقدرة شرعاً في معصية؛ للكفارة عن صاحبها، ومنع الوقوع في مثلها.

(عقوبة مقدرة شرعاً). يعني: ليس تقديرها إلى الناس، ولكنه إلى الله ﷻ ورسوله.

(في معصية) يعني: سببها المعصية؛ وذلك لفائدتين:

الأولى: أنها كفارة للمحدود، فلا يُجمع له بين عقوبة الدنيا والآخرة.

والثاني: أنها تردع من الوقوع في مثلها.

(وهي فريضة) يعني: يجب إقامة الحدود متى تمت شروطها، ولا يجوز الإخلال بها.

أما التعزيرات فلكونها ترجع إلى اجتهاد الإمام قد لا يجب أحياناً تنفيذها، وقد يفعل رجل معصية فنعرزه، وآخر يفعل نفس المعصية ولا نعرزه؛ لكن الحدود تجب إقامتها على كلٍّ أحد، على الشريف والوضيع والغني والفقير والحر والعبد، كما قال عمر رضي الله عنه: «وإن الرجم فريضة على مَنْ زنا». ولا يجوز إسقاط الحدود بأي حال من الأحوال إلا مَنْ سرق في دار الحرب، وكذلك مَنْ شرب المسكر.

لكن الذي نرى: أن عقوبة شرب الخمر ليست حدّاً، وإنما هي: عقوبة؛ وعلى هذا فنُجمل الحدود الآن: حد السرقة ثابت في القرآن، حد الزنا ثابت في القرآن، حد قطع

الطريق ثابت في القرآن، حد القذف ثابت في القرآن، أما حد الخمر فالصحيح: أن الخمر عقوبته ليست حدًّا، وقد صرح أمير المؤمنين علي عليه السلام بذلك، حيث قال: إنه لو مات أحد في حدٍّ، فإنه لا يقوده - أو قال: لا يضمه - إلا الخمر؛ قال: لأن النبي ﷺ لم يسته.

ودليل آخر: عن عمر رضي الله عنه لما كثّر شرب الخمر عند الناس بسبب الفتوحات؛ حيث دخل في دين الله من كانوا يعتادون شرب الخمر، ولضعف إيمانهم لم يعصمهم من شربه، فجمع عمر رضي الله عنه الصحابة - كعاداته الحميدة إذا حدثت نازلة يجمع الناس لها - واستشارهم، فقال عبد الرحمن بن عوف: يا أمير المؤمنين، أخف الحدود ثمانون، يعني بذلك: حد القذف، فرفعه عمر إلى ثمانين.

وفي قول عبد الرحمن بن عوف في محضر الصحابة، ومعهم الملهم المحدث عمر بن الخطاب - كما قال عنه رسول الله ﷺ - : دليل واضح على أن عقوبة الخمر ليست حدًّا، ولو كانت حدًّا ما تجرأ عمر ولا غيره أن يزيد فيه ولو كثّر فعل الناس، وهذا دليل واضح، والعجب: أن أكثر العلماء رحمهم الله يرون أن عقوبة شرب الخمر حدٌّ، لكن منهم من يرى الأربعين، ومنهم من يرى الثمانين، ومنهم من يقول: يُخَيَّرُ الإمام بين الأربعين والثمانين حسب ما تقتضيه الحال، لكنني أرى أنها ليست بحد.

فإن قال قائل: قتل المرتد هل هو حد؟

الجواب: بعض المتأخرين جعله من الحدود، ولست أريد بالتأخرين الفقهاء. لكن بعض الكُتّاب الذين يكتبون في الفقه من المعاصرين يرون أنه حدٌّ، وليس بصحيح؛ لأن الحد لا يسقط إذا قبض على الجاني ولو تاب، أما الردة فإذا تاب الإنسان عنها ولو بين يدي القاضي الذي حكم بقتله، فإنها تُقبَلُ بالإجماع، وهذا دليل على أنه ليس بحد.

فإن قال قائل: الساحر إن كان سحره مكفّرًا قتل لكفره، وإن كان سحره لا يكفر قتل لأذاه، هل هذا حد؟

الجواب: يرى بعض العلماء: أنه حد، والصحيح: أنه ليس بحد، لكن يجب على ولي الأمر تنفيذه؛ دفعًا لأذيته، والساحر - في الغالب - لا تندفع أذيته إلا بالقتل، وقولنا: في الغالب؛ لأن بعض السحرة يَمُنُّ الله عليهم بالتوبة فيتوبون، ومن ذلك سحرة آل فرعون،

فَإِنَّ اللَّهَ هَدَاهُمْ وَتَابُوا، حَتَّى إِنْ فَرَعُونَ لَمَّا هَدَاهُمْ قَالُوا لَهُ: لَا يَهْمُنَا تَهْدِيدُكَ، وَقَالُوا: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ ﴿٧٢﴾ [مُطْلَقَةً: ١٧٢].

المهم: أَنَّ الحدود التي لَا شَكَّ فِيهَا أَرْبَعَةٌ: وَهِيَ: السَّرْقَةُ، وَالزَّانَا، وَالْقَذْفُ، وَقَطْعُ الطَّرِيقِ لَا يَجْزِمُ الْإِنْسَانُ بِأَنَّهُ حَدٌّ؛ أَيْ: حَدُّ الْمَحَارِبِينَ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢١٧]. يَعْنِي: قَدْ نَقُولُ: إِنَّهُ حَدٌّ وَلَا بَدَّ مِنْ إِقَامَتِهِ، لَكِنَّهُ مُنَوَّعٌ، يَعْنِي: لَا بَدَّ مِنْ إِقَامَتِهِ لَكِنَّهُ مُنَوَّعٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلِ التَّنَوُّعُ هُنَا يَرْجِعُ لِاخْتِيَارِ الْإِمَامِ أَوْ يَرْجِعُ لِعَظَمِ الْجَرِيمَةِ؟
الْجَوَابُ: عَلَى قَوْلَيْنِ لِلْعُلَمَاءِ:

مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَرْجِعُ لِرَأْيِ الْإِمَامِ، إِنْ شَاءَ قَتْلُهُمْ وَصَلْبُهُمْ، وَإِنْ شَاءَ قَطْعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلِهِمْ مِنْ خِلَافٍ، وَإِنْ شَاءَ نَفَاهُ مِنْ الْأَرْضِ.
وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: هَذَا يَرْجِعُ إِلَى عَظَمِ الْجَرِيمَةِ، فَمَنْ قَتَلَ وَأَخَذَ الْمَالَ، قُتِلَ وَصَلِبَ، وَمَنْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْخُذْ الْمَالَ، قَتَلَ وَلَمْ يَصَلِبَ، وَمَنْ أَخَذَ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ: تُقَطَّعُ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ، وَمَنْ أَخَافَ النَّاسَ وَلَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ.
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلِ اللُّوَاطُ دَاخِلٌ فِي الزَّانَا؟

الْجَوَابُ: اللُّوَاطُ دَاخِلٌ فِي الزَّانَا، لَكِنَّهُ أَعْظَمُ عَقُوبَةٍ، وَاللُّوَاطُ حَدٌّ؛ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «اقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ»^(١).

وَقَدْ بَدَأَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِحَدِّ السَّرْقَةِ؛ لِمَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ يَدَ السَّارِقِ تُقَطَّعُ فِي رِبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا، وَالسَّرْقَةُ لَا يَثْبُتُ بِهَا الْقَطْعُ إِلَّا بِشُرُوطٍ مِنْهَا: أَنْ تَكُونَ سَرْقَةً، أَيْ: تُؤْخَذُ بِخَفِيَّةٍ، فَأَمَّا مَا أُخِذَ عَلَنًا فَلَيْسَ بِسَرْقَةٍ.
وَمِنْهَا: أَنْ تَبْلُغَ النِّصَابَ، وَالنِّصَابُ رِبْعُ دِينَارٍ، وَالْمَرَادُ بِالْدِينَارِ: الدِّينَارُ الْإِسْلَامِيُّ الَّذِي زَنْتُهُ مِثْقَالٌ؛ وَعَلَيْهِ: فَيَكُونُ رِبْعُ الدِّينَارِ رِبْعَ مِثْقَالٍ، فَإِذَا سُرِقَ رِبْعُ مِثْقَالٍ، وَتَمَّتْ شُرُوطُ الْقَطْعِ، قُطِعَتْ يَدُهُ، أَيْ: الْيَدُ الْيُمْنَى؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٦٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٦٠)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٥٦١)، وَأَحْمَدُ (٣٠٠/١)، وَالدَّارِ قُطْنِي (٣٢٠٧)، وَالحَاكِمُ (٣٥٥/٤)، وَالبَيْهَقِيُّ (٢٣٢/٨)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴿الْمَائِدَةُ: ٣٨﴾. وفي قراءة ابن مسعود **هَلَسَتْ**: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا﴾، والحكمة من أن تكون اليمنى؛ لأن اليمنى يكون العمل بها في الغالب، لو استبرأت الناس، لو جدت تسعين في المائة أو أكثر عمله باليمنى، فلذلك كانت هي محل القطع. والقطع يكون من مفصل الكف، وليس من المرفق، ولا من الكتف، ولكن من مفصل الكف، فيدخل في ذلك كل الأصابع الخمسة، وكيفية هذا: أن يأتي رجلان قويا يمسك أحدهما بأصابعها والثاني بالذراع ثم يفرّجان بين الذراع والكف حتى يتبين مكان القطع، ثم تقطع ويجب أن تُحَسَم، ومعنى الحسم: أن يُغلى الزيت أو الدهن ثم تغمس فيه؛ من أجل أن تنسد أفواه العروق، حتى لا يتزف الدم فيموت.

إذا قال قائل: ربع الدينار ما نسبته بالنسبة للدية؟

قلنا: ليس بشيء؛ لأن الدية -أي: دية النفس- ألف دينار، ودية اليد نصفها، وكل شيء في الإنسان منه اثنان فِدْيَةُ الواحد النصف، وكل شيء فيه ثلاثة فِدْيَةُ الواحد الثلث، وكل شيء فيه أربعة، فدية الواحد الربع، وكل شيء فيه خمسة، فِدْيَةُ الواحد الخمس، وكل شيء فيه عشرة فدية الواحد العشر، وكل شيء ليس فيه إلا واحد ففيه الدية كاملة من عضو أو منفعة.

فمن كان فيه واحد كاللسان فالدية فيه كاملة، ومن كان فيه اثنان كالعينين فدية الواحد النصف، وما فيه ثلاثة فالواحد الثلث؛ كمارن الأنف، وهو ما لأن منه، وهو ثلاثة أشياء: المنخران والحاجز بينهما، فالمنخر الواحد فيه الثلث، والحاجز بينهما فيه الثلث، والثلاثة فيها الدية الكاملة، والأربعة مثل الأجفان، ففي الواحد الربع، وفي الجميع الدية، والخمسة مثل: المذاقات، فالمذاقات خمسة: حلو ومر وعذب ومالح ومز، المز هو المركب، يعني: أحياناً يفقد الإنسان إحدى المذاقات، يعني: إذا صار لا يحس بالحلو مثلاً، فالجاني عليه خمس الدية، وما فيه عشرة مثل الأصابع.

أقول: اليد فيها نصف الدية -خمسائة دينار- وتُقطَع في ربع دينار -سبحان الله!!- فحكمة كون الدية مقدارها خمسائة دينار، وتقطع في ربع دينار: حفظاً للنفوس وللأموال والدماء حتى لا يتجرأ الإنسان على السرقة، إذا علم أنه إذا سرق قُطِعَتْ يده، وقال بعضهم: لمّا كانت أمينة كانت ثمينة، فلما خانت، هانت، وهذا التعليل لا بأس به، لكن الأول هو التعليل الحقيقي.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (١٦٨٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُ السَّارِقَ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ. ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ كُلُّهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ. يَمِثْلُهُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

٢- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، وَحَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ - وَاللَّفْظُ لِلْوَلِيدِ وَحَرَمَلَةَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا».

٣- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى - وَاللَّفْظُ لَهُارُونَ وَأَحْمَدٌ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عُرْمَةُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَارٍ، عَنْ عَمْرَةَ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تُحَدِّثُ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُقْطَعُ الْيَدُ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَمَا قَوْفُهُ».

٤- (...) حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا».

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ جَمِيعًا، عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْعَقَدِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ - مِنْ وَلَدِ الْمَسُورِ بْنِ عُرْمَةَ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْهَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

قوله: «فَصَاعِدًا» يقولون: إن إعرابها حال، والتقدير: فذهب العدد صاعدًا، وهذه تَرْدٌ كَثِيرًا فِي السَّنَةِ، وَتَرْدٌ أَيْضًا فِي كَلَامِ الْعُلَمَاءِ، وَهَذَا وَجْهٌ إِعْرَابُهَا: أَنَّ الْفَاءَ عَاطِفَةٌ، وَصَاعِدًا حَالٌ مِنْ فَاعِلِ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ، وَالتَّحْدِيدُ: فَذَهَبَ الْعَدَدُ صَاعِدًا.

(١) أخرجه البخاري (٦٧٨٩).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥-(١٦٨٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّوَّاسِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمْ تَقْطَعْ يَدُ سَارِقٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَمَنِ الْمِجَنِّ حَجَفَةٍ أَوْ تُرْسٍ وَكِلاَهُمَا ذُو ثَمَنِ^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ كُلُّهُمْ، عَنْ هِشَامٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ. نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّوَّاسِيِّ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحِيمِ وَأَبِي أُسَامَةَ: وَهُوَ يَوْمِيذُ ذُو ثَمَنِ.

❦ قولها ﷺ: «فِي أَقَلِّ مِنْ ثَمَنِ الْمِجَنِّ حَجَفَةٍ أَوْ تُرْسٍ وَكِلاَهُمَا ذُو ثَمَنِ» مرادها ﷺ: أن المِجَنَّ ذُو ثَمَنِ يبلغ ربع الدينار.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦-(١٦٨٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ سَارِقًا فِي يَمَنِ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ^(٢).

(...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَابْنُ رُمَيْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ -، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ كُلُّهُمْ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي: ابْنَ عَلَيْهِ -، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ، وَأَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ، وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الْجُمَحِيِّ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ

(١) أخرجه البخاري (٦٧٩٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٩٥).

كُلُّهُمْ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، غَيْرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: قِيَمَتُهُ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ.

فإن قال قائل: في حديث عائشة رضي الله عنها ربع دينار، وفي هذا الحديث ثلاثة دراهم، فهل كلاهما نصاب، أو إن الأصل ربع الدينار، وثلاثة دراهم كانت في ذلك الوقت تعادل ربع الدينار؟
الجواب: الصحيح: الثاني، أي: أن المعتبر الذهب، زادت قيمته أو نقصت، لكن في ذلك الوقت كان الدينار يساوي ثلاثة دراهم، وكان الدينار الكامل يساوي اثني عشر درهماً، بدليل: أنهم قالوا: إن الدية من الدنانير ألف مثقال، ومن الفضة: اثني عشر ألفاً، وهذا يدل على أنه في ذلك الوقت كان على هذا النحو، ومن المعلوم أيضاً: أنه فيما سبق لا يمكن أن تزيد الفضة أو الذهب، ولا شك أن هذا أرفق بالناس أن تجعل النقدان على مستوى واحد؛ لأنهما هما النقدان اللذان تُدرك بهما الحوائج، فإذا جعل سلعة يزيد أحدهما وينقص الثاني أحياناً، فسدت العملة، فكان فيما سبق، لا يمكن أن تزيد الفضة من الدراهم على الدنانير، لكن إذا رأوا مثلاً أن الفضة كثرت رفعوها، يعني: يرفعها السلطان، ويحدد بحيث لا يزيد ولا ينقص، أما الآن - كما هو معلوم ومشاهد - أصبحت الأعياب للتجار، فأحياناً ترتفع الفضة جداً، وأحياناً تنزل.

المهم: أن المشهور من المذهب: أن النصاب إما ربع دينار وإما ثلاثة دراهم، سواء نقصت الفضة أم بقيت غالية.

لكن القول الصحيح: أن الأصل هو ربع الدينار، هذا هو النصاب، حتى لو فرض أن ربع الدينار صار يساوي درهمين أو عشرة دراهم فلا يهم، فالعبرة بالدنانير.

فهذا المعجن الذي قُطِع به قيمته ثلاثة دراهم، وقيمه بالنسبة للدنانير: ربع دينار، وعلى اصطلاح الفقهاء: بينهما فرق؛ فالثمن: ما وقع عليه العقد، والقيمة: ما يساوي عند النقد، فمثلاً: إذا اشتريت قلمًا بثلاثة دراهم فهذا يُسَمَّى ثمنًا، نقول: ثمنه ثلاثة دراهم، وإذا سألت عنه وقلت: كم يساوي؟ فقالوا: يساوي خمسة دراهم، فالخمسة تكون قيمته، لكن الظاهر - والله - أعلم: أن قيمته أصح.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- (١٦٨٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ، فَتَقْطَعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقْطَعُ يَدُهُ»^(١).

(...) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ كُلُّهُمْ، عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. غَيْرَ أَنَّهُ يَقُولُ: «إِنْ سَرَقَ حَبْلًا، وَإِنْ سَرَقَ بَيْضَةً».

❦ قوله ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ». هذا يحتمل أنه دعاء ويحتمل أنه خبر، وبين أن السارق لم يصل إلى حد السرقة التي يُلعن عليها إلا بتدرج، فهو سرق الحبل أولاً، ثم سهّلت عليه السرقة، وطوعت له نفسه السرقة، حتى سرق ما يُقطع به، فيكون المراد بالحبل هنا: الحبل المعتاد الذي لا يساوي ربع الدينار، والبيضة: بيضة الدجاجة، ولا تساوي ربع دينار، وهذا هو الظاهر، أن قول رسول الله ﷺ: «يَسْرِقُ» ليس لبيان السارق الملعون، لكن لبيان حاله، وتدرجه.

وقال بعض العلماء: بل إن قوله: «يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ... وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ...» بيان للسارق الملعون، وأن المراد بالحبل: الحبل الذي يبلغ ربع دينار، كرباط السفن، التي تربط بها على شاطئ البحر، وهو حبل غليظ يساوي دنانير، وأن البيضة ليست بيضة الدجاجة، بل هي إما البيضة التي توضع على الرأس عند القتال، أو إنها بيضة ذات قيمة كبيضة النعام. وعلى كل: فالمراد بالسارق هنا -والله أعلم-: مَنْ سرق ما يبلغ نصاب السرقة.

فإن قال قائل: ولكن اللعن هنا هل يتوجه على المعين أو للعموم؟

الجواب: للعموم، ولا يتوجه على المعين، يعني: لو رأيت سارقاً، ثبتت عليه السرقة، فلا يجوز أن تقول: لعنك الله، ولا يجوز أن تقول: اللهم لعنه، لكن بالوصف لا بأس؛ ولهذا نحن نشهد لكل مؤمن أنه في الجنة، لكن لا نقول لهذا الرجل الذي نراه مؤمناً يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، لا نقول: إنه في الجنة.

فيجب معرفة الفرق بين التعميم والتعيين، فالتعيين: أن لا نلعن إلا من لعنه الله ورسوله بعينه، وأما التعميم: فهو أن نلعن كل مَنْ صدق عليه الوصف، لكن ليس بعينه،

(١) أخرجه البخاري (٦٧٨٣).

فيصح أن نقول: لعنة الله على الكاذبين، ولا يصح أن نقول: لعنة الله على هذا الكاذب.
فإن قال قائل: هناك بعض الناس يقدحون في الإسلام وشريعته، وأنه إذا طُبِّقَتْ
فستقطع أيدي الناس جميعاً؟

الجواب: هؤلاء الذين يقدحون في الإسلام بهذا هم أشد الناس اكتواءً بالسرقات،
يعني: السرقات عندهم كثيرة؛ لأنهم ما حفظوا حدود الله، فلم يحفظهم الله، وهؤلاء
الذين يسبون الإسلام بهذا، هم في الحقيقة يقطعون رقاب الناس، وليس أيديهم، يقطعون
رقاب الناس إما مباشرة وإما بأذئاب لهم يستعملونها فيما يريدون، ومع ذلك ينكرون على
الإسلام، وقطع يد السارق لا شك أنه من محاسن الإسلام، وليس من مساوئ الإسلام،
وقرأت كلمة قديمة لأحدهم قال: لو أننا قطعنا يد السارق لأصبح نصف الشعب أقطع،
يقصد بهذا: أن شعبهم نصفهم سراق، ونحن نقول: لو قطعت يد سارق لتضاءلوا إلى أدنى
حد، ولا شك في هذا، لكن أليس المكذبون للرسول يقولون: إنهم سحرة، إنهم مجانين؟
كما قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجُنٌّ ۖ﴾ (الأنعام: ٢٥)
[الأنعام: ٥٢]. فكل الرسول قيل لهم هذا الكلام.

فإن قال قائل: إذا وجدت كافراً يسرق، فهل لي أن أقول فيه: اللهم عنه؟
الجواب: لا يجوز؛ ولكن فقل: اللهم اهده، وإن كان راسخاً في الكفر، فأكثر من
الدعاء له بالهداية، لعل الله أن يهديه وينفع به.
قال ابن حجر رحمه الله في كتاب «بلوغ المرام»:

بَابُ حَدِّ السَّرِقَةِ

١١٨٠ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ سَارِقٍ إِلَّا فِي رُبْعٍ
دِينَارٍ فَصَاعِدًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ: «تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا».

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: «اقْطَعُوا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ وَلَا تَقْطَعُوا فِيمَا هُوَ أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ».

١١٨١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ، ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١١٨٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ؛ يَسْرِقُ

الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَيْضًا.

١١٨٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدِّ مَنْ حُدِّدَ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟».

ثُمَّ قَامَ فَأَخْتَبَ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ...» الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. وَلَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ: عَنْ عَائِشَةَ: كَانَتْ امْرَأَةً تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ، وَتَجَحِّدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا.

١١٨٤- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُتْهِبٍ، وَلَا مُحْتَلِسٍ، قَطْعٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعِيُّ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ جِبَانَ.

١١٨٥- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ». رَوَاهُ الْمَذْكُورُونَ، وَصَحَّحَهُ أَيْضًا التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ جِبَانَ.

١١٨٦- وَعَنْ أَبِي أُمَيَّةَ الْمَخْزُومِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِلِصٍّ قَدْ اعْتَرَفَ اغْتِرَافًا، وَلَمْ يُوَجِّدْ مَعَهُ مَتَاعٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا إِخْلَاكَ سَرَقَتْ؟» قَالَ: بَلَى، فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ. وَجِيءَ بِهِ، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ»، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ»، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيْهِ» ثَلَاثًا. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَأَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَسَاقَهُ بِمَعْنَاهُ، وَقَالَ فِيهِ: «اذْهَبُوا بِهِ، فَاقْطَعُوهُ، ثُمَّ اخْسِمُوهُ». وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ أَيْضًا، وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِإِسْنَادِهِ.

١١٨٧- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَغْرُمُ السَّارِقُ إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَبَيَّنَ أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: هُوَ مُنْكَرٌ.

١١٨٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ؟ فَقَالَ: «مَنْ أَصَابَ فِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ، غَيْرَ مُتَّخِذٍ خُبْنَةً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ، فَعَلَيْهِ الْغَرَامَةُ وَالْعُقُوبَةُ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينُ، قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ الْمَجْنُونُ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب «بلوغ المرام»: «باب حد السرقة»: السرقة: هي أخذ المال من مالكة أو نائبه على وجه الاختفاء، وإذا ثبتت، وتمت الشروط وجب قطع يد السارق اليمنى من مفصل الكف؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٢٨) [البقرة: ٢١٨]. فأمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقطع أيديهما، وبَيَّنَ أَنَّ ذَلِكَ جَزَاءٌ بِمَا كَسَبَا، فَالْجَزَاءُ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ، لَمَا امْتَدَّتْ

أيديهما إلى أموال المسلمين وانتهكتها كان جزاء هذه الممتدة عدوانًا وظلمًا أن تُقَطَّعَ، ﴿تَكْلًا مِّنَ اللَّهِ﴾. يعني: ليكون ذلك نكالًا لغيرهما حتى لا يسرق أحد، والحدود كلها رحمة من الله جعله يحمي بها العباد، إما في أعراضهم كما سبق في حد القذف، وإما في أنسابهم كما سبق في حد الزنا، وإما في أموالهم كما في حد السرقة.

سمع أعرابي رجلًا يقول: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالًا من الله والله غفور رحيم﴾ فقال الأعرابي: أعد الآية، فأعادها، فقرأها فقال له: أعد الآية، فأعادها وقال: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٣٨). قال: الآن أصبت، عز وحكم فقطع، ولو غفر ورحم ما قطع، هذا أعرابي، لكن الأعراب عندهم فهم وعندهم ذكاء، ولكن عندهم جهل أيضًا، فلا يجوز أن يُهمل قطع يد السارق، مهما كان الذي سرق: شريفًا كان أو وضيعًا، غنيًا كان أو فقيرًا.

وذكر المؤلف رحمته من جملة ما ذكر: قصة المرأة المخزومية من بني مخزوم من أشرف العرب، كانت تستعير المتاع، يعني: تأتي للناس وتقول: أعيروني القدر، أعيروني الصفحة وما أشبه ذلك، فإذا أعاروها أنكرت، قالت: ما عندي شيء، فأمر النبي ﷺ أن تُقَطَّعَ يدها، فأهم قريشًا شأن المخزومية؛ لأنها من بني مخزوم، فطلبوا من أسامة بن زيد بن حارثة رضي الله عنه وعن أبيه أن يشفع عند رسول الله ﷺ ألا تقطع يدها، فأنكر عليه النبي ﷺ، وقال له: «أَتَشْفَعُ فِي حَدِّ مَن حُدِّدَ اللَّهُ؟»، وهذا الاستفهام للاستنكار، ثم قام ﷺ فخطب الناس، وقال: «إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ - يعني: الوضيع - أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ فُهَلِكُوا؛ لأنهم صاروا لا يقيمون حدود الله رضا لله، ولكن تبعًا لأهوائهم، ثم أقسم ﷺ - وهو الصادق البار - فقال: لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها^(١)، فأقسم - وهو صادق بلا قسم - لو أن فاطمة بنت محمد - وهي أشرف من المخزومية -، نسبًا ومرتبة وأفضل، وهي سيدة نساء الجنة رضي الله عنها: «سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا» ولم يقل: لأمرت بقطع يدها، يعني: لباشرتُ قَطَعَ يدها، وهو أبوها، وهي سيدة نساء أهل الجنة، فانظر - يا أخي - كيف كان الرسول ﷺ قائد هذه الأمة يقسم لو أن ابنته سرقت لقطع يدها،

(١) أخرجه البخاري (٣٤٧٥)، ومسلم (١٦٨٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وقس الآن حال المسلمين، هل يجزئ أحد أن يقول مثل هذا القول اليوم؟! لا، إلا بالباطل، أما حقيقة فلا، لكن النبي ﷺ يقول ذلك حقاً.
إذن: تجب إقامة الحدود على مَنْ انتهك حرمة الله أيّاً كان.
ولكن السرقة لها شروط:

الشرط الأول: أن تبلغ النصاب، والنصاب ربع دينار، والدينار الذهبي ثلث من الذهب، وربع الدينار يساوي ثمن الجنيه السعودي الذهب تقريباً، فإن سرق ثلث من ذلك فلا قطع، فلو سرت امرأة خاتماً لا يبلغ هذا الوزن فلا قطع عليها، وإن سرت ما يزن ربع دينار أو ما يُقَابِلُه من الأعيان الأخرى فإنها تُقَطَّع؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ سَارِقٍ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» (١).

الشرط الثاني: أن تكون سرقة من حرز، فإن لم تكن سرقة كالمتَّهَبِ والمختلس والخائن، فلا قطع، المتَّهَبُ: الذي يخطف الشيء بسرعة ويهرب؛ كأن يكون في يد الإنسان شيء، فأخذه بسرعة وهرب، هذا لا يُقَطَّع، لأنه غير سارق، والمختلس: الذي يتغافل الإنسان ويأخذ منه، كرجل وقف عند صاحب دكان وجعل يشغله ويلهيه، يقول: ائت لي بالسلعة الفلانية، وهات السلعة الفلانية، ثم يسرق، فهذا أيضاً لا يُقَطَّع؛ لأنه مختلس.

والخائن؛ كرجل أقرضته دراهم وخان وجحد، أو رجل أودعت عنده مالا وخان وجحد، فلا قطع، بخلاف العريّة، فإذا جحدها قطع، كما في حديث المخزومية. وأيضاً لا بد أن يكون من حرز ومعنى الحرز: ما تُحَفَظُ به الأموال، وهذا يختلف باختلاف الأموال واختلاف البلدان، واختلاف الإيمان، واختلاف السلطان، فقد يكون هذا حرزاً للذهب والفضة في دولة من الدول، وليس حرزاً في دولة أخرى؛ لأن الدولة الأولى قوية وتنفذ الحدود، والثانية بالعكس.

المهم: أنه لا بد أن يكون من حرز، فإن سرق من غير حرز، فلا قطع عليه، لكن يضمن هذا.

الشرط الثالث: ثبوت السرقة؛ بأن يشهد بها رجلان، ولا مدخل للنساء في الحدود، فلو شهدت ألفت امرأة على سرقة فلا تُقْبَل؛ لأن الحدود لا يشهد بها إلا الرجال، فإن لم

(١) أخرجه البخاري (٦٧٨٩)، ومسلم (١٦٨٤)، وقد سبق قريباً.

تثبت السرقة فلا قطع، حتى لو وجد المسروق عند المدعى عليه ولكنه لم يُقر بالسرقة، فإنه لا يُقطع، فلا بد من الثبوت: إما بشهادة رجلين، أو بإقرار السارق، ولَمَّا جاء رجل إلى الرسول ﷺ يقول: إنه سرق، ولم يجدوا معه مالاً، قال: «مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ»، يعني: ما أظنك سَرَقْتَ، أين المال الذي سَرَقْتَ؟! فقال: بلى سَرَقْتُ، فأمر النبي ﷺ أن تَقطع يده^(١)؛ لأنه اعترف وأقر، لكنه ﷺ أمر بأن تحسم اليد والحسم: أن يُغلى الزيت على النار، ثم يُغمس طرف الذراع في هذا الزيت الذي يغلي من أجل أن يتوقف نزيف الدم، والحسم واجب؛ لأنه إذا لم يحسم نَزَفَ الدم ومات، فلا بد أن يُحسم.

وهذا الزيت الذي يُحسم به يكون على بيت المال؛ لأنه من المصالح العامة، وليس كما يقول بعض الفقهاء: إن الزيت الذي يُحسم به يكون على السارق، فالصواب: أنه على بيت المال.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ قَطْعِ السَّارِقِ الشَّرِيفِ وَغَيْرِهِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الشَّفَاعَةِ فِي الْخُدُودِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- (١٦٨٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمُّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومَةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ حِبِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَكَلَّمَهُ أَسَامَةُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ خُدُودِ اللَّهِ؟». ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ؛ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنَّمَا اللَّهُ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا». وَفِي حَدِيثِ ابْنِ رُمْحٍ: «إِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ»^(٢).

٩- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لِحَزْمَلَةَ- قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ،

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٨٠)، والنسائي في «الكبرى» (٧٣٦٣)، وابن ماجه (٢٥٩٧)، وأحمد (٢٩٣/٥)، وانظر «التلخيص الحبير» (٦٦/٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٤٨).

قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمُّهُمْ شَأْنَ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي عُرْوَةَ الْفَتْحَ فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَأَتَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَهُ فِيهَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «اتَّشَعُ فِي حَدِّ مَنْ حُدِّدَ اللَّهُ؟» فَقَالَ لَهُ أُسَامَةُ: اسْتَغْفِرْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَلَمَّا كَانَ الْعَمَشِي، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَطَبَ، فَأَتْنَى عَلَى اللَّهِ بِهَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا». ثُمَّ أَمَرَ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقُطِعَتْ يَدُهَا. قَالَ يُونُسُ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَحَسُنْتَ تَوْبَتُهَا بَعْدُ وَتَزَوَّجْتَ، وَكَانَتْ تَأْتِينِي بَعْدَ ذَلِكَ، فَارْفَعُ حَاجَتَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٠- (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجَحِّدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُقَطَّعَ يَدُهَا، فَأَتَى أَهْلُهَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ فَكَلَّمُوهُ، فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا. ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَيُونُسَ.

١١- (١٦٨٩) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغَيْنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ سَرَقَتْ، فَأَتَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ فَعَازَتْ بِأَمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ، لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ لَقَطَعْتُ يَدَهَا». فَقُطِعَتْ.

هذا الباب فيه أحاديث، وكلها قصة واحدة، لكن الألفاظ مختلفة:

فمنها: أنه قال: «أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمُّهُمْ شَأْنَ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ». المخزومية:

أي: من بني مخزوم، وبنو مخزوم بطن من قريش، ولهم شرف ولا سيما هذه المرأة. ولكن كيف سرقت؟!

الألفاظ إلا الحديث ما قبل الأخير مُجملة، ولم يبين فيها كيفية السرقة، واللفظ قبل الأخير فيه: أنها كانت تستعير المتاع فتجحد، يعني: تطلب من الناس أن يعيروها المتاع، كالقدر والآنية والصحفة وغيرها، ثم تجحد، فإذا جاء صاحبه يطلبه، قالت: لم تعرني، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها، فيكون هذا الإجمال في قوله: «سرقت» مُبيِّنًا بقوله: «كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجَحِّدُهُ»، وهذا هو الصواب في هذا الحديث.

وقال بعض أهل العلم: إنها سرقت مع كونها تستعير المتاع وتجعله؛ لأنهم لا يرون أن من جحد العارية تَقَطَّعَ يده؛ لكن الصواب ما قررناه أولاً.

ومعنى أهمهم: يعني: ألحقهم الهم واهتموا بهذه القضية؛ امرأة من قريش ذات شرف تقطع يدها، فالأمر شديد؛ لأن هذه المرأة ستبقى تسير بين النساء، وليس لها إلا يد يسرى فقط.

قوله: «فَقَالُوا: مَنْ يَكْلَمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ». يعني: أن قريشاً تساءلوا بينهم: مَنْ يجترئ على أن يكلم الرسول ﷺ فيها؟ فقالوا: لا يجترئ عليها إلا أسامة بن زيد بن حارثة، فهو حُبُّ رسول الله ﷺ أي: محبوبه، وكان النبي ﷺ يحبه ويحب أباه - رضي الله عنهما جميعاً -، فكلمه في أن يرفع هذه العقوبة عن هذه المرأة، ولكن محمداً رسول الله ﷺ المبعوث رحمة للعالمين أنكر عليه؛ لأن هذا ليس للرسول ﷺ فيه حق، هذا حق الله، قال الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [النساء: 38]. حق الله ﷻ وحده من حدوده، فلا يملك الرسول ﷺ ولا مَنْ دونه أن يرفع هذا الحد؛ ولهذا أنكر عليه، فقال: «أَتَشْفَعُ فِي حَدِّ مَنْ حُدِّدَ لَهُ؟». وهذا إنكار، فلاستفهام هنا للإنكار.

وقد نقول: للإنكار والتوبيخ، أما الإنكار فواضح، وأما التوبيخ: فإنه لا يحسن إلا لِمَنْ عَلِمَ الحكم ثم خالفه، والظاهر: أن أسامة رحمته ما علم أن الشفاعة في هذا حرام، وإلا لما تقدّم إليه بالشفاعة؛ فعليه نقول: الاستفهام هنا للإنكار، ولا إشكال فيه، ولكن لا يمكن أن نجعله للتوبيخ؛ لأن أسامة لا يمكن أن يكون عالمًا بتحريم هذا ثم يُقدّم عليه.

❦ وقوله: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ». الشفاعة: هي التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة، فشفاعة النبي ﷺ في أهل الموقف أن يُقْضَى بينهم من باب دفع المضرة، وشفاعته لأهل الجنة أن يدخلوها من باب جلب المنفعة، وإنما سُمِّيَ الذي يتوسط على هذا الوجه شافعاً؛ لأنه يكون بالمشفوع له شِفعاً، بعد أن كان المشفوع له وترّاً.

❁ وقوله: «أَسْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟». الحد هنا ليس الأوامر والنواهي، لكن المراد به هنا: العقوبة المقررة شرعاً في معصية؛ لتطهير صاحبها وردع الناس عنها.

ولهذا نقول: إن الحدود كفارة لمن حُدَّ، فقولنا: عقوبة مقدرة شرعاً خرج به التعزير؛ لأن التعزير ليس مقدراً شرعاً، وقولنا: في معصية بيان للواقع؛ لأن الحدود كلها في معاصي، وقولنا: لتطهير صاحبها وردع الناس عنها: هذه هي الحكمة من الحدود؛

فالحكمة إذا من الحدود: إصلاح الناس عموماً وخصوصاً.

❦ وقوله: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْطَبَ»: كونه ﷺ قام فاختطب، ولم يقتصر على الإنكار على أسامة؛ لأن المسألة شائعة ومشهورة بين الناس: أن أسامة ذهب ليشفع، فكان لابد من إعلامهم الإنكار.

❦ وقوله: «فَأَخْطَبَ» أبلغ من «فخطب»؛ ولهذا لما شفع أسامة تلون وجه النبي ﷺ يعني: تغير لونه غضباً واستنكاراً.

فقال ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ»، هذا السياق لم يذكر فيه، أن النبي ﷺ حمد الله وأثنى عليه، لكن ذكره في السياق الثاني، وكان من عادة النبي ﷺ إذا خطب أن يبدأ الخطبة بالحمد والثناء على الله ﷻ؛ تبركاً باسم الله تبارك وتعالى، والثناء عليه بالحمد؛ واستعانة بذلك على مقصوده.

❦ وقوله: «فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ؛ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ». «إنما» المعروف: أنها للحصر.

فإن قال قائل: فهل هذا الحصر حقيقي أو هو إضافي؟

الجواب: أن الحصر إضافي؛ لأن الذي أهلك الأمم السابقة تكذيب الرسل والشرك بالله، وغير ذلك مما هو سبب لهلاكهم؛ لكن إنما أهلكهم بالنسبة لهذا الشيء المعين وهو إقامة الحدود، فلما كانوا لا يقيمونها إلا على من يهون صار ذلك سبباً لهلاكهم، فالشريف إما لنسبه أو ماله أو سيادته في قومه إذا سرق يُترك، والضعيف يُقام عليه الحد، فصارت إقامتهم للحد تبعاً لأهوائهم.

وكان المفروض: أن الشريف تُقَطَّع اليدان منه؛ لأنه لا حاجة به إلى المال، والضعيف موضع التخفيف، لكن هذا حدٌ لا يُفَرَّق فيه بين هذا وهذا.

❦ وقوله: «وَأَيُّمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتُ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا». أقسم ﷺ وهو الصادق البار بدون قسم، لكن المسألة تحتاج إلى القسم ليطمئن الناس.

❦ وقوله: «لَقَطَعْتُ يَدَهَا». يحتمل أن المراد: لأمرت بقطع يدها، كما أمر بقطع يد المخزومية، ويحتمل: أنه يقطعها بيده صلوات الله وسلامه عليه، وهذا أبلغ.

أما اللفظ الثاني ففيه زيادة: أن هذه السرقة كانت في غزوة الفتح سنة ثمان من الهجرة في رمضان أو في شوال؛ لأن دخول مكة كان في آخر رمضان، وأقام فيها النبي ﷺ عشرة أيام في رمضان، وتسعة أيام من شوال، فيحتمل أن تكون السرقة في رمضان أو في شوال.

وقوله: فَأَتَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَهُ فِيهَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَكَلَّوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - يعني: تغير - فَقَالَ: «أَتَسْمَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟» فَقَالَ لَهُ أُسَامَةُ: اسْتَغْفِرُ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ. عرف أنه أذنب، لكنه معذور لجهله، إلا أنه لورعه طلب من النبي ﷺ أن يستغفر له.

وقوله: «فَلَمَّا كَانَ الْعِشِيِّ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَطَبَ، فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ...». وهناك قال: «وايم الله»، والاختلاف هنا من الرواة؛ لأنهم يروونه بالمعنى، وايم الله بمعنى اليمين؛ لكن القسم في هذه السياق أبلغ، أنه قال: «وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتُ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقُطِعَتْ يَدُهَا». ثم أمر بتلك المرأة التي سرقت فُقِطِعَتْ يدها.

قال عروة: قالت عائشة: «فَحَسُنَتْ تَوْبَتُهَا بَعْدُ وَتَزَوَّجَتْ، وَكَانَتْ تَأْتِينِي بَعْدَ ذَلِكَ، فَأَزْفَعُ حَاجَتَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَانْظُرْ إِلَى هَذِهِ الْمَرْأَةِ كَيْفَ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهَا بِالتَّوْبَةِ، وَحُسْنِ الْحَالِ، وَسَرَّ اللَّهُ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ، مَعَ أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ الَّتِي قُطِعَتْ يَدُهَا الْيَمْنَى: أَلَا يَرِغِبُهَا الرِّجَالُ، وَلَكِنَّ اللَّهَ ﷻ وَعَدَ وَهُوَ أَصْدَقُ الْوَاعِدِينَ، قَائِلًا: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣].

وفي حديث عبد بن حميد؛ أن عائشة قالت: «كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَقْطَعَ يَدُهَا.... إلخ). فيه: بيان كيف كانت السرقة، وأنها كانت تستعير المتاع، ثم إذا طلبه صاحبه أنكرت. وفي هذا الحديث فوائد:

منها: ثبوت السرقة في عهد النبي ﷺ؛ ويتفرع على هذا: أن العهد وإن كان أشرف العهود وخير القرون قد يوجد فيه شواذ، ووُجِدَ الزَّنا في عهد الرسول ﷺ، ووُجِدَ شرب الخمر، ولم أعلم أنه وُجِدَ اللواط، لكن جاء الحديث عن النبي ﷺ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَفْعَلْ عَمَلٌ قَوْمٍ لَوْطٍ فَأَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ»^(١).

ومنها: وجوب المبادرة بتنفيذ الحد؛ لأن ذلك أبلغ في الردع، فالمعصية التي فيها الحد إذا فُعِلَتْ ثم أُخِّرَ التنفيذ بردت عند الناس، ولم يكن لها قيمة ولا شك أن التأخير في

تنفيذ الحدود يقلل من قيمتها، لكن إذا نُفذ الحد في حينه صار ذلك أبلغ عند الناس. ومنها: أن الحدود إذا بلغت السلطان الذي له التنفيذ حرمت الشفاعة، أما قبل ذلك فيُنظر فيها؛ وعلى هذا: فإذا أُمسك السارق، فهو ما دام تحت سيطرة الشرطة مثلاً فتجوز الشفاعة فيه؛ لأنها لم تبلغ السلطان الذي له التنفيذ، أما بعد بلوغها، فلا.

فإن قال قائل: قبل البلوغ، هل الأفضل: محاولة الشفاعة أو الأفضل عدم ذلك؟ الجواب: في هذا تفصيل: إن كان الرجل السارق من ذوي الهيات والشرف والحياء، فالأفضل: الشفاعة، سواء كان غنياً أو فقيراً، وإن كان من أهل الشر والفساد، فالأفضل: ألا يشفع فيه، فهذا يتبع المصلحة.

ومنها: أنه لا يشترط للقطع في السرقة مطالبة المسروق منه، فتقطع اليد، وإن لم نعلم مطالبة المسروق؛ لأن هذا الحد للردع عن المعصية، وليس لأجل أن نُعطي المسروق منه ماله؛ بل من أجل إصلاح الأمة، فلا نتظر حتى يطالب المسروق بماله، بل نفذ الحد، أما مطالبة المسروق بماله، فإن شاء عفا وإن شاء لم يعف.

فإن قال قائل: لو أن المسروق منه عفا عن السارق ولم تُرفع للسلطان، هل يسقط الحد أو لا؟

الجواب: يسقط؛ لأن النبي ﷺ لما أمر بقطع يد السارق الذي سرق رداء صفوان، قال: يا رسول الله، هو له، يعني: له الرداء ولا تقطع يده، فقال: «هَلَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِنِي بِهِ»^(١)، أما إذا بلغ فلا بد أن يقام عليه الحد.

ومنها: أنه يدفع في الشفاعة أحب الناس إلى المشفوع إليه؛ لأنه أقرب إلى قبول الشفاعة؛ لأن الناس تسألوا فيما بينهم: مَنْ يُقدم على هذا، فرأوا أن أسامة حبُّ رسول الله ﷺ، فطلبوا منه الشفاعة، وهذا واضح؛ لأنه من المعلوم أنه لا يمكن أن تُقدم شخصاً يُغضُّ المشفوع إليه ليشفع له، فهذا لا يجدي في الأمر إلا شدة وامتناعاً عن القبول.

ومنها: تعظيم النبي صلوات الله وسلامه عليه لحدود الله ﷻ؛ حيث قال: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟!»، يعني: فأنا لا أستطيع أن أرفع حداً فرضه الله.

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٩٤)، والنسائي (٦٩/٨)، وابن ماجه (٢٥٩٥)، وأحمد (٤٦٥/٦)، والبخاري في «التاريخ» (٣٠٤/٤)، والحاكم (٤٢٢/٤)، وغيرهم من حديث صفوان بن أمية رضي الله عنه.

ومنها: أن إقامة الحدود فريضة، وهذا هو ما صرح به عمر رضي الله عنه على منبر النبي ﷺ بأن الرجم - رجم الزاني المحصن - فريضة، وهو كذلك؛ فلا يجوز التهاون في تنفيذها، بل تنفذ فوراً إذا تمت الشروط.

ومنها: أن إقامة الحدود على الضعفاء دون الشرفاء من أسباب هلاك الأمة. فإن قال قائل: وهل المراد: هلاكها الحسي، يعني: أن ينزل بها موت وأمراض وحوادث، أو: أن المراد به هلاك الدين؟ الجواب: كلاهما، ولكن الأقرب: هلاك الدين؛ لأن الله تعالى قد يملئ لهم من حيث لا يعلمون.

ومنها: جواز التوكيل في إقامة الحد إذا ثبت عند الإمام، ودليله: أن النبي ﷺ أمر أن تُقَطَّع يدها، وهذا توكيل، وقد جاء مثل ذلك في الزنا؛ حيث قال النبي ﷺ: «اغْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا»^(١).

ومنها: جواز ضرب المثل فيما لا يمكن أن يقع أو فيما يتعد أن يقع؛ وجه ذلك: أن النبي ﷺ قال: «لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ سَرَقَتْ»، ولم يعدل إلى امرأة أخرى، وهذا لا يضر فاطمة رضي الله عنها. ومنها: أن النبي ﷺ أشد الناس عبادة لله، وتنفيذاً لأحكامه؛ لأنه أقسم أنه لو كانت ابنته هي التي سرقت لقطع يدها؛ تنفيذاً لأمر الله ﻋَﻠَﻴْﻬِ السَّلَام.

ومنها: جواز القسم ليطمئن المخاطب؛ وجهه: أن الرسول ﷺ أقسم مع أنه لم يُطْلَب منه ذلك، لكن من أجل اطمئنان المخاطب وتوكيد الحكم أقسم ﻋَﻠَﻴْﻬِ السَّلَام. ومنها: أن الأمور الهامة العامة ينبغي أن يكون الإعلام بها عن طريق الخطب؛ حتى يُقابل شيوخها بين الناس بشيوع الخطبة، وليس كالمسائل الخاصة التي يمكن للإنسان أن يتصل بالفاعل، وينصحه.

ومنها: وجوب قطع يد المستعير إذا جحد العارية؛ لأن المرأة إنما كانت تستعير المتاع فنجده، فأمر النبي ﷺ أن تُقَطَّع يدها، وهذا الذي دلَّ عليه الحديث هو الرجوع من أقوال أهل العلم، وهو مذهب الإمام أحمد رحمته الله.

فإن قال قائل: لو جحد الإنسان ودبعة وليست عارية، هل تقطع يده؟

(١) أخرجه البخاري (٢٣١٤، ٢٣١٥)، ومسلم (١٦٩٨) من حديث زيد بن خالد، وأبي هريرة رضي الله عنهما.

الجواب: الوديعة معناها: أن أعطي شخصًا شيئًا يحفظه لي، إما دراهم أو كتاب أو غيرها، ثم جحدته، فلا تُقَطَّع يده.

فإن قال قائل: فما الفرق بين جاحد العارية، وجاحد الوديعة؟

فالجواب: أن جاحد العارية قبضها لمصلحة نفسه، وجاحد الوديعة قبضها لمصلحة مالكها، هذا وجه، وجه آخر: أن جاحد العارية قابل الإحسان بالإساءة؛ لأن المُعِير مُحْسِن، فكيف يُقَابَل هذا المحسن بالإساءة وجحد ماله؟

وجاحد الوديعة هو المحسن والمودع مُحَسَّن إليه، فاختلط؛ ولهذا لا يمكن للذين لا يرون قطع اليد بجحد العارية أن يوردوا علينا أننا لا نقول بقطع يد جاحد الوديعة؛ لأن الفرق بينهما واضح.

فإن قال قائل: لكن كيف يكون القطع؟ وما موضعه؟

الجواب: القطع يكون من مفصل الكف، فيأتي رجل شديد قوي، فيمسك بالكف من أجل أن يجزَّه حتى يتبين المفصل، ثم يأتي بالسكين ويقطع، ثم إذا قطعها يغمس اليد في الزيت المغلي؛ لتُسَدَّ أفواه العروق وهذا يُسَمَّى الحسم، وهو واجب؛ لأنها لو لم تغمس لتزف الدم وهلك^(١).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٣) بَابُ حَدِّ الزَّانَا

الزنا - أعاذنا الله وإياكم منه وأهلينا - هو فعل الفاحشة في قُبُل أو دبر، لكن فعل

(١) سئل الشيخ رحمه الله: وهل يجوز أن ينبِّج السارق عند قطع يده أو لا؟

فأجاب رحمه الله قائلًا: يجوز أن ينبِّج يده؛ لأن المقصود قطع اليد، وهذا يحصل مع البنج، أما لو قطعت اليد بقصاص - كرجل قطع يد رجل - فلأن لا ينبِّج يد القاطع الذي نريد أن نقطع يده قصاصًا؛ لأننا لو فعلنا ذلك لم نُكْمِلِ القصاص؛ إذ إن القصاص كما يكون بإتلاف العضو يكون أيضًا بالألم، فتبنيج اليد المقطوعة في السرة جائز، وأما في القصاص فليس بجائز.

وسئل أيضًا: ما الحكمة من قطع اليد؟

فأجاب رحمه الله قائلًا: الحكمة واضحة؛ وهي أن اليد آلة الفعل، فالإنسان يأخذ بيديه، والغالب: أنه يأخذ باليمنى. وسئل أيضًا: اليمنى تكون بها الكتابة وهي أقوى من اليسرى؛ فلماذا لم يُخْتَرِ الأسهل، فتقطع اليسرى؟ فأجاب رحمه الله قائلًا: لأن الرجل هو الذي اعتدى على نفسه، وهو الجاني عليها؛ فهو السبب في ذلك.

الفاحشة فيمن هي أهل للجماع، وإنما نقيذ ذلك؛ ليخرج بهذا اللواط، فإن اللواط لا شك أنه فاحشة؛ بل هو الفاحشة؛ ولهذا سَمَّى الله الزنا فاحشة، فقال ﷺ: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً﴾ [الأعراف: ٣٢]. أما اللواط: فقد قال لوط عليه السلام لقومه: ﴿أَتَأْتُونَ الذَّكَرَ﴾ [الأعراف: ٨٠]. فاللواط أقبح من الزنا.

واللواط نوعان: لواط أعظم وهو اللواط بالذكر، ولواط دون ذلك، وهو اللواط بالأنثى، يعني: وطء الأنثى في دبرها، فإنه قد جاء في الحديث - وإن كان ضعيفاً - تسميته باللوطية الصغرى.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢- (١٦٩٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِي، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَتَّصُورٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ حِطَّانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالثِّبُّ بِالثِّبِّ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ». (...)

١٣- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ جَمِيعًا، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ حِطَّانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كُرْبٌ لِدَلِيلِكَ وَتَرْتَدُّ لَهُ وَجْهُهُ. قَالَ: فَأُنْزِلَ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ، فَلَقِي كَذَلِكَ، فَلَمَّا سُرِّي عَنْهُ قَالَ: «خُذُوا عَنِّي فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الثِّبُّ بِالثِّبِّ، وَالْبِكْرُ بِالْبِكْرِ، الثِّبُّ جَلْدُ مِائَةٍ، ثُمَّ رَجِمَ بِالْحِجَارَةِ، وَالْبِكْرُ جَلْدُ مِائَةٍ، ثُمَّ نَفْيُ سَنَةٍ».

١٤- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي كِلَاهُمَا، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمَا: «الْبِكْرُ يُجْلَدُ وَيُنْفَى، وَالثِّبُّ يُجْلَدُ وَيُرْجَمُ». لَا يَذْكُرَانِ: سَنَةً وَلَا مِائَةً.

هذا في بيان حد الزنا، والزنا هو فعل الفاحشة في قُبُل أو دُبُر، لكن في الدبر إن كان ذكر بذكر فهو لواط، وإن كان ذكر بأنثى فهو زنا.

(١) أخرجه أحمد (١٨٢/٢)، والطبراني في «الأوسط» (٥٣٣٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١٩٨/٧)، وغيرهم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

وقد ذكر الله ﷻ في سورة النساء، فقال: ﴿وَأَنذَرْتُ يَٰتِيَتِ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَائِكُمُ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنْكُمْ فَإِن شَهِدُوا ۖ أَيُّ: الأربعة ۖ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ يعني: النساء اللاتي شهد عليهن ﴿فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَقَّهِنَّ الْمَوْتُ﴾ هذه غاية ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النسوة: ١٥]. هذه هي الغاية الأخرى، فبين النبي ﷺ أن الله جعل لهن سبيلاً ونزل عليه الوحي بذلك.

❖ وقوله: «وَالْبُكَرُ بِالْبُكَرِ». يعني: إذا زنى البكر بالبكر فالسبيل هو جلد مائة وتغريب عام.

❖ وقوله: «الْثِيْبُ بِالْثِيْبِ» يعني: إذا زنى الثيب بالثيب فالسبيل هو جلد مائة والرجم.

فإن قال قائل: وهل هذا من باب النسخ أو لا؟

الجواب: ليس من باب النسخ؛ لأن الله تعالى لم يقرر الحكم الأول؛ بل جعله مفتوحاً؛ حيث قال: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾.

فإن قال قائل: ولكن كيف يُجلد؟ وماذا يُجلد؟ وأين يُجلد؟ وعلى أي وجه يجلد؟

الجواب: أما الجلد فإنه يُجلد بسوط ليس جديداً ولا خَلْقاً؛ لأن الجديد قد يكون مبرحاً، والخلق قد لا يؤثر، وجرت عادة الناس عندنا أنهم يضربونه بجريد النخل.

وأما كيفية الجلد: فإنه لا يشتد الجلد بقوة؛ لأنه لو اشتد بقوة ثم ضربه صار السوط الواحد عن عشرة أسواط أو أكثر، وأيضاً لا يكون برفق؛ فإنه إن كان برفق لم يتأثر، وإن كان بشدة زاد.

أما المكان: فهذا يكون بمحض من الناس؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَنِ طَائِفَةٍ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النسوة: ٢].

وأما الهيئة التي يُجلد عليها: فقد قال العلماء: يجلد قائماً، أي: يُوقَفُ ويُجلد، وعمل الناس من قديم: أنه يُمَدُّ على الأرض ويُجلد، ولو قيل: إن هذا يرجع إلى نظر الحاكم والمنفذ للحكم لكان وجيهاً؛ لأن الضرب والإنسان قائم لا يجدي شيئاً كثيراً، ولكن إذا كان ممدوداً على الأرض صار له أثر.

❖ قوله: «نَفْيُ سَنَةٍ». يعني: أنه يُنفى من الأرض سنة كاملة، فَيُطْرَد من بلده إلى بلد آخر؛ وذلك لفائدتين:

الفائدة الأولى: ألا يُعَيَّر بذنبه؛ لأنه لو بقي في بلده، والحد قريب العهد لكان مدعاة للسخرية به وإيذاؤه.

الفائدة الثانية: إبعاده عن المكان الذي فعل فيه الفاحشة ينسيه إياها؛ لأنه سيكون في البلد الثاني غريبًا، والغريب لا يستطيع أن يعمل شيئًا، فصارت الحكمة في نفيه واضحة. أما لماذا كانت مائة جلدة، فليس لنا أن نسأل؛ لأن جميع المقدرات الشرعية من عبادات وعقوبات وغيرها، لا يُسأل عنها؛ لأن الله تعالى أعلم وأحكم، ونعلم أنه **يُعْلَلُ** لم يفرضها إلا لحكمة، ولكننا لا ندري ما هي.

❦ وقوله: «وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ». فيُجمع له بين العقوبتين: جلد المائة والرجم، وهذا نُسَخ - أعني: جلد المائة في الثيب -؛ لأن النبي ﷺ بعد هذا الحكم كان يرحم ولا يجلد، والمنسوخ إليه أحكم وأبين؛ لأن جلده ونحن سوف نرجمه ما هو إلا تعذيب؛ لأنه سوف يُرجم ويُعدم.

فنحن عندنا أربعة أقسام: بكر بيكر، وثيب بشيب، وثيب بيكر، وبكر بشيب، والحديث بين البكر بالبكر والثيب بالثيب، أما حكم البكر بالثيب، فنقول: الحكم يدور مع علته، فالزاني يُجلد وينفى، والمزني بها: تُرجم، والعكس إذا كان ثيبًا بيكر، فالثيب الزاني يُقْتَل، والمزني بها تجلد وتنفى، لكن سنعلق على هذا، ويدل على ذلك ما سيأتي - إن شاء الله - في قصة الأجير الذي زنى بامرأة مستأجره وهو بكر وهي ثيب، فين النبي ﷺ أن لكل منهما حكمه^(١).

فإن قال قائل: فهل يُشترط لنفي المرأة أن يكون معها محرم، فإن لم يكن معها محرم، فإنها تبقى في بلدها؟

الجواب: يرى بعض أهل العلم: أنه لا يُشترط أن يكون معها محرم؛ لأن هذا حد وعقوبة، ولكن هذا القول ضعيف، والصواب: أنه إذا لم يكن معها مَحْرَم؛ فإنها لا تُنْفَى؛ لأن نفيه أشد ضررًا وأعظم فتنه من بقائها، فلماذا غُرِبَتْ إلى بلد غريب ربما تحملها الحاجة إلى فعل الفاحشة، وربما يطمع بها مَنْ في قلبه مرض، ولكن تبقى في بلدها.

فإن قال قائل: وهل تُجبر على البقاء في بيتها لمدة سنة أو تكون حرّة؟

الجواب: لو قيل بالأول لكان له وجه؛ لأن الله تعالى أوجب الحبس قبل مشروعية الحكم بالجلد؛ ولأن حبسها في بيتها أخف ضررًا وأقل فتنه من كونها طليقة.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤) بَابُ رَجْمِ الشَّيْبِ فِي الزَّانَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥- (١٦٩١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى مِنبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ قُرْآنُهَا وَوَعِيدُهَا وَعَقْلَانُهَا، فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى أَنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلِهَا اللَّهُ، وَإِنَّ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ رَزَى إِذَا أَحْصَنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْإِعْتِرَافُ» (١).

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

❦ قوله: «وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى مِنبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» يحتمل أن المراد بالجلوس هو الوقوف؛ لأنه يخطب الناس، ويقول: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ»، أي: بالصدق في الأخبار، والعدل في الأحكام، فَبِعِثَةِ الرُّسُولِ ﷺ مشتملة على هذا الحق، وهو الصدق في الأخبار، والعدل في الأحكام.

❦ وقوله: «وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ». يعني: القرآن، «فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ». يعني: الآية التي فيه الرجم، وذكر شروطه ~~في آخر الخطبة~~.

❦ وقوله: «قُرْآنُهَا وَوَعِيدُهَا وَعَقْلَانُهَا، فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ» أي: قرأناها لفظاً، ووعيناها فهماً، وعقلناها نظراً وحكمة، يعني: تبين لنا ما الحكمة في ذلك.

❦ وقوله: «فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» هذا تطبيقاً، «وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ» هذا تحقيقاً لكون الحكم لم ينسخ، وأنه بقي حتى توفي رسول الله ﷺ ورجم الخلفاء من بعده.

❦ وقوله: «فَأَخْشَى أَنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ»؛ لأننا إذا قرأنا القرآن من أوله إلى آخره لم نجد الرجم، فيقول قائل: الرجم غير

موجود في القرآن فلا نعمل به، ولكنه موجود، فقد نزل فِقْرَةٌ وَعُنْيٌ وَعُقْلٌ، لكن نُسِخَ لفظه وبقي حكمه، ومن الحكمة في ذلك - والله أعلم -: بيان فضل هذه الأمة على مَنْ سبقتها، فالذين سبقوها حاولوا أن يكتموا آية الرجم مع وجودها نصًّا في التوراة، وهذه الأمة عملت بها مع أنها غير موجودة في الكتاب لفظًا، ولا شك أن هذا يدل على شرف هذه الأمة وتنفيذها لحكم الله ﷻ؛ كما قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [التوبة: ١١٠]. أما الآية التي تدل على ذلك في التوراة، فالمشهور عند المفسرين والأصوليين أنها بهذا اللفظ: ﴿الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم﴾، فهذا لفظها الذي يتناقله كثير من المفسرين والأصوليين، ولكنك إذا تأملت هذا اللفظ وجدته غير مناسب للحكم وغير مطابق للحكم؛ لأن حكم الرجم منوط بالثبوت لا بالشيخوخة، والمعلق بوصف لا يمكن أن يتغير، فالشيخ مثلاً قد يكون شيخاً ولكنه بكر، وقد يكون ثيباً وهو صغير، فلما اختلف الحكم الذي قرره عمر رحمته من الآية المنسوخة علمنا أن لفظها ليس هو ما اشتهر عند المفسرين أو الأصوليين، بل هو الآن مجهول لنا، لكن المعنى معلوم والحمد لله.

❦ قوله: «فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ»، وإنما خشي عمر ذلك لبعدهم - أي: لبعده الناس - عن عهد النبوة، ولخروجهم عن دائرة الخيرية في قول النبي ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(١)، ولا ندرى فلعل عمر سمع قول النبي ﷺ: «يُوشِكُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ مُتَكِنًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي فَيَقُولُ: لَا نَذْرِي، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتِّبَعْنَاهُ»، وكونه متكناً على أريكته، يدل على الكبرياء والغطرسة، يقول: «لَا نَذْرِي، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتِّبَعْنَاهُ» يعني: وما لم نجده لا نتبعه، ثم قال ﷺ: «أَلَا وَإِنِّي أُتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ»^(٢)، فإن كان عمر رحمته سمع هذا من النبي ﷺ فخشيته ظاهرة، وإن لم يكن سمعه فخشيته يعرفها رحمته من المعنى، وهو تقادم عهد النبوة وخروج الناس عن دائرة الخيرية، فإن النبي ﷺ قال: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ».

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣) من حديث عبد الله بن مسعود رحمته.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٠٤)، وأحمد (٤/١٣٠)، وغيرهم من حديث المقدام بن معدي كَرِب رحمته.

❦ وقوله: «فَيُضَلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ». الفريضة: هي إقامة حدِّ الرجم، فهو فريضة أنزلها الله تبارك وتعالى.

❦ وقوله: «وَإِنَّ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ رَزَى إِذَا أَحْصَنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ»، فاشتراط ~~ههنا~~ شرطين:
الأول: الإحصان، من قوله: «إِذَا أَحْصَنَ».

والثاني: ثبوت الزنا، من قوله: «إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْإِعْتِرَافُ»، أي الإقرار، فجعل ~~ههنا~~ البيينة الموجبة للحد هي الشهود الأربعة الذين ذكرهم الله في القرآن.
«أو الحبْل» يعني: حمل المرأة.

«أو الاعتراف» يعني: إقرارها.

فإن قال قائل: لكن من هو المحصن؟

الجواب: يقول العلماء: المحصن هو الذي جامع زوجته في نكاح صحيح، وهما بالغان عاقلان حران، فإن جامع غير زوجته فليس بمحصن، وأيضاً إن جامعها بنكاح فاسد، كنكاح بلا ولي، أو نكاح تبين بعده أنها أخته -أي: الزوجة- أو ما أشبه ذلك، فليس بمحصن.

وكذلك لو جامعها وهي صغيرة لم تبلغ فليس بمحصن، ولو كان هو صغيراً فجامعها وهو لم يبلغ ثم طلقها فليس بمحصن.

وكذلك أيضاً إن جامعها وهي مجنونة أو جامعها وهو مجنون ثم عقل، ولم يجامعها بعد العقل فهو ليس بمحصن، وكذلك إن جامعها وهو رقيق ثم بعد ذلك عتق، ولم يجامعها بعد الحرية، فليس بمحصن، وهذا ما ذكره الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ مِنَ الْحَنَابِلَةِ.

❦ وقوله ~~ههنا~~: «إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ» البيينة: هي أربعة شهود رجال، فلو شهد ثلاثة، وتوقف الرابع؛ فلا حدَّ، ويُجلد الثلاثة الذين شهدوا؛ لأنهم رموه بالزنا، وهم عند الله كاذبون؛ كما قال تعالى: ﴿أَوَلَا جَاءُوهَا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ ١٣﴾ [التَّحْقِيقُ: ١٣]. فيُجلد كل واحد منهم ثمانين جلدة؛ وكل هذا من أجل التحري، وألا يُقدِّم أحد على تدنيس أعراض المسلمين.

❦ وقوله: «أَوْ كَانَ الْحَبْلُ». يعني: الحمل، فمثلاً: حملت امرأة وليس لها زوج ولا سيد، فيقام عليها الحد، لكن لو ادَّعت أنها مكرهة، فإنه لا يُقام عليها الحد؛ لأن هذه الدعوة ممكنة، وإذا كانت ممكنة، فإننا نرفع عنها الحد.

❦ وقوله: «أَوْ الْإِعْتِرَافُ». ويكون ممن زنا، وسواء كان امرأة أم رجلاً، فإذا اعترف بأنه زنا أُقِيمَ عليه الحد.

فإن قال قائل: ولكن هل يشترط تكرار الإقرار، أو يكفي مرة واحدة؟
الجواب: الصحيح: أنه يكفي مرة واحدة، إلا إذا شككنا في هذا المقر، سواء شككنا في حاله أو في علمه:

شككنا في حاله: بأن يحتمل أنه سكران وجاء يقول: إنه زنا أو أنه اعتقد أن التقييل والضم والمباشرة دون الفرج زنا، أو ما أشبه ذلك، فهنا نطلب منه الزيادة في الإقرار، أو شككنا في أنه مجنون أو سكران أو ما أشبه ذلك، فإننا لا نقيم عليه الحد؛ لاحتمال أن يكون قد زنا في حال لا يُقَام عليه الحد فيها، أو أنه ظن أن هذا زنا وهو ليس بزنا، وهذا هو الصحيح، وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النسبة: ١٣٥]. فإذا اعترف؛ رجناه إن كان ثيباً، فإن رجع: ف قيل: إنه يُقْبَل رجوعه، وقيل: لا يقبل، وهو الصواب؛ لأنه إذا أقرَّ عند القاضي إقراراً شرعياً تاماً ثم رجع، فإن هذا من باب التلاعب بالحكام، والضحك عليهم.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي كَلَامٍ لَهُ فِي «الْفَتَاوَى»: (أنه لو قُبِلَ الرجوع عن الإقرار لم يُقَمْ فِي الدُّنْيَا حَدٌّ)، يعني: حدٌّ يثبت بالإقرار.
وحق الأديمي - على كل حال - لا يقبل رجوعه فيه.
فالصواب: أنه لا يقبل رجوع المقرِّ في أيِّ حدٍّ من الحدود؛ لأنه لا يوجد دليل، والله تعالى قد جعل الإقرار شهادة.

فإن قال قائل: وما صفة الحجارة التي يُرْجَمُ بها؟

الجواب: قال العلماء: يكون بحجارة لا كبيرة ولا صغيرة؛ لأن الكبيرة تتلفه بسرعة، والصغيرة تجعله يتعذَّب ويتأخر موته، فلتكون على نصف أبيض أو ما أشبه ذلك، وأيضاً: يُتَّقَى المَقَاتِلُ؛ لأنه لو جعل الهدف مقتلاً لهلك من أول مرة.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥) بَابُ مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزُّنَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- (...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَنَادَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ. فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَتَنَحَّى تَلَقَّاءَ وَجْهِهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ. فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى ثَنَى ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَبُكَ جُنُونٌ؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ أَحْصَنْتَ؟». قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَّمَهُ، فَرَجَّمْنَاهُ بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا أَدْلَقْتُهُ الْحِجَارَةَ هَرَبَ، فَأَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَّمْنَاهُ.

(...) وَرَوَاهُ اللَّيْثُ أَيْضًا، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ مُسَافِرٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلَهُ.

(...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَيْضًا، وَفِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعًا: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، كَمَا ذَكَرَ عُقَيْلٌ.

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ وَابْنُ جُرَيْجٍ كُلُّهُمَا، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. نَحْوَ رِوَايَةِ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

١٧- (١٦٩٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنِ الْبَخْلَرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سَيَّالِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: رَأَيْتُ مَا عَزَّ بَنَ مَالِكِ جِبْنَ جِيءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ قَصِيرٌ أَعْضَلُ لَيْسَ عَلَيْهِ رِدَاءٌ، فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَنَّهُ زَنَى. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَعَلَّكَ؟». قَالَ: لَا وَاللَّهِ إِنَّهُ قَدْ زَنَى الْآخِرُ. قَالَ: فَرَجَّمَهُ، ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ: «أَلَا كُلُّمَا نَفَرْنَا غَارِبَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، خَلَفَ أَحَدُهُمْ لَهُ نَيْبٌ كَنْيَبِ التَّيْسِ، يَمْنَحُ أَحَدُهُمُ الْكُبَّةَ، أَمَا وَاللَّهِ إِنْ يُمَكِّنِي مِنْ أَحَدِهِمْ لَأُنْكَلَهُ عَنْهُ».

١٨- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ: أُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ قَصِيرٍ أَشْعَثَ ذِي عَضَلَاتٍ، عَلَيْهِ إِزَارٌ وَقَدْ زَنَى، فَرَدَّهُ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرَجَمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلَّمَا نَفَرْنَا غَارِزِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَخَلَّفَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ نَيْبِ النَّيْسِ يَمْنَحُ إِحْدَاهُمَا الْكُتْبَةَ؛ إِنَّ اللَّهَ لَا يُمْكِنُنِي مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا جَعَلْتُهُ نَكَالًا». أَوْ «نَكَلْتُهُ». قَالَ: فَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ فَقَالَ: إِنَّهُ رَدَّهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو هَاشِمٍ الْقَمَدِيُّ كِلَاهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. نَحْوُ حَدِيثِ ابْنِ جَعْفَرٍ، وَوَافَقَهُ شُعْبَةُ عَلَى قَوْلِهِ: فَرَدَّهُ مَرَّتَيْنِ. وَفِي حَدِيثِ أَبِي هَاشِمٍ: فَرَدَّهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

١٩- (١٦٩٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ -وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ- قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَازِ بْنِ مَالِكٍ: «أَحَقُّ مَا بَلَغْنِي عَنْكَ؟» قَالَ: «وَمَا بَلَغَكَ عَنِّي؟» قَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّكَ وَقَعْتَ بِجَارِيَةِ آلِ فُلَانٍ». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ. ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرَجَمَ^(١).

٢٠- (١٦٩٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمٍ يُقَالُ لَهُ: مَا عَزُ بْنُ مَالِكٍ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ فَاحِشَةً فَأَقِمْهُ عَلَيَّ. فَرَدَّهُ النَّبِيُّ ﷺ مِرَارًا قَالَ: ثُمَّ سَأَلَ قَوْمَهُ، فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا إِلَّا أَنَّهُ أَصَابَ شَيْئًا يَرَى أَنَّهُ لَا يُخْرِجُهُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يُقَامَ فِيهِ الْحَدُّ. قَالَ: فَرَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرْنَا أَنْ نَرْجُمَهُ. قَالَ: فَانْطَلَقْنَا بِهِ إِلَى بَيْعِ الْغُرَقِدِ. قَالَ: فَمَا أَوْفَقْنَا وَلَا حَفَرْنَا لَهُ. قَالَ: فَرَمَيْنَاهُ بِالْعَظْمِ وَالْمَدَرِ وَالْخَرْفِ. قَالَ: فَاشْتَدَّ وَاشْتَدَدْنَا خَلْفَهُ حَتَّى أَتَى عَرْضَ الْحَرَّةِ فَانْتَصَبَ لَنَا، فَرَمَيْنَاهُ بِجَلَامِيدِ الْحَرَّةِ -بِعَنِي- الْحِجَارَةِ- حَتَّى سَكَتَ. قَالَ: ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيبًا مِنَ الْعَشِيِّ فَقَالَ: «أَوْكَلْنَا أَنْطَلَقْنَا غَزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَخَلَّفَ رَجُلٌ فِي عِيَالِنَا لَهُ نَيْبٌ كَنَيْبِ النَّيْسِ، عَلَيَّ أَنْ لَا أُوتَى بِرَجُلٍ فَعَلَ ذَلِكَ إِلَّا نَكَلْتُ بِهِ». قَالَ: فَمَا اسْتَغْفَرَ لَهُ وَلَا سَبَّهُ.

٢١- (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بَهْرٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلَ مَعْنَاهُ. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْعَشِيِّ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ فَمَا

بِأَلْ أَقْوَامٍ، إِذَا غَرَوْنَا بِتَخَلُّفِ أَحَدُهُمْ عَنَّا لَهُ نَيْبٌ كَنَيْبِ النَّبِيِّ، وَلَمْ يَقُلْ: «فِي عِيَالِنَا».

(...) وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ كِلَاهُمَا، عَنْ دَاوُدَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. بَعْضُ هَذَا الْحَدِيثِ. غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: فَأَعْتَرَفَ بِالزَّنى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

٢٢- (١٦٩٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى - وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ الْمُحَارِبِيِّ - عَنْ غَبْلَانَ - وَهُوَ ابْنُ جَامِعِ الْمُحَارِبِيِّ - عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ مَرْثِدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ مَا عِزُّ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهِّرْنِي. فَقَالَ: «وَنَحَكَ ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ». قَالَ: فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهِّرْنِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَنَحَكَ ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ». قَالَ: فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهِّرْنِي. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الرَّابِعَةُ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِيمَ أَطْهَرُكَ؟» فَقَالَ: مِنَ الزَّنى. فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبِى جُنُونٌ؟». فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ. فَقَالَ: «أَشْرَبَ خَمْرًا؟». فَقَامَ رَجُلٌ فَاسْتَنَكَّهُ فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ خَمَرٍ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَزْنَيْتَ؟» فَقَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ، فَكَانَ النَّاسُ فِيهِ فِرْقَتَيْنِ: قَائِلٌ يَقُولُ: لَقَدْ هَلَكَ لَقَدْ أَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ، وَقَائِلٌ يَقُولُ: مَا تَوْبَةٌ أَفْضَلَ مِنْ تَوْبَةِ مَا عِزِّ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَوَضَعَ يَدَهُ فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: اقْتُلْنِي بِالْحِجَارَةِ. قَالَ: فَلْيُؤَا بِذَلِكَ يَوْمَئِذٍ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ جُلُوسٌ، فَسَلَّمَ ثُمَّ جَلَسَ فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِمَا عِزُّ بْنُ مَالِكٍ». قَالَ: فَقَالُوا: غَفَرَ اللَّهُ لِمَا عِزُّ بْنُ مَالِكٍ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتِ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوَسِعَتْهُمْ». قَالَ: ثُمَّ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ غَامِدٍ مِنَ الْأَزْدِ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهِّرْنِي. فَقَالَ: «وَنَحَكَ ارْجِعِي فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ». فَقَالَتْ: أَرَأَاكَ تُرِيدُ أَنْ تُرَدِّدَنِي كَمَا رَدَدْتَ مَا عِزُّ بْنُ مَالِكٍ. قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟». قَالَتْ: إِنَّهَا حُبْلَى مِنَ الزَّنى. فَقَالَ: «أَنْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. فَقَالَ لَهَا: «حَتَّى تَضْمِيَ مَا فِي بَطْنِكَ». قَالَ: فَكَفَلَهَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى وَضَعَتْ قَالَ: فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: قَدْ وَضَعَتِ الْغَامِدِيَّةُ. فَقَالَ: «إِذَا لَا تَرْجُمَهَا وَنَدَعْ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيْسَ لَهُ مِنْ يَرْضَعُهُ». فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: إِلَيَّ رِضَاعُهُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ. قَالَ: فَرَجَمَهَا.

٢٣- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَتَفَارَاتُ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ - حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ الْمُهَاجِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرِيدَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ مَا عِزُّ بْنُ مَالِكٍ الْأَسْلَمِيَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ

ظَلَمْتُ نَفْسِي وَزَيْتُ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ تُطَهِّرَنِي. فَرَدَّهُ فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ آتَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ زَيْتُ. فَرَدَّهُ الثَّانِيَةَ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَوْمِهِ، فَقَالَ: «اتَّعَلَّمُونَ بِعَقْلِهِ بَأْسًا تُنْكِرُونَ مِنْهُ شَيْئًا؟». فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُهُ إِلَّا وَفِي الْعَقْلِ مِنْ صَالِحِينَ فِيمَا نَرَى، فَأَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ أَيْضًا فَسَأَلَ عَنْهُ فَأَخْبَرُوهُ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ وَلَا بِعَقْلِهِ، فَلَمَّا كَانَ الرَّابِعَةَ حَفَرَ لَهُ حُفْرَةً، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ.

قَالَ: فَجَاءَتِ الْغَامِذِيَّةُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ زَيْتُ فَطَهِّرَنِي. وَإِنَّهُ رَدَّهَا، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ تَرُدَّنِي؟ لَعَلَّكَ أَنْ تَرُدَّنِي كَمَا رَدَدْتَ مَا عِزًّا، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَحُلِي. قَالَ: «إِنَّمَا لَا فَادْهَبِي حَتَّى تَلِدِي». فَلَمَّا وَلَدَتْ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي خِرْقَةٍ قَالَتْ: هَذَا قَدْ وَلَدْتُهُ. قَالَ: «اذْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَفْطِمِيهِ». فَلَمَّا فَطَمَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كِسْرَةً خُبْزٍ فَقَالَتْ: هَذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَدْ فَطَمْتُهُ، وَقَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ. فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَحُفِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ فَرَجَمُوهَا، فَيُقْبَلُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِحَجَرٍ فَرَمَى رَأْسَهَا فَتَنَضَّحَ الدَّمُ عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ، فَسَبَّهَا فَسَمِعَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ سَبَّهُ إِيَّاهَا فَقَالَ: «مَهْلًا يَا خَالِدُ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ لَغُفِرَ لَهُ». ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصُلِّيَ عَلَيْهَا وَدُفِنَتْ.

٢٤- (١٦٩٦) حَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمُسَمَعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ -يَعْنِي: ابْنَ هِشَامٍ- حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو قِلَابَةَ؛ أَنَّ أَبَا الْمُهَلَّبِ حَدَّثَهُ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ؛ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَتَتْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حُلِيٌّ مِنَ الزَّوْنِ فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقْمُهُ، عَلَيَّ فِدْعَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَلِيَّهَا، فَقَالَ: «أَحْسِنِ إِلَيْهَا فَإِذَا وَضَعْتَ فَائْتِنِي بِهَا». فَفَعَلَ، فَأَمَرَ بِهَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَشَكَتَ عَلَيْهَا نِيَابَتَهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ، ثُمَّ صُلِّيَ عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: تُصَلِّيَ عَلَيْهَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَقَدْ زَنَتْ؟ فَقَالَ: «لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ، وَهَلْ وَجَدْتَ تَوْبَةً أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ تَعَالَى؟».

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا أَبَانُ الْعَطَّارُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

هذان الحديثان فيهما قصة: أما الحديث الأول ففيه قصة ماعز بن مالك الأسلمي رضي الله عنه، حيث أتى النبي ﷺ وأقرَّ بأنه زنا، وطلب من الرسول ﷺ أن يطهره، ليس عن شيء مستقبل، بل عن شيء مضى، وهو زناه، ولكن النبي ﷺ شكَّ في الرجل، فقال: «أَبْلَكَ جُنُونٌ؟!» وأرسل إلى أهله يسألهم، هل به جنون؟! فلما علم أن الرجل في عقله

أنزل عليه حق الله، وهذا التردد الذي حصل من النبي ﷺ إنما كان - والله أعلم - لشكّه في حاله، وليس لأن الإقرار بالزنا لا يثبت إلا بأربع مرّات؛ لأن هذا خلاف ظاهر القرآن الكريم، وخلاف ما سيأتي إن شاء الله.

فلما كرر ماعز ذلك - أي: الاعتراف - أربع مرّات أمر النبي ﷺ به فرجم، وحضر له ليكون ذلك أمكن في ثبوته للرجم، فرجمه الناس، ولكن هذا الرجم صار طهارة له؛ لأن الحدود كفارة لأصحابها، فيستفاد منه: جواز إقرار الإنسان على نفسه بالزنا. فإن قال قائل: ولكن، هل الأفضل أن يقر أو أن يستتر نفسه؟
الجواب: الأفضل: أن يستتر نفسه، لكن لا بأس أن يقر.

فإذا قال قائل: إقراره يؤدي إلى هلاكه، أفلا يعارض قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]؟

قلنا: لا يعارضه؛ لأن هذه تهلكة بحق، يريد بها المقر أن يطهر من دنس هذا الذنب. ومن فوائد الحديث: التصريح بلفظ الزنا عند الإقرار، فلا يكفي أن يقول: أتيت فاحشة أو أتيت الفاحشة أو استحللت من المرأة ما يستحل الرجل من امرأته أو ما أشبه ذلك، بل لا بد أن يصرّح بأنه زنا، وإذا كان عندنا شك في إقراره فلنستفسر. ومنها: أن الزاني المحصن يُرجم بالحجارة، قال العلماء: وتكون حجارة لا صغيرة ولا كبيرة؛ لأن الكبيرة تقضي عليه سريعاً، والصغيرة تجعله يتعب قبل أن تخرج روحه، فصارت الحجارة متوسطة، قالوا: ولا يضربه في المقاتل؛ لأنه إذا ضربه في المقاتل هلك من أوّل ضربة، ولم نستفد من الرجم شيئاً.

ومنها: جواز التوكيل في إقامة الحد؛ لأن الظاهر: أن النبي ﷺ لم يشارك، لكن أمر الصحابة أن ينفذوا الحد فيه، وهو كذلك، أي: أنه يجوز أن يوكل الإمام أو من يقوم مقامه في تنفيذ الحدود.

أما قصة الغامدية: فإنها جاءت إلى رسول الله ﷺ وطلبت منه أن يطهرها، ولكن النبي ﷺ ردّها، ولا نعلم لماذا ردّها؛ لأن هذه قضية عين، فقد يكون ردّها؛ لأنها حامل أو لغير ذلك، فلما أتى الغد جاءت وقالت: أراك تريد أن تردني كما رددت ماعزاً، فو الله إني لحبلى، فهذا يدل على: أن الرسول ﷺ ردّ ماعزاً؛ لأنه شك في أمره، وهذه أرادت أن تنفذ الأمر، فقالت: والله إني لحبلى؛ أي: حامل من الزنا، فأمرها النبي ﷺ أن تذهب حتى تلد؛

فَيُسْتَفَادُ مِنْهُ: جَوَازُ إِقْرَارِ الْمَرْأَةِ عَلَى نَفْسِهَا بِالزَّوْنِ، وَأَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ أَنْ يَسْأَلَ، وَلَا أَنْ يُسَالَّ: هَلْ عَلِمَ بِهَا زَوْجُهَا وَأَبُوهَا أَوْ لَا؟ لِأَنَّهَا بِالْعَقْلِ عَاقِلَةٌ، فَيَقْبَلُهَا.

وَمِنْهَا: مَشْرُوعِيَّةُ تَأْكِيدِ الْأَمْرِ بِالْوَاقِعِ؛ حَيْثُ قَالَتْ: إِنَّمَا حُبْلَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: يَغْلَى يَقَامُ الْحَدُّ عَلَى الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ إِذَا لَمْ تَكُنْ ذَاتُ زَوْجٍ أَوْ سَيِّدٍ؟
الْجَوَابُ: نَعَمْ، يَقَامُ الْحَدُّ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا حَمَلَتْ وَلَيْسَ لَهَا زَوْجٌ وَلَا سَيِّدٌ، إِلَّا إِذَا ادْعَتْ شَبَهَةً؛ لِأَنَّهَا مَكْرَهَةٌ أَوْ جَاهِلَةٌ بِالتَّحْرِيمِ، وَهِيَ مِمَّا يُمْكِنُ أَنْ تَجْهَلَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.
وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَا تَجُوزُ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَى الْحَامِلِ حَتَّى تَضَعُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَذْهَبَ حَتَّى تَلِدَ.
وَمِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا حَمَلَتْ الْمَرْأَةُ الَّتِي وَجِبَ عَلَيْهَا الْحَدُّ، تُنْظَرُ أَيْضًا حَتَّى تَرْضِعَ الْوَلَدَ اللَّبِّيَّ، وَاللَّبِّيُّ: هُوَ أَوَّلُ حَلِيبٍ يَكُونُ فِي الْمَرْأَةِ، هَذَا الْحَلِيبُ يَقُولُ الْعُلَمَاءُ: إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الدِّبَاغِ لِلْمَعْدَةِ، وَالْمَعْدَةُ تَحْتَاجُ إِلَيْهِ.

ثُمَّ إِنْ وَجَدَ مَنْ يَرْضِعُهُ دَفَعْنَاهُ إِلَى مَنْ يَرْضِعُهُ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ، أَمَهَلْنَا الْمَرْأَةَ حَتَّى تَقْطُمَ الْوَلَدَ.
وَمِنْهَا: عَقْلُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ، وَأَنَّهَا كَلَّمَا قَالَتْ شَيْئًا أَتَتْ بِالْبَرِّهَانِ عَلَيْهِ، فَلَمَّا أَمَرَ أَنْ تَذْهَبَ حَتَّى تَقْطُمَهُ، وَفَطَمَتَهُ، لَمْ تَأْتِ وَتَقُولَ: فَطَمْتُهُ؛ بَلْ أَتَتْ بِالْوَلَدِ وَفِي يَدِهِ كَسْرَةٌ خَبِيزٍ، حَتَّى يَتَيَقَّنَ النَّبِيُّ ﷺ بِنَفْسِهِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ: «لَيْسَ الْخَبْرُ كَالْمُعَايَنَةِ»^(١).

وَمِنْهَا: دَفْعُ الصَّبِيِّ إِلَى مَنْ يَحْضَنُهُ، وَلَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ الْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ ثِقَةً فِي دِينِهِ، وَأَمَانَةً وَرِعَايَةً، يَعْنِي: أَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلْحَضَانَةِ مِنْ حَيْثُ الْأَمَانَةُ وَالْقُوَّةُ، وَإِلَّا فَلَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ.
وَمِنْهَا: أَنْ وَلَدَ الزَّوْنِ لَا يُلْحَقُ بِالزَّانِي، يَعْنِي: لَوْ زَانَا رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ، وَأَتَتْ مِنْهُ بَوْلَدٍ، فَإِنَّهُ لَا يُلْحَقُ بِهِ، وَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ وَلَدُهُ قَدْرًا، فَلَيْسَ وَلَدُهُ شَرْعًا؛ وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنَ الْحَدِيثِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْأَلْ عَنِ الزَّانِي حَتَّى يَدْفَعَ إِلَيْهِ الْوَلَدَ؛ لَكُونَهُ أَبًا لَهُ؛ بَلْ دَفَعَهُ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ أَرَادَ الزَّانِي أَنْ يَسْتَلْحِقَ الْوَلَدَ فَيُنْسَبُ إِلَيْهِ، وَلَا مَعَارِضَ لَهُ؟
فَنَقُولُ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَهَا وَجْهَانِ:

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ (٦١٨١/١ الإحسان)، وَأَحْمَدُ (٢١٥/١)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الكبير» (٥٤/١٢)، وَالْحَاكِمُ (٣٨٠/٢)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الوجه الأول: أن يكون له معارض، والمعارض هو صاحب الفراش من زوج أو سيد، فإذا أراد الزاني أن يستلحق ولد امرأة ذات زوج، أو سيد، لكن زوجها أو سيدها أبى ذلك، فإنما يكون الولد للزوج أو السيد؛ لقول النبي ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»^(١).

الوجه الثاني: إذا لم يعارضه زوج أو سيد، وكذلك لو لم يكن لها زوج أو سيد فهذا فيه خلاف بين العلماء، فمن العلماء من قال: إن له أن يستلحقه فيكون ولداً له؛ لأن النبي ﷺ إنما قال: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» عند النزاع، وأما إذا لم يكن هناك فراش، أو كان ولم يُنْزَع، فإنه إذا استلحقه الزاني لحقه، وعللوا ذلك؛ بأن هذا الولد ولد للزاني قدراً، يعني: من حيث القدر هو ولده؛ لأنه خُلِقَ من مائه بلا شك، فإذا لم يُنْزَع القدر الشرع عملنا بالقدر، وقلنا: ما دام الرجل استلحقه وليس له أحد، أو له من يمكن أن يلحق به ولكن لم يدعه، فإن إلحاقه بالزاني خير من كونه لا نسب له، ويضيع بين الناس.

المهم: أن العلماء اختلفوا في هذه المسألة، والجمهور: على أنه لا يلحقه؛ مستدلين بقول النبي ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»^(٢).

والراجح عندي: أنه يلحقه نظراً، ولكننا لا نُقَيِّمُ به؛ لأنه يحدث به مشاكل، ويصير كل إنسان لا يخاف الله إذا اشتهى ولداً زناً بامرأة ثم استلحق الولد؛ فلذلك هو نظراً أصح، ولكن لا يُقَيِّمُ به؛ لأن الإفتاء به يفتح باب شر كبير^(٣).

ومنها: أنه يُخَفَّرُ للمرأة عند الرجم؛ لأن النبي ﷺ أمر بهذه المرأة أن يُحْفَرَ لها. ومنها: أنه لا يجوز أن يُسَبَّ من أقيم عليه الحد؛ لأن هذا فعل مضى، وجاء من فعله تائباً إلى الله ﷻ، وشرعت الملة القيِّمة تطهيره بهذا الحد، فسبه اعتداء، فلا يجوز أن يُسَبَّ. ومنها: أن المَرْجُوم يَصَلَّى عليه؛ لأن النبي ﷺ صَلَّى على هذه المرأة. ومنها: عظم المكس، والمكس هو الضرائب التي تكون على الأموال: إذا تاجر بها

(١) أخرجه البخاري (٢٤٢١)، ومسلم (١٤٥٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) سئل الشيخ رحمه الله: كيف يدعي رجل أن الولد من الزنى ابنة، فيأخذها، ولا نقيم عليه الحد؟! فأجاب رحمه الله قائلاً: أولاً: إذا كان بكراً فإنه لا يرجم ونقيم عليه الحد وهو الجلد، هذه واحدة. ثانياً: ربما لا يتم الإقرار.

وثالثاً: أنه قد يقول: إنه زنا مكرهاً أو ما أشبه ذلك، فالمهم: أن هذا ممكن وجائز.

الناس؛ لأن هذا ظلم والعياذ بالله؛ إذ إن النبي ﷺ قال: «دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقِ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ»^(١)، وهذا ما يؤيده القرآن في قوله تبارك وتعالى: «لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَتْ بِحْزَنَةٍ عَنْ رِاضٍ مِنْكُمْ» [النِّسَاءُ: ٢٩]. ودليل عظم المكس: أن الرسول ﷺ قال: «لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةٌ لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ لَغُفِرَ لَهُ».

ومنها: أن توبة صاحب المكس صحيحة، وأنه إذا تاب غفر الله له، والحديث في هذا صريح.

فإن قال قائل: ولكن كيف يتوب صاحب المكس؟

الجواب: يتوب بالرجوع إلى ربِّه، والانتفاء عن المكس، وأن يرد ما أخذه من المكس إن كان يعرف صاحبه، وإن كان لا يعرفه جعله في بيت المال.

أما الحديث الثاني: فهو في امرأة من جهينة، أصابها مثل ما أصاب الغامدية، وهي: أنها أتت النبي ﷺ وهي حبل من الزنا، وطلبت من النبي ﷺ أن يقيم عليها الحد؛ فُيُسْتَفَادُ منه: جواز إقرار المرأة بالزنا وقبوله، وأنه لا يحتاج إلى موافقة الولي؛ لأن النبي ﷺ دعا وليها، وأمره أن يحسن إليها.

ومنها: أن المرأة إذا وجب عليها الحد وهي حُبلى، فإنها لا يُقَامُ عليها إذا كان يؤدي إلى الهلاك؛ لأن النبي ﷺ أَجَّلَ إقامة الحد على هذه الجهنية حتى تضع.

ومنها: رحمة النبي ﷺ بأمتة؛ حيث دفع هذه المرأة إلى وليها، وأمره أن يُحسن إليها.

ومنها: أن مَنْ تاب من المعصية، فإنه يُحَسِّنُ إليه، كمن لم يفعلها.

ومنها: أنه يجوز رجم المرأة الحامل بالزنا إذا وضعت، وإن لم تقطمه؛ لأن النبي ﷺ أمر أن تُرْجَمَ هذه المرأة الجهنية دون أن ينتظر بها إلى أن تقطم الولد، ولكن هذا فيه تفصيل، والتفصيل: أنه إن وُجِدَ مَنْ يرضعه أُقِيمَ عليها الحد، وإن لم يوجد، فإنه يجب الانتظار حتى يفطم؛ لئلا يهلك.

ومنها: أنه إذا أريدَ رجم المرأة؛ فإن ثيابها تلفٌ عليها؛ لئلا تتحرك وتضطرب عند الرجم، ويبدو منها ما لا يجوز النظر إليه.

ومنها: جواز الصلاة على مَنْ مات بحدٍّ؛ لفعل النبي ﷺ فإنه صَلَّى على هذه المرأة، وراجع فيها عمر بن الخطاب.

ومنها: ثناء النبي ﷺ على هذه المرأة، التي جاءت بنفسها لله، فهي تعرف أنها سترُجَم، لكن أقرت بما يقتضي ذلك الله ﷻ.

ومنها: فضل إقرار الإنسان على نفسه بما يوجب الحد وطلب إقامته؛ لقول النبي ﷺ: «هَلْ وَجَدْتَ تَوْبَةَ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ تَعَالَى؟».

﴿ ٨٨٨ ﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥- (١٦٩٧/١٦٩٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْشُدْكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ. فَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ: نَعَمْ فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَائْثَنْ لِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُلْ». قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَرَزَنِي بِأَمْرَائِهِ، وَإِنِّي أَخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ فَاقْتَدَيْتُ مِنْهُ بِإِثْمَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّهَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِبُ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ الْوَلِيدَةَ وَالْعَنْمَ رَدًّا وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِبُ عَامٍ، وَاغْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا». قَالَ: فَعَلْنَا عَلَيْهَا فَاعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجِمَتْ».

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَزْمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ كُلُّهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. نَحْوُهُ.

هذا الحديث فيه فوائد رائدة عما سبق:

أولاً: غيرة الأعراب، وأنهم قد لا يتأدبون في الكلمات؛ لأن الرجل قال: أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله، «أنشدك الله». يعني: أسألك بالله سؤالاً شديداً، وأناشدك به، «إلا قضيت». يعني: إلا تقضي بيننا بكتاب الله، فقال الخصم الآخر وهو أفقه منه: نعم، فاقض بيننا بكتاب الله، وكان أفقه منه؛ لأنه لم يسألك النبي ﷺ هذه المسألة الشديدة، فقال: اقض بيننا، واثذن لي، وهذا من أدبه.

فقال رسول الله ﷺ: «قل». قال: «إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا-يعني: مستأجرًا عنده- فَرَزَنِي بِأَمْرَاتِيهِ، وَإِنِّي أُخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ»، فقد أخبره مَنْ هو جاهل؛ لأن هذا الابن لم يحصن، بل هو لم يبلغ، فالذي أخبره جاهل.

ثم قال: «فَأَتَدَبَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ». يعني: أمة، وهذه فتوى جاهل. «فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ مُحَصَّنًا، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرَّجْمَ». فقال رسول الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا قُضِيَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ». وهذا من حسن خلقه ﷺ، أنه أقسم أن يقضي بينهما بكتاب الله؛ من أجل أن تطيب نفس الأعرابي الذي قال: أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله، فأقسم ﷺ أن يقضي بينهما بكتاب الله ﷺ.

❦ فقال ﷺ: «الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌّ». الوليدة: هي الجارية أو الأمة، «وَالْغَنَمُ رَدٌّ»؛ لأنها أُخِذَتْ بغير حق، والذي أخذها هو زوج المرأة، يعني: يجب أن ترد إليه.

❦ ثم قال: «وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ». فصار هذا مطابقًا لما قاله أهل العلم. ❦ وقوله: «وَإِنِّي أُخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ». «أُنِيسُ» هو رجل من الصحابة رضي الله عنه، «إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا». يعني: العفيف المستأجر للرجل قال: «قَالَ: فَغَدَا عَلَيْهَا فَأَعْتَرَفْتُ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجِمَتْ». وفي هذا الحديث فوائد:

منها: خطر الأجراء من الذكور على نساء المستأجر؛ لأن هذا الشاب زنا بالمرأة، ويتفرع على هذا: خطر الخدم الذين كثروا بيننا اليوم على أهل الرجل، لا سيما إذا كان يخلو بالمرأة، مثل: أن يذهب بها إلى المدرسة -معلمة كانت أو متعلمة-، أو يذهب بها إلى السوق، وما أشبه ذلك، فإذا كان هذا الأمر خطر في عهد الرسول ﷺ وأصحابه الذين هم خير القرون، فكيف بعصرنا الحاضر، فالخطر أشد وأعظم، ولا سيما مع وجود هذا الفتن في وسائل الإعلام التي تفتن من كان شيخًا كبيرًا.

ومنها: خطر الفتوى بلا علم، تَلَكُمُ الخصلة التي قام بها كثير من الناس اليوم، فصار الواحد يفتي بظنه وهواه لا بعلمه وهده، والفتوى أمرها خطير، وليست الفتوى متاجرة بما لا فيحرص الإنسان على كثرة الزبائن، بل هي إخبار عن الله ﷻ، فما أعظم مَنْ افترى على الله كذبًا؛ ليضل الناس بغير علم، ومن أظلم ممن كذب على الله، إن المسألة خطيرة؛ ولهذا كان السلف يردونها

-أي: الفتوى- حتى تصل إلى أول واحد. أما الآن فيتسابقون إليها- نسأل الله العافية-، والإنسان في عافية منها إذا وُجِدَ في البلد مَنْ يقوم مقامه، ونحن نحذّر دائماً من هذا؛ لأننا نسمع قضايا عجيبة في الفتوى بغير علم.

أخبر هذا الرجل أن على ابنه الرجم، وليس عليه الرجم؛ لأنه غير محصن. ثم إنه دفع الحد بالافتداء بمائة شاة ووليدة، وهذا لا يجوز؛ لأنه لا يمكن إسقاط الحد بأي عوض، لكن هذا فتوى الجاهل.

ومنها: أن المستفتي يجب ألا يسأل إلا أهل العلم؛ لأنه قال: إني سألت أهل العلم، فأخبروني... إلخ.

ومنها: أنه حدّ الزاني كان معلوماً مستقراً عند أهل العلم؛ لأن هؤلاء العلماء أفتوه بما حكم به النبي ﷺ.

ومنها: أنه إذا اختلف الزاني والمزني بها، فإن لكل واحد منهما حكمه؛ لأن النبي ﷺ قضى على البكر بجلد مائة وتغريب عام، وعلى المرأة -زوجة الرجل- بالرجم، فإذا زنى بكر بيب، فلكل حكمه، وإذا زنى ثيب يبكر فلكل حكمه، وبهذا يعرف أن قول النبي ﷺ: «الثَّيْبُ بِالثَّيْبِ، جُلْدُ مِائَةِ وَالرَّجْمُ، وَالْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ»^(١). أن هذا ليس على سبيل التقييد، وأنه لا بد أن يكون ثيب بيب، أو بكر ببكر، فإذا اختلف الزاني بها في هذين الوصفين فلكل منهما حكمه.

ومنها: فضيلة أهل العلم، وأنهم أهل الدلالة على الحق. ومنها: أنه يجب رد ما قبض بغير حق؛ حيث قال: «الْوَلِيْدَةُ وَالْفَتَمُ رَدٌّ»؛ وكما في حديث التمر الذي جيء به إلى رسول الله ﷺ وهو تمر طيب، وقيل له: إنما تأخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال ﷺ: «أَوْه! عَيْنُ الرَّبِّ، رُدُّوهُ»^(٢)؛ إذن؛ يجب رد كل ما قبض بغير حق شرعي.

ومن هذا: جواز التوكيل في إثبات الحدود واستيفائها؛ وجهه: أن النبي ﷺ وكل أنيساً في إثبات الحد، وفي إقامته في قوله: «وَاعْذُ يَا أَنْيسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا».

(١) أخرجه مسلم (١٦٩٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٣١٢)، ومسلم (١٥٩٤) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

ومنها: أن الاعتراف بالزنا مرة واحدة، يوجب إقامة الحد؛ لأن النبي ﷺ أطلق، قال: «فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَأَرْجُمُهَا»، ولم يقل: إن اعترفت أربعاً فأرجمها، وحيث نحتاج للجمع بين هذا وحديث ماعز؛ حيث إن النبي ﷺ رَدَّه حتى شهد على نفسه أربع مرات.

فإن قال قائل: فهل نقول: إذا وجدت قرائن تدل على صدق الإقرار يُكْتَفَى فيه بمرة واحدة، وإن لم توجد فلا بد من أربع؟ أو نقول: إذا وجدت شبهة تقتضي أن الإقرار غير تام، فلا بد من التكرار أربعاً، وإذا لم يوجد شبهة، فيكفي الإقرار مرة واحدة؟

الجواب: بالنسبة للغامدية وجدت قرينة تدل على صدق الإقرار، وهو حملها، وبالنسبة لهذه القصة وجدت قرينة تدل على الإقرار، وهي اشتها هذه المسألة بين الناس، وتداول السؤال عنها. أما في حديث ماعز، فلم يوجد ما يدل على ذلك.

ولكن الذي يظهر لي: أن الإقرار مرة واحدة كافٍ، وأنه لا يكرر الإقرار إلا إذا وجدت شبهة في عدم صحة إقراره؛ لأن النبي ﷺ في قصة ماعز سأله: «أَبَيْكَ جُنُونٌ؟» وأرسل إلى أهله يسألهم، وأمر مَنْ يَسْتَنْكُهُ لعله كان سكران؛ إذن فالصواب: أن الزنا يثبت بإقرار مرة واحدة، إلا إذا وُجِدَتْ شبهة تقتضي عدم صحة الإقرار فلا بد من التكرار أربعة.

ومنها: إثبات الرجم بمن زنا وهو محصن، سواء كان امرأة أم رجلاً؛ لأنه إذا وجب على المرأة - أعني: الرجم - مع أنها قد تكون مكرهة أو ما أشبه ذلك، فالرجل من باب أولى، وقد ثبت ذلك في حديث ماعز وغيره.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٦) بَابُ رَجْمِ الْيَهُودِ، أَهْلِ الدِّمَةِ فِي الزَّنا

قوله: «بَابُ رَجْمِ الْيَهُودِ» هذا ليس قيداً، لكنه بيان للواقع؛ لأن القصة وقعت في يهودي، وإلا فالنصارى مثلهم، يُقام عليهم الحد، إلا فيما يَعتقدون حِلَّهُ، فإنه لا يُقام عليهم الحد، لكنهم يمنعون من إظهاره، كسُرب الخمر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- (١٦٩٩) حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى أَبُو صَالِحٍ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ

اللَّهُ، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى يَهُودِيَّ وَيَهُودِيَّةً قَدْ زَنَيَا فَاِنْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَاءَ يَهُودَ فَقَالَ: «مَا تَحْدُثُونَ فِي التَّوْرَةِ عَلَى مَنْ زَنَى؟». قَالُوا: نُسَوِّدُ وَجُوهَهُمَا وَنَحْمِلُهُمَا، وَنُخَالِفُ بَيْنَ وَجُوهِهِمَا وَيُطَافُ بِهِمَا. قَالَ: «فَاتُوا بِالتَّوْرَةِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ». فَجَاءُوا بِهَا فَقَرَأُوهَا حَتَّى إِذَا مَرُّوا بِآيَةِ الرَّجْمِ وَضَعَ الْفَتَى الَّذِي يَقْرَأُ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، وَقَرَأَ مَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا وَرَاءَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ وَهُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَرُّهُ فَلْيَرْفَعْ يَدَهُ فَرَفَعَهَا فَإِذَا تَحْتَهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجَمَا. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: كُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُمَا، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَتَّقِيهَا مِنَ الْحِجَارَةِ بِنَفْسِهِ^(١).

هذا الباب فيه: بيان أن اليهود أو النصارى إذا كانوا أهل ذمة أقيمت عليهم الحدود؛ لأنهم ملتزمون، والحد يجب على كل بالغ، عاقل، ملتزم، عالم بالتحريم، فهذه أربعة شروط، ومثل هذا مع المسلمين؛ لأنهم ملتزمون لأحكام الإسلام، وكذلك أهل الذمة؛ فلا بد أن يكون عالماً بالتحريم، فإن كان جاهلاً بالتحريم، فإنه لا حدَّ عليه، لكن مَنْ ادَّعى أنه جاهل ومثله لا يجهره، فإنه لا يُقْبَل.

ومن فوائد هذا الحديث: أن التوراة تسمى آيات؛ لقوله: «آية الرجم»، وهو كذلك؛ لأنها علامة على صحة رسالة موسى ﷺ.

ومنها: بيان تحريف اليهود الكلم عن مواضعه؛ لأنهم حَرَّفُوا آيَةَ الرَّجْمِ، وهو تحريف معنوي، بمعنى: أنهم تركوا الحكم بما أنزل الله إلى حكم جدِّوه، وهو أنهم يسودون وجوه الزناة، ويحملونهم على حمار ويخالفون بين وجوههم، ويطوفون بهم في الأسواق.

وهذا لا شك أنه حكم مُشَوِّه، لكنه ليس كالقتل فيمن كان محصناً، ويسبب فعلهم هذا كَثُرَ الزَّنا في أشرافهم، ورأوا أنه ليس من الممكن أن يقتل الأشراف، فقالوا: إذن نعمل هذا العمل ويبقى الشريف على الحياة.

وفيه: فضيلة هذا الأمة؛ حيث عملت بالرجم في الزاني المحصن مع أن آيته لا تورث في كتابهم؛ لأنه نسخ لفظها، فهذه الأمة -والحمد لله- عملت بما نُسخَ لفظه وبقي حكمه، وأولئك أنكروا ما بقي لفظه وحكمه وغيروا حكم الله.

ومن فوائد الآية الكريمة: إبطال جميع القوانين المخالفة لحكم الله؛ وجهه: أن النبي ﷺ أبطل هذا القانون الذي عند اليهود مع أنهم مستمرّون عليه من قبل.
ومنها: فائدة علم الإنسان بالشيء ولو كان باطلاً، يعني: أن الخبير بأحوال القوم يحصل منه فائدة عظيمة، وذلك فيما رأى عبد الله بن سلام أن الرجل قد وضع يده على آية الرجم، فقال له: ارفع يدك، فأمر رسول الله ﷺ الرجل أن يرفع يده فرفعه.
ومنها: بيان قوة عاطفة هذا الرجل الزاني على من زنى بها؛ حيث كان يقيها من الحجارة بنفسه.
ومنها - وهو ظاهر القصة -: أنه يجوز أن يُجمَعَ الطرفان - الرجل والمرأة - في مكان واحد ويرجمان جميعاً.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- (...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -يَعْنِي: ابْنَ عُكَيْتَ- عَنْ أَيُّوبَ. ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ؛ أَنْ نَافِعًا أَخْبَرَهُمْ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَمَ فِي الزَّنى يَهُودِيَّيْنِ رَجُلًا وَامْرَأَةً زَنِيًّا، فَأَتَتِ الْيَهُودُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهِمَا. وَسَاقُوا الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ.
(...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَامْرَأَةٍ قَدْ زَنِيَا. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

إذا قال قائل: لماذا جاء اليهود بهذين الزانين إلى رسول الله ﷺ ولم يستمرّوا على ما هم عليه؟
الجواب: أنهم في حرج وقلق مما فعلوا وغيروا من حكم الله، فأتوا إلى رسول الله ﷺ لعلهم يجدون عنده حلاً لهذه المشكلة، فإذا حكم لهم بما يريدوه قبلوه، وإذا حكم بما لا يريدوه رفضوه، وهذا يعني بذلك تتبع الرخص، وبهذا نعرف أن تتبع الرخص في هذه الأمة أصله من اليهود، فهم الذين يتبعون الرخص، فإذا لم يعجبهم الحكم ذهبوا إلى آخر لعلهم يجدون عنده حكماً أرخص.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨- (١٧٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ

يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَهُودِيٌّ مُحَمَّمًا تَجَلُّودًا، فَدَعَاهُمْ ﷺ فَقَالَ: «هَكَذَا تَحْدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟». قَالُوا: نَعَمْ. فَدَعَا رَجُلًا مِنْ عُلَمَائِهِمْ فَقَالَ: «أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى أَمْكَذَا تَحْدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟». قَالَ: لَا، وَلَوْلَا أَنَّكَ نَشَدْتَنِي بِهَذَا لَمْ أُخْبِرْكَ، نَحْنُ الرِّجْمُ، وَلَكِنَّهُ كَثُرَ فِي أَشْرَافِنَا، فَكُنَّا إِذَا أَخَذْنَا الشَّرِيفَ تَرْكُنَاهُ، وَإِذَا أَخَذْنَا الضَّعِيفَ أَقْمَنَّا عَلَيْهِ الْحَدَّ: قُلْنَا: تَعَالَوْا فَلَنَجْتَمِعَ عَلَى شَيْءٍ نَقِصُمُهُ عَلَى الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ فَجَعَلْنَا التَّخْمِيمَ وَالْجَلْدَ مَكَانَ الرِّجْمِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ». فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ لَا يَحْزَنُكَ الذِّبْتُ يُسْكِرُ عَوْنُ فِي الْكُفْرِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ أُوْتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ﴾ [التَّائِبَةُ: ٤١]. يَقُولُ: اتُّوا مُحَمَّدًا ﷺ فَإِنْ أَمَرَكُمْ بِالتَّخْمِيمِ وَالْجَلْدِ فَخُذُوهُ، وَإِنْ أَمَرَكُمْ بِالرِّجْمِ فَاحْذَرُوا. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [التَّائِبَةُ: ٤٤]. ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [التَّائِبَةُ: ٤٥]. ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [التَّائِبَةُ: ٤٧]. فِي الْكُفَّارِ كُلِّهَا.

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. نَحْوَهُ إِلَى قَوْلِهِ: فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَرُجِمَ. وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ مِنْ نَزُولِ الْآيَةِ.

هذا بيان السبب بأنهم صاروا يحمون الوجه أي: يسودونها، ويطوفون بالزاني والزانية على الأحياء.

وفي هذا الحديث: زيادة على ما سبق، فيكون الرسول ﷺ قد رجم ثلاثة من اليهود: رجلين وامرأة.

وفيه أيضًا: أن علماء اليهود يدرون عظمة هذا القسم أو الإنشاد؛ حيث قال الرسول ﷺ: «أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ»، فأخبر بالحق.

وفيه أيضًا: حسن إلزام النبي ﷺ لخصمه؛ حيث يقرره أولاً بما هو معترف به، ثم يعامله به. وفيه أيضًا: أن النبي ﷺ حريص على إحياء شريعة الله مفتخرًا بها؛ حيث قال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ».

وفيه أيضًا: دليل على أن آيات المائدة: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [التَّائِبَةُ: ٤٤]. ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [التَّائِبَةُ: ٤٥]. ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [التَّائِبَةُ: ٤٧]. في الكفار، لا في المسلمين

الذين يحكمون بغير ما أنزل الله، وإلى هذا ذهب كثير من العلماء.

والصحيح: أن الكفار هم المقصودون بهذا، وأن من لم يحكم بما أنزل الله من المسلمين له أحوال:

إن ترك الحكم بما أنزل الله معتقداً أن غيره مثله أو خير منه، فهذا كفر.

وإن حكم بغير ما أنزل الله عدواناً على المحكوم عليه، وانتقاماً منه، فهذا ظلم.

وإن حكم بغير ما أنزل الله؛ لمصلحة تصل إليه، فهذا فسق، فالأخطاء الثلاث كل واحد وحده

تُحْمَلُ على حال.

فإن قال قائل: هناك من يحاولون تكفير الحاكم مجتهدين بأنه لا يحكم بما أنزل الله،

فهل هذا نهج صحيح؟

الجواب: لا، هذا غير صحيح؛ لأن الذين يحاولون أن يكفروا بحكام البلاد الإسلامية

لكونهم لم يحكموا بما أنزل الله، ويسعون إلى المبررات، وينسبون الموانع التي تمنع من التكفير:

فهذا غلط، وهذا منهج خارجي من منهج الخوارج، وغير صحيح.

والذي يغطي ويستتر ويقول: هذا محل اجتهاد، وقال النبي ﷺ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ

دُنْيَاكُمْ»^(١)، فهذا أيضاً غلط، وليس بصحيح، والوسط هو الصواب، والعجب: أن هؤلاء الذين

يريدون أن يحكموا على الحكام بالكفر من أجل إثارة الشعوب عليهم، وحصول المفاسد

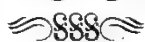
العظيمة، تجدهم يرون في هذه البلاد من يعبد الأصنام من القبور أو غيرها، ولا تجددهم ينكرون

عليهم هذا الإنكار، مع أن هذا شرك واضح.

ولذلك فنحن نقول لهم: إذا كنتم صادقين في محبة إزالة هذه الأضرحة والقبور؛ فواجهوا

الذين يحكمون بغير ما أنزل الله، اكتبوا لهم وانصحوهم وتوسطوا في ذلك، أما إشاعة الكفر

فهذا غلط عظيم، مع أنه قد يكون هناك موانع تمنع من تكفيره.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨م- (١٧٠١) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي

أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: رَجِمَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ، وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ وَأَمْرًا لَهُ.

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَامْرَأَةً.

٢٩- (١٧٠٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى هَلْ رَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: قُلْتُ: بَعْدَ مَا أُنْزِلَتْ سُورَةُ النُّورِ أَمْ قَبْلَهَا؟ قَالَ: لَا أَذْرِي ^(١).

٣٠- (١٧٠٣) وَحَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ حَمَادٍ الْمِصْرِيُّ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا زَنَتِ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يَثْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يَثْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةَ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَبْعَهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرِ» ^(٢).

في هذا الحديث: دليل على أن السيد يجوز له أن يُقيم الحد على مملوكه.

❁ وقوله ﷺ: «فَلْيَجْلِدْهَا» لم يبيِّن عدد الجلد، لكنه قال: الحد، والحد نصف ما على المحصنات؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ أَتَيْتَ بِفَتْحَشَةٍ فَعَلَيْتَيْنِ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٥]. فإذا زنت المرأة وكانت حرة فعليها مائة جلدة، وصار على غير المحصنة خمسون جلدة.

فإن قال قائل: وهل تغرَّب أو لا تغرَّب؟

الجواب: قال بعض أهل العلم: إنها لا تُغرَّب؛ لأن ضررها إذا غُرِّبت يكون على سيدها، فلا تُغرَّب، لكن يُلزم سيدها بحفظها وحبسها؛ حتى لا تتجول في الأماكن التي يخشى أن تعود إلى الفاحشة فيها مرة أخرى.

وإذا زنا العبد المملوك، فإنه يُجلد خمسين جلدة -على رأي الجمهور- قياساً على الأمة، ولا يُغرَّب، وقال بعض العلماء: بالأناقيسه على الأمة، ويجلد كما يجلد الحر، لكن الجمهور على الأول، وقالوا: إن القياس قياس جليٍّ واضح؛ لأن الكل مملوك، وإذا لم نقل بالتصنيف لزم من هذا أن يُرجم العبد إذا كان قد تزوج، وهذا ضرر على سيده.

(١) أخرجه البخاري (٦٨١٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٣٤).

والقول بأنه يَنْصَفُ أقرب إلى الصواب من القول بأنه يُجْلَدُ كما يجلد الحر.
وقوله: «وَلَا يُتْرَبُ». يعني: لا يلحقها لومًا أو سبًا أو شتمًا؛ لأن أثر الذنب قد زال بالحدِّ، فالحدُّ كفارة.

فإن قال قائل: إن النبي ﷺ يقول: «فَلْيَبِغْهَا وَلَوْ بِحَبْلِ مِنْ شَعْرِ». هل في هذا فائدة إذا باعها؟
الجواب: لا شك أن فيه فائدة؛ لأن النبي ﷺ لم يذكر إلا ما فيه فائدة، والفائدة: هي أنه إذا تغيَّر مالكها، فربما تتغيَّر طبائعُها، ولكن في هذه الحال يبيعها على رجل عُرِفَ بالتساهل والتهاون في مسألة البغاء؛ بل يبيعها على رجل مأمون في المحافظة عليها.

فإن قال قائل: هل عليه أن يبيِّن زناها لمن يبيعها إليه؟

الجواب: إذا سأله فيجب عليه أن يبيِّن له.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ بْنِ سَالِمٍ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ كِلَاهُمَا، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْمِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ. ح وَحَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا أَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَلْدِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ ثَلَاثًا: «ثُمَّ لِيَبِغْهَا فِي الرَّابِعَةِ».

٣٢- (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ الْقَعْنَبِيِّ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ، عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَنَّ قَالَ: «إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ يَبِغْوهَا وَلَوْ بِصَفِيرٍ». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: لَا أَذِرِي أَبْعَدَ الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ؟ وَقَالَ الْقَعْنَبِيُّ فِي رَوَاتِهِ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَالصَّفِيرُ الْحَبْلُ.

٣٣- (١٧٠٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

سُئِلَ، عَنِ الْأُمَةِ، بِمِثْلِ حَدِيثِهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ ابْنِ شَهَابٍ: وَالضَّفِيرُ الْحَبْلُ^(١).

(...) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحِ ح. وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ كِلَاهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَالشُّكِّ فِي حَدِيثِهَا جَمِيعًا فِي بَيْعِهَا فِي الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ.

فإن قال قائل: لماذا حوّل أمر جلد الأمة إلى سيدها؟

الجواب: لأنه مالكها، وربما تكون أستر فيما لو تابت فلا تنقص قيمتها.

فإن قال قائل: هل يمكن أن يرحم الأرقاء بدل الجلد؟

الجواب: الرجم لا يمكن في حق الأرقاء.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٧) بَابُ تَأْخِيرِ الْحَدِّ عَنِ النَّفْسَاءِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤- (١٧٠٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا زَائِدٌ، عَنِ الشُّدِّيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: خَطَبَ عَلِيٌّ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا عَلَى أَرْقَائِكُمُ الْحَدَّ مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ، وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ، فَإِنَّ أُمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَنَتْ فَأَمَرَنِي أَنْ أَجْلِسَهَا، فَإِذَا هِيَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِنَفَاسٍ فَمُخِيبٌ إِنَّ أُنَا جَلَدْنَاهَا أَنْ أَقْتُلَهَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ».

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنِ الشُّدِّيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ، وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ. وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: «أَتْرَكُهَا حَتَّى تَمُوتَ».

هذا في النفساء التي ليس معها ولد، يعني: بحيث مات ولدها، أما النفساء التي معها ولد فقد سبق أنها لا يُقام عليها الحد حتى تفتطم الولد، فإذا فطمته أقيم عليها الحد.

وفي هذا: دليل على جواز التوكيل بإقامة الحد.

وفي أيضاً: دليل على جواز التصرف الفضولي، يعني: أن يتصرف الإنسان تصرفاً من عنده،

(١) أخرجه البخاري (٢٧٢٤، ٢٧٢٥).

فيجيزه الموكَّل له؛ لأن علياً عليه السلام تصرَّف من عنده، فأجازاه النبي ﷺ وقال له: «أَحْسَنْتَ». وفيه أيضاً: دليل على حسن خلق النبي ﷺ؛ حيث لم يعنِّفه على تأخير الحدِّ مع أنه قد أمره أن يقيمه على هذه الأمة؛ لكن لما كان تأخيرها إياه لمصلحة أو لدرء مفسدة، لم يعنِّفه النبي ﷺ؛ بل أثنى عليه، بقوله: «أَحْسَنْتَ».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٨) بَابُ حَدِّ الْخَمْرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥ - (١٧٠٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَحُمَيْدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنِّي بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَجَلَدَهُ بِعِصِيَّتَيْنِ نَحْوِ أَرْبَعِينَ. قَالَ: وَقَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عَمْرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَخَفَّ الْحُدُودُ ثَمَانِينَ. فَأَمَرَ بِهِ خُمُرٌ.

❦ قوله: «الْخَمْرُ» هو ما غطَّى العقل على وجه اللذة والطرب، وهو ما أخذ من الخمار الذي تغطي فيه المرأة وأسهأ وعنتها، وكونه على سبيل اللذة يخرج به اللينج (وشبهه) مما يغطي العقل، لكن لا على سبيل اللذة، فإنه لا يُسمى خمرًا. ❦ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ حَدِّ الْخَمْرِ» بناءً على أن عقوبة شارب الخمر حدٌّ، وقد اختلف العلماء في ذلك؛ فأكثر العلماء على أن عقوبة شارب الخمر حدٌّ، لا تجوز الزيادة فيه ولا النقص منه. ❦ وذهب بعض أهل العلم: إلى أن عقوبة شارب الخمر ليست حدًّا، بل هي تعزير لكن لا ينقص عن أربعين، وهذا هو الذي توبَّه الأدلة كما سيأتي إن شاء الله؛ فمن الأدلة على ذلك: أنه لما تولى عمر وكثُر شارب الخمر في عهده، استشار الناس، فقال: ماذا ترون؟ فقال له عبد الرحمن بن عوف عليه السلام: «أَخَفَّ الْحُدُودُ ثَمَانِينَ»، يعني: نجلده أخفَّ الحدود، و«ثمانين» هذه عطيف بيان، ويشير بذلك إلى حدِّ القذف الذي هو ثمانون جلدة، وحد الزنا مائة جلدة، وحد السرقة قطع اليد، وحد الحرابة قطع اليد والرجل، فأخفَّ الحدود ثمانون جلدة.

وفي هذا: دليل واضح على أن عقوبة شارب الخمر ليست حدًّا؛ إذ لو كانت حدًّا لكان أخفَّ الحدود أربعين، وقاله عبد الرحمن بمحضر من أمير المؤمنين عمر، ومحضر من الصحابة الذين

هم أهل الشورى في عهد عمر، وهذا يكاد يكون إجماعاً، والإنسان في مثل هذه المسألة يتعجب: كيف يكون جمهور العلماء على أنه حدٌّ، إما أربعون وإما ثمانون وما بينهما، وهذه واضحة لمن تأملها وضوح الشمس، أنها ليست حدّاً؛ ولكن هي تعزير؛ إلا أنه لا يقل عن أربعين جلدة؛ لأن هذا أخفّ ما جاء في تعزير شارب الخمر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، ثُمَّ جَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ. فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ وَدَنَا النَّاسُ مِنَ الرَّيْفِ وَالْفَرَى قَالَ: مَا تَرَوْنَ فِي جَلْدِ الْخَمْرِ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا كَأَخْفِ الْحُدُودِ. قَالَ: فَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ.

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٣٧- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالنَّعَالِ وَالْجَرِيدِ أَرْبَعِينَ. ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمَا، وَلَمْ يَذْكُرِ: الرَّيْفَ وَالْفَرَى.

٣٨- (١٧٠٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -وهو ابنُ عَلِيٍّ- عَنِ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الدَّانَاجِ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ -وَاللَّفْظُ لَهُ- أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَيُّوُزَ مَوْلَى ابْنِ عَامِرٍ الدَّانَاجِ، حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ الْمُنْذِرِ أَبُو سَاسَانَ قَالَ: شَهِدْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، وَأُنِي بِالْوَلِيدِ قَدْ صَلَّى الصُّبْحَ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ: أَرِيدُكُمْ؟ فَشَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا حُمْرَانُ أَنَّهُ شَرِبَ الْخَمْرَ، وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ رَأَاهُ يَتَقَبَّأُ، فَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَتَقَبَّأُ حَتَّى شَرِبَهَا فَقَالَ: يَا عَلِيُّ قُمْ فَاجْلِدْهُ. فَقَالَ عَلِيُّ: قُمْ يَا حَسَنُ فَاجْلِدْهُ. فَقَالَ الْحَسَنُ: وَلَ حَارَّهَا مَنْ تَوَلَّى قَارَّهَا -فَكَانَ وَجَدَ عَلَيْهِ- فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ قُمْ فَاجْلِدْهُ. فَجَلَدَهُ وَعَلِيٌّ يُمَدُّ حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعِينَ فَقَالَ: أَمْسِكْ. ثُمَّ قَالَ: جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَعُمَرُ ثَمَانِينَ وَكُلُّ سُنَّةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ. زَادَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ إِسْمَاعِيلُ: وَقَدْ سَمِعْتُ حَدِيثَ الدَّانَاجِ مِنْهُ فَلَمْ أَخْظَهُ.

في هذا: جواز التوكيل في إقامة الحد أو تنفيذ العقوبة.

وفيه: جواز توكيل الوكيل إذا كان بحضرة الموكل؛ لأن علياً عليه السلام وكل ابنه الحسن، لكن في حضرة عثمان.

وهنا أيضاً: دليل على جواز الاقتصار على أربعين في جلد شارب الخمر؛ لأن علياً عليه السلام فعل ذلك واقتصر على أربعين.

❦ وقوله: «وكلُّ سنة». يعني: كل من الأربعين والثمانين سنة.

❦ وقوله: «وهذا أحب إلي». هو إشارة إلى الأربعين الذي أمر بالاقتصار عليها، وإنما كانت أحب إليه؛ لأنها أقل من الثمانين، فاحتاط أن يجلد أحداً فوق الأربعين، وهذا من ورعه عليه السلام.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩- (١٧٠٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ الضَّرِيرُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: مَا كُنْتُ أَقِيمُ عَلَى أَحَدٍ حَدًّا، فَيَمُوتَ فِيهِ فَأَجِدَ مِنْهُ فِي نَفْسِي إِلَّا صَاحِبَ الْخَمْرِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ مَاتَ وَدَيْتُهُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْنَهُ ^(١). (...)

... حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهِذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. هذا تصريح من علي بن أبي طالب بأن رسول الله ﷺ لم يسنَّ حدًّا في شرب الخمر، ويقول: إنه لو مات لوديته؛ لأنه لم يبن على يقين أو على سنة عن الرسول ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الثَّوْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٩) بَابُ قَدَرِ أَسْوَاطِ التَّغْرِيرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠- (١٧٠٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَسْحَجِ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَارٍ إِذْ جَاءَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ، فَحَدَّثَهُ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا سُلَيْمَانٌ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَرَّةَ الْأَنْصَارِيِّ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ» ^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٦٧٧٨).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٤٨).

❦ قوله ﷺ: «لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ». النفي هنا بمعنى النهي، وهو الجلد المعروف الذي يكون بالعصا أو بالسوط أو بالجريد، وما أشبه ذلك.

❦ وقوله: «فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ». إذن يكون الحد الأعلى لغير الحدود عشرة أسواط.

واختلف العلماء رحمهم الله في قوله: «إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ». هل المراد العقوبات المقدرة؛ كحد القذف ثمانين جلدة، وحد الزنا مائة جلدة، أو المراد بالحد: الشرع؟

فعلى القول الأول: لا تجوز الزيادة في التعزير على عشرة أسواط بل منها فأقل. وعلى القول الثاني: لا بأس بالزيادة في التعزير على عشرة أسواط، والمراد بالحد هنا: الحكم الشرعي، فيكون المراد بالحديث: تأديب الولد أو تأديب البنت، أو تأديب الزوجة، وما أشبه هذا، فلا يزداد على عشرة أسواط، مثل: أن تقول لابنك مثلاً: الحقني بالسيارة، وتأخر، فتؤدبه، فلا تزد على عشرة أسواط، أو تقول: أخضر الشيء الفلاني من السوق كالطعام، ولم يمثل، فهذا أيضاً لك أن تجلده لكن لا تزد على عشرة أسواط، كذلك أيضاً: في المرأة إذا نشزت ووعظها وهجرها، ولم يبق إلا الضرب، فيكون فيه عشرة أسواط فأقل، وهكذا.

وهذا القول هو الصحيح؛ بدليل أنه مر علينا في جلد الخمر أنه بلغ إلى أربعين بل إلى ثمانين في عهد عمر، بل إنه قد لا يتأدب الإنسان في الانتهاء عن المعصية والقيام بالواجب إلا بجلد أكثر من ذلك.

فالقول الراجح إذن: أن المراد بقوله: «حد» أي: حكم شرعي؛ فيكون الجلد الذي جاء في هذا الحديث هو الجلد للتأديب على الأخلاق التي يريها الإنسان أهله عليها.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٠) بَابُ الْحُدُودِ كَقَارَاتٍ لَهَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١- (١٧٠٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّبَرِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ كُلُّهُمْ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ -وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو- قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ

الزُّهْرِي، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَجْلِسٍ فَقَالَ: «تُبَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ، فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ، فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَسَرَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَمَرُهُ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ» (١).

الحدود كفارات للذنوب، لكن في نفس الذنب الذي وقع فيه الحد فقط، وليس لكل ذنب، وليس للذنب المستقبل، بل للذنب الذي حصل به الحد فيما مضى فقط، أما أن يكون في معصية أخرى، فإن الحد لا يكفرها، كذلك أيضًا إذا كان في المستقبل فالحد السابق لا يكفر المستقبل.

❖ قوله: «تُبَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا». المبايعة: هي مَدْ الْبَاعِ أو مَدْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَابِعِينَ بَاعَهُ إِلَى الْآخَرِ، فَيُضَعُ كَفَهُ عَلَى كَفِهِ، وَيَبَايِعُهُ عَلَى مَا يَبَايِعُ عَلَيْهِ.

❖ وقوله: «عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ». وهذه كبيعة النساء تمامًا، وهي التي قال الله تعالى فيها: «يَتَابَعْنَ الْوَلَدَ إِذَا جَاءَهُ» [النِّسَاءُ: ١٢].

ولكن قوله ﷺ: «وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ». أعم من قوله: «وَلَا يَقْتُلَنَّ أَوْلَادَهُنَّ». ❖

❖ ثم قال: «فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ، فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ، فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ». «فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ، فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ». لوفائه بما بايع عليه، ومَنْ لم يوف، فعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا، فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَهَذَا مَا عَدَا الشَّرْكَ، فَإِنَّ الْمَشْرِكَ لَوْ قُتِلَ لِشُرْكَهِ لَمْ يَكُنْ قَتْلُهُ كَفَّارَةً لَهُ؛ لِأَنَّهُ أَصْلًا لَمْ يَدْخُلْ فِي الْإِسْلَامِ حَتَّى يَكْفُرَ بِهِ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا: مَنْ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُ لَزْنَاهُ فِي الدُّنْيَا فَإِنَّهُ كَفَّارَةٌ لَهُ.

❖ وقوله: «وَلَا تَسْرِقُوا». فَمَنْ سَرَقَ فَقُطِعَتْ يَدُهُ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ.

❖ وقوله: «وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ». فَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا حَرَّمَهَا اللَّهُ بِغَيْرِ حَقٍّ فَقُتِلَ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَلَكِنْ حَقُّ الْمَقْتُولِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يَضِيعُ، بَلْ يَرْضِيهِ اللَّهُ ﷻ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَكَذَلِكَ حَقُّ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ لَا يَضِيعُ، بَلْ لَا بَدَأَنْ يَفِي السَّارِقُ بِمَا سَرَقَ فَيُعْطِيهِ لِصَاحِبِهِ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ يَعْاقَبُ عَلَى ظُلْمِهِ لِأَخِيهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْاقِبُ عَلَى أَصْلِ السَّرِقَةِ؛ لِأَنَّهُ خَذَّ بِهَا، فَصَارَتْ كَفَّارَةً.

❖ وقوله: «وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَسَرَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَمَرُهُ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ

شَاءَ عَذْبُهُ». وهذا أيضًا في حقِّ الله فقط، أما في حقِّ الآدمي فلا بد من أن يبيِّن نفسه، حتى يُستَوْفَى منه، فلو أن رجلًا قتل نفسًا بغير حق، ولم يَطَّلِعْ عليه أحد، فليس من توبته أن يستر نفسه؛ بل لا بد أن يبلغ أولياء المقتول ثم هم بالخيار: إن شاءوا قتلوه - إذا كان القتل عمدًا، وقامت شروط القصاص -، وإن شاءوا عادوا إلى الدية أو الصلح أو العفو مجانًا.

❦ وقوله: «إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ». يستثنى من هذا ما ذكرنا أوَّلًا وهو الإِشْرَاقُ بالله، فإن الله لا يعفو عنه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النِّسَاءُ: ٤٨].

وفي هذا: إثبات المشيئة لله تبارك وتعالى، وهي ظاهرة في أفعاله، وكذلك مشيئته ثابتة في أفعال العباد؛ لأن العباد ملك لله تبارك وتعالى، ولا يمكن أن يحدث في ملكه ما لا يشاؤه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٢- (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: فَتَلَا عَلَيْنَا آيَةَ النَّسَاءِ: ﴿أَنْ لَا تُشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٢] الْآيَةَ.

٤٣- (...) وَحَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا أَخَذَ عَلَى النَّسَاءِ: أَنْ لَا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَسْرِقَ وَلَا نَزْنِيَ وَلَا نَقْتُلَ أَوْلَادَنَا وَلَا يَعْضُهُ بَعْضُنَا بَعْضًا: «فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ حَدًّا فَأَقِيمَ عَلَيْهِ، فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَذْبُهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَرُ لَهُ».

٤٤- (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنِ الصَّنَابِجِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ؛ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي لِمِنَ النَّبِيِّ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: بَايَعْتَاهُ عَلَى أَنْ لَا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَزْنِيَ وَلَا نَسْرِقَ، وَلَا نَقْتُلَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا نَتَّبِعَ وَلَا نَعْصِي، فَالْجَنَّةُ إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ، فَإِنْ غَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ. وَقَالَ ابْنُ رُمْحٍ: كَانَ قَضَاؤُهُ إِلَى اللَّهِ.

هذا كالأول، لكن فيه زيادة هي: «وَلَا يَعْضُهُ بَعْضُنَا بَعْضًا»، وهذه كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِيَنَّ بِهِمْ نَارٌ يَغْفِرُهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْسُلِهِمْ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢]. يعني: لا يفترى أحد على أحد، ويكذب

عليه، ويقطع صلته بالناس، بسبب النسيمة مثلاً أو ما أشبه هذا.

فإن قال قائل: قلنا: إن القاتل لابد من توبته إخبار أولياء المقتول، فهل يجب على الزاني أن يخبر ولي المرأة أيضاً؟

الجواب: لا؛ لأن الزنا خاص بالمرأة، والغالب: أنه يزي بها باختيارها، فإن زنا بها مكرهه فليستحلها فيما بعد، أما وليها فلا دخل له في الموضوع.

فإن قال قائل: إذا كان القاتل قاطع طريق، فهل يكون قتله كفارة له؟

الجواب: نعم، يكون كفارة له؛ لأن قتل قاطع الطريق حد من الحدود.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١١) بَابُ جَرْحِ الْعَجَمَاءِ وَالْمَعْدِنِ وَالْبِئْرِ جُبَارٍ

❦ قوله: «جَرْحِ الْعَجَمَاءِ وَالْمَعْدِنِ وَالْبِئْرِ» العجماء: هي البهيمة، والمعدن: هو ما كان في الأرض من غير جنسها من ذهب أو فضة أو حديد أو رصاص أو نحاس، فالمراد: أن مَنْ استَوْجِرَ للعمل في معدن من المعادن، فهلك بهذا العمل فإنه هدر، والثالث: البئر، والبئر مثل المعدن.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥- (١٧١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ. ح. وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْعَجَمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ، وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ»^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ كُلُّهُمْ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ -يَعْنِي: ابْنَ عِيسَى- حَدَّثَنَا مَالِكٌ كِلَاهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادِ اللَّيْثِ. مِنْ ثَلَاثِ حَدِيثِهِ.

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

❦ قوله: «جُبَّارٌ». أي: هدر لا دية له.

❦ قوله: «الْعَجَمَاءُ جَرَحُهَا جُبَّارٌ». يعني: إذا جَرَحَتْ أَحَدًا فهو هدر؛ لأنها ليست مكلفة، لكن لو كان صاحبها يعلم أنها تجرح الناس وتعتدي عليهم، فأطلقها فعليه الضمان؛ كصاحب الكلب العقور مثلاً.

❦ وقول: «وَالْبِئْرُ جُبَّارٌ». وهو: أن يستأجر شخصاً لحفر بئر، فيسقط ويموت، فهذا هدر، إلا إذا كان البئر قريباً للأنهار، ولم يُخبر به الأجير، فعليه الضمان، أو كان الأجير غير مكلف كصغير لم يبلغ أو مجنون فإنه ضامن، ويقال في المعدن كما قيل في البئر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٦- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْبِئْرُ جَرَحُهَا جُبَّارٌ، وَالْمَعْدِنُ جَرَحُهَا جُبَّارٌ، وَالْعَجَمَاءُ جَرَحُهَا جُبَّارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ».

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجَمْعِيُّ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ -يَعْنِي: ابْنَ مُسْلِمٍ- ح. وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ كِلَاهِمَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

❦ وقوله: «الرِّكَازِ». قال العلماء: هو ما وُجِدَ من دفين الجاهلية من ذهب أو فضة أو جواهر أو أي شيء.

❦ وقوله: «وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ». «أل» هنا: هل هي للعهد أو لبيان الحقيقة؟

يقول بعض العلماء: إن «أل» هنا للعهد، فيكون المراد بذلك: الخمس الذي يكون في الفيء.

وبعضهم قال: المراد: أن «أل» للحقيقة، أي: فيه الخمس مصرفه مصرف الزكاة.

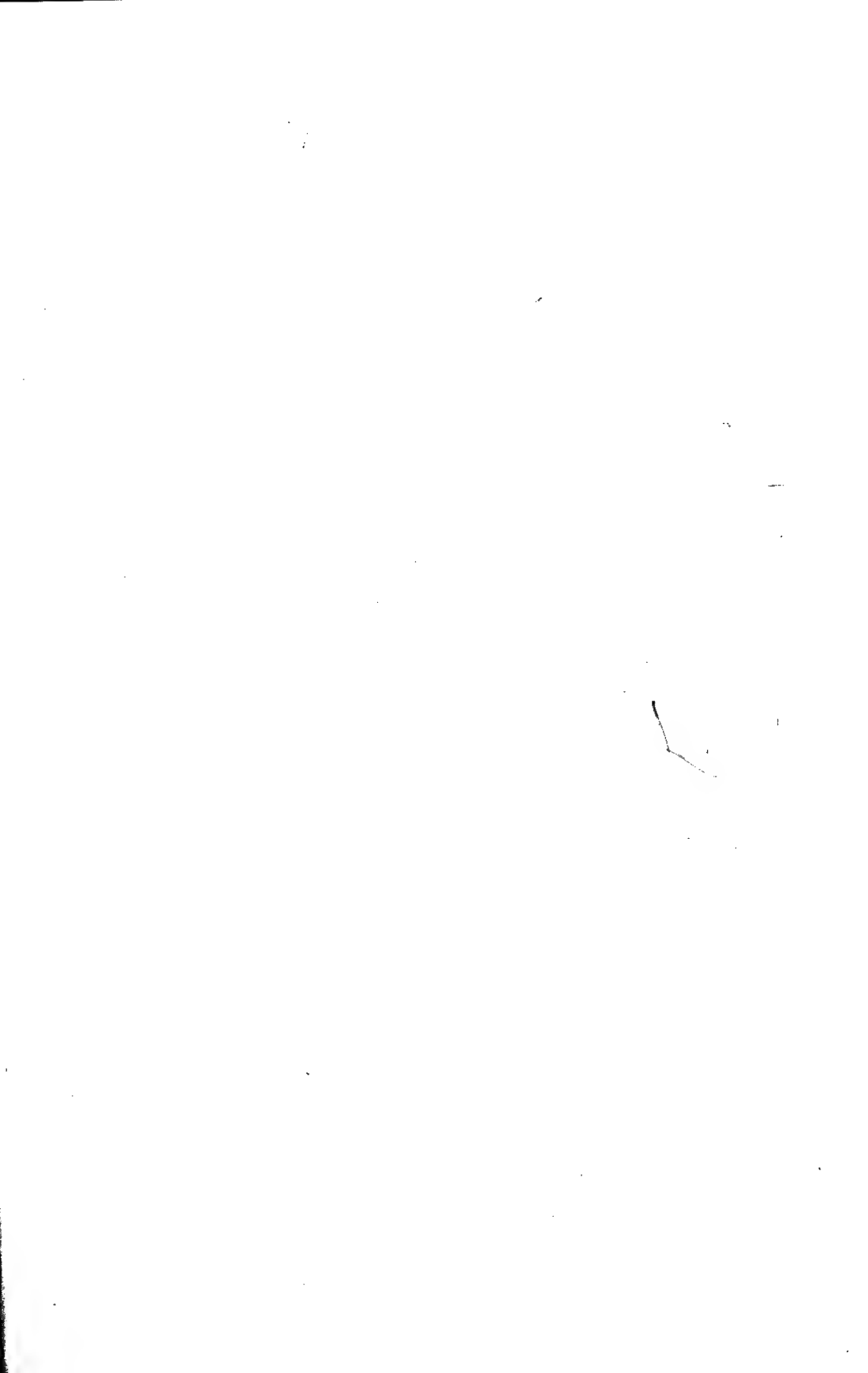
وظاهر الحديث: أن المراد بذلك الخمس؛ لأن النبي ﷺ لم يُبين نوع هذا الخمس، ولا يوجد في الزكاة ما يجب فيه الخمس، وأعلى ما يوجد في الزكاة ما يجب فيه العشر.

ولو قيل: إنه يُرجع في هذا إلى رأي الإمام، لكان له وجه، فإن رأى أن يصرفه في الزكاة صرفه، وإن رأى أن يصرفه في بيت المال صرفه.

كِتَابُ الْأَقْضِيَّةِ

إِلَى جَدِيثٍ : ١٧٢١

مِنْ جَدِيثٍ : ١٧١١



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْأَقْضِيَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (١٧١١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»^(١).

❦ قوله: «الأقضية»: يريد بذلك الأحكام، أو: الحكم على الناس، ومن المعلوم: أن لدينا شهادة وقضاء وفتيا وإقرارًا. فالشهادة: أن يخبر الإنسان لشخص على آخر، والإقرار: أن يُخبر لشخص على نفسه، والقضاء: أن يبين الحكم الشرعي ويُلْزِم به، والإفتاء: أن يبين الحكم الشرعي ولا يُلْزِم به؛ فالمراد بالأقضية: القضاء الذي فيه بيان الحكم والإلزام به.

يقول النبي ﷺ مؤصلاً قاعدة مهمة: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»، مثال ذلك: ادَّعى شخص على آخر أن في ذمته له ألف ريال، هل نقبل دعوى المدَّعي، ونقول للمدَّعى عليه: احلف أنه ليس في ذمتك له شيء، فإذا حلف انقطعت الخصومة، ولكن لو أتى المدَّعي بعد ذلك ببينة لحكم له بها؛ لأن اليمين بالنسبة للمُنْكَرِ تقطع الخصومة فقط، ولا تنفي الحق، فلو ثبت الحق فيما بعد وجب العمل بما ثبت.

وهذا الحديث: هو الأصل في الدعاوى، ولكن قد يُعَدَّل عنه بقرائن قوية، مثاله: لو ادَّعى

الرجل أن ما في يد امرأته من الحُلِي له، وأنكرت المرأة، قلنا: أقم دليلاً على هذا، وإلا فهو لها، ولو ادّعت أن البيت الذي لا يملكه إلا الرجال - غالباً - أنه لها، قلنا لها: أقيمي بيّنة. أما لو ادّعت المرأة على زوجها بحلي في يده أنه لها، ولم تُقَمْ بيّنة، والحلي صالح للباسها، فهنا نأخذ بدعواها؛ لأن الظاهر معها والقرينة تدل على صدقها، ولكن لا بد من اليمين منها على أن ما بيد زوجها من الحلي لها، وكذلك لو كان بيد الزوجة حلي تصلح للرجال، فادّعى الزوج أنها له، فالقول قوله بيمينه؛ لأن الظاهر معه.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: ٢- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ الْقَضَاءِ بِالْيَمِينِ وَالشَّاهِدِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- (١٧١٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا زَيْدٌ - وَهُوَ ابْنُ حُبَابٍ - حَدَّثَنِي سَيْفُ بْنُ سُلَيْمَانَ، أَخْبَرَنِي قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ وَشَاهِدٍ.

هذا من طرق القضاء: أن يكون لدى المدعى شاهد، ويؤكد شهادته باليمين، وذلك في الأموال، فالأموال تثبت إما بإقرار المدعى عليه، وإما برجلين، وإما برجل وامرأتين، وإما برجل ويمين المدعى.

قال العلماء: ويبدأ بشهادة الرجل أولاً، ثم باليمين ثانياً؛ لأنه إذا شهد الشاهد، فالشاهد الواحد لا تثبت به الدعوى، لكن يترجح جانب المدعى، وحيث أن تكون اليمين؛ لأن اليمين القاعدة فيها: أنها تكون في أقوى الجانبين وبالشاهد يقوى جانب المدعى، ولنضرب لهذا أمثلة: ادّعى زيد على عمرو ألف ريال، وأقر عمرو، فثبت الحكم؛ لإقرار المدعى عليه، وإقرار المدعى عليه شهادة؛ لقول الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتُوبًا قَوْمِينَ بِأَلْسِنَتِهِمْ شَهَادَةً يُؤْوَعُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الشكك: ١٣٥]. فهو

شاهد على نفسه، هذه واحدة، وفي الحديث: «لَا تُقْبَلُ لِمَنْ أَقْرَأُ»^(١).

ثانيًا: ادّعى زيد على عمرو مائة ريال، وأقام رجلين يشهدان بذلك، فيثبت الحق له؛ لقوله تعالى: «وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ» [البقرة: ٢٨٢]. فثبت الدعوى.

ثالثًا: ادّعى زيد على عمرو بألف ريال، وأقام شاهدًا وامرأتين، فيثبت الحق؛ لقوله تعالى: «فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ» [البقرة: ٢٨٢]. وهذا الشرط ليس معناه أنه لا تقبل شهادة الرجل والمرأتين إلا إذا وجد الرجلان، بل المعنى: فإن لم يشهد هذان فرجل وامرأتان، وهذا هو معنى الآية، وإن كان ظاهرها: أنه لا يُسار إلى الرجل والمرأتين إلا إذا لم يوجد رجلان، ولكن هذا ليس بمراد.

رابعًا: ادّعى زيد على عمرو بألف ريال، وأقام شاهدًا رجلًا وحلف، فإن هذا يُقْبَل؛ لأن إقامة الشاهد الواحد لا يثبت به الحق؛ لكنه يقوي جانب المدّعي، فلمّا قوّي جانب المدّعي، اكتفينا بيمينه، فالبيئة هنا مركبة من الشاهد ويمين المدّعي.

خامسًا: ادّعى زيد على عمرو بألف ريال، وأقام امرأة وحلفت، فهذا لا يُقْبَل؛ لأن المرأة لا تقوم مقام الرجل.

وإذا أقام امرأتين: فقد اختلف العلماء في هذا:

فمنهم من قال: لا يُقْبَل؛ لأنه ليس في البيئة رجل، والمرأتان إنما قامتا مقام الرجل؛ لأن في البيئة رجلًا، وهنا لا رجل، فلا تقبل شهادة النساء منفردات، وعلى هذا فلا تُقْبَل، ولو ادّعى وأقام أربع نساء فلا تقبل دعواه.

فصار الذي تقبل فيها دعوى المدّعي هي أربع حالات.

بقي أشياء لا يقبل فيها إلا الرجال؛ فجميع الحدود لا يقبل فيها إلا الرجال، فمثلًا: حد الزنا وحد القذف وحد السرقة: لا يقبل فيها إلا الرجال؛ فالزنا لا بد فيه من أربعة رجال والقذف رجلان، والسرقة لا بد من رجلين لثبوت الحد، لا لثبوت المال؛ لأنه لو أن زيدًا ادّعى على عمرو أنه سرق منه، وأتى بشاهد وامرأتين فهنا يثبت المال لوجود نصابه، ولا يثبت القطع لعدم وجود نصابه؛ لأن الحدود كلها لا تثبت إلا برجلين، والحكمة من ذلك: هي أن الحدود يجب

(١) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «لا أصل له»، وانظر «المصنوع» (١/ ٢٠٧) لعلي القاري، و«كشف الخفاء» (٢/ ٤٩٣).

فيها درء الشبهات، ومعلوم: أن المرأة لا تقوم مقام الرجل في الإتيان أو الحفظ والمعرفة؛ فلهذا قال العلماء: في الحدود لا بد أن يكون الشهود من الرجال.

فإن قال قائل: لو أن المدعي - كما في حديث ابن عباس - حلف قبل أن يقيم الشاهد، هل يقبل؟ الجواب: لا يقبل؛ لأننا قلنا: إن الشاهد يقام أولاً؛ ليقوى جانب المدعي ثم بعد ذلك يحلف.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٣) بَابُ النُّكْمِ بِالظَّاهِرِ وَاللَّخْنِ بِالْخِجَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- (١٧١٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِي، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنُّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ» (١).

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ كِلَاهُمَا، عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

في هذا الحديث: دليل على رحمة الله ﷻ بالقضاة، وكذلك بالمفتين؛ لأنهم إنما يكلفون بما يسمعون وما يفهمون من الخطاب، وما وراء ذلك لا يكلفون به؛ وعليه: فقد يختصم اثنان أحدهما أقوى في التعبير وأبين وأفصح، فيحكم القاضي حسب ما سمع، فهنا: لو أخطأ القاضي في الحكم، فإن الحكم ينفذ ولا إثم عليه؛ لأن الإنسان لا يعلم الغيب، ولا يعلم أن من كان الحن بحجته من الآخر مخطئ أو غير مخطئ.

وفي هذا الحديث أيضاً: دليل على أن الرسول ﷺ لا يعلم الغيب؛ لأنه لو كان يعلم الغيب لعرف المحق من المبطل، ولو كان المبطل الحن بحجته من الآخر، ولكنه لا يعلم الغيب، ففيه: رد على أولئك الغلاة في حق الرسول ﷺ الذين يدَّعون أنهم يُحِبُّونَهُ، ويدَّعون أنه يعلم الغيب، فنقول: كذبوا، وهم أيضاً كذبوا الرسول؛ لأن الرسول يقول: لا أعلم الغيب؛ وقال تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْمَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ [الأنعام: ١٨٨].

وفيه أيضًا: دليل على أنه ينبغي للإنسان إذا كان غير جيد في الحجّة أن يوكل من يدافع عنه، وهذا ما يعرف عند الناس اليوم بالمحاماة.

فإذا قال قائل: فهل المحاماة مهنة شريفة أو وضيعة؟

الجواب: هنا يُنظر: إن كان المحامي يريد أن يدافع عن مَنْ ظلموا فهذا جيد وهي شريفة، ويُحمد على هذا، وإن كان سيأخذ عوضًا.

أما إذا كان يريد أن يدافع عن مَنْ وكله بحق أو يبطل فهذه -والعياذ بالله- من أكبر البواطل، ولا تحل، والمتأمل لحجج المحامين يرى أن أكثرها باطل، فتجده يكتب الاعتراض، ثم ينقل من كل كتاب سواء كان صوابًا أو خطأ، من أجل أن يثبت ما يدّعيه، لكن إذا عرف الإنسان شخصًا ضعیفًا في الحجّة، ويعرف أنه محق، ويريد أن يدافع عنه لإثبات الحق له، فهذا خير، ويُحمد عليه.

وفيه أيضًا: الوعيد الشديد على مَنْ قضى له القاضي ببطل يعلمه؛ لأن الرسول ﷺ جعل ذلك قطعة من نار، وسوف يدرك حرّها يوم القيامة، فالآن قد لا تكون قطعة من النار، بل تكون فسحة له في المال؛ لكن بشئ ما اكتسب؛ فتكون له قطعة من النار يوم القيامة.

وفي هذا الحديث: نكتة بالغة، وهي: أن السلف يعلمون أولادهم السنة؛ لأن زينب بنت أبي سلمة روت عن أمها -أم سلمة-، فهذا يدل على أن السلف كانوا يعلمون أولادهم، إما ما رويوا من الأخبار أو ما مرووا من الأحكام، وهذا خير، وليتنا نستعمل هذا في أهلينا، فنعلمهم ما يجهلون من أحاديث الرسول ﷺ، ومن أحكام ما جاء به الرسول ﷺ.

وفيه أيضًا: دليل على أنه يجب على القاضي الحكم بما يسمع لا بما يعلم.

فإن قال قائل: فلو كان القاضي يعلم أن المدّعي مبطل، مثل أن يدّعي زيد على عمرو ألف ريال، ويعلم القاضي أن عمرو قد قضاها -على يده-، وليس عند عمرو بينة على أنه قضاها، هنا هل يحكم بما يعلم أو به 'يسمع'؟

الجواب: لا يقضي بما يعلم، لكن كيف يقضي بما يسمع وهو يعلم أن الحق في خلافه؟! هذه مشكلة، قال العلماء في هذا الحال: يدفع الخصمين إلى قاضي آخر، ويكون هو شاهدًا، وبذلك يصل الحق إلى صاحبه، وإنما مُنع ذلك؛ لأننا لو أجزنا للقاضي الحكم بما يعلم لفسدت الأمور؛ ولكن كل قاضي له هوى يقول: أنا أعلم أن فلانًا يستحق كذا وكذا، فأحكم به، وما يدرينا فلعل القاضي يكون جائرًا ولا ييالي؛ فلهذا سدّ الباب، وقيل: إن القاضي لا يحكم بعلمه أبدًا.

إلا أنه يُسْتَنَى من هذا ثلاثة أشياء:

أولاً: علمه بعدالة الشهود، فلا يحتاج أن يقول لمن أتى بالشهود - وهو يعلم أنهم ثقات عدول - هات من يزكيهم؛ لأن القاضي يعلم، وهنا لم يحكم القاضي بعلمه، وإنما حكم بعدالة الشهود الذين يثبت الحق بهم، هذه واحدة.

ثانياً: ما ثبت بعلمه في مجلس الحكم، فإنه يحكم به؛ مثل: أن يكون المدعى عليه قد أقر في مجلس الحكم، ومع المخاصمة أنكر، فهنا القاضي إذا نظر إلى آخر القضية وجد أن المدعى عليه مُنكر، فيثبت عليه الحق، لكن هو يعلم أنه في أول القضية أقر، فهنا يحكم بعلمه.

ثالثاً: إذا كان من الأمور المشتهرة الظاهرة، مثل: أن يكون هذا البيت معلوماً أنه لفلان، وكل الناس يعلمون أن هذا البيت له، فأجره شخص، فادعى المستأجر أن البيت بيته، وقال: هذا بيتي، لكن المشهور عند عامة الناس: أنه بيت المدعى، فهنا للقاضي أن يحكم بعلمه؛ لأن التهمة هنا بالنسبة للقاضي بعيدة جداً.

ففي هذه المسائل الثلاث، قال أهل العلم: إن القاضي له أن يحكم بعلمه، وإلا فالواجب: أن يحكم بما سمع أو بما رأى.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٥- (...) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ جَلْبَةَ خَضَمٍ يَبِابِ حُجْرَتِهِ فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْتِنِي الْخَضَمُ، فَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغُ مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ، فَأَقْضِي لَهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ، فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ فَلْيَحْمِلْنَهَا أَوْ يَذَرُهَا».

هذا كالأول، لكن فيه: تصريح بأن الرسول ﷺ بشرٌ تعتريه جميع أحكام البشر الطبيعية: من نسيان، وعدم علم بالغيب، ومرض، وجوع، وعطش، وبرد، وحر، وغير ذلك، ومن هذا: أنه إذا مشى في الشمس كان له ظل؛ خلافاً لمن يدعي - وهو يقول: إنه يحب الرسول ﷺ - أنه إذا مشى في الشمس فليس له ظل؛ لأنه نور، وهذا خطأ؛ لأن مثل هذا لا بد أن يكون مشهوراً؛ لأنه مما تواتر الدواعي على نقله، إن النبي ﷺ نوره أبلغ من هذا النور الذي هم يقولونه وهو النور الحسي، فنوره نور معنوي، أضواء بهديه ما بين المشرق والمغرب ممن انتفع برسالته.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٦- (...) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ كِلَاهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ يُونُسَ. وَفِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ قَالَتْ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ لَجَبَةً خَضَمَ بَيَابِ أُمِّ سَلَمَةَ.

❦ قوله هنا: «بَيَابِ أُمِّ سَلَمَةَ». وفي اللفظ الأول: «بَيَابِ حَجْرَتِهِ». فقد يكون هناك إشكال؛ حيث أضافها في الأول إلى الرسول ﷺ، وفي الثاني إلى أم سلمة: فاختلف العلماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: هل الرسول ملك أزواجه الحجر التي كُنَّ فيها، أو أن إضاقتهم إليهن من باب الاختصاص فقط، وإلا فهنَّ ملك الرسول ﷺ؟

والظاهر الأول: أنه مَلَكَهُنَّ إِيَّاهَا؛ بدليل: أن هذه الحجر لم تضاف إلى بيت المال بعد موته، ولو كانت له لَأُضِيفَتْ إلى بَيْتِ الْمَالِ؛ لأن الأنبياء لا يورثون.

وهذه الكلمة فيها: الإشارة اليسيرة إلى غزوة تبوك؛ لأن المقصود هو الحث على الصدق، والتحذير من الكذب، والصدق يكون مع الله ومع رسوله ﷺ ومع كتاب الله ومع عامة المسلمين؛ فالصدق مع الله يكون بالإخلاص والإِنَابَةِ إِلَى اللَّهِ ﷻ، وأن يصدق مع الله فيعبده في السراء والضراء، والعَلَانِيَةِ وَالسِّرِّ، ويصدق مع الرسول ﷺ في المتابعة التامة والأسوة الحسنة، ويصدق مع القرآن بتعظيمه واحترامه، وتصديق أخباره والعمل بأحكامه، ويصدق مع عامة المسلمين في كُلِّ المعاملات، ولا شك أن الصدق - كما قال النبي ﷺ -: «يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ»، وَلَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصُّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صَدِيقًا^(١)، وما ذَكَرَ من أننا تخلفنا عن غزوة تبوك، فلا شك أننا تخلفنا؛ لأنها مضت في أيام بعيدة، ولكن إذا تمنى الإنسان الشهادة، فإن الله تعالى يوصله إلى منازل الشهداء وإن مات على فراشه، وكذلك إذا تمنى الخير والجهاد بصدق مع الله ﷻ، ولكنه لم يتمكن، فإنه يُرَجَى أن يكتب له ما تمناه.

وأما أثر ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إن صَحَّ ففيه شيء من الإشكال، وهو: أنه قال حين حضره الموت: «أشهدكم أني قد زوجتكم».

فهذا إن كان إنشاءً ففيه إشكال؛ إذ كيف يُزَوِّج من ليس بحاضر ولم يقبل؟ وإن كان إخباراً، فلا إشكال فيه، أنه قد زَوَّجَهُ ﷺ من قبل هذه الحال، أما إذا لم يكن زَوْجَهُ، ولكنه يقول:

(١) أخرجه البخاري (٦٠٩٤)، ومسلم (٢٦٠٧) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أشهدكم أي قد زوجته وفاءً بوعدتي، فهذا فيه نظر ظاهر، ولا يخفى على عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن النكاح لا بد فيه من إيجاب وقبول، فلو قال: إني قد وعدته فزوجه لزال الإشكال.

وبهذه المناسبة أود من طلبة العلم إذا وردت آثار مأثورة عن الرسول ﷺ أو عن الصحابة أو عن التابعين أو عن الأئمة، وصار فيها شيء من الإشكال: أن يبحثوا أولاً في سندها، فإذا صح فاطلبوا لها توجيهاً، وإذا لم يصح فقد كُفِيت، نسأل الله تعالى أن يجعلنا وإياهم من الهداة المهتدين الصالحين المصلحين.

﴿ 888 ﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ التَّوَوُّيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤) بَابُ قِضْيَةِ هِنْدَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- (١٧١٤) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ امْرَأَةَ أَبِي سُفْيَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيحٌ لَا يُعْطِينِي مِنَ النِّفْقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِي، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ. فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَنِيكَ» ^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ كِلَاهُمَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَوَكَيْعٍ. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْبٍ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ - يَعْنِي: ابْنَ عَثْمَانَ - كُلُّهُمْ، عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

هذا الحديث فيه: قضية هند بنت عتبة رضي الله عنها، فقد جاءت تشتكي زوجها إلى رسول الله ﷺ بأنه لا يعطيها ما يكفيها وبنيها من النفقة، فقالت: «إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيحٌ»، ولم تقل: زوجي بل قالت: «إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ»، فدل هذا على: أنه يجوز للمرأة أن تخبر عن زوجها باسمه، وكذلك يجوز أن تناديه باسمه، وكذلك الرجل يجوز له أن ينادي زوجته باسمها، وأما ما يتحاشاه الناس اليوم من أن يخاطب الرجل زوجته باسمها أو هي تخاطب زوجها باسمه فهذا أمر عرفي عادي، وإلا لا بأس.

وفيه أيضاً: جواز ذكر الإنسان بما يكره في الشكاية، وأن هذا ليس بغيبة؛ لقولها: إن أبا

سفيان رجل شحيح، والشحيح: هو المُمسك الذي لا يُعطي ما ينبغي إعطاؤه.

وكذلك إذا ذُكر الإنسان بما يكره للنصيحة، فإن هذا لا بأس به؛ بل هو واجب؛ ومن ذلك: قصة فاطمة بنت قيس رضي الله عنها حين جاءت تستشير النبي ﷺ في ثلاثة رجال خطبوها: الأول: هو معاوية بن أبي سفيان، والثاني: أبو جهم، والثالث: أسامة بن زيد، فقال لها النبي ﷺ: «أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُغْلُوكَ لَا مَالَ لَهُ»، وفي هذا: إشارة إلى أن من أسباب الرغبة في التزويج أن يكون الزوج ذا مال؛ حتى لا يقع بينه وبين أهله مشاكل، «وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَضَّرَابٌ لِلنِّسَاءِ»؛ يعني: يضرب النساء، «أَنْكِحِي أَسَامَةَ» ^(١)، فنكحته وابتغطت به، فالرسول ﷺ ذكر الأول بعيب لا طاقة له به، وهو الفقر، والثاني بعيب يمكن أن يتخلص منه، وهو ضرب النساء؛ فعلى هذا إذا استنصحتك أحد وجب عليك أن تبدي النصيحة حتى وإذا ذكرت ما يكرهه الآخر؛ لأن هذا من باب النصيحة، وليس من باب الغيبة والشماتة.

وفي هذا الحديث -حديث هند-: أنه ينبغي للإنسان إذا وصف أحداً بوصف أن يبرهن على وصفه؛ وذلك حين قالت: لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني. وفيه دليل أيضاً: على وجوب الإنفاق على الزوجة بما يكفيها، وأن الأب ينفرد بالنفقة على أولاده. وفي هذا الحديث أيضاً: دليل على القضاء على الغائب -كما قاله بعضهم-، ولكن عند التأمل يتبين أن هذا ليس بصواب؛ لأن هذه ليست محاكمة، ولكنها استفتاء، والاستفتاء ليس فيه إلزام، والحكم فيه إلزام، فعليه نقول: فيه دليل على جواز الفتوى، وإن تعلقت بغائب؛ لأن النبي ﷺ أفتى عنده في أمر للغائب.

وفيه: دليل على أن هذا ﷺ كانت تأخذ من ماله بغير علمه، وفي هذا إشكال؛ إذ كيف تأخذ من ماله بغير علمه قبل أن تستفتي؟

فيقال: إن قولها: «إِلَّا مَا أَخَذْتُ». يحتمل أن يكون المعنى: إلا أن آخذ؛ وعليه: فلم تستفتي عن شيء فعلته، وإن بقي الكلام على ظاهره، وأنها أخذت، فيُحتمل على أن الضرورة قد ألجأتها إلى ذلك، ثم أرادت أن تطمئن بسؤال النبي ﷺ.

وفيه أيضاً: دليل على جواز أخذ المرأة من مال زوجها ما يكفيها من النفقة، ولكن بالمعروف لا وكس ولا شطط.

وفيه أيضًا: دليل أيضًا على نوع ولاية للمرأة على أولادها؛ لقوله ﷺ: «خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَيْتِكَ». وهذا نوع ولاية على أبنائها، والأمر هنا في قوله: «خُذِي» للإباحة؛ لأنها تسأل: هل عليّ إثم؟، فقال: «لا إثم عليك».

ومسلم رحمه الله وضعه في كتاب القضاء، فكانه يميل إلى أن المسألة من باب القضاء؛ ولكن هذا - كما قلت - ليس بصحيح، وأنه مجرد استفتاء؛ ولهذا لم يطلب النبي ﷺ البينة على كلامها؛ بل أفتاها بما يقتضيه كلامها دون سؤال.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ هِنْدٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَهْلُ خِبَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُدْلَهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ، وَمَا عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَهْلُ خِبَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُعْزَّهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَيْضًا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ». ثُمَّ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مُنْسِكٌ، فَهَلْ عَلَيَّ حَرَجٌ أَنْ أَنْفِقَ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا حَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تُنْفِقَ عَلَيْهِمْ بِالْمَعْرُوفِ».

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُفْهِمِ»:

وقول هند: يا رسول الله، والله، ما كان على ظهر الأرض أهل خباء؛ أي: أهل بيت، كما قد جاء مفسرًا في بعض طرقه، وسُمِّي البيت: خباء؛ لأنه يُخْبِئ ما فيه. والخباء في الأصل: مصدر. تقول: خبأت الشيء خباءً، وخباءً. ووصف هند في هذا الحديث حالها في الكفر، وما كانت عليه من بغض رسول الله ﷺ وبغض أهل بيته، وما آلت إليه حالها لما أسلمت، تذكر لنعمة الله تعالى عليها بما أنقذها الله منه، وبما أوصلها إليه؛ وتعظيم لحرمة رسول الله ﷺ ولتنبسط فيما تريد أن تسأل عنه؛ ولتزيل آلام القلوب لما كان منها يوم أحد في شأن حمزة وغير ذلك. اهـ

على كل حال: الحديث معناه واضح: أنها كانت أولاً لا شيء أحب إليها من أن يُدَلَّ بيت رسول الله ﷺ، ولا أدل على ذلك من كونها أكلت كبد حمزة عليه السلام يوم أحد، لكن من لطف الله بها أنها لاكتها ولم تبلعها، وهذا من أشد مظاهر العداوة، ثم قلب قلبها مقلب القلوب جعلاً حتى صار خباء النبي أحب خباء يُعْزُّ عندها، فهذا ليس فيه أشكال؛ لكن لماذا قدمت هذا بين يدي استفتائها؟! فكانها تقول: وبناءً على ذلك؛ فلا أرى قولاً ولا هدياً أصدق من قولك وأهدى من هديك.

وفي هذا الحديث: سعة صدر النبي ﷺ، وأنه ﷺ من أشد الناس حلمًا، وإلا لكان لما ذكرته بما جرى قبل إسلامها، لكان يغضب ويأنف، ولكنه استطعما؛ حيث قال: «وأيضًا والذي نفسي بيده».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- (...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّهِ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ خِباءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَذُلُّوا مِنْ أَهْلِ خِيبَتِكَ، وَمَا أَصَحَّ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ خِباءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَعْزُّوا مِنْ أَهْلِ خِيبَتِكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وأيضًا والذي نفسي بيده». ثُمَّ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مَسِيكٌ فَهَلْ عَلَيَّ حَرَجٌ مِنْ أَنْ أَطْعِمَ مِنَ الَّذِي لَهُ عِيَالُنَا؟ فَقَالَ لَهَا: «لَا إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ التَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥) بَابُ النَّهْيِ عَنْ كَثْرَةِ

الْمَسَائِلِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَالنَّهْيِ عَنْ مَنَعِ وَهَاتِ
وَهُوَ الْاِمْتِنَاعُ مِنْ آدَاءِ حَقِّ لَزِمِهِ أَوْ طَلَبِ مَا لَا يَسْتَحِقُّهُ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠- (١٧١٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَتَصَمَّوْا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفْرُقُوْا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ».

في هذا الحديث فوائد:

منها: إثبات الرضا والكراهة لله ﷻ.

فإن قال قائل: وهل هما حقيقة أو على سبيل المجاز؟ فيفسر الرضا بالثواب والكراهة بالعقاب؟ الجواب: مذهب أهل السنة والجماعة: أنهما حقيقة، وأن الله تعالى يرضى ويكره، ويتربت على رضاه الثواب، وعلى كراهته العقاب، والرضا والكراهة من الصفات الفعلية، وليستا من

الصفات الذاتية؛ لأن القاعدة: أن كلَّ صفة ذات سبب فهي من الصفات الفعلية؛ ولأن كل صفة تتعلق بمشيئة الله ﷻ فهي من الصفات الفعلية.

ومنها: أن الله يرضى لنا ثلاثاً: أن نعبده ولا نشرك به شيئاً؛ يعني: نعبد عبادة خالصة، ولا يمكن أن تكون عبادة إلا إذا وافقت الشريعة، وعلى هذا فيكون الاتباع في ضمن العبادة؛ لأن العبادة لا بد فيها من إخلاص ومتابعة، فإذا قال: «أَنْ تَعْبُدُوهُ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً». تضمن ذلك المتابعة؛ إذ لا عبادة إلا بمتابعة.

❦ وقوله: «لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً». هو قول عام يشمل أي أحد من المخلوقين: الملائكة والأنبياء والصالحين وغيرهم، فلا يُشرك به شيئاً.

❦ وقوله: «وَأَنْ تَعْبُدُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا». أن تعصموا بحبل الله هو دين الله، وسُمِّيَ حَبْلًا لله؛ لأنه موصل إليه؛ كحبل البريوصل إلى الماء، فحبل الله تعالى هو دينه الذي شرعه لعباده.

❦ وقوله: «وَلَا تَفَرَّقُوا». يعني: لا تفرقوا فيه؛ كما قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ١٣].

❦ وقوله: «وَيُذَكِّرْ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ». أما قوله: «قِيلَ وَقَالَ». فالمراد به: كلام اللغو الذي لا فائدة منه؛ قال الناس: كذا، وقيل: كذا، فهذا لا فائدة منه، أو أن المراد به: نقل الكلام بغير تثبت؛ بأن يقول: قيل: كذا، أو قال فلان: كذا، بدون تثبت، وكلاهما مذموم.

والثاني: «وَكثْرَةُ السُّؤَالِ». أي: السؤال عن العلم إذا لم تكن هناك حاجة، وكثرة سؤال طالب العلم من الحاجة؛ لأن طالب العلم يُعِدُّ نفسه على أن يكون على علم بما يرد عليه من المسائل.

﴿ 888 ﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١- (...) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلُهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَتَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا. وَلَمْ يَذْكُرْ: وَلَا تَفَرَّقُوا.

١٢- (٥٩٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ وَرَادٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَهَاتِ، وَوَادَ النَّبَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ

السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ^(١).

(...) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِنْهُ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَلَمْ يَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ.

❖ قوله: «عُقُوقُ الْأُمَّهَاتِ». العقوق من العق، وهو القطع، يعني: منع الأم حقها من البر، وذكر الأم؛ لأن عق الأم أهون على الإنسان من عق الأب؛ إذ إنه قد يهاب عق أبيه؛ لقوته وسلطته عليه، ولكنه لا يهاب عق أمه، هذا من وجه؛ ومن وجه آخر: أن الأم أحق بالبر من الأب.

❖ وقوله: «وَأَدَّ النَّبَاتِ». يعني: دفنهن وهنَّ أحياء؛ وذكره لأن هذا هو الواقع، فهو مطابق للحال، لكن لو صار أناس يندون الأبناء فالحكم واحد، فيكون هذا القيد -النبات- ليس قيداً شرطياً بمعنى: أن وأد الأبناء لا بأس به؛ بل هو قيد لبيان الواقع.

❖ وقوله: «وَمَنْعًا وَهَاتِ». سبق توضيح معناها، وهو أن الإنسان يكون جوعاً منوعاً، يمنع ما يجب عليه من الحقوق، ويطلب ما لا يستحق، سواء في المال أو غير المال.

❖ وقوله: «وَكُرِّهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ». وقد سبق الكلام على هذا.

❖ وقوله في اللفظ الثاني: «وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». المعنى واحد؛ لكن اللفظ الأول أبلغ، وهو قول الرسول ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ». أبلغ من قوله: «حَرَّمَ عَلَيْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». وإلا فمن المعلوم: أن ما حرّمه رسول الله في الحكم كالذي حرّمه الله.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَشْوَعٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، حَدَّثَنِي كَاتِبُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى الْمُغِيرَةِ: اكْتُبْ إِلَيَّ بِشَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَكَتَبَ إِلَيْهِ: أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ».

إن المغيرة رحمته الله كتب لمعاوية هذا الحديث للمناسبة، وهي: أن الخليفة لا ينبغي أن يتحدث للناس: ماذا قيل وماذا قال؟ فيضيع الأوقات، وأيضاً الخليفة له السلطة، فربما يأتي أناس -والعياذ بالله- يقولون: قال فلان كذا، وهم يكذبون؛ لكن ليتقربوا إلى الخليفة، وتعلمون أن زمن معاوية رحمته الله

خوارج وأناس يكرهون ولايته، فما أكثر الوشاة؛ فلحماية معاوية من إضاعة وقته وخشية من أن يوصل إليه الوشاة ما لم يكن، وسيحدثونه بما يحب وإن كان فيه كذب، فذكر له ذلك. كذلك أيضًا: «إِضَاعَةُ الْهَالِ»؛ لأن الخلفاء قد يضيعون المال ويصرفونه في غير محلّه، ويأخذونه من غير حِلّه.

«وَكثْرَةُ السُّؤَالِ» كذلك؛ لكن إذا كان الأمر هكذا فنقول: إن ولي الأمر يلزمه أن يُكثر السؤال إذا دعت الحاجة؛ حتى يتبين الأمر، فيسأل -مثلاً- عن القضية واحدًا أو اثنين أو ثلاثة حسب خطر هذه القضية، وحسب كثرة الخوض فيها؛ حتى يتبين الأمر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤- (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ وَرَادٍ قَالَ: كَتَبَ الْمُغِيرَةُ إِلَى مُعَاوِيَةَ سَلَامٌ عَلَيْكَ أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ ثَلَاثًا وَنَهَى، عَنْ ثَلَاثٍ: حَرَّمَ عُقُوقَ الْوَالِدِ، وَوَادَ النَّبَاتِ وَلَا وَهَاتٍ. وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْهَالِ».

هذا الحديث كالأول، ويختلف في اللفظ فقط، وهذا وغيره يدلنا على فائدة مهمة وهي: أن الرواة قد ينقلون الحديث بالمعنى، وليس كلهم كذلك؛ بل إن بعضهم يتحرى اللفظ، حتى إنه يقول: كذا أو كذا للفظتين متفقتين.

فإن قال قائل: إذا كان الراوي ينقل الحديث بالمعنى، فهل للذين يقولون بعدم حجية السنة النبوية في اللغة وجه؟

الجواب: لا؛ لأنه إذا كان الراوي الأعلى هو الصحابي، فهو قد يستدل به في اللغة، وهذا هو الأصل، فالأصل: هو عدم الرواية بالمعنى، لكن إذا جاءنا حديث واحد، المخرج واحد، والمعنى واحد، واختلف اللفظ، فنعرف أنه بالمعنى.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٦) بَابُ بَيَانِ أَجْرِ الْحَاكِمِ إِذَا اجْتَنَدَ فَأَصَابَ أَوْ أَخْطَأَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥- (١٧١٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى النَّعِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَسَمَةَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ. وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»^(١).

(...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ كِلَاهُمَا، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِي عَقِبِ الْحَدِيثِ: قَالَ يَزِيدُ: فَحَدَّثْتُ هَذَا الْحَدِيثَ أَبَا بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ فَقَالَ: هَكَذَا حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ -بَعْنِي: ابْنُ مُحَمَّدٍ الدَّمَشْقِيِّ- حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَمَةَ بْنِ الْهَادِ اللَّيْثِيُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِثْلَ رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِالْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعًا.

هذا الحديث مهم جداً، وفيه: بيان سعة فضل الله ﷻ، وأنه تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها.

❦ قوله: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ». يشمل القاضي والمفتي، فكلهم يحكم؛ لكن القاضي يُفتي ويلزم، والمفتي يفتي ولا يلزم، وهذا هو الفرق بينهما، وإلا فكل منها حاكم والحاكم ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول من الحكام: أن يكون غير مجتهد، وهذا القسم ينقسم إلى نوعين:

الأول: أنه ليس من أهل الاجتهاد.

والثاني: أنه من أهل الاجتهاد، لكن لم يجتهد، بل يحكم هكذا، فهذا لا شك أنه آثم؛ لأنه أفتى بغير علم.

القسم الثاني من الحكام: الذي اجتهد، وهذا أيضاً يتنوع نوعين:

الأول: أن يصيب؛ أي: أن يصيب حكم الله ﷻ.

والثاني: أن لا يصيب.

فإن أصابَ فَلَهُ أَجْرَانِ:

الأجر الأول: اجتهاده، وبذل الجهد، والتعب في المطالعة والمراجعة، وسؤال أهل العلم، والمناقشة، فهذا لا شك أنه يؤجر عليه؛ لأنه تعب مريداً للحق مظهرًا له.

الأجر الثاني: إظهاره الحق، ولا سيما إذا اجتهد في وقت أو في مكان الحق فيه قد اختفى،

(١) أخرجه البخاري (٧٣٥٢).

فيجتهد ويحكم بما أذاه إليه اجتهداه، ويكون مصيباً فله أجر إظهار الحق؛ لأن إظهار الحق يؤجر فيه الإنسان.

فإذا قال قائل: إصابة الحق ليست من عنده، بل هي من توفيق الله؛ فكيف يؤجر عليها؟ قلنا: نعم، الإنسان قد يؤجر وإن كان بغير قصد، فهو قاصد للحق؛ لكن إصابته قد يخطئ فيها وقد يصيب، أرايتم الرجل يفرس الأشجار ويحرث الأرض؛ ليكون فيها الزروع والثمار فتأكل منها السباع والطيور والخشاش، فيؤجر لهذا النفع الذي حصل. وها هو الرجل يأمر بالصدقة أو المعروف أو الإصلاح بين الناس، بدون قصد ويؤجر على هذا؛ قال الله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤]. فأثبت الخير وإن لم يقصد؛ لما ترتب على فعله من الخير. فالمهم: أن هذا الحاكم الذي حكم وأصاب له أجران، الأول: أجر تعبته واجتهاده، والثاني: أجر إصابته للصواب.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّووي رَحِمَهُ اللهُ:

(٧) بَابُ كَرَاهَةِ قَضَاءِ الْقَاضِي وَهُوَ غَضْبَانُ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ:

١٦- (١٧١٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ. قَالَ: كَتَبَ أَبِي -وَكَبْتُ لَهُ- إِلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، وَهُوَ قَاضٍ بِسُجِسْتَانَ: أَنْ لَا تَحْكُمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانُ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ»^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، ح وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي كِلَاهِمَا، عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ كُلِّ هَؤُلَاءِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ.

(١) أخرجه البخاري (٧١٥٨).

قوله: «كَتَبَ أَبِي، وَكَتَبْتُ لَهُ». يعني: أنه هو الكاتب لأبيه بهذا الحديث.

وقوله: «لَا يَحْكُمُ أَحَدُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ». «وَهُوَ غَضَبَانُ» الجملة حالية، والغضب معروف؛ وذلك لأنه إذا كان غضبان، فإنه لا يتصور القضية كما ينبغي، ثم لا يتصور معنى الحكم كما ينبغي، ثم لا يتصور تطبيق الحكم على القضية، ففيه ثلاثة آفات؛ ولذلك نُهي عن القضاء وهو غضبان إلى أن يبرد غضبه، فإذا برد غضبه جاز أن يحكم، وهذا إذا كان الغضب شديداً يحول بينه وبين تصور القضية أو تصور الحكم الشرعي أو التطبيق عليها أما إذا كان غضباً سيراً، فإن هذا لا بأس به، فإن القاضي يغضب كثيراً لإساءة بعض الخصوم بين يديه، فهذا لا يضر، لكن المراد هنا، الغضب الشديد.

فإن قال قائل: حديث: «لَا يَحْكُمُ أَحَدُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ»، هل نقول: إن النهي هنا يقتضي فساد الحاكم؟

الجواب: النهي يفيد بأن القضاء هنا حرام، فإن أصاب الحق نفذ حكمه؛ لأن العلة في النهي خوفاً من الوقوع في الخطأ، فإذا أصاب فهو المطلوب، لكن إذا أخطأ، فإنه لا يلزم بحكمه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٨) بَابُ تَقْضِي الْأَحْكَامِ الْبَاطِلَةِ وَرَدِّ مُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧- (١٧١٨) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ الْهَلَالِيُّ جَمِيعًا، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(١).

قوله ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا». الأمر هنا بمعنى الشأن، والمراد به: الشريعة التي

جاء بها نبي الله ﷺ.

وقوله: «مَا لَيْسَ مِنْهُ». أي: ما لم يكن ثابتاً فيه؛ لأن كل ما لم يكن ثابتاً فليس منه، فإن الأصل في العبادات المنع حتى يقوم دليل على مشروعيتها، ويراد بذلك أيضاً: ما هو أوسع، وهو

تحريم ما أحل الله، فإن تحريم ما أحل الله إحداه في دين الله ما ليس منه، فيكون هذا التحريم مردوداً على صاحبه، إذن تحريم الحلال، وتحليل الحرام داخل في هذا الحديث؛ ولهذا يعتبر هذا الحديث ميزان الأعمال الظاهرة، وحديث عمر: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(١). ميزان الأعمال الباطنة.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨- (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ جَمِيعًا، عَنْ أَبِي عَامِرٍ قَالَ عَبْدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَأَلْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ رَجُلٍ لَهُ ثَلَاثَةُ مَسَاكِينَ فَأَوْصَى بِثَلَاثِ كُلِّ مَسْكَنٍ مِنْهَا قَالَ: يُجْمَعُ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي مَسْكَنٍ وَاحِدٍ ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

الذي ذكره في هذا المسألة: رجل له ثلاثة مساكن، أوصى بثلاث كل مسكن منها، قال: «يُجْمَعُ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي مَسْكَنٍ وَاحِدٍ». وهذا لا شك أنه هو الأولى والأفضل؛ ليقى المسكنان الآخرين للورثة ليس فيهما وقف، وهذا أفضل لا للورثة فحسب بل للورثة وللمستحق الوقف.

ولكن إذا قال قائل: هذا واضح إذا كانت القيمة متساوية أو متقاربة، فماذا إذا كانت متفاوتة؟

الجواب: إذا كانت متفاوتة، ولا يمكن تقويمها بالتعديل، فإنها تُقَدَّرُ جميعاً بِكُمْ تساوي ثم يباع منها بقدر ثلث القيمة، ويشتري به شيء آخر؛ وذلك لأن المشاركة فيها تضيق على الورثة وصاحب الوقف.

أما استدلاله بقوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» فيه اشتباه؛ لأن هذا الذي أوقف من كل مسكن ثلثه لم يتعدى ما أمر الله به ورسوله؛ إذ إنه لم يزد على الثلث. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُفْهِمِ»:

وفتيا القاسم بن محمد فيمن له مساكن، فأوصى بثلاث كل مسكن منها، بأنه: يجمع ذلك كله في مسكن واحد. فيه إشكال؛ إذ هي مخالفة لما أوصى به الموصي. والأصل: اتباع أقواله والعمل بظاهرها؛ فإنه كالمرشع. ففتيا القاسم ليس على ظاهرها، وإنما هي محمولة على ما إذا أراد أحد الفريقين من الورثة، أو الموصى لهم القسمة، وتمييز حقه، وكانت المساكن متقاربة، بحيث يضم بعضها إلى بعض في القسمة، فحينئذ تقوم تلك المساكن قيمة التعديل، وتقسم

(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧) من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بينهم، فيجمع نصيب الموصى لهم في موضع واحد يشتركون فيه بحسب وصاياهم، ويبقى نصيب الورثة فيما عدا ذلك، بحسب موارثهم.

فإن قيل: فقد استحالت الوصية عن أصلها؟

فالجواب: أن ذلك بحسب ما أدت إليه صفة القسمة عند الدعاء إليها، فإن الموصي لو أوصى بثلاث كل مسكن، ومنع من القسم لم يلتفت إلى منعه، وكان ذلك المنع مردوداً. وهو الذي استدلل على ردّه القاسم بقوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»؛ فلو لم يطلب أحد من الفريقين قسمة، أو كانت المساكن لا يُضمُّ بعضها إلى بعض لبعدها، وتباين اختلافها بقي كل واحد منهم على نصيبه حسب ما وُصِّي له به. وهذا كله مذهب مالك. اهـ

لكن هذا الذي قاله خلاف ظاهر الحديث؛ لأن ظاهر الحديث: أن القاسم يَحْتَلُّهُ الزم بأن تجعل الوصية في مسكن واحد.

ويُجاب عن كونه مخالفاً لما أوصى به الميت، يُجاب عنه بأنه رأى أن من المصلحة: أن تجعل في مسكن واحد، وتغيير الوقف للمصلحة جائز.

ولكن وجه الإشكال: أنه يَحْتَلُّهُ استدلال على إلزامه بما حكم به بالحديث؛ لأن إيصاء الإنسان بثلاث مشاع من جميع أملاكه ليس مخالفاً لما جاء به الرسول ﷺ اللهم إلا إن كان القاسم فهم أن الموصي أراد إضرار الورثة، فهنا يمكن أن يستدل بالحديث له؛ لأن إضرار الورثة أو قصد إضرار الورثة مما ليس عليه أمر الله ورسوله؛ وعليه: فيُحمل على أن تقسيم القاسم يَحْتَلُّهُ هذه المساكن الثلاثة كان بالتعديل، ورأى أن قيامها متقارباً، وأن حصرها في واحد أنفع وأصلح للموصى له وللورثة.

يبقى النظر في استدلاله بالحديث؛ فنقول: لعله يَحْتَلُّهُ فهم أن الموصي أراد الإضرار بالورثة، والله ﷻ ذكر في الوصية: «مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ» [البقرة: ١٨٠]. وهذا ليس على أمر الله ورسوله، وهذا أحسن ما يوجه إليه.

838

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٩) بَابُ بَيَانِ خَيْرِ الشُّهُودِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩- (١٧١٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ،

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ؟ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا».

❦ قوله ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ». تصدير الخطاب بـ «ألا» يدل على أهميته والاعتناء به؛ لأن «ألا» تأتي للتنبيه.

❦ وقوله: «بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ». أي: الذين يشهدون بحق لشخصٍ أو عليه.

ثم قال ﷺ: «الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا». ولم يذكر جواب الصحابة على قوله: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ»، فحذف للعلم به؛ لأنه لما قال: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ». فإننا نقطع علم اليقين أنهم قالوا: بلي، يا رسول الله، فقال: «الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا». ويحتمل: أنهم لم يجيبوا؛ لأن الرسول بادر بالإجابة قبل أن يجيبوا.

المهم: أنه ﷺ بين أن خير الشهداء: الذي يأتي بالشهادة قبل أن يُسألها.

ولكن هذا مُشْكَلٌ مع قوله ﷺ في الحديث الآخر: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِمْ قَوْمٌ يَخُونُونَ، وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ»^(١)؛ لأن الرسول ساق الحديث الآخر - أي: من يشهد دون أن يطلب - على سياق الذم، وهنا ساقه مساق الثناء والمدح!

فيحمل الحديث الذي معنا على أحد أمرين:

الأمر الأول: أن قوله: «الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا» كناية عن مبادرتهم بأداء الشهادة، فكأنهم يأتون بها قبل أن يُسألوها، هذا واحد.

الأمر الثاني: أنهم يأتون بالشهادة قبل أن يُسألوها، إذا كان عندهم شهادة لا يعلم صاحب الحق بها، فحيث يشهدون قبل أن يستشهدوا؛ لأن صاحب الحق لا علم عنده بشهادتهم، فتكون شهادتهم فرض عين؛ لثلاث ضيع الحق.

❦ أما قوله: «وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ». فالمعنى: أنهم يشهدون بالزور، بدليل قوله: «وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ». يعني: لا أحد يستشهدهم؛ لأنهم أهل زور وباطل، وحيث لا مضادة بين الحديثين. وفي هذا الحديث: دليل على أن الشهداء يتفاضلون ولا شك في هذا؛ فهم يتفاضلون في الحفظ وفي الأداء وفي الأمانة تفاوتاً عظيماً، وخيرهم: الذي يأتي بالشهادة قبل أن يُسألها.

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٠) بَابُ بَيَانِ اخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- (١٧٢٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي شَبَابَةُ، حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا جَاءَ الذَّنْبُ، فَذَهَبَ بِابْنِ إِحْدَاهُمَا. فَقَالَتْ هَذِهِ لِصَاحِبَتِهَا: إِنِّي ذَهَبَ بِابْنِكَ أَنْتِ. وَقَالَتِ الْأُخْرَى: إِنِّي ذَهَبَ بِابْنِكَ. فَتَحَاكَمْنَا إِلَى دَاوُدَ فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى، فَخَرَجَتَا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَأَخْبَرَتْهُ فَقَالَ: اتَّوْنِي بِالسَّكِينِ أَشْفَقُ بَيْنَكُمَا. فَقَالَتِ الصَّغْرَى: لَا يَرْحَمُكَ اللَّهُ هُوَ ابْنُهَا. فَقَضَى بِهِ لِلصَّغْرَى. قَالَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ بِالسَّكِينِ قَطُّ إِلَّا يَوْمَيْذٍ مَا كُنَّا نَقُولُ: إِلَّا الْمُدِيَّةُ^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا سُؤْدَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنِي حَفْصُ -يَعْنِي: ابْنَ مَيْسَرَةَ الصَّنَعَانِي- عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ. ح وَحَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ -وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ جَمِيعًا، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ وَرْقَاءَ.

في هذا الحديث: اختلف المجتهدان: وهما داود وسليمان، وكل منهما لاحظ شيئاً:

فداود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لاحظ أن الصغيرة أقبلت على الحمل والولادة بخلاف الكبيرة، وأيضاً لاحظ أن الكبيرة أحق بالعتاة من الصغيرة، فإذا كان لها رجل اعتنى بها، والصغيرة تستطيع أن تخدم نفسها، فرأى أن يقضي به الكبيرة.

أما سليمان فلاحظ شيئاً آخر يتبين به الحق، وهو ما يُسمى بالتورية، فدعا بالسكينة ليشق الولد، فقالت الصغيرة: هو لها، والكبيرة: ظاهر الحديث أنها سكنت، والظاهر: أنها لم تمنع قطعاً، فقضى به للصغيرة؛ لأنه ظهر أن الصغيرة أمة للحنان الذي حصل منها فكانها قالت: أفقده بالاجتماع إليه، ولا يفقد الدنيا، وتلك الكبيرة فكانها قالت: يذهب مع ولدي.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١١) بَابُ اسْتِخْبَابِ إِصْلَاحِ الْحَاكِمِ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

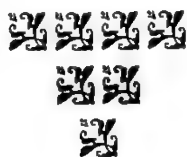
٢١- (١٧٢١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ عَقَارًا لَهُ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ فِي عَقَارِهِ جَرَّةً فِيهَا ذَهَبٌ فَقَالَ لَهُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ: خُذْ ذَهَبَكَ مِنِّي إِنَّمَا اشْتَرَيْتُ مِنْكَ الْأَرْضَ، وَلَمْ أَتَّبِعْ مِنْكَ الذَّهَبَ. فَقَالَ الَّذِي شَرَى الْأَرْضَ: إِنَّمَا بَعْتُكَ الْأَرْضَ وَمَا فِيهَا. قَالَ: فَتَحَاكَمَا إِلَى رَجُلٍ فَقَالَ الَّذِي تَحَاكَمَا إِلَيْهِ: أَلَكُمَا وَلَدٌ؟ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: لِي غُلَامٌ، وَقَالَ الْآخَرُ: لِي جَارِيَةٌ. قَالَ: أَنْكِحُوا الْغُلَامَ الْجَارِيَةَ، وَأَنْفِقُوا عَلَى أَنْفُسِكُمَا مِنْهُ وَتَصَدَّقَا»^(١).

هذا من المصالحة العادلة.

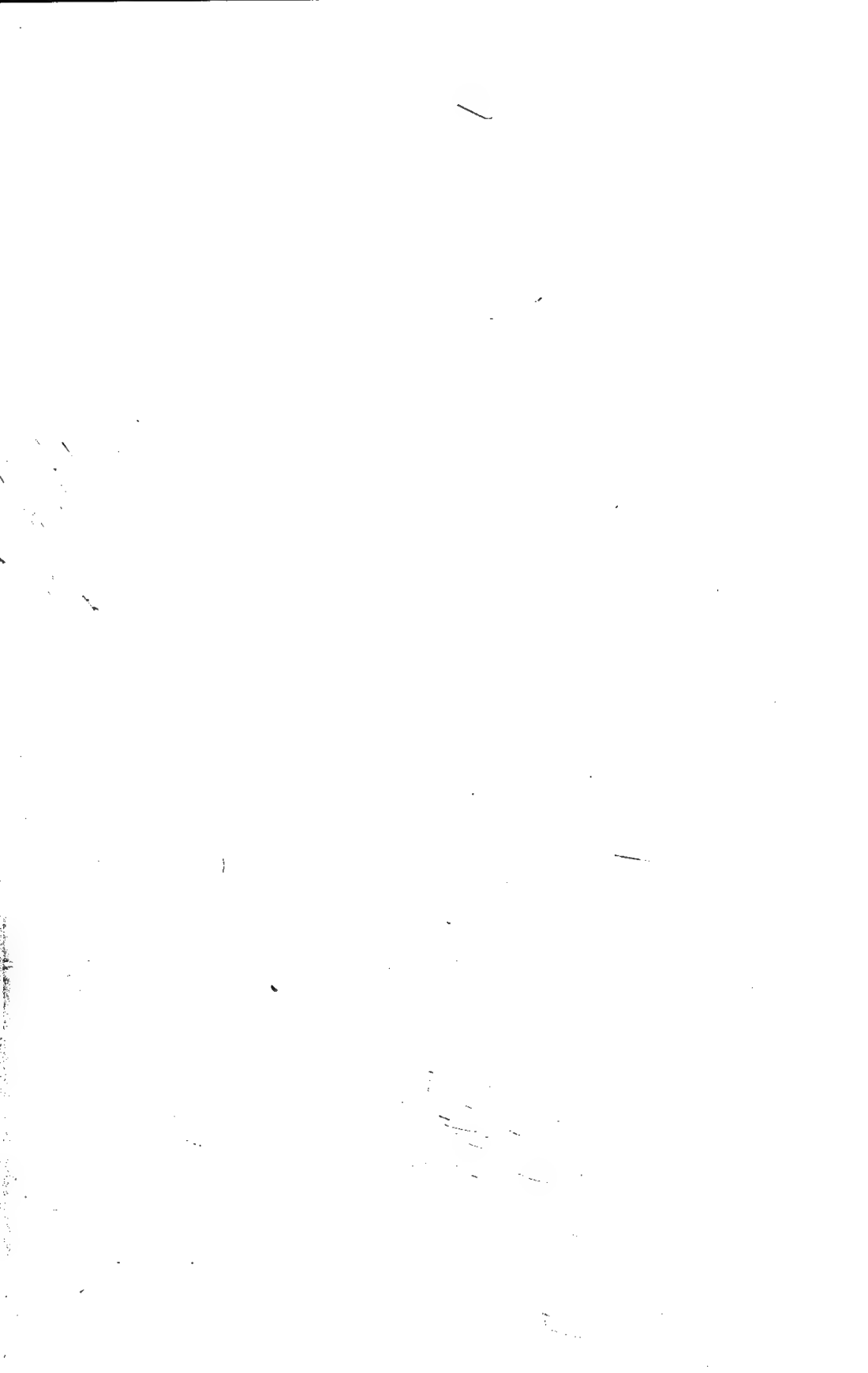
وفي هذا الحديث من الفوائد: أن ما كان في الأرض منفصلاً عنها لا يدخل في العقد؛ كالكنز المدفون، والمال المدفون، وما أشبه ذلك؛ وذلك لأن هذا الرجل المشتري الذي وجد الجرة قال: إنما اشتريت منك الأرض، وأما ما كان متصلاً بها، كأساسات الجدران وما أشبهها فهو داخل في العقد.

وفيه أيضاً: دليل على جواز الصلح بين الخصمين بما يتراضيان عليه؛ لكن هذا مشروط بأن لا يُحِلَّ حراماً، ولا يُحَرِّمَ حلالاً، وهذا لم يحل حراماً ولم يحرم حلالاً.

وفي قوله: «فَقَالَ الَّذِي شَرَى الْأَرْضَ». شَرَى بمعنى: باع، واشتري بمعنى: ابتاع، واللغة العُرفية عندنا: أن شَرَى بمعنى: اشترى، ولكنها ليست بصحيحة.



الفهرست





تابع كتاب النكاح

- ٥ (١٤) باب فَضِيلَةُ إِعْتَاقِهِ أَمَتُهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا
- ١٤ (١٥) باب زَوَاجِ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ وَتُرُودِ الْحِجَابِ وَإِنْبَاتِ وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ
- ٢٠ (١٦) باب الْأَمْرِ بِإِجَابَةِ الدَّاعِي إِلَى دَعْوَةٍ
- ٢٥ (١٧) باب لَا تَحِلُّ الْمُطَلَّقَةُ ثَلَاثًا لِمُطَلَّقِهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَيَطَّأَهَا ثُمَّ يُفَارِقَهَا وَتَنْقُضِي عِدَّتَهَا
- ٢٩ (١٨) باب مَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَهُ عِنْدَ الْجَمَاعِ
- ٣١ (١٩) باب جَوَازِ جَمَاعِهِ أَمْرَأَتُهُ فِي قُبُلِهَا مِنْ قُدَامِهَا وَمِنْ وَرَائِهَا مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلدُّبْرِ
- ٢٣ (٢٠) باب تَحْرِيمِ امْتِنَاعِهَا مِنْ فِرَاشِ زَوْجِهَا
- ٣٦ (٢١) باب تَحْرِيمِ إِنْشَاءِ سِرِّ الْمَرْأَةِ
- ٣٧ (٢٢) باب حُكْمِ الْعَزْلِ
- ٤٤ (٢٣) باب تَحْرِيمِ وَطْءِ الْحَامِلِ الْمَنْسِيَةِ
- ٤٥ (٢٤) باب جَوَازِ الْغِيلَةِ وَهِيَ وَطْءُ الْمُرْضِعِ وَكَرَاهَةُ الْعَزْلِ
- ٥٣ كتاب الرضاع
- ٥٣ (١) باب يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ
- ٥٦ (٢) باب تَحْرِيمِ الرِّضَاعَةِ مِنْ مَاءِ الْفَخْلِ
- ٥٩ (٣) باب تَحْرِيمِ ابْنَةِ الْأَخِ مِنَ الرِّضَاعَةِ
- ٦١ (٤) باب تَحْرِيمِ الرَّبِيبَةِ وَأُخْتِ الْمَرْأَةِ
- ٦٤ (٥) باب فِي الْمَصَّةِ وَالْمَصَّتَيْنِ
- ٦٦ (٦) باب التَّحْرِيمِ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ
- ٦٩ (٧) باب رَضَاعَةُ الْكَبِيرِ
- ٧٤ (٨) باب إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ
- ٧٥ (٩) باب جَوَازِ وَطْءِ الْمَنْسِيَةِ بَعْدَ الْإِسْتِبْرَاءِ وَإِنْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا بِالسَّبِيِّ
- ٧٧ (١٠) باب الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَتَوَقُّي الشُّبُهَاتِ
- ٨١ (١١) باب الْعَمَلُ بِالْحَاقِ الْقَائِفِ الْوَلَدَ
- ٨٢ (١٢) باب قَدَرُ مَا تَنْسَحِقُهُ الْبُكَرُ وَالنِّبَّ مِنْ إِقَامَةِ الزَّوْجِ عِنْدَهَا عَقِبَ الرِّقَافِ
- ٨٥ (١٣) باب الْقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ وَيَبَيِّنُ أَنَّ السَّنَةَ أَنْ تَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ لَيْلَةٌ مَعَ يَوْمِهَا

- ٨٩ (١٤) باب جَوَازِ هَيْبَتِهَا تَوْبَتِهَا لِضَرَّتِهَا
- ٩٢ (١٥) باب اسْتِخْبَابِ نِكَاحِ ذَاتِ الدِّينِ
- ٩٥ (١٦) باب اسْتِخْبَابِ نِكَاحِ الْبَكْرِ
- ١٠١ (١٧) باب خَيْرِ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ
- ١٠١ (١٨) باب الْوَصِيَّةِ بِالنِّسَاءِ
- ١٠٢ (١٩) باب لَوْلَا حَوَاءُ لَمْ تَخُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرُ
- ١٠٧ **كتاب الطلاق**
- ١٠٧ (١) باب تَحْرِيمِ طَلَاقِ الْحَائِضِ بِغَيْرِ رِضَاهَا وَأَنَّهُ لَوْ خَالَفَ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَيُؤْمَرُ بِرَجْعَتِهَا
- ١١٧ (٢) باب طَلَاقِ الثَّلَاثِ
- ١٢٢ (٣) باب وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ عَلَى مَنْ حَرَّمَ امْرَأَتَهُ وَلَمْ يَنْوِ الطَّلَاقَ
- ١٢٨ (٤) باب بَيَانِ أَنَّ تَخْيِيرَ امْرَأَتِهِ لَا يَكُونُ طَلَاقًا إِلَّا بِالنِّيَّةِ
- ١٣٦ (٥) باب فِيهِ الْإِبْلَاءُ وَاعْتِزَالُ النِّسَاءِ وَتَخْيِيرُهَا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾
- ١٤٩ (٦) باب الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا لَا تَقْفَ لَهَا
- ١٦٢ (٧) باب جَوَازِ خُرُوجِ الْمُتَعَدِّةِ الْبَائِنِ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا فِي النَّهَارِ لِحَاجَتِهَا
- ١٦٤ (٨) باب انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَغَيْرِهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ
- ١٦٧ (٩) باب وَجُوبِ الْإِحْدَادِ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ وَتَحْرِيمِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
- ١٧٩ **كتاب اللعان**
- ١٩٥ **كتاب العتق**
- ١٩٥ (١) باب ذِكْرِ سِعَايَةِ الْعَبْدِ
- ١٩٦ (٢) باب إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ
- ٢٠٦ (٣) باب النَّهْيُ عَنِ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَيْبَتِهِ
- ٢٠٧ (٤) باب تَحْرِيمِ تَوَلِّيِ الْعَتِيقِ غَيْرَ مَوَالِيهِ
- ٢١٢ (٥) باب فَضْلِ الْعَتِيقِ
- ٢١٥ (٦) باب فَضْلِ عَتِيقِ الْوَالِدِ
- ٢١٩ **كتاب البيوع**
- ٢٢٠ (١) باب إِطْطَالِ بَيْعِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ
- ٢٢٢ (٢) باب بَطْلَانِ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَالْبَيْعِ الَّذِي فِيهِ غَرَرٌ
- ٢٢٣ (٣) باب تَحْرِيمِ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ
- ٢٢٣ (٤) باب تَحْرِيمِ بَيْعِ الرَّجُلِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَسَوْمِهِ عَلَى سَوْمِهِ وَتَحْرِيمِ النَّجْشِ وَتَحْرِيمِ التَّضَرُّعِ
- ٢٣٠ (٥) باب تَحْرِيمِ تَلْقِيِ الْجَلْبِ
- ٢٣٢ (٦) باب تَحْرِيمِ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَائِدِ

٢٣٤

(٧) بَابُ بَيْعِ الْمُصَرَّاةِ

٢٣٥

(٨) بَابُ بَيْعِ بَطْلَانٍ بَيْعِ الْمَيْعِ قَبْلَ الْقَبْضِ

٢٤٦

(٩) بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ صَبْرَةِ الشَّرِّ الْمَجْهُولَةِ الْقَدْرِ بِتَمْرِ

٢٤٧

(١٠) بَابُ ثُبُوتِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ لِلْمُتَبَايِعِينَ

٢٥١

(١١) بَابُ الصَّدَقِ فِيهِ الْبَيْعُ وَالْيَتَانِ

٢٥٢

(١٢) بَابُ مَنْ يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ

٢٥٤

(١٣) بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الشَّمَارِ قَبْلَ بُدْوَ صِلَاحِهَا بِغَيْرِ شَرْطِ الْقَطْعِ

٢٥٩

(١٤) بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ إِلَّا فِي الْعَرَايَا

٢٦٥

(١٥) بَابُ مَنْ بَاعَ تَخْلًا عَلَيْهَا تَمْرٌ

٢٦٧

(١٦) بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ، وَعَنِ الْمُخَابَرَةِ وَبَيْعِ الشَّمْرَةِ قَبْلَ بُدْوَ صِلَاحِهَا،

وَعَنِ بَيْعِ الْمُعَاوَمَةِ وَهُوَ بَيْعُ السَّنَنِ .

٢٧٠

(١٧) بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ

٢٧٧

(١٨) بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالطَّعَامِ

٢٧٩

(١٩) بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّمْبِ وَالْوَرَقِ

٢٨٠

(٢٠) بَابُ فِي الْمُرَاةِ وَالْمُؤَاةِ

٢٨١

(٢١) بَابُ الْأَرْضِ تُنْتَجِ

٢٨٥

كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ

٢٨٥

(١) بَابُ الْمَسَاقَاةِ وَالْمُعَامَلَةِ بِجُزْءٍ مِنَ الشَّرِّ وَالزَّرْعِ

٢٨٩

(٢) بَابُ فَضْلِ الْغَرَسِ وَالزَّرْعِ

٢٩٢

(٣) بَابُ وَضْعِ الْجَوَانِحِ

٢٩٤

(٤) بَابُ اسْتِخْبَابِ الْوَضْعِ مِنَ الدِّينِ

٢٩٦

(٥) بَابُ مَنْ أَذَرَكَ مَا بَاعَهُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَقَدْ أَفْلَسَ فَلَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ

٢٩٩

(٦) بَابُ فَضْلِ إِنْظَارِ الْمُغْسِرِ

٣٠٢

(٧) بَابُ تَحْرِيمِ مِثْلِ النَّهْيِ وَصِحَّةِ الْجَوَالَةِ وَاسْتِخْبَابِ قَبُولِهَا إِذَا أُجِيلَ عَلَى مِثْلِي

٣٠٥

(٨) بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ الَّذِي يَكُونُ بِالْفَلَاةِ وَيَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِزَعِي الْكَلَالِ وَتَحْرِيمِ مَنْعِ

بَذْلِهِ وَتَحْرِيمِ بَيْعِ ضِرَابِ الْفَحْلِ

٣٠٨

(٩) بَابُ تَحْرِيمِ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَحُلُوتِ الْكَاهِنِ وَمَهْرِ الْبَيْعِيِّ وَالنَّهْيِ عَنْ بَيْعِ السُّنُورِ

٣١٤

(١٠) بَابُ الْأَمْرِ بِقَتْلِ الْكِلَابِ وَيَتَانِ تَسْخِيهِ وَيَتَانِ تَحْرِيمِ اقْتِنَافِهَا إِلَّا لِيَصِيدَ أَوْ زَرَعَ أَوْ مَاشِيَةً وَتَحْوِ ذَلِكَ

٣٢٠

(١١) بَابُ حِلِّ أَجْرَةِ الْحِجَامَةِ

٣٢٣

(١٢) بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الْخَمْرِ

٣٢٨

(١٣) بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَضْنَامِ

- ٢٢٢ (١٤) بَابُ الرِّبَا
- ٢٢٥ (١٥) بَابُ الصَّرْفِ وَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ نَقْدًا
- ٢٤٢ (١٦) بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْوَرِقِ بِالذَّهَبِ دَيْنًا
- ٢٤٣ (١٧) بَابُ بَيْعِ الْقِلَادَةِ فِيهَا خَرَزٌ وَذَهَبٌ
- ٢٤٧ (١٨) بَابُ بَيْعِ الطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ
- ٢٥٤ (١٩) بَابُ لَعْنِ أَكْلِ الرِّبَا وَمُؤْكَلِهِ
- ٢٥٥ (٢٠) بَابُ اخْتِذِ الْحَلَالِ وَتَرْكِ الشُّبُهَاتِ
- ٢٦١ (٢١) بَابُ بَيْعِ الْبُعِيرِ وَاسْتِثْنَاءِ رُكُوبِهِ
- ٢٧٤ (٢٢) بَابُ مَنْ اسْتَسْلَفَ شَيْئًا فَقَضَى خَيْرًا مِنْهُ وَ: (خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً).
- ٢٧٧ (٢٣) بَابُ جَوَازِ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ مِنْ جَنْبِهِ مُتَقَاصِلًا
- ٢٨٠ (٢٤) بَابُ الرَّمْنِ وَجَوَازِهِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ
- ٢٨٣ (٢٥) بَابُ السَّلَمِ
- ٢٨٦ (٢٦) بَابُ تَحْرِيمِ الْإِخْتِكَارِ فِي الْأَقْوَاتِ
- ٢٨٨ (٢٧) بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْحَلِفِ فِي الْبَيْعِ
- ٢٨٩ (٢٨) بَابُ الشُّفْعَةِ
- ٢٨٩ (٢٩) بَابُ غَرَزِ الْخَشَبِ فِي جِدَارِ الْجَارِ
- ٢٩٠ (٣٠) بَابُ تَحْرِيمِ الظُّلْمِ وَغَضَبِ الْأَرْضِ وَغَيْرِهَا
- ٢٩١ (٣١) بَابُ قَدْرِ الطَّرِيقِ إِذَا اخْتَلَفُوا فِيهِ
- ٢٩٥ كِتَابُ الْفَرَائِضِ
- ٢٩٥ (١) بَابُ الْحَقُّوَالْفَرَائِضُ بِأَهْلِهَا فَمَا يَبْقَى فَلَاوَلَى رَجُلٍ ذَكَرَ
- ٢٩٧ (٢) بَابُ مِيرَاثِ الْكَلَالَةِ
- ٤٠٤ (٣) بَابُ آخِرِ آيَةِ أَنْزَلَتْ آيَةُ الْكَلَالَةِ
- ٤٠٥ (٤) بَابُ مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَوْلَرَبِّهِ
- ٤١١ كِتَابُ الْهَبَاتِ
- ٤١١ (١) بَابُ كَرَاهَةِ شِرَاءِ الْإِنْسَانِ مَا تَصَدَّقَ بِهِ مِمَّنْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ
- ٤١٤ (٢) بَابُ تَحْرِيمِ الرُّجُوعِ فِي الصَّدَقَةِ وَالْهَبَةِ بَعْدَ الْقَبْضِ إِلَّا مَا وَهَبَهُ لَوْلَايِهِ وَإِنْ سَقَلَ
- ٤١٦ (٣) بَابُ كَرَاهَةِ تَفْضِيلِ بَعْضِ الْأَوْلَادِ فِي الْهَبَةِ
- ٤١٩ (٤) بَابُ الْعُمَرَى
- ٤٣١ كِتَابُ الْوَصِيَّةِ
- ٤٣٤ (١) بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالثَّلَاثِ
- ٤٤٤ (٢) بَابُ وُضُوعِ ثَوَابِ الصَّدَقَاتِ إِلَى الْمَيِّتِ

- ٤٤٦ (٣) بَابُ مَا يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ مِنَ الثَّوَابِ بَعْدَ وَفَائِهِ
- ٤٥٠ (٤) بَابُ الْوَقْفِ
- ٤٥٤ (٥) بَابُ تَرْكِ الْوَصِيَّةِ لِمَنْ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ
- ٤٦١ كِتَابُ النَّذْرِ
- ٤٦٤ (١) بَابُ الْأَمْرِ بِقَضَاءِ النَّذْرِ
- ٤٦٥ (٢) بَابُ النَّهْيِ عَنِ النَّذْرِ وَأَنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا
- ٤٦٧ (٣) بَابُ لَا وَفَاءَ لِلنَّذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ
- ٤٧٣ (٤) بَابُ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَغِيثَ إِلَى الْكُفَّةِ
- ٤٧٥ (٥) بَابُ فِي كُفَّارَةِ النَّذْرِ
- ٤٧٩ كِتَابُ الْإِيمَانِ
- ٤٨١ (١) بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْخَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى
- ٤٨٣ (٢) بَابُ مَنْ خَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
- ٤٨٦ (٣) بَابُ نَذْبٍ مَنْ خَلَفَ يَمِينًا قَرَأَ غَيْرَ مَا خَيْرًا مِنْهَا أَنْ يَأْتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَيُكْفَرَ عَنْ يَمِينِهِ
- ٤٩٦ (٤) بَابُ يَمِينِ الْخَالِفِ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَخْلِفِ
- ٤٩٧ (٥) بَابُ الْإِمْتِنَانِ
- ٥٠٠ (٦) بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْإِضْرَارِ عَلَى الْيَمِينِ فِيمَا يَتَأَذَى بِهِ أَهْلُ الْخَالِفِ مِمَّا لَيْسَ بِحَرَامٍ
- ٥٠٠ (٧) بَابُ نَذْرِ الْكَافِرِ وَمَا يَفْعَلُ فِيهِ إِذَا أَسْلَمَ
- ٥٠٣ (٨) بَابُ صُحْبَةِ الْمَمَالِكِ وَكُفَّارَةِ مَنْ لَطَمَ عَبْدَهُ
- ٥٠٩ (٩) بَابُ التَّغْلِيظِ عَلَى مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزَّنا
- ٥١٠ (١٠) بَابُ إِطْعَامِ الْمَمْلُوكِ مِمَّا يَأْكُلُ وَإِنْبَاسِهِ مِمَّا يَلْبَسُ وَلَا يُكَلِّفُهُ مَا يَغْلِيهِ
- ٥١٣ (١١) بَابُ ثَوَابِ الْعَبْدِ وَأَجْرِهِ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ
- ٥١٥ (١٢) بَابُ مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَهُ فِي عَبْدٍ
- ٥١٩ (١٣) بَابُ جَوَازِ بَيْعِ الْمُدَبِّرِ
- ٥٢٣ كِتَابُ الْقِسَامَةِ
- ٥٢٣ (١) بَابُ الْقِسَامَةِ
- ٥٣٠ (٢) بَابُ حُكْمِ الْمُحَارِبِينَ وَالْمُرْتَدِّينَ
- ٥٣٧ (٣) بَابُ ثُبُوتِ الْقِصَاصِ فِي الْقَتْلِ بِالْحَجَرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُحَدِّثَاتِ وَالْمُتَقَلَّاتِ وَقَتْلِ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ
- ٥٣٧ (٤) بَابُ الصَّائِلِ عَلَى نَفْسِ الْإِنْسَانِ أَوْ عُضْوِهِ إِذَا دَفَعَهُ الْمَصُولُ عَلَيْهِ
- ٥٤٣ (٥) بَابُ إِثْبَاتِ الْقِصَاصِ فِي الْأَنْسَانِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا
- ٥٤٧ (٦) بَابُ مَا يُبَاحُ بِهِ دَمُ الْمُسْلِمِ

(٧) باب بَيَانِ إِنْهَامَنْ سَنَّ الْقَتْلَ

(٨) باب الْمُجَازَاةِ بِالدَّمَاءِ فِي الْآخِرَةِ وَأَنَّهَا أَوَّلُ مَا يُقْضَى فِيهِ بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

(٩) باب تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الدَّمَاءِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ

(١٠) باب صِحَّةِ الْإِقْرَارِ بِالْقَتْلِ وَتَمَكِّيْنِ وَلِيِّ الْقَتِيلِ مِنَ الْقِصَاصِ وَاسْتِخْبَابِ طَلَبِ الْعَفْوِ مِنْهُ

(١١) باب دِيَةِ الْجَنِينِ وَوُجُوبِ الدِّيَةِ فِي قَتْلِ الْخَطَا وَشِبْهِ الْعَمْدِ عَلَى عَاقِلَةِ الْجَانِي

كتاب الحدود

(١) باب حَدِّ السَّرِقَةِ وَنَصَابِهَا

(٢) باب قَطْعِ السَّارِقِ الشَّرِيفِ وَغَيْرِهِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ

(٣) باب حَدِّ الزَّنا

(٤) باب رَجْمِ الثَّيِّبِ فِي الزَّنا

(٥) باب مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّنا

(٦) باب رَجْمِ الْيَهُودِ، أَهْلِ الدَّمَةِ فِي الزَّنا

(٧) باب تَأْخِيرِ الْحَدِّ عَنِ النَّفْسَاءِ

(٨) باب حَدِّ الْخَمْرِ

(٩) باب قُدْرِ أَسْوَاطِ التَّعْزِيرِ

(١٠) باب الْحُدُودِ كَمَا زَاتْ لَأَهْلِهَا

(١١) باب جَرْحِ الْعَجَمَاءِ وَالْمَعْدِنِ وَالْبَنَرِ جُبَارَ

كتاب الاقضية

(١) باب الْيَمِينِ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ

(٢) باب الْقَضَاءِ بِالْيَمِينِ وَالشَّاهِدِ

(٣) باب الْحُكْمِ بِالظَّاهِرِ وَاللَّخْنِ بِالْحُجَّةِ

(٤) باب قَضِيَّةِ هِنْدَ

(٥) باب النَّهْيِ عَنْ كَثْرَةِ الْمَسَائِلِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَالنَّهْيِ عَنْ مَنَعِ وَهَابٍ وَهُوَ الْإِمْتِنَاعُ مِنْ

أَدَاءِ حَقٍّ لِرِزْمَةٍ أَوْ طَلَبُ مَا لَا يَسْتَحِقُّهُ

(٦) باب بَيَانِ أَجْرِ الْحَاكِمِ إِذَا اجْتَهِدَ فَأَصَابَ أَوْ أَخْطَأَ

(٧) باب كَرَاهَةِ قَضَاءِ الْقَاضِي وَهُوَ غَضَبَانُ

(٨) باب نَقْضِ الْأَحْكَامِ الْبَاطِلَةِ وَرَدُّ مُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ

(٩) باب بَيَانِ خَيْرِ الشُّهُودِ

(١٠) باب بَيَانِ اخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ

(١١) باب اسْتِخْبَابِ إِصْلَاحِ الْحَاكِمِ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ

الفهرست